من المنابعة المنابعة

للإمَامِ الفَقِيهِ أَبِي زَكِيًا مِجِيلِ لِدِين يَحِيَى بَنْ شُرفُ لَنُو وَيَ

وكليك

نَارُكُورُ فِي الْمِثْنِينِينِ الْمُنْكِينِ الْمُنْكِينِ الْمُنْكِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِ الْمُنْكِينِينِينِينِينِينِينِينِ الْمُنْكِيلِينِينِيلِينِينِينِينِينِينِينِيلِينِينِينِيلِينِينِينِيلِينِينِيلِينِيلِ

ى لَمُ اللَّهِ عَبْلِرَحِيمِ لِلْحُسِيِّى بِنَّ عَلِي كُبِيَ عُمَرَتَ جِمُا لِالدِّمِنِ فِي لِلسَّنَوَيُّ ١٣٧٠ - ١٣٧٠م

ضبط وتحقاقي وتعليق

الركتورمحس عقال الإثراهيم الأستاذ المشاك بكلية لشريعية الجامعة الأردنية

الجزَّ الْأَوَّلَ

مؤسسة الرسالة

الله المخالقي



جَمَيْع الْبِحَقُوق مَعِفُوظة لِلِنَّا مِثْ رَّ الطّبَعَثُة الأُولِيْتُ الطّبَعَثُة الأُولِيْتِ العَلْبِعَثُة الأُولِيْتِ

مؤسسة الرسالة - سَيْروت - وَطَى الْصَيْطِية - مِسْنَى عَسَدُ الله سَلِيثَ تَلْفَاكِسُ : ١١٥١٨ - ١٩٠٣٩ - ١٠٢٤٢ - ص سَبِ: ٧٤١ وقا: سونة ا



Al-Resalah PUBLISHING HOUSE

BEIRUT / LEBANON - TELEFAX : 815112 -319039 - 603243 - P. O. BOX : 117460

الحمد لله رب العالمين، الدي علم الإنسان ما لم يعلم، علمه البيان، وأخرجه إلى عالم الحياة لا يعلم شيئاً، وجعل له السمع والبصر والفؤاد أدوات لاستقبال الحكمة، وتلقي المعرفة، فاكتمل خلقه، واستوت آدميته، وأصبح جديراً برسالة الخلافة التي اختارته لها عناية الله تبارك وتعالى.

وأفضل الصلاة، وأزكى التسليم، على عبده ورسوله النبي الأمي، اللذي أعلى بدعوته مكانة العلم، ورفع من منزلة العلماء، وجعل مداد أقلامهم يعدل دماء الشهداء في سبيل الله أجراً وثواباً، فصلوات الله تعالى عليه وعلى آله الطيبين، وصحبه الغرّ المحجّلين، وأزواجه وذريّاته، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمًّا بعد:

فإن الشرع الإسلامي يتكون من شقين: عقيدة ثابتة الأصول، استقرّت قواعدها، وترسّخت أسسها في كتاب الله تعالى، وصحيح سنة نبيّه على، ولم يبق فيها زيادة لمستزيد، ولم تعد محلّ نظر ومراجعة، فهي باقية خالدة على الدهور.

والشقّ الثاني: أحكام عملية، وفروع متصلة بواقع الحياة، وحوادثها المتجددة المتغيّرة، تبعاً لتغيّر ظروف الحياة، وأحوال الناس، والتي هي

بطبيعتها دائمة الحركة جرياً مع سنة التطوّر. وهذا النوع يحتاج إلى أن توجّه إليه جهود العلماء. وتسخر له عقولهم وأقلامهم، لأن سلامته ومرونته، وصلاحيته وقوّته، هي البرهان العملي، والدليل الملموس على أن هذا الدين يعيش في أعماقنا عقيدة حيّة، وممارسات قويمة، وتصرّفات منسجمة مع المنهج الرباني في عباداتنا، وفي بيوتنا، ومتاجرنا، ومدارسنا، ومختلف مؤسّساتنا. وإلا فما جدوى الإيمان والاعتقاد إن لم ينعكس أثره على الشعائر التعبدية؟ وما قيمته إنْ لم يتجسّد في العلائق الأسرية؟ وما أهميته إنْ لم يترجم واقعاً حياً في المعاملات الماليّة؟ وما مغزاه إنْ كان في معزل عن الحياة السياسية بسلطاتها التشريعية والتنفيذية والقضائية؟ وما دوره إنْ لم يكن محركاً لروح الجهاد، والإعداد، والمنعة ازاء أعداء الله في كل عصر وآن؟ لا ريب أن وجود الإيمان كعدمه إن آل أمره إلى أن يفقد هذا الدور. هذا إن سلّمنا بوجوده أصلاً.

وما هذه الأمور التي نوّهنا إليها إلا الفقه والتشريع الإسلامي، لذا، إذا أردنا لشريعتنا المنعة والقوة، وأخلصنا القصد في جعلها الحكم على الحياة، الفاعلة في أحداثها غير المنفعلة بها، كان لزاماً على علماء الأمة أن يولوا الفقه الإسلامي جلّ عنايتهم واهتمامهم. وإذا كان عقد الندوات والمؤتمرات. وإقامة المحافل والمجامع الفقهية التي تتصدى للجديد فتبيّن فيه حكم الله تعالى. وهو دور جليل، لا يمكن التقليل من أهميّته، بل هو في رأس سلم أولويات العمل نظراً لما يصطبغ به من صبغة جماعية، وما تشهده ردهات تلك المحافل من محاورات ومناقشات تثري العقول والأفهام، فإن هذا لا يغني عن الكلمة المكتوبة التي تصل إلى أيدي الناس عالمهم وعاميهم - لا سيما وأن دراسات المؤتمرات تبقى حكراً على المؤتمرين في الغالب -، لذا كان لزاماً على كل من آتاه الله حظاً من القدرة أن يدلي بدلوه في الكتابة في مجال الفقه، وقد يقول قائل، وماذا

عسانا نكتب وقد غطّت وشملت مؤلّفات علماء السلف الصالح كل جزئية في الفقه؟ ونقول: إن مجال خدمة الفقه كان ولا يزال وستبقى مشرع الأبواب ينتظر من يلجه، ويرحب بمن يشارك بأية إسهامة مهما تواضعت، لكي تبقى عملية رفد الأحكام الشرعية بالدماء الجديدة التي تمنحها العافية مستمرة لا تتوقف. أجل لقد كتب فقهاؤنا في شتى أبواب الفقه، ولكنهم كتبوا لعصرهم، ولأهل زمانهم ومكانهم، أليس الشافعي رحمه الله تعالى قد غير فقهه تغييراً شبه كامل بين الحجاز مهبط الوحي من جهة وبين مصر من جهة أخرى، وكان لديه من الأسباب المقنعة، والدواعي الكافية ليقدم على هذه الخطوة، ولا هدف له إلا تحرّي الحق، وتقديم ماهو الصواب؟.

فالعالم في عصرنا يستطيع خدمة الفقه من خلال التصنيف في موضوعات الفقه التقليدية المألوفة كالصوم والزكاة والبيع والربا، ولكن بعد أن يراعي التجديد في عملية التبويب والتقسيم التي كانت تغيب عن الكتاب القديم، وبعد تخريج النصوص بصورة وافية مما كان أهل الأزمنة السالفة في غنى عنه، لوفرة علمهم به. وبعد أن يحذف المسائل الفرضية، أو القضايا التي غابت عن أرض الواقع كمسائل العبيد وما إليها، وبعد أن يقدّم الفقه بلغة سائغة سلسة تخلو من التعقيدات في الألفاظ والأساليب كما كان شأن الكتب القديمة. وبعد إضافة الجديد، وتطعيم الكتابة بالملاحظات المتصلة بالحاضر، والتنويه إلى الأخطاء التي شاعت في هذا المجال أو ذاك بعد أن ضعفت صلتنا بحضارتنا، ومصادر توجيهنا الصافية.

ويستطيع خدمة الفقه من خلال تناول المسائل المستجدة التي أفرزها الواقع سواءً كان ذلك في معاملات الأحوال الشخصية أو المعاملات المالية، أو الحدود والتقاضي. . . والتقدم برأي واع ومدروس فيها،

لعلّه يكون ظهيراً لدراسات أخرى، ومعيناً للقاءات المؤتمرات، وعوناً للباحثين، ومعدّى الرسائل...

وأخيراً يبقى جانب لا يقل عمّا تقدّم أهمية ألا وهو نفض الغبار عن فقهنا الذي لا يزال دفيناً، حبيس الخزائن والرّفوف في الأماكن المخصّصة للمخطوطات في شتى أرجاء العالم، ففي هذه الكنوز مادة غنية للبحث والدراسة، ولكم يحزّ في النفس أن تبقى الآلاف من هذه المصنفات تغيب عن الواقع، ويُحجبُ نفعها عن المسلمين.

ولقد أكرمني الله سبحانه وتعالى بأن وقفت على إحدى هذه المخطوطات في الفقه وهو كتاب «تصحيح التنبيه» للإمام العابد أبي زكريا يحيى بن شرف النووي. ولقد كانت فرحتي بهذا العمل مزدوجة أولاً: لأن هذا الكتاب لعالم جليل أطبق معاصروه على جلالة قدره، وورعه، وتقواه، ولا أضالي إن قلت إنني لمست هذه الحقيقة بنفسي ممثلة في الإقبال الحماسي على دراسة هذا الكتاب دون كلل أو سآمة رغم الجهد الكبير والوقت الطويل الذي احتجت إليه كي أقوم بعملية تحقيقه. وثانياً: الأن طبيعة الموضوع فريدة فهي تركز على عامل الترجيح والتصحيح وبيان الراجح المعتمد من الأقوال في المذهب الشافعي، بحيث يكون هذا الكتاب كما أراده مؤلفه يمثل بحق المذهب الشافعي بعد ضمّه إلى كتاب الكتاب كما أراده مؤلفه يمثل بحق المذهب الشافعي بعد ضمّه إلى كتاب التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي.

وبعد، فلقد استغرقت وسعي في إخراج هذا الكتاب على أفضل صورة، وأكمل وجه، ولما كان الضعف البشري مدعاة لحدوث الخلل، ووقوع الهنات، فأسأل الله تعالى العفو والمغفرة، وأدعوه مخلصاً أن يرزقنا القبول لأعمالنا، والإخلاص لنوايانا فهو نعم المولى والنصير.

والحمد لله رب العالمين

فُصِّ ل تمهيدي

ويشتمل على المباحث التالية: ـ

المبحث الأول: حياة الإمام النووي: وتحتها المطالب التالية:

المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه.

المطلب الثاني: مولده ونشأته واشتغاله بالعلم.

المطلب الثالث: عصر الإمام النووي.

المطلب الرابع: شيوخه وتلاميذه.

المطلب الخامس: مصنّفاته.

المطلب السادس: صفاته الخَلْقية والخُلُقية.

المطلب السابع: وفاته. المبحث الثاني: تحقيق نسبة الكتاب إلى مصنّفه.

المبحث الثالث: النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق.

المبحث الرابع: أهميّة الكتاب ومنهجه: وفيه مطالب:

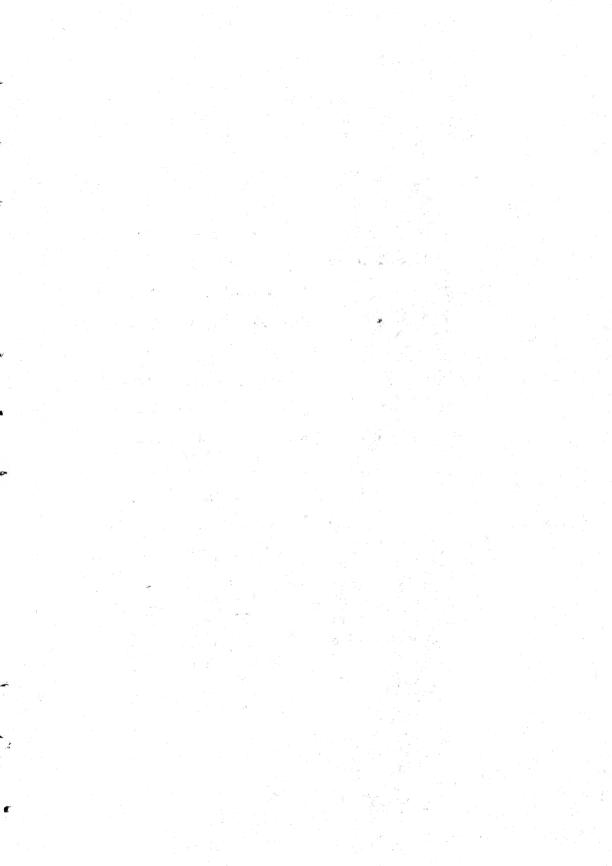
المطلب الأول: أهميّة الكتاب.

المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه.

المبحث الخامس: عمل الباحث في التحقيق: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: في الجانب الشكلي.

المطلب الثاني: في الجانب الجوهري.



المبمث الأول حَياة الإمكام النووي

ويمكن دراسة حياة الإمام في إطار المطالب التالية: المطلب الأول: اسمه ونسبه ولقبه:

هو الإمام يحيى بن شرف بن مرّى - بضم الميم وكسر الراء - ابن حسن بن حسين بن محمد بن جمعة بن حزام، أبو زكريا محيى الدين الحزامي النووي الدمشق. والحزامي: نسبه إلى جدّه حزام، وكان بعض أجداد الشيخ يزعم أن الحزامي نسبة إلى الصحابي الجليل حكيم بن حزام رضي الله عنه. إلا أنّ الإمام النووي لم يقبل هذه الدعوى، ونفى هذا القول، وقال: هو غلط. أما النووي - بحذف الألف بين الواوين، ويجوز إثباتها فيقال: النواوي. قال السخاوي: وبإثباتها وحذفها قرأته بخط الشيخ، لكن قال الشهاب ابن الهائم: إنه بإثباتها خلاف القياس - نسبة إلى نوى، ج، نواة التمر وغيرها، وهي قاعدة الجولان من أرض حوران، وقيل هي قصبتها، بينها وبين دمشق منزلان - مسافة يومين -. والدمشقي: نسبة إلى دمشق، ونسب إليها لأنه أقام بها نحواً من ثمانية وعشرين سنة. وقد قال عبد الله بن المبارك رحمه الله: من أقام ببلد أربع سنين نسب إليهاا.).

 ⁽١) المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي ـ للإمام جلال الدين السيوطي ـ
 ميكروفيلم رقم ٤٢٢٧ ـ مكتبة الجامعة الأردنية . ترجمة ـ الإمام النووي ـ تصنيف =

كان أبوه دكَّانياً بنوى. وقال الذهبي: إنه كان شيخاً مباركاً (١).

أما لقبه فهو «محيي الدين». وكان يكره أن يلقّب به تواضعاً لله تعالى، ولأن الدين حيّ ثابت دائم، غير محتاج إلى من يحييه، وصحّ عنه أنه قال: لا أجعل في حلَّ من لقبني بـ «محيي الدين» (٢).

المطلب الثاني: مولده، ونشأته، واشتغاله بالعلم:

كان مولده في المحرّم، في العشر الأوسط منه على المعتمد كما قال السخاوي. وقال جمال الدين الإسنوي في العشر الأول، سنة إحدى وثلاثين وستمائة للهجرة (٣).

أمًّا عن نشأته: فقد نشأ الإمام النووي نشأة صالحة ـ في ستروخير، كما قال الذهبي ـ، وكانت تبدو عليه منذ نعومة أظفاره مخايل الجدّ والنجابة والإقبال على الله سبحانه وتعالى. ولعلّ في الحوادث التالية ما يدلّ بجلاء على هذه الحقيقة: روى تلميذه ابن العطّار أن والده ذكر له الحادثة التالية قال: لمّا بلغ ـ النووي ـ سبع سنين اكان نائماً ليلة السابع والعشرين من رمضان بجانب أبيه، فقال والده: إنه انتبه نحو منتصف الليل. وأيقظه،

الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي ـ مذكرة مصورة نشر الجماعة الإسلامية ـ دار العلوم ص٣، تحفة الطالبين في ترجمة شيخنا الإمام النووي ـ تصنيف تلميذه الشيخ الإمام علي بن إبراهيم بن داود ابن العطار ـ مخطوط مصور ص٧-٣، طبقات الشافعية ـ لجمال الدين الإسنوي ج٧، ص٤٧٦، الفتوحات الوهبية بشرح الأربعين النووية ـ للشبرخيتي ص٧، معجم البلدان ـ لياقوت الحموي جـ٥ بشرح الأربعين النووية ـ للشبرخيتي ص٧، معجم البلدان ـ لياقوت الحموي جـ٥ ص٤٠٣-٣٥، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي جـ٧ ص٢٨٧، الكنى والألقاب جـ٣ ص٢٠٥، ترجمة حياة الإمام النووي للشيخ عبد الغني الدقر ص١٩-١٩.

⁽١) ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي ص٤.

⁽٢) ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي، وقد نسب هذا القول عنه إلى اللخمي صع (٣) المراجع السابقة.

وقال له: يا أبتي، ما هذا الضوء الذي قد ملأ الدّار، فاستيقظ أهله جميعاً، فلم نر كلنا شيئاً، فقال والده: فعرفت أنها ليلة القدر.

وذكر الشيخ ياسين بن يوسف المراكشي قال: رأيت الشيخ وهو ابن عشر سنين بنوى، والصبيان يُكْرِهونه على اللّعب معهم، وهو يهرب منهم، ويبكي لإكراههم، ويقرأ القرآن في تلك الحال. قال: فوقع في قلبي محبته، وكان قد سجله أبوه في دكّان، فجعل لا يشتغل بالبيع والشراء عن القرآن، قال: فأتيت معلّمه، فوصّيته به، وقلت له: إنه يرجى أن يكون أعلم أهل زمانه وأزهدهم، وينتفع الناس به. فقال لي: أمنجم أنت؟ فقلت: لا: وإنّما أنطقني الله بذلك. فذكر المعلم ذلك لوالده، فحرص عليه إلى أن ختم القرآن وقد ناهز الحلم(۱).

أما عن اشتغاله في العلم واجتهاده في طلبه وتحصيله:

فلقد كان متوقعاً في ظل هذه النشأة الكريمة، وبناءً على ما رزقه الله من نقاء، وإقبال على كتابه، أن يتوجّه إلى العلم وطلبه في سنّ مبكّرة. وهكذا كان. يقول عن نفسه: فلما كان عمره تسع عشرة سنة قدم به والده في سنة تسع وأربعين إلى دمشق، فسكن في المدرسة الرواحية، ولم ينتقل منها، وقيل إنه اختار الإقامة فيها لحلها، وبقي نحو سنتين لا يضع جانبه على الأرض، ويتقوّت بجراية المدرسة لا غير، بل كان يتصدّق منها أيضاً. ثم ترك تعاطيها، وقد حفظ «التنبيه» في أربعة أشهر ونصف، وأتقن ربع «المهذب» حفظاً في بقيّة السنة. . . ربع العبادات.

وكان يشرح ويصحّح على شيخه أبي إبراهيم إسحق بن أحمد المغربي، ولازمه فأعجب به لما رأى من ملازمته له، وعدم اختلاطه (1) كتاب: ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي ص٥، تحفة الطالبين لابن العطارص٤، الفتوحات الوهبية - الشبرخيتي - ص٣، المنهاج السوي في ترجمة محي الدين النووي - ميكرو فيلم.

بالناس، وأحبه محبة شديدة، وكان يعيد الدرس بحلقته، لأكثر الجماعة.

ولما كانت سنة إحدى وخمسين حج مع والده، وارتحلا من أول رجب، فحصلت له الإقامة بالمدينة المنورة شهراً ونصفاً تقريباً. وكانت الوقفة تلك السّنة يوم الجمعة، وفي هذا السفر أصابته الحمى، فلم تفارقه إلاّ يوم عرفة، وهو صابر لم يتأوّه قط. فلما عاد من حجته إلى دمشق صبّ الله عليه العلم صبّاً، ولم يزل يشتغل بالعلم، ويقتفي آثار شيخه لله عليه العلم صبّاً، ولم يزل يشتغل بالعلم، وزهد، وورع، وعدم إضاعة شيء من أوقاته، لا سيما بعد وفاة شيخه، فإنه أصبح يقرأ كل يوم اثني عشر درساً على المشايخ شرحاً وتصحيحاً: درسين في «الوسيط»، وثالثاً في «المهذب»، ودرساً في الجمع بين الصحيحين، ودرساً في «صحيح مسلم» ودرساً في «إصلاح المنطق» لابن السكيت في اللغة، ودروساً في الشيرازي» وتارة في «المنتخب» ودرساً في أصول الفقه: تارة في «اللمع» «لأبي إسحاق الشيرازي» وتارة في «المنتخب» ودرساً في أصول الدين، وكان يعلّق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل، وإيضاح عبارة، الدين، وكان يعلّق جميع ما يتعلق بها من شرح مشكل، وإعانني عليه (١).

قال ابن العطار: ذكر لي شيخنا أنه كان لا يضيع له وقتاً، لا في ليل، ولا في نهار، حتى في الطريق، وأنه دام على هذا ست سنين ثم أخذ في التصنيف والإفادة والنصيحة وقول الحق(١).

وقال الذهبي: لزم الاشتغال بالعلم نحو عشرين سنة حتى فاق الأقران، وتقدم على جميع الطلبة، وحاز قصب السبق في العلم والعمل،

⁽١) ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي ص٥-٦، تذكرة الحفاظ الذهبي جـ٤، ص١٤٧ وما بعدها، طبقات الشافعية ٣٩٧/٨، تحفة الطالب لابن العطار ص٤.

⁽٢) المنهاج السوي في ترجمة الإمام النووي - الإمام السيوطي - ميكروفيلم، ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي ص١١، تحفة الطالبين لابن العطار ص٩.

ثم أخذ في التصنيف في حدود سنة ٦٦٠هـ إلى أن مات.

ولي مشيخة دار الحديث بعد الشيخ أبي شامة، وكان لا يتناول من معلومها شيئًا(١).

وجاء في مقدمة كتاب متن الأربعين النووية: أصبح في عام ٣٦٥هـ شيخاً لمدرسة دار الحديث، ومدرساً فيها (٧).

وقال السيوطي: كان الإمام حافظاً للحديث، عارفاً بأنواعه كلّها، وغريبه ومعانيه، واستنباط فقهه، حافظاً لمذهب الشافعي وقواعده، وأصوله وفروعه، ومذاهب الصحابة والتابعين واختلاف العلماء ووفاقهم وإجماعهم، سالكاً طريق السالك، قد صرف أوقاته كلها في الخير، فبعضها للتأليف، وبعضها للتعليم، وبعضها للصلاة، وبعضها بالتلاوة والتدبر. وبعضها بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

ونوزع في النقل عن «الوسيط»، فقال: أتنازعوني وقد طالعته ٠٠٤ مرة. وكان مع سعة علمه عديم النظير، لا يرى الجدال، ولا تعجبه المبالغة في الحديث، ويتأذى ممن يجادل، وكان لا يتعانى لغط الفقهاء، بل يتكلم بتؤدة ووقار، ولذلك كان قلمه أبسط من عبارته (٣).

أما وقد عرفنا عن الإمام النووي رحمه الله تعالى تفانيه في البحث عن العلم، وإنفاق الكثير من وقته في تحصيله ومدارسته، وتعليمه، لذا كان من الطبيعي أن نلمس ثمرة هذا كله في علم غزير، وعطاء وفير في شتى مجالات علوم الشرع ومختلف أبوابها، فكان الفقيه، والمحدّث، واللغوي، والأصولي، والباحث في العقائد()

⁽¹⁾ شذرات الذهب في أخبار من ذهب - ابن العماد الحنبلي جـ٥ ص٣٥٤.

⁽٢) مقدمة متن الأربعين النووية _ محيي الدين مستو - ص٧.

 ⁽٣) المنهاج السوي ـ للسيوطي، ترجمة شيخ الإسلام ـ للسخاوي ص٣٦٠.

⁽٤) تحفة الطالب لابن العطار ص٨.

ففي مجال الفقه سبق أن ذكرنا أنه قد قرأ «التنبيه» وحفظه، وحفظ أجزاء من «المهذب» وأنه قد قرأ «الوسيط» عشرات المرات، وغير ذلك مما انعكس أثره في مؤلفاته القيمة ومصنفاته الفريدة التي سنأتي على ذكرها.

وفي مجال الحديث: سمع النووي الكتب الستة: البخاري، ومسلم، المهمه المي داود، والترمذي، والنسائي، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد بن حنبل، والدارمي، وأبي عوانة، الإسفراييني، وسنن ابن ماجه، والدارقطني، والبيهقي، وشرح السنة للبغوي.

وكان هم النووي في الحديث، فقه الحديث، بعد التأكد من سنده ورجاله وصحته، وقلما اجتمع في عالم فقه وحديث. وفي مجال اللّغة كان يرى أنه لا يفقه أحد الكتاب والسنة، ولا يقوى على فهمها، والاستنباط منهما، ويستوعب عبارات أثمة الدين من المتقدمين والمتأخرين حتى يتقن العربية: نحوها، وصرفها، واشتقاقها، ومعاني مفرداتها، وكان الإمام نحوياً وصرفياً ولغوياً محققاً.

أما مذهب في العقائد، فليس للإمام شيخ مخصوص في علم التوحيد، وفي كتابه «شرح صحيح مسلم» الكثير من العقائد على أصول أهل السنة، وهو سلفي العقيدة، ويؤول أحياناً على طريقة المتأخرين.

صرّح اليافعي والتاج السبكيّ: أنّه أشعري. وقال الذهبي في تاريخه: إنّ مذهب في الصفات السمعية السكوت وإقرارها كما جاءت، وقيل له مؤلّف في التوحيد، وهي رسالة سمّاها «المقاصد»(١).

المطلب الثالث: عصر الإمام النووي:

أولاً: من الناحية السياسية: عاش الإمام النووي آخر عصر الأيوبيين،

⁽١) الإمام النووي - الدقر ص٥٨-٦١، ترجمة شيخ الإسلام - السخاوي ص٣٦.

وجميع عصر الملك الظاهر بيبرس، وامتازت الفترة التي عاش فيها بنوع من الاستقرار، ولكنها مع ذلك كانت فترة عصيبة، حيث تظاهر فيها على غزو بلاد الشام الصليبيّون والتّتار. ولولا أن قيّض الله سبحانه وتعالى نور الدين وصلاح الدين من قبل، ثم الملك الظاهر، فكسر شوكتهم، وأوقع الهزيمة فيهم، لكانت حال بلاد الشام في غاية التردّي. لا ريب أن بلاد الشام قد تمتعت في عصر النووي بقسط من الاستقرار، والاطمئنان النسبي، ولكنه يبقى عهداً ميموناً مباركاً إذا ما قيس بما قبله وبما تلاه من العهود.

ثانياً: من الناحية العلمية: عاش في القرنين السابع والثامن للهجرة الذين يعتبران من أزهى عصور الإسلام نظراً لما حفلا به من عدد وافر من العلماء الأفذاذ الذين خلفوا من المؤلفات والإنتاج العلمي كل ما هو ناضج ومفيد، ومن العلماء الذين عاصروا الإمام النووي، وكانوا من أقرانه الذين يستحقون اعتبارهم بحق أقراناً يعكسون الصورة الصادقة للحركة العلمية في هذا العصر: الإمام أبو القاسم عبد الكريم الرافعي، كبير فقهاء الشافعية في قزوين، وابن المعلم، شيخ الحنفية في زمانه، وابن الفركاح الفزاري شيخ النووي، وغيرهم كثير في ميدان العلوم الشرعية. أما في علوم العربية فقد عاصره من العلماء الأجلاء ابن يعيش شارح المفصل للزمخشري، وتلميذه ابن مالك، وابن القفطي، وكانوا بحق من مفاخر هذا القرن.

وفي ميدان العلوم التاريخية والتراجم بسرع ابن خلكان صاحب «وفيات الأعيان»، وياقسوت الحمسوي، وأبو شامة، صاحب كتاب «الروضتين». وبرع في التصوف في عصره «ابن عربي الأندلسي صاحب كتاب «الفتوحات المكية»، وغيرهم كثير.

وبكلمة موجزة يمكن القول بأن عصر النووي، إن لم يعتبر عصر إبداع

كعصور الاجتهاد، فهو بجملته وأكثر علوسه عصر نقل متزن، وتقليد واع، وجمع في تحفّظ، وتحقيق، وتحرير، وتصحيح، وتهذيب، بل أحياناً، اجتهاد مقيد حز(١).

المطلب الرابع: شيوخ النووي وتلاميذه:

أولاً: شيوخه: تلقى النووي العلم في مختلف مجالاته على يد علماء متمكّنين، ذوي قدم راسخ في علمهم.

١ - في الفقه:

أول شيوخه في الفقه كما قال رحمه الله: الإمام المتفق على علمه، وزهده، وورعه، وكثرة عبادته، وعظم فضله: أبو إبراهيم، إسحاق بن أحمد بن عثمان المغربي ثم المقدسي، وكان معظم انتفاعه به: ثم بالإمام العارف الزاهد الورع المتقن مفتي دمشق في وقته: أبو أحمد عبد الرحمن بن نوح بن محمد بن إبراهيم بن موسى المقدسي ثم الدمشقي. ثم الإمام المتفق على إتقانه المفتي أبو جعفر عمر بن أسعد بن أبي غالب الرتبعي - بفتح الراء والباء ـ الأربلي. قال ابن العطار: ثم الإمام العالم المجمع على إمامته وجلاله، وتقديمه في علم المذهب على أهل عصره المجمع على إمامته وجلاله، وتقديمه في علم المذهب على أهل عصره المجمع على إمامته وجلاله، وتقديمه في علم المذهب على أهل عصره المدهقي أبو الحسن سلار بن الحسن الأربلي ثم الحلبي ثم الدمشقى.

وأوّل مقدمه دمشق اجتمع بالشيخ جمال الدين عبد الكافي، وعرف رحمه الله مقصده، فأخذه وتوجه به إلى حلقة الشيخ تاج الدين عبد الرحمن بن إبواهيم بن ضياء الفزاري المعروف بابن الفركاح، فقرأ عليه دروساً، وبقى يلازمه مدة.

⁽١) الإمام النووي ـ الدقر ص٨.

٢ _ شيوخه في الحديث:

أخذ فقه الحديث عن الشيخ المحقق أبي إبراهيم بن عيسى المرادي الأندلسي الشافعي، شرح عليه صحيح مسلم، ومعظم البخاري وجملة مستكثرة من الجمع بين الصحيحين للحميدي. وقرأ على الشيخ الحافظ أبي البقاء خالد بن يوسف بن سعد النابلسي، «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي، وعلق عليه حواشي، وضبط عليه أشياء حسنة. ولازم الإمام المحدث الكبير الضياء بن تمام الحنفي في سماع الحديث، وما يتعلق به، وعليه تخرّج، وبه انتفع. وأخذ عن جماعة من أصحاب الحافظ أبي عمرو بن الصلاح علوم الحديث له.

وسمع الحديث على أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل المواسطي، وأبي العباس أحمد بن عبد الدائم المقدسي، وأبي محمد إسماعيل بن إبراهيم بن أبي اليسر التنوخي، والضياء بن تمام الحنفي، وأبي محمد بن عبد الرحمن بن سالم بن يحيى الأنباري.

٣ _ شيوخه في الأصول:

قرأ على العلامة القاضي أبي الفتح عمر بن بندار بن عمر بن علي التفليسي الشافعي «المنتخب» للفخر الرازي، وقطعة من «المستصفى» للغزالي، وقرأ غيرهما من الكتب على غيره.

٤ ـ شيوخه في اللغة والنحو والتصريف:

قرأ على الشيخ أبي العباس أحمد بن سالم المصري النحوي اللغوي التصريفي (إصلاح المنطق) لابن السكّيت بحثاً. وكان يأخذ درساً إما من كتاب سيبويه، وإما من غيره، وقرأ على العلامة الجمال أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك كتاباً من تصانيفه. وقرأ على الفخر المالكي

اللمع لابن جني(١).

وكان الإمام - كما ذكر السيوطي في المنهاج السوي - يتأدب كثيراً مع شيخه إسحاق المغربي، ويملأ له الإبريق، ويحمله معه إلى الطهارة(١). ثانباً: تلامذه:

قال السيوطي: وسمع منه خلق كثير من العلماء والحفاظ والصدور والرؤساء (٣). وكان من بينهم: علاء الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود السدمشقي المعروف بابن العطار، والذي كان يسمى بمختصر النووي، لشدة ملازمته له وتحققه به (١). وقال الذهبي: وتخرج به جماعة من العلماء منهم الخطيب صدر الدين سليمان الجعفري، وشهاب الدين أحمد بن جعوان، وشهاب الدين الإربدي، وعلاء الدين بن العطار، وحدّث عنه أبي الفتح والمزني وغيرهم...»(٥).

ومنهم كذلك: أبو العباس أحمد بن إبراهيم بن مصعب، والمحدث أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي، والرشيد إسماعيل بن المعلم المحنفي، وأبو العباس أحمد الضرير الواسطي، وإسماعيل بن إبراهيم الواسطي، والشيخ الناسك جبريل الكردي، والأمين سالم بن أبي المدر، والفقيه الأديب سلطان إمام الروحانية. والقاضي جمال الدين سليمان بن عمر بن سالم الدرعي، وأبو الفرج عبد الرحمن بن محمد بن عبد

⁽١) هذه الأسماء أشارت إليها أغلب المراجع التي اعتمدت في دراسة حياة النووي. واتبع في ترتيبها كتاب النووي لعبد الغني الدقر.

⁽٢)، (٣) ترجمة شيخ الإسلام ـ للسخاوي ٧-١٢، تحفة الطالب ص٦، المنهاج السوي ـ للسيوطي ـ ميكروفيلم.

⁽٤) النووي للدقر ص٧٣-٧٤. والمراجع السابقة.

⁽٥) تذكرة الحفاظ للذهبي جـ٤، طبعة ٤، ص١٤٧ وما بعدها.

الحميد بن عبد الهادي المقدسي، والعلاء علي بن أيوب المقدسي، وعلي بن الموفق، والبدر محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة، وغيرهم كثير(١).

المطلب الخامس: مصنفاته:

نظراً لما بيناه من انقطاع الإمام النووي رحمه الله تعالى للعلم، ووقف وقته وجهده عليه، فقد ترك ثروة أغنت العلم، وأثرت المعرفة، وسد حاجة طالبي العلم في أبواب شتى، وهذا ليس بالغريب على عالم كان يكتب في التصنيف كراستين أو أكثر في اليوم.

لقد عمّ النفع بتصانيفه، وانتشر في الأقطار ذكرها، وأكب الناس على تحصيلها، حتى كان من يشنؤها ـ يكرهها ـ في حياته، مجهداً في تحصيلها والانتفاع بها بعد مماته. قال اليافعي: لقد بلغني أنه حصلت له نظرة جمالية، من نظرات الحق سبحانه وتعالى بعد موته، فظهرت بركتها على كتبه، فحظيت بقبول العباد، والنفع في سائر البلاد.

وكان الخطيب جمال الدين محمود بن جمعة الخطيب بالجامع الأموي يقول بحضرة جماعة من مشايخ العصر أنه سمع من شخص يخاطبه، وهو بين النائم واليقظان: إن الله أفاض على النووي في قبره فيضاً، فصرف ذلك الفيض إلى كتبه، فمن ثم شاعت وذاعت(٢).

وكان رحمه الله تعالى متقناً في سائر أصناف العلوم من فقه وحديث وأصول وأسماء رجال ولغة وصرف. . .

⁽١) ترجمة الشيخ الإمام ـ للسخاوي ـ ص٣٠.

⁽٢) ترجمة الشيخ الإمام _ للسخاوي _ ص١٦٠ .

طبقات الشافعية الكبرى ـ للسبكي جـه، ص١٦٦.

أولاً: مؤلفاته في الفقه:

«روضة الطالبين» وهي اختصار له «فتح العزيز» «للرافعي»، و«تصحيح التنبيه» و«المنهاج» وهو اختصار لكتاب «المحرر» «للرافعي»، و«تصحيح التنبيه» في بيان الراجع من المسائل المختلف فيها في المذهب من خلال كتاب «التنبيه» للشيرازي. و«دقائق المنهاج والروضة» و«الترخيص في الإكرام والقيام» و«رؤوس المسائل» وهناك «شرح صحيح مسلم» وهو كتاب في فقه الحديث وأحكامه و«الفتاوي» و«الإيضاح في المناسك».

أما المصنفات ألتي لم تكتمل له في الفقه فمنها: «المجموع شرح المهذب» وصل فيه إلى المصرّاة. قطعة من «التحقيق» في الفقه، وصل فيه إلى أثناء باب صلاة المسافر. قطعة من شرح الوسيط سماها «التنقيح»، وصل فيها إلى كتاب الصلاة وهو كتاب جليل من آخر ما صنّفه، جعله مشتملًا على فروع متعلقة بكلام الوسيط، ضرورية لمن يريد المسائل الموجودة، والمرور على الفقه كله في زمن يسير. و«دقائق الروضة» وصل فيها إلى أثناء الصلاة سماها بالإشارات. ومختصر «التذنيب» للرافعي سماه «المنتخب» و«مختصر التنبيه» (۱).

ثانياً: مؤلفاته في الحديث:

للإمام مؤلفات عديدة في الحديث أهمها: «رياض الصالحين» و«الأذكار» و«الأربعين النووية» و«شرح صحيح مسلم» إذا أخذناه من زاوية الحديث. و«الإرشاد في علوم الحديث» ومختصره «التقريب» و«التيسير في معرفة سنن البشير النذير» وكتاب «جامع السنّة» و«مختصر صحيح مسلم».

وله مؤلفات أدركته المنيّة قبل إتمامها: منها «التلخيص» وهي قطعة من

⁽١) ترجمة شيخ الإسلام ص١٢، البداية والنهاية جـ١٣، ص٧٨٧.

شرح البخاري إلى كتاب العلم. و«الإيجاز» وهي قطعة من شرح أبي داود، وصل فيها إلى أثناء الوضوء، وأودعها ابن رسلان في شرحه الذي كتبه على السنن، وبنى عليها. وقطعة من «الإملاء» على حديث «إنما الأعمال بالنيات» وقطعة من الأحكام سماها «الخلاصة» في أحاديث الأحكام، وصل فيها إلى أثناء الزكاة.

ثالثاً: مؤلفاته في أحوال الرجال:

ومنها: «تهذيب الأسماء واللغات» و«طبقات الفقهاء» و«المبهمات» اختصر فيه كتاب تاريخ بغداد للخطيب البغدادي و«مناقب الشافعي» و«مختصر أسد الغابة».

رابعاً: مؤلفاته في المواعظ والتصوف والآداب:

منها: «التبيان في آداب حملة القرآن» و«تحفة طلاب الفضائل» و«مختصر آداب الاستسقاء» و«آداب المفتي والمستفتي» و«بستان العارفين» في الزهد والتصوف، وأجوبة عن أحاديث سئل عنها.

خامساً: مؤلفات متفرقة:

منها: «تحرير التنبيه» في بيان لغات التنبيه وبيان معاني ألفاظه. ومنها: «رسالة المقاصد» في التوحيد، و«الوقف والابتداء» في التجويد(١).

وقبل أن نختم الحديث عن مصنفات الإمام النووي نود أن نذكر بأن هناك كتباً منسوبة إلى الإمام ومنها مختصر لطيف يسمى: «النهاية في اختصار الغاية» ومنها: «أغاليط الوسيط» ويشتمل على خمسين موضعاً في

⁽١) ترجمة شيخ الإسلام - للسخاوي - ص١٢، البداية والنهاية جـ١٣، ص٢٨٧، معجم المطبوعات العربية والمعرّبة لأسماء الكتب - الياس سركيس ص١٨٧٦ وما بعدها، كشف الظنون جـ١ ص٩٦٠.

الفقه، وممن نسب إليه هذا ابن الرفعة في شرح الوسيط، فاحذره، فإنه لبعض الحمويين، ولهذا لم يذكره ابن العطار تلميذه حين عدد تصانيفه واستوعبها. ومن هذه الكتب أيضاً: «أغاليط المهذب» وفيه فوائد، و«الغاية في الفقه» قال ابن الملقن؛ وعندي أنها ليست له، وإن كانت له، فلعلها مما صنفه في أول أمره وسماها غيره «النهاية في الاختصار والغاية». وجزم الأسنوي بأنها ليست له، و«مختصر البسملة» لأبي شامة (١).

المطلب السادس: صفاته الخلقية والخلقية:

أولاً: صفاته الخلقية:

كان النووي أسمر البشرة، كثّ اللحية، ربعة، مهيباً، وكانت لحيته سوداء فيها شعرات بيض، وعليه هيئة وسكينة. وكان يلبس ثوباً من قطن. وعمامة سختيانية صغيرة، والسختيان هو جلد الماعز.

كان قليل الضحك، عديم اللعب، بل هو جدّ صرف، يقول الحق ولو كان مراً، ولا يخشى في الله لومة لائم.

كان إذا رآه الرائي ظنّه شيخاً من فقراء سكان القرى، فلا يأبه له، ولا يخيل إليه أنه شيء يذكر، فإذا سمعه يدرّس، أو يقرّر، أو يحدّث فغر فاه، وحملق بعينيه عجباً من هذه الأسمال أن تتكشف عن جوهر نفيس، وعبقرية نادرة في العلم والزهد والتقوى، ولا عجب فالتراب مكمن الذهب، ولكن الناس يغرّهم حسن الهيئة، والهندام، فإذا رأوا من هذه صفته، وقروه، وعظموه، قبل أن يعرفوا ما وراء هذه البزّة، وقد يكون وراءها نخاع ضامر، وفكر بائر، وقلب جائر» (٢).

⁽١) أصول الفقه: تاريخه ورجاله ـ شعبان محمد اسماعيل ص٧٥٥-٢٦١. ترجمة شيخ الإسلام ـ للسخاوي ـ ص١٢-١٦.

⁽٢) مفتاح السعادة ـ طاش كبري زادة جـ٢ ص٦٦، الإمام المنووي، الدقر ص٦،= - ٢٤ -

ثانياً: مناقبه وأخلاقه:

تجسّدت في شخصية الإمام النووي من الخصال ما تستحق أن تتطامن لها الأعناق إعظاماً وإكباراً، وأن يوقف عندها بتدبّر لأخذ العظة والعبرة منها، ويضيق المقام باستقصاء هذه المزايا، وسنقف عند أبرزها:

1 - زهده وورعه وعبادته: فقد كان مجاهداً لنفسه، عاملاً بدقائق الفقه والاجتهاد، مع الخروج من خلاف العلماء، يحاسب نفسه على الخطرة بعد الخطرة (1).

قال ابن العطار: عذلت الشيخ محيي الدين في عدم دخوله الحمام، وتضييق العيش في مأكله ومشربه وملبسه وأحواله، وخوّفته من مرض يعطله عن الاشتغال فقال: إن فلاناً صام وعبد الله حتى اخضر جلده، وكان يمتنع من أكل الفواكه والخيار، ويقول: أخاف أن يرطب جسمي، ويجلب النوم، وكان يأكل في اليوم والليلة أكلة، ويشرب شربة عند السحر.

وقال ابن العطار: كلّمته في الفاكهة فقال: دمشق كثيرة الأوقاف، وأملاك من تحت الحجر والتصرف لهم لا يجوز إلا مع الغبطة لهم ثم المعاملة فيها على وجه المساقاة، وفيها خلاف فكيف تطيب نفسي بأكل ذلك؟!.

قال الشيخ قطب الدين اليونيني: كان أحد أهل زمانه في العلم والورع والعبادة، والتقلل، وخشونة العيش، وقال الشيخ ابن الفخر الحنبلي: كان إماماً بارعاً، شديد الورع والزهد، تاركاً لجميع الرغائب من المأكول إلاّ ما يأتيه به أبوه من كعك مرتين، وكان يلبس الثياب المرقّعة، ولا يدخل، ولم يتناول من الجهات درهماً»(٢).

⁼ طبقات الشافعية _ الأسنوي جـ ٢ ص ٤٧٦ .

⁽١) المنهاج السوي - للسيوطي .

 ⁽٢) تذكرة الحفاظ ـ الذهبي ـ طبقة ٢٠، ص١٤٧٠، تحفة الطالبين ص١٠، ترجمة =

وقد جمع إلى جانب الورع كثرة العبادة والخوف من الله تعالى، فقد كان كثير العبادة حتى أنه سأله البدر بن جماعة عن نومه فقال: إذا غلبني النوم استندت إلى الكتب لحظة وأنتبه. وقال أبو عبد الله الحنبلي: كنت ليلة في أواخر الليل بجامع دمشق، والشيخ واقف يصلي إلى سارية في ظله وهو يردد قوله تعالى: ﴿وقفوهم إنّهم مسؤولون﴾ مراراً بخوف وخشوع، حتى حصل عندي من ذلك أمر عظيم(۱).

٢ - أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر:

كان الإمام رحمه الله تعالى زاهداً حقيقة ، لا يتظاهر بالزهد في الدنيا، ليأكل بالزهد الدنيا، ولا يعرض عنها ونفسه متعلقة بها، بل كان إعراضه عنها بجوارحه ، وكان مرجع الناس في عنها بقلبه ، أكثر من إعراضه عنها بجوارحه ، وكان مرجع الناس في الخطوب ، فلم يكن مع زهده كالرهبان في الأديرة ، والدراويش في الزوايا ، قد اعتزل دنياه ، فلا يدري ماذا فيها ، وانقطع عن الناس فلا يعرف ما هم عليه ، لا بل كان المرجع في كل ملمة تلم بالبلد ، وكان مفزع الناس في الخطوب ، وكان سفيرهم إلى الملوك ، ووسيلتهم إلى السلاطين (١) .

لما خرج الظاهر بيبرس لقتال التتار بالشام، أخذ فتاوى العلماء، بجواز أخذ المال من الرعية لكي يستنصر به على قتالهم، فكتب إلى فقهاء الشام بذلك. فأجازوه، فقال: هل بقي من أحد؟ فقيل له: نعم، بقي الشيخ محيي الدين النووي، فطلبه فحضر. فقال له: اكتب خطك مع الفقهاء، فامتنع، فقال: ما سبب امتناعك؟ فقال: أنا أعرف أنك كنت في الرق للأمير «بندقدار»، وليس لك مال، ثم من الله تعالى عليك، وجعلك ملكاً، وسمعت أن عندك ألف مملوك، كل مملوك له حياصة من ذهب،

⁼ شيخ الإسلام للسخاوي ص٣٧، ٣٩.

⁽١) شيخ الإسلام للسخاوي ص٣٦، ونهاية الطالب لابن العطَّار ص٩.

⁽٢) الإمام النووي، الشيخ علي الطنطاوي ص٣٤.

وعندك مائتا جارية، لكل جارية حق من الحلي، فإذا أنفقت ذلك كله، وبقيت مماليكك بالبنود بدلاً من الحوائص، وبقيت الجواري بثيابهن دون الحلي، افتديتك بأخذ المال من الرعية. فغضب الظاهر من كلامه وقال: اخرج من بلدي، فقال: السمع والطاعة. وخرج إلى نوى، فقال الفقهاء: إن هذا من كبار علمائنا وصلحائنا، وممن يقتدى به، فأعده إلى دمشق، فرسم برجوعه، فامتنع الشيخ، وقال: لا أدخلها والظاهر فيها، فمات بعد شهر(۱).

وكتب الإمام النووي وجماعة من العلماء إلى الأمير بدر الدين أحد ولاة السلطان في عصره يذكّر بما عليه أحوال الناس في تلك السنة من ضيق عيش، وضعف حال بسبب قلّة المطر، وغلاء الأسعار، وقلة الغلّات، وهلاك المواشى، ويدعونه إلى تذكير السلطان بأن ينهض بأمانة المسؤولية التي وكلت إليه من النظر في أحوال الرعية. والرفق بهم، بما يجده ذخراً يوم القيامة. وضمّنه عبارات تفيض إيماناً وأدباً هما شأن العالم المسلم، ولكن السلطان غضب وردّ رداً عنيفاً مؤلماً، مما نكد خاطر الكاتبين، فرد عليه الإمام مؤكداً له أن واجب العالم بيان الحلال والحرام للناس، وأنه لا يجب على الرعية دفع ضرائب له، نظراً لوجود أموال في بيت المال، وأن من حقهم الإنصراف إلى الزراعة، والصناعة وعدم الجهاد، لأنه فرض كفاية، وهناك جنود مجندة للدولة، ولها أموال مخصصة من بيت المال، وينتهي إلى القول رداً على تهديد السلطان للرعية، ولمن كتب الكتاب من العلماء فيقول: وأما أنا في نفسي، فلا يضرني التهديد، ولا أكثر منه، ولا يمنعني ذلك من نصيحة السلطان، فإني أعتقد أن هذا واجب علي وعلى غيري وما يترتب على هذا الواجب فهو خير وزيادة عند الله تعالى «إنما هذه الحياة الدنيا متاع، وان الآخرة هي دار القرار»^(١).

⁽١) الإسلام بين العلماء والحكام ـ عبد العزيز البدري ص١٠١.

⁽٢) شيخ الإسلام - للسخاوي - ص ٠٤٠

المطلب السابع: وفاته:

توفي الإمام النووي - رحمه الله تعالى - في ليلة الرابع والعشرين من رجب - ليلة الأربعاء. من سنة ست وسبعين وستماثة بنوى، ودفن هناك. وله خمس وأربعون سنة ونصف(١).

وقيل أنه لما مرض مرض الموت اشتهى التفاح، فجي به له، فلم يأكله، فلمما مات رآه بعض أهله، ما فعل الله تعالى بك، فقال: أكرم نزلي، وتقبل عملي، وأول إقرائي جاءني بالتفاح.

وروي أنه أنشد أبياتاً عند الوفاة منها هذان البيتان:

تباشر قلبي في قدومي عليهم

وبالسير روحي يوم تسسري إليهم

وفي رحلتي يصفو مقامي وحبدا

مقام به حطّ السرجال لديهم (١)

وجاء في مقدمة متن الأربعين النووية: أصبح النووي في عام ٦٦٥هـ شيخاً لمدرسة دار الحديث الأشرفية، ومدرساً فيها، وكان عمره مباركاً، رغم أنه لم يزد على ٤٥ عاماً. فقد وجد في لذة العلم، التعويض الكافي عن شهوة الطعام واللباس والزواج -حيث لم يتزوج - وكان سيداً وحصوراً(٣).

ورثي رحمه الله من الشعر من قبل غير واحد بأكثر من ستمائة بيت.

⁽١) البداية والنهاية - ابن كثير جـ١٣، ص٢٧٩، النجوم الزاهرة - لابن تغري بردي جـ٧، ص١٣٥.

⁽٢) الفتوحات الوهبية _ للشبرخيتي _ ص٤.

⁽٣) مقدمة متن الأربعين النووية _ مستو _ ص٨، ترجمة شيخ الإسلام _ للسخاوي، ص٨٠.

وممن رثاه الفقيه أبو عبد الله محمد المنبجي، أحد فقهاء المدرسة الناصرية، ومطلع مرثيته:

سبل العلوم تقطعت أسبابها

وتعطلت من حليها وطلابها

وقال الشيخ أبو إسماعيل البسطي من قصيدة تعدادها واحد وثلاثون بيتاً أولها:

رزية محيي الدين قد عمت الورى

فلســت ترى إلا حزينـــأ مفــكــرأ

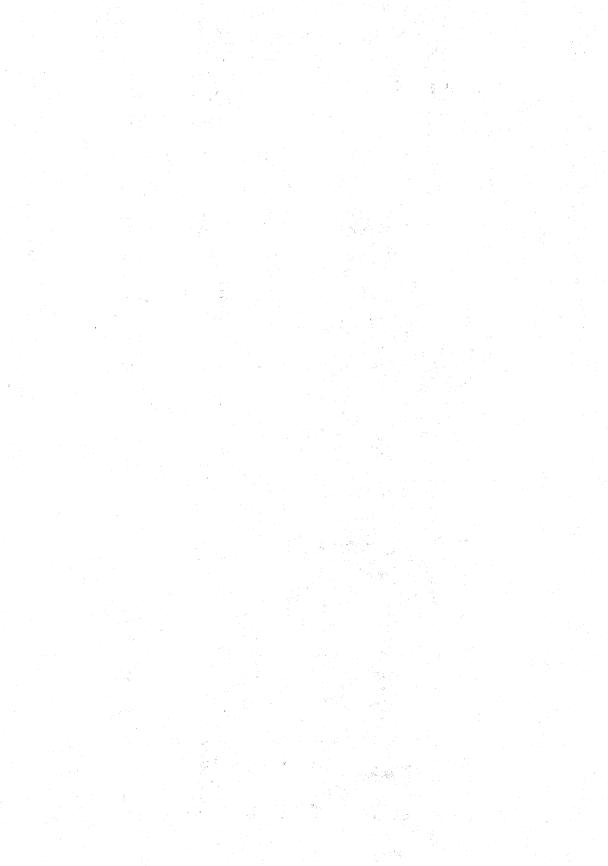
ورثاه تلميذه الملقب بالخلال بقصيدة مطلعها:

لقد ذهب الحبر الجليل الموفق وعدنا حيارى والدموع تدفّق

ورثاه بعض محبيه فقال:

بكى العلم حيناً بعد حين على يحيى وآلى يميناً بعده لم يكن يحيا(١)

⁽٤) الإمام النووي - الدقر - ص ١٩٥ فما بعدها. انظر مراثيه في تحقة الطالبين ص ٢٠ فما بعدها.



المجث الثاني نسة الكتاب إلى مؤلفه

لا أظن أن هذا الموضوع يحتاج إلى كثير عناء لإثباته، لأنه أمر مسلم، ولم يثر حوله جدل، ولم ينازع في صحته منازع. ولكن جرياً مع المنهج العلمي في التحقيق، والذي يقتضي فيما يقتضي أن يكون القارىء على بينة من الأمر، وأن يتعامل مع الكتاب الذي بين يديه تدارساً وهو على يقين من نسبته إلى مؤلفه، لما لذلك من مدلولات قوامها الارتباط بين الكتابة والكاتب ثقة واطمئناناً أوالعكس. فقد رأيت أن أعالج هذه القضية وذلك من خلال الاعتبارات التالية:

المطلب الأول: أن كتب التاريخ والتراجم وطبقات الشافعية، التي تناولت حياة الإمام النووي، والمؤلفات التي أفردته بالحديث، قديمها ومعاصرها مطبقة على نسبة كتاب «تصحيح التنبيه» للإمام النووي. وأذكر منها على سبيل المثال: طبقات الشافعية الكبرى للسبكيّ، وطبقات الشافعية للأسنوي، وتحفة الطالبين لابن العطّار، والمنهاج السوي للسيوطي، وترجمة شيخ الإسلام للسخاوي، وحياة الإمام النووي للشيخ عبد الغني الدقر. وما إليها من المراجع والمؤلفات التي ذكرتها عند الحديث عن مصنفات النووي.

يقول خير الدين الزركلي في كتابه «الأعلام»، عند حديثه عن حياة الإمام النووي ومؤلفاته «وتصحيح التنبيه» في فقه الشافعية، رأيت مخطوطة قديمة منه باسم «التنبيه على ما فيه التنبيه»(١).

⁽١) الأعلام - الزركلي - ص١٤٨.

ويقول تلميذه ابن العطّار: كتب شيخنا أبو عبد الله الإربلي شيخ الأدب في وقته كتاب «العمدة في تصحيح التنبيه» للشيخ قدّس الله روحه، وسألني مقابلته بنسختي ليكون له روايةً عنه، فلما فرغنا من ذلك قال لي: ما وصل الشيخ تقي الدين ابن الصلاح إلى ما وصل إليه الشيخ محيي الدين من العلم والحديث والفقه (۱).

وهناك ملاحظة لا بد من التنبيه إليها، وهي أن بعض كتب التراجم تخلط بين «تصحيح التنبيه» و«تحرير التنبيه» فتطلق على الثاني اسم «التصحيح». وحقيقة الأمر أن «التصحيح» و«التحرير» كتابان مختلفان في الطبيعة والموضوع. فتصحيح التنبيه كتاب يعالج مسائل فقهية في شتى أبواب الفقه، سنوليها مزيد توضيح عندما نتحدث عن أهمية الكتاب ومنهجه. أما تحرير التنبيه فهو كتاب في اللّغة يبيّن ألفاظ التنبيه، ويقدم تعريفات لبعض المصطلحات غير المألوفة.

المطلب الثاني: الإشارة إلى كتاب «تصحيح التنبيه»، في معظم كتب المذهب الشافعي، لا سيما عند طرحها للمسائل التي هي محلّ خلاف في المذهب، وتتباين أقوال أثمة المذهب في ترجيح قول على آخر، أو وجه دون وجه. وسيقف القارىء الكريم على نماذج لذلك عند دراسته للتعليقات الفقهية التي أوردتها على مسائل التصحيح، ففي شروح المنهاج مثل «كنز الراغبين» للجلال المحلي، و«نهاية المحتاج» للرملي وما عليهما من حواش، و«مغني المحتاج» ورد ذكر «تصحيح التنبيه» غير مرة. وكذلك في كتب المذهب الأخرى كالمنهج لشيخ الإسلام زكريا، وشروحه كفتح الوهاب، وحاشية الجمل، وحاشية البجيرمي، كما نجد هذه الإشارات، في حاشية الباجوري والشرقاوي. . . وهذه الإشارات، تعطي الدليل القاطع، والبرهان الساطع على أن كتاب «تصحيح التنبيه» هو أحد مصنفات الإمام النووي رحمه الله تعالى .

⁽١) تحفة الطالبين لابن العطار ص١٠.

المطلب الشالث: أن كتاب «تصحيح التنبيه» قد لقي من العناية والاهتمام من قبل فقهاء المذهب الشيء الكثير وإذا كان الحديث عن هذه المسألة سيلقى تركيزاً أكبر في موضع قادم من هذه الدراسة، فإن مما يخدم المسألة التي نحن بصددها، وهي إثبات نسبة «التصحيح» أن نذكر أن عديداً من المصنفات قد ألفت حول هذا الكتاب، استكمالاً، وتنقيحاً، وتوضيحاً لمسائله، منها على سبيل المثال لا الحصر كتاب «توشيح التصحيح» لتاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكيّ، وقد جاء في مقدمته: «... فإن الشيخ الإمام الرباني أبا زكريا النووي رضي الله عنه، وضع على كتاب التنبيه، كتابه التصحيح وضعاً النبيه عليها. ..» وابتكره ابتكاراً نافعاً متقناً، غير أنه أخل بأماكن كثيرة يفتقر إلى التنبيه عليها. ..» (۱).

كما وضع الشيخ جمال الدين الأسنوي كتابين على «التصحيح» أحدهما «كتاب التنقيح فيما يرد على التصحيح» وقد ذكر في مقدمته: «... وبعد فإنني منبه إن شاء الله تعالى على ما يحتاج إلى التنبيه، مما خرج عن شرح «تصحيح التنبيه» للشيخ الإمام العلامة محيي الدين النووي رضي الله عنه، وقد كان شيخنا الشيخ قطب الدين السنباطي رحمه الله وقف من ذلك على نبذة يسيرة...»(٢).

فهذا يدل على أن ثمة كتابين قد تم تأليفهما تعقيباً على «التصحيح». والشاني «تذكرة النبيه في تصحيح التنبيه» وقد ذكر في مقدمته: «... وبعد، فإن تصحيح التنبيه اللهيخ الإمام محيي الدين النواوي رضي الله عنه، لما تأملته، وجدته لكثير من التصحيحات قد أهمل، ولغالب ما التزمه من غيرها قد أغفل... »(۳).

⁽١) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٣٧٩ فقه شافعي.

⁽٢) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق.

 ⁽٣) مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق رقم ٢٢٦٣ فقه شافعي.

ومنها كذلك: «إرشاد النبيه إلى تصحيح التنبيه» وهو لأبي حفص عمر بن علي بن الملقن الشافعي. قال السخاوي في «الضوء اللامع» وهو غريب في بابه (۱). ومنها: «أمنية النبيه فيما يرد على التصحيح والتنبيه» لابن الملقن (۱).

ومنها كتاب «عمدة المغني والطالب النبيه في تصحيح التنبيه» وهو مخطوط مثبت بهامش النسخة المخطوطة من التنبيه تحت رقم ٣٦٠ فقه شافعي. ومنها «تقريب التصحيح» وهو مخطوط بدار الكتب المصرية.

⁽١) الضوء اللامع للسخاوي .

⁽٢) كشف الظنون ـ حاجي حليفة ١ / ٤٩١ وما بعدها.

المبحث الثالث النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق

لقد اعتمدت في تحقيق كتاب «تصحيح التنبيه» على نوعين من النسخ:

النوع الأول: نسخ مباشرة، وهي التي اقتصرت على «تصحيح التنبيه» فقط، ويمكن اعتبارها النسخ الأصلية التي تم اعتمادها في عملية التحقيق. والنسخ التي من هذا النوع اثنتان:

الأولى: وهي في دار الكتب المصرية، تحت رقم (٦٥) فقه شافعي، وعدد صفحاتها ٤٣، من الحجم الصغير قياس ١٧×١٣ وكل صفحة ذات وجهين، خطّها جيد، تخلو من السقط والخروم.

جاء في آخره: قال مصنفه: فرغت منه صبيحة الجمعة، السابع والعشرين من رجب، سنة إحدى وسبعين وستمائة. وهذا يعني على ما يبدو أنها قد نقلت عن نسخة المصنف، وهذا ما دعاني إلى اعتبارها النسخة الأم لغيرها من النسخ، وفيه أيضاً: كتبه العبد الفقير إلى ربه، التائب من ذنبه عبدالله بن محمد بن محمد بن محمد بن البهاء الواسطي الشافعي بثغر الاسكندرية المحروس، بتاريخ اليوم المبارك، يوم السبت رابع وعشرين شعبان الشريف، سنة تسع وثلاثين وسبعمائة للهجرة. رقم الميكروفيلم ٣٩٩٦٩.

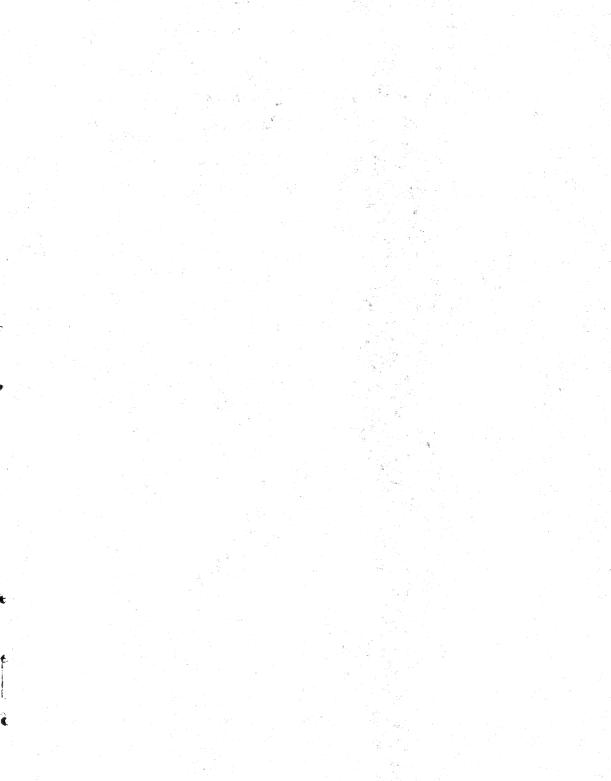
الثانية: وكتب على غلافها الخارجي: كتاب تصحيح التنبيه، للشيخ الإمام العالم العلامة محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف ابن مرى النواوي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه. وهذه النسخة توجد في مكتبة النواوي الشافعي رضي الله عنه وأرضاه. وهذه النسخة توجد في مكتبة جامعة الأزهر، تحت رقم ٢٩٧٩ع ٢٣٦خ، وعدد أوراقها عشرون من الحجم الكبير قياس ٢٨×٢١، وكل صفحة ذات وجهين، وتقع صفحاتها ضمن إحدى المجاميع بين صفحة ٧١-٣٧، خطها جيد، ولكن فيها نسبة غير قليلة من الأخطاء والتصحيف، وكنت ألاحظ بصورة شبه مستمرة أنه حيثما ورد الاختلاف بينها وبين نسخة أ أن الصواب إلى جانب النسخة أ. لم يثبت في آخرها اسم الناسخ أو تاريخ النسخ، وآخرها: والله أعلم بالصواب وإليه المرجع والمآب، الحمد لله رب العالمين، حمداً يوافي نعمه، ويكافيء مزيده. . . إلى أن يقول: وحسبنا الله تعالى، ونعم الوكيل. نعم المولى، ونعم النصير.

وقد حصلت على ثلاث نسخ من هذا الكتاب من المكتبة الظاهرية بدمشق سأتحدث عنها عند كتابة مقدمة كتاب «تذكرة النبيه» «والذي سيتم تحقيقه مع هذا الكتاب ومرفقاً به بإذن الله تعالى.

وقد أعانتني هذه النسخ في عملية التحقيق من حيث تبيَّـن الصواب،

عند التباس الأمر بين النسختين الأصليتين، سواء من حيث الحذف، أو التصحيف، أو التقديم أو التأخير.

وعليه يمكن القول بأنني قد اعتمدت في عملية التحقيق هذه على خمس نسخ، وهذا مما سهل عليّ ضبط النصّ، وإخراجه بصورة أقرب ما تكون إلى مراد المصنف بإذن الله تعالى.



المبمث الرابع أهمتية المكتاب وكمنهجة

المطلب الأول: أهمية الكتاب:

يستمد كتاب «تصحيح التنبيه» أهميّته من عدة اعتبارات أهمها:

أولاً: مؤلف الكتاب: فالكتاب إحدى الثمرات المباركة التي تفتحت عنها عقلية الإمام النووي الذي عرف بتقواه وورعه وإخلاصه لله تعالى، واجتهاده في العلم، لذا كان من الطبيعي أن يبدو أثر هذه الصفات جلياً في كتاباته، فكان كتابه هذا شأن سائر كتبه قد حظيت بمباركة الحق تعالى، فكتب لها البقاء والذيوع، وجاءت سهلة ميسرة كنفسية، صاحبها الذي كان يكره المراء والجدل، يفهمها القارىء دون عناء وتعقيد، ولا غرو فقد قلنا إن كتابته كانت أسهل من عبارته باللفظ. كما جاءت مرتبة منسقة كاثر لعقليته المنظمة، وفكره الذي عافاه الله من تشويشات الدنيا بعد أن ألقاها وراء ظهره.

وإذا كنا في المبحث الأول قد وقفنا على شخصية النووي فإن مما يزيد صورة شخصية الإمام النووي اكتمالاً وبهاءً في الذهن أن نقف على أقوال بعض فضلاء أهل العلم في شأنه:

فالإمام السيوطي يقول فيه «محرر المذهب، ومحققه، ومرتبه، إمام أهل عصره علماً وعبادة، وسيد أوانه ورعاً. لم تسمع بعد التابعين بمثله

أذن، ولم تر من يدانيه عين»(١).

ويقول الإمام الذهبي «الإمام الحافظ الأوحد، القدوة، شيخ الإسلام، علم الأولياء»(٢).

ويقول الأصبهاني «الإمام الفاضل، العلامة، الفقيه، مفتي المسلمين»(1).

وقال ابن الهائم في شرح المنهاج: «الحافظ الفقيه، النبيل، محرر المذهب ومهذبه، وضابطه، ومرتبه، أستاذ المتاخرين»(٠).

ويقول الأسنوي «محرر المذهب، ومهذّبه، ومنقّحه، ومرتبه، سار في الأفاق ذكره، وعلا في العالم محلّه وقدره، صاحب التصانيف المشهورة المباركة النافعة»(٥).

وقال قاضي صفد محمد بن عبد الرحمن العثماني في ترجمته: شيخ الإسلام، بركة الطائفة الشافعية، محيي المذهب، ومنقحه، ومن استقرّ العمل بين الفقهاء فيه على ما يرجحه.

ويقول طاش كبري زادة: «إمام أهل زمانه، كان عالماً فاضلاً متورعاً فقيهاً محدثاً، ثبتاً حجة. . . كان صاحب عبادة وخوف، وكان قوالاً

⁽١) المنهاج السوي في ترجمة الإمام محي الدين النووي للسيوطي.

⁽٢) تذكرة الحفاظ - الذهبي - الطبقة العشرون - ص١٤٧.

⁽٣) طبقات الشافعية الكبرى جد ص ٣٩٠.

⁽٤) روضات الجنات - الأصبهاني - جـ ٨ ص ٢١٥.

⁽٥) طبقات الشافعية _ الإسنوي _ جـ ٢ ص ٤٧٦.

بالحق، تاركاً للشهوات، كبير الشأن، وكان كثير السهر، مكباً على العلم والعمل»(١).

وقال الأميري في شرح المنهاج: «.. محرّر المذهب، المتّفق على إمامته وديانته، وسؤدده وسيادته، وورعه وزهادته (*).

ان رجلًا هذا شأنه، وعالماً هذه حقيقته لجدير بأن يبعث إلى الحياة علمه، وتخرج إلى حيز التداول تصانيفه فيعم بها النفع، وينال ببركتها الخير والفضل، ولا أدل على ذلك مما قاله السبكي في طبقاته، لا يخفى على ذي بصيرة أن لله تبارك وتعالى عناية بالنووي وبمصنفاته، وأستدل على ذلك بما يقع في ضمنه من فوائده حتى لا تخلو ترجمته عن الفوائد فنقول: ربّما غيّر لفظاً من ألفاظ الرافعي، إذا تأمله المتأمل استدركه عليه، وقال لم يف بالاختصار، ولا جاء بالمراد، ثم نجده عند التحقيق قد وافق الصواب، ونطق بفصل الخطاب، وما يكون ذلك عن قصد منه لا يعجب، فظهر حسن صنع النووي، وإن لم يقصده، عناية من الله تعالى (٢).

ثانياً: أن هذا اللون من الكتابة يمثل نمطاً من التأليف، ويشكل ظاهرة في الكتابة، شاعت في ذلك العصر، غرضها بيان الصحيح من الآراء المتعددة في المذهب والتي ينطوي عليها كتاب واحد. ومن هذه المصنفات: «تصحيح التعجيز»، وهو على كتاب «التعجيز» لابن خطيب جبرين، ومؤلفه قطب الدين السنباطي. ومنها: «تصحيح الحاوي الصغير» وهو للفقية الشافعي محب الدين القونوي، وقد ذكر فيه تصحيحات الرافعي والنووي. ومنها: «تصحيح التنبيه» وهو لعماد الدين محمد بن عبد

⁽١) مفتاح السعادة _ طاش كبري زادة، ص١٤٦.

^(★) هذه الأقوال وردت في ترجمة شيخ الإسلام للسخاوي ص٦٢-٦٥.

⁽٢) طبقات الشافعية الكبرى جـ ٨، ص٣٩٨.

الرحيم الأسنوي. ومنها «الترشيح للمذهب في تصحيح المهذب، لأبي العباس أحمد بن لؤلؤ المعروف بابن النقيب.

لذا، لا غرو أن يكون للإمام النووي وهو من شهد له أئمة المذهب الشافعي بأنه من كبار محققي المذهب، ومعرري مسائله أن يضرب بسهمه في هذا الميدان والذي تتجلى أهميته في الفقرة التالية.

ثالثاً: موضوع الكتاب:

يعالج كتاب وتصحيح التنبيه، قضية على درجة كبيرة من الأهمية، لا يستطيع التصدي لها إلا من كان في منزلة الإمام النووي في المذهب الشافعي، في مجال الاجتهاد والترجيح.

فمن المعلوم أنه قد اشتهر الكثير من أفاضل العلماء في المذهب الشافعي وتعدّدت اجتهاداتهم، وعليه، فإذا أردنا أن نقول في مسألة ما: «إن رأي الشافعي فيها كذا، فلا يصح أن يكون ذلك إلا إذا علم أن هذا القول نصّ عليه الشافعي بخصوصه، أو كان مخرجاً من نصوصه»(۱)، وهذا أمر يتعذر الوصول إليه إلا بالوقوف على الكتب والعلماء الذين هم محل ثقة في نقلهم وترجيحهم وتصنيفهم وتخريجهم، هذا، في ضوء علمنا بأن فقهاء المذهب الشافعي قد أكثروا التصانيف وبأساليب متنوعة، ووقع بين فقهاء المذهب الشافعي قد أكثروا التصانيف وبأساليب متنوعة، ووقع بين أصحابها خلاف شديد، ثمرته، عدم الثقة بأن قراءة كتاب منها يمثل رأي المذهب، ما لم يقف على العديد من المصنفات المشهورة، بل إن قراءة مجموعة من الكتب في المذهب تجمع على رأي واحد، لا يعني ذلك مجموعة من الكتب في المذهب تجمع على رأي واحد، لا يعني ذلك بالضرورة أن هذا الرأي هو الذي يمثل المذهب حقاً (۲) لذا كان من الأهبية بمكان أن نوضح أسس الترجيح وبيان الرأي المعتمد في المذهب.

⁽۱) فتاوی ابن حجر جـ ٤ ، ص ۲۰۰۰.

⁽٢) المجموع ـ للنووي، جـ٣، ٥، ص٤٦، ٧٤.

لقد بات أمراً معروفاً لكل من له إلمام بالمذاهب الفقهية وتاريخها أن الإمام الشافعي رحمه الله له مذهبان في الفقه أحدهما: القديم ويقصد به الأراء التي صدرت عنه في العراق والحجاز، وله في هذه المرحلة مصنفات وتلاميذ. ومذهب جديد وهي الأراء التي قالها في مصر بعد انتقاله إليها(۱) والمذهب القديم مرجوع عنه، غير معتمد في مسائله إلا في حالتين: إذا عززه نص صحيح من حديث، أو كان الجديد يطابقه، أو سكت عن المسألة في الجديد. وقد ذكر في مقدمة كتابه المجموع: أن المعتمد في المذهب من مسائل القديم لا يتجاوز ثلاثين مسألة (۱).

لقد انتشر مذهب الإمام الشافعي في بلدان شتى من العالم، وكان نقلته يتمتعون برسوخ القدم في الاستنباط، وتخريج الأوجه التي تلقاها تلاميذهم بالقبول، وعمّموها بين الناس، وكان من أبرز علماء المذهب ومجتهديه الشيخ أبو حامد الأسفراييني، والقاضي أبو الطيب الطبري، وأبو الحسن الماوردي، والبندنيجي، والمحاملي، وسليم الرازي، والقاضي حسين، وأبو محمد الجويني. . . وكان بعض هؤلاء ينتسب إلى مدرسة العراقيين، وآخرون إلى مدرسة الخراسانيين.

ثم ظهرت طائفة من العلماء لم تلتزم بأي من الطريقتين، بل التمس الحق لدى أي منهما: كالروياني، والشاشي، وابن الصباغ، وأبي إسحق الشيرازي، والغزالي، وإمام الحرمين الجويني وغيرهم.

وكان في مكان القمة في هذا الاتجاه الذي لم يلتزم بأي من الطريقين الإمامان الجليلان: عبد الكريم الرافعي، ويحيى بن شرف النووي.

⁽١) مفتاح السعادة جـ٢، ص٢٢٥، المجموع جـ١، ص٩، نهاية المحتاج جـ١

⁽Y) المجموع جـ1، ص٦٦-٦٦، نهاية المحتاج جـ1، ص٠٥، مغني المحتاج جـ1، ص١٤.

لقد أجمعت أقوال فقهاء المذهب الشافعي على الاعتراف بالإمامة للرافعي والنووي في تحرير المذهب الشافعي، وإرساء قواعده، وتنقيحه، وأصبحا عمدة لمن جاء بعندهم من فقهاء الشافعية، إليهما ينتهي الاجتهاد، وعلى رأيهما يكون الاعتماد في الفتوى، فاستحقا بجدارة أن يسميا بالمؤسسين الشابتين للمذهب الشافعي. وقد اعتمد المتأخرون ترجيحاتهم في تحديد مذهب الشافعي والقول المعتمد فيه، وأجمع من ترجيحاتهم من العلماء على أن القول الراجح في المذهب هوما اتفق عليه الشيخان - الرافعي والنووي -، فإن اختلفا قدم الإمام النووي ثم الرافعي»(۱).

يقول البرملي: «ومن المعلوم أن الشيخين قد اجتهدا في تحرير المذهب غاية الاجتهاد، ولهذا كانت عنايات العلماء، وإشارات من سبقنا من الأثمة متوجهة إلى ما عليه الشيخان، والأخذ بما صححاه بالقبول والإذعان، مؤيدين ذلك بالدليل والبرهان، فإذا انفرد أحدهما عن الآخر، فالعمل بما عليه النووي، وما ذلك إلا لحسن النية، وإخلاص الطوية»(٢).

وقد بلغ الأمر اعتماد المتأخرين من الشافعية على قول الشيخين، أن بعض المشايخ منهم كان لا يجيز أحداً بالإفتاء إلا شرط عليه أن لا يخرج عمّا صحّحاه، فإن اختلفا فالنووي ٣٠٠٠.

يقول المليباري في «فتح المعين» والسيد البكري في «شرح إعانة الطالبين» عليه: «اعلم أن المعتمد في المذهب للحكم والفتوى مااتفق عليه الشيخان والرافعي والنووي و، ومحله ما لم يتفق المتأخرون على أن

⁽۱) تحفة المحتاج _ ابن حجر جـ ۱ ص ۳۹، الفوائد المدنية للكردي ص ۳۹، نقلاً عن فتاوى الشهاب الرملي، بغية المسترشدين، باعلوي ص ۲۷۶.

⁽٢) الفوائد المدنية _ الكردي _ ص ٢٢، نقلًا عن فتاوى الشهاب الرملي .

⁽٣) نفس المرجع ص٧٠-٢٢.

ما اتفقا عليه سهو أو غلط. فما جزم به النووي إذا اختلف كلام النووي والرافعي مقدم ثم يقدم ما رجحه الرافعي. فإن اختلفا، ولم يجزما بشيء، فالمعتمد من كلامهما ما رجَّحه أكثر الفقهاء، ثم ما رجّحه أعلمهم، ثم ما رجّحه أورعهم. وقال شيخنا: هذا الذي ذكر من كون المعتمد كلام الشيخين، هو ما أطبق عليه محققو المتأخرين، والذي أوصى باعتماده مشايخنا. وقال السمهوري: ما زال مشايخنا يوصوننا بالإفتاء بما عليه الشيخان، وأن نعرض عن أكثر ما خولفنا به، وقال شيخنا ابن زياد: يجب علينا في الغالب اتباع ما رجّحه الشيخان، وإن نقل عن الأكثرين خلافه (۱).

أما عن سبب تبوء الشيخين الرافعي والنووي لهذه المكانة، فلنستمع إلى إجابة أحد فقهاء المذهب الشافعي وهو تاج الدين السبكي، يجيب عن ذلك فيقول: لم حجرتم على العامي، ومن يفتي بالمنقول أن يتعدى ترجيح المتأخر، ومن ثم قلتم نقدم ترجيح النووي على ترجيح الرافعي لتأخر النووي، وقد يقال بل الأعلم أولى والأقدم غالباً أعلم، فهلا نظرتم ترجيحات الشيخ أبي حامد، والقفال، والقاضي أبي الطيب، والشيخ أبي علي، والقاضي حسين، التي لم يخلق الله تعالى بعدها أفقه نفسا منها، ولا أقعد لمذهب الشافعي؟ قلت: اعلم أن المتقدمين لم يكن شوقهم إلى الترجيح في الخلاف، ولا اعتنوا ببيان الصحيح، وسبب ذلك أن العلم كان كثيراً، وكان كل عند الفتيا يفتي بما يؤدي إليه نظره، وقد يؤدي نظره أليوم إلى خلاف ما أدى إليه أمس، فما كان الأمر عنده مستقراً على نظره اليوم إلى خلاف ما أدى إليه أمس، فما كان المصنفون يلتفتون إلى تصحيحاتهم، بل يشتغلون عن الترجيح بذكر المآخذ، وفتح أبواب تصحيحاتهم، بل يشتغلون عن الترجيح بذكر المآخذ، وفتح أبواب الاستنباط والمباحث، من غير اعتناء بما هو الأرجح، إنما كل ينظر لنفسه.

⁽١) إعانة الطالبين، وبهامشها فتح المعين، جـ٤ ص٣٣٣-٢٣٤.

فلما قلّ العلم، وأشرف على التبدّد واحتيج إلى ضرب من التقليد، وأن الفقيه يتبع من هو أفقه منه، وإن تشاركا في أصل النظر اعتني بالراجع.

فإن قلت: قد الفينا للشيخ أبي علي تصحيحات، وكثرت تصحيحات صاحب التنبيه، ولو تتبع متتبع تصحيحات المتقدمين لألفى منها الكثير. قلت: صحيح، غير أن التصحيح لم يكن مقصودهم الأعظم، ولا مرادهم الأهم، وما نجد من ذلك لا يكاد يبلغ العشر. . . ولم يزالوا كذلك حتى ظهر كتاب الرافعي، ثم زاد عليه النووي زيادة جيدة، وكان قصدهما رحمهما الله إرشاد الخلق، والإتيان بما يناسب الزمان . . ان قصور الناس عن العلم أوجب أن يقيم الله تعالى من يبين لهم الراجح ليقفوا عنده فأقام الرافعي والنووي، وما في المتأخرين إن شاء الله أفقه منهم . وكان شوق النووي إلى التوجيح أكثر من شوقه إلى التفقه والتخريج . وكان شوق الرافعي إليهما جميعاً لكن الغالب عليه شوقه إلى الترجيح (۱).

ولما كان للنووي هذه المنزلة في الترجيح، كان من الطبيعي أن يضع قواعد يسير على ضوئها في ترجيحه بين أقوال الشافعي، وبين أوجه أصحابه وأهمها:

١ - اعتبار القبول المستند إلى دليل صحيح لا يعارضه غيره قولاً للشافعي، سواءً أكان القول قديماً أو جديداً.

 ٢ - القول الجديد هو مذهب الشافعي، فيما عدا الحالتين اللتين تقدم ذكرهما.

٣ - إنْ تساوى القولان جدة وقدماً وأدلة عمل بآخرهما إن علم، وإلاً فبالذي رجّحه الشافعي.

⁽١) ترشيح التوشيح، مخطوط في المكتبة الظاهرية ـ رقم ٣٧٨ فقه شافعي.

٤ _ إِنَّ ورد عن الشافعي قولانَ في حالة، ولا ترجيح بينهما، أوجهل السابق منهما، تمّ تحديد أرجحهما في ضوء قواعد الشافعي، وبالتطبيق على نصوصه.

وإذا لم يكن الناظر في الأقوال والأوجه قد بلغ رتبة التبحر. اعتمد على القرائن ومنها:

١ _ تقديم الأكثر والأعلم والأروع، ويقدم الأعلم عند التعارض.

٢ _ تقديم الرأي الموافق لرأي أكثر الأئمة . .

٣ ـ القول المذكور في بابه ومظنته مقدم على غيره(١).

أرى أن هذه الصورة الموجزة التي عرضتها عن عملية الترجيح بين الأقوال والأوجه في المذاهب كانت كافية لإبراز أهمية عملية الترجيح في عصر النووي، وما تلاه من العصور. كما أنها كانت وافية لإعطائنا فكرة عن المكانة المرموقة التي يتبوأها الإمام النووي في رأس هرم عملية الترجيح، لذا لم يكن غريباً أن يضع كتابه «تصحيح التنبيه» فيكون ترجمة حيّة لهذه المعاني، وهذا كفيل بإضفاء مكانة كبيرة على هذا الكتاب، وأنه حقيق بأن يلقى العناية المناسبة ليرى النور في ظل الخدمة اللائقة.

ولا غرابة بعدئذ، أن نجد الإمام النووي يقول في خاتمة مقدمة كتاب «تصحيح التنبيه» والـذي أراد به فيما أراد ترجيح ما أهمل مؤلف التنبيه تصحيحه فيقول: ٥٠٠٠ فإذا علم ما ذكرته - يشير إلى منهجه في الكتاب، كما سيأتي، حصل منه أن مذهب الشافعي رضي الله عنه العمل بما تضمنه التنبيه مع هذه الكرّاسة. . . » .

⁽١) المجموع شرح المهذب - جـ ١ ص ٦٨- ٦٩.

المطلب الثاني: منهج المصنف في كتابه:

أصبح واضحاً لدينا مما تقدّم أن الإمام النووي رحمه الله تعالى هدف من تصنيف كتاب «تصحيح التنبيه» أن يضع بين أيدي عامة المسلمين كتاب إذا وقفوا على ما فيه بعد ضم معلوماته إلى كتاب «التنبيه» لأبي إسحاق الشيرازي ـ والذي بدوره نال شهرة بارزة بين مختصرات الفقه الشافعي، بل كان أول كتاب يحفظه النووي بعد أن ارتحل إلى دمشق كما أسلفنا ـ كانوا على دراية بحكم كل مسألة في الفقه الشافعي، بأخصر عبارة، كانوا على دراية بحكم كل مسألة في الفقه الشافعي، بأخصر عبارة، وأقرب سبيل. يقول النووي في مقدّمة «التصحيح»: «... أما بعد، فإن التنبيه من الكتب المشهورات، النافعات، المباركات، فينبغي لمن يريد نصح المسترشدين، وهداية الطالبين، أن يعتني بتقريبه وتحريره وتهذيبه ... » وقد لقيت دعوة الإمام صداها فبلغت الكتب التي اعتنت بهذا الكتاب العشرات،

أما عن منهجه في التعامل مع مسائل الكتاب، فيرتكز إلى توضيح وتحرير وتصحيح تبك المسائل بحيث يُصبح مرجعاً للفتوى. بعد أن تتطابق آراؤه مع الراجع عند الشافعي وأصحابه، وبالتالي فقد قسم مسائل التنبيه إلى أقسام وبيّن كيفية التعامل مع كل نوع منها فيقول: «ومن ذلك مما ينبغي العناية به من هذا الكتاب ـ بيان ما يفتى به من مسائله، فإن فيه مسائل كثيرة فيها خلاف مطلق بلا ترجيح . . . » فهنا يشير إلى النوع الأول وهي تلك التي أورد فيها الشيخ أبو إسحاق الشيرازي عدة أقوال أو أوجه دون أن يرجح شيئاً منها. « . . . ومسائل جزم بها أو صحح خلاف الصحيح عند الأصحاب والمحققين والأكثرين منهم . . . » وهنا أشار إلى النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثاني . وهي مسائل بيّن فيها الشيرازي رأياً ، لكن الرأي الذي اختاره النوع الثانث بقوله : « . . . ومواضع يسيرة جداً هي غلط ليس فيها النوع الثالث بقوله : « . . . ومواضع يسيرة جداً هي غلط ليس فيها

خلاف...» فهي مسائل تحمل رأياً لم يقل به أحد من فقهاء المذهب وأثمته.

ثم ينتقل النووي إلى بيان الطريقة التي سيعالج بها هذه الأنواع وغيرها من المسائل التي انطوى عليها الكتاب فيقول: «وقد استخرت الله الكريم الرؤوف الرحيم في جمع كراسة تحصّل تبيان جميع هذا، وتشتمل على نفائس أخرى مع ذلك، أبين فيها - إن شاء الله تبارك وتعالى - ما هو الراجع، وبه الفتوى عند أئمة المذهب وعارفيه. . . » وتفصيل هذا على النحو الآتي: «فما جزم به المصنف وهو مجزوم عند أئمة المذهب، أو هو الراجح عندهم، سكت عنه، وسكوتي تقرير للعمل . . . » فالمسائل التي أدلى فيها الشيرازي برأي، وأعطي فيها حكماً من تحريم أو وجوب أو كراهة . . . وهو موافق للمذهب أقرّه عليه .

ثم يقول: «وما أطلق به خلافاً بيّنت راجحه» فالمسائل التي ذكر فيها الشيرازي خلافاً من حيث الأقوال أو الأوجه دون ترجيح يقوم النووي ببيان الراجع الصحيح منها. «وما جزم به أو صححه، والراجح عند الأصحاب أو أكثر محققيهم خلافه ذكرته فقلت الأصح كذا وكذا، ثم أعطف عليه» فالرأي الذي اختاره الشيرازي، وهو مخالف لما عليه جمهور الشافعية يستهل تلك الجملة المعبرة عن ذلك الحكم بقوله والأصح. ويقول: «وما رجّحه المصنف وأكثر الأصحاب، وكان الراجح في الدليل خلافه، ورجّحه بعضهم، قلت: المختار كذا، فإذا فرغت منه قلت والأصح كذا فقهاء المذهب، مع أن الأصح الرأي المقابل له أقوى دليلاً مما عليه الأكثرية يشير إليه بلفظ والمختار» وأخيراً يتحدث عن النوع الرابع من المسائل، فيقول: «وما كان غلطاً محضاً ليس فيه خلاف، قلت: الصواب المسائل، فيقول: «وما كان غلطاً محضاً ليس فيه خلاف، قلت: الصواب كذا، فإذا فرغت منه قلت: «والأصح كذا» فالرأي الذي يختاره الشيخ وهو

شاذ، لم يوافقه عليه أحد يعبّر عنه بالصواب. ويمضي الإمام النووي مبيناً منهجه ومصطلحاته في كتاب «تصحيح التنبيه» فيقول: «ولا أستعمل الأصح إلا فيما فيه خلاف، وإن كان غريباً. وإنما ذكرت هذا الأخير، لأن في التنبيه مسائل يظنها من لا اطلاع له غلطاً، وأنه لا خلاف فيها، وليست كذلك، وما قال فيه المصنف جاز، وقيل لا يجوز، أو صحّ، وقيل لا يصح، أو وجب وقيل لا يجب، ونحو ذلك من صيغ الجزم فهو ترجيح منه للأول، فإن كان هو الراجح في المذهب سكت عنه، وإلا نبهت عليه، كما أنبه على ترجيح ما صرّح به المصنف بتصحيح خلافه. وإذا قال: المنصوص، أو ظاهر النص كذا فهو الراجح على ما بينه المصنف أو بينته أنا، وهذا الذي ذكرته من أنه إذا قال جاز، وقيل لا يجوز، كان الترجيح منه للأول فهو فيما لم يصرّح بتصحيح خلافه في مواضع منها مسألة الصبغ فهو فيما لم يصرّح بتصحيح خلافه كما فعله في مواضع منها مسألة الصبغ في باب الغصب والشهادة بالملك بمجرد اليد والتصرف...».

وهكذا رسم لنا النووي منهجه، وأفصح لنا عن غايته وهدفه، وأبان عن مصطلحاته التي سار عليها، واختطّها في تصنيف كتاب «تصحيح التنبيه».

إذا أحطنا علماً مما تقدّم، تبقى ثمة ملاحظات لا بد من تسجيلها حول منهج المؤلف ومصطلحاته.

أولاً: تتميز عبارات المصنف بالقصر غير المخل، فهو يعرب عن مراده بأفصح عبارة وأبلغها، حتى لا نجافي الحقيقة إن قلنا بأن إضافة كلمة من الجملة، أو حذفها، سيذهب ببعض المعنى، أو يجعله ثقيلاً على السمع. ولا أغنالي إن قلت إنه أسلوب فريد رغم كثرة المختصرات، والمؤلفات التي على شاكلة «التصحيح».

ثانياً: غالباً ما يستهل عباراته بقوله: وأنه. . . ».

ثالثاً: عبارة الأصح والتي هي ترجيح لأقوال أو أوجه لا ترجيح فيها، أو رجح فيها الشيرازي خلاف الراجح تحتل الحيّز الأكبر في هذا الكتاب، أما عبارة «الصواب...» «المختار...» فمحدودة معدودة.

رابعاً: الكتاب خلو من العزو إلى المراجع، أو ذكر أسماء الأعلام، فلا يقف القارىء لهذا الكتاب على اسم «مصنف» أو «مصنف». وفي ظني أن هذا يدل على اعتداد النووي بغزير علمه، واستقلالية شخصيته، وعلى الشاو البعيد الذي وصل إليه في القدرة على تحرير مسائل المذهب، والإحاطة بأصوله وقواعده.

خامساً: الكتاب سهل العبارة، فالألفاظ الغريبة، التي تحتاج إلى التحري عن معناها قليلة، لا سيما بالنسبة لمن كان لديه إلمام فقهي، وخلفيّة جيّدة في التعايش مع الكتاب الفقهي من طائفة الأمهات.

سادساً: لا حظ في الكتاب للأدلة سواءً كانت نقلية من كتاب أو سنة أو آثار. أو أدلة عقلية.

سابعاً: لا مجال في الكتاب للإشارة إلى المذاهب الأخرى، سواء أقوالها أو أثمتها.



المبحث الخامس

عملالباحث فالتحقيق

انصبّ عملي في هذا المخطوط ـ والذي اقتطع من وقتي ساعات طويلة، على مدى سنوات عدّة، كانت في الواقع مبعثاً لغبطتي وسعادتي، وما مردّ ذلك إلا للفيوضات الروحية، والبركة التي أفاضها الله تعالى، والعناية الربانية التي تولّى بها الحقّ جلّ وعلا المصنف ومؤلفاته، فأسأل الله أن ينفعنا ببركته، وأن يتقبّل جهدنا _ أقول: انصب جهدي في التحقيق على جانبين اثنين، أوضح كلاً منهما فيما يلي:

المطلب الأول: الناحية الشكليّة: وتتمثل في النقاط التالية:

أولاً: تبويب الكتاب: فهو يفتقر إلى هذا الجانب، وكان المصنف يضع عنواناً رئيسياً لكل مجموعة من الأبواب بصورة عشوائية فمثلاً: كان العنوان الرئيسي الأول كتاب الطهارة، والثاني: كتاب الزكاة إلى الحج، وكتاب البيوع إلى الوديعة. . . وهكذا مع أن كل عنوان منها ينتظم أبواباً عديدة. فقمت بتقسيم الكتاب الواحد إلى أبواب، بعد أن قسمت مجمل الكتاب إلى كتب وقد استفدت في ذلك من تبويب كتاب «التنبيه» وكتاب «المهذب» للشيخ أبي إسحاق الشيرازي.

ثانياً: نظراً لكون المسائل في الكتاب الواحد متفرقة، ومحدودة فقد قمت بإعطاء كل مسألة رقماً، حتى تسلسل الكتاب بكامله وفق أرقام انتظمته من بدايته إلى نهايته. وكنت أضع المسألة برقمها ـ بعد كتابة اسم

الكتاب أو الباب في أعلى الصفحة، ثم أقوم بعملية التحقيق في أسفل الصفحة للرقم ذاته، فالصفحة التي فيها المسائل ذات الرقم ٢٠، ٢١، ٢٢ يتم معالجتها في أسفل الصفحة مع احتفاظ كل مسألة برقمها.

ثالثاً: عملية ضبط النص: وذلك من خلال تشكيل حروف الكلمات التي تمثل نص النووي أو المتن، كما تتضمن عملية الضبط في المقام الأول الفروق بين النسخ زيادة أو نقصاً أو تصحيفاً أو تقديماً أو تأخيراً... فأشير في الهامش إلى الاختلاف مع محاولة بيان الأصح من اللفظين بناء على قواعد اللغة، أو مناسبة موضوع المسألة أو حكمها، وفي حالة التساوي في مثل هذه الاعتبارات فبالاعتماد على كثرة النسخ التي تبنت هذا اللفظ أو ذاك وقد رمزت لعملية الضبط بحرف (ض).

رابعاً: المعالجة اللغوية: وذلك عن طريق إيضاح معنى الألفاظ الغريبة، أو المصطلحات غير المألوفة، والتي راعيت فيها بيان معنى بعض الكلمات التي ربعا تكون على درجة من الغرابة، ولكن مراعاة لأحوال أناس ليسوا على درجة عالية من الثقافة قد يفيدوا من هذه الدراسة مستقبلاً. وقد رمزت لهذا الجانب اللغوي بحرف (ل).

خامساً: الاستعاضة عن بعض الحروف التي كتبت بطريقة تتفق مع روح العصر الذي عاش فيه الكاتب، بحيث تتلاءم مع الأسلوب المتعارف عليه في عصرنا مثل: مسئلة: مسألة، وطيء بدلاً من وطء...

المطلب الثاني؛ الناحية الجوهرية:

وأقصد بها ناحية المعنى والمضمون، ولا سيّما التعليق على صعيد الجانب الفقهي وقد أشرت إليها برمز (ع) ومهمة الباحث إذا أراد أن يقدّم شيئاً مفيداً تغدو أكثر صعوبة في التعامل مع هذا النموذج من المصنّفات. ذلك أنه وكما اتّضح لنا من منهج الكتاب أن المصنّف لا يستعرض مسائل

الفقه بكاملها، بل يقف في كل باب عند جملة من المسائل مما يحتاج إلى الوقوف عنده إما لبيان القول أو الوجه الأصح، أو لبيان ما هو الأصح إن كان المصنف قد اختار غير الراجح عن الأكثرين، أو لم يرجّح. أو لبيان القول المختار إن كان القول الذي ذهب إليه في التنبيه قد قال به الأكثرون لكنه ليس الأقوى من حيث الدليل، أو أن يكون ما اختاره غلطاً محضاً فيبين ما هو الصواب. وبالتالي فإن عدد المسائل في كل باب قليل بشكل عام، وقد يزداد قلة ليكون مسألة واحدة فقط، وقد يرتفع العدد إلى عشرين مسألة في كتاب من الكتب، وهذا قليل. وعليه فمعالجة مسائل الكتاب تستوجب البحث عن هذه المسائل في ثنايا الكتب التي هي مظان البحث، وربما تصورنا هذه الصعوبة حين نريد البحث عند ثلاث مسائل في كتاب كالروضة ربما غطت مساحة الباب فيه مائتي صفحة أو أكثر. وقد يكون المجال الذي تحتله المسألة فيها لا تتجاوز سطراً واحداً في مستهل تلك المساحة الواسعة، أو في وسطها، أو في آخرها، وقد نكتشف بعد طول البحث والعناء أنها ليست موجودة في هذا الكتاب.

لقد قمت بتتبع المسائل التي هي محل دراسة في «تصحيح التنبيه» في كل باب في العديد من المؤلفات لكل مسائلة: ففي باديء الأمر رجعت إلى هذه المسائل في «التنبيه» الذي اختاره الإمام النووي ليجعل منه عمدة للمذهب الشافعي بعد تغطية ما فيه من ثغرات من خلال «التصحيح». فحددت في كل باب المسائل التي تحتاج إلى الوقوف عندها تصحيحاً أو تصويباً أو استدراكاً وبيّنت الصورة التي هي عليه كما وضعها الشيخ أبو إسحاق.

ومن ثم، أنتقل إلى كتاب «المهذب» لأبي إسحاق الشيرازي، والذي يعتبر «التنبيه» صورة مختصرة له إلى حد كبير، فحددت المسائل موضع البحث فيه، وذلك لأن «المهذّب» قد تم تأليفه بعد «التنبيه» بسنتين كما

ذكر بعض فقهاء الشافعية، وبالتالي وُجدت كثير من الاختلافات بين الكتابين، فالمسألة التي أطلق «التنبيه» الأقوال أو الأوجه فيها، ربما رجّع «المهذّب» فيها قولاً، وكثيراً ما كان الرأي المرجّع يتفق مع اختيار النووي «في التصحيح» وهذا يساعد في تقليل ثغرات التنبيه، ومد جسور التقارب في الرأي بين العالمين. وقد يتفق مع «التنبيه» في عدم الترجيح، أو يرجع خلاف ما رجّحه، ولكل ذلك دلالالته وفوائده.

فإذا فرغت من «التنبيه» «والمهذب» أنتقل إلى مصنفات الإمام النووي، ذلك أننا قلنا قبل قليل أن الإمام النووي هو حقيقة عمدة المذهب الشافعي في الترجيح والتصحيح، لأنه إذا اتفق رأيه مع الرافعي أخذ بقولهما، وإلا أحد بقوله. فقوله إذن هو المعوّل عليه في بيان المعتمد من المذهب، فكنت أرجع إلى «المجموع شرح المهذب» حتى باب الربا حيث توفاه الله تعالى إلى رحمته مسألة مسألة، كما أفدت من ترجيحات السبكي من بعده. ثم أتحول إلى «روضة الطالبين» ومن المعلوم أنها مختصر «فتح العزيز» للرافعي ومن ثم فإن الآراء التي تحملها تمثل في رأيي «رأي الإمامين» إلا في الحالات التي كان النووي يخالف الرافعي فيها. فهذا أفرد بما يسمى «بزيادات الروضة» ثم انتقل إلى «المنهاج» وهو مختصر المحرر للرافعي، فهو في ظني كذلك يمثل رأي الشيخين «الرافعي والنووي»، والأمر هنا كما في الروضة، إذ كان يفرد النووي آراءه ويميّزها عن آرّاء الـرافعي بأن يتبع الرأي الذي لا يتفق فيه مع الرافعي بعبارة: قلت. . . ، كما كنت أبحث عن المسائل محل البحث في «شرح صحيح مسلم» مع أنه قلما يتعرّض لمسائل بهذه الدقة ، وغالباً ما يتناول المعاني المستفادة من الأحاديث التي يشرحها، والأحكام التي فيها أقرب إلى العموم، والإطار الإجمالي، كما رجعت إلى كتاب «التحقيق» وهو مخطوط بدار الأوقاف ببغداد، وقد وصل فيه الإمام النووي إلى باب صلاة المسافر. وقد ذكرت جميع المسائل التي تعرض لها «التصحيح» فيه تقريباً.

تلكم أشهر كتب النووي التي رجعت إليها في جميع المسائل التي وردت في «تصحيح التنبيه» إذ تأتى لي العثور عليها، وقد كان ذلك يتحقّق في جميع المسائل تقريباً فيما عدا شرح مسلم.

وبعد دراستي لحوالي تسعمائة مسألة بهذه الطريقة أود أن أقول حقيقة ينبغي أن يقف عليها، ويلم بها كل باحث لا سيما في مجال الفقه الشافعي، بعد أن قرأت في بعض الكتب والبحوث تصنيفاً وترتيباً لكتب الإمام النووي من حيث الاعتماد على الأراء التي فِيها: أنني وجدت تطَّابقاً بين آراء الإمام النووي في كتبه التي ذكرت يكاد يتجاوز ٩٥٪، كما أن قضية الترتيب الزمني، وأن المتأخر يقدم على السابق فهذه النظرية ليس من السهل تطبيقها على مصنفات النووي، لأنه على ما يبدو أنه لم يكن يراعي الترتيب الزمني في تأليفها، بحيث يشرع في تأليف الكتاب فلا يدعه حتى يفرغ منه، بل كان يعمل في تصنيف أكثر من كتاب في آن واحد. يقول السبكي في ترشيح التوشيح: «والروضة فرغ منها النووي يوم الأحد خامس عشر ربيع الأول سنة تسع وستين وستمائة. وبدأ في شرح المهذب كما رأيت بخطه يوم الخميس من شعبان سنة اثنتين وستين وستمائة، وختم الجنائز ضحوة يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين وستمائة، وفي ذلك اليوم بدأ في كتاب الزكاة، وختم باب الإحرام يوم الإثنين تاسع شوال من هذه السنة، وفي ذلك اليوم بدأ بباب صفة الحج، وختم ربع العبادات، يوم الإثنين رابع عشر من ربيع الأول سنة أربع وسبعين وستمائة، وافتتح البيع فوصل إلى أثناء الربا، ومات ولم يعيّن تاريخاً...»(١).

⁽١) ترشيح التوشيح ـ مخطوط ـ ورقة ٩١، ٩٢.

أما كتاب وتصحيح التنبيه» فقد كتب ناسخه: قال مصنفه: فرغت منه صبيحة الجمعة السابع والعشرين من رجب سنة إحدى وسبعين وستمائة.

وبالإضافة إلى كتب الإمام النووي فقد اعتمدت على مؤلفات أخرى لفقهاء آخرين في المذهب الشافعي لكي نزداد اطمئناناً إلى صحة الحكم الذي تبنّاه الإمام ومن أهمها: شروح المنهاج ومنها: «نهاية المحتاج» و«مغني المحتاج» و«كنز الراغبين» وحواشيهما كحاشية قليوبي وعميرة، والشبراملسي والرشيدي، والمنهج وشروحه كفتح الوهاب لشيخ الإسلام زكريا، وفتح الجواد لابن حجر الهيشمي، والوجيز للغزالي، وعمدة السالك لابن النقيب. كما اعتمدت على بعض المخطوطات مثل الحاوي، فتح العزيز، بحر المذهب، توشيح التصحيح، شرح ابن الملقن على التنبيه، وشروح أخرى، كنت قد حصلت على بعضها، أو نقلت أجزاء منها أثناء إعدادي لرسالة الدكتوراة في جامعة الأزهر الشريف.

ومن الجوانب التي كنت أعنى بها تصوير المسألة، لا سيما وأن عبارة الإمام النووي كانت تأتي موجزة بحيث لا يستطيع القارىء أن يكون فكرة عن الموضوع الذي تعالجه ما لم يتم تصويرها، ووضعها في إطارها الصحيح.

وبالإضافة إلى ذلك كنت أحرص على أن أدعم المسألة بذكر دليل نقلي أو عقلي يعزز الرأي المختار عند الإمام النووي رحمه الله تعالى.

وبعد:

فهذا جهدي في حدود ضعفي البشري، ومحدودية طاقتي، وقلة بضاعتي، وضعته في ثنايا هذه الدراسة، واضعاً نصب عيني مرضاة الحق تبارك وتعالى، والفوز بصحبة الطيبين الأبرار كصاحب كتاب «تصحيح التنبيه» ومن سبقه ومن تلاه من الفضلاء الأخيار، متمثلاً قول القائل:

أحب الصالحين ولست منهم لعلي أن أنال بهم شفاعة وأكره من تجارته المعاصي ولو كنا سواءً في البضاعة

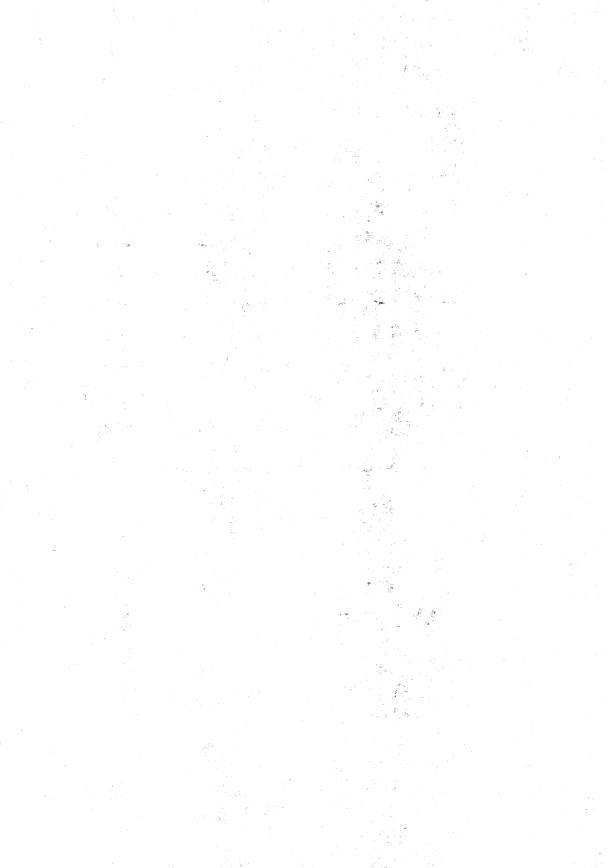
فإن يك هذا العمل مقبولاً في ميزان محو الزلات، وتكفير السيئات، فذلك هو النور المبين، والكسب الذي ليس فيه بوار، وإن يك مردوداً لضعف نيّة صاحبه، ولكونه ممن اتخذوا الدين والعلم تجارة، فتلكم والله هي الخسارة، التي لا يعوّضها إلا عفو مقيل العثرات وغافر الذنب، وقابل التوب.

نسأن الله تعالى أن يجعلنا برحمته من المقبولين، وبكرمه من المشمولين، وأن يردنا إليه رداً جميلاً غير خزايا ولا مفتونين، وأن يجعل عملنا هذا حجة لنا، لا وزراً علينا،

سبحان ربك رب العزّة عما يصفون وسلام على المرسلين

والحمد لله رب العالمين

المحقق د. محمد عقلة الإبراهيم كلية الشريعة _ الجامعة الأردنية



مُقدَمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ، عَلَيهِ تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْهِ أُنيبُ).

قَالَ الشَّيْخُ (الفَقِيهُ الإِمَامُ)(٢) الْعَلَّامَةُ مُحيي الدِّينِ أَبُو زَكَريًّا يَحيَى بنُ شرفٍ بنُ مُرَّى النَّاوِيُّ الشَّافِعِيُّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)(٢)

الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلاَتُهُ وسَلاَمُهُ عَلَى (سَيِّدِ المُرْسَلِينَ، مُحَمَّدٍ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ النَّبِيِّ الْأُمَّيِّ، وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ وَأَزْوَاجِهِ وَذُرِّيَاتِهِ أَجْمَعِين)(1).

(وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلٰهَ إِلَّا اللهُ)(٥) الكَرِيمُ الوَهَّابُ، عَلَيهِ تَوكَّلْتُ، وَإِلَيهِ مَتاب، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحمَّداً (عبدُهُ وَرَسُولُه)(١) أَمَّا بَعْدُ،

فَإِنَّ التَّنْبِيهَ مِنَ الكُتُبِ المَشهوُراتِ، النَّافِعاتِ، المُبَارَكاتِ، فَينْبَغي، لِمُمريدِ نُصْحِ المُسْتَرشِدينَ، وهِدَايةِ الطَّالِبين، أَنْ يَعْتَنِيَ بِتَقريبِهِ، وَتَعْذِيبِهِ، وَمِنْ ذلِكَ بَيانُ مَا يُفتَى بِهِ مِنْ مَسَائِلِه، فَإِنَّ فِيهِ مَسائِلَ

⁽١) وما توفيقي إلا بالله. . . أنيب: سقطت من نسخة (أ).

⁽٢) الفقيه الإمام . . . في (أ) الإمام العالم العلّامة .

⁽٣) رضي الله عنه . . . في (ب) رحمه الله تعالى .

⁽٤) سيد المرسلين. . . أجمعين في (ب) سيدنا محمد النبي الأمي . وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأتباعه أجمعين.

⁽٥) وأشهد أن . . . الله : في (ب) الله وحده لا شريك له .

⁽٦) عبده ورسوله: في (ب) وأشهد أن محمداً عبده ورسوله رسي وعلى آله وأصحابه صلاة دائمة إلى يوم المآب.

كَثِيرةً فِيهَا خَلافٌ مُطْلَقٌ بلا ترجيحٍ ، وَمَسائِلَ جَزَمَ لِبَهَا، أَوْ صَحَّحَ فِيها خِلافَ الصَّحِيحِ عِنْدَ الْأَصْحَابِ وَالمُحَقِّقِينَ وَالْأَكْثَرِينَ مِنْهُمْ، وَمَواضِعَ يَسيرَةً جدًّا هِي غَلَطٌ لَيسَ فيهَا خِلافٌ، وَقَدْ استَخَرْت الله الكريم الرُّؤُوفُ الرَّحِيمُ فِي جَمْع كُرَّاسةٍ تُحَصِّلُ تِبيان جَميع هَذَا وَتَشْتَمِلُ على نَفائِسَ أُخرَى مَعَ ذَٰلِكَ، أَبَيِّنُ فيها إِنْ شَاءَ اللهُ تَبارَكَ وَتَعالَى مَاهُوَ الرَّاجِحُ وَبِهِ الفَتوى عِنْدَ أَنْمَةِ المَدْهَبِ وعارفِيهِ ، (فَمَا) (١) جَزَمَ بِهِ المُصَنَّفُ، وَهُوَ مَجزومٌ بِهِ عِنْدَ أَئِمَةِ المَذْهَب، أَوْ هُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ سَكَتُ عَنْهُ، وَسُكُوتِي تَقْرِيرٌ (للْعَمَل)(١)، وَمَا أَطْلُقَ بِهِ خِلافاً بَيَّنْتُ راجِحَهُ، وَمَا جَزَمَ بِهِ أَوْ صحَّحَهُ، والرَّاجِحُ عِنْدَ الْأَصْحَابِ (أَوْ أَكْثَرِهِمْ وَمُحَقِّقِهِمْ) السَّخَلَاقُهُ ذَكَرْتُهُ، فَقُلْتُ الْأَصَحُ كَذَا وَكَذَا، ثُمُّ أَعْطِفَ عَلَيْهِ وَمَا رَجَّحُهُ المُصَنِّفُ وَأَكْثَرُ الْأَصْحَاب، وَكَانَ الرَّاجِحُ فِي الدَّلِيلَ خِلافُهُ، ورَجَّحَهُ بَعْضُهُم، قُلتُ المُختَارُ كَذَا. فَإِذَا فَرَغْتَ مِنْهُ قُلْتُ وَٱلْأَصَحُ كَذَا، ثُمَّ أَعِطِفُ عَلَيهِ. وَمَا كَانَ غَلَطاً مَحْضاً لَيْسَ فِيهِ خِلافٌ، قُلْتُ: الصَّوَابُ كَذَا، فَإِذَا فَرَغْتُ مِنْهُ قُلتُ وَالْأَصَحُّ كَذَا، وَلاَ أُسْتَعْمِلُ الْأَصَحَّ إِلَّا فِيمَا فِيهِ خِلافٌ، وَإِنْ كَانَ غَرِيبًا، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا الْأَخِيرَ، لَأَنَّ فِي «التَّنْبِيهِ» مَسَائِلَ يَظُنُّهَا مَنْ لَا اطَّلَاعَ لَهُ غَلَطاً، وَأَنَّهُ لَا خِلافَ فِيهَا وَلَيْسَتْ كَذَٰلِكَ . . . وَمَا قَالَ فِيهِ المُصَنَّفُ جَازَ وَقِيلَ لاَ يَجُوزُ، أَوْ صَحَّ وَقِيلَ لَا يَصِحُ ، أَوْ وَجَبَ وَقِيلَ لَا يَجِبُ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنْ صِيَغِ الجَزْمِ ، فَهُوَ تَرجيحٌ مِنْهُ لِلْأُوَّلِ، فَإِنْ كَانَ هُوَ الرَّاجِحُ فِي المَذْهَبِ سَكَتَّ عَنْهُ، وَإِلَّا نَبُّهُتُّ عَلَيهِ كَمَا أُنِّهُ عَلَى تَرْجِيحٍ مَا (صَرَّحَ بِهِ المُصَنَّفُ تَصحِيحَ)(١) خِلافِهِ، وَإِذَا قَالَ الْمَنْصُوصُ أَوْ ظَاهِرُ الْنُصِّ كَذَا فَهُوَ الرَّاجِحُ (إِلَى مَا بَيُّنَهُ

⁽١) فما: في (ب) كما.

⁽٢) تقرير للعمل: في (أ) تقرير للعمل به.

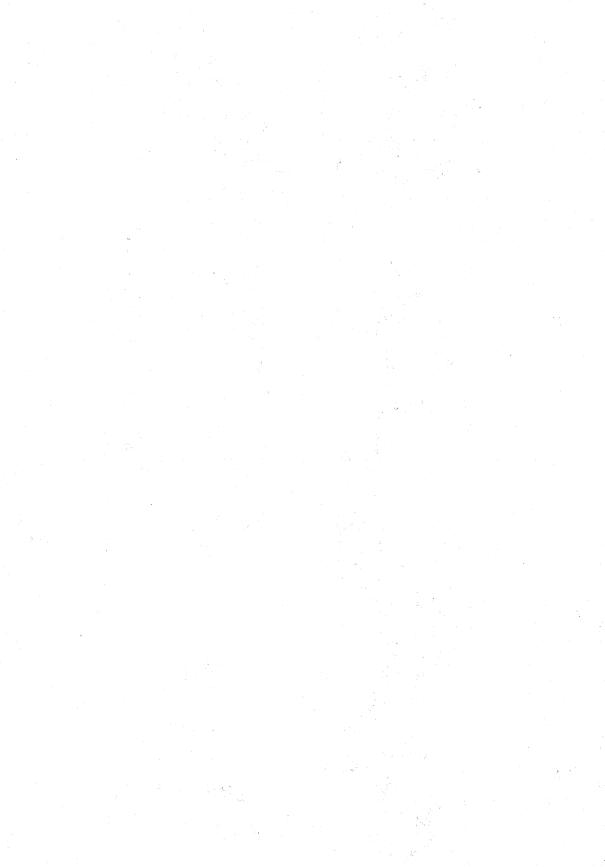
⁽٣) أو أكثرهم ومحققهم; في (أ) أو أكثر محققيهم.

⁽٤) ما صرَّح به المصنّف ترجيح: في (أ) ما صرّح المصنف بتصحيح خلافه.

المُصَنِّفُ، أَوْ بَيِّنْتُهُ أَنَا) (١) وهذا الَّذي ذَكَرْتُهُ مِنْ أَنَّهُ إِذَا قَالَ جَازَ وَقِيلَ لاَ يَجوزُ كَانَ التَّرِجِيحُ مِنهُ لِلأَوَّلِ ، فَهُو فِيما لَمْ يُصَرِّحْ بِتَصحِيح خِلافِهِ كَمَا فَعَلَهُ فِي مَواضِعَ مِنْها مَسأَلَةُ الصَّبْع فِي بَابِ الغَصْبِ وَالشَّهَادَة بِالْمِلْكِ بِمُجَرَّدِ اليَدِ وَالتَّصرُّفِ، فَإِذَا عُلِمَ مَا ذَكَرْتُهُ حَصَلَ مِنْهُ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعيِّ (رَضِيَ اللهُ وَالتَّصرُّفِ، فَإِذَا عُلِمَ مَا ذَكَرْتُهُ حَصَلَ مِنْهُ أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعيِّ (رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) (٢) ، الْعَمَلُ بِمَا تَضَمَّنَهُ «التَّنبِيهِ» مَعَ هَذِهِ الكُرَّاسَةِ ، وَبِاللهِ التَّوفيقِ " وَعَليهِ اعْتَمادِي ، وَإِليهِ تَفْويضِي وَاسْتِنَادِي .

⁽١) إلى ما بيّنه المصنّف. . . في (أ) إلا ما أبينه أو بينه المصنف.

⁽٢) رضى الله عنه، في (ب) رحمه الله.



كتاب الطهامة

وفيه أبواب

الباب الأول: باب المياه

الباب الثاني: باب الآنية

الباب الثالث: باب صفة الوضوء

الباب الرابع: باب المسح على الخفين

الباب الخامس: باب نواقض الوضوء

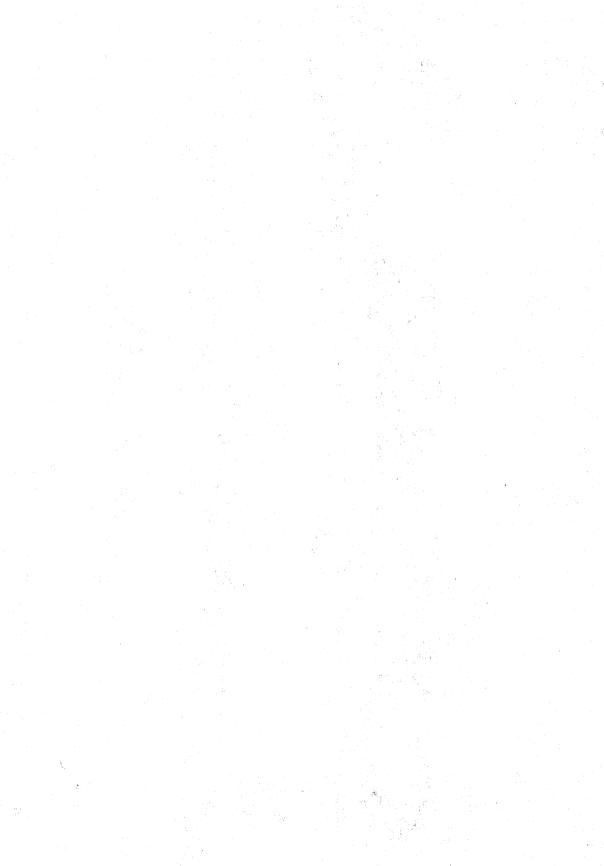
الباب السادس: باب الاستطابة

الباب السابع: باب الغسل

الباب الثامن: باب التيمم

الباب التاسع: باب الحيض

الباب العاشر: باب إزالة النجاسة



الباب الأول باب المياه

١ _ الْمُختَارُ لَا يُكْرَهُ المُشَمَّسُ.

(١) (ع) قال «الشيخ» أبو إسحاق في «التنبيه»: وتكره الطهارة بما قصد إلى تشميسه .

التنبيه ص١١. وقال بمثله في «المهذب» ١١/١ وما اختاره «النووي» من عدم كراهة المشمس، قال بمثله في «المجموع شرح المهذب»، وقرر أن القول بالكراهة لا أصل له، وأن الصواب الجزم بأنه لا كراهة فيه، وذهب إلى أن هذا هو الموافق للدليل ولنص «الشافعي»، «المجموع» ١٣٣/١ واختار في زياداته على «الروضة» عدم الكراهة مطلقاً من حيث الدليل، ونفى وجود دليل يُعتمد للقول بالكراهة 1١/١ وأما في «المنهاج» فقد أطلق القول بكراهته / مغني المحتاج بشرح المنهاج ١٩/١ وأما في «المنهاج» فقد أطلق القول بكراهته / مغني

ودليل ما اختاره من عدم الكراهة القياس على ما تشمّس في البرك والأنهار. / المهذاب ١١/١.

وقال في «التحقيق»: والمختار لا يكره مشمّس. التحقيق ـ ورقة / ٦ ـ مخطوط بمكتبة الأوقاف ـ بغداد ـ رقم ٣٣٢٩٤.

وقال الزنكلوني في «تحفة النبيه شرح التنبيه» القول بكراهة المشمّس هو الأصح عند «الرافعي»، قال: وهو المشهور، ولم يورد الجمهور غيره، وقيل لا يكره كماء الحياض إذا تأثرت بالشمس، وهذا ما اختاره «النووي» وقال: انه لم يصح في الكراهة شيء يعتمد. «تحفة النبيه» _ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٦، وقال «الجيلي» في «الموضح النبيه شرح التنبيه» قال: «الشافعي» لا أكره المشمس إلا من جهة الطب، وهذا إشارة إلى عدم الكراهة. مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٧٦ فقه شافعي.

٢ - وَالْأَصَحُ جَوازُ الطَّهارَةِ بِالمُتغيِّرِ (بزَعْفَرانٍ) وَنَحوِهِ تَغُيُّراً يَسِيراً، وَبِالمُتغيِّرِ بدُعن وَعُودٍ.

(٢) (ض) بزعفران في (ب) بالزعفران. والأصح بالزعفران.

(ع) أطلق «الشيخ» في «التنبيه» القول بعدم جواز الطهارة بالمتغير بالزعفران، فدخل فيه التغيّر اليسير. ص١١. وجزم بمثله في «المهذب» ١٢/١.

وما صححه «النووي» هنا، صحّح مثله في «المجموع» وقال: صحّحه الخراسانيون وهو المختار ١٥٢/١.

وقال في التحقيق: والمتغيّر بمستغنى عنه كزعفران لا يضرّ تغيّره بيسيره/ ورقة

وقال في والروضة): الأصح أنه طهور. وروضة الطالبين، ١١/١. وهو المستفاد من دلالة نصه في والمنهاج، حيث قطع بأن التغيّر إذا كان لا يمنع اسم الماء المطلق لم يضر، يعني في صحة الطهارة ـ المنهاج بشرح مغني المحتاج ١٩/١.

ودليل ما صححه: أن الماء قد زال عنه اسمه بمخالطة ما ليس بمطهر، والماء مستغن عنه فلم تجز الطهارة به كالمتغير يماء اللحم. المهذب ١٧/١.

أما المتغير بالدّهن والعود فقد ذكر الشيخ في «التنبيه» أن فيه قولين ولم يرجّـح/١١، وكذا الشأن في «المهدّب» إلا أنه عزا الأول ـ عدم الجواز ـ «للمزني» ـ ١٢/١.

وما رجّحه «النووي» من جواز الطهارة به، قال في «المجموع» إنه الصحيح . وبه قطع جمهور كبار العراقيين، منهم: الشيخ «أبو حامد» و«الماوردي» و«المحاملي» و«البندنيجي» و«أبو نصر المقدسي»، وجماعة من الخراسانيين «كالقاضي حسين» «والفوراني» ١٥٤/١.

وقال في «التحقيق»: وكذا _ يعني لايضرّ ـ تغيّر بمجاور كدهن وعود. ورقة (٦).

كما ذهب في «الروضة» إلى أن القول بطهوريته هو الأظهر. الروضة ١٠/١. وهو ذات القول في المنهاج/ بهامش مغنى المحتاج ١٩/١.

دليل الرأي الراجع: أن تغيّر الماء قد حدث بفعل مجاورة ما لا يختلط به، فكان كتغيّره برائحه جيفة بقربه ـ المهذب ١٢/١.

- ٣ ـ وَبِمَا وَقَعَ فِيهِ مَيْتَةً لَا نَفْسَ لَهَا سَائِلَةً، إِلَّا أَنْ تُغَيِّرَهُ (فَيَنجَسُ). وَقِيلَ طَاهِرُ، وقيلَ طَهُورٌ.
- ٤ ـ وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ في القُلَّتِينِ نَجاسَةً مَاثِعَةً لَمْ تُغَيِّرهُ (لِمُوافَقَتِهِ)
 نَجَسَتُهُ، إِنْ كَانَتْ لَوْ قُدِّرَتْ مُخَالفةً فِي أَغْلَظِ الصِّفاتِ لَغَيَّرتهُ.

(٣) (ض) فينجس، في (ب) فنجس. والأصح فينجس.

(ل) نفس سائلة: دم يسيل، وما لا نفس لها سائلة يعني ما ليس لها دم يسيل كالذباب. «تحرير التنبيه» «للنووي» بهامش التنبيه/١١.

(ع) أطلق في «التنبيه» القول بأن في النجاسة التي يدركها الطرف، إن كانت لا نفس لها سائلة قولين ولم يرجِّح / ١١ .

وبمثله قال في «المهذب» ١ / ١٣ . وما صححه «النووي» هنا، أكّده بقوله في «المجموع»: الصحيح أن الماء لا ينجس إذا كان دون القلتين ووقعت فيه ما لانفس لها سائلة، هكذا صحّحه الجمهور، وقطع به «سُليم الرازي» و«نصر المقدسي». وهو قول جمهور العلماء. أما إذا غيّرته فرجّع أنه ينجس، وقال: صحّحه «الشاشي» و«الرافعي» وآخرون. وقطع به «الدارمي» و«ابن كج» ١ /١٨١ وقال في «الروضة»: لا ينجس على المذهب، ومفهومه غيّر أو لم يغيّر ١ / ٢٠٠. وقال في «التحقيق» بجواز استعمال ما وقعت فيه ميتة لا دم لها سائل كذباب وبق وعقرب ونمل. . . ، فإن كثرت فغيرته نجسته» ورقة ٨ .

وقال في «المنهاج»: الأظهر أنه لا ينجس» وهو بإطلاقه لم يفرّق بين التغيير وعدمه/ هامش مغني المحتاج ٢٤/١. وقال «ابن السبكي»: إن كثر حتى غير فالأصح التنجيس. مخطوط «توشيح التصحيح» ورقة /٣أ وجزم في «الشرح» و«الحاوي» الصغيرين بالنجاسة إذا تغير لكثرتها، مغني المحتاج ٢٤/١. وصوّب في «المجموع» أن المتغير بها طاهر غير طهور ١٨١/١.

(٤) (ض) لموافقته في (ب) إذا وافقته.

(ل) القلّة. ج. قلال، وربما قيل قلل، وهي إناء للعرب كالجرّة الكبيرة، سميت قلّة لأن الرجل القويّ يقلّها أي يحملها. المصباح المنير للفيّومي فعل: قلل ١٧٣/٢.

٥ - وَالْأَصَحُ أَنَّهُ لاَ يَطْهُرُ مَازَالَ تَغَيَّرُهُ بِتُرابِ.

= (ع) أطلق في «التنبيه» القول بطهارة الماء إذا بلغ قلتين ولم يتغير/ ١١ وجزم في «المهذب» أيضاً بظهارته ١٣/١ وقد أقرّ «النووي» «الشيخ أبا إسحاق» على ما ذهب إليه في وشرح المهذب، وقال: مذهبنا أنه إن كان قلتين لم ينجس ١٦٢/١.

وصحَّح في «الروضة»: أنه إن اختلط بالماء الكثير أو القليل مائع يوافقه في الصفات وكمان المائع قدراً لو خالف الماء في طعم أو لون أو ريح لتغيّر التغيّر المؤثر، يسلب الطهورية. وإلا فلا الروضة ١٢/١.

وجزم في «المنهاج» بنجاسته إن تغيّر. المنهاج ومغني المحتاج ٢١/١. وذهب والرافعي، في والشرح الكبير، إلى أنه لا يمكن العمل بظاهر القول بأن الكثير لا ينجس لأجل الموافق ولا بد من التأويل. «توشيح التصحيح» ورقة ٣أ. وقد أشار «الشربيئي» إلى هذا التأويل والذي يقصد به التغير التقديري بأن وقعت فيه نجاسة مائعة فواقفته في الصفات كبول انقطعت رائحته، ولو فرض مخالفاً له في أغلظ الصفات كلون الحبر، وطعم الحل، وريح المسك لغيره فإنه يحكم بنجاسته. مغنى المحتاج ٢٢/١.

قال في «التحقيق، فإن كان قلتين استعمله إذا وقع فيه ذائب مستهلك بحيث لو قدر مخالفاً في أشدها لم يغيره استعمل. ورقة ٨.

(٥) (ع) رجح في «التنبيه» القول بأنه إذا زال التغيّر بتراب فإنه يظهر / ١١. وصححه كذلك في «المهلوب» وذكر أنه قول «الشافعي» في حرملة ١٤/١. وما صححه «النووي» هنا، قال هو الأصح المختار في «المجموع»، وذكر أنه الذي صححه الأكثرون منهم «المحاملي» و«الفوراني» و«البغوي» «وصاحب العدة» و«الرافعي». وقطع به «الشيخ نصر» وآخرون المجموع ١٨٥/١. وقال في «الروضة»: إنه الأظهر ١ / ٢١ . وكذا الأمر في «المنهاج». انظر: «نهاية المحتاج بشرح المنهاج»

ودليل ما احتاره من عدم طهارة ما زال تغيره بتراب القياس على ما لو زال التغير بطرح كافور، أو مسك فيه فزالت رائحة النجاسة. المهذب ١٤/١.

وقال في «التحقيق»: لا تنجس قلتا ماء بملاقاة نجس، فإن غيره فنجس، فإن=

الباب الثاني بَابُ الآنِيَةِ

٦ ـ وَتَحريمُ اتَّخَاذِ آنِيَةِ الذَّهَبِ وَالفِضَّةِ.

= زال تغيّره بتراب وجص ونحوها فلا يطهر. ورقة ٧.

والقول بعدم الطهارة هو قول جمهور الشافعية، وإن قال «المزني» بطهارته بإلقاء التراب فيه. مغني المحتاج ٢٢/١، أسنى المطالب ١٥/١.

(٦) (ل) الإتخاذ هو الاقتناء من غير استعمال للزينة ونحوها. مغني المحتاج ١ /٢٩.

(ع) ذكر في «التنبيه» وجهين في جواز الاتخاذ ولم يختر أياً منهما. / ١١، وصحح في «المهذب» عدم الجواز ١٩/١.

ولم يرجح «النووي» في «المجموع» قولاً أو وجهاً بل حكى اتفاق أصحاب المذهب الشافعي على أن الصحيح تحريم الاتخاذ، وقطع بعضهم به، المجموع ٣١٣/١.

وفي «الروضة»: يحرم اتخاذ الإناء من غير استعمال على الأصح ٤٤/١. وكذا صححه في «المنهاج» بشرح مغني المحتاج ٢٩/١.

دليل القول المختار: أن ما لا يجوز استعماله للرجال ولا لغيرهم، يحرم اتخاذه كآلة الملاهى. مغنى المحتاج ١/٢٩.

وقال «النووي» في «التحقيق»: إلا ذهباً وفضة فيحرم استعماله في الجديد على الرجل والمرأة، وكذا اتخاذه. ورقة ١٢.

ونقل مصنف «الواضح النبيه» قول «النووي»: واتفقوا على أن الصحيح تحريم الإتخاذ، وقطع به بعضهم. مخطوط ـ جـ ١ ـ باب الآنية.

وقال «الجيلي» في «الموضح النبيه»: إنْ قلنا يحرم استعمال الذهب والفضة لنفاستهما، فلا يجوز الإتخاذ، لأنه يخرج عما خلق له وهو النقدية، وهو الأصح _ مخطوط _ جـ 1 _ باب الأنية .

٧ ـ وَجَوازُ الاجْتِهَادِ لِلْأَعْمَى .

= وقال «ابن الرفعة» في «كفاية النبيه» بأن تحريم الإتخاذ هو الأصح، مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٢٢٨ فقه شافعي ـجـ ١ ـ باب الآنية.

وممن صحح تحريم الإتخاذ «ابن الملقن» في شرحه على «التنبيه» مخطوط، بدار الكتب المصرية ـ رقم ٤٤٧ ـ جـ ١ ـ باب الآنية .

(٧) صورة المسألة: فيما إذا اشتبه على الأعمى ماءآن طاهر ونجس هل يجتهد؟ ذكر في «التنبيه» قولين ولم يصحح أياً منهما/ ١١. وقطع في «المهذب» - في باب الشك في نجاسة الماء والتحري فيه - بأنه يتحرى فيهما، فما غلب على ظنه طهارته منهما توضأ به . ١٦/١.

ما اختاره النووي في «التصحيح»، قال في «المجموع» إنه الصحيح عند الأصحاب، وقطع به جماعات منهم «الفوراني» و«الماوردي» و«المحاملي» و«الغزالي». ١/ ٢٥١ وقال في «الروضة»: يجتهد على الأظهر ١/٣٦ وبمثله قال في «المنهاج» بشرح الجلال المحلي على المنهاج ١/ ٢٥٠.

دليل ما اختاره من أن الأعمى يجتهد، ويتطهر بما ظن طهارته أنه يدرك الإمارة باللمس أو الشم أو الذوق أو الاستماع كاضطراب الإناء. مغني المحتاج ١ / ٢٦.

وقال «النووي» في «التحقيق»: ويجتهد الأعمى في الأظهر، فإن تحيّر قلّد في الأصح. ورقة ٩. هـ

الباب الثالث باب صفة الوضوء

٨ - وَأَنَّ المُستَحَاضَةَ وَنَحوَها لا يَصحُّ وُضُوءُها بنِيَّةِ رَفْع الحَدَثِ فَقَطْ.

(A) أطلق في «التنبيه» القول بأنه إذا أراد الوضوء نوى رفع الحدث، أو الطهارة من الحدث، أو الطهارة لأمر لا يستباح إلا بالطهارة . . . ولم يفرّق بين الطهر المعتاد، وغير المعتاد كطهر المستحاضة، ومن به سلس بول/١٢ وبمثله قال في «المهذب» ص٧٢.

وما ذهب إليه «المصنف» في «التصحيح» قال بمثله في «شرح المهذب» وذهب إلى أنَّ الصحيح الذي قطع به الجمهور أن المستحاضة، وسلس البول، والمذي وغيرهم ممن به حدث لا تجزيهم نيّة رفع الحدث وحدها. وتجزيهم نيّة استباحة الصلاة ١/ ٣٧١ وصحّح في «الروضة»: أنه يجب نيّة الاستباحة دون رفع الحدث. ١/ ٤٩. ونصّه في «المنهاج» يفيد اشتراط نيّة الاستباحة. مغني المحتاج بشرح المنهاج ١/ ٤٧.

ودليل ما رجّحه من الاكتفاء بنيّة الاستباحة القياس على التيمم بجامع بقاء الحدث، وأما عدم الاكتفاء بنيّة الرفع فلبقاء حدثه لأنه لا يرتفع على الصحيح. مغنى المنهاج 8//1.

وقال «النووي» في «التحقيق»: ومن دام حدثه كمستحاضة وسَلِس كفاه نيّة الإستباحة لا الرفع، ورقة ١٥، وهذا يوافق قوله في «التصحيح» وقال مصنف «الواضح النبيه»: أما المستحاضة ومن به سلس البول والمذي وغيرهم ممن به حدث دائم فالصحيح وبه قطع الجمهور لا يجزيهم نيّة رفع الحدث وحدها، ويجزيهم نيّة استباحة الصلاة، لأنه لا يرتفع حدثهم مع جريانه. لذا قال «المتولي»=

٩ _ وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا تَيَقَّنَ طَهَارَةَ يَدِهِ لَمْ يُكْرَهُ غَمْسُها فِي الإِنَاءِ قَبْلَ غَسْلِهَا، سَواءً قَامَ مِنْ النَّوم أَمْ لا .

ولا استِحبَابَ أيضاً فِي تَقديم ِ غَسْلِهَا عَلَى الغَمْسِ (عَلَى) الصَّحِيح .

= وغيره يستحب الجمع بين نية الاستباحة ورفع الحدث، مخطوط ـ جـ ١ باب الوضوء.

(٩) (ض) على في (ب) في

(ع) قال في «التنبيه»: فإن كان قد قام من النوم كره أن يغمس كفيه في الإناء قبل أن يغسلها ثلاثاً / ٢ ويفهم من ذلك أن هذا الغسل مستحب، وأنه يستحب الإتيان به قبل غمس اليد في الماء. وقال في «المهذب» بأنه لا يستحب لمن قام من النوم أن يغمس يده حتى يغسلها ٢٧/١.

وما اختاره «النووي» من عدم كراهة الغمس صححه في «المجموع» وقال: إن تيقن طهارة يده فالصحيح أنه بالخيار إن شاء غسل، وإن شاء غمس ثم غسل، وقال: بهذا الوجه قطع الشيخ «أبو حامد» «والقاضي أبو الطيب» و«البندنيجي» و«المحاملي» و«ابن الصباغ» و«المتولي» و«البغوي» و«الجرجاني» و«صاحبا العدة» و«البيان» وغيرهم ٢٩٨٨. وهو ما يفهم من نصه في «المنهاج» إذ قال: فإن لم يتيقن طهرهما كره غمسهما في الإناء قبل غسلهما، المنهاج بهامش مغني المحتاج ٢/٧٥. وفي «الروضة»: إن تيقن الطهارة فالأصح لا يكره الغمس، وإن لم يتيقن كره الغمس قبل غسلهما، ٢/٨٥ وقال فيها من زياداته: لا تزول الكراهة لم يتيقن كره الغمس قبل غسلهما ثلاثاً قبل الغمس. نصّ عليه «البويطي»، وصرّح به الأصحاب. وقال في «التحقيق»: فإن توضأ بالاغتراف من دون قلتين كره غمسهما مثل غسلهما ثلاثاً إن شك في نجاستهما، وإلا فيتخيّر، وحكي ندب تقديم الغسل، ورقة ٢٦.

ودليل ما اختاره قوله ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم من نومه، فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً، فإنه لا يدري أين باتت يده، متفق عليه من حديث أبي هريرة واللفظ لمسلم.

١٠ - وَالْأَصَحُّ تَفْضِيلُ الجَمْعِ بِثَلاثِ غَرَفَاتٍ فِي المَضْمَضَةِ وَالاسْتِنْشَاقِ.

- ونقـل «المدلجي» في «نكته على التنبيه» قول «الماوردي» أن الصحيح ما أورده الجمهـور، وهو ما حكاه «القاضي حسين» واختاره «إمام الحرمين» أنه لا يغمسهما في الإناء، إلا بعد غسلها ثلاثاً. ووجهه أن أسباب النجاسات قد تخفى فاطردت السنة بالتعميم كالعدة مع القطع ببراءة الرحم. _ نكت التنبيه على أحكام التنبيه _ مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢٩٨ فقه شافعي.
- (١٠) (ع) في «التنبيه»: ذكر في الجمع والفصل بين الغرفات قولين ولم يرجح. وفي كيفية الجمع والفصل ذكر في كل منهما قولين فالجمع قيل بغرفة وقيل بثلاث غرفات. والفصل قيل بغرفتين وقيل بست غرفات ولم يصحح شيئاً منها. /١٢. أما في «المهذب» فصحح ـ على القول بالجمع ـ أنه يغرف غرفة فيتمضمض منها ويستنشق وهكذا في غرفة ثانية وثالثة. يجمع في كل غرفة بين المضمضة والاستنشاق. وعلى القول بالفصل بأخذ ثلاث غرفات للمضمضة وثلاث غرفات للاستنشاق ١٣/١.

وما اختاره «النووي» في «التصحيح» صححه في «المجموع» فقال: الصحيح بل الصواب تفضيل الجمع للأحاديث المتظاهرة فيه، وليس له معارض، وصحّح أن يكون الجمع بثلاث غرفات يأخذ غرفة فيتمضمض منها ويستنشق وكذلك في الغرفتين الثانية والثالثة. وقال: هذا القول هو الوجه وهو قول «أبي حامد» واختيار «أبي يعقوب الأبيدوري» و«القاضي أبي الطيب»، واتفق المصنفون على تصحيحه، وممن صححه «القاضي أبو الطيب» و«المتولي» و«البغوي» و«الرافعي» وغيرهم. وقطع به «الشيخ نصر» وغيره.

وقال في «التحقيق»: ثم يستنشق، أفضله بثلاث غرفات يتمضمض من كل ثم يستنشق. ورقة ١٦.

وفي «المنهاج»: أن هذا القول هو الأظهر، متن مغني المحتاج ٥٨/١، وممن وقال في «الروضة» من زياداته: المذهب أن الجمع بثلاث أفضل ١/٥٩. وممن قال بمثل قول «التصحيح» ابن قاضي شهبة في «إرشاد المحتاج إلى شرح =

١١ - (وَالصَّوابُ) وَجُوبُ غَسْلِ مَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكَثِيفِ عَلَى الْخَدِّينِ، وَمَا تَحْتَ الشَّعْرِ الْكثيفِ عَلَى الْخَدِّينِ، وَمَا تَحْتَ لِحِيةِ الْمَرأَةِ وَالخُنثَى (المُشْكِلِ)، وَالأَهْدَابِ، وَمَا عَمَّ الجَبْهَةَ،
 وَكَذَا بَعْضَها على الصَّحِيح.

(١١) (ض) في (أ) والصواب (الأصح). والأصح: والصواب.

(ع) قال والشيخ» في والتنبيه»: فإن كان عليه - الوجه - شعر كثيف لم يلزمه غسل ما تحته . / ١٧ وفي والمهذب، قصر وجوب غسل الكثيف على خمسة مواضع هي: الحاجب، والشارب، والعنفقة، والعذار، واللحية الكثة للمرأة . ٢٣/١.

وما اختاره «النووي» في التصحيح. قال في «المجموع» إن الأصحاب قد قالوا بمثله إذا أوجبوا غسل ثمانية من شعور الوجه كما أوجبوا غسل البشرة تحتها خفّت أو كثفت وهي: الحاجب والشارب والعنفقة والعذار ولحية المرأة، ولحية الخنثى وأهداب العين، وشعر الخد. ١/ ٤٧٠، وفي «الروضة»: قطع بوجوب غسل ما نزل من الشعر فعم الجبهة أو بعضها، وكذا الشعور النادرة كالحاجبين والأهداب. . ١/ ٥ وفي «المنهاج» نص على أنه: يجب غسل كل هدب وحاجب وعذار وخد وعنفقة شعراً وبشراً. (الأهداب: جمع هدب ـ بضم الهاء وسكون الدال وفتحها وضمها ـ الشعر النابت على أهداب العين، العذار: الشعر وسكون الدال وفتحها وضمها ـ الشعر النابت تحت الشفة السفلى).

وقال في «التحقيق» ويجب غسل هدب وحاجب وشارب وعذار وخد وعنفقة ولحية امرأة وحنثي شعراً وبشراً. ورقة ١٦.

وقال «المدلجي» في «نكته على التنبيه» بوجوب غسل هذه المواضع ظاهراً وباطناً. ورقة ً/٢.

المنهاج، مخطوط بدار الكتب رقم ١٠ جـ١ ورقة ٢١، وقال ابن الرفعة في «الكفاية» هذا القول صدّر به القاضي «أبو الطيب» كلامه، وكذا جعله «الرافعي» و«المتولي» أظهر. كفاية النبيه ـ مخطوط ـ جـ١ باب صفة الوضوء.

١٢ _ وَالْأَصِحُّ وُجُوبُ إِفَاضَةِ الماءِ على مَانَزِلَ مِنَ اللَّحِيَّةِ.

(١٢) ذكر في «التنبيه» في وجوب غسله قولين ولم يرجح / ١٢، وكذا قال في «المهذب» ٢٣/١.

وما صححه «المصنف» في «التصحيح»، قال في «المجموع» إنه الصحيح عند الأصحاب، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ٢/٣١١ وقال في «الروضة»: الأظهر وجوب إفاضة الماء عليها، وهو غسل ظاهرها. ٢/١٥ ولم يذكرها في «المنهاج». دليل ما صححه «النووي» في هذه المسألة: أنه شعر نابت على بشرة الوجه فأشبه شعر الخد. المهذب ٢٣/١.

وقال في «التحقيق»: «اللحية إن خفّت كهدب» وإلاّ فليغسل ظاهرها. ورقة ١٦٠. وقال «المزني» بعدم وجوب غسلها. بحر المذهب ١/١، مختصر المزني ٨/١، الأم ٢٧/١، أسنى المطالب ٣٢/١.

الباب الرابع باب المسح على الخفين

١٣ - وَمَنْعُ المسح على الجُرْمُوقين.

(١٣) (ل) الجرموق: فارسي معرّب، لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلام العرب/ دالنظم المستعذب في شرح غريب المهذب، بهامشه لابن بطال الركبي ٢٨/١ قال دالنووي، في دتحريره على التنبيه،: بضم الجيم والميم، معرّب، وهو خف فوق خف/١٢.

(ع) ذكر «الشيخ» في «التنبيه» قولين في جواز المسح على الجرموقين، ولم يصحح شيئاً منهما. /١٧.

وأورد في «المهذب» قولين «للشافعي». القديم: يجوز والجديد: لا يجوز. ولم يصرّح بتصحيح شيء منها ٧٨/١.

قال «ابن السبكي»: محل الخلاف إذا كان كل منهما صالحاً للاقتصار عليه، «توشيح التصحيح» ورقة ١٦.

وما صححه والنووي، من عدم الجواز قال في والمجموع»: إنه الأصح من القولين عند الأصحاب ١٠/.

وفي «التحقيق»: والجرموقان إن صلحا لم يكف مسح الأعلى في الأظهر ويكفي الأسفل في أصح القولين، ورقة ٢٣، وقال في «الروضة» من زياداته: الأظهر عند الجمهور الجديد: منع المسح ١٢٧، وقال في «المنهاج» بمثله. المنهاج وشرح الجلال المحلى عليه ١/ ٣٠.

دليل ما اختاره من منع المسح: أن الرخصة وردت في الخف لعموم الحاجة إليه. والجرموق لا تعم الحاجة إليه. شرح الجلال المحلي على المنهاج ١٩٠٨.

الباب الخامس باب نواقض الوضوء

١٤ ـ وَالمُخْتَارُ انْتِقاضُ الوُضُوءِ بِأَكْلِ لَحمِ الإبلِ.

وقال «المزني» بجواز المسح على الجرموقين مخالفاً قول «الشافعي» في الجديد. الأم ٢٩/١، أسنى المطالب ٩٧/١، مغني المحتاج ٦٦/١، الحاوي للماوردي _ مخطوط بدار الكتب المصرية _ رقم ٨٢ شافعي جـ١ باب المسح على الخفين، مختصر المزني ١/٤٤.

(18) (ع) ذكر في «التنبيه» نواقض الوضوء ولم يجعل منها أكل لحم الإبل/١٣ ، وجزم في «المهذب» أن الوضوء لا ينتقض بأكل لحمها. ٣١/١.

قال «النووي» في «المجموع»: وفي لحم الجزور قولان: الجديد المشهور لا ينتقض، وهو الصحيح عند الأصحاب، والقديم أنه ينتقض وهو ضعيف عند الأصحاب، ولكنه هو القوي أو الصحيح من حيث الدليل، وهو الذي أعتقد رجحانه، وقد أشار «البيهقي» إلى ترجيحه واختياره والذبّ عنه. المجموع (١٩٠٧، وفي «الروضة»: لا ينتقض الوضوء عندنا بأكل لحم الجزور، وفي لحم الجزور قول قديم شاذ. قال في زياداته عليها: هذا القديم وإن كان شاذاً في المذهب، فهو قوي في الدليل، فإنّ فيه حديثين صحيحين ليس عنهما جواب شاف، وقد اختياره جماعة من أصحابنا المحدّثين، وهذا القديم مما أعتقد رجحانه. ١٧٧٧ وقال في «شرح مسلم» وهذا المذهب من الوضوء بأكل لحمه من أقوى دليلاً وإن كان الجمهور على خلافه ٢ / ٤٩. ولم يذكر المسألة في «المنهاج».

وقال في «التحقيق»: وفي القديم ينقض أكل لحم الإبل، وهو المختار،= - ٧٩ -

١٥ - وَالْأَصَحُ أَنَّهُ لَا يَنتَقِضُ بِخُرُوجِ المَنِيِّ.

= ورقة ٢٧.

وقال «الشهاب الرملي» في «شرح المنهاج»: لا ينتقض الوضوء بأكل لحم الجزور، وإن اختبار المصنف النقض به. وقد ذكرتا جواب ذلك - الحديثين اللذين أشار إليهما في الروضة - في شرح «العباب»، ومما يضعف الثقة به أن القائل به لا يعدّيه إلى شحمه وسنامه مع أنه لا فرق. نهاية المحتاج ١١٠/١. وقال «المدلجي» في «نكته على التنبيه»: قال «النووي»: أكل لحم الجزور ناقض خامس اختياراً لا مذهباً - مخطوط - ورقة/٤.

(١٥) (ع) ذكر الشيخ في والتنبيه» أن من نواقض الوضوء: الخارج من السبيلين نادراً كان أو معتاداً /١٣. وجعل من نواقض الوضوء في والمهذب، الخارج من السبيلين مطلقاً ١٩/٨.

ما صححه «النووي» هنا. قال في «المجموع»: إنه المذهب الصحيح المشهور الذي به قطع الجمهور ٢/١ وجزم في «الروضة» أن خروج المني لا ينقض الوضوء. ٢/٧١، وإليه ذهب في «المنهاج» / المنهاج مع نهاية المحتاج ١١١١ وقال في «التحقيق»: أسباب الحدث أربعة ؛ أحدها خروج معتاد أو نادر من قبل أو دبر إلا المني على الصحيح. ورقة ٧٤.

قال عبد الوهاب السبكي: القول بالانتقاض بخروج المني قول والقاضي أبي الطيب، وقوّاه أبي وعلي بن عبد الكافي».

وبلغني أن «الرافعي» صححه في كتابه «المحمود». والأصح عند «الرافعي» في «الشرح» و«النووي» خلافه فيكون جنباً غير محدث. التوشيح ورقة ٢٠٠٠.

قال «ابن الرفعة» في «كفاية التنبيه»: إن كان منياً فهو ناقض للوضوء، موجب للغسل، ألا ترى إلى قول «أبي الطيب» أن جميع ما يخرج من الذكر يوجب الوضوء جـ١ ورقة ٩٤.

دليل القول بعدم الانتقاض: أن الخارج الواحد لا يوجب طهارتين، وهذا قد أوجب الجنابة فيكون جنباً لا محدثاً. المجموع ٢/٤.

قال صاحب ونكت على التنبيه، استثنى والرافعي، - من النواقض - المني، =

١٦ _ وَلاَ بِخَارِجٍ مِنْ مُنْفَتِحٍ تَحْتَ المَعِدَة مَعَ انفِتاحِ الأصليِّ ، أَوْ فَوقَها مَعَ انْفِتاحِ الأصليِّ ، أَوْ فَوقَها مَعَ انْسدَاده .

١٧ - وَلا بِلَمْسِ المُحَرَّمِ بِنَسَبٍ أَوْ غَيرِهِ، وَلا الصَّغيرَةِ.

(١٦) (ع) جزم في «التنبيه» بانتقاض الوضوء بالخارج من منفتح تحت المعدة مع انسداد المعتاد، وذكر أن في المنفتح فوق المعدة قولين ولم يرجح / ١٣٠ . في «المهذب» ذكر في حالة الإنفتاح فوق المعدة قولين ولم يرجّح ، وفي حالة الإنفتاح دون المعدة وجهين ولم يرجح ١/٣٠. والمقصود بالمعدة عند الفقهاء السرّة.

في الصورة الأولى من المسألة قال في «المجموع»: الأصح لا ينتقض باتفاق الأصحاب، وبه قطع «الجرجاني» في «التحرير» وفي الصورة الثانية منها قال: الصحيح لا ينتقض على الصحيح المشهور عند الجمهور، وممن صححه القاضي «أبو حامد» و«الجرجاني» و«الرافعي»، واختاره «المزني» ١٨/٨، وفي «الروضة»: الأظهر عدم الانتقاض في الصورتين ٢/٣١، وهو ما ذهب إليه في «المنهاج» وعلله الرملي: بأن ما فوقها بالقيء أشبه، وما تحتها لا ضرورة إلى مخرجه مع انفتاح الأصلي. نهاية المحتاج ١١٨/١.

وقال في «التحقيق»: ولو انسد مخرجه، وانفتح تحت سرة فخرج معتاد نقض على الصواب، وكذا نادر في الأظهر، أو فوقه وهو منسد أو تحتها، وهو منفتح فلا في الأظهر. ورقة ٢٤. وقال «المزني»: لا ينتقض الوضوء بالخارج من فتحة فوق المعدة مع انسداد المخرج المعتاد. بحر المذهب ١٠٤/١، مغني المحتاج ٣٣/١، حاشية قليوبي ٢/٠٠، أسنى المطالب ٥٤/١.

(١٧) ذكر في «التنبيه» أن في انتقاض الوضوء بلمس ذات الرحم المحرم قولين، فاقتصر على التحريم بالنسب، ولم يرجح فيه قولاً، وأما لمس الصغيرة فلم يأت =

⁼ وتبعه «النووي» ورده في «الكفاية» بالاتفاق في الحيض، وأوّل كلام من منع بقصد الاندراج في الغسل. وتأيّد ما قاله بنقل «ابن المنذر» على أنه ناقض ورقة / ٤.

على ذكره/١٣. وفي «المهذب» اقتصر كذلك على بيان حكم ذات الرَّحم المحرم وأطلق فيه قولين دون اختيار لأيَّ منهما. كما ذكر في انتقاض الوضوء بلمس الصغيرة قولين ولم يصحح أياً منهما ١/٣١.

قال «النووي» في «المجموع»: بشأن المحرّمة بنسب: اتفق أصحابنا على أن عدم الانتقاض هو الصحيح في جميع الطرق. وأما المحرّمة برضاع أو مصاهرة ففيها طريقان: المذهب أنها على قولين أصحهما عدم الانتقاض وبهذا قطع «البغوي» و«الرافعي» وآخرون، وهو الصحيح. أما بالنسبة للصغيرة فقال: اتفقوا على أن الصحيح عدم الانتقاض ٢٩/٢.

وقال في «التحقيق» في بيان نواقض الوضوء: التقاء بشرتي رجل وامرأة أجنبيين. ورقة / ٢٥، فدل على استثناء المحرّمة. وقال: والصحيح أنه لا ينتقض بلمس صغيرة لا تُشتهى. ورقة ٢٥.

وفي «الروضة» أن الأظهر عدم انتقاض الوضوء بلمس محرم بنسب، أو رضاع، أو مصاهرة، وأن الأصح عدم انتقاضه بلمس الصغيرة ٧٤/١، وفي «المنهاج» أن الأظهر عدم الانتقاض بلمس المحرم، وهو بعمومه يتناول كل محرم، وهذا ما قرره شارح المنهاج الرملي إذ قال: والمحرم من حرم نكاحها بنسب أو رضاع أو مصاهرة، على التأبيد، بسبب مباح لحرمتها. نهاية المحتاج الممارد.

وقطع في «المنهاج» بعدم انتقاض الوضوء بلمس الصغيرة ـ نهاية المحتاج / ١ / ١٠ قال «إمام الحرمين» في «نهاية المطلب»: من قال لا ينتقض الوضوء بلمس إحدى محارمه وهو الأصح عندي احتج بأن اسم النساء وإن كان يتناول المحارم، فإن ذكر الملامسة يشعر بلمس من تقصد باللمس وتعيّنت محلاً للمس الرجال واستمتاعهم. نهاية المطلب ـ مخطوط بدار الكتب المصرية ـ رقم ٢٧٨ فقه شافعي جـ١ ورقة ٥.

دليل عدم الانتقاض بلمس المحرّم أنها ليست محلًا للشهوة. وهو ما يعلل به عدم الانتقاض بلمس الصغيرة. نهاية المحتاج ١١٨/١.

وقال «أبن السرفعة» في «كفاية التنبيه»: قال «الماوردي» وغيره نص «الشافعي» في القديم والجديد، وصححه، وكذا «الإمام». مخطوط. جـ١، نواقض الوضوء.

(١٨) (ع) ذهب «الشيخ» «أبو إسحاق الشيرازي» إلى أن في انتقاض وضوء الملموس قولين ولم يصحح أياً منهما. وأورد في «المهذب» قولين الأول ينتقض وضوؤه والثاني لا ينتقض وهو قوله في «حرملة» ولم يرجح أي القولين. ١/٣٠-٣١.

ما صححه «الإمام النووي» هنا، ذهب في «المجموع» إلى أنه ما صححه الأكثرون منهم «الشيخ أبو حامد» و«المحاملي» و«صاحب الحاوي» و«الجرجاني» و«البغوي» و«الرافعي» وآخرون. وقطع به «أبو محمد الزبيري» و«الشيخ نصر المقدسي»، وغيرهم من أصحاب المختصرات، وهو المنصوص عليه في معظم كتب «الشافعي» ۲۷/۲، وفي «الروضة»: أن وضوءه ينتقض في الأظهر ۱/۵۷ وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، نهاية المحتاج ۱/۱۱۸. وقال في «التحقيق» من نواقض الوضوء: التقاء بشرتي رجل وامرأة أجنبيين. ورقة ۲۰ وهو يدل على انتقاض وضوء اللامس والملموس.

دليل ما اختاره من انتقاض وضوء الملموس: أنه لمس بين الرجل والمرأة فينقض طهر الملموس كالجماع. المهذب ٢٠/١.

قال «الماوردي» في «الحاوي»: انتقاض وضوء الملموس، نصّ عليه في القديم والجديد وهو الصحيح أن الملموس قد انتقض وضوءه كاللامس لأنهما قد اشتركا في الالتذاذ فوجبا أن يشتركا في انتقاض الوضوء كالتقاء الختانين الحاوي ـ جـ ١ ـ باب نواقض الوضوء.

وقال وابن الرفعة، في وكفاية النبيه: ينقض لأنها مباشرة تنقض وضوء اللامس فتنقض وضوء الملموس كالجماع.

وهـذا قد نص عليه «الشافعي» أيضاً في القديم، والجديد وعامة كتبه. مخطوط ـ جـ ١ ـ باب نواقض الوضوء.

وقال «إمام الحرمين» بترجيح عدم انتقاض وضوء الملموس بناءً على أن مأخذ القولين في الملموس التردد في ظاهر القرآن فمن استمسك بالظاهر خص الانتقاض باللامس، ومن فهم اللمس بمعنى الحس كما فهمه من حمله على الجماع قضى بانتقاض طهارة الملموس. ورقة ١٤.

الباب السادس باب الاستطابة(*)

١٩ - وَأَنَّ انْتِشَارَ البُّولِ عَلَى قُولَيِّن كَالغَائِطِ.

(★) الاستطابة: نقل «آبن بطّال» عن «الهروي» قوله: سميت استطابة من الطيب، يقال فلان يعليّب جسده مما عليه من الخبث أي يطهّره، والمستنجي يطيّب موضع الاستنجاء من أثر الغائط وينظفه. «النظم المستعذب» ٢/٢١.

(١٩) (ل) الغائط: المطمئن من الأرض، ثم أطلق الغائط على الخارج المستقدر من الإنسان كراهة لتسميته باسمه الخاص، لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في المواضع المطمئنة، فهو من مجاز المجاورة، ثم توسّعوا فيه حتى اشتقوا منه، وقالوا: تغوّط الإنسان، «المصباح المنير» «للفيومي» فعل غوط ٢/١١١.

(ع) المسألة في انتشار البول على الذكر عند قضاء الحاجة بحيث يحيد عن الموضع المعتاد ولكن لا يجاوز الصفحة والحشفة. في «التنبيه»: قطع بالطريق القائل بأنه لا يجزئه إلا الماء / ١٣٠. وفي «المهذب» ذكر أن فيه طريقين إحداهما: أنه لا يجزئه إلا الماء وهو «لأبي إسحاق» والثاني فيه قولان الأول لا يجوز إلا الماء وهو نصه في «البويطي»، والثاني يجوز فيه الحجر وهو نصه في «البويطي»، والثاني يجوز فيه الحجر وهو نصه في «البويطي»، والثاني يجوز فيه الحجر وهو نصه في «الأم» ولم يصحح أياً من الطريقين أو القولين ١/٣٥-٣٦.

وما صححه «النووي» في «التصحيح»، رجّحه في «المجموع» وقال: الجمهور والصحيح أنه على القولين كانتشار الغائط إلى باطن الإلية ٢/١٣٥. وفي «الروضة»: البول كالغائط، والحشفة كالإليتين ١٨/١، فيكون كقوله في «المجموع».

وقال في «التحقيق»: والبول كالغائط، والحشفة كالإلية. ورقة ٢٩. وقال في «المنهاج»: يجوز الحجر في الأظهر، مغني المحتاج ١/٥٥.

٢٠ ـ وَجَوازُ الأَسْتِنْجَاءِ بِاللَّحْجَارِ فِي النَّادِرِ كَالدَّمِ .
 ٢١ ـ وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ مِنَ الحَصاةِ بِلا رُطُونَةٍ ، وَكَذَا البَعْرَةِ .

(٢٠) (ل) الاستنجاء من نجوت الشجرة أنجيها: إذا قطعتها، كأنه يقطع الأذى عنه، وقيل من النجوة وهي المرتفع من الأرض، لأنه يستتر عن الناس بنجوة «تحرير التنبيه» / ١٣.

(ع) ذكر «الشيخ» في «التنبيه» قولين أحدهما: لا يجزئه إلا الماء والثاني يجزئه الحجر ولم يرجح/١٣ ومثله قاله في «المهذب» ١/٣٦ قال «النووي» في «شرح المهذب»: فيه طريقان الصحيح منهما، وبه قطع العراقيون أنه على قولين أصحّهما يجزئه الحجر، نص عليه في «المختصر» و«حرملة» ١٣٦/٢. وفي «الروضة» أن فيه ثلاث طرق، والطريق الصحيح قولان، أظهرهما بجزئه الحجر. ١٧١٦ وقال في «التحقيق»: ولو ندر الخارج كدم ومذي وقيح واستحاضة وناسور داخل كفي الحجر في الأظهر. ورقة ٢٩٨.

وفي «المنهاج»: يجوز الحجر في الأظهر، وعلله «الشربيني» في «شرح المنهاج»: بأن انقسام الخارج إلى معتاد ونادر مما يتكرر ويعسر البحث عنه فأنيط الحكم بالمخرج ١/٥٥. وذكر «الماوردي» في «الحاوي» قولين في جواز استعمال الأحجار في النادر كالدم، وعلل القول بالجواز بالقياس على الخارج المعتاد. مخطوط ـ جـ ١ ـ باب نواقض الوضوء.

(٢١) ذكر في وجوب الاستنجاء من الحصاة بلا رطوبة قولين في «التنبيه» ولم يصحح أياً منهما/١٣، وصحح في «المهذب» عدم وجوب الاستنجاء منها ومن الدودة ١٣/١.

وما صحّحه «النووي» هنا قال في «المجموع»: الصحيح عند الجمهور لا يجب، واختاره «المزني» ١٠٥/٢. وفي «الروضة» أنه لا يجب على الأظهر. ١٧/١، وبمثله قال في «المنهاج». مغني المحتاج ٢/١٤، وقال في «التحقيق»: لا يجب الاستنجاء من ريح، وكذا دود، وحصاة، وبعرة لا رطوبة معهن في الأظهر. ورقة ٢٩.

اما البعرة فلم يتعرض في والتنبيه، ووالمهذب، لحكمها، والظاهر أن لها حكم الحصاة بلا رطوبة بدليل ما ذكره والنووي، في والمجموع، ولو خرج المعتاد يابساً كبعرة لا رطوبة معها فهي كالحصاة لا يجب الاستنجاء منها على الصحيح كما صرّح بذلك الشيخ وأبو محمد الجويني، ووالقاضي حسين، ووابن الصباغ، ووالشاشي، ووالبغوي، وجماعات. وقطع به وأبو العباس بن سريج، المحباغ، ووامناهي، ووجه هذ القول: ١٠٥/ وهو معاصحت في والروضة، ١/٧٦ ووالمنهاج، ووجه هذ القول: فوات مقصود الاستنجاء وهو إزالة النجاسة أو تخفيفها، مغني المحتاج ١/٢٤.

ذكر «الماوردي» قولين في وجوب الاستنجاء ولم يرجّع ، وعلّل عدم الوجوب بعدم البلل كالصوت والريح .

وقال «المزني» بمثل قول «النووي» في «التصحيح». بحر المذهب ٨٨/١

الباب السابع باب الغسل

٢٢ ـ وُوُجوبُ الغُسْل بخُروجِ الوَلَدِ.

٢٣ _ وَأَنَّ مَنْ شَكَّ هَلْ خَرَجَ مِنْهُ مَنِيٌّ أَوْ مَذْيٌ يُخَيِّرُ بَينَ مُوْجِبَيهِما.

(٢٢) (ع) صورة المسألة هي فيما إذا ولدت المرأة ولداً ولم تر دماً، كما صرّح به «الشيخ أبو إسحاق» في «المهذب، و«النووي» في «المنهاج، وغيره. في «التنبيه» أن في وجوب الغسل على المرأة بخروج الولد قولين، ولم يختر أياً منهما. /١٤، وذكر في «المهذب» أن فيه وجهين ولم يرجِّح ١/٣٧.

وما اختاره في «التصحيح» رجّحه في وشرح المهذب، وقال: هو الأصح عند الأصحاب في الطريقتين، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات ٢ / ١٦١. وقال في «الروضة»: لزمها الغسل على الأصح ٨١/١. وكذا الشأن في «المنهاج» حيث قال في موجبات الغسل: وكذا ولادةٍ بلا بلل في الأصح. قال في «التحقيق» في بيان موجبات الغسل: وكذا ولد ومضغة وعلقة على الأصح. ورقة ٣١.

ودليل ما اختاره: أن الولد مني منعقد. المهذب ٣٧/١.

(٧٣) قال في «التنبيه»: وإن شك هل الخارج من ذكره مني أو مذي فقد يلزمه الوضوء دون الغسل، ويحتمل عندي أنه يلزمه الغسل /١٤. ما ذكر في «المهذب» أن للأصحاب فيه وجهين، أحدهما: "يوجب الوضوء، والثاني يخيّره بين جعله منياً فيجب الغسل أو مذياً فيوجب الـوضوء وغسل الثوب، وقال «الشيخ الإمام»: وعندي أنه يجب أن يتوضأ مرتباً، ويغسل سائر بدنه، ويغسل الثوب منه. . 47/1

وما جعله «الشيخ أبو إسحاق» احتمالاً لنفسه من وجوب مقتضي المني والمذي جميعاً قوّاه «النووي» في «شرح المهذب» وقال: هو الذي يظهر رجحانه (١٥٧/٢. ولم يذكسر حكم المسألة في «الروضة» ولا في «المنهاج».

وما اختاره في «التصحيح» من أنه مخيّر بين التزام حكم المني أو المذي قال في «المجموع»: هذا هو المشهور في المذهب، وبه قال أكثر أصحابنا المتقدمين، وقطع به جمهور المصنفين، وصحّحه «الروياني» و«الرافعي» وجماعة من فضلاء المتأخرين. ١/١٥٧، وقال في «التحقيق»: وإذا شك في خارجه تخيّر بين حكمين مني ومذي. ورقة/٣٢.

وهذا ما صحّحه «ابن السبكي» في «توشيحه على التصحيح» / ورقة ٧ب. ويظهر من عبارته أنه اختيار «النووي» في «التحقيق» حتى أورد هذا الرأي بصيغة - قيل - وهي للتضعيف، كما اختاره «قليوبي» في «حاشيته على شرح المنهاج» ١٣/١. ودليل هذا القول: أنه إذا أتى بمقتضى أحدهما برىء منه يقيناً، والأصل براءته من الآخر، ولا معارض لهذا الأصل. المجموع ١٥٧/٢.

وممن وافق رأية ما ذهب إليه «النووي» في «التصحيح»: «الرافعي» في «فتح العزيز» ٢١٦/١. و«الرملي» في «نهاية المحتاج» ٢١٦/١. أقال صاحب «إعلام النبيه بما زاد عن المنهاج من الحاوي والبهجة والتنبيه»: ولو احتمل الخارج - الحدث - الأصغر والأكبر تخيّر بين موجبيهما في الأصح خلافاً للتنبيه. مخطوط رقم ٢م ورقة ٥ب، وقال «الماوردي» في «الحاوي»: فلو شك فيما أنزله هل هو مني أو مذي فلا غسل عليه للشك فيه، ويتوضاً ولا يلزمه غسله لجواز أن يكون منياً طاهراً، ولو احتاط في الأمرين فغسله، واغتسل كان أولى وأفضل. جدا، باب الغسارة

وقال «ابن الرقعة» في «كفاية النبيه»: عن بعض الأصحاب حكاية وجه أنه يتخيّر بين أن يجعله منياً وتجري جميع أحكامه، وبين أن يجعله منياً ويبني عليه، لأنه يحتمل الأمرين احتمالاً واحداً. وهذا ما أطلقه «الإمام» في باب سنن الوضوء، وحكاه شيخه هاهنا، و«القاضي حسين» حكاه عن «القفال» وهو الأصح في «الرافعي» ولم يذكر «الغزالي» سواه. مخطوط - جـ ١ - ورقة ٩٥.

الباب الثامن باب التيمّم

٢٤ _ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ التَّيَمُّمُ بِتُرابٍ مُستَعْمَلٍ .

(٢٤) (ع) المسألة في حكم التراب المستعمل وهو الذي استعمل في التيمم، ولصق به ثم أخذ منه للتيمم به مرة أخرى، عبارة «التنبيه»: ولا يجوز التيمم إلا بتراب طاهر /١٥. وهي بعمومها تشمل المستعمل قياساً على الماء المستعمل عند الشافعية. وأما في «المهذب» فقد جزم بعدم الجواز ونصّه: ولا يجوز بما استعمل في العضو ١/٠٤ وما رجّحه في «التصحيح» ذكر في «المجموع» أنه المشهور في المذهب، والصحيح الذي قطع به الجمهور ٢٧٧/٢.

وقال في «التحقيق»: ولا يجوز التيمم - بمستعمل على «الصحيح»، وهو ما يبقي بعضوه، وكذا ما تناثر على الأصح إن مس العضو على المذهب. ورقة ٥٠٠.

وفي «الروضة» أن كون التراب غير مستعمل شرطاً لا بد منه على الصحيح المراء وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، وعلله «الرملي» في شرح المنهاج: بأنه قد أدي به فرض وعبادة فكان مستعملاً كالماء الذي توضأت به المستحاضة. نهاية المحتاج ٢٩٣/١.

وقال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على قول «التنبيه» تراب طاهر: يشترط مع طهارته كونه غير مستعمل على الأصح. ورقة ٨أ.

وممن قال بجواز التيمم بتراب مستعمل صاحب «النجم الوهاج بشرح المنهاج»، مخطوط جـ١ ـ ورقة ٢٩.

٢٥ - وَجَوازُهُ بِمَا خَالَطُهُ رَمْلُ خَشْنُ.

٢٦ - وَأَنَّهُ لَا يَصِحُ لِنَفْلِ مُؤَقَّتٍ قَبَلَ وَقْتِهِ.

(٢٥) (ع) قطع في «التنبيه» بعدم جواز التيمم بما خالطه جص - بكسر الجيم، معرّب أو رمل . /١٥. وهو بعمومه يشمل خشن الرمل وناعمه . وفي «المهذب» جزم بعدم جوازه بما خالطه جص أو دقيق ١/٠٤.

ذكر «النووي» في «المجموع» أنه يجوز التيمم بالرمل شريطة أن يخالطه التراب، وبهذا قطع جماعات من المصنفين، ونقله «الشيخ أبو حامد» و«المحاملي» و«إمام الحرمين» عن عامة الأصحاب، وقال: إن عبارة «التنبيه» محمولة على رمل دقيق يلصق بالعضو، والذي ذكره الأصحاب في رمل خشن لا يلصق ٢/٣٣٠.

وقال في «التحقيق» في شرط التراب الذي يصح التيمم به: وبرمل ذي غبار لا ما تمحّض على المذهب، ولا بمختلط بدقيق. ورقة ٣٥.

وفي «الروضة»: أن الرمل إن كان خشناً يرتفع منه غبار يكفي في الوضوء ١٠٩/١. وعبارة «المنهاج»: ويجوز برمل فيه غبار، قال «الرملي» في شرحها: لا يلصق بالعضو خشناً كان أو ناعماً، لأنه من جملة التراب، إذ هو من طبقات الأرض. وفي فتاوي المصنف _ «النووي» _: لو سحق الرمل الصرف وصار له غبار أجزاً. نهاية المحتاج ٢٩٢/١.

وقد اعترض «السبكي» و«المدلجي» على استدراك «النووي» على «التنبيه» بقوله: والأصح جوازه بما خالطه رمل خشن مفهوم من كلام «الشيخ»، فإنه خصّ الكلام بالمخالط، وما تميّز بخشونته مجاور لا مخالط، ويؤيد ذلك قول «الكفاية» في تقرير كلام «الشيخ»: لأنه ربما حصل منه شيء على الموضع فمنع - قلت: وهذا لا يكون إلا في الناعم دون الخشن - التوشيح ورقة ١٨ «نكت على التنبيه» ورقة / ٥.

وقال صاحب «النجم الوهّاج» بمثل ما قاله الإمام «النووي». مخطوط جـ ١ - ورقة ٢٩.

⁽٢٦) عبارة «التنبيه»: ولا يجوز التيمم لمكتوبة إلاّ بعد دخول الوقت. / ١٥٠. قال «ابن=

السبكي»: مقتضى لفظ المكتوبة أن النافلة ليست كذلك. التوشيح ورقة ١٩. وقال في «المهذب» بمثل قوله في «التنبيه» ٤١/١. ولذا على «النووي» في «شرح المهذب» بقوله: أما النافلة المؤقتة فعبارة المصنف هنا وفي «التنبيه» تشعر بأنه لا يشترط في التيمم لها دخول الوقت. وأردف ببيان حكم النافلة فقال: وصرّح جمهور الخراسانيين بأنه لا يصحّ التيمم إلا بعد دخول وقتها. قال «الرافعي»: وهذا هو المشهور في المذهب. «المجموع» ٢٦٣/١.

وقال في «التحقيق» في شروط التيمم: ووقوعه بعد دخول الوقت إن كان لغرض، وكذا لنفل مؤقت على الصحيح. ورقة ٣٧.

وفي «الروضة»: أن التيمم للنفل لا يصح قبل الوقت على المذهب ١٩/١... وقال في موضع آخر: فإن تيمم لمؤقته قبل وقتها، لم يصح على المذهب ١٩٠١. وفي «المنهاج» هو عدم جواز التيمم قبل الوقت الأصح. وعلله «الرملي» في شرحه: بالقياس على الفرض «نهاية المحتاج» ٣١٦/١. وممن صححه «ابن السبكي» إذ قال: والأصح أن حكم المؤقتة راتبة وغيرها حكم المكتوبة: أما المطلقة فيتيمم لها من شاء إلا وقت الكراهة في الأظهر. / التوشيح ورقة 19.

(٢٧) (ض) في (ب) الفوت. والأصح: فوت الوقت.

(ع) عبارة «التنبيه»: وإن دُلُّ على ماءٍ بقربه لزمه قصده ما لم يخش الضرر في نفسه أو ماله/١٥. وهذا التقييد لا يشمل خوف فوات الوقت، وكأن ظاهر العبارة أن خوف فوت لا يمنع من وجوب قصد الماءِ. أما في «المهذب» فقد استثنى خوف فوات الوقت إذ قال: فإن دُلَّ على ماءٍ ولم يخف فوات الوقت، ولا انقطاعاً عن الرفقة، ولا ضرراً على نفسه وماله لزمه طلبه. ١/١٤.

ما نبّه إليه «النووي» ـ رحمه الله تعالى ـ من مراعاة بقاء وقت الصلاة في هذه المسألة. قال في «المجموع»: هو المذهب الصحيح المشهور، وبه قطع العراقيون، وكثير من الخراسانيين، أو أكثرهم ٢٨١/٢. وفي «الروضة»: أنه يتيمم على المذهب ٢٣/١.

٢٨ - وَأَنَّ مَنْ وَجَدَ بَعض ما يَكفِيهِ لِطَهَارَتِهِ، لَزِمَهُ اسْتعمالُهُ ثُمَّ يَتيمَمُ لِلْبَاقي.

" وقال في «التحقيق»: ولو تمكن من ماء وخاف فوت الوقت لم يجب التيمم. ورقة ٤٠.

وفي «المنهاج» لم يذكر حكم ما إذا خاف خروج الوقت بل قال: فلو علم ماء يصله المسافر لحاجته وجب قصده، إن لم يخف ضرر نفس أو مال. وقال «الرملي» في شرح العبارة: وخروج الوقت أيضاً. ٢٦٩/١. وقد قرر «ابن السبكي» في «التوشيح» ما ذهب إليه «النووي» من مراعاة عدم خروج الوقت. ورقة ٩٠.

(٢٨) (ع) أورد في «التنبيه» قولين: أحدهما يستعمل ما يجده ويتيمم للباقي. والثاني يقتصر على التيمم ولم يرجح أحداً منهما/ ص١٥٠.

ومثلة فعل في «المهذب» وعزا القول الأول «للأم» وجعل الثاني قوله القديم وفي «الإملاء» ٤٢-٤١/١.

قال «ابن السبكي»: محل الخلاف فيما يصلح للغسل بخلاف ثلج وبرد لا يذوب، فلا تستعمل في الرأس على المذهب لأن الترتيب واجب، فلا يمكن استعماله في الرأس قبل التيمم عن الوجه واليدين، ولا يمكن التيمم مع ما يحكم بوجوب استعماله. «توشيح التصحيح» ورقة هب.

وما صححه «النووي» هنا من وجوب استعمال ما لديه ثم التيمم لباقي الأعضاء، قال في «المجموع» هو المختار، ونقل اتفاق الأصحاب على انه الأصح ٢٠٤/٢ وقال في «الروضة»: إذا وجد الجنب أو المحدث ما لايكفيه لطهارته، وجب استعماله على الأظهر، ثم يجب التيمم بعده للباقي. ١/٩٩ وجعل وجوب الاستعمال الأظهر في «المنهاج» كذلك، ووجّه «الرملي» القول المختار بأنه قدر على غسل بعض أعضائه، فلم يسقط الوجوب لعجزه عن الباقي. «نهاية المحتاج» ٤/٢٧٢.

وقال في «التحقيق» وَجَد محدث أو جنب وحائض ما لا يكفيه _ من الماء _ وجب استعماله، ثم يتيمم، ورقة ٥٠٠.

٢٩ ـ وَأَنَّ مَنْ أَضَلَّ رَحْلَهُ فِي رِحَالٍ، وَأَمْعَنَ فِي طَلَبِهِ، وَصَلَّى بِالتَيَمُّمِ لَا
 إغادة عَلَيه.

٣٠ _ وَأَنَّ المُتَيَمِّمَ لِلبَردِ فِي السَّفر تَلزَمُهُ الإعَادةُ .

(٢٩) (ل) الرحل: منزل الإنسان سواءً كان شعراً أو وبراً أو حجر. «تحرير التنبيه»/١٥.

(ع) عبارة «التنبيه» التي هي محلّ هذه المسألة: فإن تيمّم وصلّى ثم علم أن في رحله أو حيث يلزمه طلبه ماءً أعاد في ظاهر المذهب. /١٥٠. وهي بعمومها تتناول من أضل رحله وأمعن في طلبه فتيمم وصلى، ثم وجد رحله. أما في «المهذب» فقد تعرّض لحكم هذه المسألة مباشرة وذكر فيمن كان في رحله ماء فأخطأ رحله فطلبه، فلم يجده، فتيمّم وصلى وجهين في وجوب الإعادة عليه، وأسند القول بعدم وجوبها «لأبي على الطبري» ١/٣١. وذكر في «شرح المهذب» أن في حكم المسألة ثلاث طرق أصحها وأشهرها أن فيه وجهين: أصحهما لا إعادة. ٢٩١/٢. وقال في «الروضة»: المذهب أنه لا إعادة. ٢٩١/٢.

وقال في «التحقيق»: فلو أضل رحله في رحال لظلمة فصلى بتيمم ثم وجده، فإن لم يمعن في طلبه أعاد، وإلا فلا على المذهب. ورقة ٤٢.

وفي «المنهاج»: أنه لا قضاء عليه، ووجه هذا القول عدم تقصيره كما ذكره «الرملي». «نهاية المحتاج» ٢٧٦/١.

وقد وافق «ابن السبكي» «النووي» إلى القول بعدم وجوب الإعادة وقال إنه المذهب. «توشيح التصحيح» ورقة ١٠ب.

(٣٠) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في وجوب الإعادة على مسافر خاف من شدة البرد فتيمّم وصلى، ولم يصحّح أياً منهما/ ١٦ ومثله فعل في «المهذب» ٤٤/١.

ما اختاره «النووي» هنا من وجوب الإعادة قال في «المجموع»: إن «الشافعي» - رحمه الله تعالى - رجّحه، وكذا رجّحه جمهور الأصحاب ٢/٣٥١. وفي «الروضة»: الأظهر أن التيمم لشدة البرد يوجب الإعادة في =

٣١ - وَأَنَّهُ لَا تُنْجِبُ إِعَادَةُ صَلاةِ وَاضِعَ الجَبائِرِ عِلَى طُهْرٍ.

٣٢ - وُجُوبُ ضَمَّ التّيمُم إلى المَسْح .

الحضر والسفر ١٢٢/١.

قال في «التحقيق»: يقضي مقيم بتيمم لفقد ماء على المذهب لا مسافر، ومن تيمم لبرد ـ وهو مسافر ـ قضى . ورقة ٤٦ .

وأطلق في «المنهاج، القول بأن الأظهر وجوب الإعادة. وقال «الرملي» في شرح عبارته: ولو في سفر وعلَّله بندور فقد ما يسخَّن به الماء أو يدثِّر به أعضاءه، ولو وقع لا يدوم. ونهاية المحتاج، ١ / ٣٢٠.

(٣١) (ل) الجبائر: _ بفتح الجيم _ جمع جبيرة، وجبارة _ بالكسر _ في الثانية، وهي أخشاب ونحوها تربط على الكسر ونحوه. «تحرير التنبيه» / ١٦.

(ع) قال في ﴿التنبيه﴾: وإن وضعها ـ الجبائر ـ على طهر مسح وصلَّى، وفي الإعادة قولان/٦١ في مصرح بتصحيح في المسألة. وذكر في «المهذب» في لزوم الإعادة قولين، أحدهما: يلزمه، والثاني: لا يلزمه ولم يرجِّح ٤٤/١.

ما اختساره «النووي» في «التصحيح» من عدم وجوب الإعادة قال في «المجموع» إنه الصحيح عند الأصحاب، وقطع به جماعات ٣٥٧/٢. وهو الأظهر في «الروضة» ١٠٦/١ وكذا الأمر في «المنهاج». وعلله «الرملي» بأنه يفعل للضوورة، فهو أولى من المسح على الخف ٢ /٣٢٢. قال في «التحقيق» إن كان ـ الساتر كالجبيرة ـ لم يقض في الأظهر إن وضع على طهر. ورقة ٤٦.

(٣٢) (ع) صورة المسالة: أن من كان على بعض أعضائه كسر يحتاج إلى وضع الجبائر. يضعها على طهر، فإن أحدث وخاف من نزعها، أو وضعها على غير طهر وخاف من فوعها مسح على الجبائر، وهل يجب التيمم مع المسح؟.

في «التنبيه»: فيه قولان ص١٦ ولم يرجح شيئاً منهما. وذكر في «المهذب» قولين القديم لا يتيمم وفي «الأم» يتيمم ١/٤٤ وما صححه «النووي» من ضم التيمم إلى المسح هنا قال في «المجموع»: فيه طريقسان: أصحهما وأشهرهما والتي قطع الجمهور بها أن فيه قولين، أصحهما عند الجمهور وجوبه وهو نصه=

الباب التاسع باب الحيض

٣٣ _ وَأَنَّ النَّقَاء بَيْنَ الدَّمَيْنِ حَيْضٌ.

في «الأم» و«البويطي» و«الكبير» وقال: إنه المذهب ٢/٣٥٥.

وقال في «الروضة»: فيه طريقان، أصحهما على قولين، أظهرهما يجب. 100/ وقال في «المنهاج» في حكم المسألة: غسل الصحيح وتيمم ويجب مع ذلك مسح كل جبيرته بماء. المنهاج مع نهاية المحتاج ٢٨٧/ . وقال في «التحقيق» فإن كان ساتراً كجبيرة ولصوقٍ لكسر أو جرح لم يستمر إلا ما لا بد منه، ويجب وضعها على طهر، فإن أهمله وجب نزعها إن لم يخف ضرراً، فإن خاف مسح ـ والمذهب وجوب غسل الصحيح ومسح كل الجبيرة والتيمم / ٤٤.

ووجه القول الراجع: أنه يشبه الجريح، لأنه يترك غسل العضو لخوف الضرر، ويشبه لابس الخف لأنه لا يخاف الضرر من غسل العضو، وإنما يخاف المشقة في نزع الحائل كلابس الخف، فلما أشبههما وجب عليه الجمع بين المسح والتيمم. المهذب ٤٤/١.

(٣٣) (ع) أصل المسألة في «التنبيه»: وإن رأت يوماً طهراً، ويوماً دماً ففيه قولان، أحدهما: تضم الطهر إلى الطهر. والدم إلى الدم. والثاني: لا تضم بل الجميع حيض. ص١٦. وفي «المهذب» ذكر القولين بدليليهما دون ترجيح كذلك، إلا أنه قيّد المسألة بما إذا لم تتجاوز المدّة خمسة عشر يوماً. ٢١/١.

ما صححه «النووي» من جعل الجميع حيضاً قال في «المجموع»: إنه الأصح عند جمهور الأصحاب، وهو نص «الشافعي» رحمه الله في عامة كتبه الأصح وفي «الروضة»: أظهرهما عند الأكثرين أن الجميع حيض. ١٦٢/١، وفي «المنهاج»: والنقاء بين أقل الحيض حيض. قال «الشربيني» في شرحه على =

٣٤ - وَأَنَّ النَّمْيِيزُ لَا يَخْتَصُّ بِالقُوَّةِ فِي اللَّونِ، بَلِ بِالرَّائِحَةِ وَالنَّخَانَةِ كَذَلِكَ.

" «المنهاج»: والنقاء بين الدمين حيض بشروط: أن لا يجاوز خمسة عشر يوماً، وأن لا تنقص الدماء عن أقبل الحيض، وأن يكون النقاء محتوشاً بين دمي الحيض. وعلله بقوله: إن الدم إن دلّ على الحيض، وجب أن يدل النقاء على الحيض، وجب أن يدل النقاء على الطهر. ونقل قول ابن الفركاح: إن نسخة المصنف: والنقاء بين الدم حيض، فأصلحه بعضهم بقوله بين أقل الحيض، لأن الراجح أنه إنما ينسحب إذا بلغ مجموع الدماء أقل الحيض. وقال «ابن النقيب»: وقد رأيت نسخة المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني المحتاج المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني المحتاج المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني المحتاج المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني المحتاج المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني المحتاج المصنف التي بخسطه. وقد أصلحت كما قال بخط غيره. مغني الأظهر. ورقة

قال «السبكي» في «توشيحه» على «التصحيح»: محلّ القولين إذا زاد النقاء على قدر فترات الدم. وإلّا فحيض قطعاً. ولا فرق في صور القولين بين التقطع بيوم أو فوقه أو دونه. توشيح التصحيح ورقة ١١أ.

(٣٤) (ل) التمييز؛ هو التفريق بين الحيض والاستحاضة، والمميّزة هي التي تفرّق بينهما. «النظم المستعذب» ١ /٤٧.

(ع) عبارة «التشيه»: وإن كانت مميزة، وهي التي ترى بعض الأيام دماً أسود، وفي بعضها دماً أحمر، كان حيضها أيام الدم الأسود/١٦. ويلاحظ أنه قصر التمييز بين الدمين على اللّون، وقال في «المهذب» مثل قوله في «التنبيه» إلا أنه زاد اللون توضيحاً فجعل صفة دم الحيض بأنه المحتدم القاني الذي يضرب إلى السواد، ودم الاستحاضة أحمر مشرق أو أصفر. وقيد ذلك بشرطين أحدهما أنه لا ينقص الأسود عن أقل الحيض والثاني: أن لا يزيد عن أكثره. ٤٧/١.

وما رجَّحه «النووي» في التصحيح، أيَّده في «المجموع» بقوله: إنَّ القوّة تختصَّ بثلاث خصال وهي: اللون، والرائحة الكريهة، والثخانة. فاللون معتبر، وماله رائحة كريهة أقرى مما لا رائحة له، والشخيس أقوى من الرقيق، ونقل قول «الرافعي» أنْ هذا الوجه هو الذي قطع به العراقيون وغيرهم وقال وهو الأصح،

٣٥ ـ وَأَنَّ المُبْتَدِأَةَ تُحَيِّضُ أَقَلَّ الحَيضِ .

ألا ترى أن «الشافعي» قال في صفة دم الحيض إنه محتدم، ثخين، له رائحة.
 ٢ ١٣/٢

وفي «التحقيق»: والأصح اعتبار لون، ورائحة كريهة، وثخانة. فذو صفة أقوى من صفة . . . ورقة / ٥٠ .

وفي «الروضة»: المعتبر في القوة والضعف وجهان: أصحهما: وهو قول العراقيين وغيرهم أن القوة تحصل بإحدى ثلاث خصال: اللون، والرائحة، والثخانة. ١/١٤٠. وقال في «المنهاج» بمثل ذلك فجعل الضعيف استحاضة، والقوي حيضاً. وبينه «الشربيني» بقوله: فالأحمر ضعيف بالنسبة للأسود، قوي بالنسبة للأشقر، وما له رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له. «مغني المحتاج» السبة للأشقر، وما له رائحة كريهة أقوى مما لا رائحة له. «مغني المحتاج»

وقد وافق «ابن السبكي» «النووي» فقال: الأصح اعتبار الثخن والنتن في زيادة القوة. وعند التساوي يعتبر السّبق. ورقة ١١أ.

(٣٥) (ع) في «التنبيه»: أن المبتدأة ـ وهي التي لم تكن مميّزة، ولا لها عادة ـ فيها قولان أحدهما تحيض أقل الحيض والثاني: تحيض غالب الحيض. ولم يرجّع أي القولين. /١٦. وذكر في «المهذب» أن فيه قولين ولم يرجّع ١/١٥.

وما رجّحه «النووي» هنا من جعل حيضها يوماً وليلة قال في «المجموع»: صححه الجمهور في الطريقين. وممن صححه «القاضي أبو حامد» و«الشيخ أبو الحسين بن خيران» و«سليم الرازي»، و«المحاملي» و«الشيخ نصر المقدسي»، وهو نص «الشافعي» في «البويطي»، و«مختصر المزني». واختاره «ابن سريج». وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات منهم «ابن القاص» و«أبو عبد الله الزبيري» ٢/٧٠٤.

وفي «التحقيق»: قال في بيان أنواع المستحاضات: مبتدأة غير مميزة، بأن راته نصفه، أو فقد شرط التمييز فحيضها من أوله يوم وليلة، وباقي الشهر طهر. ورقة ٧٥.

وفي «الروضة»: الأظهر تحيض يوماً وليلة ١٤٣/١ وهو عين قوله في «المنهاج»، وعلله «الشربيني» في «مغني المحتاج»؛ بأنه المتيقن، وأما ما زاد=

٣٦ - (وَالمُخْتَارُ) أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ مِنَ الْحَاثِضِ غَيرَ الفَرْجِ .

= فمشكوك فيه، فلا يحكم بأنه حيض. ١١٤/١.. وقال في «شرح مسلم»: والمبتدأة وهي التي لم تر الدم قبل ذلك، وفي هذا قولان للشافعي، أصحهما: تردّ إلى يوم وليلة. ٢٠/٤. وممن وافق «النووي» صاحب «النجم الوهاج» جـ١ ورقة ٣٩، و«فتح الوهاب» ٢٦/١.

كما قال به «اين الرفعة» في «كفاية النبيه»، وقال: هذا أصح في «الرافعي». مخطوط حدا ـ ورقة ١٤٩ب. وبه قال «الرافعي» في «فتح العزيز» ٢ / ٢٠٠.

(٣٦) (ض) في (أ) والصواب (المختار). والأصح أنه والمختار بناء على ترجيحه لقوة الدليل موافقاً منهجه في الكتاب.

(ع) قال في والتنبيه : المسذهب تحريم الاستمتاع بالحائض بين السرة والركبة /ص ١٠ . ومثله قوله في «المهذب» ١ / ٤٥ ما اختاره في والتصحيح » من اختصاص التحريم بالفرج قال في والمجموع »: إنه الأقوى في الدليل لحديث أنس رضي الله عنه أن اليهود كانت إذا حاضت منهم المرأة أخرجوها من البيت، ولم يؤاكلوها، ولم يجامعوهن في البيت، فسأل أصحاب رسول الله النبي النبي فأنزل الله عز وجل ويسألونك عن المحيض الآية. فقال وهو المنعوا كل شيء إلا النكاح » رواه مسلم بهامش شرح النووي ٢١١/٣ باب الحيض. وهو صريح في إباحة ما عدا الفرج. وهو قول أبي إسحاق المروزي »، وحكاه صاحب والمحاوي » عن وأبي على بن خيران »، واختساره لنفسه في والإقناع »، ووالروياني ». وأما تحريم ما بين السرة والركبة فقال : أصحهما عند جمهور الأصحاب، وهو المنصوص للشافعي في والبويطي » ووالأم » وواحكام القرآن ». فبذا يكون قد عدل عن قول جمهور الشافعية بتحريم ما بين السرة والركبة إلى فبذا يكون قد عدل عن قول جمهور الشافعية بتحريم ما بين السرة والركبة إلى مخطوط - جـ١ باب الحيض. وقال في والتحقيق »: ويحرم على النصّ مباشرة ما بين السرة والركبة بلا غرم، وقيل يباح مطلقاً ، وهو المختار. ورقة ١٨٤.

وفي «الروضة»: الأصح المنصوص تحريم الاستمتاع بما بين السرة والركبة، وذكر والركبة، وذكر السرة والركبة، وذكر تحريم الوطء بصيغة قبل التي تفيد تمريض القول وضعفه. وقد رجح «الرملي»=

٣٧ - وَالْأَصَحُّ جَوازُ عُبُورِهَا فِي المَسْجِدِ إِنْ أَمِنَتْ التَّلويثَ، وَأَنَّهُ إِنْ قُلنَا بتَحْريمِهِ، فَانْقَطَعَ دَمُهَا جَازَ قَبْلَ الغُسْلِ .

قول جمهور الشافعية لأنه الأحوط كما نقله الشربيني عنه ١/٠١٠. كما رجّحه «ابن الرفعة» في «كفاية النبيه» لأنه نصّ عليه في «الأم» «وأحكام القرآن» وهو الراجح عند الجمهور جـ١-١٥٩. وقال مصنف «النجم الوهاج شرح المنهاج»: اختاره «الماوردي» في «الإقناع»: و«الروياني» في «الحلية» و«المصنف» في «التنقيح» و«التصحيح» و«شرح المهذب» جـ١ ورقة ٣٦. وذكر «السبكي» في «التوشيح» أن والده «علي بن عبد الكافي» قد خالف «النووي» في اختياره تحريم الوطء فقط لحديث «لك ما فوق الإزار» وقال: إذا قلنا لا يحرم فمكروه قاله «المتولى» ورقة ١١١أ.

وقال «النووي» في «شرح مسلم»: وفي المباشرة ما بين السرة والركبة في غير القبل والدبر ثلاثة أوجه لأصحابنا أصحها عند جماهيرهم، وأشهرها في المذهب أنه حرام، والثاني: أنها ليست بحرام ولكن مكروهة كراهة تنزيه، وهذا _ الوجه أقوى من حيث الدليل، وهو المختار. ٣٠٥/٣.

(٣٧) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في جواز عبور الحائض للمسجد ولم يرجح /١٦، وقطع في «المهذب» بجوازه إذا استوثقت من نفسها بالشد ٤٥/١. أما بالنسبة لانقطاع الدم ففي «التنبيه» أنه إذا انقطع الدم ارتفع تحريم الصوم. ويبقى سائر المحرمات إلى أن تغتسل /١٦. وهو بإطلاقه يشمل عبور المسجد. وقال مثله في «المهذب» لكنه لم ينص على العبور. ١٥/١.

وما رجحه من جواز العبور عند أمن التلويث رجحه في «المجموع» وقال هو المذهب، وبه قال «ابن سريج» و«أبو إسحاق المروزي». وقطع به «البندنيجي» وكثيرون، وصححه جمهور الباقين، وبه قال «الرافعي» في «المحرر» - مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٢١٥ فقه شافعي. ورقة ٩. وفي «الروضة»: إن أمنت الحائض التلويث، جاز العبور على الصحيح كالجنب ومن عليه نجاسة لا يخاف تلويثها ١/٥٧١. وهو مفهوم قوله في «المنهاج» حيث نص على تحريم العبور إن خافت التلويث. وأقره «الشربيني» وعلله بصيانة المسجد عن النجاسة «مغني=

الباب العاشر باب إزالة النجاسة

٣٨ ـ (والْأَصَحُّ) طَهَارَةُ شَعْرِ الآدَمِيِّ، وَسَائِرِ أَجْزَائِهِ المُنْفَصِلَةِ فِي حَيَاتِهِ.

المحتاج» ١٠٩/١. وقال في «التحقيق»: ويحرم عبور المسجد إن خافت تلويشه، فإن أمنت فلها. ورقة ٤٨. وأما إذا انقطع الدم ولم تغتسل ففي «المجموع» أن المذهب القطع بجواز عبورها في المسجد ٢٧٣/٢. وفي «التحقيق»: الصواب جواز عبور المسجد قبل الغسل. ورقة ٤٩. وقطع به في «الروضة» من زياداته ٢٧٣/١ ووافقه «السبكي» على ما اختاره من جواز العبور عند أمن التلويث، عند انقطاع الدم قبل الغسل. ورقة ١١١، ب.

(٣٨) (ض) والأصح: سقطت من (أ).

(ع) في «التنبيه»: ذكر في عداد بيانه للنجاسات: شعر ما لا يؤكل لحمه إذا انفصل في حياته/١٧ وهو بعمومه يتناول شعر الأدمي. ولذا قال «السبكي» في «توشيح التصحيح» معلقاً على هذه العبارة: ظاهر في تناول شعر الأدمي مع قولنا بطهارة ميته، والأصح خلافه/ ورقة ١٦٣أ. ولم يذكر حكم المسألة في «المهذب».

ما صححه «النووي» هنا من طهارة شعر الأدمي، وسائر أجزائه المنفصلة في حياته. قال في «الروضة» بطهارتها على المنهب ١٥/١. وقال في «التحقيق» بطهارتها. ورقة ٦٩، ٧٠ وفي «المنهاج» قال بطهارتها قياساً على المني كما قال «الشربيني» في «مغني المحتاج» ١/١٨.

وقال في «المجموع»: الأصح طهارة العضو المبان من الأدمي كيده ورجله وظفره، وهو الذي صححه الخراسانيون كميتته: ٢/٢٥. وقال بطهارة شعر =

٣٩ ـ وَالْعَلَقَةِ، وَرُطُوبَةِ فَرْجِ الْمَرْأَةِ وَالْبَهِيمَةِ.

= الأدمى على المذهب. ٢/٨٧٥.

وممن قال بطهارة شعر الآدمي وأجزائه «ابن حجر» في «فتح الجواد» ١٩/١، و«الشيخ زكريا الأنصاري» في «فتح الوهاب» ١٩/١.

(٣٩) (ل) العلقة كما قال في «المجموع»: المني إذا استحال في الرحم فصار دما غليظاً. ٢/٦٦ه.

وقال في رطوبة الفرج: ماء أبيض متردد بين المذي والعرق ٢/٥٧٦.

(ع) في «التنبيه»: ذكر أن في طهارة العلقة وجهين ولم يختر أيهما. وقال: إن رطسوبة فرج المرأة نجسة في ظاهر المذهب/١٧ ولم يذكر حكم رطوبة فرج البهيمة ولكنه يفهم مما ذكره في رطوبة فرج المرأة من باب أولى. وهذا ما يؤكده قول «المجموع»: وقول «المصنف» رطوبة فرج المرأة فيه نقص، والأحسن رطوبة الفرج، فإنه لا فرق بين رطوبة فرج المرأة وغيرها من الحيوان الطاهر.

وفي «المهذب» ذكر في العلقة وجهين الأول: أنها نجسة وهو «لأبي إسحاق المروزي» والثاني: أنها طاهرة وهو «لأبي بكر الصيرفي» ولم يرجع شيئاً. وأما رطوبة فرج المرأة فرجح أنها نجسة كما فعل في «التنبيه». وقال إنه المنصوص. ١ / ٤٥. وظاهر مما تقدم أن رطوبة فرج البهيمة كذلك.

وما اختباره في «التصحيح» من طهارة العلقة، رجحه في «المجموع»، وقال: نقله الشيخ «أبو حامد» عن «الصيرفي» وعامة الأصحاب، وصرّح بتصحيحه «الشيخ أبو حامد»، و«المحاملي» و«الرافعي» في «المحرر» وآخرون ٢/٦٦٠. وفي «الروضة» أنها طاهرة على الأصح ١/١٨، وكذا في «المنهاج»، ووجهه في «مغني المحتاج» أنه أصل حيوان طاهر كالمني ١/٨١، وقال في «التحقيق» والأصح طهارة علقة، ومضغة، ورطوبة فرج حيوان طاهر. ورقة ٦٩.

أما رطوبة فرج المرأة والبهيمة ففي «المجموع» أن الأصح فيهما الطهارة، وممن رجحه «البغوي» و«الرافعي» وغيرهما ٢/٥٧٦، وهو ما صححه في «الروضة» ١٨/١، وكذا في «المنهاج» قياساً على العرق كما في «مغني المحتاج» ١٨/١.

• ٤ - وَأَنَّ الْخَمْرَ إِذَا خُلِّلَتْ بِالنَّقْلِ إِلَى الشَّمْسِ أَوْ الظِلِّ طَهْرَتْ.
 ٤١ - وَحِلُ بَيع المَدْبُوغ .

(٤٠) (ع) نصه في «التنبيه»: وإذا خللت ـ الخمر ـ لم تطهر /١٧ وهو بإطلاقه يتناول ما إذا كان تم التخليل بالنقل من الشمس إلى الظل أو غيره ولذا عقب «السبكي» بقوله: قوله وإن خللت لم تطهر يشمل نقلها من الشمس والظل . . والأصح الطهارة . «توشيح التصحيح» ورقة ١٣أ. وذكر في «المهذب» في حكم طهارتها بالنقل وجهين ولم يرجح ١/٥٥.

رجع «النووي» هنا طهارة الخمر إذا تخللت بالنقل من الشمس إلى الظل وعكسه، وقال في «المجموع»: إنه الأصح ٥٨٢/٢. وفي «الروضة» أطلق القول بطهارة الخمر بالتخلل ٢٧٢١. وفي «المنهاج»: الأصح أنها تطهر. وقال «الشربيني» في توجيهه لأن علة التحريم الإسكار وقد زال. مغني المحتاج الشربيني» في «التحقيق» ولو نقلت من شمس إلى ظل وعكسه فتخللت طهرت. ورقة ٧١. وقد قال صاحب «النجم الوهاج» بطهارتها بالنقل. مخطوط المحرت. ورقة ٢٠. وقال «ابن الرفعة» في «الكفاية»: ظاهر كلام «الشيخ» في عدم طهارة الخمر بالتخليل عدم التفريق بين المحترمة وغيرها، وبين التخليل بإلقاء شيء فيها، أو نقلها من الشمس إلى الظل وعكسه. قال: والراجع أنها إذا تخللت بالنقل من الشمس إلى الظل وعكسه أنها تطهر، وهو الأصح في تخللت بالنقل من الشمس إلى الظل وعكسه أنها تطهر، وهو الأصح في الكافي» و«الرافعي» تبعاً «للوجيز». جـ١ - ورقة ١٧٧٠ب.

(٤١) (ع) ذكر في «التنبيه» أن جلد الميتة ـ سوى الكلب والخنزير ـ إذا دبغ فإنه يطهر، وفي حل بيعه قولان، ولم يرجح أياً منهما ص١٧. وذكر في «المهذب» قولين، القديم: لا يجوز، والجديد: يجوز ولم يصرّح بتصحيح ١٧/١.

وما صححه «النووي» هنا قال في «المجموع»: إنه الصحيح عند الأصحاب، وبه قال أبو حنيفة وجمهور العلماء ٢٨٧/١.

وممن قال بطهارة العلقة، ورطوبة فرج المرأة والبهيمة «الباجوري» في «حاشيته على أبي شجاع» ١٠١،١٠٠/.

٤٢ - وَأَنَّهُ لَا يَكْفِي غَيرُ التُّرابِ فِي غَسْلِ الوُّلُوغِ ، وَلَا غَسْلُهُ تَمانِي مَرَّاتٍ بالماءِ وَحْدِهِ.

وقال في «التحقيق»: ويطهر بالدباغ ظاهر جلذ، وكذا باطنه على المذهب، فيجوز بيعه دون أكله من مأكول في الأظهر، ويحرم من غيره على الأظهر، ورقة

وفي. «الروضة» من زياداته: أن الصواب طهارة المدبوغ ظاهراً وباطناً، وما يترتب عليه من جواز بيعه ٢/١، وفي «المنهاج» قطع بطهارة ظاهر الجلد بالدبغ، وبطهارة باطنه على المشهور ولم يتعرض لحكم بيعه هنا، ولكن يفهم من ظاهر قوله في باب البيع أنه يطهر.

وقال «الشربيني» في شرحه على المنهاج بأنه يجوز بيعه بناءً على القول بطهارته ٨٢/١ وممن قال بجواز الانتفاع بالمدبوغ «إمام الحرمين» في «نهاية المطلب» جـ ١ ورقة ◘ . ودليل القول المختار أن منع بيعه إنما كان لنجاسته وقد زالت فوجب أنه يجوز البيع كالخمر إذا تخللت. المهذب ١٧/١. قال «الماوردي» بجواز بيع المدبوغ، لأن العلة التي منعت من بيع جلد الميتة قبل الدبغ النجاسة، وقد زالت بالدباغ فوجب أن يجوز بيعه كالخمر إذا تخللت على الجديد. جـ ١ باب النجاسات.

(٤٢) (ع) صحح في «التنبيه» القول بالطهارة فيما إذا غسل ولوغ الكلب بدل التراب بالحص والأشنان. ١٧/١، وذكر في «المهذب» قولين ولم يختر شيئاً منهما. .00/1

ما اختاره «النووي» في «التصحيح» قال في «المجموع» إنه الأظهر عند «الرافعي» وغيره من المحققين. ٢/٥٨٩. وفي «الروضة»: لا يقوم الصابون والأشنان ونحوهما مقام التراب على الأظهر كالتيمم ١ /٣٢ وقال في «المنهاج»: الأظهر تعيّن التراب، وأقرّه «الشربيني» في شرحه فقال: فلا يكفي غيره كأشنان وصابون «مغنى المحتاج» ١/٨٣. وبمثله قال «الغزالي» في «الوجيز» ١/٩.

أما عن الاكتفاء بثماني غسلات بالماء وحده وعدم استعمال التراب في إزالة النجاسة فذكر في «التنبيه» وجهين ولم يرجح /١٧. وكذلك الشأن في «المهذب» .00/1 ٤٣ - وَأَنَّ الغُسَالَةَ طَاهِرَةٌ (إِذَا) انْفَصِلَتْ وَقَدْ طَهُرَ المَحَلُّ وَلَمْ تَتَغَيَّرْ، وَلا زَادَ
 وَزْنُها بالنَجاسَةِ، وَإِلَّا فَلا .

= وما صحّحه «النووي» هنا قال في «المجموع» إنه الأصح ٢/ ٩٠، وكذا قال في «الروضة» ٢/ ٣٠. وقال «ابن الرفعة» في «الكفاية»: إن استعمل بدل التراب الجص والأشنان وما في معناهما فالأصح أنه لا يطهر. . وإن غسل بالماء وحده ثماني مرات، فأقام الثامنة مقام التراب فوجهان، أحدهما لا يطهر وهذا ما صححه «أبو الطيب» وغيره، وقال «الرّوياني»: إنه ظاهر المذهب. كفاية التنبيه جـ١ ـ ورقة ١٨٠.

وجزم به في «المنهاج» حيث قال: وما نجس بملاقاة شيء من كلب غسل سبعاً إحداهن بتراب، المنهاج بهامش مغني المحتاج ٨٣/١.

وقال في «التحقيق» وما نجس بملاقاة شيء من كلب أو خنزير أو فرع أحدهما لم يطهر إلا بسبع إحداها بالتراب، ويتعيّن التراب في الأظهر. ورقة ٧٢-٧١.

ودليل ما صحّحه من عدم جواز الاكتفاء بالماء وحده: أن الأمر بالتراب ليكون معونة للماء لتغلّظ النجاسة، وهذا لا يحصل بالماء وحده، المهذب المحاهير أن المراد النووي، في «شرح مسلم»: مذهبنا ومذهب الجماهير أن المراد اغسلوه سبعاً واحدة منهن بالتراب مع الماء، فكأن التراب قائم مقام غسلة فسميت ثامنة. . . ولا تقوم الغسلة الثامنة بالماء وحده، ولا غمس الإناء في ماء كثير مقام التراب على الأصح . ولا يقوم الصابون والأشنان وما أشبههما مقام التراب على الأصح . ولا يقوم الصابون والأشنان وما أشبههما مقام التراب على الأصح . ولا يقوم الصابون والأشنان وما أشبههما مقام

وبمثله قال صاحب «إعلام النبيه» ورقة ١٠، و«النجم الوهاج» جـ١ ورقة ٢٠. و«النجم الوهاج» جـ١ ورقة ٢٢. و«الماوردي» في «الحاوي» إذ قال: التراب مستحق في واحدة في حق جملة الثمانية، ولا يلزم أفرادها عنها. مخطوط ـ جـ١ ـ باب النجاسات.

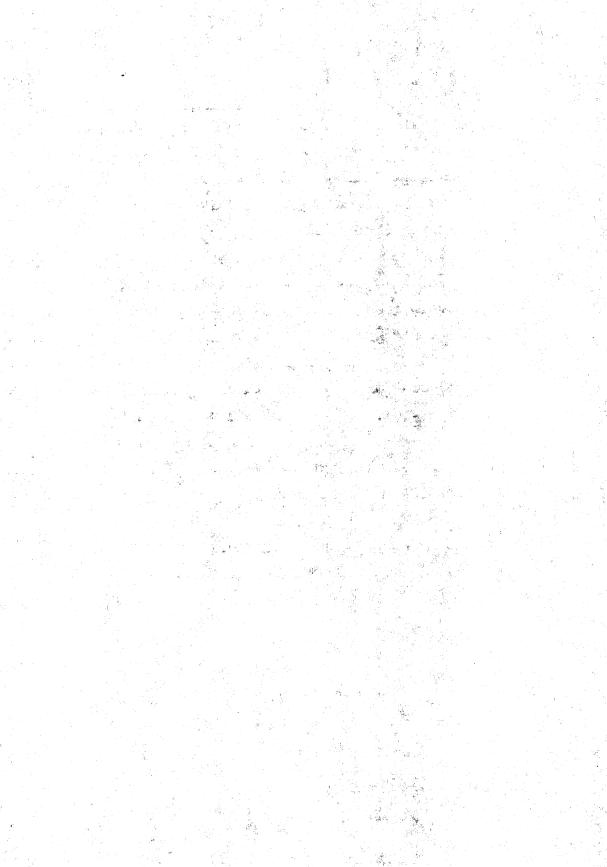
(٤٣) (ض) في (أ) إن وهو الأصح.

(ل) اختار في «التنبيه» القول بطهارة ما غسلت به النجاسة ولم يتغيّر/ص١٧. فاقتصر على اشتراط عدم التغير لطهارتها. وفي «المهذب» ذكر في طهارتها إذا =

انفصلت ولم تتغير ثلاثة أوجه ولم يرجح أياً منها، ونسب القول بالطهارة «لابن سريج» و«لأبي إسحاق المروزي» ١٥/١.

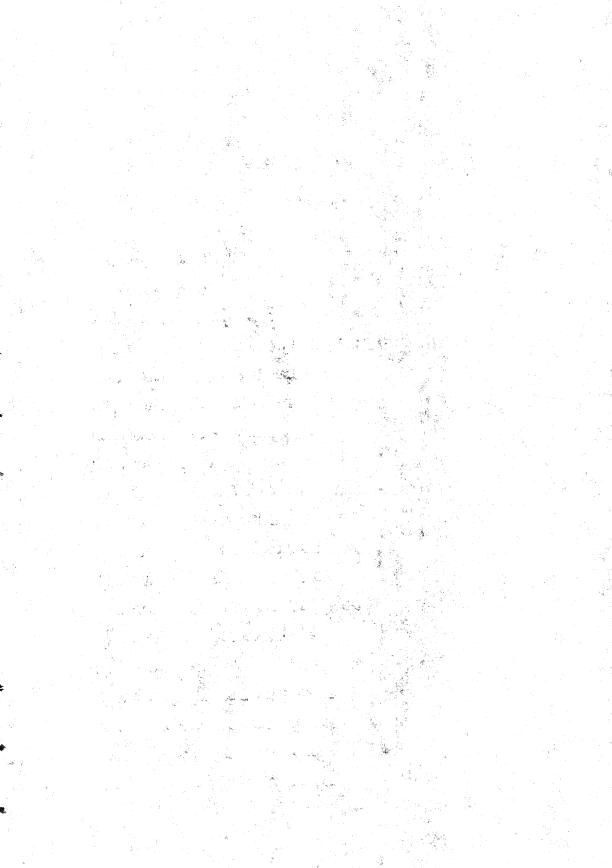
قال في «التحقيق» غسالة النجاسة إذا انفصلت متغيّرة بها فنجسة، وكذا زائدة الوزن على المذهب، وإلا فإن بلغت قلتين فمطهرة. ورقة ٧٤.

وفي «المجموع»: غسالة النجاسة إذا انفصلت ولم تتغير وكانت دون قلتين فالأصبح أنه إذا انفصلت وقد طهر المحل فطاهرة وإلا فنجسة. قال الخراسانيون: هذا هو الجديد، وصححه الجمهور في الطريقتين، وقطع به «المحاملي» و«الجرجاني» وهذا المختار. واستدرك قائلاً: وهذا إذا لم يزد وزن الغسالة وإلا فالمذهب أنها نجسة ٢١٤/١-٢١٥. وفي «الروضة»: أنها إن لم تتغير فالأظهر وهو الجديد أن حكمها حكم المحل بعد الغسل، إن كان نجساً بعد فنجسة وإلا فطاهرة غير مطهرة. وإن لم تتغير الغسالة ولكن زاد وزنها فطريقان الأصح القطع بالنجاسة ٢١٤٠، وعبارة «المنهاج»: والأظهر طهارة غسالة تنفصل بلا تغير وقد طهر المحل. وقد أقرّه «الشربيني» عليه، لكنه أضاف شرط عدم زيادة السوزن ١/٥٨ وقد وافق صاحب «النجم الوهاج» جـ١ ورقة شمرط عدم زيادة السوزن ١/٥٨ وقد وافق صاحب «النجم الوهاج» جـ١ ورقة «تصحيحه». وقد استدرك «السبكي» على عبارة «التنبيه» و«المنهاج» فقال: «تصحيحه». وقد استدرك «السبكي» على عبارة «التنبيه» و«المنهاج» فقال: «تشمل ما زاد وزنه عما كان والأصح عند «الرافعي» و«النووي» واختاره صاحب «التتمة» القطع بأنه كالمتغير. وأن الخلاف فيما وراء ذلك. ورقة ١٤أ.



كتاب الصلاة وفيه أبواب

الباب الأول: باب المواقيت الباب الثاني: باب الأذان الباب الثالث: باب ستر العورة الباب الرابع: باب طهارة البدن والثوب والمكان الباب الخامس: باب استقبال القبلة الباب السادس: باب صفة الصلاة الباب السابع: باب صلاة التطوع الباب الثامن: باب سجود التلاوة الباب التاسع: باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها الباب العاشر: باب سجود السهو الباب الحادي عشر: باب صلاة الجماعة الباب الثاني عشر: باب صفات الأئمة الباب الثالث عشر: باب موقف الإمام والمأموم الباب الرابع عشر: باب صلاة المريض الباب الخامس عشر: باب قصر الصلاة الباب السادس عشر: باب صلاة الخوف الباب السابع عشر: باب صلاة الجمعة الباب الثامن عشر: باب صلاة العيدين الباب التاسع عشر: باب صلاة الكسوف



الباب الأول باب المواقيت

٤٤ ـ والصَّوابُ أَنَّهُ يُعْذَرُ فِي تَأْخِيرِ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا مَنْ جَهلَ وُجُوبَها مِنْ غَيْر تَقْريطٍ فِي (التَّعَلَّمِ) « كَمَنْ أَسْلَمَ بِذَارِ الحَرْبِ وَتَعَذَّرَتْ هِجْرَتُهُ أَوْ نَشَا مُنْفَرِداً (ببادِيةٍ) (و) نَحُوهَا.

^{(44) (}ض) في (أ) التعلم. وهو الأصح. وقوله في (أ) في بادية أو نحوها. في (ب) ببادية ونحوها.

⁽ع) قال في «التنبيه»: ومن امتنع من فعلها جاحداً لوجوبها كفر وقتل/ص ١٨٠ . قال «السبكي»: تعليقاً على مسألة التصحيح: أورده على قول التنبيه ومن امتنع من فعلها جاحداً وكذا قال هو في «المنهاج» تبعاً «للمحرر». «التوشيح» ورقة 118. وقال في «المهذب» مثل قوله في «التنبيه» ولم يستثن ما استثناه «النووي» في «التصحيح» ١٨٥٠.

قال في «المجموع» تعليقاً على عبارة «المهذب»: هذا إن كان قد نشأ بين المسلمين، فأما من كان قريب عهد بالإسلام، أو نشأ ببادية بعيدة عن المسلمين. . . وأردف قائلاً: فإن قيل: كيف أهمل المصنف هذا القيد وهو كونه نشأ بين المسلمين، مع أنه شرط بلا خلاف؟ فالجواب أن في لفظه ما يقتضي اشتراطه، وهو قوله: فإن كان جاحداً، لأن الجاحد عند أهل اللغة من أنكر شيئاً سبق اعترافه به ١٦/٣.

٤٥ ـ والمُخْتَارُ الْمَتِدَادُ وَقْتِ الْمَغْرِبِ إِلَى مَغْيْبِ الشُّفَقِ.

 وقال في «التحقيق»: من نشأ بين المسلمين، وجحد وجوب الصلاة فمرتد... وإن قال تركتها لعذر صحيح طولب بها، ورقة ٧٦ ـ وهذا يدل على أن من لم ينشأ بين المسلمين معذور.

وسمن وافق والنسووي، إلى ما قالسه «السرملي» في «نهاية المحتاج»، ووالشبراملسي، في وحاشيته، عليه. ٢٨/١.

(٤٥) (ع) رجّع في والتنبيه أنه ليس للمغرب إلا وقت واحد، وهو بمقدار ما يتوضأ لها، ويستر العورة، ويؤذن، ويقيم، ص١٨، وجزم بمثله في والمهذب، وأضاف إلى عبارة والتنبيه، قوله: ويدخل فيها. فإن أخر الدخول عن هذا الوقت أثم ١/٩٥: ما قال عنه والمصنف، إنه المختار. قال كذلك عنه في وشرح المهذب، وقال: صحح جماعة القديم، وهو أن لها وقتين ومن صححه من أصحابنا وأبو بكر بن خزيمة»، ووأبو سليمان الخطابي، ووأبو بكر البيهقي، أصحابنا والو بكر بن خزيمة»، ووأبو سليمان الخطابي، ووأبو بكر البيهقي، ووالغوالي»، ووالبغوي»، ونقله والروياني، في والحلية، عن وأبي ثور، ووالمزني، ووابن المنذرة ووأبي عبد الله الزبيري، وصححه والعجلي، والشيخ وأبو عمرو بن الصلاح، وعقب بقوله: هذا القول هو الصحيح لاحاديث منها خديث عبد الله بن عمروبن العاص أن رسول الله يشخ قال: ووقت المغرب ما لم يغب عبد الله بن عمروبن العاص أن رسول الله يشخ قال: ووقت المغرب ما لم يغب الشفق، رواه مسلم ٥/١١١.

وأمَّا عن القول الذي اختاره وأبو إسحاق الشيرازي، في والتنبيه، وقطع به =

٤٦ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ وَقْتَ الاخْتِيار لِلعِشَاءِ ثُلُثُ اللَّيلِ.

في «المهذب» فقال: وأما آخر وقت المغرب نصّ «الشافعي» رحمه الله في كتبه المشهورة القديمة والجديدة أنه ليس له إلا وقت واحد وهو أول الوقت. وقال في مكان آخر: صحح جمهور الأصحاب القول الجديد، وهو أنه ليس لها إلا وقت واحد ٣٣/٣. وبهذا يكون قد خالف جمهور الشافعية في قولهم بأن للمغرب وقت واحد فقط لقوة الدليل الذي استند إليه.

وقال في «التحقيق»: والمغرب أوله تكامل الغروب، وتبقى في القديم وهو مختار حتى يغيب الشفق الأحمر. ورقة ٧٠.

وقال في «الروضة» من زياداته: الأحاديث الصحيحة مصرَّحة بما قاله في القديم، وتأويل بعضها متعذر، فهو الصواب ١٨١/١.

وقال في «المنهاج»: القديم أظهر، وأقرّه الشارح «الجلال المحلي» عليه 118/1.

وفي وشرح صحيح مسلم»: وذهب المحققون من أصحابنا إلى ترجيح القول بجواز تأخيرها ما لم يغب الشفق. وهذا هو الصحيح أو الصواب الذي لا يجوز غيره ٥/١١١.

قال «السبكي»: إن أباه «الشيخ علي بن عبد الكافي» اختار القديم، وأن المصنف اختاره في «التحقيق» وعبر عنه بالمختار، واختاره هو لنفسه، ورقة

وقد قال صاحب «النجم الوهاج» بمثل ما قاله «النووي» في «التصحيح». مخطوط _ جـ ١ _ ورقة ٤٧ . كما قال بمثله «المزني». أسنى المطالب ١١٦/١، ومغنى المحتاج» ١٢٢/١.

(٤٦) (ع) ذكر في «التنبيه» في وقت الاختيار للعشاء قولين أحدهما: ثلث الليل والثاني: نصفه، ولم يرجّع أحداً منهما ص١٨٥. وكذلك الشأن في «المهذب»، وأسند القول بثلث الليل إلى الجديد، وبنصفه إلى القديم والإملاء ٥٩/١. ما صححه المصنف هنا. قال في «المجموع» هو المختار، وممن صححه والبغوي» ووالرافعي»، وقطع به جماعات من أصحاب المختصرات منهم =

٤٧ - وَأَنَّ الْأَعْمَى، وَالْبَصِيرَ الْعَسَاجِيزَ عَنِ الاجْتِهَادِ فِي الوَقْتِ، يُقَلُّدُ مَنْ أُخْبَرُهُ عُنَّهُ بِالْعِيْهَادِهِ.

والماوردي، ووالغزالي، ووالشاشي». ١/٣ على وقال في والروضة، يمتدُّ إلى ثلث الليل في الأظهر ١/١٨٦، وقطع به في «المنهاج»، ودلَّل له والمجلال المحلي، بحديث جبريل، وقوله فيه بالنسبة إليها «والوقت فيما بين هذين الوقتين، صحيح الترمذي ٢٤٨/١. وأنه محمول على وقت الاختيار ١١٤/١. كما أن والنوري، قد رجم كذلك في وشرح مسلم، ١١٦/٥. وقال في والتحقيق،؛ ولها ١ العشاء وقت فضيلة _ أول الليل، واختيار ثلث الليل، ورقة

(٤٧) (ع) فِي والتنبيه: أطلق القول بأن من شك في دخول الوقت، وأخبره ثقة عن اجتهاد، لا يقلد، بل يجتهد، ويعمل على الأغلب عنده / ص١٨. قال والسبكي، في وتنوشيخ التصحيح، معلقاً على هذه العبارة: واعلم أن مسألة البصير العاجز مفهومة من قول والشيخ؛ بل يجتهد، فمقتضاها أنَّ العاجز لا يجتهد إذ لا يقال لا يجتهد إلا القادر، وإذا لم يجتهد لم يبق إلا التقليد، فإذن قول التصحيح توضيح لكلام التنبيه لا استدراك، وكثيراً ما يفعل النووي ذلك حباً لإُبْـرَازُ الْفَـالْـدَةُ. وتوشيحُ التصحيح، ورقة ١٥ب، وقد أغفل والشيرازي، في «المهذب؛ هذه المسالة مما اقتضى أن يقول «النووي» في شرحه: والعجب أن والمصنف، ترك هذه المسألة، وهي مهمة ومشهورة في كل الكتب حتى في ﴿ النَّنْبِيَّهُ ﴾ ؛ وأضاف ذاكراً حكم المسألة : ويجوز للأعمى العاجز عن الإجتهاد تقليده على أصبح الوجهين لضعف أهليته، وهذا ظَاهر نص والشَّافعي، رحمه الله ، وقطع به والقاضي أبو الطيب، في تقليد الأعمى . ٧٧/٣. وفي والروضة» : فإن أخبر عن اجتهاد لم يجز للبصير القادر على الاجتهاد تقليده، ويجوز للاعمى على الأصح ١/٥٨١. ولم يذكر حكم المسألة في والمنهاج، وقال والجلال المحلي، في شرحه و وسواء البصير والأعمى. قال «قليوبي» في «حاشيته على شرح المنهاج): وقول وشيخ الإسلام، في «المنهج، بجوارُ التقليد له ولو الأعمى أقوى إدراكاً منه، مان كان قادراً على الاجتهاد كالبصير العاجز، لعجز البصير-

٤٨ - (وَجَوَازُ اعْتِمادِ) المُؤَذِّنِ الثُّقَّةِ العَارِفِ (فِي الغَيْم) وَغَيرِهِ.

حقيقة، والأعمى في الجملة يقتضى أن التقليدُ لا يجب على الأعمى العاجز، وأنه يمتنع تقليد المجتهد البصير القادر لمجتهد آخر، ومقتضى ما عن «النووي» جوازه له. والذي اعتمده شيخنا «الرملي» أنهما إن كانا عاجزين وجب التقليد، أو قادرين تخيرا بين الاجتهاد والتقليد. شرح الجلال على المنهاج وحاشية قليوبي عليه ١١٧/١.

وقال «النووي» في «التحقيق»: إذا جهل بصير أو أعمى وقتاً، فأخبره ثقة عن مشاهدة، أو خبر ثقة اعتمده، وحرم الاجتهاد، أو عن اجتهاد لم يقلسه بصير، ويقلده أعمى ويصير عاجزَ عن اجتهاد في الأصح. ورقة ٧٨.

(٤٨) (ض) في (أ) واعتماد. والأصح: وجواز اعتماد المؤذن الثقة. قوله: في الغيم في (أ) بالغيم والأصح في الغيم لمناسبتها للحكم ولورود عبارات الفقهاء بها. (ع) هذه العبارة قالها استدراكاً على عبارة «التنبيه» في المسألة السابقة: وإن أخبره عن اجتهاد لم يقلده بل يجتهد، ويعمل على الأغلب عنده. ص١٨. وهو بعمومه يمنع تقليد المؤذن الثقة. ولم يذكرها في «المهذب» كسابقتها. وقد نص عليها والنووي، في والمجموع، في فرع خاص، وبيَّن أن في جواز اعتماد المؤذن الثقة العارف بالمواقيت في دخول الوقت أربعة أوجه أصحها أنه يجوز للبصير والأعمى في الصحو والغيم، قاله «ابن سريج»، و«الشيخ أبو حامد»، وصححه «صاحب التهذيب» ونقله عن نص «الشافعي» رحمه الله، وقطع به «البندنيجي»، ووصاحب العدّة»، قال «البندنيجي»: ولعله إجماع المسلمين، لأنه لا يؤذن في العادة إلا في الوقت. ٧٩/٣.

وقيال في «التحقيق»: ولأعمى وبصير اعتماد مؤذن ثقة عارف في صحو وغيم. ورقة ٧٨.

وقال في «الروضة»: أنه في الغيم كالمجتهد، وفي الصحو كالمخبر عن مشاهدة. وقال فيها من زياداته: الأصح ما صححه «صاحب التهذيب» يعنى الجوازي ١/١٨٥. ولم يتعرض لحكم هذه المسألة في «المنهاج» لكنه قال: ومن جهل الوقت اجتهد بورد ونحوه ، قال «قليوبي» في شرح قوله «نحوه» : وسماع =

٤٩ _ وَأَنَّ الصَّلاةَ تَجِبُ بِإِدِراكِ تَكبيرَةٍ

٥٠ - وَأَنَّ الظُّهْرَ وَالمَغْرِبَ يَجِبَانِ فِيمَا يَجِبُ بِهِ العَصْرُ وَالعِشَاءُ.

(٤٩) (ع) في «التنبيه»: جزم بوجوب الصلاة بإدراك ركعة، أما ما دونها فذكر أن فيه قولين ولم يرجع ، ص١٨. وقوله ما دونها يشمل ما يزيد على التكبيرة. ومثله قال في «المهاذب، ونسب القول الأول وهو عدم الوجوب إلى نقل «المزني، عن الشافعي والثَّاني قال أنه فيكوه في باب استقبال القبلة وأنه يلزمه بقدر تكبيرة ولم يرجح أياً من القولين 1/ ٠ ٣.

ما اختلوه والنووي، هنا من وجوب الصلاة بإدراك تكبيرة فما فوقها ممّا لا يبلغ ركعة قال في والمجموع: إنه الأصح باتفاق الأصحاب، ٦٨/٣.

وقال في والتحقيق: هل تجب الصلاة بإمكان تكيبرة، أم وطهارة، أم ركعة، أم طهارة، أقوال: أظهرها الأول. ورقة ٧٩.

وفي والروضة»: الأظهر الوجوب ١ /١٨٧ . وجزم في والمنهاج، بوجوبها إذا بقي من الوقت قدر تكبيرة . . وأقوه «الرملي» وقال : أما إذا بقي دون تكبيرة فلا لزوم وإن تردد فيه والجويني، "ونهاية المحتاج، ١/٣٩٤، وقد أشار والسبكي، إلى ما نازع فيه والجويني، بشوله: الصحيح عند الأكثرين منهم والرافعي» و النووي، لا يشترط أن يبقى من الوقت من ذلك زمن إمكان الطهارة لأن الطهارة لا تختص بالنوفت، التنوشيخ ورقة ١٦. ودليل ما اختاره: أنه إدراك جزء منه فاستوى فيه الركعة والتكبيرة كإدراك الجماعة. المهذب ٩٠/١.

(٥٠) (ع) ذكر في قالتنبيه، فيما تلزم به الظهر والمغرب قولين أحدهما: بما يلزم به العصر والعشاء، والثاني ويلزم بقدر خمس ركعات ولم يختر أياً منهما/ ص١٨. وذكسر في «المهذب، قولين ولم يرجّع أيضاً ١/١١. قال والمنووي، في والمجموع، موضحاً صورة المسألة وحكمها: فإن كانت المدركة صبحاً أو ظهراً -

أذان ثقة عارف في الغيم. وقال (عميرة) في شرحها: ومنه أذان المؤذن في الصحو إذا كان ثقة عارفاً، أما في يوم الغيم فقد صحح والنووي، اعتماده خلافاً دللرافعي، قليوبي وعميرة على المنهاج ١١٧/١.

١٥ _ وَأَنَّ مَنْ فَاتَتُهُ صَلاةً بِلا عُذْرٍ لَزِمَهُ قَضاؤُهَا عَلى الفَوْدِ.

العشاء المغرب بلا خلاف. وإن كانت عصراً أو عشاء ، وجب مع العصر الظهر ومع العشاء المغرب بلا خلاف. وفيما تجب به قولان أظهرهما باتفاق الأصحاب ، وهو نصه في الجديد ، تجب بما تجب به الأولى ، فتجب الصلاتان بإدراك تكبيرة في الأظهر ٣/٣٩. وقال في «الروضة»: إنه الأظهر ١٨٧/١ وقال في «الرفضة»: إنه الأظهر ١٨٧/١ وقال في المغهاج»: والأظهر وجوب الظهر بإدراك تكبيرة آخر العصر، والمغرب آخر العشاء . وقال «الرملي» في توجيهه لأن وقت العصر وقت للظهر، ووقت العشاء وقت للمغرب في حالة العذر، ففي حالة الضرورة أولى لأنها فوق القدر ١٨٣٦.

وقال في «التحقيق»: وتجب المغرب في آخر وقت العشاء، كما تجب الظهر بإدراك أول وقت العصر. وذلك بإدراك تكبيرة. ورقة ٧٩.

(٥١) (ع) في «التنبيه» جعل الأولى قضاءها على الفور، وأجاز تأخيرها ص١٨ وقال في «المهذب» باستحباب الفورية وأجاز التأخير كذلك ١١/١.

واختار «النووي» في «المجموع» وجوب القضاء على الفور وقال: إنه الأصح عند الخراسانين، وبه قطع جماعات منهم أو أكثرهم. ونقل «إمام الحرمين» اتفاق الأصحاب عليه. ٧٤/٣.

ورجّح في وشرح مسلم، وجنوبها على الفور. ١٨١/٢.

وقال في «التحقيق»: وإن فاتت بلا عذر فالقضاء على الفور على المذهب، ورقة ٥١. وقال «الرملي»: وأطلق الأصحاب ترتيب الفوائت فاقتضى أنه لا فرق بين أن تفوت كلها بعذر أو عمداً خلافاً لبعض المتأخرين. ٣٨١/١، ويفهم من عدم وجوب الفورية، وهو ما يفهم من قول «قليوبي» و«عميرة». وقال «المدلجي»: المبادرة بالقضاء في الفائتة بلا عذر واجب في الأصح. نكت على التنبيه هب. ودليل ما اختاره «النووي»: أنه مفرط بتركها، ولأنه يقتل بترك الصلاة التي فاتت، ولو كان القضاء على التراخي لم يقتل. المجموع ٧٤/٧، وليست المسألة في «الروضة» أو «المنهاج».

الباب الثاني باب الأذان

٧٥ - وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ المُوَوِّذُنَّ الصَّلاةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ ، يَقُولُ سَامِعُهُ: صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ.

(٢٥) (ع) قال في والتنبيه: ويستحب لمن سمعه - الأذان - أن يقول كما يقول المؤذن الأفي الحيطة فإنه يقول: لا حول ولا قولة إلا بالله: ويقول في كلمة الإقامة: أقامها الله وأدامها ما دامت السماوات والأرض، ص١٩ - ٢٠ . وهو بإطلاقه يشمل قول المؤذن! الصلاة خير من الشوم، وكنان الواجب أن يستثنيه كما استثنى الحيعلة، والإقامة. وقوله في والمهذب، يتفق عع ما قاله في والتنبيه،

ما رجحه والنووي، - رحمه الله - في هذه المسألة كال في «المجموع»: إنه المشهور ١ ٢٣/٣، وقد نصّ في «الروضة» على أن السامع يقول في التثويب صدقت وبورت ٢٠٣/١، وعبارته ظاهرة في اختياره. وقطع في «المنهاج» بأنه يقول ذلك على وجه المسنية. وأقرّه «الرملي» وقال: بررت - بكسر الراء الأولى، وحكي فتحها - . أي صوت ذا برّ، أي خير كثير، للمناسبة، ولورود خبر فيه قاله وابن الرفعة ، وإدعى «الدميري» أنه غير معروف، ويجاب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ. ونهاية المحتاج» ٢٩٢١١.

وقالى «النووي» في «التحقيق»: ويسنّ لسامعه ـ ولو جنسب أو حائسض ـ مثل قوله عقيب كل كلمة، وفي التثويب: صدقت وبررت ورقة ٨٣. وقال في «شرح مسلم»: وإذا ثوّب المؤذن في صلاة الصبح فقال الصلاة خير من النوم، قال سامعه: صدقت وبررت ٤/٨٨.

الباب الثالث باب ستر العورة

٣٥ ـ وَوُجُوبُ سَتْر العَورَةِ فِي الخَلْوَةِ.

(٥٣) (ل) العورة: قال «النووي» في «تحرير التنبيه»: سميت بذلك لقبح ظهورها، ولغض الأبصار عنها، مأخوذة من العور وهو النقص والعيب والقبح ومنه عور العين، والكلمة العوراء: القبيحة. /ص٢٠٠.

(ع) عبارة «الشيرازي» في «التنبيه»: ويجب ستر العورة عن العيون بما لا يصف البشرة، ص ٢٠، ومفهوم هذه العبارة اختصاص وجوب سترها بحالة الظهور أمام الناس، دون حالة الخلوة، فاستدركه النووي عليه. واختار في «المهذب»: أنه يجب سترها في الخلوة ١/٧١.

وما صححه والمصنف، هنا، قال في «المجموع»: إنه أصح الوجهين، وممن نصّ على تصحيحه والبندنيجي، ١٧١/٣ وهـ وما صححه كذلك في «الروضة» ٢٨٣/١. ولم ينص في «المنهاج» على حكم المسألة. وقال والشربيني، في شرحه لقول «النووي» في «المنهاج» في عداد ذكر شروط الصلاة: ستر العورة قال: عن العيون ولو كان خالياً في ظلمة عند القدرة.

وقال: ويجب ستر العورة في غير الصلاة أيضاً ولو في الخلوة إلاَّ لحاجة كاغتسال. وعلل ما اختاره من وجوب الستر في الخلوة بإطلاق الأمر بالستر، ولأن الله تعالى أحق أن يستحيا منه. «مغني المحتاج» ١٨٥/١.

وقال «النووي» في «التحقيق»: ستر العورة واجب عن العيون، وكذا في الخلوة في الأصح إلا لحاجة. ورقة ٨٩. وقال «ابن الرفعة» في «كفاية النبيه»: الشرط في الستر عن الكل حتى لو كان في خلوة لم يصح بدونه اتفاقاً. وقد قيل لا يجب الستر في الخلوة عن الصلاة، وبه قال الشيخ «أبو محمد» - الجويني -،=

الباب الرابع باب طهارة المبدن والثوب والمكان

٥٤ ـ وَأَنَّهُ لَا يُجْزِيءُ مَسْحُ أَسْفَلِ الخُفِّ.

إذ يجور التكشف وسبب استحداد وقضاء حاجة، ولا معنى لإيجاب الستر في الخلوق، وهذا ما حكاه «ابن الصباغ» ووالقاضي أبو الطيب، عند الكلام في اشتراط ذلك في الصلاة، وقال والجيلي» إنه ـ عدم الستر في الخلوة ـ أصح في بعض الكتب. والأصح في أكثرها ومنها والمهذب، ووالزافعي، الأول ـ الستر في الخلوة ـ، وهـ و احتيار الشيخ وأبي علي»، وقال والماوردي، ووالبندنيجي، ووالروياني، إنه مذهب والشافعي، لظاهر الخبر، وقد روى والترمذي، أن رسول الله عن ذلك فقال؛ ووالله أحق أن يستحى منه، سنن الترمذي. كفاية النبيه مخطوط حد . ورقة ٢٢٦.

(30) (ع) ذكر في والتنبيه، في الإجزاء فيما إذا أصاب أسفل الخف نجاسة فمسحه فصلى فيه قولين ولم يختر أياً منهما/ص ٢١. وفي والمهذب، قطع بعدم الجواز إن كانت النجاسة رطبة، وجعل القولين في جالة ما إذا كانت يابسة ولم يرجح ٥٧/١.

وقد زاد الإمام دالنووي، المسألة وضوحاً في دشرح المهذب، فقال: وإن جفّت مع الخف، فلالكها وهي جافّة بحيث لم تنتشر إلى غير موضعها فالخف نجس بلا خلاف ثم عقب ببيان حكمها فقال: ولكن هل يعفى عن هذه النجاسة فتصح الصلاة؟ قولان: الأصح عند الأصحاب الجديد. وهو أنه لا تصحّ الصلاة ٢٠٧/٣.

وقال في والروضية : الجديد الأظهر لا يصح مطلقاً ١ / ٢٨٠ . ولم اعثر على ...

- حكم المسألة في «المنهاج».

قال في «التحقيق»: ولو لصق بخفه ونعله نجس له جرم، ولم يتعمده، فدلكه وهو جاف بالأرض لم تصح صلاته فيه في الجديد. ورقة ٧٣.

(٥٥) (ع) أورد «الشيخ أبو إسحاق الشيرازي» في «التنبيه» قولين في حكم ما إذا أصاب الأرض نجاسة، فذهب أثرها بالشمس والريح فصلى عليها، أحدهما: يجزئه، والشاني: لا يجزئه، ولم يرجّح أي القولين. ص٢٧. ورجّح في «المهذّب» أنه لا يطهر، ونسبه إلى قول الشافعي في «الأم» ١٧/١.

لقد بين «النووي» في «المجموع» أنّ محل الخلاف فيما إذا لم يبق من النجاسة طعم ولا لون ولا رائحة، أما عن حكم المسألة فذكر أن الأصح عند الأصحاب أنه لا يطهر وقال: نقله «البندنيجي» عن نص «الشافعي» في عامة كتبه الأصحاب أنه لا يطهر وقال: ولو أصاب أرضاً نجس ذايب فذهب بشمس وريح لم يطهر. ورقة ٧٣.

ولم أقف على حكم المسألة في «الروضة» أو «المنهاج».

ودليل ما اختاره من عدم الطهارة بالشمس والريح: أنه محل نجس، فلا يطهر بالشمس كالثوب النجس. «المهذب» ١/٥٧.

(٥٦) (ع) قال في «التنبيه»: وإن كان على ثوبه أو بدنه ـ نجاسة ـ مما لا يدركه الطرف من غير الدماء فقد قيل يصح، وقيل لا يصح، وقيل فيه قولان. ولم يرجح أي الطريقين أو القولين /ص٢١. وفي «المهذب» أن في حكم المسألة ثلاث طرق، ولم يختر شيئاً منها. ٢٧/١.

وما اختاره والمصنف» هنا، رجحه في والمجموع» وقال: الأصح أنه يعفى فيها. ١٤٠/٣. وفي والروضة» كأصلها أن في المسألة سبع طرق وقال: ظاهر المندهب عدم العفو عنها. وقال فيها من وزياداته»: المختار عند جماعة من المحققين ما اختاره والغزالي» - العفو- وهو والأصح». ٢١/١. وقال في =

الباب الخامس باب استقبال القبلة

٥٧ - وَالصَّوابُ أَنَّةُ لَا يُشْتَرَطُ فِي (المُتَنَفِّلِ القِبْلَة) (رَاكِباً) (الاستقْبَالُ) فِي الرَّكوع والسُّنْجُودِ.

قال والنووي، في «التحقيق»: ولا يلزم - من سافر راكباً متنفلاً - استقبال في غير الإحرام. ودقة ٩٢. وقد على صاحب «نكت على التنبيه» على عبارة والتنبيه، بقوله: هذا في الماشي في الركوع والسجود بناءً على أنه يتم الركوع والسجود، ولا يقعد في التشهد وهو الاصح. أما الراكب فهو الاصح - الاستقبال - في الإحرام إن سهل، وفي الركوع والسجود، ذكره القاضي وأبو الطيب، وقال في وشرح المهذب، وهو باطل لا يعرف. مخطوط - ورقة ١٨.

قال والنووي، في والمجموع»: الأصح في المتنفل الراكب إذا لم يمكنه =

 [«]التحقيق»: ومنا لا يدركه طرف لا ينجس ماءاً ولا ثوباً في الاظهر. ورقة ٨.
 وذليل ما اختازه من العفو عما لا يدركه الطرف من النجاسة: أنها مما لا يدركه الطرف فيعفى عنها كغبار السرجين. المهذب ٢٧/١.

⁽٥٧) (ض) في (أ) النفل بعل المتنفل. راكباً سقطت من (ب). وفي (ب) إلا الاستقبال والأصح ما في (أ) والأصح الاستقبال كما يفهم من مضمون المسالة في «التنبيه» وغيره

⁽ع) قطع في «التنبيه» بأن المتنفل في السفر ماشياً، أو على دابة يمكنه توجيهها إلى القبلة لا يجوز حتى يستقبل القبلة في الإحرام والركوع والسجود/ ص ٧٠. وأما في «المهذب» فقد رجع عدم وجوب استقبال القبلة مطلقاً سواءً في الإحرام وغيره، وعلله بأنه يشق إدارة البهيمة في حال السير. ٧٦/١.

٥٨ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ الفَرْضَ فِي القِبْلَةِ إِصَابَةُ العَيْنِ (لِمَنْ بَعُدَ بِالظَّنِّ).

الركوع والسجود والاستقبال في جميع صلاته أنه إن سهل عليه استقبال القبلة
 عند الإحرم وجب وإلا فلا.

وقال: وما وقع في «التنبيه» وتعليق «القاضي أبي الطيب» من اشتراط الاستقبال عند الركوع والسجود فباطل لا يعرف، ولا أصل له. ٢١٧/٣. ورجّع في «الروضة» ما رجحه في «المجموع» ٢١١١، ومثله اختياره في «المنهاج» حيث قال: ويختص _ الاستقبال للمتنفّل _ بالتحرّم. وأقرّه «الرملي» في شرحه قائلًا: أما في غيرهما _ الإحرام والسلام _ فالمذهب الجزم بأنه لا يجب فيه الاستقبال. «نهاية المحتاج» ٢١٠٥٠.

وقد أقرّ «السبكي» في «توشيحه» «الإمام النووي» على ما اختاره، وخص وجوب الاستقبال في الإحرام لسهولته بإمكان توجيه الدابة لكون زمامها بيده. ورقة ١٩ب.

(٥٨) (ض) (لمن بعد بالظن) سقطت من (ب)، والأصح عدم سقوطها كما يدل عليه أصل المسألة.

(ل) اصابة العين: معناه أن يكون مستقبلًا لنفس الكعبة. «تحرير التنبيه». /ص٢١.

(ع) ذكر في «التنبيه» في الواجب في حق من بعد عن القبلة قولين، أحدهما: إصابة العين بالظن، والثاني: الجهة، ولم يصحح أياً من القولين/ ص ٢١. وقال مثله في «المهذب» وأسند القول بإصابة العين إلى نصه في «الأم»، والثاني وهو الجهة إلى ظاهر ما نقله «المزني»، ولم يرجح أيَّ القولين. ١/٤٧٠.

ما رجحه «النسووي» هنا صححه في «المجموع» وقال: اتفق عليه العراقيون. و«القفال» و«المتولي» و«البغوي» على تصحيحه ٢٠٤/٣.

وقال في «التحقيق»: وفرضه من غاب عن الكعبة عين الكعبة ظناً. ورقة ٩٠.

وفي «الروضة»: الأظهر إصابة العين، ونقل اتفاق العراقيين و«القفال» على تصحيحه ١/ ٢٢٠.

الباب السادس باب صفة الصلاة

والصوابُ أَنَّ النَّافِلَةَ الَّتِي لَيْسَتْ (بِرَاتِيَةٍ)، وَلَهَا سَبَبُ كَالكُسُوفِ،
 والإستِسْقَاء، وصلاةِ الطوافِ إذا قُلْنَا هِيَ سُنَّةً وَغَيْرِهَا لاَ تَصِحُ إلاَّ بتَعْيِينَ النَّيَّةِ.

ودليل ما رجحه من كونه الواجب فيمن بعد عن الكعبة إصابة عينها بالظن:
 أن من لزمه فرض القبلة ، لزمه إصابة العين كالمكي . المهذب ٧٤/١.
 وممن قال بعشل قول «النووي» في «التصحيح» صاحب وإعلام النبيه».
 مخطوط ـ ورقة ١٠٠٠.

(٥٩) (ض) براتبة في (أ) راتبة ،

(ع) أطلق في «التنبيه» القول بأن النافلة إذا كانت غير راتبة أجزأته نية الصلاة. فلم يشترط تعيين النية لها. /٧٧/١ وبمثله قال في «المهذب» ٧٧/١.

قطع والنووي، في والمجموع، بمثل قوله هنا، حيث ذهب إلى أن النوافل التي لها منب كالكسوف والاستسقاء أو العيد. . . يشترط فيها نية فعل الصلاة والتعيين، فينوي مثلاً صلاة الاستسقاء والخسوف وعيد الفطر أو الأضحى أو الضحى الضحى الضحى ٢٧٤/٣.

قال في والتحقيق، ويشترط التعيين في الراتبة. ورقة ٩٩. وقطع بمثله في «الروضة» ٢٩٧/١، ومن صبح ما اختاره «النووي» في «التصحيح» «الغزالي» في «الوجيز» ووشيخ الإسلام زكريا»/ «فتح الوهاب» ٣٨/١. وقد اعترض «السبكي» في «التوضيح» على استدراك «النووي» في «التصحيح» وقال: هو على

٠٠ - وَأَنَّهُ إِذَا فَرَّقَ الفَاتِحَةَ نَاسِياً أَجْزَأْتُهُ.

٦١ - وَالْأَصَحُّ اسْتِحْبَابُ (قِرَاءَةِ) السُّورَةِ لِمَأْمُومِ لَا يَسْمَعُ قِرَاءَةَ (إِمَامِهِ).

مفهوم من قول «الشيخ» سنة راتبة، فإن اصطلاح المتقدمين أن الراتبة ما لها وقت سواء توابع الفرائض وغيرها، فحينئذ لم يدخل ما لها سبب في قوله وإن كانت نافلة غير راتبة أجزأته نية الصلاة حتى يورد عليه، فكلام الشيخ صواب على طريقة القدماء، ولذا قال «ابن الرفعة»: عبر عن السنن المقيدة بالراتبة. «توشيح التصحيح» ورقة ٢١أ.

وقال «المدلجي» في «نكته على التنبيه» بمثل قول «النووي» في «التصحيح» مخطوط/٢٦.

(٦٠) (ع) جزم في «التنبيه» بأنّ على المصلي أن يقرأ فاتحة الكتاب، ويرتبها، ويأتي بها متوالية، فإن ترك ترتيبها أو فرّقها لزمه إعادتها، ص٢٧. فجعل التفريق مبطلاً للقراءة، موجباً لإعادتها دون فرق بين العمد والنسيان. وأما في «المهذب» فقد قطع بصحة قراءة الفاتحة إذا تخلّلها غيرها وكان ناسياً. ٧٩/١.

وما اختاره «النووي» في «التصحيح»، رجحه في «المجموع» وقال: الصحيح الذي نص عليه «الشافعي» في «الأم»، وقطع به الأصحاب أنه لا تبطل قراءته ٣/٥/٣. وفي «الروضة»: الصحيح الذي اتفق عليه الجمهور، ونقلوه عن نص «الشافعي» أنه لا يضر ١/٤٤٤.

قال في «التحقيق»: ولو تخللها ـ الفاتحة ـ سكوت أو ذكر ناسياً لم تنقطع . ورقة ١٠٣ .

وأما في «المنهاج» فأطلق القول بوجوب الموالاة، وقال «الشربيني» في شرحه: فلو أخل بها سهواً لم يضر كترك الموالاة في الصلاة بأن طوّل ركناً قصيراً ناسياً. «مغنى المحتاج» ١٥٨/١.

(٦١) (ض) قراءة: سقطت من (ب). إمامه في (أ) الإمام.

(ع) أطلق «الشيخ أبو إسحاق» القول بأن من كان مأموماً في صلاة جهرية لا يقرأ السورة «التنبيه». ص٧٣. وجزم بمثله في «المهذب» ١٨١/١.

٢٢ - وَأَنَّ مَنَّ لاَ يُحْسِنُ إِلاَّ آيَةً يُضِيفُ إِلَيهَا (مِنَ الذَّكْرِ)، وَأَنَّ الذَّكْرَ لاَ يَتَعَيَّنُ.

وما صححه والمصنف، هنا، رجحه في والمجموع، فيما إذا جهر الإمام، ولم يسمعه المأموم لبعده أو صممه. وقال: به قطع العراقيون أو جمهورهم ٣/ ٣٥٠. وهو الأصح عنده في والروضة، ٢٤٨/١. وقد رجح والسبكي، ما اختاره والنووي، وقال: قول والتنبيه، في الجهرية: لم يقرأ السورة يشمل ما لو لم يسمعها، والأصح خلافه وتوشيح التصحيح، ورقة ٣٢٣. وقال والنووي، في والتحقيق، وعلى المأموم الفاتحة، والقديم لا يجب في كل ركعة جهرية، فعلى هذا إن لم يسمع لصمم أو بعد وجبت في الأصح. ورقة ٢٠٣.

(٩٢) (ض) في (أ) الذكر بدون من.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيمن يحسن آية قولين أحدهما: يضيف إليها من الذكر ما يتم به قلر الفاتحة، والثاني: يكرر ذلك سبعاً. ولم يختر أيَّ القولين ص٣٣. ورجَّح في «المهدَّب» أن من أحسن آية من الفاتحة، وأحسن غيرها أنه يقرأ الآية ثم يقرأ ست آيات من غيرها ٨٠/١.

وقد جعل «النووي» المسألتين مسألة واحدة، وفي ظني أن الأمر ليس كذلك؟ فمسألة «التنبيه» تتعلق بمن أحسن آية من القرآن الكريم مطلقاً سواء كانت من الفاتحة أو غيرها ولم يحسن غيرها ومسألة «المهذب» فيمن أحسن آية من الفاتحة وأحسن ست آيات غيرها. وقد ذكر في «المجموع» حكم كل من المسألتين على أستقلال مما يعني اختلاف موضوعهما والله أعلم.

وما رجحه في «التصحيح»، اختاره في «المجموع» ٣٣٧/٣، وقال «السبكي» في «توشيح التصحيح» إنه الأصح. ورقة ٢٢٣.

وقال في والتعقيق»: وإن أحسن بعض الفاتحة، ولم يحسن بدلاً وجب تكراره قلوها، ومن أحسن بدلاً من قرآن أو ذكر قرأه وتمم البدل، ورقة ١٠٤.

هذا من حيث إضافة الذكر وعدمه، أما عن الذكر الذي يضيفه فقد جزم في «التنبيه» أنه يلزمه أن يقول سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، ويضيف إليه كلمتين من الذكر ص٧٣.

٦٣ ـ وَأَنَّـهُ لَا يَكْفِي مُبَاشَرةُ المُصَلِّي بِجَبْهَتِهِ، بَلْ يَجِبُ أَنْ يَتَحامَلَ عَلَى مَسْجِدِهِ بِثَقَل ِ رَأْسِهِ. وَأَنْ يَرْفَعَ أَسَافِلَهُ عَلَى أَعَالِيهِ.

وفي «المهـذب» رجح أنه لا يتعين شيء من الذكر، ولكن عليه أن يأتي بقدر
 حروف الفاتحة ١/٨٠.

وما اختساره «النووي» من عدم تعين شيء من الذكر، صححه في «المجموع» وقال هو الصحيح عند جمهور الأصحاب، وهو الصحيح في الدليل. بل يجزيه جميع الأذكار من التهليل والتسبيح والتكبير وغيرها. فيجب سبعة أذكار ٣/٣٩٧، وهو ما رجحه في «الروضة» كذلك ١/٥٤٧ وقال صاحب «إعلام النبيه»: ولو كان يحسن آية، فقيل يقرؤها ثم يضيف إليها من الذكر ما يتم به قدر الفاتحة في الأصح. ورقة ١٢. ولم يتعرض لها في «المنهاج»، ورجح «الشربيني» في شرحه عدم تعين شيء من الذكر، وعلله بأن القراءة بدل الفاتحة، والذكر بدل عن القرآن، وغير الفاتحة عن القرآن لا يتعين فكذلك هو

وقال «النووي» في «التحقيق»: فإن لم يحسن قرآناً وجب سبعة أذكار لا تنقص حروفها عن الفاتحة. ورقة ١٠٤ وهذا يدل على عدم التعيين.

(٦٣) (ع) في «التنبيه»: قطع بأن أدنى السجود أن يباشر بجبهته المصلى /ص٢٣. وهو ما يفهم من ظاهر قوله في «المهذب» ٨٣/١.

وما صححه «النووي» من وجوب التحامل على موضع سجوده بثقل رأسه حتى تستقر جبهته، رجحه في «شرح المهذب»، وقال: إنه المذهب، وبه قطع «أبو محمد الجويني»، وصاحب «التتمة» و«التهذيب» ٣٩٧/٣. وهو بعينه ما اختاره في «الروضة» ١/٧٥٠.

وقال في «التحقيق»: ويجب فيه - السجود - الطمأنينة ومباشرة مصلاه بجزءين من جبهته، ويجب أن ينال مسجده ثقل رأسه. . ولتكن عجيزته أعلى من رأسه، فإن عكس بلا علة لم تصح، وكذا إن استويا في الأصح. ورقة ١٠. وجزم به في «المنهاج» وقال: ويجب أن يطمئن، وينال مسجده ثقل رأسه، واستدل له «الشربيني» بقوله على: «إذا سجدت فمكن جبهتك» وقال: معنى =

- ٦٤ وَوُجُوبُ وَضُعِ الْيَدَينِ وَالرُّكْبَتَينِ وَالْقَدَمَينِ فِي السُّجودِ.
 - ٦٥ وَاسْتِحْبَابُ التَّعَوُّذِ وَي يُحُلُّ رَكْعَةٍ بَعْدَ الْأَوْلَى .
- الثقل أن يتحامل بحيث لو فرض تحته قطن أو حشيش لانكبس ١٩٩/٠. أما رفع الأسافل على الأعالي فقد قال في «المجموع» ووالروضة» ووالمنهاج» أنها شرط، وهي الصورة المطلوبة للسجود، كما قال به «الشيخ زكريا»، وعلله «الشربيني» بالإنباع، مغني المحتاج ١/١٧٠، المجموع ٢٥٠/٣، الروضة دالشربيني» بالإنباع، مغني المحتاج ١/١٧٠، المجموع ٢٥٣/١، الروضة
- (٦٤) (ع) ذكر في «التنبيه» وجوب وضع اليدين والركبتين والقدمين في السجود قولين، أحدهما؛ يجب، والثاني: لا يجب ولم يختر شيئًا منهما/ ص٧٧. وصحح في «المهذب» خدم الوجوب (٨٣٨. وما اختياره «النبووي» من الوجوب في «التصحيح» قال في «التحقيق» بوجوبه على المذهب. ورقة ١٠٨. وقال في «المجموع» إنه الأرجع في الدليل، والمختار الصحيح، وقد أشار «الشافعي» في «الأم» إلى ترجيحه، وصححه «البندنيجي»، ووصاحب العدة»، و«الشيخ في «الأم» إلى ترجيحه، وصححه «البندنيجي»، ووصاحب العدة»، و«الشيخ نصر المقدسي» وقطع به «الشيخ أبو حامد». ورجع في أصل «الروضة» عدم الوجوب، وقال في زياداته عليها: الأظهر الوجوب، وأمرت أن أسجد على مسلم بشرح «المنهاج». واستدل له «الشربيني» بخبر الصحيحين: «أمرت أن أسجد على مسلم بشرح النووي ٤/١٠٦، صحيح مسلم بشرح النووي ٤/١٠٦، صحيح البخاري ١/٩٥١.
- (٦٥) (ع) أصل المسألة في «التنبيه»: ثم يصلي المركعة الثانية مثل الأولى إلا فسي النيّة والاستفتاح والتعوّذ/ ص ٢٤. وظاهر هذا القول يوهم أن التعوذ لا يشرع في غير السركعة الأولى، فنبه إليه «الإمام النووي» رحمه الله تعالى .. وقال في «المهذب» بعثل قوله في «التنبيه» إلّا أنه لم يستثن التعوّذ فيما استثناه . ١ / ٨٥٠.

ما صحّحه المصنف هنا، رجّحه في «المجموع» وقال: المذهب استحباب التعوّد في كل ركعة، وصحّحه «القاضي أبو الطيب»، و«إمام الحرمين»، و«الغزالي» في «البسيط»، و«الشاشي»، و«الرافعي» وآخرون. ٢٨٢/٣، ولم =

٦٦ - وَأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ اليَدَينِ فِي (أُوَّلِ) الرَّكْعَةِ الثَّانيَةِ.

٦٧ - وَالْمُخْتَارُ اسْتِحبَابُ تَطْوِيلِ الْأُوْلَى عَلَى الثَّانِيَةِ.

= أقف على حكم هذه المسألة في «الروضة». وقال في «المنهاج» إنه المذهب، ووجّهه الشربيني: بحصول الفصل بين القراءتين بالركوع وغيره ١٥٦/١.

قال في «التحقيق»: ويندب بعده دعاء الافتتاح ـ التعوّذ، ويتعوذ في الركعة الأولى وكذا غيرها على المذهب، ولكنها آكد. ورقة ١٠٢.

وقال «السبكي» انه المذهب، ولكنه غفل إذ قال بأن «النووي» لم ينبه إليه في «التصحيح» ورقة ٢٧ب. وقال «المدلجي» في «نكته» بمثل قول «التصحيح» ورقة ٢٧.

(٦٦) (ض) أول: سقطت من (أ). وكذا من عبارة «التوشيح» «للسبكي». والأرجح إثباتها لأن الخلاف في ثبوتها أول الركعة الثانية إذا قلنا بهما هذه المسألة استدركها «النووي» على نص «الشيرازي» في «التنبيه» في المسألة السابقة رقم (٦٥)، وليس في «المهذب» إلا عبارته التي استثنى فيها النية ودعاء الاستفتاح ٨٥/١.

ما رجحه «النووي» من عدم رضع البدين في أول الركعة الثانية هو المشهور من نصوص «الشافعي» في كتبه، وهو المشهور في المذهب كما ذكر في «المجموع»، وقال: وبه قال أكثر الأصحاب ٤٧٤/٣. وليست في «المنهاج».

وقــال في «التحقيق»: ثم يصــلي الثانية كالأولى إلاَّ في النيَّة، والإحرام، ورفع البدين له. ورقة ١١٠.

(٦٧) (ع) هذه المسألة أيضاً مما استدركه «النووي» على حصر «الشيرازي» في «التنبيه» اختلاف الركعة الثانية عن الأولى بالنيّة والاستفتاح والتعوّذ، كما تقدمت. وقطع في «المهدّنب» بأنه لا يفضل الركعة الثانية على الأولى في القراءة، وقال: إنه ظاهر قوله في «الأم». ١/١٨.

ما اختاره في «التصحيح»، صححه في «المجموع»، ونقل تصحيحه عن «القاضي أبي الطيب»، وقال: وافقه عليه غيره، وممن قال به «البيهقي»، =

٦٨ ـ وَرَفْع ِ يَدَيهِ حَذُّو مَنْكَبَيهِ إِذَا قَامَ مِنَ الرُّكْعَتَينِ

= وحسبك به معتمداً في هذا، وبه قال «الماسرجسي» وعامة أصحابنا بخراسان. ٣٥٢/٣

وقال في والتحقيق، ثم يصلي الأولى كالثانية إلا في النيّة. . . وكذا التعوّذ وتقصير القراءة إذا قلنا بهما . ورقة ١١٠

وقال في أصل والروضة: ولا يفضل الركعة الأولى على الثانية بزيادة القرآن. وعقب على ذلك من زياداته بقوله: هذا الذي صححه، هو الراجع عند جماهير الاصحاب لكن الأصح التفضيل. فقد صح في الحديث، واختاره والقاضي أبو الطيب، والمحققون، ونقله «القاضي أبو الطيب، عن عامة أصحابنا. ١٩٤٨/١. ورجح في «المنهاج» أنه يسن، وقال «الشربيني» في توجيهه: للاتباع في الظهر والعصر، رواه الشيخان، وفي الصحيح رواه مسلم، ويقاس غير ذلك عليه. ١٨٢/١.

وقال صاحب ونكت على التنبيه: وقال في والروضة، وصححه الجمهور، ورجح أن الثانية أقصر من الأولى، ورجحه في وتصحيحه، ورقة / ٢٢.

(٦٨) (ل) المَنكِب: بَقِيْتِ الميم، وكسر الكاف، مجمع عظمي العضد والكتف، جمعه مناكب. وتحرير التنبيه. ٢٢/.

(ع) قال في «التنبيه»: ثم يصلي ما بقي من صلاته مثل الثانية. ص ٢٠٠ قال «السبكي» تعقيباً على هذا النص: يقتضي مساواة الأخيرة أو الأخيرتين الأوليين، ولا خلاف هذا أنه أقصر، ويقتضي أن لا يرفع اليدين في القيام للثالثة، والمختار عند «النبووي» أنه يندب البرفع. «توشيح التصحيح» ورقة ٢٧١. قال في «المهذب» فتل قوله في «التنبيه» ولم يستثن رفع اليدين عند القيام للثالثة ١/٨٦. اختار «النبووي» استحباب رفع يديه حذو منكبيه إذا قام من الركعتين، وقال في «المجموع» المشهور في «المجموع» المشهور أن نصوص «الشافعي» في كتبه، وهو المشهور في المذهب وبه قال أكثر الأصحاب: أنه لا يرفع إلا في تكبيرة الإحرام، وفي الركوع والرفع منه، وقال آخرون من أصحابنا: يستحب الرفع إذا قام من التشهد الأول، والرفع منه، وقال آخرون من أصحابنا: يستحب الرفع إذا قام من التشهد الأول،

٩٩ _ وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ عَلَيهِ سُجُودُ سَهْوِ يَجْلِسُ فِي التَّشَهَّدِ الأَخِيرِ مُفْتَرِشاً.

الطبري»، ووأبو بكر البيهقي»، ووصاحب التهذيب» في وشرح السنة» وغيرهم، وهو مذهب والبخاري» وغيره من المحدثين. دليله حديث ابن عمر في صفة صلاة رسول الله على ومنها: كان الله إذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه، وإذا ركع رفع يديه، وإذا قال سمع الله لمن حمده رفع يديه، وإذا قام من الركعتين رفع يديه، ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله على. صحيح البخاري. ١٧٨١. وختم المسألة بقوله: فحصل من مجموع ما ذكرته أنه يتعين القول باستحباب رفع البدين إذا قام من الركعتين، وأنه مذهب والشافعي» لثبوت هذه الأحاديث، وكثرة رواتها من كبار الصحابة، ووالشافعي» قائل به ٣/٤٢٤-٢٢٤. قال في والتحقيق»: ثم يقوم إلى الشالشة مكبراً معتمداً بيديه على الأرض ويصليها كالثانية. ورقة ١١٧. وقال: ويصنع الثانية كالأولى إلاً في النيّة. . . وليس فيها رفع يديه حذو منكبيه، فدل على أنه يأتي بها. وليست المسألة في والروضة» أو والمنهاج».

(٦٩) (ل) الافتراش: أن يضع رجله اليسرى، بحيث يلي ظهرها الأرض، ويجلس عليها، وينصب اليمنى، ويضع أطراف أصابعها على الأرض متوجهة إلى القبلة. «الروضة» ١/٢٦١.

(ع) قال «الشيرازي» في «التنبيه»: فإن كان في صلاة هي ركعتان جلس متوركاً: يفرش رجله اليسرى، وينصب اليمنى، ويخرجهما من تحته، ويفضي بوركه إلى الأرض. ص٢٤. وقال في موضع آخر: ويجلس في آخر صلاته متوركاً. ص٢٥. وهذا القول بإطلاقه لم يفرق بين من عليه سجود سهو وغيره، وفي «المهذب»: فإن كانت الصلاة ركعة أو ركعتين جلس في آخرها متوركاً ١ / ٨٦.

وما صححه «النووي» هنا، صححه في «شرح المهذب» وقال: وبه قطع «صاحب العدّة» وآخرون، ونقله «إمام الحرمين» عن سائر الأثمة. ٣/ ٤٣٠، وعلله وهمو ما صححه في «المروضة» / ٢٦١/ كما صححه في «المنهاج»، وعلله «الشربيني» باحتياجه إلى السجود بعده نظراً إلى أن الغالب منه السجود مع قيام سببه. مغني المحتاج / ١٧٢/. وقال في «التحقيق»: ويفترش ساه على المذهب ورقة ١١١.

٧٠ - وَأَنَّهُ يَكْفِي فِي التَشَهُّدِ: وَأَنَّ مُحَمَّداً رَسُولُ اللهِ، وَلاَ يَجِبُ وَأَشْهَدُ.

٧١ - وَأَسْتِحْبَابُ الصَّلاةِ عَلَى رَسُولِ اللهِ عَلِي فِي التَّشَهُّدِ الأُوَّلِ.

(٧٠) (ع) جاء في والتنبيد، في بيان كيفية التشهد: فيقول: . . . وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله / ٢٤. وجزم في والمهذب، بأنه لا يجزىء في التشهد وون: أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً رسول الله ١ / ٨٥.

ما أختياره في التصحيح»، رجحه في «المجموع»، وذهب إلى أنه قول «الشافعي» وأكثر الأصحاب ٤٣٨/٣.

وقال في والتحقيق، في بيانه أقل الفاظ التحيات: وأن محمداً رسول الله. ورقة ١١١٢ ـ أي يدون وأشهد.

وبمثله قال في والسروضة وقال: حكذا نقله العراقيون ووالروياني الم ٢٦٤/١ وهو ما صححه في والمنهاج ، وقال والشربيني ، في شرحه : فالمراد إسقاط أشهد ، مغني المحتاج ١/١٧٥، وهو ما رجّحه والغزالي ، في والوجيز ، ١/٥٥ كما رجّحه والمدلجي ، ١/٥٥ كما رجّحه والمدلجي ، في ونكته على التنبيه ، ورقة ٢٧. وصاحب والنجم الوهاج ، - جـ١ - ورقة ٧٩. في ونكته على التنبيه ، ورقة ٢٧. وصاحب والنجم الوهاج ، - جـ١ - ورقة ٧٩. (٧١) (ع) ذكر في استحباب الصلاة على رسول الله الله في والتنبيه ، قولين ، ولم يختر أياً منهما ص ٧٩. وذكر مثله في والمهدب ونسب عدم الصلاة إلى القديم ، والصلاة إلى والم يرجح أي القولين ١/٨٤٨.

وما اختارة والنووي، هنا، هو الراجع عنده في والمجموع، ووالروضة، ووالمنهاج، وقبال في والمجموع»: هو نص الشافعي في والأم، ووالاملاء، والمنهاج، وفي والروضة»: أنه والأظهر، ٢٨٣/١، وهو ما قاله في والمنهاج، ووجهه الشربيني: بأنه ذكر بجب في الأخير فيسنّ في الأول، كالتشهد. مغني المحتاج ١٩٤١، وقال والنووي، في والتحقيق، ويسنّ عقب التشهد الأول المحتاج ١٩٤١، وقال والنووي، في والتحقيق، ويسنّ عقب التشهد الأول المحلة على رسول الله على الجديد. ورقة ١١٢.

وقد دهب والسبكي، في والتوشيح، إلى أن الجلوس مفترشاً لمن عليه سجود
 سهو هو الأصح ورقة ٢٧ب.

٧٢ ـ وَتَرْكُ السُّورَةِ فِيما زَادَ عَلَى (الرُّكْعَتَينِ) إِلَّا المَسْبُوقُ.
 ٧٣ ـ وَأَنَّ مَنْ لَا يَسمَعُ قُنُوتَ الإِمَام ، لَا يُؤمِّنُ لِقُنُوتِهِ ، بَلْ يَقْنُتْ .

(٧٢) (ض) في (ب) ركعتين.

(ع) ذكر في قراءة السورة فيما زاد على الركعتين قولين في «التنبيه» ولم يصحح منهما شيشاً ٢٥/١. وذكر في «المهذب» قولين أحدهما: قوله في القديم لا تستحب، والثانى: قوله في «الأم» تستحب، ولم يرجّح أحد القولين ١/١٨.

قال «النووي» في «المجموع»: صحح طائفة عدم الاستحباب، وهو الأصح، وبه أفتى الأكثرون. وجعلوا المسألة من المسائل التي يفتى بها على القديم. قلت: وليس هو قديماً فقط، بل معه نصّان في الجديد كما جليناه عن «القاضي أبي الطيب» ٣/ ٣٥٠. أما المسبوق بركعتين من الرباعية فذهب إلى أن الطريق الصحيح عند الأصحاب أن تستحب له السورة قولاً واحداً وممن صححه «إمام الحرمين» و«صاحب الشامل» وآخرون ونقله «الحاوي» عن «أبي إسحاق» وأكثر الأصحاب ٣/٣٥٣. وقال في «الروضة»: القديم وبه أفتى الأكثرون لا تسنّ. ٢٤٧/١. وقال في «المنهاج»: وتسنّ السورة بعد الفاتحة إلا في الثالثة والرابعة في الأظهر. قلت: فإن سبق بهما، قرأ فيهما على النص واحتج له «الشربيني» بالاتباع ٢٩٢/١، وقال «النووي» في «التحقيق»: ثم يقوم إلى الثالثة ويصليها كالثانية إلاً في السورة. ورقة ١١٢.

(٧٣) (ع) أطلق في «التنبيه» القسول في القنوت بأن المأموم يؤمّن على الدعاء، ويشاركه في الثناء. ص٢٥. ولم يفرق بين من يسمع القنوت وسواه. وإليه ذهب في «المهذب» ١/ ٨٩.

وما رجّحه «النووي» في «التصحيح»، صححه في «المجموع» وقال: إن كان المأموم لا يسمع الإمام لبعد أو غيره فالأصح يقنت في الفجر، وفي النصف الأخير من رمضان فقط ٤٨٣/٣. وذكر في «الروضة» وجهين ولم يرجح / ٢٥٥/١.

وقال في «التحقيق»: وإن لم يسمع المأموم _ قنوت الإمام قنت. ورقة ٧٣. =

- ٧٤ ـ وَأَنَّ نِيَّةَ الخُرُوجِ لَا تَجبُ.
- ٧٠ ـ وَأَنَّ الْبَنَاءَ عَلَى الصَّلاةِ يُضَّبَطُ بطُولِ الفَصْلَ .
- وجزم في «المنهاج» بأنه يقنت وقال «الشربيني» مقرراً له: قنت ندباً معه سراً، كسائر الدجوات والأذكار التي لا يسمعها، مغني المحتاج ١٦٨/١. وقال «المدلجي» في «نكت على التنبيه»: إن المأموم إن كان لا يسمع قنوت الإمام، لا يؤمن لقنوته بل يقنت، وهو الأصح. ورقة ٩٣.
- (٧٤) (ع) رجّح في «التنبيه» أن من فروض الصلاة: نيّة الخروج. ص٧٥. وبه جزم في «المجموع» إنه في «المجموع» إنه الأصح، وهو قول «أبي حفص بن الوكيل»، و«أبي عبد الله المخشّ»، وقال «إمام الحرمين»: هو قول الأكثرين. وقال «الرافعي»: هو اختيار المتأخرين.

وقبال في والمروضة»: وهل يجب أن ينوي بسلامة الخروج من الصلاة؟ وجهان: أصحهما لا يجب ٢٦٧/١.

وقال في والتحقيق: ولا يجب نيَّة الخروج في الأصح. ورقة ١١٣.

وقطع في والمنهاج): بعدم الوجوب، وعلله والشربيني» بالقياس على سائر العبادات؛ لأن النية السابقة منسحبة على جميع الصلاة، مغني المحتاج ١٩٧١/١. وبهذا قال والجلال المحلي، في وشرحه على المنهاج، ١٦٩/١، ووشيخ الإسلام زكريا، في وفتح الوهاب، ٤٧/١.

وقال صاحب «نكت على التنبيه»: واستحب بعضهم النيّة خروجاً من خلاف من يوجبها. ورقة/٢٣.

(٧٥) (ع) ذكر في «التنبيه» فيمن نسي فرضاً من الصلاة بعد السلام ضابطين في وقت البناء، أحدثهما: ما لم يتطاول الفصل، والآخر: ما لم يقم من المجلس، ولم يختر منهما شيئاً ص ٢٦. وجزم في «المهذب» اعتماد ضابط طول الفصل يختر منهما شيئاً عن السياً بعد التسليم نظرت؛ فإن لم يتطاول الفصل اتى جبا، وإن توك ركعة ناسياً بعد التسليم نظرت؛ فإن لم يتطاول استانف ٩٧/١.

٧٦ ـ وَأَنَّهُ إِذَا تَرَكَ دُعَاءَ الأَفْتِتَاحِ حَتَّى شَرَعَ فِي التَّعَوُّذِ، لَمْ يَعُدْ إِلَيهِ.

جزم «النووي» في «شرح المهذب» بما في «المهذب» و«التصحيح» وقال: نص عليه «الشافعي» في «الأم» و«البويطي»، وصرّح به الأصحاب في جميع الطرق. وحكى «المصنف» في «التنبيه» أنه يبني ما لم يقم من المجلس. وهذا القول شاذ، وغلط من حيث الدليل. والصواب اعتبار طول الفصل وقصره. \$/\$\$. وما اختاره في «المجموع» قطع به في «الروضة» ٢/٣٠٨. ولم أقف على المسألة في «المنهاج». وفي «التحقيق»: وإن طال الفصل استأنف الصلاة. ورقة ١١٣٠.

قال صاحب «إعلام النبيه»: ولو ذكر بعد السلام ترك ركن، فقيل يبني على طول الفصل، وصححاه ـ النووي والرافعي ـ. ورقة ٢ ١ ب.

(٧٦) أصل المسألة في «التنبيه» أن: من ترك سنة، فإن ذكر قبل التلبس بفرض عاد اليها، وإن تلبس بفرض لم يعد إليها ص ٢٦. وقال في «المهذب» في باب سجود السهو: وإن نسي سنّه ثم ذكر وقد تلبّس بغيرها مثل أن يترك دعاء الاستفتاح فذكر وهو في التعوّذ لم يعد إليه ١٧/١.

ما ذهب إليه «النووي» هنا قال في «المجموع»: إنه المذهب وبه قطع الجمهور، ونص عليه الشافعي» في «الأم» ٢٧٧/٣.

وقال في والتحقيق»: ولو تركه _ الافتتاح _ عمداً أو سهواً حتى شرع في التعوّد، لم يعد إليه على الصحيح. ورقة ١٠٢.

وقطع به في «الروضة» وزاد بأنه لا يتداركه في باقي الركعات ١ / ٢٤٠. ولم يذكر حكم المسألة في «المنهاج» وذهب «الخطيب الشربيني» إلى أن ما ذهب إليه «النووي» هو الأصح ١ / ١٥٦. ووجه هذه المسألة: أن محل الدعاء قد فات فلا محل للعودة إليه. «المجموع» ٢٧٧/٣.

الباب السابع باب صلاة التطوع

٧٧ - وَاسْتِحْبَابُ رَكْعُتْيِن قَبْلُ المَغْرِب.

(٧٧) بين في والتنبيعة أن من السنّة أن يواظب على السنن الراتبة مع الفرائض، ولم يذكر الركعتين قبل المغرب في عدادها. ص ٢٦. ولم يذكرها في «المهذب» حين فصّل الرواتب التي يتطوّع بها. ١/٠٩-٩٠.

ما صنعه «النوري» من استحباب ركعتين قبل المغرب، رجّعه كذلك في المجموع ٢/٢ هـ. وفي أصل «الروضة» أن في استحباب ركعتين قبل المغرب وجهين، ولم يرجّع أياً منهما، وذكر أن من قال بالإستحباب «أبو إسحاق الطوسي»، وأبو زكريًا السكري». قال من زياداته على «الروضة»: الصحيح النطوسي»، وأبو زكريًا السكري». قال من زياداته على «الروضة»: الصحيح استحبابهما ١ ١٧٧٧، ففي مواضع من «صحيح البخاري» عن «عبد الله بن مغفل» عن النبي على قال: «صلوا قبل صلاة المغرب، قال في الثالثة: لمن شاء» . ٢ / ٧٤: وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، واستدل له «الشربيني» علاوة على حديث البخاري، بغير أبي داود: «صلوا قبل المغرب ركعتين» ١ / ٢٩٥، وعلى قوله في البخاري: «لمن شاء» بكراهة أن يتخذها الناس سنة، أي طريقة وعلل قوله في المحتاج ١ / ٢٠٠٠.

وفي وشرح مسلم، إن الأشهر عند الأصحاب عدم الاستحباب، والأصح عند المحققين تستحب، والمختار استحبابها للأحاديث الصحيحة الصريحة ١٢٥/٦.

الباب الثامن باب سجود التلاوة

٧٨ ـ وَبُطْلانُ مَنْ سَجَدَ فِي صَلاتِهِ لِقَراءَةِ «ص».

والحق أن كلام الشيخ في المؤكدات «توشيح التصحيح» ورقة ٢٤ب.
 وقال «النووي» في «التحقيق» في تبيان أكمل الرواتب مع الفرائض:
 وركعتان قبل المغرب. ورقة ١١٧٠.

وممن قال باستحباب ركعتين قبل المغرب «أبو علي الفارقي» في «فوائده على المهذب» مخطوط بدار الكتب المصرية _ رقم ١٩٢، فقه شافعي، ورقة ٢٠ . وكذلك «الشيخ زكريا الأنصاري» في «فتح الوهّاب» ١٩٢٥.

(٧٨) (ع) ذهب «الشيخ أبو إسحاق الشيرازي» في «التنبيه» إلى أن سجدة «ص» سجدة شكر، وليست من عزائم السجود، واختار أن من قرأها في صلاته لا يسجد ص٣٦. والظاهر أن عبارة «النووي» في «التصحيح» استدراك على قول الشيخ «أبي إسحاق» ولم يسلمه السبكي بل قال: واعلم أن القائلين بأنها لا تشرع يقولون بالبطلان، والبطلان مبني على الوجهين، فقد أفاد قول «الشيخ»: لم يسجد البطلان، فقول «التصحيح» إيضاح وبيان لأثر قول «الشيخ» لا استدراك. «توشيح التصحيح». ورقة ٢٥٠.

وذكر في بطلان صلاة من سجد لقراءتها وجهين في «المهذب» ولم يختر أياً منهما. ٩٣/١.

وما اختاره «النووي» هنا من بطلان صلاته، رجّحه في «المجموع»، وقال: إنّه الأصح فيمن سجدها عامداً عالماً بالتحريم ٣/٥٥٥. وبمثله قال في «الروضة» من زياداته ١/٣٩. وعبارته في «المنهاج» أن سجدة «ص» تحرم في =

٧٩ ـ وَأَنَّهُ يُسَلِّمُ، وَلَا يَتَشَهَّدُ (في) سُجُودِ التَّلاوَةِ *

الصلاة في الأضغ.

وقال في «التحقيق»: وفي «ص» سجدة شكر لا تلاوة على النصّ، فإن سجدها "في الصلوات - سهوا أو جهلًا لم تبطل بل يسجد للسهو، أو عمداً بطلت في «الأصح». ورقة ١٣٢٠.

وقال «النجلال المحلي» في شرحه: وتبطلها لمن علم ذلك. وشرح الجلال على المنهاج، ٢٠٦/١٤.

وممن وافق النووي، إلى قوله ببطلان صلاة من سجد لتلاوة «ص»: «أبو على الفارقي، في «فوائد المهذب» ورقة ٢٢، ووالمدلجي، في «نكت التنبيه» ورقة ٣٠، ووابن حجز، في «فتح الجواد» ١٥٩/١٪

وَدَّلِيلِ القولِ بَيْطُلَانَ صَلَاةً من سَجِدَ لَتَلَاوَتُهَا أَنَهَا سَجِدَةً شَكَرَ فَتَبَطَلَ بَهَا الصَلَة كَالْسَجَوْدُ عَنْدُ تَجَدِّدُ نَعْمَةً. «المهذب» ٩٣/١.

(٧٩) (ض) قوله في (ب) من بدل (أ).

(ع) الحتار في «الشبيه» أنه إن سجد للتلاوة في غير الصلاة لا يسلّم ولا يتشهد، وقال إنه المنصوص. ص٧.

وفي «المهلب» في وجوب السلام قولين لم يرجح أياً منهما، وفي التشهد وجهين المذهب منهما أنه لا يتشهد. ٩٣/١.

وقد رجع «النووي» في «المجموع» اشتراط السلام، وقال: ممن صححه «أبو حامد» ووالقاضي أبو الطبب» في تعليقهما، و«الرافعي» وآخرون. أما عن التشهد فقال: إن قلنا لا يشترط السلام لم يشترط التشهد، وإن شرطنا السلام فالصحيح أن التشهد لا يشترط ٣/٢٠٥، ورجّح في «الروضة» كذلك اشتراط السلام، وعدم الشتراط التشهد ٢ ٣٢٢/٨.

وقـال في «التحقيق»: ويشترط السلام ـ لسجود التلاوة ـ في الأظهر، لا التشهد على المذهب، ورقة ١٣٣.

وهو ما انحتازه في «المنهاج» وأقره عليه «الجلال المحلي». شرح الجلال على المنهاج ٢٠٧/١. وفي «شرح مسلم» أنه الصحيح عند الشافعية ٥٩/٥.

الباب التاسع باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها

٨٠ _ وَيُطْلانُ صَلاةِ مَنْ سَبَقَهُ (الْحَدَثُ)، (أَقْ طَالَ كَلَامُهُ، أَوْ أَكَلَ نَاسِياً.

ودليل اشتراط السلام أنها صلاة افتقرت إلى الإحرام، فافتقرت إلى السلام كسائر الصلوات، وأما عدم اشتراط التشهد، فلأنه لا قيام فيه، فلم يكن فيه تشهد. «المهذب» ٩٣/١.

(٨٠) (ض) قوله: الحدث في (أ) في (ب) الإمام، قوله (أو) في (أ) في (ب) و.

(ع) ذكر في «التنبيه» قولين في حكم صلاة من سبقه الحدث أحدهما: لا تبطل ويتوضأ، ويبنى على صلاته. والثاني: أنها لا تبطل، ولم يرجح أيّ القولين/ ص٧٧. وذكر في «المهذب» قولين، القديم: عدم البطلان، والجديد: البطلان ولم يصرّح بتصحيح ٩٣/١.

ورجّع «النووي» في «المجموع» البطلان وقال: إنه الصحيح الجديد \$/ه. وفي «الروضة» إنه المشهور الجديد ١/٢٧١.

وقال في «التحقيق»: من أخلّ بشرط مع القدرة بطلت صلاته. . . وفي القديم لو سبقه الحدث بطلت طهارته لا صلاته. وهذا يعني أن الجديد بطلان صلاته. ورقة ١٢٤.

أما عن طول الكلام ففيه في «التنبيه» وجهان ولم يرجّع أياً منهما ص٧٧. وكذلك الشأن في «المهذب» ص٩٤. وفي «المجموع» أن الصحيح المشهور في حق من تكلم ناسياً كونه في الصلاة، أو جاهلاً تحريم الكلام فيها، وكان ذلك كثيراً بطلان صلاته باتفاق الأصحاب، وهو المنصوص في «البويطي»، وظاهر نصه في غيره. ١١/٤، والبطلان هو الأصح في «الروضة» أيضاً، =

74./1 =

وفي «التحقيق»: إن نطق بحرف لم تبطل، فإن أفهم كوق، أو دع، أو دش، أو بحرفين بطلت، أو بحرف وبعده مدَّه بطلت. وقال: إن تكلم ناسياً الصلاة أو جاهلًا تحريمه ... فإن كثر بطلت على النص، والكثرة بالعرف. ورقة ١٢٥.

ورجّح في «المنهاج» أنه لا يُعذر بكثير الكلام في هذه الحالة، وعلله «الجلال المحلمي» بأنب يقطع نظم الصلاة بخلاف اليسير ١٨٧/١.

أما الأكل ناسياً فجزم في «التنبيه» بعدم بطلان صلاته ص٧٧، وبه قطع في «المهذب» قياساً على عدم بطلان الصوم ١٩٥٨. ورجَّح في «شرح المهذب» البطلان إن كثرة وبه قطع «البغوي» ٢٣/٤. ورجّح في أصل «الروضة» أنه إن قلّ لم تبطل، وإن كثر بطلت ١٩٦١، وفي «المنهاج» أنها لا تبطل بقليل الأكل ناسياً أو جاهلًا، قال «التحلي» موضحاً: بخلاف كثيره فتبطل به مع النسيان، أو جهل التحريم في الأصح. شرح الجلال على المنهاج ١٩١١، وفي «التحقيق»: فإن أكل أو شرب ناسياً أو جاهلًا بتحريمه وقلّ لم تبطل، وإلا بطلت في الأصح. ورقة ١٩١٠.

وذكر «السبكي» أن الأصح عند «الرافعي» بطلان الصلاة والصوم بالكثير، ووافقه «النووي» في الصلاة دون الصوم، وقوى «ابن الرفعة» و«الفوراني» التسوية بينهما . «توشيح التصحيح» ورقة ٢٦١. وقال «المدلجي» في ونكته على التنبيه، بمثل قول «التصحيح» ورقة ٢٦٠.

(٨١) (ع) أطلق في «التنبيه» القول بكراهمة الالتفات في الصلاة. ص٧٧. وفي «المهذب» جزم بعدم كراهته لحاجة ٩٥/١.

وقطع والنووي، في والمجموع، بعدم الكراهة لحاجة ٢٨/٤، وإليه ذهب في «المنهاج». وبه قال والشربيني، في «مغني المحتاج» ٢٠١/١، ووالجلال المحلي، 1٩١/١. وقال في والمحلي، في توجيهه لأن رسول الله على صلى وهو يلتفت إلى الشعب، وكان قد أرسل إليه فارساً من الليل يحرس. رواه أبو داود بإسناد صحيح الشعب، وكان قد أرسل إليه فارساً من الليل يحرس. رواه أبو داود بإسناد صحيح ١٢٠/١.

الباب العاشر باب سجود السهو

٨٢ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ مَنْ نَهَضَ (لِلْقِيامِ) فِي مَوْضِعِ القُعُودِ، وَلَمْ يَنْتَصِبْ قَائِماً لاَ يَسْجُدُ لِلسَّهُو.

= وقال في «التحقيق»: ويكره أن يلتفت لغير حاجة. ورقة ١٢٧.

وذهب «السبكي» إلى القول بكراهة الالتفات لغير حاجة وقال: ومن منظومتي: والإلتفات في الصلاة يكره إلا لحاجة فسهل أمره «توشيح التصحيح» ورقة ٢٦أ.

(٨٢) (ض) للقيام سقطت من (ب). والأولى إثباتها لإكمال المعنى، ولورودها في «توشيح التصحيح».

(ع) أورد في «التنبيه» في حكم هذه المسألة قولين، أحدهما: يسجد، والثاني: لا يسجد، ولم يرجّع أياً منهما. ص٧٧.

ورجّع في «المهذب» أنه لا يسجد ١ /٩٨.

ما رجّحه «النووي» هنا، قال في «المجموع» إنه الأصح عند جمهور الأصحاب، وقال «الشافعي» والأصحاب: يرجع إلى القعود للتشهد، والمراد بالانتصاب الاعتدال والاستواء، ومحل عدم السجود فيما إذا ترك التشهد ناسياً. فأما إذا تعمّد ذلك ثم عاد قبل الإنتصاب، فإن عاد بعد أن صار إلى القيام أقرب بطلت صلاته، وإن عاد قبله لم تبطل. هكذا صرّح به «البغوي» وغيره. ٤/ ٣٠. وفي «الروضة»: الأظهر أنه لا يسجد ١/٥٠٣. وقطع في «المنهاج» بخلافه كما يفهم من تفصيله بين أن يصير إلى القيام أقرب فيسجد، وإلا فلا. «المنهاج وشرح المحلى» ١/٥٧.

٨٣ - وَأَنَّ مَنْ خَلِيهِ شُجُودُ سَهْوِ إِذَا سَلَّمَ عَامِداً قَبْلَ السُّجُودِ لَمْ يَسْجُدُ

ت قال في والتحقيق: ولمو ذكره - القعود - قبل انتصابه فعاد لهم يسجد في الأظهر، ووقة ١٣١.

قال والسبكي، تعقيباً على ما ذهب إليه والنووي، في والتصحيح، من عدم السجود: هو ما صححه في والتحقيق، وهو الأظهر في والرافعي، وتوشيح السجود: هو ما صححه في وليل القول بعدم السجود كما في المسألة: لأنه عمل قليل فهو كالالتفات والخطوة.

(٨٢) (ع) قطع في والتنبيه، بأن من عليه سجود سهبو فلم يسجد حتى سلّم ولم يطل الفصل سجد، وإن طال فقولان أصحهما أنه لا يسجد/ ص ٢٨. وقال مثله في والمهذب، ١٩/١.

ومها صحّحه والنووي، هنا، قال في والمجموع، إنّه الأصبح عند الخراسانيين. ويه قطع وإمام الحرمين، ووالغزالي، وغيرهما. ٧٧/٤.

وقال في والتعقيق عند فإن قلنا قبل السلام - أي موضع سجود السهو - فسلم عمداً فات ورقة ١٩٤٤

وفي والروطية: الأصح أنه فوّت السجود ٣١٩/١ . وهو ما رجّحه في «المنهاج»، وفسّر والرملي» المتعمد بأن يعلم حال سلامه أن عليه سجود سهو، وعلل عدم السجود بقطعه له بسلامه . ونهاية المحتاج، ٢٠/٢ .

وقال في والمجلال على المنهاج، بمثله ١/٥٠٧.

الباب الحادي عشر باب صلاة الجماعة

٨٤ - وَأَنَّ الجَمَاعَةَ فَرْضٌ (عَلَى الكِفَايَةِ).

(٨٤) (ض) قوله على الكفاية في (ب) فرض كفاية.

(ع) اختار «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أن صلاة الجماعة سنّة /ص٧٧. وذكر في «المهذب» وجهين، أحدهما: ما تقدم. والثاني: أنها فرض كفاية. ولم يرجح أحد الوجهين ١٠٠/١.

ما اختاره والنووي» من أنها فرض كفاية، رجّحه في والمجموع» وقال: هو الذي نص عليه والشافعي» في كتاب الإمامة وهو قول شيخي المذهب وابن سريج»، ووأبي إسحاق»، وجمهور أصحابنا المتقدمين، وصححه أكثر المصنفين، وهو الذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة. ٤/٨٨. وهو ما صححه في والروضة» ١/٣٣٩. وقال في والمنهاج»: إنه الأصح المنصوص. قال والشربيني» في شرحه: لرجال أحرار مقيمين، لا عراة، في أداء مكتوبة، فلا تجب على النساء، ولا على المسافرين كما جنزم به في والتحقيق». ومغني المحتاج» ١/٣٩٠. وقال في وشرح مسلم»: المختار أنها فرض كفاية والسبكي» في والتحقيق»: هي فرض كفاية نص عليه. ورقة ١٣٥. وقد نقل والسبكي» في والتوشيح» عن والده تصحيح القول بأنها فرض كفاية بالشروط المتقدمة، ومتى اختل واحد لم تكن فرض كفاية قطعاً. وتوشيح التصحيح» ورقة المتقدمة، ومتى اختل واحد لم تكن فرض كفاية قطعاً. وتوشيح التصحيح» ورقة ورجح والرافعي» في والشرح الصغير» وردام ورجح والرافعي» في والمحتصر» 100/ ووالمحرر» أنها سنة. ورقة ٢٧٠. وهذا ما ورجح والشافعي» في والمختصر» 100/ ووالمافعي» في وفتح العزيز» وقالسه والشافعي» في والمختصر» 100/ ووالمولوعي» في وفتح العزيز»

٨٥ _ وَصِحُّهُ صَالَةٍ مَنْ أَحْرَمَ مُنْفَرِداً، ثُمَّ نَوَى الاقتِداء.

٨٦ - وَأَنَّ مَنْ أَدْرَكُ الْإِمَامَ فِي رُكُوعِ خَامِسَةٍ سَاهِيًا، أَوْ فِي رُكُوعِ مُحْدِثٍ لَا يُدْرِكُ الرُّكُفَة .

(٨٥) (ع) ذكر في والتنبيه، قولين في صحة صلاته، ولم يرجح أياً منهما. ص٧٧. وأما في والمهلب، فقد وجع ما قاله والشافعي، في القديم والجديد من الجواز. وأوضح أن المخلاف فيمن نوى الاقتداء من غير أن يقطع صلاته. ١٠١/١.

وما رجَّحَه والمصنف، هنا، هو الراجع عنده في والمجموع، ونقل اتفاق الأصحاب عليه، وذكر أنه نص والشافعي، في معظم كتبه الجديدة. كما صحح أن القولين يجريان في جميع الأحوال لوجود علّتها في كل الأحوال. ١٠٩/٤.

وقال في المتحقيق: ولو دخل في فرض الوقت منفرداً ثم أراد الاقتداء ندب قلبه نقلًا وكعتين ثم ابتداؤه، وإن نوى الاقتداء كره وضع على المذهب. ورقة ١٣٧٠

وهو بعينة ما ذهب إليه في «الروضة» ٢٧٦/١، وما صححه في والمنهاج»، وعلله والشربيني، بأقه يجوز أن يصلي بعض الصلاة منفرداً ثم يقتدي به جماعة فيصير إماماً . ومغنى المحتاج، ٢٦٠/١.

(٨٦) (ع) أطلق القول في والتنبيه، بأن من أدرك الإمام قبل أن يسلّم فقد أدرك الركعة. ص٨٨. وليست في والمهذب،

قال والتوري في والمجموع: إذا أدركه في ركوع الخامسة لا يحسب له على الملهب، وبه قطع الجمهور في الطريقتين، وهو ما صححه في شأن من أدرك الإمام في وكوعه وكان محدثاً ١١٦/٤، ورجّع في والروضة، في باب الجمعة أنه لا يكون مدركاً في الصورتين ١٢/٢. وفي والتحقيق،: فإن لم يحسب للإمام رقيعه كمحدث وركوع خامسة ومكررة سهواً فلا تحصل له الركعة على المذهب. ورقة ١٣٨٨.

^{*} ٢٨٥/٤، ودابن حجر، في «الزواجر، ١٣١/١، وتقله دابن الرفعة، عن دابن الصبّاغ»، وهن «الماوردي» أنه قول الأكثرين.

٨٧ ـ وَأَنَّ مَنْ قَرَأً بَعْضَ الفَاتِحَةِ فَرَكَعَ إِمَامُهُ يَرْكَعْ، وَلاَ (يُتمُّ) البَاقِي إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْ اشْتَغَلَ بِافْتِتَاحِ أَوْ تَعَوَّذٍ فَيَقْرأُ (قَدْرَهُ).

قال «السبكي»: هذا إذا أدركه راكعاً ركوعاً محسوباً، أما غير المحسوب
 كركوع الخامسة، فالأصح لا يكون مدركاً. «توشيح التصحيح». ورقة ٢٩أ.
 (٨٧) (ض) لا يتم في (ب) لا يقرأ. قوله: قدره في (ب) بقدره.

⁽ع) ذكر في «التنبيه» قولين في حكم من أدرك الإمام قائماً فقرأ بعض الفاتحة ثم ركع، ولم يرجح أياً منهما/ ص٧٨. وذكر في «المهذب» قولين ولم يرجح ثم ركع، ورجح في «المجموع» ما اختاره في «التصحيح» وقال هو قول «الشيخ أبي زيد المروزي» وصححه «القفال» والمعتبرون ٤/١١، وهو ما صححه في «الروضة» ١٩٧٧، وقال في «المنهاج»: ولو لم يتم الفاتحة لشغله بدعاء الاستفتاح فمعذور. قال «الشربيني» في شرحه: لو لم يتم المأموم الفاتحة لشغله بدعاء الافتتاح أو التعود وقد ركع الإمام فمعذور في التخلف، لإتمامها كبطي القراءة. «مغني المحتاج» ١/٧٥٧، وفي «التحقيق» وجد المسبوق الإمام يقرأ، وخاف ركوعه، اشتغل بالفاتحة، دون افتتاح وتعود، فإن ركع وهو فيها، فالأصح إن لم يفتتح، ولم يتعود ركع، وإلاً قرأ قدره. ورقة ١٣٨.

الباب الثاني عشر باب صفات الأثمة

٨٨ - والصّوابُ أَنْهُمَا إِذَا (اسْتَوَيا) فِي الصّفاتِ المَدْكُورَةِ قُدُمَ (بِحُسْنِ)
 الذُّكْرِ وَالصّوتِ، والصّورَةِ، وطِيْبِ الصّنْعَةِ، ونَظَافَةِ النُّوبِ، وَنَحْوِهَا
 قَبْلَ الإقراع .

(٨٨) (ض) استويا في (ب) اشتركا، والأصح استويا لأن الاشتراك لا يقتضي المساواة، كما أنه اللفظ الذي ورد في دتذكرة النبيه، وللإسنوي، بنسخه المختلفة. بحسن في (ب) لحسن، وكالا اللفظين محتمل.

(ع) في قالتنبيه أن الإمامين إذا استويا في القراءة والفقه والشرف والسن وقدم الهجرة والورع ، أقرع بينهما ص ٢٩. وقال في والمهذب، بتقديم الأقرأ فالأفقه فالأشرف فالأقدم هجرة فالأسن. ثم قال: فإن استويا في ذلك فقد قال بعض المتقدمين يقدم أحسنهم ، فمن أصحابنا من قال احسنهم صورة ، ومنهم من قال أراد أحسنهم ذكراً ١٠٩١-١٠٠٠

ورجع والنوي، في والمجموع، ما اختاره في والتصحيح، وقال: قال أصحابنا: إذا تساويا في كل وجه. وسمح أحدهما بتقديم الآخر وإلا أقرع. ١٨١/٤. وقال في والروضة، بعثل قوله في والمجموع، ٢٥٦/١، وهو ما ذهب إليه في والمحقوق، إذ قال: أسباب الترجيح في الإمامة: الفقه والقراءة والسن والمحجرة والورع، فإن استويا قدّم بحسن الذكر ثم بنظافة الثوب والبدن وطيب المحتجة وحسن الصوت ثم الوجه، فإن استويا وتشاحا أقرع. ورقة /١٤٦.

وهنو قوله في قالمتهاج، وعلله والشربيني، في شرحه بأن هذه الصفات تفضي إلى استمالة القلوب وكثرة الجمع. مغني المتحتاج ٢٤٣/١.

- ٨٩ وَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مُسَافِرُونَ وَحَاضِرُونَ وَفِيهِمْ السُّلْطَانُ أَوْ نَاثِبُهُ وَهُوَ مُسَافِرٌ قُدِّمَ عَلَى الحاضِريْنَ.
 - ٩ وَالْأَصَحُّ أَنَّ البَصِيرَ وَالْأَعْمَى فِي الإِمَامَةِ سَوَاءً.

(٩٠) (ع) اختار «الشيخ أبو إسحاق» لنفسه في «التنبيه» أن البصير أولى من الأعمى في الإمامة. ص ٢٩. ومثله فعل في «المهذب» إذ قال: وعندي أن البصير أولى.

ما ذهب إليه «المصنف» هنا من التسوية بين الأعمى والبصير في أهلية الإمامة هو ما صار إليه في بقية مصنفاته. ففي «المجموع» أن الصحيح عند الأصحاب: كما نص عليه «الشافعي»، وقطع به «الشيخ أبو حامد» وآخرون. ٢٨٤/٤.

وفي «التحقيق»: وإن اجتمع بصير وأعمى تساويا. ورقة ١٤٦.

وفي «الروضة»: هو الصحيح المنصوص الذي قطع به الجمهور ١ /٣٥٣، وفي «المنهاج» والأعمى والبصير سواء على النص، وعلله «الشربيني» في شرحه بتعارض فضيلتيهما، لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع، والبصير ينظر الخبث فهو أحفظ لتجنبه، «مغني المحتاج» ١ / ٢٤١، ووافق «أبو علي الفارقي» في «فوائد المهذب» «النووي» على تصحيحه ورقة ٢٥، كما وافقه صاحب والنكت على التنبيه» / ٢٩ وصاحب «النجم الوهاج» جـ ١ ـ ورقة ٢٥٠.

⁽٨٩) (ع) أطلق في «التنبيه» القول بأن الحاضر أولى من المسافر في الإمامة. ص ٢٩، وهو قوله في «المهذب» ١٠٦/١ وما اختاره «النووي» هنا جزم به في «شرح المهذب» وقال: ذكره «الشيخ أبو حامد» وهالبندنيجي» وهالقاضي أبو الطيب» وآخرون. وحمل كلام «الشيخ أبي إسحاق» في «التنبيه» وهالمهذب» على ما إذا لم يكن فيهم السلطان ولا نائبه ٤/١٨٤. قال في «التحقيق»: ويقدم السلطان الأعلى فالأعلى من الولاة والقضاة على إمام المسجد والمالك وغيرهما. ورقة ١٤٦. ولم أقف على حكم المسألة في «الروضة» وهالمنهاج».

٩١ - وَصِحُّهُ الْعَبْدَاءِ السَّلِيمَةِ بِالمُسْتَحَاضَةِ غَير المُتَحَيِّرَةِ.

٩١ - وَيُطْلِلانُ اقْتِداءِ الفَارِيءِ بِالْأَمْيِّ، وَالْأَرَتُ (وَالْأَخْرَسِ وَالْأَلْفَغِ).

(191) (ع) رجع «الشيخ» في «التنبيه» عدم جواز صلاة الطاهرة خلف المستحاضة الصححه /ص ٢٩. وذكر في «المهلب» وجهين ولم يرجّع ١٠٤/١. وما صححه «إمام «النووي» في «التصحيح» قال في «المجموع»: هو الصحيح، صححه «إمام الحرمين»، و«الغزالي» في «البسيط»، وقطع به في «الوسيط»، وصححه «البغوي» وخلاق ١/١٣٠٤. ورجحه في «الروضة» 1/١٥١/،

وقال في والتحقيق؛ ويصح اقتداء طاهرة بمستحاضة غير متحيّرة. ورقة

وهو الأصح في والمنهاج، ووجه ما اختاره: القياس على صلاة المتوضىء خلف المثيمم والمهذب، ١٠٤/١.

وقد قال بمثل قول والنووي، في والتصحيح، والمدلجي، في ونكته على التنبيه، مخطوط ورقة ٢٩.

(٩١) (ض) في (ب) الألتنغ والأخرس.

(ل) الأمي: هو الذي لا يحسن قراءة الفاتحة أو بعضها لخرس أو غيره، الأرت: قال والجوهري، الأرت من يدغم قال والجوهري، الأرتة في الكلام العجمة فيه، وقال الفقهاء: الأرت من يدغم أحد الحرفين في الآخر فيسقط أحدهما في غير موضع الإدغام، وقيل يبدل الراء تاء، وقال والفراء والذي يقلب اللام ياء. أما الألثغ بالثاء المثلثة فهو الذي يقلب الراء فيناً أو لاماً، والسين ثاء. والنظم المستعذب ١٠٥١، والروضة، يقلب الراء فيناً أو لاماً، والسين ثاء. والنظم المستعذب، ١٠٥١، والروضة،

(ع) ذكر في «التنبية» في جواز صلاة القارىء خلف الأمي ومن إليه قولين ولم يرجح ص ٢٨. ومثله فعل في «المهذب، ١٠٥/١.

ما اختياره والفووي، في والتصحيح، قال في والمجموع، إن الأصبح الجديد، وأتفق عليه المصنفون ٤/١٩٧/

وقال في «التحقيق»؛ والأمي من أخلَّ بشيء من الفاتحة. وإن قصّر في التعلم أثم ولم يصبح الاقتداء بعج وإلاً فإن اقتدى به أو باخرس أو أرتَّ أو الثغ ــ

٩٢ ـ وَصِحَّةُ الجُمْعَةِ خَلْفَ الصَّبِيِّ وَالمُتَنَفِّلِ ، وَالمُصَلِّي ظُهْراً تَامَّةً أَوْ
 مَقْصُورَةً ، أو صُبْحاً ، وَمُحْدِثٍ تَمَّ العَدَدُ بغَيره .

مثلهم صحح أو قارىء فلا. ورقة ١٤٥. وهنو ما رجَّحه في «الروضة» (١٤٥) وصححه في «المنهاج». وأقره عليه «الشربيني» وقال في توجيهه إن الأمي بصدد أن يتحمل القراءة عن المأموم المسبوق، فإن لم يحسنها لم يصلح للتحمل. «مغني المحتاج» ٢٣٩/١.

(٩٢) في «التنبيه»: في جواز الجمعة خلف الصبي والمتنفل قولان، ولم يرجح أياً منهما. ص ٢٨. وذكر في «المهذب» قولين أحدهما: قوله في «الأم»: أن إمامته لا تجوز، والثاني: قوله في «الإملاء»: أن إمامته تجوز ولم يختر أي القولين ١٠٤/١ وكذلك ذكر في جوازها خلف المتنفل قولين، ولم يرجح شيئاً ١/٥٠١.

وما صححه «النووي» من صحة الجمعة خلفهما، قال بمثله في «المجموع» إن تم العدد دونهما: وقال إنه الأصح عند الأكثرين ١٤٨/٤. وقال في «التحقيق»: كل صبي صحت صلاته، صحت إمامته للبالغين في غير الجمعة، وكذا فيها في الأظهر. وفعلها خلف متنفل أولى بالصحة من الصبي. ورقة ١٤٣. وإليه ذهب في «الروضة» في باب صلاة الجمعة ٢/١٠، وهو الأظهر في «المنهاج» في حق الصبي والعبد والمسافر، وعلله «الشربيني» في شرحه: بأنها تصح منهم كما في سائر الصلوات وإن لم تلزمهم. «مغني المحتاج» ١/٨٤٠. وذهب «السبكي» إلى أن الأصح صحتها خلفهما. «توشيح التصحيح». ورقة ٢٩٠ب.

أما عن صحة الجمعة خلف المصلي ظهراً. . . فقد جزم في «التنبيه» بأنها لا تجوز خلف من يصلي الظهر، وهو ما اختاره في «المهذب» ١٠٥/١ . ورجّح «النووي» في «المجموع» جوازها خلف من يصلي صبحاً، وقال بأنها تصح على المذهب خلف مسافر نوى الظهر مقصورة، وقلنا الجمعة ظهر مقصورة المذهب على ١٤٨/٤، وهو ذات قوله في «الروضة» ٢/١٠، وهو ما ذهب إليه في «المنهاج» لما تقدم في الصبي والمتنفل. «مغني المحتاج» ٢٤٨/١.

٩٣ ـ وَأَنَّ مَنْ طَلَق خَلْفَ المُحْدِثِ جَاهِلًا، وَأَمْرَكُهُ رَاكِعاً لَا تُحْتَسَبُ

وقال في «التحقيق»: تصح الجمعة خلف مصلي الصبح، والعصر والظهر
 والمسافر تماماً أو قصراً كمتنفل، ورقة ١٤٣.

وصححه «النسكي» وقال: إن قول صاحب «التنمة» و«ابن الرفعة»، وهو قول «الرافعي» شويطة أن يتم العدد بغيره «توشيخ التصحيح» ورقة ٣٠أ.

أما عن صحفها خلف المحدث الذي تم العدد بغيره، فقد قطع في والتنبيه، بوجوب إعادته فعلى من صلاها خلفه. ص ١٨٠ و وقل في والمهذب، قول والشافعي، في والأم: أنه إن تم العدد به لم تصح، وإن تم دونه صحت. والظاهر أنه تقرير منه لهذا القول وأخذ به ١٠٤/١. وصحح في والمجموع، صحتها وقال به قطع والمعتفى، والأكثرون. وحمل قوله في والتنبيه، على ما إذا تم العدد به ليكون موافقاً لقوله في والمهذب، ولنص والشافعي، ولما قطع به الجمهور ٤٠٤٠٠٠٠٠ وفي والروضة، الأظهر الصحة وقال: صححه العراقيون وأكثر أضحابنا ١١/١. وهو ما ذهب إليه في والمنهاج». ومغني المحتاج، واكتراً

وقال في والتحقيق، ولويان حدث إمام جمعة وتم العدد به فباطلة أو دونه فلا. ورقة ١٤٤٤. وقال والقارقي، وصاحب وإعلام النبيه، يقول والتصحيح».

(٩٣) (ض) في (ب) تعسي.

(ع) جزم في «التنبيه» بأن من صلى خلف المحدث وهو لا يعلم ثم علم فإنه لا إعادة عليه في غير الجمعة. ص ٢٨. وفي «المهذب»: إن علم في الصلاة نوى مفارقته وأثم . وإن قان بعد الفراغ لم تلزمه الإعادة . ١٠٤/١.

ما قال به والتوري، في والتصحيح، ذهب إليه في والمجموع، وقال: من أدرك واكعماً، وأفرك السركوع معه، قلا تحسب له هذه الركعة على الصحيح المشهور، وبه قطع الجمهور ١٥٧/٤. وفي والتحقيق، فإن صلى خلفه ـ المحدث عاملاً، وهلم فيها قارقه، فإن لم يفارقه بطلت سواء تابعه أم لا. ورقة ١٤٤. وفي والرفضة، الأصح أن لا يكون مدركاً للركعة ١٢/٢.

٩٤ - وَالصَّوابُ أَنَّ مَنْ صَلَّى خَلْفَ مَنْ عَلَيهِ نَجَاسَةً خَفِيَّةً جَاهِلًا لَا إِعَادَةً
 عَلَيهِ .

(ع) أطلق «الشيخ أبو إسحاق» القول بعدم جواز الصلاة خلف نجس. ص ٢٨. وليست المسألة في «المهذب».

وذهب «النووي» في «المجموع» إلى أنه لو كان على ثوب الإمام أو بدنه نجاسة غير معفو عنها لم يعلم بها المأموم حتى فرغ من الصلاة قال «البغوي» والمتولي» وغيرهما: هو كما لو بان محدثاً، ولم يفرقوا بين النجاسة الخفية وغيرها ـ ومعلوم أن صلاته تجـزؤه إذا بان محدثاً كما قطع به الجمهور من الشافعية. وقال «إمام الحرمين»: إن كانت نجاسة خفية فهو كمن بان محدثاً. ١٥٨/٤ وقال «إمام الحرمين» والروضة» أنه كمن بان محدثاً ١ /٣٥٣. وقال فيها من زياداته كقوله في «شرح المهذب». وقطع في «المنهاج» بعدم وجوب الإعادة، لأنه لا اطلاع له عليه فليس بمقصر. «مغني المحتاج» 1 / ٢٤١٠.

وقال في «التحقيق» ولو بان على الإمام نجاسة فكمحدث. ورقة ١٤٤.

وقد اعترض «السبكي» على تعبير «النووي» في المسألة بالصواب وقال: فيه نظر، فإنه لو كان الإمام عالماً بالحدث ففي الإعادة قول في «شرح المهذب»، وقد سوّوا بينهما. ورقة ٣٠ب وبمثله قال «المدلجي» في «نكته على التنبيه». وقال «المزنى» بصحة صلاة المأموم في هذه الحالة وسابقتها.

ووجه القول المختار: أن الإمام إنما يحمل عن المسبوق القيام والقراءة إذا كانا محسوبين له، وليسا هنا محسوبين له. «المجموع» ١٥٧/١. انظر والأم» ١٨٤/١، «مختصر المزني» ١٩٤/١، «أسنى المطالب» ٢١٥/١.

⁽٩٤) (ض) في (ب) خفيفة، والأصح خفية كما دلت على ذلك عبارة والتصحيح» في وتذكرة النبيه»، ووتوشيح التصحيح» وشروح المسألة في كتب والنووي» وغيرها.

الباب الثالث عشر باب موقف الإمام والمأموم

٩٠ - وَالْأَصَحُ بُطُلَانُ صَلاةٍ مَنْ حَالَ بَينَهُ وَيَنَ إِمَامِهِ شُبَّاكُ.

⁽٩٥) (ع) ذكر في والتنبيه، فيما إذا منع المحائل بين الإمام والماموم الاستطراق _ صيغة الاستفعال من الطريق، لي يمنعه من أن يتخذه طريقاً إلى موضع الإمام _ دون المشاهدة بأن يكون بينهما شباك قولين في جواز صلاته، ولم يرجع . ص ٢٩ . وفي والمهذب ذكر وجهين ولم يختر شيئاً منهما ١٠٧/١ .

ما رجعه والنسووي، هذا هو السراجع في غيره من مصنفاته. ففي والمجموع، أنه الأصح عند الأكثرين ٢٠٢/٤. وفي والروضة، لا تصح الصلاة على الأسح ١٣٩٣/، وهو قوله في والمنهاج،، ووجه هذا القول: حصول الحاق فن وجه، إذ الشباك يمنع من الاستطراق. ومغني المحتاج، حصول الحاق في والتحقيق، وكذا إن حال بين الإمام والمأموم شباك وباب مردود بلا إخلاق في الأصح. ورقة ١٥٠.

الباب الرابع عشر باب صلاة المريض

٩٦ - وَأَنَّ الْأَفْضَلَ لِمَنْ صَلَّى قَاعِداً الإِفْتِراشُ.

٩٧ ـ وَجَـوازُ الصَّـلاةِ مُسْتَلقياً لِمَنْ بِهِ وَجَـعٌ، وَيَحتـاجُ (إِلَيْهِ لِلمَـدَاواةِ).
 والخِلَافُ وَجْهَانِ مَشْهورَانِ.

رجّع في «المجموع» في القعود الذي هو بدل القيام وفي موضعه ما رجحه في «التصحيح» من أن الأفضل أن يقعد مفترشاً. وقال وهو رواية «المزني» وغيره \$/٥٠٥. وهو الأصبح في «الروضة». ٢٠٥/١. وفي «المنهاج»: وافتراشه أفضل من تربعه في الأفضل، وقال «الشربيني» في توجيهه: بأنها هيئة مشروعة في الصلاة فكانت أولى من غيرها. مغني المحتاج ١٩٤/١.

وقال في «التحقيق» ويندب _ القعود للمريض _ مفترشاً. ورقة ١٥٠.

⁽٩٦) (ع) في والتنبيه، قولان، أحدهما: الإفتراش، والثاني: التربّع. ولم يرجح أياً منهما. ص٧٩. وكذلك الأمر في والمهذب، ١٠٨/١.

⁽٩٧) (ض) في (ب) إلى المداواة. وفي نسخ «تذكرة النبيه» اليه للمداواة.

⁽ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن من كان به وجع العين فقيل له: إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك، وهو قادر على القيام احتمل أن يجوز له ترك القيام. واحتمل أن لا يجوز ولم يرجح. ص ٢٩. وذكر في «المهذب» وجهين أحدهما يجوز، والآخر لا يجوز ولم يرجح منهما شيئاً ١٠٨/١. ويلاحظ أن الشيخ قد خص المسألة بألم العين، وأما «النووي» فقد سوى بين وجع العين وغيره حيث قال في =

الباب الخامس عشر باب قصر الصلاة

٩٨ - وَالصَّوابُ أَنَّ مَنْ دَامَ سَفَرُهُ كَالْمَلَّاحِ وَنَحْوِهِ، فَالْإِثْمَامُ لَهُ أَفْضَلُ وَإِنْ طَالَ سَفَرُهُ.

- «المجموع»: إن كان قادراً على القيام فأصابه رمد أو غيره من وجع العين أو غيره وقال له طبيب موثوق بدينه: إن صليت مستلقياً أو مضطجعاً أمكن مداواتك وإلا خيف عليك العمى، فليس «للشافعي» في المسألة نص، ولأصحابنا فيها وجهان مشهوران أصحهما عند الجمهور يجوز الاستلقاء، ولا إعادة عليه. ٢٠٧/٤. وهو ما صححه في «الروضة» ٢٧٣/١. وليست المسألة في «المنهاج»، وقال الشربيني في حالات الاستثناء من شرط القيام في الصلاة: ما لو قال طبيب ثقة لمن بعينه ماء، إن صليت مستلقياً أمكن مداواتك فله ترك القيام على الأصح معتمد: إن صليت مستلقياً أو مضطجعاً أمكن مداواتك جاز في الأصح . ورقة

ودليل القول المختار: أنه يخاف الضرر من القيام فأشبه الموض. «المهذب، ١٠٨/١.

(٩٨) (ع) أطلق القول في «التنبيه» أن المسافر إذا قطع في سفر مسيرة ثلاثة أيام كان القصر أفضل له من الإتمام. ص ٢٩. وبمثله قال في «المهذب» ١٠٩/١.

وما اتحتازه والنووي، هنا، صححه في والمجموع، وقال: نص عليه والشافعي، واتفق عليه الأصحاب ٢١٣/٤، وليست المسالة في والروضة، والمنهاج، ولكن والجلال المحلي، في شرحه على والمنهاج، قال: القصر أفضل من الإتمام على المشهور إذا بلغ ثلاثة مراحل. ويُستثنى على والمدهد

٩٩ _ وَالْأَصَحُّ مَنْعُ القَصْرِ لِمَنْ سَلَكَ الطَّرِيقَ الأَبْعَدَ لا لِغَرَضٍ .

المشهور الملاح الذي يسافر في البحر ومعه أهله وأولاده في سفينته، فالإتمام له أفضل، لأنه في وطنه، وللخروج من خلاف الإمام أحمد فإنه لا يجوز له الإتمام. ٢٦٤/١.

وإليه ذهب وقليوبي» في «حاشيته على شرح المنهاج» إذ قال: الإتمام لمديم السفر وملاح السفينة أفضل مطلقاً ١ / ٢٦٤. وقال والزنكلوني، في «تحفة النبيه»: والملاح الذي معه أهله وماله يديم السفر في البحر، والمكاري وغيرهم فكلهم لهم القصر إذا بلغ ثمانية وأربعين ميلاً هاشمية، لكن الأفضل لهم الإتمام، نصّ عليه الشافعي، واتفق عليه الأصحاب. مخطوط - جـ ٢ - ورقة ٣.

وأقر السبكي في «التوشيح» الإمام «النووي» على استثناء الملاح من القصر في السفر الطويل. ورقة ٣٩١. ورجّحه «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» ١٨٨. كما قال به في «شرحه على التنبيه المسمى عمدة الفقية»ورقة ١١. وكذا «المدلجي» في «نكته على التنبيه» والشيخ «زكريا الأنصاري» في «فتح الوهاب» ٢٤٦/١، ووأسنى المطالب» ٢٤٦/١.

(٩٩) (ع) أصل المسألة كما في «التنبيه»: أن يكون للبلد طريقان يبلغ أحدهما مسافة القصر فيقصر إذا سلكه، والآخر ليس كذلك، فسلك الطريق الأبعد لغير غرض سوى الترخص، وليس له غرض مشروع كالأمن أو السهولة أو زيارة أو عيادة مريض. ففي التنبيه في جواز القصر له قولان ولم يرجح أياً منهما ص ٢٩.

وذكر في «المهذّب» قولين: أحدهما: قوله في «الإملاء» له أن يقصر، والثاني: قوله في «الأم» ليس له أن يقصر. ولم يختر أياً منهما ١٠٩/١.

وما صححه «المصنف» هنا، هو الراجح في غيره من مصنفاته، ففي «المجموع» أن في المسألة طريقين أشهرها على قولين، أظهرهما عند الأصحاب: لا يترخص ٢١٨/٤، وهو ما قاله في «الروضة» ٣٨٧/١. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، وأقره «المحلي» في شرحه. وقدال إنه قوله في «المحرر»، وعلّله: بالقياس على ما لو سلك الطريق القصير وطوّله بالذهاب يميناً وشمالاً. ٢١٠/١. وقد نص «الشافعي» في «الأم» على أنه لا يقصر. =

١٠٠ - وَأَنَّ مَنْ أَقَامَ لِرَجَاءِ حَاجَةٍ لَا يَقْصُرُ بَعْدَ ثَمَانِيَّةَ عُشَرَ يَومَاً. ١٠١ - وَأَنَّ مَنْ فَاتَتْهُ صَلَاةُ سَفَرِ، يَقْصُرُ إِنْ قَضَاهَا فِي السَّفَرِ.

(۱۰۰) (ع) ذكر في «التبيه» في المدة التي يقصر فيها قولين أحدهما: ثمانية عشر يوماً، والثاني: يقصر أبداً، ولم يرجح أياً منهما. ص ٣٠. وفي المهذب: ذكر القولين ولكنه جعل الأول سبعة عشر يوماً، كما أضاف قولاً مخرجاً ولابي اسحاق المرودي، أنه يقصر إلى أربعة أيام ولم يصحح شيئاً من هذه الاقوال 11٠/١.

ما اختاره والنووي، في والتصحيح، من أنه يقصر وثمانية عشر يوماً قال في والمجموع، إنه أصح أحد ثلاثة أقوال عند الأصحاب ٢٤٦/٤. وهو الأظهر عنده في والرفضة، ١٩٨٩، وهو ما ذهب إليه في والمنهاج، واستدل له والمحلي، في شرحه بأنه الله أقام عام الفتح لحرب هوازن بقصر الصلاة، رواه أبو داود ١/ ٩٨٠. وشرح الجلال المحلي على المنهاج، ١/ ٢٥٨٠. قال وابن الرفعة، في وكفاية النبيه، الخارج في طلب عبد قد أبق، أو غريم له هرب، ولم يعرف موضعه، وعزمه أنه متى وجده يرجع، فإنه لا يقصر وإن طال إلا إذا كان في ابتداء سفره قد علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين، فله القصر. مخطوط ـ حـ٢ ـ باب قصر الصلاة.

(١٠١) (ع) وجمع في «التنبيه» أن من فاتت صلاة في السفر فقضاها في السفر أو الحضر أنه يتم ص ٣٠. ورجع في «المهذب» أنه يقصر إذا قضاها في السفر 111/1. وهذا موافق لقول «التصحيح».

ما اختار النووي، من جواز القصر هو المذهب عنده في والمجموع، وقال: هو الأصبح عند وأبي إسحاق المروزي، ووالشيخ أبي حامد، وجمهور الأصحاب، ونقل والرافعي، تصحيحه عن الأكثرين. ١/ ٢٥٠. وهو الاظهر في والروضة ١/ ٢٥٠، وكذا الأمر في والمنهاج، وعلّله وعميرة، في وحاشيته =

⁼ ١٦٣/١، وكذلك والشيخ زكريا الأنصاري، في وأسنى المطالب، ٢٣٨/١. وقال والمختصر، ١٤٧/١.

١٠٢ - وَمَنْعُ الْجَمْعِ فِي السَّفْرِ القَصِيرِ.
 ١٠٣ - (وَجَوازُهُ بنِيَّةٍ) قَبْلَ فَرَاغَ الْأَوْلَى.

على المنهاج» بقيام العذر في حقه. «حاشية قليوبي على المنهاج» ١ / ٢٥٥، وهو الراجح في «ابتهاج المحتاج شرح المنهاج» جـ ١ ورقة ٥٠. وعند «ابن الملقن» في شرحه على المنهاج، جـ ١ ورقة ٣٨.

(١٠٢) (ع) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» أن في جواز الجمع في السفر القصير قولين، ولم يرجّع أياً منهما. ص ٣٠، وفي «المهذب» اختار عدم جواز الجمع ١١١/١ فيكون موافقاً لاختيار «النووي» هنا، وهو ما صححه في «شرح المهذب» ونقل اتفاق الأصحاب عليه. وقال هو نص «الشافعي» في كتبه الجديدة، وقال «أبو إسحاق المروزي» لا يجوز قولاً واحداً. ٤/٢٥٩، والأظهر في «الروضة» عدم جوازه في السفر القصير ١/٥٩٩، وهو ما صححه في «المنهاج»، وعلله «الجلال المحلي» بالقياس على القصر بجامع الرخصة ١/٥٩٨.

(۱۰۳) (ض) فِي (ب) وجواز نيته.

(ع) في «التنبيه» في وقت نيّة الجمع قولان، أحدهما: عند الإحرام بالأولى، والثاني: قبل الفراغ منها. ولم يرجّع ص ٣٠، ورجّع في «المهذب» أنها تكون قبل الفراغ من الأولى. ١١١/١. وهنا كذلك يوافق اختيار «النووي» في «التصحيح» وهو اختياره في «المجموع» حيث قال: الأصع باتفاق الأصحاب أنه يجوز مع الإحرام بالأولى، أو في أثنائها، أو مع التحلّل منها، ولا يجوز بعد التحلّل ٤/ ٢٥٩، وهو ما ذهب إليه في «الروضة» ١/ ٣٩٦، والأظهر جوازها في أثنائها في «المنهاج»، وعلله «الشربيني»: بحصول الغرض بذلك في أثنائها في «المنهاج»، وعلله «الشربيني»: بحصول الغرض بذلك عبارة «المنهاج» تقيد جوازه قبل الفراغ، لأن السلام منها، والناوي معه ناوٍ في أثنائها. «توشيح التصحيح»، ورقة ٢٣أ.

وما في «التصحيح» هو الأصح من قولين في المذهب كما في «الحاوي» = ٢٧٣/٣ ، و«بحر المذهب» ٧٧/٣. و«شرح المختصر» «لأبي الطيب الطبري» =

- ١٠٤ وَمَنْعُهُ فِي وَقْتِ النَّانِيَةِ بِالمَطَرِ.
- ١٠٥ وَمَنْعُهُ لِلْمُنفَرِدِ وَإِنْ مَشَى فِي المَطَرِ.
 - = جـ ٢ ماب الجمع بين الصلوات.
- (١٠٤) (ع) ذكر في والتنبيه، قولين في جواز الجمع في وقت الثانية في المطر، ولم يختر أياً منهما وص ٣٠. وكذلك فعل في والمهذب، وأسند القول بالجواز إلى نص والشافعي، في والإملاء، والقول بعدم الجواز إلى نصه في والأم».

وفي والمتجمعة ال الأصبح عند الأصحاب عدم الجواز، وهو نص والشافعي، في معظم كتبه الجديدة. ٢٦٦/٤ وفي والروضة، أنه الأظهر الجديد ٢٩٩/١ وفي والروضة، أنه الأظهر الجديد ١/٣٩٩. وفي والمنهاج»: أن الجديد منع الجمع بالمطر تأخيراً، وعلله والجلال المحلي، بأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع ٢/٧٦٧. وقال في وشرح مسلم، لا يجوز في وقت الثانية على الأصح ٢١٣/٥.

(١٠٥) (ع) أطلق في «التنبيه» القول بجواز الجمع في المطر للمقيم في وقت الأولى منهما إن كان في موضع يصيبه المطر، وتبتل ثيابه، ص٣٠. وذكر في «المهلب» فيمن يصلي في بيته منفرداً أو في مسجد ليس في طريقه إليه مطر قولين ولم يرجح ١١١/٠.

وقد رجح والنووي، في والمجموع، عدم جواز الجمع باتفاق الأصحاب وقال: هو نصفه في القديم ووالأم، وصححه وإمام الحرمين، ووالبغوي، ووالرافعي، وقطع به والمحاملي، ووالجرجاني، ٢٦٦/٤. وهو الأصح في والروضة، ١٩٩٩/ وقال في والمنهاج، والأظهر تخصيص الرخصة بالمصلي جماعة بمسجد بعيد يتأذى بالمطر في طريقه. وعلله والشربيني، بانتفاء المشقة فيمن يصلي ببيته منفرداً أو جماعة ، أو كان المصلى قريباً ١/ ٢٧٥. ومن وافق والنووي، صاحب وابتهاج المحتاج، جـ١ - ورقة ٥٤، ووعمدة الفقيه، ورقة

الباب السادس عشر باب صلاة الخوف

١٠٦ ـ وَأَنَّهُ يَقْرَأُ وَيَتشهَّدُ فِي انتظَارِهِ فِي صَلاةِ الخوفِ.

(١٠٦) (ع) قطع في والتنبيه بالطريقة التي تقول بأن في قراءة الإمام وتشهده في انتظاره قدوم الطائفة الثانية قولين. ولم يرجح الصحيح منهما. ص٣٠. وفي والمهذب رجح أنه يقرأ، وأما التشهد في القول الراجح وهو أن الطائفة الأولى تفارقه عقيب السجود في الثانية ، لا بعد التشهد فقد ذكر فيه طريقين ولم يرجح أياً منهما. ١١٣/١.

ما اختاره المصنف هنا من القراءة والتشهد، قال في «المجموع» إنه الأصح باتفاق الأصحاب، وأن الخلاف في الاستحباب ٢٠٠، ٣٠٠. ورجح في «الروضة» أن الأصح من الطرق الثلاث في المسألة أن فيها قولين أظهرهما يقرأ الفاتحة والسورة بعدها في انتظارهم، فإذا جاؤوا قرأ من السورة قدر الفاتحة وسورة قصيرة ٢/٣٠. وبالنسبة للتشهد قال: المذهب أنه يتشهد لا ٤/٢.

وذهب في «المنهاج» إلى أنه يقرأ ويتشهد. وقال «الرملي» في شرحه في توجيه القول المختار: لأن السكوت مخالف لهيئة الصلاة. والقيام ليس موضع ذكر. «نهاية المحتاج» ٣/٤/٣. وذكر «الماوردي» في «الحاوي» قولين، ولم يختر أياً منهما. ونسب القول بأنه يقرأ ويتشهد إلى قول «الشافعي» في «الإملاء» ووجهه بقوله: أن القيام محل للقراءة لا للإنصات والذكر. جـ٣، ورقة ٢٢١ فما بعدها.

وممن وافق «النـووي» إلى ما قالـه: «ابن حجـر» في «تحفة المحتاج» ٩/٣، ١٠، و«الرافعي» في «فتح العزيز»: ٣٦/٤.

١٠٧ - وَأَنَّهُ يُصَلِّي بِالطَّالْفَةِ الْأَوْلَى فِي المَغرب رَكَعَتين.

١٠٨ ـ وَصِحَّةً صَلاةِ الْمَأْمُومِينَ المُفَارِقِينَ للإمام إِذَا لَمْ تَبْظُلُ (صَلاَّتُهُ).

(١٠٧) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين أحدهما: ما في المسألة، والثاني: أنه يصلي بالأولى ركعة وبالثانية ركعتين، ولم يرجع أياً منهما. ص٣٠. وفي «المهذب» رجع ما اختاره «النووي» من أنه يصلي بالأولى ركعتين، وبالثانية ركعة.

وما رجعة والمصنفه هنا، هو الراجع في والمجموع، ووالروضة، ووالمنهاج، ففي والمحصوع، أنه الأصح ٤/٤، وفي والروضة، أنه الأظهر، ومنهم من قطع به ٢/٤٥، وفي والمنهاج، أنه الأفضل في الأظهر، وقال والرملي، في تعليله: لسلامته من التطويل في عكسه بزيادة تشهد في أولى الثانية، بل هو مكروه، ونهاية المحتاج، ٢/٥/٢.

(١٠٨) (ض) في (ب) الصلاة.

(ع) صورة المسألة فيما إذا كانت الصلاة رباعية وفرّق الإمام المصلين أربع فرق فصلّى بكل فرقة ركعة، ففي صحة صلاة الإمام قولان رجّع والشيخ أبو السحاق، في والتنبيه، أنها صحيحة، وبناء عليه ففي صحة صلاة المأمومين قولان أحدهما: تصبح، والثاني: تصبح صلاة الطائفة الأخيرة. وتبطل صلاة الباقين. ولم يرجّع أي القولين. ص٣٠، وفي والمهذب، رجع القول بصحة صلاة الإمام، أما المأمومين فقطع بصحة صلاة الفرقة الرابعة، وأما الأولى والثانية والثالثة قذكر فيها قولين بناءً على الخلاف في بطلان من فارق الإمام بغير عذر ولم يرجّع . ١٣/١٨.

رجيح والنيووي، في وشرح المهذب، بناء على القول بصحة الصلاة بتغريفهم أربع فرق، رجح القول بصحة صلاة الإمام والطائفة الرابعة لأنهم لم يفارقوه، وأما الطوائف الثلاث الأولى فقال: الأصح صحة صلاتها، هكذا قال الأصحاب ١٠٤٤، ٣. وفي أصل والروضة»: رجّح القول بصحة صلاة الإمام والطائفة الرابعة، وأما البلوائف الثلاث الأولى فذكر أن فيها القولين فيمن فارق الإمام بغير عذر ١٤٧٤، وتقدم أنه رجح فيها عدم البطلان ١٩٧٤، وفي =

١٠٩ - وَالصَّوابُ (إِذَا) أَبْطَلْنَا صَلاةَ الإمامِ أَنَّهُ لاَ تَبْطُلُ صَلاةُ الطَّائِفَةِ الثَّالِثَةِ
 وَالرَّابِعَةِ إِذَا لَمْ يَعْلَمُوا بُطْلانَ صَلاتِهِ، وَقِيلَ إِذَا لَمْ يَعلَمُوا تَحْرِيمَ
 انْتِظَارِهِ.

«المنهاج» فلو صلى بكل فرقة ركعة صحت صلاة الجميع في الأظهر. قال والشربيني»: لأنه قد يحتاج إلى ذلك. ونقل قول «إمام الحرمين» أن شرط الصحة أن تمس الحاجة إليه، ويقتضيه الرأي، وإلا فهو كفعله في حالة الأمن. وفي «المجموع» لم يذكره الأكثرون والصحيح خلافه. «مغني المحتاج» ٣٠٣/١.

(۱۰۹) (ض) في (ب) أنه إذا.

(ع) هذه المسألة مكملة لسابقتها، حيث قلنا أن في صحة صلاة الإمام إذا فرق المأموين أربع فرق في صلاة الخوف قولين الأصح منهما الصحة، وقد تناولت المسألة السابقة (١٠٨) ما يبنى عليه، أما القول الثاني _ البطلان _ فبناء عليه جزم في «التنبيه» بالنسبة لصلاة المأمومين أنه تصح صلاة الطائفة الأولى والثانية، وتبطل صلاة الطائفة الثالثة والرابعة. ص٣٠٠. وفي «المهذب» ذكر وجهين بناء على وقت بطلان صلاة الإمام، ولم يختر أياً منهما. ١١٤/١.

وما اختاره «النووي» في «التصحيح» ذهب إليه في «المجموع»، ونقل اتفاق الأصحاب على عدم بطلان صلاة الرابعة إذا كانوا عالمين ببطلان صلاة الإمام وإلا فلا. وكذلك الثالثة عند الجمهور ٤/٣٠٧. وهو بعينه ما اختاره في «الروضة» ٢/٢٥. ولم يذكرها في «المنهاج»، وقال «الشربيني» في شرحه: تبطل صلاة الثالثة والرابعة إذا علموا ببطلان صلاة الإمام. مغني المحتاج تبطل صلاة الثالثة والرابعة إذا علموا ببطلان صلاة الإمام. مغني المحتاج /٣٠٣. وقال «ابن الملقن» في «عمدة الفقيه» بمثل قول «التصحيح» ورقة

أما المعتبر في العلم فعند «الشيرازي» في «التنبيه» وهو الأصح عند «الجمهور» كما قال في «المجموع» أن يعلموا أن هذا لا يبطل الصلاة، والوجه الثاني: أن يعلموا أن الإمام إن انتظر لا يجوز انتظاره. ٣٠٧/٤.

١١٠ ـ وَالْأَصَعَجُ أَنَّ حَمْلَ السُّلاحِ فِيهَا سُنَّةً

١١١ ـ وَأَنَّهُ إِذًا اضْطُرُ إِلَى الرَّكوبِ فَرَكِبَ، لَمْ يَسْتَأْنِف.

(١١٠) (ع) ذكر في «التنبيه» في حكم حمل السلاح في صلاة الخوف قولين، أحدهما: أنه سنّة، والثاني: أنه واجب، ولم يختر أياً منهما. ص٣٠. وفي «المهذب» رجع أن فيها قولين، ولم يصحّع منهما شيئاً. ١١٤/١.

ما صححه «التووي» هنا قال في «المجموع» إنه أصح أربع طرق في المسألة، أصحهما عند الأصحاب المسألة، أصحهما عند الأصحاب تستحب، وهو نصّه في «المختصر»، وأحد الموضعين في «الأم». ٣١٤/٤. ومثله صحّح في «المروضة» ١/٥٩، وجزم في «المنهاج» بأنه سنّة، قال «السرملي» في شرحه: إذا كان السلاح لا يمنع من صحة الصلاة كسيف ورمح... وقال في توجيهه أنه لو وجب لكان تركه مفسداً كغيره مما يجب في الصلاة، ولا تفييد به. ولكن يكره تركه من غير عذر احتياطاً. ٢/٧٦٧. وقال «السبكي»: الاستحباب هو الصحيح. توشيح التصحيح. ورقة ٣٣٧.

(۱۱۱) (ع) في «التنبيه» قطع بأن من كان راجلاً فركب استأنف. ص٣٠. وقال في «المهذب»: الاستثناف أشبه بظاهر النص، وهو قول «الشافعي». وقال «أبو العباس»: إن لم يكن مضطراً استأنف، وإن كان مضطراً لم تبطل، وهو الأقيس. ١١٤/١.

وما رجحه من عدم الاستثناف لمن ركب مضطراً، هو ما اختاره في «المجموع» وقال هو الأصبح عند «الشيخ أبي حامد» و«البندنيجي» و«الرافعي» والجمهور وهو تصه في «الأم»، وهو قول جمهور أصحابنا المتقدمين، وقال صاحب «الحاوي»: هو قول «ابن سريج» و«أبي إسحاق» وأكثر أصحابنا على ٣٢٠/٤. وفي «المنهاج» وقال «ابن سريج» ودأبي إسحاق وأكثر أصحابنا وفي «الروضة»: أنه المذهب ٢/٤٢. وليست في «المنهاج» وقال «الشربيني»: ولو صلى متمكناً على الأرض، فحدث خوف ملجىء لركوبه ولاس وبنى. «مغني المحتاج» 1/١٣. وقال صاحب «إعلام النبيه» وإن كان راجلاً فركب استأنف على النص، وقيل: إن اضطر إلى الركوب فلا. ورقة راجلاً فركب استأنف على النص، وقيل: إن اضطر إلى الركوب فلا.

١١٢ - وَوَجُوبُ الإعادةِ عَلَى مَنْ ظَنَّ السَّوَادَ عَدوًّا.

١١٣ _ وَأَنَّ مَسَأَلَةَ الخَنْدَقِ عَلَى قَوْلَين .

(١١٢) (ع) اختار «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أنهم إن رأوا سواداً فظنوهم عدواً. فصلّوا صلاة شدة الخوف ثم بان لهم بأنه لم يكن عدواً أجزأتهم الصلاة. ص٣٠٠. ورجح في «المهذب» عدم وجوب الإعادة كذلك. ١١٤/١.

وما اختاره «النووي» هنا، رجّحه في «المجموع» وقال: صححه «الشيخ أبو حامد» و«الماوردي» و«الغزائي» في «البسيط» و«الرافعي» وغيرهم. وقال «إمام الحرمين» لعله الأصح. ٤/٣٣. وفي «الروضة»: يجب القضاء على الأظهر ١/٣٣. وهو ما قاله في «المنهاج»، ووجّهه «الرملي» بقوله: لتفريطهم بخطئهم أو شكهم، «نهاية المحتاج» ٢/٣٧٣.

وقال «المزني» تجب عليهم الإعادة، وليس هذا مذهباً للمزني، بل هو الزام للشافعي على مذهبه، إذ أن مذهب «المزني» أن كل من صلى بالعذر لا إعادة عليه. «بحر المذهب» ١٨٦/٣، «مختصر المزني» ١٤٦/١، «شرح المختصر» لأبي الطيب الطبري» - جـ ٢ - باب صلاة الخوف

(١١٣) (ع) رجّع في «التنبيه» أنهم إن رأوا عدواً فخافوهم فصلّوا صلاة شدّة الخوف، ثم بان أنهم كان بينهم خندق أعادوا صلاتهم. ص٣٠. وفي «المهذب» ذكر فيه طريقين، أحدهما: أن المسألة على قولين كسابقتها، والثاني: تجب الإعادة قولاً واحداً، ولم يرجع . ١١٤/١.

ما صححه «المصنف» في «التصحيح». رجحه في «المجموع». وقال: الأصح أنه على القولين في مسألة السواد السابقة وبهذا قطع جمهور الخراسانيين و«القاضي أبو الطيب» في «تعليقه» وصاحب «الحاوي» وغيرهما من العراقيين، واتفقوا على أن الصحيح هنا وجوب الإعادة. ٢٣٢٧، واختار في «الروضة» إجراء القولين في مسألة السواد ٢٣/١.

ولم يذكرها في «المنهاج»، ولكن «الشربيني» ذكرها في شرحه وأعطاها حكم المسألة السابقة ورجع وجوب الإعادة وعلله بتفريطهم في خطئهم أو شكّه كما لو أخطأوا أو شكّوا في الطهارة. مغني المحتاج ٣٠٦/١.

الباب السابع عشر باب صلاة الجمعة

١١٤ - وَالصَّوابُ أَنْ اللَّحْنَثَى، وَمَنْ وَجَبَ عَلَيهِ قِصَاصٌ، أَوْ حَدُّ قَذْفٍ يَرْجُو العَفْسَوَ لَوْ تَغَيِّب، وَمَنْ يَخَافُ تَلَفَ مَالِهِ، وَمَنْ فِي طَريقهِ وَحْلٌ، وَغَيْرُهُمْ مِمْنَ يُعْلَمُ فِي تَرْكِ الجَمَاعَةِ لَا جُمُعَةَ عَلَيهِمْ، إلاَّ مَنْ يَتَأَذَى بِالرَّيْحِ فِي اللَّيلِ، وَكَذَا الوَحْلِ فِي وَجْهٍ ضَعِيفٍ.

(١١٤) (ع) ذكر في والتنبيه ان من لزمه الظهر لزمه الجمعة ، واستنى بعض الحالات ليس منها ما استثناه والتووي، في هذه المسألة ، فاستدركها عليه . ص٣١. وقد استثنى في والمهددب، ما استثناه في والتنبيه، وزاد بعض الحالات منها من يخاف على نفسه أو ماله . ١١٦/١.

ما رجحه والنووي، هنا صححه في والمجموع، وأقرّه على الأعدار التي ذكرها، وقرر ضابطاً هو أنّ كل عدر سقطت به الجماعة سقطت به الجمعة وقال إنه ذكره الأصحاب. ٢٠٨٤، ٢٥٨. وقال في موضع آخر: كل عدر سقطت به الجمعة في غير الجمعة سقطت به الجمعة إلّا الربح في الليل لعدم تصوره، وفي الوحل ثلاثة أوجه: الصحيح عند الخراسانيين، وبه قطع العراقيون، وجماعات الخراسانيين أنه عذر في الجمعة أو الجماعة ٢٥٨٧. أما في والروضة فقد أقرّ على الضابط أن كل ما أمكن تصوره في الجمعة من الأعدار المرضعة في ترك الجماعة يرخص في ترك الجمعة، ورجح أن الوحل الشديد عدر في ترك الجمعة والجماعة ٢٥٨٧. وذهب في والمنهاج الى الشديد عدر في ترك الجمعة والجماعة ٢٥٨٧. وذهب في والمنهاج الى سقوط الجمعة عن كل معذور بمرخص في ترك الجمعة. وهو ما يقول به والرافعي وفي والمحرره. مخطوط - ورقة ٣٣. وعقب عليه والشربيني وقوله =

١١٥ _ وَوَجُوبُها عَلَى (أَعْمَى) لا يَجِدُ قَائِداً إِذَا حَضَرَ الجَامَع .

١١٦ _ وَسُقُوطُها عَمَّنْ يُرِيدُ السَّفَرَ، وَيَخَافُ الاَنْقِطَاعَ عَنْ رِفْقَتِهِ بَعْدَ الزَّوَال .

مما يمكن مجيئه في الجمعة، فإن الريح بالليل لا يمكن عذرها. ٢٧٦/١،
 وصرح والسبكي، باستثناء الريح العاصف لعدم تأتيه في الجمعة فإنه لا يكون
 عذراً في الجماعة إلا ليلاً. وتوشيح التصحيح، ورقة ٣٣٠.

وممن وافق «النووي» صاحب «ابتهاج المنهاج» حدا ، ورقة ٥٣ ، و«ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه»، ورقة ٤٠ .

(١١٥) (ض) في (ب) الأعمى. وفي نسخ التصحيح التي وردت في ثنايا تذكرة النبيه: أعمى فتكون الأصح.

(ع) جزم في «التنبيه» أن المعذورين في ترك الجمعة، لا جمعة عليهم وإن حضروا إلا المريض، ومن في طريقه مطر، فإنهما إذا حضرا لزمهما الجمعة. ص٣١. ويمثله قال في «المهذب» ١١٦/١.

جزم «النووي» في «المجموع» بمثل رأيه في «التصحيح» من لزوم الجمعة للأعمى لا يجد قائداً إذا حضر الجامع بلا خلاف لزوال المشقة ٤/ ٣٥٩، ولم يصرّح في «الروضة» برأي ولكن يمكن أن يفهم من قوله وألحقوا بالمرص أصحاب الأعذار الملحقة بالمرض، وقالوا: إذا حضروا لزمتهم الجمعة أن ذلك يتناول الأعمى لأنه ممن تلحقهم مشقة بالحضور كالمريض لاره»، وقال «الرافعي» في «المحرر» بمثل قول «التصحيح». مخطوط - ورقة لارست في «المنهاج». وقال صاحب «ابتهاج المنهاج» و«ابن الملقن» في «شرح التنبيه» و«الشيخ زكريا الأنصاري» في «فتح الوهاب» ١ /٧٣٠، بمثل قول «التصحيح».

(١١٦) أما بالنسبة لسقوطها عمن يريد السفر ويخاف الانقطاع عن رفقته بعد الزوال فقد قطع في والتنبيه، بأن من لزمه فرض الجمعة لم يجز له أن يسافر سفراً لا يصلي فيه الجمعة بعد الزوال. ص٣١٠. وفي والمهذب، جزم بأن له أن يسافر بعد الزوال ويترك الجمعة إن خاف فوت السفر والانقطاع عن الصحبة =

١١٧ - وَالْأَصَيِّعُ أَنَّ مَنْ لاَ يُرْجَى زَوَالُ عُذْرِهِ المُسْقِطِ لِلجُمْعَةِ كَالْمَرْأَةِ، وَالزَّوالِ .

١١٧/١. وهذا يوافق قول والتصحيح،

وما رجحه والنووي، في والتصحيح، هو الراجح في والمجموع، وقال: هو المذهب، ويه قطع الجمهور، ولكنه قيد ذلك إضافة إلى ما في والتصحيح، بأن لا يكون في طريقه موضع يصلي فيه الجمعة. ٢٩٧/٤.

وفي والروضة: له الخروج بلا خلاف بعد الزوال، كذا قال الأصحاب،
 وذكر القيد الذي أورده في والمجموع، ٣٨/٢.

وقعال في والمنهاج، بمثل قوله في والمجموع، ووالروضة، وعلله والشربيقي، بدفع الضرر عنه ٢٧٨/١.

وقال صاحب «ابتهاج المحتاج شرح المنهاج» جـ١، ورقة ٥٣، ووالشيخ زكريا الأنصاري، في وفتح الوقاب، ٧٤/١ بمثل قول والنووي، في والتصحيح،

- (١١٧) (ض) الزوال: سقطت من (ب). ثم الأولى أنها الجمعة وليست الزوال، لأنه قبل الزوال لا يفخل وقت الظهر. وهو ما ذكرته نسخ التصحيح التي تضمنها كتاب «تذكرة النبه».
- (ل) الزمن: من به مرض يدوم زماناً طويلًا، أو ضعف بكبر سن، أو طول علة. «المصباح العقيرة ٢٧٥/١، والمعجم الوسيط، ٤٠١/١.
- (ع) فعب في «التنبيه» إلى أن من لا جمعة عليه يخير بين الظهر والجمعة. وأن الأفضل أن لا يصلي الظهر قبل فراغ الإمام من الجمعة. وهو بعمومه يشمل كل أصحاب الأعدار، ص٣١.

وقائم في والمهذب، باستحباب تأخير أصحاب الأعذار صلاتهم حتى يعلموا أن الجمعة قد فاتت. ١١٦/١.

ما صححه والنووي، هنا قال في والمجموع: إنه الأصح، وبه قطع والماورهي، وقالدارمي، والخراسانيون. ولو قيل بالتفصيل لكان حسناً، وهو أنه إذا كان هذا الشخص جازماً بأنه لا يحضر الجمعة استحب تقديم الظهر، وأن =

١١٨ - وَتَحريمُ السَّفر يَومَ) الجُمُّعَةِ بَينَ الزَّوالِ والفَجْرِ.

لو تمكن أو نشط حضرها استحب التأخير. ٣٦٣/٤. وفي «الروضة» تبعاً الأصلها أن الأولى أن يصلي الظهر في أول الوقت، لفضيلة الأولية، وقال فيها من زياداته بمثل قوله في «المجموع» ٣٩/٣. وجزم في «المنهاج» بندب التعجيل للمرأة والزمن. ووافقه «الشربيني» وقال: إنه المعتمد وإن قال «ابن الرفعة» ما قاله العراقيون من استحباب التأخير حتى تفوت الجمعة هو ظاهر النص، ونسبه «القاضي» للأصحاب، وقال «الأذرعي» إنه المذهب. «مغني المحتاج» ال٧٩/١.

وبمثل قول «النووي» في «التصحيح» قال دابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» جـ ١ ورقة ٥٣ . كما قال به «الغزالي» في «الوجيز» ١/ ٦٥ .

(١١٨) (ض) وتحريم السفريوم: سقطت من (ب).

(ع) في «التنبيه» أن في جواز سفر من تلزمه الجمعة سفراً لا يصلي فيه الجمعة قبل الزوال قولين، ولم يرجّع. ص٣٦. وصحّع في «المهذب» عدم جواز السفر. وبهذا يوافق «النووي». ١١٧/١.

وقد رجّع في «شرح المهذب» عدم الجواز، وقال: هو الأصح عند الأصحاب، وهو نصه في أكثر كتبه الجديدة لكنه قيد ذلك بالقول بعدم جواز السفر بعد الزوال، أما إذا قيل بالجواز فهنا أولى. ٣٦٧/٤.

واختار في «الروضة» عدم الجواز وقال: إنه الجديد، والأظهر عند العراقيين ٣٨/٢. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج». مغني المحتاج بشرح المنهاج ٣٨/١. ودليل القول المختار: أن ما قبل الزوال وقت لوجوب التسبب، بدليل أن من داره على بعد لزمه القصد قبل الزوال، ووجوب التسبب كوجوب الفعل، فإذا لم يجز السفر بعد وجوب الفعل، لم يجز بعد وجوب التسبب، المهذب ١١٧/١.

وقد رجَّح «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» ما اختاره «النووي» ١/٠٤.

١١٩ - وَجَوْازُ جُمْعَتِينَ فِي الْبَلَدِ إِذَا عَظْمَ، وَعَسْرَ الاجْتِماعُ فِي مَكَانٍ
 (وَاحِدٍ) وَتَجُوزُ الزَّيَادَةُ بِحَسْبِ المَعَاجَة.

(١١٩) (ض) وأحد سقطت من (١).

(ع) ذكر في «التنبيق أن من شروط الجمعة أن لا تكون معها ولا قبلها جمعة أخرى، وإلا بطلت الثانية، ص٣١، وفي «المهدب، أورد نص «الشافعي» بعدم جواز المحتمة في أكثر من مسجد، ثم ذكر اختلاف فقهاء «الشافعية» في المسالفة ولم يصرح بتصحيح، وإن كان ظاهر قوله إقرار ما ذهب إليه «الشافعي» في ١٢٤/١.

ما رجح المصنف هنا هو «الصحيح» عنده في وشرح المهذب، وقال: وبه قال وابن مريح المهذب، وقال: وبه قال وابن مريح ووابو إسحاق المروزي، وقال «الرافعي»: اختاره أكثر أصحابنا تصريحاً وتعريضاً، ورجّحه «ابن كج»، و«الحناطي» و«القاضي أبو الطيب» و«المروباني» و«الغزالي» وآخرون وقال «الماوردي»: هو اختيار «المزني» و المروبي» و العروب و المروبي و المروب

واختار في والروضة ما اختاره في والمجموع ٣/٥. وممن قال بجواز اجتماع أكثر من جمعة إذا عسر الإجتماع والوافعي، في والمحرر، ورقة / ٣٤. وهو ما ذهب إليه والنووي وفي «المنهاج». قال والشوبيني، في بيانه: إن لم يكن في حمل الجنمة موضع يستعهم بلا مشقة ولو غير حسجد فيجوز التعدّد للحاجة بحسبها، لأن الإمام والشافعي، دخل بغداد وأهلها يقيمون بها جمعتين وقيل ثلاثة فلم ينكر عليهم. فحمله الأكثرون على عسر الاجتماع، قال «الروياني»: ولا يحتمل مذهب والشافعي، غيره. وقال والصيمري»: وبه أفتى «المزني» بمعنى المحتاج ١٩٨١/١.

وقال والمزني، بجواز التعدد. ووأبو إسحاق، وقد أفتى والمزني، بجواز التعسدد في المحاوي، ١١٦/٣، وأسنى المنطالب، التعسدد في المحاوي، ٢٤٨/١، ووابن حجر، في وشرح التنبيه، ورقة / ٤١. ووابن حجر، في وفتح الجواد، ١٩٨/٤.

١٢٠ _ وَصِحَّةً الجُمُعَةِ السَّابِقَةِ إِذَا كَانَ الإِمَامُ مَعَ الثَّانِيَةِ.

١٢١ ـ وَاشْتِراطُ الطَّهارَةِ وَالسُّتْرَةُ لِلْخُطْبَةِ، وَكَونُهَا بِالعَربيَّةِ، وَإِسْمَاعُها (أَربَعينَ) كَامِلِيْنَ.

(١٢٠) (ع) إذا عقدت جمعتان في بلد، إحداهما قبل الأخرى. وعرفت الأولى منهما، فالجمعة هي الأولى، والثانية باطلة في والتنبيه، ووالمهذب، وهذا إذا كان الإمام مع الأولى أو كانت بلا إمام. فإذا كان الإمام - الأعظم - مع الثانية، فقد ذكر في والتنبيه، ووالمهذب، قولين أحدهما: أن الجمعة جمعة الإمام، والشاني: أن الجمعة هي الأولى. ولم يختر أي القولين. التنبيه ص٣١، المهذب ١٧٥/١.

ما رجحه «النووي» في «التصحيح» رجّحه في «المجموع» وقال: الأصح باتفاق الأصحاب أن الجمعة هي السابقة، ممن صححه «ابن الصباغ» و«المتولي» و«الغزالي» و«الرافعي». ٤/٣٥٤. وفي «الروضة»: الأظهر أن السابقة هي الصحيحة ولا أثر للسلطان ٢/٠٢، وهو ما ذهب إليه في «المنهاج». وعلّله «الشربيني» باجتماع الشرائط فيها. مغني المحتاج / ٢٨١٠.

(١٢١) (ض) في (أ) لأربعين.

(ع) ذكر في «التنبيه» أن في اشتراط الطهارة والسترة قولين ولم يختر منهما شيئاً، ولم يذكر شرط كونها بالعربية ومتوالية.

وذكر أن من شروطها العدد الذي تنعقد به الجمعة، ولم ينص على سماعهم. ص٣١.

وفي «المهذب»: ذكر قولين في اشتراط الطّهارة ولم يرجّع ١١٨/١، ولم يذكر السترة والعربية والموالاة. وذكر شرط العدد وبين أنهم إن خرجوا لوقت قصير صلوا الجمعة. وأما إن طال الفصل ففيه خلاف، ولم يرجّع شيئاً. 1١٨/١.

قال في «المجموع»: الصحيح الجديد اشتراط ستر العورة، والطهارة عن =

الحدث. وعن النجاسة في البدن والثوب والمكان وقال: الصواب أن الخلاف يجسري في المحددث والجنب كما صرّح به والمتولي، ووالرافعي، في والمحرر، . ٤/٣٨٧. ورجح اشتراط كونها بالعربية. وقال: به قطع الجمهور. ٤/٣٩٣. وجيزم باشتراط سماع أربعين، فلو حضروا ثم انفضوا قبل افتتاح الخطبة لم يجز أفتتاحها حتى يجتمع أربعون كاملون. وصحيح أن الجديد اشتراط الموالاة بين الخطبة والصلاة. ٤/٣٧٧.

ورجّع في الروضة ما رجحه في والمجموع بالنسبة للعدد والموالاة ورجّع في الروضة ما رجحه في والمجموع بالنسبة للعدد والموالاة ٧/٧ ، ورجع كذلك اشتراط الطهارة عن الحدث والنجس، وستر العورة ٢٧/٧ ، كما رجع اشتراط كونها بالعربية ٢٦/٧ . وقال: الصحيح الشرط أن يستع أربعين من أهل الكمال بناءً على صحة اشتراط رفع الصوت، وعدم احتساب الخطبة سراً بحيث لا يسمع غيره . ٢٧/٧ .

وفي والمنهاج قال باشتراط كونها عربية، وإسماع أربعين كاملين، وقال: الأظهر اشتراط الموالاة، وطهارة الخبث والحدث، والستر. قال والشربيني، في معناها وتوجيهها: عربية لاتباع السلف والخلف، ولأنها ذكر مفروض فيشترط فيه ذلك كتكبيرة الإحرام. وإسماعها أربعين كاملين، لأن مقصودها وعظهم، وهو لا يحصل إلا بذلك. أما الموالاة بين أركانها وبين الخطبتين، ويينهما وبين القسلاة فللإتباع، ولأن لها أثراً ظاهراً في استمالة القلوب. والمطهارة من المحدث الأكبر والأصغر والخبث غير المعفوعنه في البدن والثوب والمكان وستر العورة للاتباع. مغنى المحتاج ١٩٨١-٢٨٨-٢٨٨.

وفي والمحرر، وللرافعي، ما يوافق قول والمنهاج، ووالتصحيح، فيما يتعلق بشروط الخطية. مخطوط ورقة ٣٥.

وقال والسبكي، في والتوشيع، باشتراط كونها عربية إلا إذا تعذرت، ويجب التعلم، ويشترط إسماع أربعين كاملين، والطهارة والستارة على الجديد. وتوشيح التصحيح». ورقة ٢٥أ. والشروط التي ذكرها والنووي، في والتصحيح، قال بها وابن الملقن، في وعمدة الفقيه، ورقة ١٣/ وفي وشرحه على التنبيه، جـ١، ورقة ١٤.

١٢٢ _ وَوُجُوبُ الْقِرَاءَةِ فِي إِحْدَاهُما لا بِعَينِها، ﴿وَالدُّعاءُ) فِي الثَّانيةِ. ١٢٣ ـ وَأَنَّ التَّبْكِيرَ إِلَى الجُمُعَةِ يُستَحَبُّ مِنْ طُلُوع الفجر.

(١٢٢) (ض) في (أ) والأولى. ولكن الأصح الدعاء لأنه ما ورد في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»، كما أن عبارات الفقهاء تؤيده.

(ع) جزم في والتنبيه، بأنه يقرأ في الأولى شيئاً من القرآن. ص٣١. وفي «المهذب» المنصوص أن القراءة لا تجب إلا في إحدى الخطبتين، وهو في مقابل القول الثاني أنها تجب في الخطبتين. وبهذا يكون قد وافق «النووي» فيما اختاره من القراءة في إحداهما بغير تعيين. ١١٩/١، وفي وجوب الدعاء أو استحبابه في الخطبة ذكر وجهين ولم يرجع . ١١٩/١ .

ما صححه والنووي، في والتنبيه، رجحه في والمجموع، وقال: الصحيح المنصوص في «الأم» تجب في إحداهما أيتها شاء ١/٤ ٣٩ وبالنسبة للدعاء قال: فإذا قلنا يجب فمحله الخطبة الثانية، ونص عليه في مختصري «البويطي» و«المزني»، فلو دعا في الأولى لم يجزئه ٤ /٣٩٣.

في والروضة: الدعاء للمؤمنين ركن على الصحيح، وعليه فهو مخصوص بالثانية، وفي القراءة قال: الأصح ونصّ عليه في «الأم» تجب في إحداهما لا بعينها ٢٥/٢. ورجح في «المنهاج» ما صححه في «الروضة» ووالمجموع، قال والشربيني، تجب القراءة في إحداهما لأن الغالب القراءة في الخطبة دون تعيين. وأما الدعاء في الثانية فلأنه يليق بالخواتم. مغنى المحتاج ٢٨٦/١. وما رجحه في «التصحيح» هو الراجح في «شرح صحيح مسلم، ٦/١٥٠.

(١٢٣) (ع) جزم في «التنبيه» بأن التبكير إلى الجمعة بعد طلوع الشمس. ص٣٢. ورجّح في «المهذب» أن ساعات التبكير من حين طلوع الفجر، فيكون موافقاً لكلام والتصحيح». ١٢١/١.

ورجح في «المجموع» أن التبكير من طلوع الفجر وقال هو «الصحيح» عن «الشيخ أبي إسحاق، والأكثرين، وبهذا قال جمهور العلماء، وحكاه «القاضى عياض» عن «الشافعي». ٤١٦/٤. وهو الأصح في «الروضة»= ٧/٤٤. وفي والمنهاج، أطلق القول بأنه يمن التبكير إليها ماشياً، ولم يحدد لذلك وقتاً، قال والشربيني، في شرحه: والساعات من طلوع الفجر الصادق، لأنه أول النهار شرعاً، ويه يتعلق جواز غسل المجمعة ٢٩٢/١، ورجحه في دشرح صحيح مسلم، ١٣٦/٦.

وذكر والسبكية: أن-والرافعي، ووالنووي، صححًا أن التبكير من الفجر، وإياد رجّع في والمهذب، وتوشيع التصحيع، ٧٥ب.

وقمن قال بمثل والنووي، في والتصحيح، صاحب وإعلام النبيه، ورقة ١٠٠٠.

(١٢٤) (ع) ذكر في والتنبيه، فيما إذا لم يزل الزحام حتى ركع الإمام في الثَّانية قولين، أحدهما: يقضي قا علية، والثاني: يتبع الإمام، ولم يختر أيًّا منهما. وذكر في والمهذب، قولين ولم يرجع ١٣٣/١.

مَا رجعه وَالنَّوي، هنا صححه في والمجموع، وقال: هو نصه في والأم، ووالمختصري، وأحد قوليه في والإملاء، وصححه والبغوي، ووالرافعي، والمختصري، وأحد قوليه في والإملاء، وصححه والبغوي، والمول الجديد. وآخرون، وهنو التحتيار والقفَّال، وقال والبغوي»: هو القول الجديد. المجمهور أنه يدع المحمور أنه يدع القراءة ويركع مع الإمام، لأنه لم يدرك محلها، فسقطت عنه كالمسبوق القراءة

وفي والمنهاج، الأظهر يركع معه، وعلله والشربيني، بكون متابعة الإمام أكد. مغني السحتاج ٢٩٩/١.

وما صححه في والتصحيح، قال به والمزني، وشرح المختصر، ولابي الطيب الطبري، جـ٢ ـ واب صلاة الجمعة. وبخر المذهب، ١٠٣/٣، والحاوي، ٢/٤/٣

الباب الثامن عشر باب صلاة العيدين

١٢٥ ـ وَأَنَّ وَقْتَ صَلاةِ العِيدِ مِنْ طُلوع الشَّمسِ.

١٢٦ ـ وَصِحَّةُ غُسُل (العِيدِ) بَعدَ نِصْفِ اللِّيلِ .

(١٢٥) (ع) جزم في «التنبيه» أن وقت صلاة العيد من ارتفاع الشمس. ص٣٧. وفي «المهذب» وقتها من طلوع الشمس ١٢٥/١ ما رجحه «المصنف» في «التصحيح» هو الراجح في سائر مصنفاته، ففي «المجموع»: الأصح أنه من أول طلوع الشمس، وبع قطع «أبو إسحاق الشيرازي» في «المهذب»، و«صـاحب الشـامـل»، و«الـروياني» وآخـرون. ٥/٥. وفي «الـروضة» تبعأ لأصلها، ومن زيادات «النووي» أن وقتها يدخل بالطلوع على الصحيح أو الأصح ٢/٧٠. وهو ما جزم به في «المنهاج»، وأقرّه «الجلال المحلى» عليه ووقليوبي، وقال: هو المعتمد ١/٣٠٥. وممن قال برجحان ما ذهب إليه «النووي» «الباجوري» في حاشيته ١/٢٧٥، ودابن الملقن، في دشرجه على التنبيه، جــ ورقة ٤٢ . ورابن يونس، في «عمدة الفقيه» ورقة ١٤ .

(١٢٦) (ض) في (أ) العيدين.

 (ع) ذكر في «التنبيه» أن في جواز الغسل قبل الفجر قولين، ولم يرجح شيئاً. ص٣٥٠. وذكر في «المهذب» قولين: أحدهما: بعد الفجر، والثاني: قبل الفجر، وعليه يغتسل بعد نصف الليل. ولم يختر أياً منهما.

ما اختاره «النووي» هنا هو الأصح والأشهر في «المجموع»، وقال: به قطع «القاضي أبو الطيب»، و«القاضي حسين». و«المتولي» وغيرهم كأذان الصبح. ٥/٥. وفي «الـروضة» من زياداته أنه الأصح ٧٦/٢، وقطع في=

١٢٧ - وَالمُخْتَارُ اسْتِحْبَابُ النَّبْكِيرِ مِنْ صُبْح ِ يَوْم عَرَفَةٍ لِغَيرِ الحَاجُ.

" والمنهاج، بدخول وقته بنصف الليل، وقال والجلال المحلي، في توجيهه، أن أهل القرى الذين يسمعون النداء يبكرون لصلاة العيد من قراهم، فلو لم يجز الغسل قبل الفجر لشق عليهم. شرح التجلال على المنهاج ٣٠٦/١.

وصمن رجيج مأخصب إليه والنووي»: والشربيني، في والإقناع، ٧١/١، ووابن القاسم على شرح أبي شجاع، ٧٩/١، ووابن الملقن، في وشرح التنبيه، ٤٣/١، وصاحب وعمدة الفقيه، ١٤/٨.

(۱۲۷) (ع) جزم في والتنبيه، بأن المتكبيريبتدى في عيد الأضحى يوم النحر بعد صلاة الظهر. ص ٣٣. وذكر في والمهذب، ثلاثة أقوال، ولم يختر منها شيئاً 17٨/١

وما اختاره في والتصحيح عو المختار في وشرح المهذب فقد ذهب إلى ان الأصبح والأرجح عند جمهور الاصحاب الإبتداء من ظهر يوم النحر، ثم قال: واختارت طائفة من محققي الأصحاب المتقدمين والمتأخرين أنه يبدأ من صبح يوم عرفة ، ومعن أختاره وابن سريج » ، وقال والبندنيجي » : هو اختيار وابن سريج » ووالمرزي » قال والصيدلاني » : ووالمروياني » وآخرون : وعليه عمل سريج » ووالمرزي » قال والصيدلاني » : ووالمروياني » وأخرون : وعليه عمل الناس في الأمصار ، واختاره وأبن المنذر » ووالبيهقي » وغيرهما من أثمة أصحابنا الجامعين بين الفقه والحديث وهو الذي اختاره . وقد أورد ما يثبت قوة إسناد الأحاديث التي نصت على أن التكبير من صبح يوم عرفة . وضعف تلك القائلة بأنه من ظهر يوم النهو . المجموع » / ٣٩ – ٥٠ ع .

والأظهر في والروضة، كأصلها: أنه يبدأ عقب ظهر يوم النحر. وقال من زياداته: الأظهر عند المحققين للحديث أنه يبدأ عقب الصبح من يوم عرفة / ٨٠٠

وفي أصل «المنهاج» أنه يبدأ من ظهر يوم النحر، ومن زياداته على «المنهاج» أن العمل على أن التكبير يبدأ من صبح يوم عرفة .

وقال القليوني، واعميرة): وعمل الناس في الأمصار على هذا، وهو المعتمد، فيكون جامعاً بين الأيام المعلومات والمعدودات. قليوبي وعميرة =

الباب التاسع عشر باب صلاة الكسوف

١٢٨ ـ وَالمُخْتَارُ تَطويلُ سُجُودِ الكُسُوفِ.

على المنهاج» ٣٠٩/١.

وقال في «شرح مسلم»: هو الراجع عند جماعة من أصحابنا، وعليه العمل في الأمصار ٦/ ١٨٠. وقد قال الإمام «المزني» بأن ابتداء التكبير من صلاة الصبح يوم عرفة لغير الحاج. «بحر المذهب» ٢٢٣/٣، «شرح المختصر» «لأبي الطيب» جـ٢ _ صلاة العيدين، «فتح العزيز» ٥٧/٥ وما بعدها.

(۱۲۸) (ل) الكسوف: يقال كسفت الشمس والقمر، وكسفا، وانكسفا، وحسفا، وحسفا، وخسفا، وخسف، ست لغات.

وقيل: الكسوف مختص بالشمس، والخسوف بالقمر، وقيل الكسوف في أوله، والخسوف في آخره إذا اشتد ذهاب الضوء. «تحرير التنبيه»/٣٣.

(ع) جزم في «التنبيه» بأن السجود في صلاة الكسوف كالسجود في غيرها من الصلوات، أي لا تطويل فيه. ص٣٣. واختار مثله في «المهذب» ١ / ١٢٩.

قال في «المجموع» بعد أن ذكر طائفة من الأحاديث الواردة في تطويل السجود: فإذا عرفت هذه الأحاديث، وما قدمناه من نصّ السافعي في «البويطي» تعيّن القول باستحباب تطويل السجود، وبه قال «أبو العباس ابن سريج» و«ابن المنذر» وبه جزم «البندنيجي» وغيره، وتابعهم على ترجيحه جماعة. ٥/٥٥.

في «الروضة» تبعاً لأصلها: أن الأظهر عدم تطويله، وقال من زياداته: = 170.

الصحيح المتختار له، أنه يطول السجود في هذه الصلاة، وقد ثبت في إطالته أحاديث كثيرة في الصحيحين عن جماعة من الصحابة، ولو قيل: إنه يتعين البجزم به، لكان قولاً صحيحاً، لأن والشافعي، رضي الله عنه قال: ما صح فيه المحديث فهو قولي ومذهبي. ٢/٨٤. وفي والمنهاج، كأصله اختار أنه لا يطول المحديث فهو قولي ومذهبي، يعده؛ قلت الصحيح تطويلها ثبت في الصحيحين، السجدات. قال والنووي، يعده؛ قلت الصحيح تطويلها ثبت في الصحيحين، ونص في والبويطي، أنه يطولها نحو الركوع الذي قبلها. وبه قال والجلال المحلي، في شرحه ١/١١، وجاء في والمحرز، الأظهر أن السجدات لا تطول. مخطوط، ورقة ٤.

وقال في وشرح مسلم»: قال جمهور اصحابنا لا يطول السجود، يل يقتصر على قلوة في سائر الصلوات، وقال المحققون منهم يستحب إطالته. وهذا هو المنصوص وللشافعي، في والبويطي، وهو الصحيح للاحاديث الصحيحة الصبريحة في ذلك. ١٩٩/٦.

قال السبكي، في والتوشيح، تعليقاً على قول والتنبيه، كما يسجد في غيرها هو الأصح عند الجمهور، ولكنه نقل عن أبيه موافقة والنووي، على قوله في والمنهاج، التطويل، وقال: هو كنما قال وينبغي القطع به. وتوشيح التصحيح، ورقة ٧٣٠. وقال وابن الملقن، في وشرح التنبيه، جـ١ ورقة ٤٣، ووابن القاسم الغزي، في وشرحه على متن أبي شجاع، ٢٣٠/١ بأن والنووي، رجّح القول بتطويل السجود لصلاة الكسوف، ورجّح والرافعي، عدمه.

كتاب الجنائز

وفيه أبواب:

الباب الأول: باب غسل الميت

الباب الثاني: باب الكفن

الباب الثالث: باب الصلاة على الميت

الباب الرابع: الجنازة والدفن

								363
						The second second		
							et Sala	
	, 5 = ·							
	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	1. yha			- 4			
	27							
								354
		2000年報			5 W.			. 1 - 1
		# .054						
				The Paris of				
				T. 142	2 2			
			17 g		776.2			
					- Page 1			
	A 18					And David And		
		,*3						
						*2"		
				· 18 1 3 4 4 1	# N 1		Y	
			*		1.4			
		W	P.A.					
					16 W			
					5.4 W.		Tiga is	P
		化二甲基甲基甲基						
			4.5					
			The Argent State				- P	£ . 45
. '				**			11 No. 1	
		12						
	4 1							
		4		1. 14 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10 10				. 19
	And All Property of the Control of t	*						
				il Alexandri				
						ere er		2 Ja
	Selection of the select	in in	12 12 12 12 12 12 12 12 12 12 12 12 12 1	A14				
		100				*		144
		Ship.						
				100	Terrer William Control			
		9 ³ 8		9				
4		14. 15 July 18		7	in age of the			
		of Chinases Miles					A Company	
		return for the					· 154	
				*			No.	
		The August Company	The State of State of	e jaj s	State of the state of			1.0
			in Grand in a	ş. Alaksınının				
	for the second	·						
								S
4.4 特,Y		1.00					100	
				en type				
				法自然情况				
The state of the							A	
		100					The second second	
	1.4		11.5			医乳类菌素 医乳管		
Programme Control	75 m 3	A	E					, i
				- PM.		No.		f in
		1.1				4	in and in the	
	7.3. A.	4 4 7					180	
$\mathcal{A}_{ij} = \mathcal{I}_{ij} = \mathcal{A}_{ij}$								· .
		*			4.		**	
		4. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1. 1.		A 4		\$4 ·	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	
					*			
				* A.				100
	1. N. 7. S.							ο,
		gir iv			1000			
						War and the		
	4						4	
		1.44	X	1 to	\$			
	, att			and the state of				
v¥ – to to to	figure in a section			1. 1.	學, 身下小儿		4	
	market 1				PAR L		Harris S.	
	4				W. 1	46°4		
	$\hat{\psi}_{i}$, $\hat{\psi}_{i}$				Aug.	er in		
		10 m			***			
		and the second second			5 mg - 1 gg/m - 1 mg - 2 mg -			

الباب الأول باب غسل الميت

١٢٩ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ المَيَّتَ لاَ يُزالُ ظِفْرُهُ، وَشَارِيُّهُ، وعَانَتُهُ.

(۱۲۹) (ع) جزم في «التنبيه» بأن الغاسل يقلَّم أظفار الميت، ويحفي شاربيه، ويحلق عانته. ص٣٥. وذكر في «المهذب» قولين، أولهما: يفعل، والثاني: يكره، وهو قول «المزني»، ولم يرجع أي القولين. ١٣٦/١.

ما صحّحه «المصنف» هنا، اختاره في «شرح المهذب»، وقال: نقله «البندنيجي» عن نصّه في عامة كتبه منها «الأم»، ونص «المزني» في «مختصره» صريح في ترجيح تركه، وهو قول «الشافعي» القديم، فمذهبه تركه، وما سواه ليس مذهباً له، فيتعين ترجيح تركه. ١٣٨/٥.

وفي «الروضة» كأصلها ذكر قولين، ولم يرجّع ثم قال: ولا خلاف أن هذه الأمور لا تستحب، وقال من زياداته: الأصح من القولين، فقال جماعة: القديم هنا أصح ـ لا يفعل ـ وهو المختار، فلم يُنقل عن النبي على والصحابة فيه شيء معتمد، وأجزاء الميت محترمة فلا تنتهك. ١٠٧/٢ - ١٠٨.

وفي «المنهاج» من زياداته: الأظهر كراهته، وعلله «الرملي» ما علله «النووي» في «الروضة». «نهاية المحتاج» ٢/٤٥٤.

وممن رجح عدمه «ابن حجر» في «فتح الجواد» ٢٨٨/١.

قال «السبكي»: واصطلاح «النووي» يقتضي أن يعبّر عنه في «التصحيح» بالمختار لا بالصحيح. ورقة ٣٨ب.

وقال «الإمام المزني» بكراهة إزالة ظفر الميت وقص شعره... «بحر المذهب» ٢٨٣/٣، «الحاوي» ١٨١/٣، «فتح العزيز» ٥/ ١٣٠.

١٣٠ _ وَأَنَّ نِيَّةَ إِلْغُشُلْ لَيْسَتْ بِشَرَطٍ.

١٣١ - وَأَنَّهُ إِذَا خُرَجَ مِنْ فَرجِهِ نَجاسَةٌ بعدَ غَسْلِهِ كَفَاهُ غَسْلُها.

(١٣٠) (ع) قال في والتنبيه، إن من فروض غسل الميت: النية. ص٣٠، وذكر في والمهذب؛ وجهين، ولم يرجع ١٢٥/١.

رجُّح والنووي، في والمجموع، ما رجحه في والتصحيح، من عدم اشتراط نية الغسل أو وجوبها أوقال: هو الأصح عند الأكثرين، وهو المنصوص وللشافعي،، ومقن صنعت والبندنيجي، ووالماوردي، ووالروياني، ووالسرخسي، ووالرافعي، وآخرون وهو الصحيح، ١٧٣/٠.

وفي والروصة، كاصلها: الأصح فيما ذكره والروياني، وغيره لا يشترط. وقال من زياداته: صححه الأكثرون، وهو ظاهر نص «الشَّافعي» ٩٩/٢، وهو ما ذهب إليه في والمنهاج، وأقره والرملي، في شرحه على عدم اشتراطها في صحة غسل التبيت ٢ /٤٤٢). ومن رجعه والحصني، في دكفاية الأخيار، ١٦٤/١، وفي البتهاج المنهاج، جـ١ ورقة ٢١

ودليل القول المحتار: أن القصد منه التنظُّف فلم تجب فيه النية كإزالة النجاسة المهذب ١٢٥/١.

(١٣١) (ع) اختار في والتنبيه، أنه إذا خرج منه شيء يعاد غسله. ص٣٥. وذكر في والمهذب، قلائة أوجه، ولم يرجع ١٣٦/١.

وما صحيحه هنا من الاكتفاء بغسل النجاسة، هو الصحيح في وشرح المهذب، وقال من الصحيح عند أكثر الأصحاب، صححه والمحاملي» ووالبرافعي، ووالمهزئي، وغيره من متقدمي أصحابنا ١٣٥/٥. والأصح في والروضة؛ كالمعلمة غدم وجوب غسل غير النجاسة، ومن زياداته: الصحيح، الجزم بأنه لا يجب إعادة الغسل كسائر النجاسات. ١٠٢/٢، وهو ما جزم به في والشُّهَاجِينُ وَعَلَلُه والرملي، بسقوط الفرض بالْغُسل، وحصولِ النظافة بإزالة الخبارج ، ونهباية المحتباج، ٤٤٨/٢ . وقد قال «المزني» بعثل قول «النووي» . «بحر المذهب» ۲۸۲/۳ .

قال والسبكي عند هذا القول محمول على ما قبل إدراجه في الكفن، أما =

١٣٢ - وَتَقدِيمُ الحُرِّ البَعِيدِ عَلَى العَبْدِ القَريبِ فِي غَسلِ المَيَّتِ، والصَّلاةِ عَلَيه.

بعده فلا يجب وضوء ولا غسل بلا خلاف، وصرح به جماعة. «توشيح التصحيح» ورقة ٣٨ب.

وممن قال بمثل قول «التصحيح»: «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ١٥، وصاحب «ابتهاج المنهاج» ١٣/١. و«الحصني» في «كفاية الأخيار» ١٦٤/١، و«الغزالي» في «الوجيز» ٧٣/١.

⁽١٣٢) (ع) قطع في «التنبيه» بأن أولى الناس بغسل الميت والصلاة عليه، أبوه وجده وابنه، ثم عصباته ثم الرجال الأجانب. ص٣٥. وبمثله قال في «المهذب» المراهد وما اختاره في «التصحيح» رجّحه في «شرح المهذب» وقال: به قطع «المتولي» وغيره من الخراسانيين، وساثر العراقيين ٥/١٧٥. وفي «الروضة»: أنسه الأصح عند الجمهور ٢/٢٧، وجزم في «المنهاج» بمثل ما في «التصحيح»، وعلله «الشربيني» بأن الإمامة ولاية، والحرّ أكمل، فهو بها أليق. «مغنى المحتاج» المحداد» (٣٤٧/١)

الباب الثاني باب الكفن

١٣٣ - وَالصَّوَّابُّ أَنْهِ وَالْمَالِيَ بَعَينِ المَالِ حَقَّ كَالْبِزُكَاةِ، وَالجَانِي، وَالجَانِي، وَالمَرْهُونِ، وَالمَبِيعِ إِذَا مَاتَ المُشتَرِي مُفلِسًا، قُدُمَ عَلَى كَفَنِهِ، وَسَائِر مُؤَنَّ تُجهيزه.

(١٣٣) (ع) أطَّلَق في والتنبيه، القول بأن تكفين الميت يجب في ماله مقدماً على الدِّين والوصيَّة في صه ٣٠ ويمثله قال في والمهذب، ١٣٦/١.

ما رجع والنووي، في والتصحيح، باستثنائه من عموم تقديم الدَّيْن على التركة، قال في والمجموع، استثناه أصحابنا، وضابطه أن يتعلق الدين بعين التسركية، ومن حرّج به: والجرجاني، في وضرائضه، ووالبغوي، في والتهذيب، ووالخيري، في والفرائض، ووالرافعي، وغيرهم. ٥/٥٤٠

وفي والروضة و كأصلها استثنى المرهون، والجاني، وما وجبت فيه الزكاة. وقال من زياداته: ويلحق بالثلاثة المال الذي ثبت فيه حق الرجوع بإفلاس الميت. وقد ذكره والرافعي، في وأول الفرائض، ٢ / ١١٠ - ١١١.

وليست في والمنهاج، وممن صرّح بترجيعه وابن الملقن، في وشرحه على التنبيه، /١٦.

الباب الثالث باب الصلاة على الميت

١٣٤ _ وَأَنَّ القَرِيبَيْنِ إِذَا كَانَ أَحَدُهُما أَسَنَّ، وَلَيسَ (مَحمُودَ) الحَالِ، لَمْ يُقَدَّمْ.

١٣٥ _ وَأَنَّهُمَا إِذَا اسْتَوِيَا فِي السِّنِّ المُعْتَبَرِ قُدِّمَ الْأَفْقَهُ، وَالْأَقْرَأُ، وَالْأَوْرَعُ على (الإِقْرَاع).

(١٣٤) (ض) في (أ) بمحمود، وما في نسخ «التصحيح» التي اشتمل عليها كتاب «التذكرة» وللأسنوي»: محمود.

(ع) إذا اجتمع وليّان ممن لهم حق الصلاة على الميت. جزم في «التنبيه» أنهما إن استويا في درجة القرابة قُدّم أسنهما. ص٣٥. وبمثله قطع في «المهذب» / ١٣٩/.

وما صححه «النووي» هنا قطع به في «المجموع» وقال: به قال «الشافعي» والأصحاب، وصار الأسنّ غير المحمود كالمعدوم. ١٧٥/٥. وإليه ذهب في «الروضة» إذ قال: وإنما يقدم الأسنّ إذا حُمدت حاله. ٢٧٢/٢. وفي «المنهاج»: ولو اجتمعا في درجة. فالأسنّ العدل أولى على النص، قال «الشربيني» في شرحه: أما غير العدل من فاسق ومبتدع فلا مدخل له في الإمامة. مغنى المحتاج ٢٤٧/١.

وممن وافق والنووي، إلى ما ذهب إليه وابن حجر، في وفتح الجواد، ٢٧٧/١، ووابن الملقن، في وشرح التنبيه، جـ١ ورقة ٤٦.

(١٣٥) (ض) في (ب) الاقراء. والأصح الإقراع.

(ع) قطع في «التنبيه» أن الوليّان إذا استويا في السنّ أقرع بينهما. ص٣٥٠ =

١٣٦ - وَأَنَّهُ إِذَا أَجْتَمَعُ جَنَائِزُ حَضَرَتْ مُتَعَاقِبَةً، وَأَتَّحَدَ نَوعُهُم (بأَنْ كَانُوا) رَجَالًا، أَنْ نِسَاءً، أَوْ صِبْيَانًا، قُدَّمَ إِلَى الإمامِ أَسْبَقُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَفْضُولًا، مَفْضُولًا

= قال في والمعلِّد إن لم يوجد الأسن قدّم الأقرأ والأفقه، فإن استويا أقرع بينهما: ١١٩٩/١

ونقل والنووي، عن الأصحاب في وشرح المهذب، أنهما إذا استويا في السن قلم الأقص، ثم الأقرأ، كما في سائر الصلوات ١٧٥/٥، وقال في والروضة، ولو استووا في كل شيء فإن رضوا بتقدّم واحد فذاك. وإلا أقرع. وبيّن أنه المسراد بالأسنّ الأكبر، وإن كانا شابين ١٢٢/٢، وليست في والمنهاج، ولكن ذهب والشربيني، إلى أنه لو استوى اثنان في السن المعتبر قدم أحقهم بالإمامة، الأفقه، الأقرأ - الأورع - فإن استويا في الصفات كلها أقرع. مغنى المحتاج، ١٤٧/١.

ووجه تقديم الأفقه والأقرأ والأورع: أنه أفضل، وصلاته أكمل. أما الإقراع، فلأنه لا مزية لاحدهما، إذ تساويا في التقديم. والمهذب، ١٣٩/١. ووابن وقول والتصحيح، قال به وابن حجر، في وفتح الجواد، ٢٣٧/١، ووابن الملقن، في وشرح التنبيه، جدة ورقة ٤٦.

(١٣٦) (ض) في (ب) فكانوا، وفي تسنع التذكرة بأن كانوا.

(ع) أطلق القول في والتنبيه، بأنه إنّ اجتمعت جنائزيقدّم إلى الإمام أفضلهم. ص٣٠٠. ويعثلة قال في والمهذب، ١٣٩/١.

ما اختاره في «التصحيح»، ذهب إليه في والمجموع، ١٨٣/٥، وبه قطع في «الروضة» ٢٨٣/٥، وبه قطع في «الروضة» ٢٢٣/٦، ولم يذكرها في والمنهاج، ولكن قطع والشربيني، في شرحه بمثل ما ذهب إليه والنووي، مغني المحتاج ٣٤٨/١.

وجعل والسبكي، قولة في والتنبيه، على ما إذا حضروا دفعة، وإلا فيقدم السابق لكنه استثنى المرأة. وتوشيع التصحيح، ورقة ٣٦ب. وقد تابع وابن الملقن، في وشرح التنبيه، الإمام والنووي، إلى قوله جـ ١ ورقة ٤٦، وكذلك صاحب وابتهاج المنهاج، جـ ١ ورقة ٢٦.

١٣٧ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ الصّبِيِّ السَّابِقَ يُقَدُّمُ (إلى الإِمَامِ) عَلَى الرَّجُلِ

١٣٨ - وَأَنَّ المَسْبُوقَ فِي صَلاةِ الجَنَازَةِ يَأْتِي بِبَاقِي التَّكبِيراتِ بِأَذْكَارِهَا.

(١٣٧) (ض) إلى الإمام: سقطت من (ب). وقد أثبتت في نسخ التصحيح التي تضمنها (تذكرة النبيه).

(ع) هذه المسألة جاءت استدراكاً على قول «التنبيه»: فإن اجتمع جنائز قدّم إلى الإمام أفضلهم. ص٣٥. وقال بمثله في والمهذب، لكنه زاد الأمر تفصيلًا إذ قال: فإن كان رجل وصبى وامرأة وخنثى، قدَّم الرجل إلى الإمام، ثم الصبي، ثم الخنثي المشكل، ثم المرأة. ١٣٩/١.

وقد رجّح «النووي، في وشرح المهذب، ما صحّحه في والتصحيح، من تقديم الصبي إذا سبق، ويكون الرجل وراءه، وقال: هو المذهب. وعليه نصّ «الشافعي»، وقطع به معظم الأصحاب ١٨٣/٥. وهو ما ذهب إليه في «الروضة» وقال: ولو وضع صبي " ثم حضر رجل، قالصحيح لا ينحى الصبي . ٢/٢٣ . ولم يذكرها في «المنهاج»، ولكن قطع به «الشربيني» في شرحه إذ قال: ثم إن سبق رجل أو صبى استمرّ، ٣٤٨/١.

وصحّحه والسبكي، في وتوشيحه، وقال: لوحضر صبى ثم رجل فالأصح أن لا يُقدُّم الرجل. ورقة ٣٩ب، وقال دابن الملقَّن، في دشرح التنبيه، جـ ١ ورقة ٤٦، ومصنف «ابتهاج المنهاج» جـ١، ورقة ٦٦ بمثل قولُ «النووي» في «التصحيح».

(١٣٨) (ع) قطع في «التنبيه» بأن من سبقه الإمام ببعض التكبيرات، دخل في الصلاة، وأتى بما أدرك، فإذا سلَّم الإمام كبِّر ما بقى متوالياً نسقاً دون دعاء ثم يسلُّم. ص٣٦. وذكر في «المهذب» قولين، أحدهما: هذا، والثاني: أنه يدعو للميت ثم يكبِّر، ويسلُّم. ولم يرجُّح أياً منهما ١٤١/١.

ما اختباره في «التصحيح»، رجَّحه في «شرح المهذب»، وقال: يأتي بالصلاة على النبي على، والذكر والدعاء. ممن صرّح بتصحيحه والبغوى، = ١٣٩ - وَأَنَّ (هُنْ) فَاتَتُهُ صَلَّى عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ فَرُّضِ الصَّلاةِ وَقتَ مَوْتِهِ، (وَإِلاَّ فَلا).

ووالمحسولي، ووالسروياني، في والحلية، ووالرافعي، في كتابيه والشرح، ووالمحبود، وغيرهم، وجزم به والدارمي، في والاستذكار، ٢٠٠/٥، وفي والرحة، أنَّ الأظهر أنَّ يأتي بالذكر والدعاء ١٢٨/٢، وهو ما جزم به في والمنهاج، ٣٨/٠، وعلله والرملي، في شرحه بأن التكبيرات بمنزلة أفعال الصلاة، فلا يمكن الإخلال بها. ٤٨٢/٢، وقد وافق وابن حجر، في وفتح الجواد، ١٣٨/١، ووشرح ابتهاج المنهاج، والنووي، ١٩٥/١.

وقيال والسرافعي، في والمحرره: يأتي بالأذكار، ولا يأتي بهما نسقاً. مخطوط _ورقة ٤٤

(١٣٩) (ض) وإلا فلا. سقطت من (ب). وليست في نسخ التصحيح المدرجة في كتاب وتذكرة النبيه، وللأسنوي، (من) سقطت من (ب) والأصع ما في (أ) ...

(ع) اختار في والتبيد، أن من فاته جميع صلاة الجنازة صلى على القبر أبداً. وقدر في والمهذب أربعة أوجه: أحدها: هذا، والثاني: من كان من أهل فرض الصلاة عند الموت، والثالث: إلى شهر، والرابع: ما لم يبل جسده. ولم يختر منها شيئاً. ١/١٤١٠.

ما المعتاره والنووي، بهنا، قال في والمجموع»: صححه الجمهور، ممن صرّح يتصحيحه والشيخ أبو حامد، ووالفرواني، ووالبغوي، ووالرافعي، وأخرون. وقالوا هو قول وأبي زيد المروزي، ٢٠٩/٥، وهو ما رجّحه في والروضة، ٢٠٩/٤.

وصحَّمَة في والمنهاج، قال والرملي، معللاً له لأن هذا لا يتنفسل بها، أما غيره فعنتفل ٤٨٦/٢.

وقال دابن الرفعة في «كفاية النبيه»: وقيل يصلي عليه من كان من أهل الصلاة حليه هند الموت. ولا يصلى عليه غيره اعتباراً بأهلية الخطاب بالصلاة عند السبب وهذا ما ذهب إليه والشيخ أبو زيده، وقال والروياني و ووالرافعي و والبند يُنجي، إنه الأصح . حـ كتاب الجنائز.

الباب الرابع باب الجنازة والدفن

١٤٠ - وَالصَّوابُ أَنَّ الأَوْلَى أَنْ يَتُولِّى دَفْنَ (المَرأة) الرِّجَالُ.

وقال صاحب «الواضح النبيه» والمصحح من الأوجه أنه يصلي عليه من

كان من أهل فرض الصلاة عليه عند موته، لأنه كان من أهل الخطاب بالصلاة عليه. أما من ولد بعد موته، أو بلغ بعد موته، فلا يصلي عليه، لأنه لم يكن من أهل الخطاب بالصلاة عليه. جـ٣ ورقة ٣.

(١٤٠) (ض) في (ب) الميتة. وفي نسخ التصحيح في «تذكرة النبيه» المرأة.

(ع) جزم في «التنبيه» بأن الأولى أن يتولى دفن الميت من يتولى غسله. ص٣٦. وقطع في «المهذب» بأن الرجال أولى بدفن المرأة كالرجل. 188/. وبذا يوافق «النووى» على اختياره.

ذهب «النووي» في «المجموع» إلى مثل ما في «التصحيح»، ونقل عن «الشافعي» والأصحاب: أن الأولى أن يتولى الدفن الرجل سواة كان الميت رجلاً أو امرأة. ونقل قول «صاحب البيان» عن «الصيدلاني»: أن النساء يتولّين حمل المرأة من المرأة من المغتسل إلى الجنازة، وتسليمها إلى من في القبر، ويتولين حل ثيابها في القبر، وما قاله «الصيدلاني» هو الحق والصواب، وقد نصّ عليه «الشافعي» في «الأم» في باب الدفن. ٥/ ٢٥١. وعلى هذا فالرجال يختصون بأمر إدخالها إلى القبر فحسب، لا مجموع عملية الدفن. وإلى هذا يشير قول «الروضة»: ولا يدخل القبر إلاّ الرجال، رجلاً كان الميت أو امرأة. ٢ / ١٣٣٢، كما يفهم من قوله في «المنهاج» ويدخله ـ الميت ـ الرجال القبر. قال «الجلال المحلي» في شرحه، وإن كان امرأة، بخلاف النساء ـ القبر. قال «الجلال المحلي» في شرحه، وإن كان امرأة، بخلاف النساء ـ

١٤١ - وَالْأَصَحُ أَنَّ مَنْ مَاتَتُ وَفِي جَوْفِهَا (وَلَدٌ) لَا تُرجَى حَيَاتُهُ ، (لَا يُوضَعُ عَلَيْهِ ، (لَا يُوضَعُ عَلَي جَوفِهَا) شَيءً ، بَلْ يُنْتَظَّرُ مَوتُهُ .

· لضعفهن عن ذلك غالباً. ١/٨٠٠.

(١٤١) (ض) في (ب) ولله حنين. وما في نسخ التصحيح في التذكرة: جنين.

في (ب) لايترك علية شيء، وما في نسخ التذكرة: لا يوضع على جوفها ع.٠٠

(ع) جزم في والتعبيه، بأن من ماتت وفي جوفها ولد لم ترج حياته ، ترك عليه شيء حتى يموت. ص٣٧.

وقطع في والمهذب؛ يشق جوفها لاستخراج الجنين الحي . ١٤٥/١ . ما صححه والنووي، هنا. رجّحه في والمجموع، وقال: في الذي لا يرجى خياته لا يشق بطنها، قاله والبغوي، قال جمهور الأصحاب: فإذا قلنا لا يشق لم تدفن حتى تسكن حركة الجنين، ويعلم أنه قد مات. هكذا صرّح الأصحاب في جميع الطرق. ونقل اتفاق الأصحاب عليه والقاضي حسين، وأخر من وأخرون. وقال: ما انفرديه والمحاملي، ووالقاضي حسين، في موضع آخر من وتحديد ما أنكره الأصحاب أشد الإنكار، وكيف يؤمر بقتل حي معصوم، وهذا غلط فاحش أنكره الأصحاب أشد الإنكار، وكيف يؤمر بقتل حي معصوم، وإن كان فيؤوساً من حياته بغير سبب منه يقتضي الفتل. ٥/٨٦٨. والصحيح في والزوضة، فيمن لا ترجى حياته أنه لا يشق جوفها، بل يترك حتى يموت في والرفضة، فيمن لا ترجى حياته أنه لا يشق جوفها، بل يترك حتى يموت الحين ثم تدفن. ثم تدفن. وقال والشربيني في شرحه، وأن ثم ترج حياته لم تنبش. فإن ثم تكن دفنت تركت حتى تموت ثم تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والتنبيه، ترك عليه شيء حتى يموت وجه ضعيف. نبهت عليه في تدفن، وقول والمنهاج، ترك عليه في تصوية وجه ضعيف. نبهت عليه في تصوية وحينه المنهاج، المنه المنه

وذهب وابن الملقن، في وشرح التنبيه، جـ ١ ورقة ٤٨، ووابن يونس، في وعمدة الفَقْيه و ١٧] إلى مثل قول والتصحيح،

وقدال صافحت وإعلام النبيه»: قالا ـ الرافعي والنووي ـ: الصحيح أنها ـ من ماتت وفي جوفها جنين ـ تترك ليموت، ثم تدفن، ورقة/٧٢

كتاب الزكاة

وفيه أبواب:

الباب الأول: صدقة المواشي

الباب الثاني: زكاة النبات

الباب الثالث: زكاة النقدين وعروض التجارة

الباب الرابع: زكاة المعدن والركاز

الباب الخامس: باب زكاة الفطر

الباب السادس: باب قسم الصدقات.

v · · · · · · · · · · · · · · · · · · ·		A Section		*
en de la companya de La companya de la co		i jiya i da		
		494		
				그것 뭐 그는 이를 가장 뭐요?
	A State of the Sta			
		1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1		
		~)		
		19		
		*	4	
	•		er 🐞 er with the	
				A 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8 8
		and the second		
				a v S
		The Service	1 2 3 × 3	
			at in Managaria di Silanda di Sil	
The second of th				
		1 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6 6		
ALCOHOLOGICAL CONTRACTOR				
		a the first		nost:
			기둥 함께 다	
* * * * * * * * * * * * * * * * * * *			*	
	A. 医原子囊瘤			

١٤٧ - الْأَصَحُّ أَنَّ الزُّكَاةَ فِي مَالِ المُرْتَدُّ مَوْقُوفَةٌ، إِنْ أَسْلَمَ وَجَبَ، وَإِلَّا فَلَا (تَجبُ).

١٤٣ _ وَأَنَّهَا تَتَعَلَّقُ بِالْعَيْنِ.

(۱٤۲) (ض) تجب: سقطت من (أ).

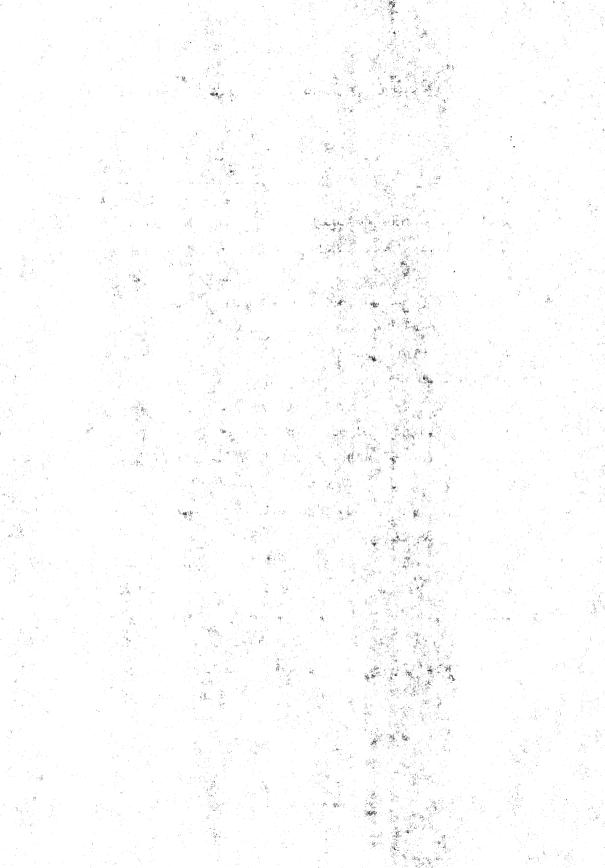
(ع) ذكر في والتنبيه، في زكاة أموال المرتد ثلاثة أقوال: أنها تجب، أنها لا تجب، أنها لا تجب، أنها لا تجب، أنها لا تجب، أنها موقوفة. ولم يرجّع أياً منها. ص٣٨. وكذلك الأمر في والمهذب، ١٤٧/١.

ما رجّحه في «التصحيح» صحّحه في «المجموع» إذ قال: في زكاته طريقان. المشهور وبه قطع الجمهور فيه ثلاثة أقوال أصحها: أنه موقوف. ٥/ ٢٩٦، وفي «الروضة»: أنه الذي قاله الجمهور. ١٤٩/٢. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج». وأقرّه «الشربيني» إذ قال: وإن قلنا بالوقف وهو الأظهر فموقوفة. مغنى المحتاج ١٤٩/١.

(١٤٣) (ع) ذكر في «التنبيه» في كون الزكاة تتعلق بالعين أو الذمة قولين، ولم يختر شيئاً. ص٣٨. واختار في «المهذب» قول «الشافعي» الجديد وهو أنها تجب في العين. ١٥١/١. وبهذا يكون قد وافق اختيار «النووي».

ما صححه «النووي» هنا، هو ما رجحه في «شرح المهذب»، إذ قال: هو الجديد الصحيح، هكذا ذكر المسألة العراقيون، ووافقهم جمهور الخراسانيين على أن الصحيح تعلقها بالعين. ٥/٣٤٧، وفي «الروضة»: أنه الجديد الأظهر، ويصير المساكين شركاء لرب المال في قدر الزكاة، هكذا صححه الجمهور ٢/٢٧٢. وهو ما جزم به في «المنهاج»، وعلله «الشربيني»: بظاهر الأدلة، ولأنها تجب بصفة المال من الجودة والرداءة. ١٩٩/١٤.

وقد وافق «ابن حجر» في «فتح الجواد» «النووي» على اختياره ١/٢٥٩، كما وافقه «ابن الملقن» في «شرح التنبيه» ١/٥٠.



الباب الأول باب صدقة المواشي

١٤٤ ـ وَأَنَّهُ لَازَكَاةً فِي السَّائِمَةِ (العَوامِلِ).

(١٤٤) (ض) في (أ) والعوامل. والأصح العوامل، لأنه المناسب للحكم الشرعي، وبه وردت نسخ «التصحيح» في «التذكرة».

(ل) السائمة: ج. سوائم، وهي الماشية التي يرسلها صاحبها ترعى في الأرض ولا تعلف. «النظم المستعذب» ١٤٨/١. «المعجم الوسيط» ١/٩٥١.

(ع) أطلق القول في «التنبيه» بترجيح وجوب الزكاة على من ملك نصاباً من السائمة حولاً كاملاً. ص ٣٨. وجزم في «المهذب» بعدم إيجاب الزكاة في العوامل والمعلوفة ١٤٩/١.

رجح في «شرح مسلم»: أن السائمة إذا كانت عاملة كالإبل التي يحمل عليها لا زكاة فيها، وقال هو الصحيح، وبه قطع المصنف والجمهور، وهو الممذهب ٥/٣٠٠. وفي «الروضة»: الأصح لا زكاة فيها، وبه قطع معظم العراقيي المراقيان ١٩١٧. وهو الأصح في «المنهاج»، وعلله «الجلال المحلي» في شرحه: بأن اقتناء العوامل للإستعمال لا للنماء كثياب البدن ومتاع الدار. ١٠٥٨. ولحديث الدارقطني: «ليس في البقر العوامل شيء» قال «ابن القطان»: إسناده صحيح. ١٠٣/، وقبال «السبكي» في «توشيحه على التصحيح» في السائمة العاملة: الأصح المنع. ورقة ٤٤أ. ورجحه «شيخ الإسلام زكريا» في «فتح الوهاب» ١٠٥١.

180 - وَأَنَّ جَنْعَةَ الضَّأْنِ (هُنَا) وَفِي الْأَضْحِيَةِ لَهَا سَنَةً، وَتَنِيَّةَ المَعْزِ (مَا) لَهَا سَنَتَان.

١٤٦ ـ وَأَنَّ الْأَوْقَاصَ عَفْرٌ.

(١٤٥) (ض) هنا: سقطت من (ب)، والأصح إثباتها. ما: سقطت من (أ): والأصح عدم إثباتها.

(ع) ذهب في والتنبيه إلى أن الجذع من الضأن منا له ستة أشهر، والتّني من المعزما له سنة . صرّ ٣٨. وفي والمهذب : الجذعة ما استكملت سنة ودخلت في الثانية ، والثنية منا استكملت سنتين ودخلت في الثانية ، والثنية منا استكملت سنتين ودخلت في الثالثة . ١ / ١٥٥ . ما اختاره في والمتصعيم ، وقال : هو الأصح عند المصنف وعند جمهور الأصحاب ٥ / ٣٦٠ . وهو الأصح في والروضة عند المصنف وعند جمهور الأصحاب ٥ / ٣٦٠ . وهو الأصح في والروضة عند ١٥٣/٢ . وهو الأصح في والروضة عند المصنف والتنبية سواء كانتا من الضأن أم من الماعز، وقال وقليوبي : الصاحل أن سن الجذعة من الضأن ، والمعز على النصف من سن الثنية الحاصل أن سن الجذعة من الضأن ، والمعز على النصف من سن الثنية منهما ، ٤/٢ . وما اختاره هو المعتمد في وشرح ابن القاسم على أبي شجاع ، منهما ، ٤/٢ ، ووالغزالي ، في والوجيز ، ١٩٠٨ ، ووابن الملقن ، في وشرح التنبيه »

قال والجيلي، في والواضح النبيه، الشاة الواجبة عن الإبل هي: الجذعة من الضاف، أو الثنية من المعز، وفي سنّها ثلاثة أوجه أصحها: أن الجذعة ما استكملت سنة، ودخلت في الثانية. والثنية ما استكملت سنتين ودخلت في الثالثة. جنّه، ورقة ٣.

(١٤٦) (ل) الأوقاص: واحدها وقص، بسكون القاف، ومنهم من يفتحها، قال وأبو عبيد»: هو ما كان بين الفيريضتين ففي الإبل مثلًا ما زاد عن الخمس إلى التسع، واشتقاقة من الوقص وهو الكسر، كأنه كسر فلم يبلغ النصاب.

والنظم المستعذب، ١٥٢/١.

والمعجم الوسيط، ١٠٤٩. =

١٤٧ - وَأَنَّ الإِخْتِيَارَ فِي الصُّعُودِ وَالنَّزُولِ إِلَى المَالِكِ.

(ع) ذكر في «التنبيه» في الأوقاص التي بين النصب قولين أحدهما: أنها عفو، والثاني: أن فرض النصاب يتعلق بالجميع. ولم يرجح منهما شيئاً. ص٣٨. وذكر في «المهذب» القولين، ولم يرجّح أياً منهما. ١٥٢/١.

ما صححه «المصنف» هنا من أن الأوقاص عفو، هو الراجع في «المجموع»، وقال: هو الأصح عند الأصحاب، وهو نص «الشافعي» في «القديم»، وأكثر كتبه الجديدة ٥/٤٥٣، وفي «الروضة»: الأظهر أنها عفو ٢٧٣/٧.

وليست في «المنهاج». دليل القول الراجع: أنه وقص قبل النصاب، فلم يتعلق به حق كالأربعة الأولى من الإبل. المهذب ١٥٢/١.

قال «الماوردي» في «الحاوي»: في الوقص ـ وهو ما بين النصابين ـ قولان: أحدهما، وبه قال في القديم والجديد أن الشاة تؤخذ عن الخمس والوقص الزائد على ذلك. جـ٣ ورقة ٢٢٣. فهذا يعني أن الوقص عفو. وقال صاحب وإعلام النبيه»: وفي الأوقاص التي بين النصب قولان، أحدهما: أنها عفو وهو الأصح . ورقة ٢٣٣ ـ وقال «المزني»: الواجب في الزكاة يتعلق بالنصاب فقط، والأوقاص عفو. انظر: «بحر المذهب» ٤/٤، و«شرح المختصر» «لأبي الطيب الطبري» جـ٢ كتاب الزكاة، «فتح العزيز» ٥/٨٥، «أسنى المطالب» ١/٩٠٥، «المختصر» ١/٠٤٠.

(١٤٧) (ع) إذا فقد السن الواجبة، كمن وجبت عليه جذعة أو حقة أو بنت لبون وليس عنده إلا ما هو أقل منها بسنة، أخذ منه السن الأقل مع شاتين أو عشرين درهما، وإن لم يكن عنده إلا ما هو أعلى منها بسنة أخذ منه ودفع إليه المصدق ـ اللذي يجبي الصدقة ـ شاتين أو عشرين درهماً. ومن وجب عليه فرض، ووجد فوقه فرضا، وأسفل منه فرضاً فلمن الخيار في الصعود. ـ إعطاء الأعلى ـ والنزول ـ إعطاء الأسفل ـ ؟.

جزم في «التنبيه» بأن الإختيار في الصعود والنزول إلى المصدّق. ص٣٩. وأشار في «المهذب» إلى أن الخيار للمالك. ١٥٤/١.

وما رجّحه في «التصحيح» من كون الخيار للمالك، قال في «شرح = 190 -

١٤٨ ـ وَجُسُوازُ أَخْدَ ذَكَرٍ مِنَ الإَبْلِ (وَالبَقَرِ الذِّكُونِ)، وَصَغِيرَةٍ مِن صِغارِ الإَيِـلِ وَالبَقَـرِ بِشَـرْطِ أَنْ يَجْتَهِدَ السَّاعِيَ وَيُحتَرِزَ عَنْ التَّسُويَةِ بَينَ القَلِيلِ وَالكَثْمَرِ.

المهذب،: صححه: «إمام الحرمين» ووالبغوي»، ووالمتولي» ووالرافعي»، وجمهور الخراسانيين، وقطع به والجرجاني». ٥/ ٣٧٠. وفي والروضة»: أن الحيرة إلى المسالسك على الأصبح . ١٦٢/٢. وهو ما صححه في والمنهاج/٣٠، وعلله والجلال المحلي، في شرحه بأن الصعود والنزول إنما شرعا تخفيفاً عليه، ٧/٢.

كما صحَّت والنووي، في وتحرير التنبيه بهامش التنبيه، ٣٩/١.

وفي وتوشيخ التصحيح، جعله «السيكي، للمالك. ورقة 20ب، كما رجع خلك الغزالي في والوجيز، ٨١/١، ووابن الملقن، في وشرح التنبيه،

(١٤٨) (ض) واليقر الذكور: سقطت من (ب). وقد أثبتت في نسخ التصحيح التي تضمنها كتاب «تذكرة النبيه».

(ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنه إذا كانت الماشية كلها ذكوراً، أخذ في فرضها الذكر، واستثنى الإبل ققطع بأنه لا يؤخذ منها إلا الإناث. ص٣٩. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجع . ١٩٦/١.

وما اختاره والنووي، في والتصحيح، من جواز أخذ الذكور في الإبل والبقر، فقد صححه في وشرح المهذب، وقال في أخذ ذكر من الإبل: هو المنصوص، وهو قول وأبي إسحاق، ووأبي الطيب بن سلمة، وفي أخذ ذكر من البقر قال: هو الأصح عند الأصحاب. ونقله والمصنف، عن نصّه في والأم، من البقر قال: هو الأصح عند الأصحاب. ونقله والمصنف، عن نصّه في والأم، من الإبل وفي والروضة»: الأصح المنصوص جواز الذكر من الإبل إذا الإبل والبقر، ٢٩٢٦. وقطع في والمنهاج، بجواز أخذ ذكر من الإبل إذا تمخضت ذكوراً. وفي والمحلى، في شرحه: وكذا البقر، ٢/١٠.

أما بالنسبة للصغار، فاحتار في «التنبيه» أنه إن كانت الماشية صغاراً، وكانت من الإبل والبقر فإنه يؤخذ منها كبيرة أقل قيمة من كبيرة تؤخذ من الكبار. =

١٤٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَتْ الْأَنْواعُ أَخَذَ بِالقِسْطِ.

ص ٣٩. ورجَّح مثله في «المهذب» فقال: تؤخذ الفرائض المنصوص عليها بالقسط، فيقوم النصاب من الكبار. ثم يقوَّم فرضه، ثم يقوَّم النصاب من الصغار، ويؤخذ كبيرة بالقسط. ١٥٦/١.

وما صحّحه «المصنف» هنا، قال في «شرح المهذب» إنه الأصح عند الأكثرين، لكن يجتهد الساعي ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير، فيأخذ من ست وثلاثين من الإبل فوق المأخوذ في خمس وعشرين، وهو ظاهر نص «الشافعي» في «المزني»، وصححه «البغوي» و«الرافعي» وآخرون ٥/٤٩٣، وبمثله قال في «الروضة» ٢٩٧/٢. وهو الجديد في «المنهاج»، وقال «المحلي» في شرحه بأن الساعي يجتهد في غير الغنم، ويحترز عن التسوية بين القليل والكثير كما في «المجموع». ٢١/٧.

وذكر «السبكي» في «التوشيح» تصحيح «النووي» لأخذ صغيرة من كبار الإبل والغنم دون تعقيب. ورقة ٢٤٠٠.

وما رجّحه «النووي» قال بمثله «شرح ابن القاسم على أبي شجاع» ٢٦٧/١. وكنذا قال به «الغزالي» في «الوجيز» ١/ ٨٠، و«ابن الملقن» في «شرح التنبيه» جـ١، ورقة ٥٠.

(١٤٩) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا كانت المواشي أنواعاً مختلفة كالضأن والماعز من الغنم والبقر والجواميس أن فيها قولين، أحدهما: يجب في الجميع القسط، والثاني: يؤخذ من الأكثر. ولم يختر أياً منهما. ص٣٩. وذكر في «المهذب» قولين ولم يرجع ١٩٦/١.

وقال «النووي» في «شرح المهذب»: المراد النظر إلى الأنواع باعتبار القيمة، فإذا اعتبرت القيمة والتقسيط، فمن أي نوع كان المأخوذ جاز، هكذا قطع به جماهير الأصحاب، ونقله «الرافعي» عن الجمهور. ٣٩٦/٥.

١٥٠ - وَأَنَّهُ (يُعْمَنَنُ فِي الخُلْطَةِ الإِسْتِرَاكُ فِي مُوضِعِ الحَلْبِ، لا فِي (الإِنَّاءِ).

أي نوع كان الماخود جاز، كذا قاله الجمهور. ١٦٩/٢. وفي «المنهاج»: الأظهر أنه يخرج ما يشاء مقسطاً عليهما بالقيمة، قال «الجلال المحلي»: فإذا كانت ثلاثون عنزاً، وعشر نعجات، أخذ عنزاً أو نعجة بقيمة ثلاثة أرباع عنز، وربع نعجة * ١٠/٢.

ودليل القبول المختبار: أنها أنواع من جنس واحد، فأخذ من كل نوع بقسطه كالتَّمُّار. المهذب. ١٥٦/١.

(١٥٠) (ض) في (ب) يسترجى بدل يعتبر والظاهر أنها يشترط. وفي (ب) في موضع الإناء. والأصح الإناء.

(ل) المحلب: - بكسر الميم - الإناء الذي يحلب فيه، وبفتحها موضع الحلب. وتحرير التنبيه ١ / ٤٠.

الخلطة؛ أن يكون المال مشتركاً مشاعاً بينهما، أو أن يكون لكل واحد منهما ماشية متميزة، ولا اشتراك بينهما، لكنهما متجاوران مختلطان في المراح والمسرح والمرعى . . . وتسمى الأولى خلطة شيوع أو اشتراك أو أعيان، والثانية: خلطة أوصاف، أو خلطة جوار . المجموع ٥/٧٠٤.

(ع) ذكر في «التنبيه»: أن مما يشترط لتحقّق محلطة الجوار الإشتراك في أمور منها: المحلب ص ٤٠ ومثله ذكر في «المهذب». ١٥٨/١، ولم يحددا هل المراد مكان الحلب أم إناء الحلب.

رجّع في «المجموع» أن من الشروط المختصة بخلطة الجوار اتحاد الموضع الذي تجلب فيه. فلو حلب هذا ماشيته في أهله، وهذا في موضع آخر فلا خلطة، أما الاتحاد في الإناء الذي يحلب فيه، فالأصح أنه ليس بشرط ٥/ ١٠٤-٤١. وإلى هذا ذهب في «الروضة» ٢/ ١٧٢، وجزم في «المنهاج» بالإشتراك في موضع الحلب، قال «المحلّي» في شرحه: ولا يشترط الإشتراك في موضع الحلب، قال «المحلّي» في شرحه: ولا يشترط الإشتراك في المحلب يكسر الميم - أي الإناء الذي يحلب فيه في الأصح . ١٢/٢.

الباب الثاني باب زكاة النبات

١٥١ - وَأَنَّهُ يَضُمُّ الزَّرْعَ إِلَى الزَّرِعِ إِذَا اتَّفَقَ حَصَادُهُما فِي عَامِ (وَاحِدٍ).

= الإناء، فينبغى أن يقرأ كلام «المصنف» بالفتح ليوافق الأصح. ١/ ٤٠.

قال «ابن الرفعة» في «كفاية النبيه»: المراد بالمحلب ـ بفتح الميم ـ الموضع الذي تحلب فيه، لأن «الشافعي» نص عليه في «الإملاء» فقال: وأن تحلب في مكان واحد، فإن تفرقا في مكان الحلاب قبل الحول زكيا زكاة الإثنين. لذا قال «الرافعي»: إن اتحاد موضع الحلب لا بد منه. وأفهم كلام «النووي» خلافاً فيه، لأنه قال: والأصح اشتراط موضع الحلب، فينبغي أن يؤوّل كلام «المصنف» بفتح «الميم» لأنها بالضم ـ موضع الحلب، وبكسرها _ الإناء الذي يحلب فيه ـ جـ٣، كتاب الزكاة.

(١٥١) (ض) واحد، سقطت من (ب). وقد ثبتت في نسخ التصحيح التي احتوى عليها «تذكرة التنبيه»، فالأصح إثباتها.

(ع) ذكر في ضم الزروع من حيث وجوب الزكاة أربعة أقوال في «التنبيه»، ولم يختر أياً منها ص ٤٠.

وذكر مثله في «المهذب»، ولم يرجح منها شيئاً. ١٦٤/١.

ما اختاره في «التصحيح»، رجحه في «شرح المهذب» وقال: يُضم زرع العام الواحد بعضه إلى بعض، ثم الشيء الواحد قد يزرع في السنة مراراً كالمذرة تزرع في الخريف والربيع والصيف، فالأصح أنه يضم بعضها إلى بعض عند الأكثرين إن وقع الحصاد في سنة واحدة، وممن صححه «البندنيجي». ٥/٤٧٩. وفي «الروضة»: الأرجح عند الأكثرين إن وقع =

١٥٢ ـ وَاأَنَّهُ إِذَا شَقِيَّ بِالسَّماءِ وَالنَّضْحِ ، يَجِبُ بِالقِسْطِ.

١٥٣ _ وَأَنَّهُ إِذًا بِاعَ قَبْلَ ضَمانِ نُصِيبِ الفُقَراءِ، بَطَلَّ البَيْعُ فِي قَدْرِ الزُّكاةِ، وَصَحَّ فِي البَاقِي

- (١٥٢) (ل) النواضح إلى . فاضح، وهي الإبل والبقر وسائر الحيوانات التي يستقى بها العاء للمزارع والنخيل، وغيره من الأشجار «تحرير التنبيه» ١/١٤.
- (ع) ذكر في والتنبيه أن الزروع والثمر إن سقي بمجموع السماء والنضح ، وكان أحدهما : يعتبر فيه حكم الأكثر، وكان أحدهما : يعتبر فيه حكم الأكثر، والثاني : يجب بالقسط . ولم يختر أي القولين . ص ٤١ . وذكر في «المهذب» قولين كفافك ولم يرجح (١٩٢/ .

ما محمد والنووي، هذا، قال في والمجموع، هو الأصبح عند الأصحاب، ورجّح الشافعي في والمختصرة. ٤٤٨/٥. وفي والروضة»: الأظهر يقسط الواجب، لكنه وضع قيداً وهو أن يزرع عازماً على السقي بهما ٢/٥/٧، وفي والمنهاج»: الأظهر يقسط، ودليل القول المختار: أن ما وجب فيه القسط عند التفاضل كزكاة الفطر في العبد المشترك والمهذب، ١٦٢/١،

(١٥٣) (ع) ذكر في «التنبيه» في بطلان البيع قبل ضمان نصيب الفقراء قولين، ولم يرجّع أي القولين. ص ٤١. وذكر في «المهذب» قولين ولم يختر شيئاً.

ما رجعه في «التصحيح»، هو الراجح عنده في فالمجموع» ونصّه: إذا باع ماني البركاة، بعد وجوبها فالأصح يبطل البيع في قدر الزكاة، ويصح في «الباقي». ﴿ / ٤٥٨ ، وهو ما رجحه في «الروضة» ٢٢٧/٢، ٢٤٨ ، وهو ما يفهم من قوله في «المنهاج»: أنه: إذا ضمن نصيب الفقراء جاز تصوفه بيعاً وغيره، فإذا لم يضمن لم يحز، «شرح الجلال على المنهاج» ٢١/٢.

الحصادان في سنة واحدة ضم، وإلا فلا ٢٤٢/٢. وهو الأظهر في المنهاج
 كذلك، وقال والنجلال المحلي، في توجيهه: أن الحصاد هو المقصود. وغيره
 يستقر بالوجوب ١٨/٣.

الباب الثالث باب زكاة النقدين وعروض التجارة ١٥٤ ـ وَأَنَّهُ لاَ زَكاةً فِي الحُليِّ المُبَاحِ .

(١٥٤) ذكر «الشيخ أبو إسحاق الشيرازي» في «التنبيه» أن في وجوب الزكاة على من ملك حلياً معداً لاستعمال مباح كحلي النساء وما أعدّ لهن، وخاتم الفضة للرجال قولين، ولم يرجّع أي القولين. ص٤١. وذكر في «المهذب» كذلك قولين ولم يصحح أياً منهما. ١٦٥/١.

ما رجّحه الإمام «النووي» من عدم وجوب الزكاة في الحلي المباح قال في «المجموع»: هو الأصح عند الأصحاب، وهو نص «الشافعي» في «البويطي» ووالقديم»، وقال «السرخسي» وغيره: به قال أكثر أهل العلم. وممن صححه من أصحابنا: «المزني»، و«ابن القاص»، و«البندنيجي»، و«الماوردي»، ووالمحاملي»، و«القاضي أبو الطيب» في «المجرد»، و«الدارمي»، في «الاستذكار»، و«الغزالي» في «الخلاصة»، و«الرافعي» في كتابيه. وآخرون لا يحصون. وبه قطع جماعات منهم «المحاملي» في «المقنع»، و«سليم الرازي» في «الكفاية»، و«المصنف» في «عيون المسائل»، و«الجرجاني» في كتابيه «التحرير» و«البلغة»، و«الشيخ نصر المقدسي» في «الكافي» ٢/٣٣. وقال في «الروضة»: الأظهر، لا تجب. ٢/ ٢٠٠، وهو ما قاله في «المنهاج»، وذكر «الجلال المحلي» مبنى الخلاف في المسألة وهو: هل الزكاة في النقد وذكر «الجلال المحلي» مبنى الخلاف في المسألة وهو: هل الزكاة في النقد لجوهره، أو للاستغناء عن الانتفاع به؟. فتجب في المباح على الأول دون الثاني. ٢/ ٢٠٠، ومومن رجّحه «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» ١/٤٥. و«ابن يونس» في «عمدة الفقيه شرح التنبيه» ٢/ ٢٠٠، ورجّحه «السبكي» في = و«ابن يونس» في «عمدة الفقيه شرح التنبيه» ٢/ ٢٠٠، ورجّحه «السبكي» في =

١٥٥ ـ وَأَنَّ حَوْلَ الرَّبْعِ مِنْ حِينَ نَضَّ.

١٥٦ - وَأَنَّهُ إِذَا بَاعَ الْأَثْمَانَ بَعضَها ببَعض لِلتَّجَارَةِ انْقَطَعَ الحَوْلُ.

وتوشيح التصحيح، ورقة ١٤٣.

ودليل القول بعدم وجوب الزكاة في الحلي المباح قوله ﷺ: «ليس في الحلي زكاة» رواء الدارقطني، بسند ضعيف. ١٠٧/٢، ولأنه معد لاستعمال مباح فلم تجب فيه الزكاة كالعوامل من الإبل والبقر. «المهذب» ١٦٥/١.

(١٥٥) (ل) نضَّ ثمنه: هو ـ بفتح نون ـ نضَّ ومعناه صار ناضاً أي دراهم ودنانير. وتجريو التنبيه، ص ٤٦.

(ع) ذكر في «التنبيه» أن من اشترى عرضاً بماثتي درهم، ونضّ ثمنه، وزاد على قدر رأس المثال، زكى الأصل لحوله. وزكى الزيادة، وفي حول الزيادة وجهان، أحدهما: من حين الظهور، والثاني: من حين النض، ولم يرجّح ص٢٤. واختار في «المهذب» أن حول الزيادة من حين الظهور، ١٦٨/١.

وما رجّحه والمصنف، من كون حول الربح من حين النضوض، قال في والمجموع، هو الأصبح إذا قلنا تضرد الزيادة بحول وهو الأصبح عند الأصبحاب. وهو ظاهر نص والشافعي، ٥٦/٦. وهو الأصح في والروضة، ٢٧٠/٢: والأظهر في والمنهاج، أنه من حين النضوض/٢٨. ودليل القول الراجع أنه لا يتحقق وجود الربح قبل أن تنض. والمهذب، ١٦٧/١، وممن رجمع قول والنسووي، وابن يونس، في وعمدة الفقيه، ورقة/٢٠ وانظر والحاوي، ١٨٩/٤. ووفتح العزيز، ٢٧٥، وأسنى المطالب، ٢٨٣/١.

(١٥٦) (ع) في والتنبية، في انقطاع الحول ببيع الأثمان بعضها ببعض قولان. ولم يختر أياً منهما. ص ٢٠. وفي «المهذب» فيمن باع نضاباً من الدراهم يملكه بالدراهم أو الذنانير وجهين إذا كان ذلك البيع بقصد التجارة كالصيرفي. ولم يرجّع شيئاً منها. ١٦٨/١.

ما وجعب والنسووي، في والتصحيح، قال: هو قول الأصحباب في والمجموع، وهو ظاهر نص والشافعي، فينقطع الحول في البيع، ويستأنف ـ

= حولاً لما اشتراه. ٣/٧٥. وهو الأرجح في «الروضة» ٢/٠٢٠، ولم يذكرها في «المنهاج». ولكن قال «الخطيب الشربيني» في شرحه: ولو اشترى نقداً بنقد وكان للتجارة كالصيارفة فالأصح انقطاع الحول. حكي عن «ابن سريج» قوله: بشر الصيارفة بأن لا زكاة عليهم ١/٠٠٠. ووجه القول المختار: أنه مال تجب الزكاة في عينه، فانقطع الحول فيه بالمبادلة كالماشية. «المهذب» ١٦٨/١، وقد نقل «السبكي» عبارة «ابن سريج»، وقال: ما صححه «النووي» و«الرافعي» انقطاع الحول، ولم يختر رأياً. ورقة ٥٤ب. «توشيح التصحيح». وممن رجح القول بانقطاع الحول صاحب «إعلام النبيه». ورقة/٢٤.

(١٥٧) (ع) إذا اشترى شخص للتجارة ما تجب الزكاة في عينه كنصاب السائمة والزروع، ووجد نصابهما، واتفق وقت وجوبهما ففي الواجب قولان في «التنبيه» و«المهذب» أحدهما: تجب زكاة التجارة، والثاني: تجب زكاة العين، ولم يرجّع أياً من القولين. «التنبيه» ص٢٤، «المهذب» ١٦٧/١.

ما صححه «النووي» من تقديم زكاة العين في هذه الحالة، قاله في «المجموع»: هو الأصحّ في الجديد، وأحد قولي القديم، ٢/٤٨. وبمثله قال في «الروضة» ٢/٧٧/، وبه جزم في «المنهاج»، وعلّله «الشربيني» بالاتفاق على زكاة العين، بخلاف زكاة التجارة فمختلف فيها. «مغني المحتاج»

الباب الرابع باب زكاة المعدن والركاز

١٥٨ _ وَأَنَّ زَكَاةَ الْمَعْدُنِ رُبُّعُ العُشر.

١٥٩ - وَأَنَّ الرِّكَازَّ إِذًا كُانَ دُونَ النَّصَابِ، أَوْ قَلْوَهُ مِنْ غَيرِ الْأَثْمَانِ فَلاَ زَكَاةً.

(١٥٨) (ع) ذكر والشيخ أبو إسحاق، في والتنبية، في مقدار الواجب في زكاة المعدن والركار فلانة أقوال: أحدها: ربع العشر، والثاني: الخمس، والثالث: فرَّق بين التعب في تحصيلها وعدمه، فأوجب ربع العشر في الأولى والخمس في الثانية. التنبية / ص ٤٠. المهذب ١٦٩/١.

ها صححه والنووي، من وجوب ربع العشر هنا. قال في والمجموع»: هو الصحيح محند الأصحاب. وقال والماوردي،: هو نصّه في والأم، ووالإملاء، والقنديم. ٦/ ٨٠، وهنو الأظهر في «النروضية» ٢٨٢/٢، وما جزم به في «المنهاج» وقال «الشربيني» في توجيهه: لعموم الأذلة السابقة كخبر: «وفي الرقة ربع العشرة، أنظر: «المنهل العذب، ١٤١/٩، وفتح الباري، ٣١٨/٣،

وانظر القول برجحان هذا الرأي في «بحر المذهب، ٢٠٢/٤، ووشرح المختصر، ولأبي الطيب الطبري، جـ ٣ كتاب الزكاة، ووفتح العزيز، ٨٩/٦.

(١٥٩) (ل) السركاز: _ بكسر الراء ـ هو دفين الجاهلية، سمي ركازاً، لأنه ركز في الأرض أي أقر كما يقال: ركزت الرمح. وتحرير التنبيه، ٧٧.

(ع) ذكر في والشيه، فيمن وجد ركازاً من دفين الجاهلية . . وكان دون النصاب. . . أو قلير النصاب من غير الاثمان قولين ، ولم يختر منهما شيئاً . ـ

الباب الخامس باب زكاة الفطر

• ١٦ - وَأَنَّ مَنْ فَضَلَ عِنْدَهُ بَعضُ صَاعِ ، لَزَمَهُ إِخْرَاجُهُ فِي الْفِطْرَةِ.

= ص٤٢. ومثله ذكر في «المهذب» ١٧٠/١.

ذهب «النووي» في «المجموع» إلى أن غير الذهب والفضة من الجواهر كالحديد والنحاس والرصاص والفيروزج والبلور والمرجان والعقيق والزمرد والزبرجد وغيرها لا تجب فيها الزكاة. هذا هو المشهور الذي نص عليه الشّافعي في كتبه المشهورة في الجديد والقديم، وبه قطع جماهير الأصحاب في الطرق كلها.

أما عن اشتراط النصاب لوجوب زكاة معدني الذهب والفضة _ الأثمان _ المستخرجين فالصحيح ، وبه قطع جماهير العراقيين ، وجماعات الخراسانيين اشتراطه ، ونقل القاضي «أبو الطيب» في «المجرد» اتفاق الأصحاب عليه . «المجموع» 7/7٧.

وفي «الروضة»: المذهب اشتراط النصاب، وكون الموجود ذهباً أو فضة ٢٨٦/٢، وقال في «المنهاج»: وشرطه الركاز النصاب، والنقد على المذهب. قال «الشربيني» في بيانه وتعليله: أي الذهب والفضة المضروب وغيره كالسبائك. لأنه مال مستفاد من الأرض، فاحتص به بما تجب فيه الزكاة قدراً ونوعاً كالمعدن. ١٦/٢، وبمثله قال «الجلال المحلي» في شرحه. ٢٦/٢.

وممن اختار ما صححه «النووي» «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» / ٢٠ ودابن الملقن» في دشرح التنبيه» جـ ١ ورقة ٥٦ وصاحب «ابتهاج المنهاج» جـ ١ ورقة ٧٩، ودالغزالي» في «الوجيز» جـ ١ ورقة ٩٧.

(١٦٠) (ل) الفطرة: _ بكسر الفاء _ اسم للمخرج في زكاة الفطر، وهو اسم مولّد، _

١٦١ ـ وَأَنَّهُ لَا تَجِبُ فِطْرَةُ زَوْجَةٍ (ابْنِهِ) الَّتِي يَلْزَمُه نَفَقَتُها، وَمُسْتَولَدَتِهِ.

ما صحيحه والمصنف، هنا، نقل في وشرح المهذب، أنه الأصح عند الأصحساب، وهنو قول وأبي علي بن أبي هريرة، واتفق الأصحاب على تصحيحه، ونقله صاحب والحاوي، عن نص والشافعي، ٢/٩٨. وذهب في والروضة، إلى أنه لو فضل معه بعض صاع، لزمه إخراجه على الأصح لا/٣٠٠، وهو الأصح في والمنهاج،، ووجهه والشربيني، بقوله: محافظة.

(١٦١) (ض) مع أنْ نُسخ التصحيح كلها ذكرت (ابنه) إلا أنْ الأصح في اعتقادي هو (أبيه) لأنْ نفقة روجة الإبن المعسر لا تجب كما جزم في «المجموع». كما أنها المسألة التي ركزت عليها كتب «النووي» وغيره.

(ع) أطلق القول في والتنبيه عنان من وجبت عليه قطرة نفسه ، وجبت عليه فطرة كل من تلزمه نفقته إذا كانوا مسلمين ووجد ما يؤدي عنهم فاضلًا عن قوته . وهو بعمومه يشمل روجة الإبن والمستولدة . ص ٢٠٠ . وبمثله قال في والمهذب ولم يتعرض لروجة الابن المستولدة . ١٧٠/١ .

جزم في والمجموع، بأن الأب لا تلزمه فطرة زوجة ابنه المعسر الذي تلزمه نفقته على نفقته . وكذلك زوجة الأب المعسر لا تجب على الإبن الذي تلزمه نفقته على الأصبح عند والبغوي، ووصاحب العدة، ووالرافعي، في والمحرر، ١٠٢/٦. وهو الأصل كذلك بالنسبة لمستولدة الأب . ١٠٢/٦. والأصبح عند والغزالي، في طائعة عكما قال في وأصل الروضة، وجوب نفقة زوجة الأب على ابن تجب في طلبه نفقته، وقال فيها من زياداته: الأصبح لا تجب، وجسزم والرافعي، في والمحرر، بصحته، وقال: الوجهان يجريان في فطرة مستولدته ٢٩٣/٢. وقطع والمحرر، بصحته، وقال: الوجهان يجريان في فطرة مستولدته ٢٩٣/٢. وقطع

ولعلها من الفطرة التي هي الخلقة، قال «أبو محمد الأمهري»: معناها زكاة الخلقة، كأنها زكاة البدن. «تحرير التنبيه» ٢/١٤.

⁽ع) ذكر في «التنبيه» قولين في لزوم إخراج البعض الذي فضل عنده مما يصلح لأدائه في «المهذب» ذكر وجهين، ولدائه في «المهذب» ذكر وجهين، ولم يختر منهما شيئاً ١٧٠/١.

١٦٢ - وَإِذَا اجْتَمَعَ جَمَاعَةً يَلْزَمُهُ فِطْرَتُهُمْ، وَضَاقَ المَوجُودُ بَدَأَ بِفِطْرَةِ نَفْسِهِ ثُمَّ بِزَوجَتِهِ، ثُمَّ اللهِ الكبيرِ. ثُمَّ الأَبِ، ثُمَّ الأُمِّ، ثُمَّ الولدِ الكبيرِ.

١٦٣ ـ وَأَنَّهُ إِذَا زَوَّجَ أَمَتَهُ بِعَبْدٍ أَوْ (حُلِّ) مُعْسِرٍ، (أَقْ) تَزَوَّجَتْ مُوسِرَةً بِحُرٍّ مُعْسِرٍ، وَجَبَتْ الفِطْرَةُ عَلَى سَيِّدِ الأَمَةِ دُونَ الحُرَّةِ.

(١٦٢) (ع) اختار في «التنبيه» أنه يبدأ بمن يبدأ بنفقته. ص٤٧. وذكر في «المهذب» أربعة أقوال: أحدها: أنه يبدأ بمن يبدأ بنفقته، فإن فضل صاع أخرجه عن نفسه، ثم عن زوجته، ثم عن ولده الصغير، ثم عن أبيه ثم عن أمه، ثم عن ولده الكبير. والثاني: يقدم فطرة الزوجة على فطرة نفسه، والثالث: يبدأ بنفسه بمن شاء، والرابع: أنه بالخيار في حقه وحق نفسه. ولم يختر منها شيئاً

ما صححه «النووي» هنا قال في «شرح المجموع» إنه الأصح ، وصححه «القاضي أبو الطيب»، و«المحاملي» و«السرخسي» و«الرافعي» وآخرون. ٢ / ١٠٠ . وهو الأصح في «الروضة» ٢ / ٣٠٠ . وكذلك قال في «المنهاج»، قال «الشربيني» وهذا الترتيب ذكره في «الشرح» و«الروضة» ١ / ٥٠٠ . قال «السبكي» تعليقاً على عبارة «التنبيه»: يفهم تقديم الأم على الأب كما في النفقة، والصحيح أن يقدم الأب، لأن الفطرة للشرف والتطهير، والأب أولى به بخلاف النفقة لأنها لسد الخلة والأم أحوج. ورقة ١٤٥.

(١٦٣) (ض) في (ب) بحرٌ. وفي (أ) و.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا زوّج أمته بعبد أو حرّ معسر، أو تزوجت موسرة بحرًّ قولين ولم يختر منهما شيئاً. ص٤٣. وذكر في «المهذب» ثلاثة أقوال، ولم يرجّع أياً منها. ١٧٢/١.

ما صححه «المصنف» هنا. رجّحه في «شرح المهذب» من وجوب الفطرة على سيد الأمة دون الحرة. ١٤/٦. وفي «الروضة»: إنه المذهب ٢٩٧/٢. وفي «الروضة»: إنه المذهب كأصله: ولو أعسر الزوج أو كان عبداً، فالأظهر أنه يلزم زوجته الحرّة فطرتها، وكذا سيّد الأمة، قلت: الأصح المنصوص لا يلزم الحرّة، وتلزم سيد الأمة. مغنى المحتاج ٢٩٤١.

١٦٥ ـ وَأَنَّ الْإِعْنِيَارَ بِعَالِبٍ قُوتِ البَلَدِ.

(١٦٤) (ل) الأقط: - بفتح الألف وكسر القاف - طعام من أطعمة العرب، وهو أن يغلي اللبن الحامض على النار حتى ينعقد، ويُجعل قطعاً صغاراً، ويجفف في الشمس, والنظم المستعذب، 1٧٢/١.

ذُكُو في «التنبيه» قولين في إجزائه، ولم يرجح. ص٤٣. واختار في «المهذب» القول بإجزائه. ١٧٢/١

ما رجحة والنووي، في والتصحيح، من إجزاء الأقط في الفطرة، قطع في والتسجموع، بأن الصحيح إجزاؤه. ١٢٢/٦.

وفي «التروضة» كأصلها: الأظهر جوازه، ومن زياداته: ينبغي أن يقطع بجوازه، لصحة الحديث فيه من غير معارض ٣٠٢/٢. وهو الأظهر في والمنهاج »، وقال «الشربيني» في توجيهه لثبوته في الصحيحين من حديث أبي سعيد الخصفوي ولهذا قطع بهم بعضهم ٢٠٢/١. وفي «شرح مسلم»: ويجزي، الأقط على المذهب ٢١/٧.

وممن صيرح بترجيحه والحصني، في وكفاية الأخيار، ١٩٥/. ووشرح ابن الملقن على التنبيه، ٥٨/١، ووشرح عمدة الفقه، ٢١.

(١٦٥) قطع في «التنبية» بوجـوب الفطرة بما يقتاته مخرجها من الأصناف الأربعة: التمر والزبيب والبر والشعير. ص٤٣. وفي «المهذب» ذكر ثلاثة أوجه، ولم يختر أياً منها (١/١٧٢).

وما اختاره والنووي، في والتصحيح، قال في والمجموع، هو الأصح عند الجمهدور، ومن صححه والمحاملي، ووالقاضي أبو الطيب، ووالجرجاني، وآخرون، وقطع به جماعة من أصحاب المختصرات، ونقله والمحاملي، في والمجموع، ووصاحب البيان، عن جمهور الأصحاب، ونقل والرافعي، عن الجمهور تصحيحه. وقال والماوردي، هو قول وابن سريح، ووأبي سلمان المروزي، والمجموع، 1/28/٠٠.

١٦٦ - وَأَنَّهُ إِذَا عَدَلَ عَنْ قُوتِ نَفْسِهِ، وَقُوتِ البَلَدِ لَا يَجزِيهِ. وَحَاصِلُ الخِلافِ أَنَّ وَجْهَا أَنَّهُ يَتَخَيَّرُ بَينَ (الأَقْواتِ) الزَّكُويَّة، وَلَا يَتَعَيَّنُ قُوتُهُ وَلَا تَعَيَّنُ قُوتُهُ وَلَا تَعَيَّنُ قُوتُهُ وَلَا تَعَيَّنُ عَرَادُ المُصَنَّفِ بِقَولِهِ: عَدَلَ إِلَى مَادُونَهُ فَفِيهِ وَلَا تُولِدٍ: عَدَلَ إِلَى مَادُونَهُ فَفِيهِ وَلَا تُولِدٍ: عَدَلَ إِلَى مَادُونَهُ فَفِيهِ قَولانِ، وَلٰكِنَّ عِبَارَتَهُ بَعِيدَةُ المُرادِ.

وفي «الروضة»: الأصح عند الجمهور، غالب قوت البلد. ٣٠٣/٢. وقال في «المنهاج»: يجب من قوت بلده، قال «الشربيني» في شرحه: يجب الصاع من غالب قوت بلده إن كان بلدياً، وفي غيره من غالب قوت محله، لأن ذلك يختلف باختلاف النواحي. ١/٤٠٤. وقال في «شرح مسلم»: الأصح أنه يتغيّن عليه غالب قوت بلده ٧/١٢.

ودليل القول الراجع: أنه حق يجب في الذّمة تعلّق بالطعام، فوجب من غالب قوت البلد كالكفارة. «المهذب» ١٧٢/١.

(١٦٦) (ض) الأقوات: في (ب) جميع الأقوات، وقد أثبتت نسخ «التصحيح» في وتذكرة النبيه» كلمة جميع، فهي الأصح.

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن عدل عن الوقت الواجب إلى قوت أعلى منه أجزأه، وإن عدل إلى ما دونه ففيه قولان: ولم يختر منهما شيئاً. ص٤٣٠. وجزم في «المهذب» أنه إذا عدل عن قوت البلد إلى قوت بلد آخر، وكان الذي انتقل إليه أفضل أجزأه، وإن كان دونه لم يجزه. ١٧٢/١.

قال «النووي» في «المجموع»: لبعض فقهاء الشافعية في الواجب من الأجناس المجرئة قولان، أحدهما: قوت البلد، والثاني: قوت نفسه ومن هؤلاء أصحاب «التنبيه» و«الحاوي» و«المجرد» «لأبي الطيب»، وبناءً على قولهم إذا عدل إلى ما دونه ففي إجزائه وجهان. وبعضهم كصاحب «المهذب» ذكر ثلاثة أوجه منها: أن يخير بين الأقوات الزكوية، وهؤلاء اتفقوا على أنه إذا قلنا الواجب قوته أو قوت البلد فعدل إلى ما دونه لا يجزئه قولاً واحداً.

وعلى هذا، فقول «التنبيه» وغيره: فإذا عدل إلى ما دونه مراده الإشارة إلى القول الثالث بالتخيير الذي ذهب إليه الفريق الثاني فكأنهم تركوا القول الثالث أولاً ثم نبهوا عليه. فحصل من هذا أنه لا خلاف بين الأصحاب وأن في أصل =

١٦٧ - (وَأَنَّهُ إِذًا) كَانَ عَبْدُ بَينَ (اثْنَيْنِ) مُخْتَلِفَي القُوتِ، أُخْرَجَ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ مِنْ أُوتِهِ.

المسألة تلالة أوبعد ١٧٤/٦ ١٧٠

وَدُهُّبِ فِي وَالمنهاجِ إِلَى أَنه يجزى ﴿ الأعلى عن الأدنى ولا عكس / وهذا بناءً على اعتباره وجوبه في خالب قوت البلا، وذكر الأوجه الثلاثة ، فيكون متّفقاً مع كلام والمجموع ، ٤٠٦/١ . وجزم في وشرح مسلم ، بأنه إذا عدل إلى ما دونه لا يجزيه ، وإن عدل إلى أعلى يجزيه . كما في والمجموع ووالمنهاج » / ١١/٧

- (١٦٧) (ض) في (أ) وإن، اثنين سقطت من (أ). وهو ما ورد في نسخ «التنبيه» في والتذكرة».
- (ع) ذكر في والتنبيه، في المخرج ثلاثة أقوال، ولم يختر منها شيئاً. ص٤٣، وكذا الحال في والمهذب، ١٧٣/١.

ما رجّحه في والتصحيح، قال في والمجموع،: إنه الأصح، وبه قال وأبو إسحاق المروزي، ووابو علي بن أبي هريرة، وصححه والقاضي أبو الطيب الطبري،، وحكاه وإمام الحرمين، هن وابن الحداد، يخرج كل واحد نصف شاع هن قوت بلده أو نفسه ولا يضرّ التبعيض ١٢٨/٦، وهو ما صححه في والروضة على ١٢٨/١، وكذا الأمر في والمنهاج، قال والشربيني،: كما ذكره والراقعي، في والشرب بناءً على أنها تجب على السيد ابتداءً ٤٠٧/١.

ووجه ألقول المختار ما قاله في «المجموع» ووالروضة» من القياس على ثلاثة محرمين قتلوا ظبية، فذبح أحدهم ثلث شاة، وأطعم آخر بقيمته عن شاة، وصام الثالث عن ذلك، أجزاء بلا خلاف.

الباب السادس باب قسم الصدقات

١٦٨ _ وَأَنَّ يَمِينَ مَنْ يَدَّعِي فِي الزَّكَاةِ خِلافَ الظَّاهِرِ مُسْتَحَبَّةً لَا وَاجِبَةً. ١٦٨ _ وَتَقدِيمُ دَين اللهِ تَعالَى عَلى دَيْنِ الأَدَميُّ.

(١٦٨) (ع) جزم في «التنبيه» بأنه إن قال بعته ثم اشتريته، ولم يَحُل عليه الحَوْل، وغير ذلك مما يخالف الظاهر يحلف عليه وجوباً. ص٣٤. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر منهما شيئاً. ١٧٦/١.

ما صححه والنووي، هنا من استحباب يمين من يدّعي في الزكاة خلاف الظاهر، هو ما صحّحه في وشرح المهذب، وقال: صححه والمحاملي، في كتابيه وآخرون، وقطع به جماعة منهم والمحاملي، في والمقنع، ٢٧٦/٦، وهو الأصح في والروضة، ٢/٣٤٠ وليست في والمنهاج». وهو الأصح في ومغني المحتاج». ٢/١٣١٠ وممن رجّح ما اختاره والنووي، صاحب وإعلام النبيه، ورقة ٢٤.

دليل القول الراجع: أن الزكاة موضوعة على الرفق، فلو أوجبنا اليمين خرجت عن باب الرفق. «المهذب» ١٧٦/١.

(١٦٩) (ع) ذكر في تقديم دين الأدمي على الزكاة ـ وهي من دين الله تعالى ـ ثلاثة أقوال، ولم يرجح « ص٤٣٠.

كما ذكر في والمهذب، ثلاثة أقوال، ولم يختر أياً منها. ١٨٢/١.

ما اختاره في «التصحيح» هو الرّاجح في «شرح المهذب» حيث ذهب إلى أنه: إن اجتمع في تركه الميت دين الله تعالى، ودين الأدمي كزكاةٍ ونذرٍ وجزاء =

١٧٠ _ وَأَنَّ الإِمَامُ إِذَا تَسَلَّفُ الزَّكَاةَ بِمَسَأَلَةِ المَالِكِ والفُقَراءِ، فَهِيَ مِنْ ضَمانِ الفُقَراءِ.

١٧١ _ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الإِمَامُ جَائِرًا فَالْأَفْضَلُ أَنْ يُفَرِّقَها بِنَفْسِهِ، وَإِلَّا (فَالدَّفْعُ) إِلَيه.

صيد فالأصبع يُقَدِّم دين الله تعالى . ٢٥١/٦ . وصحّح في «الروضة»: أن الزكاة تقدّم (٢٠١/٥ وجزم في «المنهاج»: أنه لو اجتمع زكاة ودين آدمي في تركة قدمت قال والشربيني في توجيهه: تقديماً لدين الله لخبر الصحيحين «فدين الله أخل بالقضاء»، وصحيح مسلم بشرح النووي» ٢٤/٨، ووصحيح البخاري، ٣٤/٣، ولأن مصرفها إلى الآدميين، فقد مت لاجتماع الأمرين فيها . ٢٤١/١ .

(١٧٠) (ع) ذكر في «التبيه» في حكم هذه المسألة قولين، ولم يصحّح أياً منهما. ص٣٤. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر منهما شيئاً. ١٧٤/١.

مَا رجعه والمصنف، هنا من كون الزُّكاة من ضمان الفقراء، إذا تسلَّفها الإمام معجّلة بناءٌ على طلب المالك والفقراء هو الأصح عند صاحب والشَّامل، والأكثرين. والمجموع، ٢١٧/٦. وليست في والروضة، ٢١٧/٢. وليست في والمنهاج».

ودليل القول الراجع: أن الضمان يجب على من له المنفعة، والمنفعة هنا للفقراء فكان المضمان عليهم. «النهاب» ١٧٤/١.

(١٧١) (ض) فالدفع في (ب) فتدفع، وفي نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه»: فالدفع ...

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إذا كانت الأموال باطنة يجوز لمن وجبت عليه تفريقها بنفسه وبوكيله، ويجوز دفعها إلى الإمام. وفي الأفضل ذكر ثلاثة أوجه ولم يرجّع، ص ٤٤. وفي «المهذب» كذلك ذكر ثلاثة أوجه، ولم يختر منها شيئاً. ال/ ١٧٥. ١٧٢ - وَأَنَّهُ يَحرُمُ نَقلُ الزَّكاةِ عَنْ بَلَدِ المَالِ، وَلاَ يُجْزِيْهِ إِذَ نَقَلَ، وَسَواء مَسافَةُ القَصْر وَدُونَها.

وما صححه والنووي، من كون الأفضل تفريقها بنفسه إن كان الإمام جائراً، ودفعها إليه ليفرقها إن كان عادلاً هو الأصح عند الجمهور في حالة كون الإمام عادلاً، وهو قول وابن سريج، وقال والمحاملي، في والمجموع، ووالتجريد، وهو قول عامة أصحابنا وهو المذهب، وكذا قاله آخرون، وقال والرافعي،: هذا هو الأصح عند الجمهور من العراقيين وغيرهم، وبه قطع والصيدلاني، وغيره، وفي حالة كونه جائراً فالأصع التفريق بنفسه. هكذا صححه والرافعي، وآخرون. والمجموع ٢/٥٦٥-١٦٦، وهو ما صححه في والروضة، ٢/٥٠٠. وهو الأظهر في والمنهاج، ونهاية المحتاج، ١٣٦/٣، وذكر والسبكي، في وتوشيح التصحيح، أن والده اختار عدم الدفع إلى الجائر ورقة ٢٤١.

(۱۷۲) (ع) جزم في «التنبيه» بكراهة النقل من بلد المال، وذكر في الإجزاء إذا نقل قولين، ولم يرجّع» وذكر في النقل إلى مسافة القصر قولين، ولم يختر منهما شيئاً، ص٤٤. وذكر في «المهذب» في جواز النقل قولين ولم يختر شيئاً (٧٢/، ورجّع أن القولين في مسافة القصر ودونها ١٨١/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» ذهب إليه في «المجموع» وقال: لا خلاف في تحريم النقل، والأصح عدم إجزائه، والصحيح أنه لا فرق بين النقل إلى مسافة القصر ودونها كما صحّحه «المصنف»، كذا صحّحه الجمهور. ٢٣٨/ وفي «الروضة»: في النقل قولين أظهرهما المنع، وفي المراد بهما الأصح سقوط الفرض، ولا خلاف في تحريمه، والأصحّ طرد القولين في مسافة القصر أو دونها. ٢/٣٣٠. وفي «المنهاج»: الأظهر منع النقل، قال «الشربيني»: لخبر الصحيحين: «صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» «صحيح البخاري» ٢/١٥٩، «صحيح مسلم بهامش شرح النووي» باب الإيمان، رقم ٢٩، الترمذي ٣/٣١، وقال: حسن صحيح، وإطلاق قول المصنف يقتضي جريان الخلاف في مسافة القصر ودونها، وهو كذلك. «مغني المحتاج» ٢/١٨/٣.

١٧٣ ـ وَأَنَّهُ إِذَا نَوْيِ الزَّكَاةَ فَقَطْ (أَجْزَأَتُّهُ).

١٧٤ - وَإِجْزَاءُ نِيَّةٍ الْمُوَكِّلَ إِذًا لَمْ يَنُو الوَكِيلُ

١٧٥ - وَأَنَّ نَصِيبُ العَامِلِ إِذَا نَقَصَ تُمَّمَ مِنْ الزُّكَاةِ.

(۱۷۳) (ض) في (أ) أجزا

(ع) جزم والشيخ آبو إسحاق، في والتنبيه، أن الزكاة لا تصح حتى ينوي أنها زكاة ماله، أو زكاة واجبة أص 22. وجزم في والمهذب، بأنه يجب أن ينوي الزكاة، أو الصدقة الواجبة، أو صدقة المال. ١٧٧/١. وهذا يوافق قول والنووي».

ما اختاره والتووي، هنا، رجحه في والمجموع، وقال: لو نوى الزكاة دون الفرضية، فالأصح، وبه قطع والمصنف، والجمهور أنه يجزئه قولاً واحداً. 1/4/7 وفي والمرضة، ولو نوى الزكاة دون الفرضية أجزأه على المذهب. ٢/٧/٢ يوفي والمنهاج، قال: ينوي فرض زكاة مالي، أو نحوها، قال والمرملي في شرحه! ولمو نوى زكاة المال دون الفويضة أجزأه، وجمع والمصنف، بينهما ليس بشرط، إذ الزكاة لا تكون إلا فرضاً. ونهاية المحتاج،

(١٧٤) (ع) ذكر في والتنبيه، في إجزاء نيّة الموكل إذا نوى ولم ينو الوكيل قولين، ولم يرجّح، ص٤٤، وذكر في «المهذب» طريقين ولم يرجّح، ص٤٤، وذكر في «المهذب» طريقين ولم يرجّح

ما صححه والنبووي، في والتصحيح، من إجزاء نية الموكل في هذه الحالة، قال في «شرح المهذب»: إنه المذهب. ١٨٩/٦. وهو الأصح في «الروضة» كالصوم للعسر، ولأن القصد سد حاجة الفقير ٢٠٩/١، وهو الأصح كذلك في والمنهاج»، وعلله والرملي، بحصول النية ممن خوطب بها مقارنة لفعله. ونهاية المحتاج، ١٣٨/٣.

(١٧٥) (ع) ذكر في العبيد في الجهة التي يتمم منها قولين، احدهما: الخمس، والثاني: خمس التخمس ولم يختر أياً منهما، ص ٤٤ , واختار في والمهذب الطريق الذي يقول فيه قولين، أحدهما، من سهم المصالح، والثاني: من

١٧٦ _ وَأَنَّ مُوَلَّفَةَ الكُفَّارِ لاَ يُعْطُونَ شَيْئاً. وَقَدْ جَزَمَ بِهِ المُصَنَّفُ فِي أَوَّل بَابِ (الْفَيْءِ وَالغَنيمَةِ).

ساثر الأصناف ١٧٨/١.

ما رجّحه «النووي» من إتمام نصيب العامل من سهم الزكاة قال في «المجموع» الأصح أنها على قولين، أصحهما: من سهم بقيّة الأصناف، أي من الزكاة ١٩٥/، وفي «الروضة»: المذهب أنه يكمل من مال الزكاة ٣٢٨/٢، وليست في «المنهاج».

دليل القول الراجع: أنه يعمل لهم فكانت أجرته عليهم. «المهذب» 1۷۸/۱.

(١٧٦) (ض) في (ب) قسم الفيء. وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» الفيء والغنيمة.

(ع) جزم في «التنبيه» بأن مؤلفة الكفّار يعطون من خمس الخمس، ص ٤٤، وذكر في «المهذب» قولين، ولم يختر منهما شيئاً. ١٧٩/١. وجزم في باب الغنيمة أنهم لا يعطون، لأنه لا مصلحة للمسلمين في حضورهم. ٢٤٦/٢.

ما اختاره والمصنف، من عدم إعطاء المؤلفة من الكفار، قال في والمجموع: إنه الأصحّ باتفاق الأصحاب، وبه قطع جماعة منهم والبغوي، ٢٠٨/٦، والأظهر في والروضة، أنهم لا يعطون من الزكاة قطعاً، ولا من غيرها. ٣١٤/٢. وهو ما يفهم من عبارة والمنهاج، في أن المؤلفة يعطى منهم من أسلم، قال والشربيني، في شرحه: وخرج بقوله من أسلم مؤلفة الكفّار، فلا يعطون من الزكاة قطعاً للإجماع، ولا من غيرها على الأظهر لأن الله أعز الإسلام وأهله، وأغنى عن التأليف. ومغني المحتاج، ٣١٩٠٠، ورجح كذلك في والإقناع، عدم إعطائهم ١/١٩٩١، كما رجحه وصاحب غنية الفقيه، ٣٢٢. وقال وابن الصبّاغ، في والشامل،: المؤلفة قلوبهم يرجى إسلامهم، أو لا يرجى إسلامهم لا يعطون من الزكاة بل من سهم المصالح.

١٧٧ - وَأَنَّ مُؤَلِّفَة المُسلِمِينَ يُعْطَوْنَ مِنْ الزَّكَاةِ مِنْ سَهُمِ المؤلَّفَةِ،

١٧٨ - وَأَنَّهُ يَكُفِي تَصْدِيقُ المَوْلَى وَالغَرِيمِ .

١٧٩ - وَأَنَّهُ يَجِبُ اسْتِيعَابُ الصَّنْفِ إِذَا كَانُوا مَحْصُورِينَ.

(١٧٧) (ع) في «التنبيه» ذكر الجهة التي يعطون منها أربعة أقوال: أحدها سهم المؤلفة، ولم يختر منها شيئاً، ص ٤٤. ورجّح في «المهذّب» أنهم يعطون من سهم الغزاة. ١٧٩/.

ما صححت «النبووي» من إعطائهم من سهم المؤلفة، قال في «المجموع» إنه الأصع عند المحققين. ٢٠٩/٢.

وقيال في «الروضة»: المدوافق لظاهر الآية، ثم لسياق «الشافعي» والأصحاب إثبات سهم المؤلفة، وأنه يستحقه، وبه أفتى أقضى القضاة «الماوردي» في كتابه «الأحكام السلطانية»، ٣١٤/٣. قال «الماوردي»: فمن كان من هذه الأصناف الأربعة مسلماً، جاز أن يعطى من سهم المؤلفة من الزكاة. «الأحكام السلطائية»/١٢٣. وفي «المنهاج»: المذهب أنهم يعطون من الرّكاة، ووجهه «الشربيني» بقوله سبحانه: ﴿والمؤلفة قلوبهم﴾ ١٠ التوبة،

(١٧٨) (ع) قال في التنبيه: وضرب غرم لنفسة، فيدفع له مع الحاجة ما يقضي به الدين، ولا يدفع إليه حتى يثبت بأنه غارم بالبينة، فإن صدّقه غريمه فعلى الوجهين، ولم يرجع، ص ٤٤، وقال مثله في والمهذب، ١٧٩/١

ما رجحه في والتصحيح؛ هو الأصح في والمجموع، فقال: ولو صدّقه غريمه فالأصح قبول السيد والغريم، هكذا صححه الجمهور. ٢٢٢/٦، وليست في والروضة، ولا في والمنهاج،

(۱۷۹) (ع) ذهب في والتنبيه، إلى استحباب أن يعم إن أمكن، وأقل ما يجزىء أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف منهم إلا العامل فإنه يجوز أن يكون واحداً. ص٥٥. وهو قوله في والمهذب، ١٨٠/١

قال في والمجموع): جزم والرافعي، في والمحرر، بوجوب الاستيعاب إن = - ٢١٤ - ١٨٠ ـ وَأَنَّهُ إِذَا دَفَعَ جَمِيعَ السَّهُم إِلَى اثْنَين، عَزِمَ لِلثَّالِثِ أَقَلُّ جُزْءٍ.

١٨١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا فَضَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ، وَنَقَصَ عَنْ بَعْضِهِمْ، نُقِلَ إِلَى ذَلِكَ الضَّعْف.

قسم الإمام، وكذا إن قسم المالك، وكانوا محصورين. وهذا هو المذهب. 7/٢٢، وجزم في «الروضة» بلزوم الإستيعاب لآحاد كل صنف، إذا قسم الإمام. ولا يجوز الاقتصار على بعضهم لأن الاستيعاب لا يتعذر. وكذا إن قسم المالك وأمكن الإستيعاب بأن كانوا محصورين كما أطلق في «التتمة». ٢/٣٣. وإليه ذهب في «المنهاج»، ووجهه «الجلال المحلي» بقوله: بأنه لا يتعذر عليهم الإستيعاب إن انحصر المسلمون في البلد، ووفي المال بهم. ٢٠٢/٣.

وممن قال بمثل قول «التصحيح» «ابن يونس» في «عمدة الفقيه»، ووالشربيني» في «الإقناع» ١٩٩/١.

(١٨٠) (ع) ذكر في «التنبيه» أنّ أقل ما يجزىء أن يدفع إلى ثلاثة من كل صنف، وعليه إذا دفع إلى اثنين فإنه يعزم للثالث، وفي مقدار ما يغرمه قولان: الثلث في احدهما، وأقل جزء في الآخر. ص٤٥. وذكر في «المهذب» قولين كذلك ولم يختر أياً منهما. ١٨٠/١.

ما صححه «النووي» في «التصحيح» من أنه يغرم أقل جزء، هو الأصح في «المجموع». ٣/٣٣٠. وفي «الروضة» ذكر قولين: المنصوص في الزكاة أن يغرّم ثلث نصيبه ذلك الضعف، والقياس أنه يغرم جزءاً لو أعطاه في الابتداء أجــزأه. ولم يصــرّح بتصحيح ٢/٣٣٠. لم يتعرّض لحكم المسألة في «المنهاج». وقال «الشربيني» في شرحه، فلو دفع لاثنين غرم للثالث أقل متمول على الأصح في «المجموع»، لأنه لو أعطاه ابتداءً خرج عن العهدة، فهو القدر الذي فرّط فيه. مغنى المحتاج ٣/١١٧.

(١٨١) (ع) ذكر في «التنبيه» في النقل إلى الصّنف الذي نقص عن كفايته، فيما إذا نقص عن بعضهم، وفضل عن بعض قولين، ولم يرجّع منهم شيئاً. ص٥٥. وقال في «المهذب»: إن قلنا أن المغلّب اعتبار البلد الذي فيه المال صرف ما =

١٨٢ - وَتَحرَّبُمُ اللَّفْعِ إِلَى مَوالِي بَنِي هَاشِمَ وَيَنِي (المُطَّلِب).

فضل إلى بقيّة الأصناف، وإن قلنا المغلّب اعتبار الأصناف، صرف الفاضل إلى ذلك الصنف الذي فضل عنهم بأقرب البلاد. ١٨١/١.

ذكر في والمجموع، قولين، أحدهما: ما صححه والشيرازي، في والمهذب، وجماعة أنه يغلب حكم الأصناف فينقل. والثاني ما صححه والرافعي، وآخرون أن يغلب حكم البلد، ولم يصرّح بتصحيح أي القولين ٢٤٣/٦، وقوله في والروضة، كقوله في والمجموع، ٣٣١/٧. ورجّح في والمنهاج، رد ما فضل من نصيب بعضهم إلى الباقين حتماً إن نقص نصيبهم عن كفايتهم، فلا ينقل إلى فيرهم لانحصار الاستحقاق فيهم. مغني المحتاج

قال والسبكي، في والتسوشيح»: ظاهر قول والرافعي، ووالمروضة، ووالكفاية، ووشرح المهذب، وغيرها أنه على الخلاف فيما إذا فقد الصّنف من البلد، فظاهر كونه على الخلاف أن يكون الأصح جعل ما زاد للذين نقص سهمهم عن كفايتهم، لأن الأصح هناك ردّه على الباقين، فعلى هذا ينبغي أن يحمل النقل في لفظ والتصحيح، على النقل من الصنف الزائد إلى الصنف الناقص، لا النقل إلى بلد آخر، ليتوافق كلاماه. ورقة ٤٧،

(١٨٢) (ض) ذكر في (ب) وبئي عبد المطلب. وفي نسخ والتصحيح، في والتذكرة». المطّلب

(ع) ذكر في «التنبيه» في جواز الدفع إليهم قولين؛ ولم يختر شيئاً. صه ٤. وذكر في «المهذب، وجهين ولم يرجح ١٨١/١.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من تحريم الدفع إلى موالي بني هاشم والمعطلب، هو الأصح في والمجموع، ٢٤٥/٦. وهو الأصح في والروضة، ٢٤٠/٣، وهو ما صحّحه في والمنهاج، قال والشربيني، في معناه وتعليله: أي عتقاء بني هاشم، وبني المطلب لا يحل لهم أخذ الزكاة. لخبر وإن موالي القوم من أنفسهم، (رواه الترمذي وقال: حسن صحيح ٣٧/٣). ومغني المحتاج، ٢١٧/٣، والأصح في شرح صحيح مسلم تحريمها إلى بني هاشم ويني المجلل ١١٧٦/٣.

وممن رجع ما ذهب إليه والنووي، والشربيني، في والإقناع، ٢٠١/١.

كتاب الصيام والاعتكاف

وفيه أبواب:

الباب الأول: باب أحكام صوم الفرض

الباب الثاني: باب صوم التطوع والأيام المنهي عن صيامها

الباب الثالث: باب الاعتكاف



الباب الأول باب أحكام صوم الفرض

١٨٣ ـ وَوُجُوبُ إِمسَاكِ بَقيَّةِ يَومِ الشَّكِ.

١٨٤ _ وَالصُّوابُ أَنَّ الْأَفْضَلَ الفِطْرُ لِمُسافِرِ يَضُرُّهُ الصَّومُ.

(۱۸۳) (ل) يوم الشك: هو ما يلي التاسع والعشرين من شعبان إذا استوى فيه طرفا العلم والجهل نظراً لوجود غيم، أو شهادة واحد فقط، أو اثنين ممن لا تقبل شهادتهم كالفاسقين. /«المجموع» ٢١٧/٦، «فتح القدير» ٣١٧/٢.

(ع) ذكر في «التنبيه» وفي «المهذب» في إمساك بقية يوم الشك قولين، ولم يختر منهما شيئاً. «التنبيه» ص٤٦، «المهذب» ١٨٦/١.

ما رجّحه «المصنّف» هنا من وجوب إمساك بقية يوم الشك، هو الأصح في «المجموع» فيما إذا أُثبت يوم الثلاثين من شعبان، فأصبحوا مفطرين، فثبت في أثناء النهار كونه من رمضان، وهو نص «الشافعي» في «المختصر»، وبه قطع كثيرون أو الأكثرون من العراقيين والخراسانيين منهم «الشيخ أبو حامد» و«القاضي أبو الطيب»، و«صاحب الحاوي» و«الدارمي» و«المحاملي» وآخرون من العراقيين، و«البغوي» و«السرخسي» وآخرون من الخراسانيين. 7/ ٢٩٩٠. وفي «الروضة»: يجب إمساكه على الأظهر ٢/ ٢٧٣. وهو قوله في «المنهاج»، وقال «الرملي» في توجيهه: لأن صومه كان واجباً عليهم إلا أنهم جهلوه ٣/ ١٨٨٠. ونقل «السّبكي» عن «الرافعي» قوله بوجوب إمساك باقي يوم الشك دون أدلة إذا ثبت الهلال في أثنائه، ورقة ٨٤أ.

(١٨٤) أطلق «الشيخ أبو إسحاق» القول بأن الأفضل للمسافر أن يصوم ، ص٤٦ ، وفي «المهذب» فصّل الحكم فقال: إن كان لا يجهده الصوم فالأفضل أن يصوم ، = ١٩٠٠ -

١٨٥ - وَالْأَصَحُ وَجُوبُ الفِدْيَةِ عَلَى الحَامِلِ وَالمُرْضِعِ إِذَا أَفْطَرَتَا لِلخَوفِ عَلَى المَالِدِ.

وَإِلَّا فَالْأَفْضُلُ أَنْ يَفْطِر . وهو بهذا يوافق ما ذهب إليه «النووي» . ١/٥٥٠ .

ما اختاره والنووي، في والتصحيح، من أن الأفضل الفطر لمسافر يضره الصوم وذكر في والمجموع، أنه قول والشافعي، والأصحاب، وهو المذهب. ٢٨٦/٦. وهو ما جزم به في والروضة، ٢٧٠/٢، وبه جزم في والمنهاج، في باب قصر العبلاة، وعلّه والشربيني، بقوله: الصوم أفضل في حالة عدم الضررة لما فيه من تبرثة الذمة، وعدم إخلاء الوقت عن العبادة، والقطر أفضل في حالة الضرر لنحو مرض أو ألم يشق معه احتماله فلقوله على: وليس من البر الصيام في المنفر، وصحيح البخاري، ٣/٤٤، وصحيح مسلم بشرح النووي، الصيام في المنفر، وصحيح البخاري، ٣/٤٤، وصحيح مسلم بشرح النووي، وإلى عدالة ذهب والنووي، في وشرح صحيح مسلم، ٢/٢٢٠، كما رجّحه والى عدالة ذهب والنووي، في وشرح صحيح مسلم، ٢/٢٩٢، كما رجّحه وشيخ الإسلام زكريا، في وفتح الوهاب، ٢/٢٢١، وقال والماوردي،: إن ثبت وشيخ الإسلام زكريا، في وفتح الوهاب، ٢/٢٢١، وقال والماوردي،: إن ثبت الرخصة، والحاوي، والمحاوي، والمصر أفضل من والمحاوي، والمح

وقال «ابن العلقن» في «شرح التنبيه»: والأفضل أن يصوم إن قدر عليه من غير جهد، لأن الأداء أفضل من القضاء، أما إذا كان يجهده، ويدخل عليه المشقة قال والقائمي جنبين»: الفطر له أفضل بلا إشكال. جـ باب الصيام.

(١٨٥) (ع) ذكر في والتنبيع، في وجوب الفدية على الحامل والمرضع إذا أفطرتا خوفاً على ولديهما فلانة أقوال، ولم يختر أياً منها. ص٢٦.

ورجّع في فالمهذب، أنه تلزمهما الفدية وهي مدّ من طعام كل يوم. ١ ١٨٥/، وبهذا يُوافق ما اختاره في والتصحيح.

ما ربحت «النووي» هنا، هو «الأصح» باتفاق الأصحاب في «شرح المهذب»، كما صححه «المصنف»، وهو المنصوص في «الأم» و«المختصر» وغيرهما و قال «صاحب الحاوي»: وهو نصه في القليم والجديد، ونقله «الربيم» و«المزني» وغيره . ٢٩٣/٦، وهو يه «الربيم» و«المزني» وغيره . ٢٩٣/٦، وهو يه «الربيم» و«المزني» وغيره . ٢٩٣/٢، وهو يه «الربيم» و«المزني» وغيره . ٢٩٣/٢، وهو يه «الربيم» و«المزني» وغيره . ٢٩٣/٢،

١٨٦ _ وَصِحَّةُ صَوم مُغْمَى عَلَيهِ إِذَا أَفَاقَ لَحْظَةً مِنْ (نَهَارِهِ).

قوله في «المنهاج». قال «الرملي»: مع القضاء في مالهما ١٨٨/٣.

دليل القول المختار: قوله تعالى: ﴿وعلى الذين يطيقونه فدية﴾ ١٨٤: البقرة. قال ابن عباس: نسخت هذه الآية وبقيت الرخصة للشيخ الكبير، والعجوز، والحامل، والمرضع إذا خافتا على ولديهما أفطرتا وأطعمتا كل يوم مسكيناً. والمهذب، ١٨٦/١. وانظر ترجيح هذا القول في: والأم، ٢٨٨٨، ووأسنى المطالب، ٢٨٨/١، وومغني المحتاج، ٢/٠٤٤. وقال والمزني»: عليهما القضاء دون الفدية: انظر والحاوي، ٢/٥٥٤، وبحر المذهب، ٢٩٧/٤، ووشرح المختصر، ولأبي الطيب الطبري، جـ٣، كتاب الصيام، ووقتح العزيز، ٢/٠٠٤.

(۱۸۹) (ض) في (ب) من نهار، وقد وردت في بعض نسخ «التصحيح» في «التذكرة» نهاره، وبعضها نهار.

(ع) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» في صحة صومه إذا أُغمي عليه بعض النهار أربعة أقوال، ولم يختر منها شيئاً، «التنبيه» ص٤٦، وذكر في «التنبيه» أنه إن أُغمي عليه جميع النهار لم يصح صومه، وعليه القضاء، ص٤٦. وجزم في «المهذب» بأن من زال عقله بالإغماء لا يصح منه، فإن أفاق وجب عليه القضاء. ١٨٤/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من صحة صوم من أغمي عليه شريطة أن يفيق جزءاً من النهار هو الأصح في «المجموع» عند محققي الشافعية. ٣٩٨/٦، وفي «الروضة»: أنه المذهب، المنصوص في «المختصر» في باب الصيام ٢/٣٦٦، وهو الأظهر في «المنهاج»، وعلّله «الرملي» بالاكتفاء بالنيّة مع الإفاقة في جزء. «نهاية المحتاج» ٢٧٦/٣.

وقد قال «المزني» بصحة صوم من أغمي عليه جميع النهار، فيصح صوم من أفاق لحظة منه من باب أولى. «الحاوي» ٢٠٩/٤، «بحر المذهب» من أفاق لحظة منه من باب أولى. «المختصر» ٢٠٢/٤، «شرح المختصر» «لابي الطيب» جـ٣ كتاب الصيام.

١٨٧ - وَأَنَّ المُسَاقِرَ إِذَا قَدِمَ، وَالصَّبِيِّ إِذَا بَلَغَ، وَهُمُنا صَائِمَانِ لَزِمَهُمَا إِنَّمَامُهُ. وَفَيْمًا خلافٌ تَرَكَهُ المُصَنَّفُ.

(١٨٧) اختار والشيرازي، في والتنبيه، لنفسه أن الإتمام يلزم المسافر دون الصبي. ص ٤٦. وفي والمهلف، ذكر وجهين، ولم يرجّح ١٨٤/، ١٨٥.

ما اختيازه في والتصحيح، من لزوم إتمام الصبي الذي بلغ، والمسافر الذي قدم للصوم إذا كانا صالمين قال في والمجموع، إنه الصحيح، فبالنسبة للصبي قال: ولزف الإنشام على المنصوص، وهو الأصح باتفاق الأصحاب وعليه لا يلزمه القضاء وفيه وجه أنه يستحب إتمامه ، ويجب قضاؤه ، أما المسافر إذا قدم وهنو هبائم فالأصح عند والقاضي أبي الطيب، وجمهور الأصحاب، لا يجوز وهو قول وأبي إسحاق المروزي». وهذا إذا كان ناوياً وإلَّا فالأصحّ أن له الأكل لأنه مقطر لعدم النية في الليل. «المجموع» ٢٨٨/٦، وفي والروضة : بالنسبة للمسافر أن المذهب لزوم إتمام الصوم ٢ / ٣٧١. أما الصبى إذا بلم صائماً، فالصحيح أنه يلزمه إتمامه ولا قضاء، وفيه وجه حكى عن دابن معريج، أنه يستحب إتمامه، ويجب القضاء، لأنه لم ينو الفرض. ٢ /٣٧٣. وجزم في «المنهاج» بوجوب الصيام على الصبي وهو بذلك متابع لأصله إذ قال والرافعي، في والمحررة: الصائم إذا بلغ صائماً لزمه إتمامه. ورقة ٥٦، وعلُّه (الرملي) بصيرورته من أهل الوجوب في أثناء العبادة، فأشبه ما لو دخل في صوم تطوع ثم نذره. «نهاية المحتاج» ١٧٨/٣، وفي «المنهاج» لم يذكر حكم المسافر ولكن قال والشربيني، في شرحه في شأن المسافر المريض تعليقاً على قول والمنهاج، ولم ينويا، احترز عما لو نويا فأصبحا صائمين، فإن الإمساك بجب ٤٣٨/١.

وقال وابن العلقن، في وشرح التنبيه»: إذا بلغ الصبي أو قدم المسافر وهما صائمان يلزمهما إتمام الصوم، وهذا ما جزم به وابن الصباغ، ووالإمام، تبعاً «لأبي الطيب، في حق الصبي، دوأبي إسحاق، في وحق المسافر، مخطوط جـ٢. باب الصيام.

وما اختاره هو الصحيح عند «الجلال المعلى» في وشرح المنهاج» =

١٨٨ ـ وَأَنَّ الصُّومَ لَا يَبْطُلُ بِنَيَّةِ الخُرُوجِ مِنْهُ.

١٨٩ - وَأَنَّهُ إِذَا تَمَضْمَضَ، أَوْ اسْتَنْشَقَ، ولَمْ يُبالغْ، فَوَصَلَ دِمَاغَهُ أَوْ جَوفَهُ لَمْ يَبطُلْ صَوْمُهُ.

(١٨٨) (ع) جزم «الشيخ» في «التنبيه» أن صومه يبطل، ص٤٦. ورجحه في «المهذب» وقال: إنه الأظهر ١٨٨٨.

ما صحّحه «النووي» من عدم بطلان الصيام بمجرد نيّة قطعه بعد أن يدخل فيه، هو الأصح في «شرح المهذب» عند الأكثرين، وعند «البغوي» ٢/٣٣٢، وذكر في أصل «الروضة» وجهين ولم يرجح، وقال فيها من زياداته: الأصح بقاؤه على ما كان. ٢/٥٥٣، وليست في «المنهاج». قال «السبكي» تعليقاً على عبارة «التصحيح» يفهم أن مقابله البطلان بمجرد الخروج، وكذا أفهمته عبارة «التنبيه»، وفيه وجهان، أحدهما: هذا، والثاني: لا بد من مضي قدر الفطر من أكل أو جماع. حكاهما «ابن الرفعة» عن «الماوردي»، «توشيح التصحيح» ورقة ٤٩ب.

دليل القول الراجع: أنه عبادة تتغلق الكفارة بجنسها فلم تبطل بنيّة الخروج كالحج. «المهذب» ١٨٨/١.

(١٨٩) (ع) ذكر في «التنبيه» في بطلان صوم من تمضمض أو استنشق فوصل الماء إلى جوفه قولين، ولم يرجع، ص٤٦. وذكر قولين في «المهذب» ولم يرجّع. ورجّع أن محل القولين فيما إذا لم يبالغ، أما إذا بالغ فيبطل قولاً واحداً. ١٩٠٨.

وما رجّحه في «التصحيح»، قال في «المجموع»: إنه الأصح عند الأصحاب فيما إذا بالغ ٦/٣٧٠، وفي «الروضة»: أنه المذهب ٢/٣٦٠، وهو =

⁼ ٢٤/٢، ووشيخ الإسلام زكريا» في وفتح الوهاب، ١٢٢/١، وقال والماوردي، إذا نوى الصوم في سفر، ثم قدم ناوياً، فهل يلزمه إتمام الصوم؟ قال وأبو إسحاق المروزي، يلزمه إتمام صومه، ولا يجوز الفطر، لأن زوال السفر رفع حكم الإباحة. والحاوي، ٢١٢/٤.

١٩٠ ـ وَأَنَّ كَفَّارَةَ الجِمَاعِ تَختَصُّ بِالزَّوْجِ عَنْ نَفْسِهِ (فَقَطْ).

١٩١ - وَأَنَّهَا تَنْهُتُ فِي ذِمَّةِ النَّمُسُلِرِ، وَكَذَا كَفَّارَةُ الظُّهَارِ وَاليَمِين وَالقَتْلِ

- (١٩٠) (ض) فقط مقطت من (أ) والأولى إثباتها لورودها في نسخ والتصحيح؛ في وتذكرة النبيه.
- (ع) ذكر فيمن تلزمه كفارة الجماع ثلاثة أقوال في «التنبيه»، ولم يختر واحداً منها، ص٤٦، وكذلك الشأن في «المهذب، ١٩٠/،

ما صححه في «التصحيح» قال في «شرح المهذب»: إنه الأصح ، وخصه بما إذا تكانت مطاوعة ٢/٣٧٧، والأصح في «الروضة» أنه يخرجها عنه خاصة ، ولا يلاقيها الوجوب ٢/٤٧٢. وجزم في «المنهاج» بأن الكفارة عن الزوج عنه . قال «الرملي» دونها ، لأنه على لم يأمر بها زوجة المجامع مع مشاركتها له في السب . ٢٠٢/٣.

(١٩١) (ع) فعب والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، إلى أن من عجز عن خصال الكفارة الثلاث فيه قولان، أحدهما: تثبت في ذمته، والآخر: تسقط، ولم يختر أياً منها: ص٣٤، وإختار في والمهذب، أنها تثبت في ذمته، فإذا قدر فيما بعد لزمه أداؤها ١٩٣/١ فبذا يوافق والنووي».

ما ويجمع والمصنف، في والتصحيح، هو الراجع عند الأصحاب كما قال في والمعموع، وقال: إن الحكم ينطبق على المحقوق المالية الله تعالى _

توله في «المنهاج»، وقال «الرملي» في توجيهه: لأنه تولدمن مأمور به بغير اختياره. «نهاية المحتاج» ١٧٠/٣. ورجع «السبكي» أن المراد بالمضمضة منا المضمضة في الوضوء، وهو المتبادر إلى الفهم من إطلاقه في المضمضة، لأنّ ما عداه يطلق عليه سبق الماء. ولا يُسمّى مضمضة، ورقة ٤٩ب. وقد نصّ الشافعي في «الأم» على أنه إنْ تمضمض أو استنشق ولم يبالغ لا يفطره ٢٩٣/، وهو كذلك في «أسنى المطالب» ١٩٧/٤، وقال «المزني» يبطل صومه: انظر: «بحر المذهب» ٤/٣٣/، «فتح العزيز» ٢٩٣٧، «الحاوي» صومه: انظر: «بحر المذهب» ٤/٣٧٪، «فتح العزيز» ٢٩٣٧، «الحاوي»

١٩٢ - وَأَنَّ (كَرَاهَةَ) القُّبْلَةِ وَالوصَالِ (كَرَاهَةُ) تَحريمٍ.

- التي تجب بسبب لا على جهة البدل ككفارة اليمين والقتل والظهار. ٣٩٤/٦، وهو ذات القول في «المنهاج» ٣٣٠، وهو ذات القول في «المنهاج» ٣٣٠، ووجهه «الرملي»: بأنّ رسول الله على أمر الأعرابي بأن يكفّر بما دفعه إليه مع إخباره بعجزه، فدل على ثبوتها في الذمة. ٣/٤٠٢. وفي «شرح صحيح مسلم»: أنه الصحيح عند الأصحاب، وهو المختار ٢/٤٠٢.
- (١٩٢) (ض) في (ب) كراهية، والأصح كراهة لأن الحكم الشرعي هو المكروه كراهة، كما أن نسخ «التصحيح» في «التذكرة» ذكرت: الكراهة.
- (ل) الوصال: أن يصوم يومين، ليس بينهما أكل ولا شرب، ويسمى المواصلة كذلك. «تحرير التنبيه» 1/13.
- (ع) أطلق في «التنبيه» الحكم بكراهة القبلة والوصال، ولم يحدد نوع الكراهة. ص ٤٦. وفي «المهذب» جزم بأن كراهة القبلة إذا حركت شهوته كراهة تحريم، وذكر في كراهة الوصال قولين، ولم يرجح منهما شيئاً. 14٣/١.

ما اختاره «النووي» في «التصحيح» من كون كراهة القبلة والوصال كراهة تحريم، هو كذلك في «المجموع» فيمن حركت شهوته، وبه قال «القاضي أبو الطيب» و«العبدري» وغيرهم، وقال «الرافعي» وغيره: الأصح كراهة تحريم. وكذا الوصال في الأصح عند الأصحاب، وهو ظاهر نص «الشافعي»، وممّن صرّح بتصحيح تحريمه «صاحب العدّة» و«الرافعي» وآخرون. وقطع به جماعة منهم «أبو الطيب» في «المجرد» و«الخطابي» في «المعالم»، و«إمام الحرمين» في «النهاية»، و«البغوي» و«الروياني» في «الحلية»، و«الشيخ نصر» في الكافي» كلهم صرح بتحريمه من غير خلاف. «المجموع» ١١/٦٤. وهو الأصح في «الروضة» بالنسبة للقبلة، ٢/٢٢٠. وفي الوصال قال هو مكروه كراهة تحريم على الصحيح، وهو ظاهر نص الشافعي» ٢/١١٤، وكذا قال في «المنهاج»/٣١، وكذا قال المنهاج»/٢١، وعلله «الرملي» بأن فيها تعريضاً لإفساد العبادة ٣/٨٧٤،

١٩٣ ـ وَالِمُخْتَارُ أَنَّ مَنْ مَاتَ وَعَلَيهِ صَوْمٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيَّهُ، وَهُوَ الْقَرِيبُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارثاً، وَلَوْ أَظْعَمَ عَلَى هَذَا جَازَ.

= فيمن حركت شهوته فقال: هي حرام في حقه على الأصح. ٢١٥/٦، وممّن صححه وصاحب عمدة الفقيه شرح التنبيه ١٤/٤، ووابتهاج المنهاج، ١٠/١،

قال «السبكي» : فسإذن قول «التنبيه» ويكره العراد كراهة التحريم كما في «المهذب» ، فهو جاز على الصحيح ، وقول «التصحيح» وأنها كراهة تحريم إيضاح لمراده ، لا لمخالفته صحيح المذهب في رأيه . «توشيح التصحيح» ورقة ، ٥٠ أ.

(١٩٣) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما يجب على من مات وعليه صوم تمكن من قضائه قولين، أحدهما: يطعم عنه كل يوم مداً من طعام، والثاني: يضام عنه ولم يرجّع أي القولين. ص٤٧، ورجح في «المهذب» أنه يطعم عنه لكل مسكين مداً من طعام، وقال: هو المنصوص في «الأم» ١٩٤/١.

محل المسألة فيمن تمكن من القضاء فلم يفعل حتى مات، أما من استمر به العدر فلا شيء عليه، وعليه، فمنا صححه «النووي» هنا، قال في «المجموع»: القديم، وهو الصحيح عند جماعة من محققي أصحابنا وهو المختار أنه يجوز لوليه أن يصوم عنه، ويصح عنه ويجزئه عن الإطعام. وتبرأ به ذمّة للميت، ولكن لا يلزم الولي الصوم، بل هو إلى حريته، قال «صاحب الحاوي»: وعلى هذا، لو أطعم عنه جاز. وهذا القديم هو الصحيح عند محققي أصحابنا، الجامعين بين الفقه والحديث. «المجموع» محققي أصحابنا، الجامعين بين الفقه والحديث. «المجموع»

ويعبد أن عرض الأحاديث التي تتضمن الصيام عن الميت الذي مات وعليه صيام لم يقضه بغير عذر قال: الصواب الجزم بجواز صوم الولي عن الميت، وأن رمضان وغيره من الصوم الواجب سواء، للأحاديث الصحيحة السابقة، ويتعين أن يكون مذهب «الشافعي»، لأنه قال: إذا صحّ الحديث فهو مذهبي، واتركوا قولي المخالف له. «المجموع» ٤٧٨/٩.

وذكر في أصل «الروضة» القولين القديم والجديد، ولم يصرّح بتصحيح أي منهما قال من زياداته: لم يصحح «الرافعي» واحداً من الجديد والقديم في صوم الولى وكأنه تركه لاضطراب الأصحاب فيه فإن المشهور في المذهب تصحيح مذهب من جماعة من محققي أصحابنا إلى تصحيح القديم، وهذا هو الصواب، بل ينبغي أن يجزم بالقديم، فإن الأحاديث الصحيحة ثبتت فيه، وليس للجديد حجة من السنة، والحديث الوارد بالإطعام ضعيف، فيتعين القول بالقديم. ثم من جوّز الصيام، جوّز الإطعام ٣٨٢/٢. أما عن الولى الذي يصوم عنه، فقال «الرافعي»: إذا بحثت عن نظائره، وجدت الأشبه اعتبار الإرث، قال من زياداته: المختار أن المراد مطلق القرابة. ٣٨١/٢. وفي أصل «المنهاج»: لم يصم عنه وليه في الجديد. قال «النووي» من زياداته عليه قلت: القديم هنا أظهر. قال «الرملي» بعبد أن نقل كلام «النووي» في «التصحيح» و«الروضة»، ونقل عن «البندنيجي» أن الشافعي نص عليه في «الأمالي» أيضاً، فقال: إن صح الحديث قلت به، و«الأمالي» من كتبه الجديدة. وقال «البيهقي»: لو دقق الشافعي على جميع طرق هذه الأحاديث ونظائرها لم يخالفها إن شاء الله تعالى . قال «السبكي»: هو كما قال، ويتعين أن يكون المختار والمفتى به. ٣/١٩٠.

قال في «شرح صحيح مسلم»: للشافعي في المسألة قولان مشهوران، أشهرهما: لا يصام عنه، ولا يصح عن ميت صوم أصلاً، والثاني: يستحب لوليه أن يصوم عنه، ويصح صومه عنه، ويبرأ به الميت، ولا يحتاج إلى إطعام عنه. وهذا القول هو الصحيح المختار الذي نعتقده، وهو الذي صحّحه محققو أصحابنا الجامعون بين الفقه والحديث لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة. وأما الحديث الوارد «من مات وعليه صيام أطعم عنه» فليس بثابت، ولو ثبت أمكن الجمع بينه وبين الأحاديث بأنه يحمل على جواز الأمر به، فإن من يقول بالصيام يجوز عنده الإطعام. فثبت أن المتعين تجويز الصيام، وتجويز الإطعام والولي مخير بينهما. والمراد بالولي القريب سواءً كان عصبة أو وارثاً أو غيرهما. ٧٥/٧، ٢٦.

قال «السبكي» في «توشيح التصحيح»: عن القديم قال «أبي» هو الحق، = - ٢٢٧ -

الباب الثاني باب صوم التطوّع، والأيام المنهي عن صيامها

١٩٤ ـ وَجَوازُ صَوْم أَيَّام النُّشْرِيقِ لِلْمُتَمَتُّغُ.

ومعناه الولي مخير بين الصيام والإطعام، والأصح تفريعاً على القديم أن الصوم لا يتعين وقال: جزم والقاضي أبو الطيب، في والتعليق، بأن الولي كل قريب على المختار حيث قال: وإذا قلنا يجب أن يصام عنه، فأي من شاء من أقاربه يصوم عنه، ورقة 101.

(١٩٤) (ل) أيام التشريق: هي الأيام الثلاثة التي تلي يوم النحر، سميت بذلك لأن الناس يشرّقون لحوم الأضاحي والهدايا، أي ينشرونها ويقدّدونها. وهي الأيام المعدودات وتحرير التنبيه، ١٨٤١.

(ع) اختار في والتنبيه: عدم حل صوم التطوع في يومي الفطر والأضحى وأيام التشريق، وأنَّ من صام فيها لم يصح صيامه. صـ ٤٨. وفي والمهذب، ذكر قولين في صوم أيام التشريق للمتمتع، ولم يختر أياً منها. ١٩٦/١.

ما اختاره والمصنف، في والتصحيح، من جواز صوم أيام التشريق للمتمتع قال في والمجسوع،: إن الجديد خلافه فلا يصح صومها لا لمتمتع ولا غيرة هسو الأصح عند الأصحاب، والقديم يصح للعادم للهدي صومها عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج. وقال: واعلم أن الأصح عند الأصحاب هو القيول الجديد، والأصح في الدليل صحتها للمتمتع، وجوازها له، لأن الحديث في الترخيص له صحيح كما بيناه، وهو صريح في ذلك، فلا عدول عنه، والحديث هو من رواية ابن عمر وعائشة قالا: لم يرخص رسول الله عنه، أيام التشريق إلا للمتمتع لم يجد الهدي، قال والنووي»: صحيح رواه عني أيام التشريق إلا للمتمتع لم يجد الهدي، قال والنووي»: صحيح رواه

١٩٥ ـ وَالْأَصَحُّ أَنَّ صَوْمَ يَوم عَرَفَةٍ بعرفَةَ خِلَافُ الْأَوْعلَى لَا مَكْرُوهُ.

«البخاري» في صحيحه، ولفظه عن (عائشة) ودابن عمر، قالا: ولم يرخص في أيام التشريق أن يصمن إلا لمن لم يجد الهدي، وصحيح البخاري، ٣/٣٥، وفي «الروضة»: لايقبل صيامهاعلى الجديد، وفي القديم يجوز للمتمتع وللعادم للهدي. قال من زياداته: وقال وإمام الحرمين، وهذا القديم هو الراجح دليلًا، وإن كان مرجوحاً عند الأصحاب ٢/٣٦٦، وجزم في والمنهاج، بعدم جواز صيامها على الجديد. قال «الشربيني» في شرحه: وفي القديم يجوز صومها للمتمتع إذا عدم الهدي عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج، واختاره والمصنف. ومغنى المحتاج، ٤٣٣/١. وقال في وشرح صحيح مسلم»: أظهر القولين على المذهب والشافعي، أنه لا يصح صومها بحال، وأصحهما من حيث الدليل جوازه للمتمتع إذا لم يجد الهدي ولا يجوز لغيره احتجاجاً بحديث البخاري في صحيحه عن ابن عمر وعائشة. ١٧/٧، . Y1 . /A

وقال «السبكي»: اختيار «النووي» القديم، وهو جواز صوم أيام التشريق للمتمتع العادم الهدي عن الأيام الثلاثة الواجبة في الحج، قال: وتوقف الوالد في ذلك. (توشيح التصحيح) ورقة ٤٩ب. وممن وافق (النووي) إلى القول بجواز صوم أيام التشريق للمتمتع: «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ٢٥.

(١٩٥) (ع) قال في والتنبيه: ويستحب أن يصوم يوم عرفة إلا أن يكون حاجاً بعرفة فيكره له. ص٧٤. وقال في «المهذب»: لا يستحب ١٩٥/١.

ما اختاره «النووي» هنا، قال في «المجموع» بمثله، وأن صوم عرفة بعرفة خلاف الأفضل كما قال والشافعي، والجمهور. ٦/٤٣٩. وفي والروضة،: أطلق كثيرون كراهة صومه لهم. وقال آخرون: الأولى أن لا يصوم بحال. . TAY/Y

ولم يصرّح بحكمه في والمنهاج، قال والرملي، في شرحه : صومه خلاف الأولى، بل في ونكت التنبيه، للمصنف والنووي، مكروه. ٢٠٧/٣. وفي «شرح مسلم»: مذهب «الشافعي» استحباب فطر يوم عرفة بعرفة للحاج ٧/٧. ـ ١٩٦ - وَأَنَّهُ لَا يُجُورُ الصَّوْمُ بَعْدَ نِصْفِ شَعْبَانَ إِلَّا أَنْ يُوافِقَ (عَادَةً لَهُ)، أَوْ يَصِلُهُ بِمَا قَبْلَهُ.

(١٩٦) (ض) عادة له في (أ) عادته. وفي نسخ «التصحيح» في «التذكرة» عادة له. (ع) جُزم في «التنبيه» بأنه لا يجوز صوم يوم الشك إلا أن يوافق عادة له أو يصله بما قبله. صر ٨٤.

وقال في والمعهدب، إن لم يصل يوم الشك بما قبله، ولا وافق عادة له لم يصبح، فإن وصله بما قبل النصف لم يجز. لم يصبح، فإن وصله بما قبل النصف لم يجز. 197/1. وفي والمجموع، الأصبح وبه قطع والمصنف، وغيره من المحققين لا يجهوز أن يصوم بعد نصف شعبان غير يوم الشك. 191/7. وفي والروضة، يجوز صوم يوم الشك إذا وافق ورداً بلا كراهة. ٢٩٧/٢.

وقطع في والمنهاج بجواز صوم يوم الشك، إذا وافق عادة تطوعت، قال «الرملي»: سواءً كان يسرد الضوم، أم يصوم يوماً معيناً كالإثنين والخميس، أو يصوم يوماً، ويفظر يوماً. ١٧٨/٣. وفي «شرح مسلم»: الصحيح من المذهب النهي عن استقبال رمضان بصوم يوم ويومين لمن لم يصادف عادة له، أو يصله بما قبله، وإلاً فهو حرام، وسواءً في النهي يوم الشك وغيره ٢/٤٨٠.

قال «ابن العلقن» في «شرح التنبيه»: قال «البندنيجي»: لا يتقدم الشهر بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق عادة بأن كان يصومه، أو كان يستمر في الصيام فلا يكره له. جــــ، كتاب الصيام.

وقال والسبكي ه : "الأصح أن صوم الحاج الحاضر خلاف الأولى، وأقر والمستولي، على أنه إذا كان لا يضعف فالصوم أولى. ورقة ٥١أ. ورجح والغزالي، في والوجيز، ١٧٤/١. ووابن حجر، في وفتح الجواد، ٢٩٩/١، وصاحب وإعلام التنبيه، ورقة ٢٦ب. أن صومه خلاف الأولى لا مكروه.

الباب الثالث باب الاعتكاف

١٩٧ - وَأَنَّ المُعْتَكِفَ إِذَا خَرَجَ لِلشُّرْبِ (وَحْدَهُ) مَعْ إِمْكَانِهِ فِي المَسْجِدِ بَطَلَ اعتكَافُهُ.

(١٩٧) (ض) في (ب) ووجده، والأرجح أنها وحده، لأنها التي تتناسب مع المعني .

(ع) أطلق القول في «التنبيه»: أنَّ من نذر اعتكاف مدة متتابعة فخرج لما لا بد منه كالأكل والشرب، لم يبطل اعتكافه. ص ٤٨. واختار في «المهذب» أنه يجوز أن يمضى إلى البيت للأكل، ولا يبطل اعتكافه ١٩٩/١.

ما رجحه «النووي» هنا من بطلان الاعتكاف إذا خرج المعتكف للشرب وحده في البيت مع إمكانه في المسجد قال في «المجموع»: إنه الأصح، صحّحه «الرافعي» وغيره. ٣/٥٣٥، وفي «الروضة»: لا يجوز الخروج على الأصح إن وجده في المسجد، وإلّا فله الخروج ٢/٥٠١. ولم يذكرها في «المنهاج». وقال «الشربيني» في شرحه: يجوز الخروج للأكل على الأصح بخلاف الشرب إذا وجد الماء فيه. «مغنى المحتاج» ١/٧٥.

وقال «السبكي»: وصحح «الشيخان» أنه يبطل بالخروج للشرب دون الأكل. ورقة ١٥٦. ووجه القول الراجح: أن في الأكل في المسجد تبذلاً بخلاف الشرب، وقال «الماوردي»: ولأن استطعام الطعام مكروه، واستسقاء الماء غير مكروه. «المجموع» ٦/٥٣٥.

ورجح «ابن حجر» في «فتح الجواد» ما قاله «النووي» ١ /٣٠٥. وكذا قال به صاحب وإعلام النبيه» مخطوط ورقة ٧٧.

١٩٨ - وَفَسَادُ الْأَعْتِكَافِ بِالمُبَاشِرَةِ فِيما دُونَ الفَرْجِ (إِذًا) أَنْزَلَ، وَإِلَّا فَلا.

(١٩٨) (ض) في (أ) إنه وهو ما ورد في نسخ «التصحيح» المدرجة في «تذكرة النبيه».

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن باشر فيما دون الفرج بشهوة ففي بطلان اعتكافه
 قولان، ولم يختر منهما شيئاً. ص٤٨.

واختار في والمهذب أنه إن باشر فيما دون الفرج بشهوة يبطل اعتكافه، وهو قول والسافعي، في والإملاء. وعقب على قول وابي إسحاق المروزي»: لو قال قائل إنه لو أنزل بطل وإن لم ينزل لم يبطل كان مذهباً قال: وهذا قول لم يذهب إليه أحد من أصحابنا. ٢٠١/١.

وليس وللسووي، ترجيح صريح في المسألة في «المجموع» إذ قال: مختصر طرق الأصحاب أن جمهور العراقيين لا يعتبرون الإنزال، واعتبره وأبو إسخاق المروزي، ووالدارمي، من العراقيين وجماهير الخراسانيين، وقال «الرافعي»؛ الأصبح عند الجمهور: أنه إن أنزل بطل اعتكافه وإلا فلا.

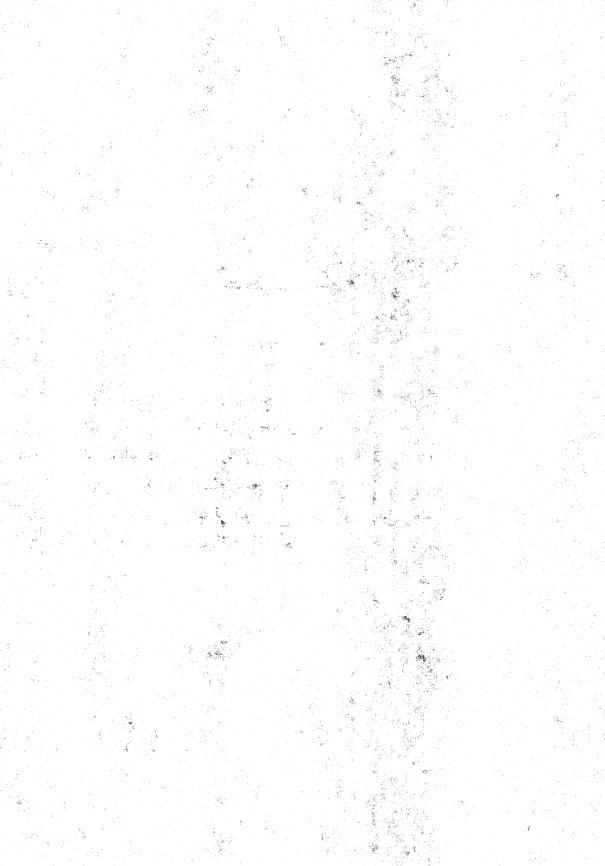
وفي والروضة : الأصح عند الجمهور: إن أنزل بطل اعتكافه ، وإلا فلا . ٣٩٢/٢ وهو أظهر الاقوال في والمنهاج ، وعلله والجلال المحلي ، بالقياس على الصوم ، ٢٧/٢ .

وقال والمؤني و وإذا لمس أو قبّل فأنزل فسد اهتكافه، وإن لم ينزل لم يفسد اعتكافه، انظر و وبحر المذهب ٢/٣٧٤، ووفتح العزيز، ٢/٢٦، وومختصر المزين ٢/٣٥،

كتاب الحج

وفيه أبواب:

الباب الأول: باب شروط الحج الباب الأول: باب شروط الحج الباب الثاني: باب الإحرام بالحج وما يحرم فيه الباب الثالث: باب كفارة الإحرام الباب الرابع: باب صفة الحج والعمرة الباب الخامس: باب فروض الحج والعمرة وسننهما الباب السادس: باب الفوات والإحصار.



· الباب الأول باب شروط الحج

١٩٩ ـ وَالْأَصَحُّ أَنَّ دَاخِلَ مَكَّةَ وغَيْرِهَا مِنَ الحَرَمِ لِحَاجَةٍ لَا تَتَكَرَّرُ لَا يَلزَمُهُ الْمَوْمُ لَا يَلزَمُهُ الْإِحْرَامُ.

• ٢٠ ـ وَأَنَّ المَجْنُونَ يَصِحُّ إِحْرَامُ الوَلِيِّ عَنْهُ كَصَبِيٍّ لَا يُمَيِّزُ.

(١٩٩) (ع) ذكر في «التنبيه» في وجوب الإحرام لمن دخل مكة لحاجة لا تتكرر من تجارة أو زيارة أو رسالة قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٤٨. ورجّع في «المهذب» أنه لا يجوز الدخول بغير إحرام ٢٠٢/١.

ما صححه «النووي» من عدم وجوب الإحرام في هذه الحالة، قال في «المجموع»: صحح «الشيخ أبو حامد» وأصحابه، وهأبو محمد الجويني»، وهالغزالي» والأكثرون الاستحباب، وصحّحه أيضاً «الرافعي» في «المحرّر»، وقال «البندنيجي»: هو نصّ «الشافعي» في عامة كتبه. ١٣/٧. والاستحباب يعني عدم الوجوب. وفي أصل «الروضة»: لم يصرّح بترجيح، وقال من زياداته و الأصح في الجملة استحبابه. ٣/٧٧، وفي «المنهاج»: أن الإحرام يستحب، وعلله «الشربيني»: بالقياس على تحية المسجد. ١/٤٨٤. وفي يستحب، وعلله «الشربيني»: أن أصح القولين للشافعي، وبه يفتي أصحابه أنه يجوز دخول مكة بغير إحرام لمن لا يريد نسكاً. سواءً كان دخوله لحاجة تتكرر أو لا تتكرر. ١٣/٩، ورجّح «الغزالي» في «الوجيز» أنه يستحبّ الإحرام ولا يجب.

(٢٠٠) (ع) جزم في «التنبيه» بأن الحج لا يجب على المجنون، ولا يصعّ منه، ص ٤٩، وبمثله قال في «المهذب». ٢٠٢/١.

٢٠١ ـ وَأَنَّ الْوَلِيُّ يُحْرِمُ عَنْ الصَّبِيُّ هُوَ وَوَلِيُّ مَالِهِ، فَلاَ يَصِحُّ مِنْ الْأُمَّ إِلاَّ أَنْ تَكُونَ وَصِيَّةً.

ما رجحه في والتصحيح» من صحة إحرام الولي عن المجنون، قال في والمنجموع»: جزم به والبغوي، ووالرافعي، وآخرون، ولم يصرّج بتصحيح. ٧/ ٧٠، وجنرم في والروضة، بأنه كالصبي الذي لا يميّز، يحرم عنه وليه واستغرب الوجه القائل بعدم جواز الإحرام عنه . ٣/ ١٢٠، وجزم في والمنهاج، بجواز إحرام الولي عن الصبي الذي لا يميّز والمجنون، قال والشربيني، قياساً على الصبي، خلافاً لكثير من العراقيين القائلين بالمنع، وإن نقله والأذرعي، عن الجمهور، واختاره . ١ / ٤٦١، وما اختاره والنووي، رجحه وشيخ الإسلام وركريا، في والمنهج، بهامش البجيرمي ١ / ١٣٤، ووالشيخ سليمان الجمل، في وحاشيده على المنهج، بهامش البجيرمي ١ / ١٣٤، ووالشيخ سليمان الجمل، في وحاشيده على المنهج، بهامش البحيرمي ١ / ١٣٤، ووالشيخ سليمان الجمل، في

(٢٠١) (ع) أطلق في والمنهاج؛ أن الصبي غير المميز يحرم عنه أحد أبويه، ص٤٩، وجزم في والمعطّب، بأنه يجوز لأم الصبي غير المميز أن تحرم عنه، ويجوز لأبيه قياساً عليها. ٢٠٢/١.

وا هو الراجع عند والنووي، في والتصحيح، قال في والمجموع، نقلاً عن وصاحب البيان، أنه الأصح، وعليه، يجوز للأب والجد الإحرام عن الصبي، أنها غيرهما من العصبات، فإن كان لهم التصرف في ماله صح إحرامهم، وإلاّ فلا، أما الأم فمذهب والشافعي، أنها لا تسلي المال بنفسها، فلا تحرم عنه وهو قول علمة الأصحاب. وأجازه بعضهم إن كانت وصبته وكالأصطحي، ووالدارمي، ونقله والقاضي أبو الطيب، عن وأبي إسحاق العروزي، ووالقاضي أبي حامد، وقال والرافعي، الأصح عند الأكثرين أنه مبني على ولايتها للمال، أجازه الاصطخري ومنعه الجمهور ٢٤/٧. وفي الروضة: إن فير السيزيحرم عنه وليه، وهو الأب، وكذا الجد عند عدمه، أما الأم فالأصبح وبنه قال الأكثرون أنه مبني على ولايتها التصرف في ماله. الأم فالأصبح وبنه في والمنهاج، أن للولي أن يحسرم عن الصبي. وقال والشربيني، في شرحه الولي في المال كما قال بجواز إحرام الأم إن كانت وصية. ١٨٠١. وقال في والمجموع،

٢٠٢ ـ وَأَنَّ مَازَادَ عَلَى نَفَقَةِ الصَّبِيِّ، وَمَا لَزِمَهُ مِنَ الْكَفَّارَةِ (فَفِي) مَالِ الوَلِيِّ. الوَلِيِّ.

و الروضة »: فأجاز إحرام الولي عن الصبي ، وقال الصحيح أنه الذي يلي ماله ، وأن الأم لا يصح إحرامها إلا أن تكون وصيَّة أو قيَّمة من جهة القاضي . ١٠١/٩

وقال «السبكي»: إن كان الذي يحرم عن غير المميز هو الذي يأذن للميرز من الأولياء فقط، وأنه يشمل كل متصرف في ماله من ولي ووصي وقيّم على الأصح، وقال صاحب «إعلام النبيه» بمثل قول «التصحيح». ورقة / ٢٩، وقال بالنسبة للأم إن كانت تلي المال فتكون بعد الأب، أو أنها لا تلي فليس لها الإحرام على المشهور. «توشيح التصحيح» ورقة ١٥٣.

(٢٠٢) (ض) في (ب) في، وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» ففي. (ع) ذكر في «التنبيه» أنها في ماله في قول، وفي مال وليه في قول آخر، ولم يرجع أياً منهما. ص٩٤. وفي «المهذب» قولين دون ترجيح. ٢٠٢/١.

ما صحّحه «النووي» هنا، نقل في «المجموع» اتفاق الأصحاب على أنه الأصح. كما نقل قول «أبي الطيب» والبندنيجي» وآخرين أن هذا القول هو المنصوص في «الإملاء». ٧٩/٧. والأصح في «الروضة» أن القدر الزائد من النفقة بسبب السفر في مال الولي، وكذلك الحال بالنسبة للكفارة إذا أحرم بإذنه. ٣/١٧١. وليست في «المنهاج»، ولكن قال «الشربيني»: الأصح في النفقة الزائدة أنها في مال الولي، لأنه المورط للصبي في الحج. والأظهر أن الفدية في محظورات الإحرام في ماله إن تعمد ذلك. ١/١٦٤. ونقل «السبكي» في «التوشيع» قول «النووي» في «شرح المهذب»، و«صاحب البيان» في «التوشيع» قول «النووي» في «شرح المهذب»، و«صاحب البيان» في «مشكلات المهذب» إلى اختصاص ذلك بالزائد عن نفقة الحضر وصحّح وجوب غير الزائدة في مال الولي. «التوشيع» ورقة ٣٣.

وقال «الماوردي» في «الحاوي» جـ٤، كتاب الحج، و«ابن الرفعة» في «كفاية النبيه»: تجب النفقة الزائدة في مال الولي، وكذا الفدية لأنه هو الذي أدخله فيه وهو مستغن عنه، ونقله عن «القاضي حسين» جـ٤ « كتاب الحج.

٢٠٣ - (وَ اللَّهُ اللَّهُ إِللَّهُ إِلَهُ إِللَّهُ فِي حَجَّ التَطَوْعِ حَيْثُ يَضِحُ فِي الفَرْضِ .
 ٢٠٤ - وَأَنَّهُ لَا يَضِحُ إِدْخَالُ العُمْرَةِ (عَلَى) الحَجِّ .

(٢٠٣) (ض) في (ب) وصمت. والأصح: صحة.

(ع) ذكر في «التنبيه» في جواز النياسة في حج التطوع قولين، ولم يرجح،
 ص٩٤٠ واختار في «المهذب» جوازهما، ٢٠٦٪

وما صححه والنووي، من صحة النيابة في حج التطوع في والتصحيح». قال في والمعجموع»: إنه الصحيح في حق المعضوب. وممن صححه والشيخ أبو حامد، ووالقاضي أبو الطيب، ووالقصنف، هذا، ووالبغوي، ووالرافعي، وآخرون. ٧٤/٧. وليست في والحرون. ٧٤/٧. وليست في والمنهاج، وقال والشربيني،: بجوازها في حج التطوع قياساً على الميت إذا والمرح بذلك. ومغنى المحتاج، ١٠/٧٤.

وقال في فشرح مسلم»: وعندنا يجوز الاستنابة في حج النطوع في أصح القولين. ١٨/٩. وصححه والرافعي، في وفتح العزيز، ٢٠/٧.

(٢٠٤) (ض) في (ب) في الحج. ومافي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» على الحج فهي الأصح.

(ع) ذكر في والتنبيه؛ فيمن أهلّ بالحجّ ثم أدخل عليه العمرة قولين ولم يرجّح . ص . ٥ .

وذكر في والمهذب، قولين كذلك، ولم يختر أياً منهما. ٢٠٨/١.

الراجع في والتصحيح ، من عدم جواز إدخال العمرة على الحج ، وهو الأصح الجليد في والمجموع ، 177/ ، وفي والروضة ، ذكر قولين ، القديم : يصح ، ويصير قارنا ، والجديد : لا يصح ، ولم يصرح بتصحيح ١٩٤٨ . وفي والمنهاج ، أن الجديد عدم الجواز . قال والشربيني ، في شرحه : لأنه لا يستفيد به شيئاً آخر ، يخلاف إدخال الحج عليها فيستغيد به الوقوف والرمي والمبيت . 102/ ، وفي وشرح مسلم » : أن الأصح أنه لا يصح إحرامه بالعمرة .

الباب الثاني باب الإحرام بالحج وما يحرم فيه

٧٠٥ - وَأَنَّ مَنْ أَخْرَمَ بِنُسُكٍ (ثُمَّ نَسِيَهُ) يُصَيِّرُ نَفْسَهُ قَارِنَاً - أَيْ يَنْوي القِرَانَ -.

٢٠٦ - (وَتَحْرِيمُ) الرُّبْحَانِ الفَارِسِيُّ وَالْنَيْلُوفَرِ والبَنَفْسَجِ عَلَى المُحْرِمِ.

(٢٠٥) (ض) في (ب) ونسيه، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: ثم نسيه، فهو الأصح .

(ع) ذكر في «التنبيه» فيمن أحرم بنسك ثم نسيه قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٥١. وذكر في «المهذب» القولين لكنه قيّد النسيان بما إذا وقع قبل أن يأتي بنسك. ولم يرجّح أيّ القولين ٢١٢/١.

ما رجّحه في «التصحيح» من أنه يصيّر نفسه قارناً، هو الأصح عنده في «شرح المهذب». وقال: هو نصه في كتبه الجديدة، ونص «الشافعي» في «الأم» و«الإملاء». قال «المحاملي»: هو نصه في كتبه الجديدة و«الإملاء» و«المختصر» ۲۳۷/۷. وفي «السروضة»: لفظ النص أنه قارن، وقال الأصحاب: معناه أن ينوي القران، ويجعل نفسه قارناً. ٣/٦٢. ولم ينصّ على حكم المسألة في «المنهاج»، وقال «الشربيني»: إن نسي المحرم ما أحرم به جعل نفسه قارناً، وعلّله بأنه تلبّس بالإحرام يقيناً، فلا يتحلّل إلا بيقين الإتيان بالمشروع فيه، كما لو شك في عدد الركعات لا يجتهد. ١٩٧٨. قال «السبكي»: تعليقاً على عبارة «التصحيح»، كذا قال الأصحاب، ولكن ظاهر «الشبخ» يأباه، لأن ظاهر صيرورته قارناً أنه لا يحتاج إلى نيّة. ورقة ٢٥أ.

(٢٠٦) (ض) في (ب) ويحرم. في (ب) اللينوفر، وفي «التنبيه»: النيلوفر وفي «المهذب» اللينوفر، وما نصت عليه نسخ التصحيح في «تذكرة النبيه» اللينوفر. =

٢٠٧ ـ وَالصُّوَاتِ جَوَّازُ دَهْنِ الرَّأْسِ لِلْأَصْلَعِ

(ل) الليتوفر: شجر ينبت في الماء الراكد، له ورق عراض كبار، يعلو فوق الماء فيخطيه وهو شجر يشم زهره، ويتخذ منه الدهن، ومن يابسه الطيب كالورد، ومنه الثمرة التي يتطيب بها، ولونه أصفر، يتفتح زهره إذا طلعت الشمس، فإذا غربت انضم وفيه لغات يقال: لينوفر بالنون، وبينوفر.

الريحان الفارسي: هو الذي تسميه العوام في اليمن، الشقر، ويسمى بتهامة: الحياق.

أما البنفسج، فهو نبات كالحشيش، طيب الربح، له زهر أحمر يضرب إلى السواد يتوهو نافع بنفسه ودهنه، يرطب الدماغ، ويزيل النشوقة.

(ع) في والتنبيه ، قطع بجواز شم النيلوفر والينفسج ، وذكر في والريحان الفارسي، قولين ولم يرجّع . ص٥١ . وذكر في والمهذب، في تحريم شم هذه الثلاثة قولين، ولم يرجع منها شيئاً . ٢١٦/١ .

ما رجيع في والتصحيح». قال في والمجموع» إن الأصح أنها أطياب توجب الفدية . ٧/ ٢٧٩.

وفي والروضة قال: الجديد الريحان الفارسي تجب الفدية والقديم: لا تجب، ولم يصرّح بترجيع أما البنفسج فالمذهب أنه طيب. ١٢٩/٣. ولم يصرح بحكم المسألة في والمنهاج ، وقال والجلال المحلي ، أدرج في الطيب المحرّم ما معظم الغرض منه رائحته الطيبة كالبنفسج والريحان الفارسي . ٢ / ١٣٣٠ . وممّن رجّع ما قاله والنسووي ، صاحب وعمدة الفقية ، ٢٦٠٤ . وكذلك صاحب وإعلام النبيه ، مخطوط ورقة ٣٤٤.

(٢٠٧) (ع) أطلق في والتبيعة القول بتحريم دهن الرأس واللحية للمحرم. ص٥٥. ويجرم في والمهذب، بجواز استخدام الدهن غير المطيب في الرأس للأصلع.

ومنا صبيحة في والتصحيح، قال في وشرح المهذب، إنه الصحيح بلا خلاف، ولا تحب فيه فدية ٧/ ٢٨٠، وجزم به في والروضة، ١٣٣/٣. ولم ينص في والمنهاج، على حكمها، وقال والجلال المحلي، في شرحه: ولا =

٢٠٨ ـ وَإِبَاحَةُ صَيْدِ البَحْرِ لِلْمُحرم .

٢٠٩ ـ وَالْأَصَعُ تَخْرِيمُ ذَبِيحَتِهِ عَلَى غَيْرهِ.

فدية في دهن رأس الأقرع والأصلع لأنه لا يقصد تزيينه. ١٣٤/٢.

قال «السبكي»: تعليقاً على قول «المنهاج»: ودهن شعر الرأس، يخرج رأس الأصلع فيجوز دهنها إذ لا شعر له، والأصح التحريم. ورقة ١٥٧.

وممن رجّعه والمزني، ووالروياني، ووالماوردي، وبحر المذهب، ٥/٦٠١. «الحاوي» جـ٥. كتاب الحج.

(٢٠٨) (ع) أطلق في «التنبيه» القول بتحريم الصيد المأكول، وما تولَّد من مأكول وغير مأكول غير المحرم. ص٥١. وبمثله قال في والمهذب، ٢١٨/١-٢١٩.

ما صححه في «التصحيح» من إباحة صيد البحر للمحرم. أقرّه في «المجموع»، وقال: صيد البحر حلال للحلال وللمحرم بالنص والإجماع. والمرادبه ما لا يعيش إلا في البحر صغر أم كبر. ٧٩٨/٧. وبه جزم في «الروضة» ٤٤٧/٣. وليست في «المنهاج».

قال «السبكي» تعليقاً على قول «المنهاج»: اصطياد كل مأكول بري، لم يذكره في «التنبيه» ولا بد منه. لأنه لا يحرم عليه صيد البحار كالسمك. ورقة fov. والدليل على إباحة قوله سبحانه: ﴿ أُحِلُّ لَكُمْ صيدُ البَّحْرِ وطَعامه مَتَاعًا لكم وللسَّيَّارةِ ﴾ ٩٦ المائدة.

(٢٠٩) (ع) ذكر في «التنبيه» في تحريم ذبيحة المحرم على غيره قولين، ولم يرجّع. ص١٥. وفي «المهذب» ذكر قولين، الجديد: لا تحرم، ولم يصرح بتصحيح

ما رجّحه «النسووي» من تحريم ذبيحته على غيره، قال في وشرح المهذب»: هو الأصح عند الجمهور ٣٠٨/٧. وفي «الروضة»: أنه ميتة لا تحل لغيرة. ١٥٥/٣. ولم ينص على حكم المسألة في «المنهاج» وقال «الشربيني»: ويحرم أكله - الصيد - على غيره حلالًا كان أو محرماً ، لأنه ممنوع من الذبح لمعنى فيه كالمجوسيّ. دمغني المحتاج، ٧٥/١.

٢١٠ _ وَأَنَّهُ يَمِلِكُ الصَّيْدَ بِالإِرْثِ.

٧١١ ـ وَأَنَّهُ إِذًا أَحْرَمَ وَفِي مِلْكِهِ صَيْدٌ لَزَمَهُ إِرْسَالُهُ.

(٢١٠) (ع) في «التنبيه»: في ملك الصيد بالإرث قولان، ولم يصحح أياً منهما. ص٥١٥. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يصحح ٢١٨/١.

ما اختاره من ملك المحرم الصيد بالإرث فيما إذا مات له قريب يملك صيداً هو الأصح في والمجموع»، وبه قطع «القفال»، ووأبو محمد الجويني»، و«أبو بكر الصيدلاني»، وآخرون من أئمة الخراسانيين. ٣١٥/٧. وفي «الروضة»: يرثه على المذهب. ٣١٠/٣. ولم يصرّح بحكم المسألة في «المنهاج»: وقال «الشربيني» ويملكه بالإرث، ولا يزول ملكه عنه إلا بإرساله، للخوله في ملكة قهراً. ٢٥/١٠.

(٢١١) (ع) ذكر في «التنبيه» في زوال ملكه عن الصيد الذي أحرم وهو في ملكه قولين، ولم يرجّح اياً منهما. ص٥٥.

وفي «المصلّب» ذكر قولين كذلك، ولم يختر منهما شيئًا. ٢١٨/١. وقال: إن قلتًا يزول ملكه لزمه إرساله ٢١٩/١.

ما هو الراجع عبد والنووي، هنا، هو الأظهر عبده في والمجموع، قال أصحابنا: وإن أوجبنا إرساله فهل يزول ملكه عنه؟ الأصح: يزول. ٣١٧/٧، وفي والروضة، لو كان في يده صيد مملوك له، لزمه إرساله على الأظهر. ولو أوجبنا الإرسال فهل يزول ملكه عندنا قولان، أظهرهما: يزول ٣/١٥٠، وليست النسالة في والمنهاج، وقال والشربيني، وإن كان في ملكه صيد فأحرم وال ملكه عنه، ولزمه إرساله، لأنه لا يراد للدوام، فتحرم استدامته كاللباس، فلو لم يرسله حتى تحلل لزمه إرساله، إذ لا يرتفع اللزوم بالتعدي.

قال والسبكي، تعليقاً على عبارة والتنبيه، وإن كان في ملكه صيد فاحرم زال ملكه حنه في الحد القولين؛ هو الاصح، ويؤخذ منه وجوب إرساله، وقد اقتصر على ذكره في والتصحيح، وهو خلاف مسألة والتنبيه، والحاصل أنه يجب الإرسال على الأصح، وإذا قلنا به زال ملكة على الأصح، ورقة ٢٥٠..

٢١٢ ـ وَأَنَّهُ إِذَا افْتَرَشَ الجَرَادُ فِي طَريقِهِ، وَلَمْ يَجِدْ عَنْهُ مَعْدِلًا، فَأَتَّلَفَهُ فِي مَشْيهِ، لَا ضَمانَ عَليهِ.

٢١٣ _ وَأَنَّهُ إِذَا حَلَقَ رَأْسَهُ مُكْرَهَا، أَوْ نَاثِمَاً، أَوْ مُغْمَىً عَلَيهِ، فَالْفِدْيَةُ على الحَالِق. سَوَاءً كَانَ مُحْرَماً أَوْ حَلَالًا.

(٢١٢) (ع) ذكر في وجوب الفدية على من افترش الجراد في طريقه فقتله قولين في «التنبيه»، ولم يرجِّح أياً منهما. ص٥١.

وفي والمهذب أيضاً، ذكر في المسألة قولين، ولم يختر شيئاً. ٢١٩/١. ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، هو والأصح، عند الأكثرين في والمجموع، وممن صححه والجرجاني، في والتحرير، ووالفارقي، في والفوائد، ووالرافعي، وغيرهم، وقطع به والمحاملي، في والمقنع». ٧/٥٤٠. وهو الأظهر في والروضة، ٣/٤٥١. وليست في المنهاج. وفي ومغني المحتاج، أنه إنْ قتل جراداً ضمنه. ١/٥٢٥. وقد رجح صاحب وإعلام النبيه، قول والنووي، ورقة ٣٥.

(٣١٣) ذكر في «التنبيه» فيمن تجب عليه الفدية في صورة المسألة قولين، أحدهما: على الحالق، والثاني: على المحلوق، ولم يرجح ص٥١. وفي «المهذب» قولين، ولم يختر أياً منهما. ٢٢٠/١.

ما صححه «المصنف» هنا من كون الفدية على الحالق، هو الأصح في «المجموع» باتفاق الأصحاب، وممن صرّح بتصحيحه «أبو إسحاق المروزي»، و«القاضي أبو الطيب»، و«المحاملي»، و«صاحب الحاوي»، و«الماوردي»، و«الجرجاني»، و«البغوي»، و«الشاشي»، و«صاحب البيان»، و«الفارقي»، و«الرافعي»، وآخرون. ٧/٣٥٣، وفي «الروضة»: الأظهر أن الفدية على الحالق ١/٣٥٣. وليست في «المنهاج»، وقال «الشربيني»: إن الفدية تجب عليه الحالق - بناء على قاعدة الإتلاف. ولأن المحلوق معذور، =

وصحح «القفال» في «حلية العلماء» زوال ملكه، ووجوب إرساله. ٣٥٤/٣.
 وممن صحح قول «النووي» صاحب «إعلام النبيه». ص٣٥.

الباب الثالث باب كفّارة الإحرام

٢١٤ - وَأَنَّ مَنْ حَلَقَ شَعْرَهُ، أَوْ قَلَّمَ ظُفْراً، لَزِمَهُ مُدَّ، وَفِي شَعْرَتَينِ أَوْظُفْرَينِ مُدًان .

ولا تقصير من جهته. ومغني المحتاج ١ / ٣٥٥، وما صححه (النووي) رجحه
 صاحب (إعلام النبيع) ص ٣٥٠.

(٢١٤) (ع) ذكر في «التنبيه» فيمن قلّم ظفراً، أو حلق شعرةً وهو محرم ثلاثة أقوال فيما يلزمه، أحدهاً: ثلث دم، والثاني: درهم، والثالث: مدّ ولم يختر أياً منها. ص٥٥. وكذلك الحال بالنسبة «للمهذّب» ٢٢١/١.

ما هو الصحيح في والتصحيح»، هو الأصح في والمجموع» بالنسبة للشعرة والشعرتين، وهو نصّ والشافعي» في أكثر كتبه، نقل هذا عن نص والرافعي»، وقال: هذا هو الصحيح عند الجمهور، ممن صرّح بتصحيحه والقاضي أسو المعليب»، ووصاحب الحاوي»، ووالقاضي حسين»، ووالعبدرية، ووالبغوي»، ووصاحب الانتصار، ووالرافعي» وآخرون. وهو ووالعبدرية، ووالبغوي»، ووصاحب الانتصار، ووالرافعي، وآخرون. وهو نصّ والشافعي، في ومختصر المرزي، ووالأم، ووالإملاء، ٧٧/٧، وقال: اتفق أصحابنا على أن الظفر كالشعرة، والظفرين كالشعرتين، والأصح أن في الظفر عد، وفي الظفر عد، وفي الظفرين مدان لا المنهام، وهو ما ذهب إليه في نصه في أكثر كتبه سواءً الشّعر والنظفر ١٣٦/٣، وهو ما ذهب إليه في دامنهاج، وقال والمدال المحوان به في جزاء الصيف وغيره، والشعرة هي النهاية في القلة، والمدّ عدل الحيوان به في جزاء الصيف وغيره، والشعرة هي النهاية في القلة، والمدّ أقل الواجب في المخاوات فقوبلت به، وكذا الظفر والمجالال على المنهاج»

٢١٥ ـ وَأَنَّ مَنْ كَرَّرَ لِبْسَاً أَوْطِيباً فِي مَجَالِسَ قَبْلِ التَّكفِيرِ، وُجَب لِكُلِّ مَرَّةِ
 فِدْيَةً، وَإِنْ كَرَّرِ الجِمَاعَ وَجَب لِلثَّانِي شَاةً.

٢٥/٢. ورجّع «السبكي» أن في كل شعرة مدأ. «توشيح التصحيح» ورقة
 ٨٥أ.

(٢١٥) ذكر في «التنبيه» فيمن كرر اللبس والطيب قولين ولم يرجح ، وذكر في الجماع ثلاثة أقوال ولم يختر منها شيئاً. ص٥٥.

وفي «المهذب» ذكر في كل من اللبس والطيب والجماع إن تكررت منه قبل التكفير قولين، ولم يرجّع أياً منها ٢٢١/١، ٢٢٢.

وما صحّحه «النووي» في «التصحيح» من وجوب فدية لكل مرة فيمن لبس أو تطيّب مكرراً في مجالس قبل التكفير هو الأصح الجديد في «المجموع» سواءً اتحد السبب كأن كرر اللبس للبرد، أو اختلف كما لبس للبرد مساءً وللحر صباحاً على ما قطع به الأكثرون، لأن «الشافعي» اعتبر اختلاف الجنس لا السبب. ٧/ ٣٧٤. أما من كرّر الجماع قبل التكفير فقد رجّح وجوب بدنة بالأول وشاة بالثاني. ٣٩٣/٧.

وفي «الروضة» في اللبس والطيب الأصح التعدد للفدية، ١٧٢/٣، وفي الجماع: الأظهر في الثاني شاة ١٣٩/٣.

وليست في «المنهاج». وفي «شرح الجلال» عليه: ولو جامع ثانياً بعد أن فسد حجه بالجماع، وجب في الجماع الثاني شاة. ١٣٦/٢.

(٢١٦) (ع) قال «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أن من جامع بعد التحلل الأول لا يفسد حجه. وفيما يلزمه قولان أحدهما: شاة، والآخر: بدئة، ص٥٠. وذكر في «المهذب» مثل قوله في «التنبيه»، ولم يرجح في الكتابين شيئاً. ٢٢١/١.

ما اختاره «النووي» من وجوب شاة إذا وطيء بعد التحلل الأول وقبل التحلل الشاني هو الصحيح عند الجمهور في «المجموع»، وبه قطع «المحاملي»، ومن المتفق عليه أن هذا الوطء حرام. وأنه لا يفسد الحج في الأصح عند الجمهور من العراقيين. ٣٦٤/٧، وقال في «الروضة»: لا يفسد الحج على المذهب، ويلزمه شاة على الأظهر ١٣٨/٣، ١٣٩١، وقال «الجلال =

٢١٦ - وَأَنَّ فِن البِعَالَّعِ بَيْنَ التَحَلَّلَينِ شَاةً.
 ٢١٧ - وَأَنَّ فِتَاءً الدُّكَر بِالدُّكِر أَفْضَلُ.

٢١٨ - وَأَنَّ مَّنْ جَرَحَ صَيِّداً مِثْلِيًّا فَنَقَصَ عُشْسُرُ قِيمَتِهِ، يَتَخَيِّرُ بِّينَ عُشْسِ المِثْلِ، وقِيمَتِهِ طَعَامَاً، أَوْ الصَّيَامُ عَنْ كُلِّ مُدًّ يَوماً.

(٢١٧) (ع) جزم في «التنبيه» أنه إن فدى الذكر بالأنثى فهو أفضل على المنصوص. ص٢٥) ، وجزم في والمهذب، بجواز فداء الذكر بالأنثى . ٢٧٣/١.

ما صححه من أن فداء الذكر بالذكر أفضل، قال في والمجموع هو الأصح للخروج من الخلاف. وفي قول فداء الذكر بالأنثى أفضل وهو ظاهر نص والشافعي، وظاهر كلام الأصحاب. ٤١٢/٧. وذكر في أصل والروضة في تفضيل الأنثى وجهين ولم يرجح. قال من زياداته: أصحهما تفضيل الذكر للخروج من الخلاف. ١٥٩/٣. ولم ينص في والمنهاج على حكم المسألة، وقال والشربيني، ويجزى فداء الذكر بالأنثى، وعكسه، لكن الذكر أفضل. ومغني المحتاج، ١٥٩/٣.

(٢١٨) (ع) اختار والشيخ أبو إسحاق، أن من جرح صيداً مثلياً فنقص عشر قيمته، أنه يلزمه عشر ثمين المثل. ص٥٣، وقال في والمهذب، إنه المنصوص ٢٢٣/١

ما اختاره والنووي، هنا، هو الأصح عند جمهور الاصحاب كما قال في والمجموعة. ١٣/٧ وفي والروضة، قال جمهور الاصحاب: هو مخير بين إخراج العشر، أو سرف قيمته في طعام والتصدق به، أو الصيام عن كل مد يوماً. ١٦٠/٣، والتخيير هوما ذهب إليه في والمنهاج، وقال والشربيني، في وجه هذا القول: وذلك تقوله تعالى: ﴿فَجَزاءٌ مِثلَ مَا قِتلَ مِنَ النَّعَم ﴾ إلى قوله =

المحلي،: ويجب في الجماع بين التحللين بناءً على عدم الفساد به شاة.
 ١٣٦/٢٠. وهو ما رجحه «العربي» في «المختصر» ٩٥/٣، و«الروياني» في «بحر الملحي» (١٧٢/٧).

٢١٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا أَمْسَكُهُ فَقَتَلَهُ مُحْرِمٌ آخَرُ، وَجَبَ الجَزَاءُ عَلَى القَاتِلِ.

٢٢٠ _ وَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ الضَّمانُ بِعَوْدِ الغُصْنِ المَقْطُوعِ .

٢٢١ ـ وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ قَطْعُ النَّبَاتِ لِلدُّوَاءِ.

= ﴿صِياماً ﴾ ٩٥: الماثدة. وقد رجّع «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» / ٢٩، وصاحب (إعلام النبيه» ورقة ٣٤ب، ما اختاره «النووي» في «التصحيح».

(٢١٩) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنه إن أمسك محرم صيداً، فقتله محرم آخر أن المجزاء بينهما نصفين. ص٥٣. وفي «المهذب» اشترك جماعة من المحرمين في قتل صيد لزمهم جزاء واحد. ٢٧٤/١.

ما رجحه هنا، هو الأصحّ في «المجموع». ١٨/٧، وفي «الروضة»: الأصح: الجزاء كله على القاتل ١٤٩/٣. وليست في «المنهاج». وقال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» بمثل ما قاله «النووي» في «التصحيح».

(٣٢٠) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا قطع المحرم غصناً من شجر الحرم فعاد قولين في سقوط الضمان، ولم يختر أياً منهما ص٥٣.

وذكر في «المهذب» أن فيها قولين. ولم يبين الصحيح منهما. ١ / ٢٢٦.

قال في «المجموع»: إذا أوجبنا الضمان في الغصن لعدم إخلافه فنبت الغصن، فالأصح أن الضمان لا يسقط. ٧/ ٣٠٠، وذكر في «الروضة» قولين في سقوط الضمان، كالقولين في السن إذا نبت بعد القلع، والأصح أن الأرش لا يسقط - ٣/ ١٦٦، ولم يصرّح بحكم المسألة في «المنهاج». وقال «الشربيني» بوجوب الضمان إذا لم يخلف الغصن المقطوع، أو أخلف ما لا يماثل المقطوع، أو مثله في غير سنته، وقال: فإن أخلف مثله بعد وجوب الضمان لم يسقط الضمان، كما لو قلع سن مثغور فنبت. ١/٧٧٥. وصحح «السبكي» في «التوشيح» بقاء الضمان، وقال: هذا إذا لم يعد في سنته، فإن عاد تلك السنة سقط الضمان قطعاً. ورقة ٥٩٠.

(٢٢١) (ع) أطلق القول في «التنبيه» بتحريم قطع حشيش الحرم. ص٥٣. وبمثله جزم في «المهذب» ٢٢٦/١.

ما صححه والنووي، هنا، ذهب إليه في وشرح المهذب، وقال: ما كان دواة كالسنا ونحسوه، فطريقان، أحدهما: القبطع بالجواز، وبه جزم والماوردي، والثاني: فيه وجهان، أصحهما: الجواز ٢٧٥/٧، والأصح: في والروضة، جواز قطع نبات الحرم إن احتيج إليه للدواء. ٢٦٧/٣، وهوما ذهب إليه في والمنهاج، وعلله والجلال المحلي، بالحاجة إليه كالإذخر ٢٤٢/٣.

(۲۲۲) (ل) العوشيج: شجر معروف، كثير الشوك مؤذ. وقال أبو حاتم، الواحدة عوسيمة، لهما جنبات حمراء تؤكل، يقال لها المصغة. ج. مصغ والنظم المستعذب»: وابن بطال الركبي، بهامش المهذب ٢٧٦/٦.

(ع) جزم في «التنبيه» بتحريم قطع حشيش الحرم، واستثنى العوسج والشوك ص٥٣. وجزم في والمهلب، بجواز قطعهما ٢٢٦/١.

ما اختاره في والتصحيح ، من تحريم قطع العوسج وسائر شوك الحرم ، قال في والمجموع : هو المذهب ، وبه قطع الجمهور ، فلا يحرم قطع العوسج وكل شجرة ذات شوك ، ولا يتعلق بقطعه ضمان كالحيوان المؤدي ، وقال : في وجه حكاه والقاضي حسين ، ووالمتولي ، واختاره والمتولي ، أنه مضمون لإطلاق السحديث ، وقد ثبت في الصحيحين «ولا يعضد شوكها» وهذا مما يقوي هذا الوجه . ٧/ ٩٠٠ ، وفي والروضة » : العوسج ، وكل شجرة ذات شوك ، فإنها كالحيواف المؤدي ، فلا يتعلق بقطعها ضمان على الصحيح الذي قطع به الجمهور ، وفي وجه اختاره صاحب والتنمة ، أنها مضمونة ، لإطلاق الخبر ، ويخالف الحيوان ، فإنه يقصد بالأذية ، ٣/ ١٦٠ . وجزم في والمنهاج ، بأنه يحل من شجر الحيوان ، فإنه يقصد بالأذية ، ٣/ ١٦٠ . وجزم في والمنهاج ، بأنه يحل من شجر الحيوم شجر الشوك كالعوسج وغيره عند الجمهور ، قال والجلال المحلي في شرحه : كالصيد المؤدي فلا ضمان في قطعه ، وفي وجه يحرم المحلي في شرحه : كالصيد المؤدي فلا ضمان في قطعه ، وفي وجه يحرم شوكها ، فيه دلالة لمن يقول بتحريم نبات الحرم من الشجر والكلا ، سواء الشوك المؤدي وغيره ، وهو الذي اختاره والمتولي ، من أصحابنا ، وقال جمهور أصحابنا : لا يحترم الشوك ، لانه مؤد فاشبه الغواسق الخمس ، ويخصون = الصحابنا : لا يحترم الشوك ، لانه مؤد فاشبه الغواسق الخمس ، ويخصون = أصحابنا : لا يحترم الشوك ، لانه مؤد فاشبه الغواسق الخمس ، ويخصون = أصحابنا : لا يحترم الشوك ، لانه مؤد فاشبه الغواسق الخمس ، ويخصون =

٢٢٣ _ وَضَمانُ صَيْدِ المَدِينَةِ بسَلب الصَّائِد.

= الحديث بالقياس. والصحيح ما اختاره «المتولي». ١٢٦/٩.

وذهب «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» إلى أنه لا يحرم قطع الإذخر والعوسج عند الجمهور. ورقة ٢٨.

(٢٢٣) (ل) السلب: - بفتح اللام - سلبه إذا جرّده من ثيابه، والسلب: الشيء المسلوب. «النظم المستعذب» ٢٢٦/١.

(ع) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» فيما يلزم ممن أخذ صيد المدينة من الضمان قولين، ولم يرجح أياً منهما. ص٥٥. وذكر في «المهذب» قولين، القديم: يسلب، والجديد: لا يضمن. ٢٢٦/١، ولم يختر شيئاً منهما.

ما اختاره «الإمام النووي» من ضمان صيد المدينة بسلب الصائد قال في «شرح المهذب»: هو المختار والصحيح، وبه قطع الجمهور أنه كسلب القتيل من الكفار، وبه قطع الشيخ «أبو حامد»، و«البندنيجي»، و«الدارمي»، و«الماوردي»، و«المحاملي»، و«القاضي أبو الطيب»، و«القاضي حسين»، و«الجرجاني»، و«ابن الصباغ»، و«الشاشي»، و«البغوي»، وخلائق لا ينحصــرون، لأن الأحــاديث فيه صحيحــة بلا معـــارض ٧/٥٠٥، وفي «الروضة»: الأصح سلب الصائد وقاطع الشجرة والصحيح أن المراد بالسلب أنه كسلب القتيل من الكفارة وبه قطع الأكثرون ١٦٩/٣. وفي «المنهاج» قطع بأن صيد المدينة حرام، وأنه لا يضمن في الجديد/ ٣٩. قال والجلال المحلي، لأنه ليس محلاً لنسك بخلاف حرم مكة، والقديم يضمن مثيل حرم مكة، والأصح يضمن بسلب الصائد ١٤٣/٢. وقال «النووي» في «شرح حديث مسلم»: «وإني حرمت المدينة كما حرّمت مكة» «صحيح مسلم بشرح النووي، ١٣٤/٩، والجمهور أنه لا ضمانة في صيد المدينة وشجرها، بل هو حرام بلا ضمان، وللشافعي قول قديم أنه يسلب القاتل لحديث سعد بن أبي وقاص الذي ذكره مسلم. ١٣٤/٩. وقال «السبكي»: الأصح في المذهب أنه يضمن بسلب الصائد. ورقة ٥٩ب. كما رجحه «الشربيني» في «الإقناع» . 144/1

الباب الرابع باب صفة الحج والعمرة

٢٢٤ - وَالْأَصَحُ أَنَّ المُحْرِمَ إِذَا حُمَلَ مُحْرِمًا وَطَافَ بِهِ، وَنَوَى كُلُّ وَاحِدٍ الطَّوَافَ عَنْ أَفْسِهِ، وَقَعَ الطُّوافُ لِلحَامِلِ، وَإِنَّ (نَوَيَاهُ) لِلْمَحْمُولِ وَقَعَ الطُّوافُ لِلحَامِلِ، وَإِنَّ (نَوَيَاهُ) لِلْمَحْمُولِ وَقَعَ عَنْهُ.

(٢٧٤) (ض) في (ب) نويا. وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: نوياه.

(ع) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» فيما إذا حمل محرماً ونوياه جميعاً قولين، أحدهما إلى يختر أياً منهما. ولين، أحدهما إلى يقبع للحامل، والثاني للمحمول، ولم يختر أياً منهما. صعه، وجزم في «المهذب» أنه لا يجزيء عنهما جميعاً، وذكر فيمن يكون له قولين ولم يختر أياً منهما. ٢٢٩/١.

ما رجحه والشووي، من كونه للحامل إذا نوياه، هو الأصح في والمبحموع، صححه والقاضي أبو الطيب، ووصاحب الشامل، ووالجموع، ووصاحب المدة، ووالعبدري، وآخرون. وأما إذا نوياه للمحمول فقل قول والوافعي، أن الأصح أن يقع للمجمول فقط. والمجموع، ٣٢/٨

وفي والروضة أنه لو قصد الطواف لنفسه وللمجمول يقع للحامل ٨٤/٣ . وإن قصل المحمول وقبع للمحمول فقط ٨٣/٣، وهو ما ذهب إليه في والمنهاج عد وقال والرملي، في توجيهه: إنه إذا قصداه وقع للحامل فقط، لأنه الطائف، ولهم يصرفه عن نفسه، أما إذا قصده للمحمول فيقع له، ولا يقع للحامل، لصرفة ذلك عن نفسه، ونهاية المحتاج، ٢٩٠/٣. ٢٢٥ - وَأَنَّ نِيَّةَ طَوَافِ الحَجِّ وَالعُمْرَةِ لَا تَجبُ.

٢٢٦ - وَأَنَّ الْوَقُوفَ بِعَرَفَاتٍ رَاكِباً أَفْضَلُ إِلَّا المَرْأَةُ فَقُعُودُها أَفْضَلُ.

(٧٧٥) (ع) ذكر في «التنبيه» في صحة الطواف بغير نيّة قولين، ولم يرجّح. ص٥٥. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يختر أياً منهما. ٢٧٨/١.

وما هو الراجع في «التصحيح» من عدم وجوب النية لطواف الحج والعمرة، قال في «المجموع»: ومن كان في حج أو عمرة ينبغي أن ينوي الطواف، فإن طاف بلا نية فالأصبح صحته، وبه قطع جماعة منهم «إمام الحرمين»، كما صحح «القاضي أبو الطيب» عدم إيجابها، ١٨/٨. والأصح في «السروضة» عدم وجوب النية في الطواف ٣/٣٨. ولم يذكرها في «المنهاج»، وقال «الشربيني»: الطواف الذي شمله النسك وهو طواف الركن للحج والعمرة، وطواف القدوم، لا يحتاج إلى نية لشمول نية النسك له.

(٣٢٦) (ع) ذكر في كون الوقوف بعرفات واقفاً أفضل قولين في «التنبيه»، ولم يرجّع منهما شيئاً. ص٥٥. واختار في «المهذب» أن الوقوف راكباً أفضل. ولم يفرق بين المرأة والرجل ٢٣٣/١.

ما اختاره «المصنف» من أن الوقوف بعرفة راكباً أفضل للرجل دون المرأة ، حرّم به في «المجموع» إذا كان يشق عليه الوقوف ماشياً ، وإلا فالأصح عند الأصحاب أن الوقوف راكباً أفضل للإقتداء برسول الله على وهذا القول هو المنصوص في القدم و«الإملاء» ، وبه قطع «المحاملي» و«الماوردي» وآخرون ، وصححه الباقون / ١١٢٨ .

أما بالنسبة للمرأة فنقل قول «الماوردي» في أنها تخالف الرجل في ثلاثة أشياء من هيئات الوقوف بعرفات منها: أنه يستحب أن تقف نازلة لا راكبة، لأنه أصون لها وأستر، والرجل يستحب أن يكون واقفاً على الأصح ٣٦٥/٧، وفي «الروضة»: الوقوف راكباً أفضل على الأظهر ٣٤/٣، ولم ينص عليها في «المنهاج» وقال «الشربيني» في شرحه: والأفضل للرجل أن يقف راكباً على ــ

٢٢٧ - وَأَنَّ مَنْ قَفَّعَ مِنْهَا قَبْلَ الغُرُوبِ، لا دَمَ عَليه، لِكِنْ يُسْتَحِبُ.

٢٢٨ - وَأَنَّ مَنْ دَفَعَ المُزْدَلِفَةِ قَبْلَ نِصْفِ اللَّيلِ ، وَلَمْ (يَعُدُ) فِي النَّصْفِ الثَّانِي ، لَزَمَةُ ذَمَّ .

(٢٢٧) (ع) ذكر في والتنبيه، في لزوم الدم على من دفع قبل المغرب من عرفات قولين ولم يرجّع، ص٥٥. وفي «المهذب، قولان، أحدهما: يجب، والثاني: يستخب، ولم يختر أياً منهما. ٢٣٣/١.

وما رجّحه والنووي، من استحباب الدم وعدم وجوبه على من دفع من عرفة قبل الغروب ولم يعد، قال في والمجموع، إنه الأصح باتفاق الأصحاب، وهو نص والشافعي، في والإملاء، ١٠٨/٧، وهو الأظهر في والروضة» ٩٧/٣. وهو ما ذهب إليه في والمنهاج، وقال والرملي، في توجيهه: كدم التمتع خروجاً من خلاف من أولجه. ونهاية المحتاج، ٢٩٩/٣. وقد رجّع والرافعي، في والمحرره/٥٥، وصاحب وعمدة الفقيه، ٢٩ ما اختاره والنووي، في والتصحيح،

(٢٢٨) (ض) في (ب) ولم يعد إليها، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: ولم

(ع) أطلق القول في «التنبيه» أن فيمن دفع من مزدلفة قبل نصف الليل قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٥٥.

وذكر في والمهذب، أنه يبقى فيها إلى طلوع الفجر الثاني، وقال: فإن قدّم الدفع بعد نصف الليل وقبل طلوع الفجر جاز ٢٣٤/١، ويفهم من ذلك أن الدفع قبل نصف الليل لا يجوز.

الأظهر، وقال: أما الأنثى فيندب لها الجلوس في حاشية الموقف ٤٩٦/١، وقال والنووي، في والتصحيح، استثناء المرأة ليس في وشرح المهذب، ولا حاجة إليه، إلا على قولنا أن الترجل أفضل، فإذ قاك نقول: قعودها أفضل من وقوقها، وأما الراكب فأغلب أحواله القعود، ورقة ورقة ورقة و

٢٢٩ ـ وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ لَا تَرْفَعَ يَدَهَا فِي الرَّمْيِ ، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ لَهَا أَنْ تَسْتَنِيبَ فِي ذَبْح ِ هَدْيهَا وَأَضْحِيَتِهَا.

ما صححه «المصنف» هنا قال في «المجموع»: الصحيح المنصوص في «الأم» أن هذا المبيت يحصل بالحضور في مزدلفة في ساعة من النصف الثاني من الليل، وبهذا قطع جمهور العراقيين وأكثر الخراسانيين. وقال: واتفقوا على أنه لو دفع قبل نصف الليل بيسير ولم يعد إلى المزدلفة. فقد ترك المبيت، فلو دفع قبل نصف الليل وعاد إليها قبل طلوع الفجر أجزأه المبيت ولا شيء عليه بلا خلاف. «المجموع» ١٢٨/٨. وقطع في «المنهاج» بأن من لم يكن بالمزدلفة في النصف الثاني سواءً أكان بها في النصف الأول أم لا ـ أراق دماً، وذكر في وجوبه قولين ولم يرجع. قال «الرملي» لكن رجح «المصنف» في بقية المذهب، «نهاية المحتاج» ٢٠١٧. وفي «الروضة» كأصلها: إن دفع قبل نصف الليل، ولم يعد قبل طلوع الفجر أراق دماً. والأصح أنه مستحب. وقال من زياداته: الأظهر وجوب الدم بترك المبيت. ٣١/٩. والصحيح عند «السبكي» من جهة المذهب، والمنصوص في الأم «الوجوب». «توشيح التصحيح». ورقة ٢٢٠.

(٢٢٩) (ع) أطلق القول في «التنبيه» أن من يرمي الجمرة يرفع يده حتى يرى بياض إبطه، ولم يفرق بين رجل وامرأة. ص٥٦.

وجزم بمثله في «المهذب» ١ / ٢٣٥. وبالنسبة للذبح أطلق القول بأن الحاج يذبح الهدي بعد الرمي، وهو بعمومه يشمل الذكر والأنثى، ص٥٥. وبمثله قال في «المهذب» ١ / ٢٣٥.

ما هو الصحيح هنا، نقل في «المجموع» عن «الماوردي» ما يؤكده إذ قال: وتخالف المرأة الرجل في أشياء من هيئات باقي المناسك، منها: يستحب للرجل رفع يده في رمي الجمار، ولا يستحب للمرأة، والثاني: يستحب له أن يذبح نسكه ولا يستحب ذلك للمرأة. ٣٦٦/٧، وفي «الروضة» أطلق القول بأن السنة أن يرفع يده عند الرمي ولم يفصل ١١٠/٣.

٢٣٠ _ وَإِنَّ الْحَلْقُ مُنشَكِ.

٢٣١ _ وَأَنَّ مَنْ تَرُّكَ مَبِيتَ لَيَالِي مِنْى، أَوْ طَوَافَ الوَّدَّاعِ لَزِمَهُ دَمَّ.

قال دالسبكي،: تعليقاً على قول دالتصحيح،، فرجع فيه أنه يستحب لها على وجه ولم أره في شيء من الكتب، ورقة ٢٦ب. وليست في دالمنهاج،، وقال دالشربيني، في شرحه: يستحب رفع اليد عند الرمي حتى يرى بياض الإبط، ويستثنى من ذلك المرأة. ١/١٠٥.

(٢٣٠) (ع) ذكر في والتنبيه، قولين في كون الحلق نسك أو استباحة محظور، ولم يرجّح. ص٥٥، والمحتار في «المهذب» أنه نسك ٢٣٥/١، وبهذا وافق «النووى» إلى ما ذهب إليه

ما صححه والنووي، هنا من أن الحلق نسك، وهو الأصح باتفاق الأصحاب في والمجموع، ١٥٩/٨، وفي والروضة، أنه نسك في الأظهر، وهو ركن لا يجبر بليم ١٠٩/٠، وفي «المنهاج»: أنه نسك على المشهور، قال «الرملي» في شرحه ويثاب هليه، إذ هو للذكر أفضل من التقصير، والتفضيل إنسا يقع في العبادات، وعلى هذا هو ركن، وقيل واجب. ٣٠٥/٣. وفي وشرح مسلم»: مذهبنا المشهور أن الحلق أو التقصير نسك من مناسك الحج، وهو الصواب، ١٩/٠٠، وممن رجح كونه نسكاً والرافعي، في «المحرر»/٥٠،

(۲۳۱) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» و«المهذب» قولين في وجوب الدم على من ترك السمبيت في منى ليالي التشسريق. «التنبيه» ص٥٧. «المهذب» (٢٣٨/١ وكذلك (لشأن فيمن ترك طواف الوداع، ص٥٧، «المهذب» ١ / ٢٣٨/١

ما اختاره والعصنف، من وجوب الدم بترك مبيت ليالي منى، أو طواف البوداع، قال في والعضيف، من وجوب الدم بترك مبيت ليالي منى الشجموع، إنه الأصح عند الجمهور بالنسبة لترك المبيت ليالي منى أنه واجب، فإن تركه وجب جبره بدم. ١٨٩/٨. أما عن طواف الوداع فقال: الأصح أنه واجب، وهو المذهب، وقال والقاضي أبو الطيب، ووالبندنيجي، هذا نصه في والأم، والقديم. ١٩٧/٨. وفي والروضة،: إن =

ترك الليالي الثلاث أراق دماً على المذهب ١٩٥/٣، وفي طواف الوداع قال: الأظهر الوجوب، فإن تركه جبر بدم. ١١٩/٣، وفي «المنهاج» نصّ على المبيت بمنى ليالي التشريق. قال «الرملي» في شرحه: ويجب دم بترك مبيت منى، لتركه المبيت الواجب كنظيره في ترك مبيت مزدلفة. ٣١١/٣، وجزم في «المنهاج» أن طواف الوداع واجب يجبر تركه بدم، قال «الشربيني». لما في الصحيحين عن ابن عباس: أنه قال: أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت. المراده، قال «النووي» في «شرح مسلم» في معنى قوله ﷺ: «لا يتفرق أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت» فيه دلالة لمن قال بوجوب طواف الوداع، وأنه إذا تركه لزمه دم، وهو الصحيح في مذهبنا. ٧٩/٩. وقال في معنى قوله: «استأذن العباس رسول الله ﷺ أن يبيت بمكة ليالي منى من أجل سقايته فأذن اله» هذا يدل أن المبيت بمنى ليالي التشريق مأمور به، والأصح عند «الشافعي» أنه واجب، ويجب اللم بتركه، ٦٣/٩.

وقيال «السبكي»: المرجح عند أبي وعليه تظافرت نصوص «الشافعي» والأصوب أن طواف الوداع من المناسك. وقال «النووي» و«الرافعي» وغيرهما من المحققين، إنه ليس بنسك، ورقة ١٦٥.

(۲۳۲) (ع) ذكر في «المهذب» و«التنبيه» أن من ترك ليلة من ليالي منى ، أو ترك حصاة من السبع حصيات ثلاثة أقوال، ولم يرجح . «التنبيه» ص٥٥، «المهذب» ١٨١/٨ ، ما هو الصحيح عند «النووي» من وجوب في ترك مبيت ليلة من ليالي منى ، أو حصاة من حصى الرمي ، هو الأصح في «شرح المهذب» ١٨١/٨ ، المهذب ١٨١/٨ ، وفي «الروضة»: أن الأظهر أن في الليلة مد ٣/٥٠١ ، ومن ترك حصاة فالأظهر مد . ٣/١١/١ ، وليست في المنهاج ، وقال «الرملي» في شرحه: في ترك مبيت ليلة من ليالي منى مد ٣/١١٠ ، والأظهر في الحصاة مد من طعام ترك مبيت ليلة من ليالي منى مد ٣/١٣١ ، والأظهر في الحصاة مد من طعام

وقد رجّح «الرافعي» في «المحرر» ورقة ٦٦، و«ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ٢٩ب، ما صححه «النووي».

٢٣٣ ـ وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا وَدَّعَ الكَعْبَةَ، انْصَرَفَ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ، وَلا يَلْتَفِتُ.

(٣٣٣) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه يكون آخر عهده بالبيت، إذا خرج أو من النظر إليه إلى أن يغيب عنه، ص٥٥، وبمثله قال في «المهذب» ٢٤٠/١.

وما صححه والتووي، في والتصحيح، هو الصواب في والمجموع، وقال: قطع به من الممة أصحابنا وأبو عبد الله الحليمي، ووالماوردي، وقال: يخرج ماشياً خلقاء وجهه، ويولي ظهره إلى الكعبة، ولا يمشي القهقرى فهو مكروه، لأنه بدعة ليس فيه سنة مروية، ولا أمر لبعض الصحابة، فهو محدث لا أصل له، فلا مدخل، وقل جاء عن ابن عباس ومجاهد كراهة قيام الرجل على باب المسجد ناظراً إلى الكعبة، إذا أراد الانصراف إلى وطنه، بل يكون آخر عهده الدعاء في الملتزيد ١٩٣٨.

وفي والروضة : ينبغي أن يتبع نظره البيت ما أمكنه ١١٨/٣ . وليست في والمنهاج ، ولكن قال «الشربيني» في شرحه: وأن يكثر النظر إلى البيت إيماناً واحتساباً ، يعنى بعد طواف الوداع . «مغنى المحتاج» ٥١١/١ .

الباب الرابع باب صفة العمرة

٢٣٤ - وَالصَّوابُ أَنَّ الْأَفْضَلَ فِي العُمْرَةِ أَنْ يُحْرِمَ بِهَا مِنَ الجِعْرَانَةِ ، وَيَعْدَهَا التَّنْعِيم ، ثُمَّ الحُدَيْبيَةِ .

(٢٣٤) (ل) التنعيم: _ بفتح التاء _ عند طرف الحرم من جهة المدينة على بعد ثلاثة أميال سُمِّي كذلك لأن عن يمينه جبلًا يقال له نعيم، وعن شماله جبلًا يقال له ناعم، والوادي نعيمان. (تحرير التنبيه) ٥٧/١.

الجعرانة: بسكون العين وتخفيف الراء - أفصح من كسر العين وتشديد الراء، وإن كان أكثر المحدثين على الثاني. وهي في طريق الطائف على ستة فراسخ من مكة. «مغنى المحتاج» ٤٧٦/١.

الحديبية: ـ بتخفيف الياء أفصح من تثقيلها ـ وهو اسم لبئر هناك بين طريق جدة وطريق المدينة بين جبلين على ستة فراسخ من مكة .

(ع) جزم في «التنبيه» أن الأفضل أن يحرم بالعمرة من التنعيم. ص٧٥. ولم يتعرض لها في «المهذب».

ما ذهب إليه «النووي» من أن الأفضل، هو الصحيح في «المجموع» وقال: المستحب كما قال «الشافعي» في «المختصر»: أحب أن يعتمر من الجعرانة ثم التنعيم ثم الحديبية، فأفضل الإحرام من الجعرانة وبعدها في الفضيلة التنعيم، ثم الحديبية، كما نصّ عليه، واتفق الأصحاب على التصريح بهذا في كل الطرق. ٢٠٤/٨. قال في «أصل الروضة»: أفضل البقاع من أطراف الحل لإحرام العمرة: الجعرانة ثم التنعيم، ثم الحديبية، قال من زياداته: هذا هو الصواب، وأما قول صاحب «التنبيه»: والأفضل أن عقال من زياداته: هذا هو الصواب، وأما قول صاحب «التنبيه»: والأفضل أن

٢٣٥ - وَالْأَصْبِحُ أَنْ مَنْ أَحْرَمَ بِالعُمْرَةِ فِي مَكَّةَ، وَلَمْ يَخْرُجُ إلى الحِلِّ (أَجْزَأُهُ)، وَعَلَيهِ دَمُّ.

يحرم من التنعيم فعلط ٤٤/٣. وهـ و الصحيح في «المنهاج»، وعلّله «الشربيني» بإحرامه على من الجعرانة ثم التنعيم لأمره بالإعتمار منها، ثم الحديبية لأنه هم بالإعتمار منها. ١/٤٧٦. وقد رجّح «صاحب عمدة الفقيه شرح التنبيه» منا اختاره في «التصحيح».

(٣٣٥) (ع) فَكُرْ فِي وَالْتَبَيهِ، فيعن أحرم بالعمرة من مكة ولم يخرج إلى أدنى الحل أن في إجزائها قولين، ولم يرجح، ض٧٥. وذكر في «المهذب، قولين، ولم يرجع أياً منهما ٢١١/٣٠.

ما رجَحْفَهُ فِي «التصحيح»، قال في «المجمّوع» بشأنه الأصح فيما إذا أحرم بالعمرة من نفس مكة أنه يكون مسيئاً ويضح إحرامه، ويلزمه الخروج إلى أدنى الحل، فإن لم يخرج بل طاف وسعى وحلق أجزاه، وعليه دم . ٢٠٦/٨.

يغي والروضة : الأظهر أنه يجرفه ، ويلزمه دم لتركه الإحرام من الميقات الالمرابي ولي المنبوج أجزأته العمرة في الأظهر وعليه دم وعلّله والشربيني و في شرحه و يتركه الإجرام من الميقات ١/ ٤٧٥. قال والسبكي، تعليقاً على كلام والنووي وفي والتضحيح »: معناه أن القول الثاني وهو جوازها هو المصحيح ، وإذا قلما به فعليه دم قطعاً ، ووجوب الدم على القول به مذكور في والتنبيه ، فلم تكن ضرورة إلى فكره ، لكنه أراد زيادة إيضاحه لئلا يتوهم ما لم يقل به أحد من الإجزاة وعدم الله . وتوشيح التصحيح ، ورقة ١٦٥.

الباب الخامس باب فروض الحج والعمرة وسننهما

٢٣٦ _ وَأَنَّ الحَلْقَ رُكْنٌ، فِي أَصَحُّ القَوْلينِ.

(٣٣٦) (ع) ذكر في «التنبيه» أن من واجبات الحج الحلق في أحد القولين، ولم يصرّح بترجيح، ص٥٧، ولم يذكره في «المهذب» في أركان الحج بل واجباته. 1 / ٢٣٩.

ما صححه «النووي» هنا من أن الحلق ركن، قال بمثله في «المجموع» بناءً على القول بأنه نسك، وقال: لا يصح الحج والعمرة إلا به، ولا يجبر بدم ولا غيره، ولكن «المصنف» جعل الحلق واجباً على قولنا إنه نسك، ولم يجعله ركناً. وكذا ذكره في «التنبيه». وليس كما قال بل الصواب أنه ركن على قولنا إنه نسك. ١٠١٨. والأظهر في الروضة أنه ركن لا يجبر بالدم. ١٠١٠. وجزم في «المنهاج» بكونه ركناً إن جعلناه نسكاً. قال «الرملي» في شرحه: وهو المشهور لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف. «نهاية المحتاج» المشهور لتوقف التحلل عليه مع عدم جبر تركه بدم كالطواف. «نهاية المحتاج» أو العمرة وركن من أركانهما، لا يحصل واحد منهما إلا به. ٩/٥٠. وذهب «ابن حجر» في «فتح الجواد» (٢٣٨) وصاحب «إعلام النبيه» ورقة/ ٣٠ إلى تصحيح ما اختاره «النووي» من كون الحلق نسكاً.

الباب السادس ياب الفوات والإحصار

٢٣٧ - وَأَنُّ دُمُ الفَوَّاتِ لَا يُجْزَى مُ إِلَّا بَعْدَ الإِحْرَامِ بِالقَضَاءِ.

٢٣٨ _ وَأَنَّهُمْ إِذَا غَلِطُوا فَوَقَفُوا بِعَرَفَةَ فِي (الثَّامِنِ) لَا يُجْزِيهِمْ.

(۲۳۷) (ل) الفوات؛ هو أن يضيع على الحاج أداء بناسك الحج، لعدم تمكّنه من الوقت المحدد لها شرعاً. المهذب ۲٤٠/١.

الإحصار: في اللغة المنع، فمن منعة الخوف، أو المرض من التصرّف فهو محصر، والمراد منع المحرمين عن المضي من جميع الطرق،

وقد يكون بسبب عدو، أو بسبب المعرض. وتحرير التنبيه، ٥٨/١، والنظم المستغذب، ٢٤٠/١، ومغنى المحتاج، ٢٣٢/١.

(ع) اختار في «التنبيه» أن من فاته الحج، لزمه القضاء، وعليه دم التمتع في الحال، أس ٨٥. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجح ٢٤٠/١.

ما رجيعة والنووي، من وجوب تأخير دم الفوات إلى الإحرام بالقضاء، هو الأصح، وهو نصه في والإملاء، والقديم كما قال في «المجموع» ٢٣٢/٨. وهو الأصح، وهو المحموع، ١٨٧/٣، وهو الأصح في المحبدم التمتع بالإحرام بالحج. ١٨٧/٣، وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، قال والرملي، في شرحه: لا يصح في سنة الفوات لفتوى عمر بدلك. ٣٥٨/٣.

(٣٣٨) (ض) في (ب) في اليوم المثامن، وما في نسخ «التصحيح» في وتذكرة النبيه»: الثامع

(ع) جزم في (المتنبيه) أنَّ الناس إن اخطأوا في العدد فوقفوا في غير يوم عرفة _

٢٣٩ ـ وَأَنَّ لِلْهَدْيِ بَدَلًا، وَأَنَّهُ الإطْعَامُ بِقِيمَةِ الشَّاةِ، فَإِنْ عَجِزَ فَصُومُ التَّعْدِيل .

= أجزاهم، ص٥٨، وقال في «المهذب»: فإن أخطأ الناس فوقفوا في اليوم الثامن، أو في اليوم العاشر، لم يجب عليهم القضاء. ١/ ٢٤٠.

ما صحّحه والمصنف، من عدم صحة حجهم إذا أخطأوا بالوقوف بعرفة في غير يوم التاسع من ذي الحجة بأن شهد بالرؤية فساق أو كفار. ويان ذلك بعد وقت الوقوف، فالأصح في والمجموع، أنه لا يجزيهم، وبمثل قوله: قطع وابن الصباغ، ووالروياني، وكثيرون، وصححه والبغوي،، ووالمتولي،، ووالرافعي،، وآخرون، فهو الصحيح المختار. ٢٣٨/٨.

وفي «الروضة»: أنهم إن وقفوا يوم الثامن، وبان الحال بعد فوات وقت الوقوف، فالأصح عند الأكثرين وجوب القضاء. أما إذا غلطوا بالتأخير، فوقفوا في اليوم العساشر، أجزأهم، وتم حجّهم، ولا قضاء. إذا كان الحجيج بمجموعهم. ٩٧/٣، ٩٨، وهو ما قاله في «المنهاج»، وعلله «الشربيني» في شرحه: بندرة الغلط في الشامن، ولأن تأخير العبادة عن وقتها أقرب إلى الاحتساب من تقديمها عليها. ٤٩٩/١.

(٢٣٩) (ع) من أحصره العدو وهو محرم، ولم يكن له طريق غيره لزمه أن يذبح هدياً، فإن لم يكن معه، فهل له من بدل؟.

ذكر في «التنبيه» قولين، أحدهما: لا بدل له، والثاني: له بدل هو الصوم، ص٥٥، وبمثله قال في «المهذب» ١/١١.

وذكر في الصوم ثلاثة أقوال: أنه صوم التمتع، أو صوم الحلق، أو صوم التعديل، ولم يرجحا أياً منها.

قال في «المجموع»: إن لم يجد الهدي، أو وجده مع من لا يبيعه، أو يبيعه بأكثر من ثمن مثله، أو بثمن مثله وهو غير واجد للثمن، فالأصح أن له بدلاً الأصح أنه الإطعام، نص عليه «الشافعي» في «الأوسط»، فإن قلنا الإطعام، فالأصح أنه إطعام بالتعديل، وتقوم الشاة دراهم، ويخرج بقيمتها طعاماً، فإن عجز صام عن كل مد يوماً. ٢٤٧/٨.

٠٤٠ ـ وَجَوَازُ التَّحَلُّلِ قُبْلَ أَنْ يَصُومَ ، وَقَبَّلَ أَنْ يُهْدِيَ إِذَا فَقَدَهَ ، وَقُلْنَا لَا بَدَلَ (للهَدْي) .

٢٤١ ـ وَأَنَّ لَهُ تَحليلَ زُوجَتِهِ مِنْ حَجةِ الإسلام

وهو ما ذهب إليه في «الروضة» ١٨٦/١، وهو قوله في «المنهاج»: وعلل «الشربيني»: البدل: بالقياس على دم التمتع وغيره، وإما أن الأظهر الإطعام فلأنه أقرب إلى الحيوان من الصهام لأشتر اكهما في المالية. فكان الرجوع إليه عند التقدير أولى . وأما الصوم عند العجز عن الطعام عن كل مد يوماً، فقياساً على المدر الواجب بترك المامور، ١٠ / ٣٤٠.

(۲٤٠) (ض) للهدي : سقطت من (ب).

(ع) ذكر في والتنبيه، في جواز تحلل المحصر قبل أن يصوم في أحد القولين، وقبل أن يهدي في الأخر قولين ولم يختر أيا منهما. ص٥٨، وكذلك الحال في والمهذب، ١٤١/١

ما صححه والنبووي، هنا من أنه يتحلل في الحال، هو الأصح في والمجموع، أيضاً ٢٤٨/٨، وهو الأظهر في والروضة، ١٧٥/٣، وبمثله قال في «المنهاج»، وقال والشربيني، معللاً ذلك في شرحه على والمنهاج،: أن التحلل إنمنا شرع لدفع المشقة، فلو وقفناه على ذلك لحقته المشقة لتضرره بالمقام على الإحرام. ٥٣٥/١، والتحلّل يكون بالنية والحلق.

(٣٤١) ذكر في «التنبيه» في جواز تحليل الزوج لزوجته من حجة الإسلام قولين، ولم يختر أياً منهمنا، ص٧٥، وكذلك الأمر في «المهذب» ٢٤٢/١.

ما رجحه من جواز تحليلها، نقل في والمجموع، عن الأصحاب أنه أصح القولين، وهو نصه في ومختصر المزني، ومبن صرح بتصحيحه والجرجاني، في والتحرير، ووالفزالي، في والخلاصة،، ووالروباني، في والحلية،، ووابو على الفاوقي، في وقوائد المهذب، ووالرافعي، في وكتابيه، وغيرهم، وهو على الفاوقي، في وكتابيه، وغيرهم، وهو المدهب كما صححه الجمهور. لكنه جعل محل الخلاف فيما إذا قلنا أن للزوج منع الزوجة من الابتداء بالحج في حالة إحرامها بغير إذنه، أما إذا قلنا =

كتابُ الأضحيَة والصَيدُ والاطعِمَة والنَذر

وفيه أبواب

الباب الأول: باب الأضحية

الباب الثاني: باب الصيد والذبائح

الباب الثالث: باب الأطعمة

الباب الرابع: باب النذر

	the first war had been to				international design of the second	
					the second of	
	Ž.		recording to the second			
						4 1 to 1

			50 A. A. A. A.		At the property of	
1.0					and the second	÷ .
		W 2 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	\$4.4	<u> </u>		· · · · · · · · · · · · · · · · · · ·
					养食2000 a.	
and the second						
			* 1	San		
		5.2				y to the second
				3.00		
					4 7 3 4 4 5 6 6 6	
	Alaka da		e th .			and the same of th
	His to the state of the state o					
	The second second					
	dec.					
	care e					
		12.1	4.45			
					50 GH 8	
		Marine I				
			A STATE OF THE STA			*
		1000 A 1000 A 1000 B				
				AND TO THE	tat a	
		444		₩.	No. of the second	
						*
		\$4.1 · 人名爱特尔			4	
**			ea):			
		A Maria Section		* * .		al deriv
	44 J 44.					
		From the second second				
	4 7 4					
	And the second second					
		# 1 m			. 6	
		1				
			4 (1)			
				Company of the second	博和 第二十五代	
			***	4.2	1 April 2007	
				74.5 34.5	A STATE OF THE STATE OF	
		가 사람이 얼마 나를 받는다.				
		and the second				
	March 18 Comment	and the second	18 19 18			
	A STATE OF THE STA			1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1		
		10, 4, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10, 10				
production and				그림 생생님 것		1.27
					A market	4.
	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1 1	196				
					**	
(4) (2) (8)	and the April of	100			The second secon	4 1
tag table of kills		e e di se di s		体系统 ""		
11 X						
		A Paragraphy of Little	医圆头 學家			
		18 March 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18 18	**************************************			
						42

الباب الأول باب الأضحية

٢٤٢ _ وَأَنَّ قِسْمَةُ الْأَضْحِيَةِ مُثَالَثَةً أَفْضَلُ (مِنْهَا) مُنَاصَفَةً.

اليس له منعها فليس له تحليلها. ٢٥٨/٨. وما قاله في «المجموع» هو الأظهر في «الروضة» المروضة» (الرملي» في تعليله. لأن حقه على الفور، والنسك على التراخي. ٣٦٨/٣.

(٢٤٢) في (أ) (من) والأصح (منها)، كما ذكرته نسخ «التصحيح» الأخرى في «تذكرة النبيه».

(ع) ذكر في «التنبيه» قولين، أحدهما: قسمتها مثالثة، والثاني: مناصفة، ص٥٨، وذكر في «المهذب» قولين ولم يرجح. ٢٤٦/١.

ما هو الراجع في «التصحيح» من أن الأفضل قسمتها مثالثة، قال في «المجموع»: إنّه الأصح الجديد، ونقل قول «الرافعي» عن جماعة: أن الجديد أن يأكل الثلث، ويتصدق بالثلثين، وقيل: يأكل الثلث، ويتصدق بالثلث على المساكين، ويهدي الثلث إلى الأغنياء أو غيرهم. ١٣٣١، قال في «الروضة» كقوله في «المجموع»، وأضاف كذا حكاه «الشيخ أبو حامد» ثم قال: ولو تصدّق بالثلثين كان أحب. ويشبه أن لا يكون اختلاف في الحقيقة، لكن من اقتصر على التصدق بالثاثين ذكر الأفضل، أو توسّع فعد الهدية صدقة. ٣/٣٢٠. وفي «المنهاج»: يأكل ثلثاً، قال «الشربيني» في شرحه: ثلثاً على الجديد، لقوله تعالى: ﴿ فكلُوا مِنها وَأَطْعِمُوا القانعَ وَالمُعتَرَ ﴾ ٣٦: الحج، وأما الثلثان فقيل يتصدق بهما، وقيل وصححه في «تصحيح التنبيه»، ونص عليه في «البويطي»، يهدى للأغنياء ثلثاً، ويتصدق على الفقراء بثلث، ع

٧٤٣ _ وَأَنَّهُ إِذًا أَتَّلَفَهَا وَزَادَتْ الْقِيمَةُ، لَزِمَهُ أَنْ يُشَارِكَ فِي (ذَبِيحَةٍ أُخْرَى) إِنْ أَوْكَ: أُنْ

ولم يرجع في الروضة كأضلها شيئاً. ويقصود والمصنف كما دل عليه كلام والروضة إلى المحديد، وليس والروضة إلى المحديد، وليس المراد أنه يسن له أكل هذا القليل كما جسزم به في والبيان، ووالروياني، في والحلية في والحلية في الحلية في المحلية ف

(٧٤٣) (ص) في (أ) دُبيحته، ومو المذكور في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه،

(ع) قال في «التنبيه»: وإن اتلفها ضمنها بأكثر الأمرين من قيمتها أو أضحية مثلها، فإن زادت الفيفة على مثلها فقد ذكر فيما يلزمه أقوالًا، ولم يختر أيًا منها منها منها منها أله منها شيئاً.

في المجموع فكر فيما يلزمه من غرم ثلاثة أوجه، أصحها: وهو نصّه في القديم، يغرم قيمة اللحم، كما لو أتلفه غيره. ٣٣٢/٨؛ وهو ما قاله في «الروضة» ٣٢١/٣؛ وعبارة «المنهاج»: وإن أتلفها لزمه أن يشتري بقيمتها مثلها ويلبحها فيهسا. قال «الشربيني» في شرحه؛ فإن زادت القيمة عن ثمن مثل المنفعة الرحص حدث، اشترى كريمة أو مثل المتلفة، وأخل بالزائد إن وفي بها، وإن لم يوف بها اشترى دونها. ٢٨٨/٤.

الباب الثاني باب الصيد والذبائح

٢٤٤ ـ وَأَنَّهُ لَا يُجْزِىءُ الذَّبْحَ بِالعَظْمِ .

(٢٤٤) (ع) أطلق القول في «التنبيه» بأن الذبح يجوز بكل ما له حد يقطع إلا السن والظفر. ص٥٩، وبمثله قال في «المهذب» ٢/ ٢٥٩. وهذا القول بعمومه يشمل الذبح بالعظم، فاستدركه «النووي» عليه.

ما رجّحه في «التصحيح» من عدم جواز الذبح بالعظم، قال بمثله في «المجموع»، ونقل عن «الشافعي» والأصحاب قولهم: لا تحلّ الذكاة بالظفر والسن ولا سائسر العظام بلا خلاف، قال: هذا هو المدنهب، وبه قطع الجمهور. ٩/٩٨. وجزم في «الروضة» بعدم جواز الذبح بالعظم، سواء الأدمي وغيره ٣/٤٣٨، وإليه ذهب في «المنهاج». وقال «الشربيني»: متصلاً كان أو منفصلاً، من آدمي أو غيره، لخبر الصحيحين: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوه ليس السن والظفر منه» «شرح مسلم بهامش النووي» اسم الله عليه فكلوه ليس المن والظفر منه «شرح مسلم بهامش النووي» تعبد، وبه قال «ابن الصلاح»، ومال إليه «ابن عبد السلام» ٤/٢٧٣، وقال «النووي» في «شرح مسلم» في معنى الحديث المتقدم: في هذا الحديث تصريح بجواز الذبح بكل محدد يقطع إلا الظفر والسن وسائر العظام، وقال عن السن: ويلحق به سائر العظام من كل الحيوان، المتصل منها والمنفصل، والطاهر والنجس، فكله لا تجوز الذكاة بشيء منه، وقال «الشافعي» وأصحابه بهذا. ١٢٤/١٣.

٧٤٥ _ وَأَنَّهُ يَخْرُمُ مَا قَتَلَهُ جَارِحَةٌ أَوْ سَهُمٌ أَرْسَلَهُمَا أَعْمَى.

٢٤٦ _ وَأَنَّهُ إِذَا قَتُلَ الجَارِحَةُ الصَّيْدُ بِثِقَلِهِ حَلَّى، وَإِنْ أَكُلَ مِنْهُ حَرَّمَ.

(٧٤٥) (ع) وإن أرسل جارحة ثم أرسله من هو أهل الذكاة فقتل الصيد حل، كذا قال في «التنبيه»، وهو بعمومه يشمل الأعمى، ص٥٩، ومثله قال في «المهذب».

ما رجّحه في «التصحيح»، قال في «المجموع» إنه الأصح، وممن قال بالتحريم، وصلحب الشامل، وصححه «الرافعي» في «كتابيه» ٧٨/٩، وفي «الروضة»: الأصحل لا يحل، ومنهم من قطع به. ٣٣٨/٣، وقال في «المنهاج»: بتحريم صيد الأعمى بكلب أورمي في الأصح، قال «الشربيني» في شرحة وهو الأصح المنتصوص، لعدم صحة قصده، لأنه لا يرى الصيد، فصار كالشرسال الكلب. ومعنى المحتاج، ٢٦٧/٤.

(٢٤٦) (ع) ذكر في «التنبيه» فن قتل الجارحة الصيد بثقله، وفي أكله منه قولين، ولم يختر أياً منهما تص ٥٩. وكذا في «المهذب» ٢٦٠/١.

مباهو الواجع عند والنووي، في والتصحيح، من حل الصيد إذا قتلته الجارحة لأربع عند والنووي، في والتصحيح، من حل الصحاب كما قال في والمجسوع، أما إذا أكل منه قبل قتله أو بعده فالأصح عند الأصحاب تحريمه. وقال: صرح بتصحيح التحريم والمحاملي، ووالقاضي أبو الطيب، ووالبغوي، ووالرافعي، وخلائق لا يحصون، ونقل والقاضي أبو الطيب، في والمجرد، عن أصحابنا أجمعين أنهم صححوه، وقطع به وسليم الرازي، وأخرون من أصحاب المختصرات، والمجموع، ١٨/٩

وفي والروضة): الأظهر حل أكله إذا لم يجرح الكلب الصيد، لكن تحامل عليه، فقتله بضغطته . ٣٤٤/٣، وقال في شروط كون الكلب معلماً أن لا يأكل منه على المشهور، فإذا ظهر أنه معلم ثم أكل من صيد قبل قتله أو بعده فالأظهر لا ينجل ٣٤٤/٣، وما قاله في والمجموع، ووالروضة، عو ما ذهب الله في والمنهاج، وقبال والشربيني، في توجيه حل ما قتله بثقله: لعموم فكرا مما أمسكن عليه \$: المائدة، ولأنه يفسر تعليمه أن لا يقتل إلاً =

٧٤٧ - وَالْمُخْتَارُ أَنَّهُ إِذَا جَرَحَهُ جُرْحًا لَمُ (يَنْهِيَهُ) إِلَى حَرَكَةِ المَذْبُوحِ ، وَغَابَ عَنْهُ ثُمُّ وَجَدَهُ مَيْتَاً ، وليسَ عَلَيْهِ أَثْرٌ غَيْرَ جرَاحَتِه حَلَّ .

بجرح، وأما تحريم الأكل، فلأن عدم الأكل شرط في التعلم ابتداءً، فكذا دواماً. ٤/٧٥/٤. وقال في وشرح مسلم»: يمنع أكل ما أكلت منه الجارحة في أصح قولي الشافعي ١٥/٥/٣. وقال والمزني»: لا يحل أكله إذا مات بثقل الجارحة دون جراحه. والحاوي، ١٩/٥/٩. وفتح العزيز، مخطوط ـ جـ١٥ ـ كتاب الصيد والذبائح. ومختصر المزني، ٥/٨٠٦. وقال: بأنه لا يحرم إذا أكل منه الطير. والمختصر، ٥/٥٠٥، وفتح العزيز، مخطوط ـ جـ١٥ ـ كتاب الصيد والذبائح.

(٧٤٧) (ض) ينهيه في (أ) ينته، وما في نسخ «التصحيح» في «التذكرة» ينهه.

(ع) قال في «التنبيه»: وإن أصاب صيداً فجرحه جرحاً لم يقتله، ثم غاب عنه فوجده ميتاً ففي حلّه قولان، ولم يرجح أياً منهما. وذكر في «المهذب» طريقين لم يصحح أياً منهما أو من الأقوال. ٢٦١/١.

ما هو الراجع في «التصحيح» من حل الصيد في صورة المسألة، قال في «المجموع»: هو الأصح عند «البغوي» و«الغزالي»، وهو الصحيح أو الصواب لصحة الأحاديث السابقة فيه، وعدم المعارض لها. ١٢٢/٩.

وقال في «الروضة» كأصلها: الأظهر عند الجمهور من العراقيين وغيرهم التحريم، وأظهرهما عند صاحب «التهذيب» التحليل وتسمى هذه «مسألة الإنماء». قال من زياداته: الحل أصح دليلًا، وصحّحه أيضاً «الغزالي» في «الإحياء». وثبتت فيه الأحاديث الصحيحة، ولم يثبت في التحريم شيء، وعلّق «الشافعي» الحلّ على صحة الحديث. ٣/٣٥٣. وقال في «المنهاج»: يحرم في الأظهر، قال «الشربيني» في شرحه: لاحتمال موته بسبب آخر، والثاني: يحل حملًا على أنه موته بالجرح، والأول - التحريم - هو ما عليه الجمهور. قال «البلقيني»: وهو المذهب. ٢٧٨/٤.

وقال في «شرح مسلم» تعليقاً على قوله ﷺ: «فإن غاب عنك يوماً، فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكل إن شئت، «صحيح مسلم بشرح النووي» =

٢٤٨ - وَالْأَصْحُ أَنَّهُ إِذَا أَرْسَلَ كَلْبَأَ عَلَى مَا ظَنْهُ حَجَرًا (فَكَانَ) صَيْداً وَقَتَلَهُ

" ۷٩/١٩ علم دليل لمن يقول: إذا أثر جرحه فغاب عنه فوجده ميناً، وليس فيه أثر غير سهمه حلّ وهو أحد قولي والشافعي ، والثاني: يحرم وهو الأصح عند أصحابناً والأول أقوى وأقرب إلى الأحاديث الصحيحة . وأما الأحاديث المتخالفة له فلمعيفة ومحمولة على كراهة التنزيه ، وكذا الأثر عن وابن عباس »: كل ما أصميت ، ودع ما أنميت . أي كل ما لم يغب عنك ، دون ما غاب . وشسرح صحيح مسلم ، ٧٩/١٣ . وقال والسبكي » : التحريم قول المعظم ، ولذلك عبر والمتوي في والتصحيح ، بالمختار ، وصبح في غيره بأنه الأقوى دليلاً فكان التحريم أقوى مذهباً ، والحل أقوى دليلاً . ورقة ١٧١ .

(٣٤٨) (ض) في (أ) وكان، وهو ما ذكرته نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيد، (ع) ذكر والشيخ أبو إشحاق، في والتنبيد، ووالمهذب، أنه إذا أرسل كلباً على شيء يحسب فحجراً فكان صيداً قولين في حل أكله، ولم يرجّح أياً منهما. والتنبيد عن (٩٥٠، والمهذب، ٢٩٢/١.

ما رجّعه الإسام والشووي، من حل الصيد في هذه الحالة، قال في والمجسوعة إنه المعندهب: حلّ على والمجسوعة إنه المعندهب: حلّ على الصحيح. ١٧٧/٤، وقبطع في والمنهاج، بالحلّ، وعلّله والشربيني، في شرحه: بأنه فله وقبله، ولا اعتبار لظنه، ومغني المحتاج، ٢٧٧/٤.

الباب الثالث باب الأطعمة

٧٤٩ - وَتَحْرِيمُ سِنُّوْدِ البَرِّ وَالغُدافِ، وَحِلُّ غُرَابِ الزَّرْعِ ، وَحَيَوانِ البَحْرِ عَيْر الضَّفْدَع .

(٢٤٩) (ل) سنّور البر: _ بكسر السين وبفتح النون _ وهو الهر الوحشي. الغداف: ____ بضم الغين المعجمة وتخفيف الدال المهملة _ . ج . غدفان . قال دابن فارس» هو الغراب الضخم . وقال دالجوهري»: هو غراب القيظ . دتحرير التنبيه ١/ ٢٥٤ . دالنظم المستعذب ١/ ٢٥٤ .

(ع) ذكر في «التنبيه» في جواز أكل هذه الحيوانات والطيور قولين، وكذلك في «المهذب» ذكر فيه وجهين. ص ٢٠٦٠، «المهذب» ١/٧٥٥ - ٢٥٧.

ما ذكره والنووي» من تحريم أكل السنور والغداف: هو الأصح في والمجموع» بالنسبة للسنور ١٤/٩، والغداف ٢١/٩، والأصح في والروضة» بالنسبة للهرة الوحشية ٢٧٢٣، وكذلك الغداف على الأصح ٢٧٣٣، وفي والمنهاج» يحرم الهر الوحشي في الأصح. قال والشربيني»: لأنها تعدو بنابها فتشبه الأسد ٤/٠٠٠ وكذلك الغداف.

أما غراب الزرع، فالأصح في «المجموع» أنه حلال ٢١/٩. والصحيح المعتمد أن جميع ما في البحر تحل ميتته إلا الضفدع. ٣٠/٩. وفي «الروضة»: غراب الزرع حلال على الأصح ٣٧٢/٣، والأصح حل جميع ما يعيش في البحر، أما الضفدع فمحرم على المشهور ٣/٤٧٣ - ٧٧٤. وفي «المنهاج» الأصح حل غراب الزرع، قال «الشربيني»: لأنه مستطاب يأكل الزرع فأشبه الفواخت. ٤/١٠٣، وقال: ما يعيش في بر وبحر كضفدع حرام. =

- ٠٥٠ _ وَأَنَّ الْطَاهِرَ المُستَقْدُرُّ كَالْمَنِيُّ وَالمُخَاطِ يَحْرُمُ أَكْلُهُ.
- ٢٥١ ـ وَأَنَّ الدُّودَ المُتَوَلِّدَ فِي الْفَاكِهَةِ وَالجُبْنِ وَالْخَلِّ وَالْبَاقِلَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، إذَا مَاتَ فِيما تَوَلَّدَ مِنْهُ حَلَّ أَكْلَهُ مَعَهُ لَا مُنْفُرُداً مَعَ فَي نجس على
- قال والشريسي: للاستخباث، وقال وصاحب الشامل: قال اصحابنا، أو بعضهم يحل جعيع ما في البحر إلا الضفدع للنهي عن قتله، والنهي هو ما صح عن ابن حمرو أنه قال: ولا تقتلوا الضفادع، فإن نقيقها تسبيح، ١٩٨٨. هذا الأثير قال فيه والسيوطي: ضعيف. وقبال والمنباوي، في وفيض القليزي: فيه المسيب إبن واضح السلمي . . . صدوق يخطيء كثيراً ٦/ ١٦ .

وقال في وشرح مسلم : قال أصحابنا. يحرم الضفدع للحديث في النهي عَنْ قَتْلُهَا، وَالْأَصْحَ فَيِمَا سُواهَا يُنْحَلُّ جِمْيِعَهُ، ١٣/ ٨٦/.

(٢٥٠) (ع) أطلق في والتنبيه، الثول بحل أكل كل طاهر، لا ضور في أكله. ص ٦١، وفي «المعدب، جزم بمعواز أكل الطاهر الذي لا يضر كالفواكه والحبوب

مَا اجْسَارُه في والتصحيح، من تحريم أكبل النظاهر المستقدر كالمني والمخاط، قال في والمجموع، إنه الصحيح المشهور ٩ /٣٥ وفي والروضة»: إنها محرَّمة على الصحيح ٢/ ٢٨١. ولم يذكرها في والمنهاج، وقال والخطيب الشوبيني، في شرحه: يحل أكل كل طاهر لا ضور فيه إلا ما استقذر كالمخاط والمني لأستقذاره . ١/٤ ٣٠٠.

(٢٥١) (ع) أطلق في والتنبيه، القول بأنه لا يحل أكل كل شيء نجس، وهو بعمومه يتناول ما استثناه والنووي، في التصحيح، ص٦١.

وقطع في والمهذب، بعدم حلّ أكل ما هو نجس. ٧٥٧/١.

ما رجَّمه من حل أكل الدود المتولد في الطعام معه إذا مات فيه، قال في والمجسوع، إنه الأصبح. ١٥/٩، ٣٤، وفي والروضة،: جزم بتحريم الديدان، وقال: وفي دود الخل والفاكهة وجه ٣/٧٧/، ورجّع في والمنهاج،-

- ٢٥٢ ـ وَتَحْرِيمُ أَكُل ِجِلْدِ المَيْتَةِ المَدْبُوغِ .
- ٧٥٣ ـ وَأَنَّ المُضْطَّرُ لَا يَحِلُّ لَهُ مِنَ المَيْتَةِ إِلَّا سَدُّ الرَّمَقِ، وَأَنَّهُ إِذَا وَجَدَهَا وَطَعَامَاً لِغَيْرِهِ أَوْ صَيْدَاً وَهُوَ مُحْرِمٌ أَكَلَ المَيْتَةَ.
- حلّ أكل الدود المتولد من طعام إذا أكل معه. قال «الشربيني»: لعسر تمييزه، وقضيت التقليل أنه إذا سهل تمييزه كالتفاح أنه يحرم أكله معه. «مغني المحتاج» ٢٩٨/٤.
- (٢٥٢) (ع) ذكر في والتنبيه، في حل أكل جلد الميتة إذا دبغ قولين، ولم يصحح أياً منهما. ص ٦١. وأطلق القول في والمهذب، بجواز أكل كل طاهر لا يضر. ٢٥٧/١

ما صححه «المصنف» من تحريم أكل جلد الميتة المدبوغ، قال في «المجموع»: إنه الأصح. ٩/٣٥، وهو كذلك في «الروضة» على الجديد المشهور ٤٢/١، وفي «المنهاج»: أنه يطهر بدبغه ظاهره وباطنه على المشهور، ولم يتعرض لمسألة أكله. وقال «الشربيني»: ويحل أكل كل طاهر لا ضرر فيه، إلا جلد الميتة إذا دُبغ فلا يحل أكله لعموم قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عليكُمُ الميتَةُ ﴾ ٣: المائدة. وفي «شرح صحيح مسلم»: إذا طهر الجلد بالدباغ فالأصح عند الشافعي لا يجوز أكله بحال ٤/٥٥ (طبعة دار الفكر ـط٣ ـ ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م).

(٢٥٣) (ع) ذكر في «التنبية» في القدر الذي يباح أكله من الميتة قولين، أحدهما: سد الرمق، والآخر: قدر الشبع ولم يصحح أياً منهما. ص ٢١، وجزم في «المهذب» بأن له أن يأكل سد الرمق، وذكر في جواز الشبع قولين، ولم يختر أياً منهما. ٢٥٧/١.

وقال في «المجموع»: إن أوجبنا الأكل للمضطر من الميتة إذا لم يجد طاهراً، فإنما يجب سد الرمق دون الشبع. صرّح به «الدارمي»، و«صاحب البيان»، وآخرون. ٩٩/٩. وقال في «الروضة» كأصلها: يباح للمضطر أن يأكل من المحرم ما يسدّ به الرمق قطعاً، ولا يحل له الزيادة على الشبع قطعاً. على المدرم ما يسدّ به الرمق قطعاً، ولا يحل له الزيادة على الشبع قطعاً. على المدرم ما يسدّ به الرمق قطعاً، ولا يحل له الزيادة على الشبع قطعاً.

٢٥٤ ـ وَتَحْرِيمُ الخَمْرِ لِلْدُواءِ وَالْعَطَشِ .

أما الشبع ففي خله معلاف لم يصرح فيه بترجيع ولكنه قال: رجح والقفال، وكثير من الأصحاب المنع، وقال من زياداته: الأصح الاقتصار على سد الرمق، وفي والمنهاج، كأصله: فإن توقع حلالاً قريباً لم يجز غير سد الرمق، وإلا ففي قول يشبع. وقال من زياداته: والأظهر سد الرمق إلا أن يخاف تلفأ إن اقتصر، قال والشربيني، لأنه بعد سد الرمق غير مضطر، فلا يباح لانتفاء الشرط. ٣٠٧/١٨.

أما إذا وجد الميتة والعام الغير أو صيداً وهو محرم، فقد رجّح في والتنبيه الكل طعام الغيرة أما في حالة الصيد وهو محرم فذكر قولين ولم يختر أياً منهما . من ١٩٠٨ . وذكر في والتنهلب في كلا الحالتين وجهين، ولم يرجح . ١ / ٢٥٧ . وقال والعيري ، يأكل الصيد دون الميتة . والحاوي ، ٧٤/٢٠ ، وبحر المذهب المطالب ، ١ / ٧٠٠ .

ما رجعه الشووي، من أكل الميتة في هذه الحالات هو الأصح في والمحموظ، ١٩٧٤. وفي «الروضة»: الأصح في حالة الميتة وطعام الغير أكل الميتة وجوياً ٢٨٩/٣٠، وفي الصيد للمحرم والميتة قال: المذهب أنه يلزمه أكل الميتة. ٣٤/٣٠. وقال في «المنهاج» في الصورتين: المذهب أكل أكميتة، قال «الشربيتي»؛ لأن فيها تحريم ذبح الصيد، وتحريم أكله، وفي الميتة تحريم واحدة وما خفف تحريمه أولى، ٢٠٦/٤. وقال «المزني»:

(٢٥٤) (ع) اختار في والتنبيع، جواز شرب الخمر للمضطر. ص ٦١. وذكر في جوازه ثلاثة أوجه في والمهلب، ولم يختر أياً منها ٢٥٨/١.

ما رجّحه هذا من تجريم شربها قال في «المجموع»: هو الصحيح عند جمهور الأصحاب، ٤٩/٩، وفي «الروضة»: المنذهب عند جمهور الأصحاب أنه لا يجلّ شربها لا للتداوي ولا للعطش ٣٨٥/٣. وليست في المنهاج.

وقال في اشوح مسلمه: الصحيح عند أصحابنا أنه يحرم التداوي بها، وكذا يحرم شربها للعطش ١٩٤/١٣.

الباب الرابع باب النذر

٧٥٥ _ وَأَنَّ مَنْ نَذَرَ الحَجَّ مَاشِياً كَفَاهُ المَشْيُ مِنَ المِيقَاتِ، إِنْ لَمْ يُحْرِمْ قَبْلَهُ، وَأَنَّهُ يَلْزَمُهُ المَشْيُ حَتَّى يَتَحَلَّلَ التَّحَلَّلَيْن.

(٢٥٥) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنَّ من نذر الحج ماشياً، لزمه الحج ماشياً من دويرة أهله، ص ٦١، وذكر في «المهذب» وجهين ولم يختر شيئاً. ٢٥٢/١.

ما صححه والنووي، هنا، قال في والمجموع»: الأصح يلزمه من الميقات، إلا أن يحرم قبله فيلزمه. ١٦٦/٨. وقال في والروضة»: يلزمه من وقت الإحرام، سواءً أحرم من الميقات أو قبله، وبهذا قطع جماعة. ٣/ ٣٧٠، وفي والمنهاج»: يلزمه من حيث يحرم من الميقات أو قبله. قال وقليوبي»؛ وكذا بعده، وإن أثم لمجاوزة الميقات، وبدء النسك ويلزمه دم. وقال وعميرة»: قال والزركشي، من تفقهه أو بعده. ٢٩٢/٤.

ودليل الرأي المختار: أن مطلق كلام الآدمي يحمل على المعهود في الشرع، والمعهود هو الميقات فحمل النذر عليه. والمهذب، ٢٥٣/١. وقال والقفّال، في وحلية العلماء، وهو قول عامة أصحابنا. ٣٤٦/٣.

أما بالنسبة لانتهائه من نذره ففي «التنبيه» أنه لا يجوز أن يترك المشي إلى أن يرمي في «المهذب» أنه يلزمه أن يرمي في الحج، ويفرغ من العمرة. ص ٦١، وجزم في «المهذب» أنه يلزمه المشي إلى أن يتحلل التحللين. ٢٥٣/١، وبذا يوافق «النووي» إلى ما صححه

وما اختاره في «التصحيح» من انتهاء مشيه بتحلل التحللين هو الأصح في «المجموع» إن كان محرماً بحج، ويهذا قطع «المصنف» هنا، والجمهور، وهو ...

٢٥٦ - وَإِنْ نَذَرَ المَشْيَ وَالْإِتِيَانَ إِلَى مُسْجِدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَالْأَقْصَى لَا يَنْعَقِدُ، وَكَذَا نَـٰذُرَّهُ النُّحْرَ وَحْدَهُ فِي غَيْرِ الحَرِم .

المنصوص، ولنه الركوب بعد التحللين. ١٦٦/٨. وقال في والروضة: المذهب أنه يلزمه العشي حتى يتحلل التحللين، وبهذا قطع الجمهور، وهو المنصوص. ٣/١/٣. ولم يذكرها في والمنهاج،، وقال والجلال المحلى، في شرحه: ووجوب المشي فيما ذكر في العج حتى يفرغ من التحللين. ٤/٢٩٢. وجزم ۾ والقفال؛ في وحلية العلماء؛ ٣٤٦/٣.

ودليل القول المختار: أنه بالتحلل الثاني يخرج من الإحرام. والمهذب،

(٢٥٦) (ع) ذكر في والتنسوم في لزوم النذر لمن نذر المشي إلى مسجد رسول الله 🏰 والمسجد الأقصى قولين، ولم يختر شيئاً، ص٦١.

وذكر في والمهذيب، قولين، ولم يرجح أياً منهما ٢٥٣/١.

ما هو الراجع في والتصحيح، من علم انعقاد نذره، قال في والمجموع»: هو الأصح، ويلغو النذر، وهو نصه في والإملاء،، وهو الراجح عند أصحابنا العبراقيين، ووالبؤوياني، وغيرهم. ٨/ ٣٩٥. وهنو الأظهر في والنوضة، ٣٧٣/٣. ولم ينص عليها في والمنهاج»: قال وقليوبي، في حاشيته عليه: خرج بما ذكر سائر المساجد ولو مسجد المدينة أو الأقصى فلا يصح نذر المشي النهاء ولا إتيانها، ولا زيارتها. ٢٩٢/٤، ودليله: أنه مسجد لا يجب قصده بالنسك، قلم يجي المشي إليه بالنذر كسائر المساجد. «المهذب»

أما نَفْرِ النَّجْرُ وحده في غير الحرم. فذكر في «التنبيه» في لزوم النحر قولين ولم يرجع. ص ٦١. وكذا الأمر في «المهذب، ١/٢٥١.

ما اختاره والنووي، هنا من عدم لزوم النحر فيما إذا نواه ببلد غير مكة، صحّح في والمعجنوع، أنه لا ينعقد، وهو نصه في والإملاء، ٨/ ٣٩٠. وهو قوله في والروضة. ٣٢٧/٣

دليل القول المختار: لأنه لم يلزم إلا الذبح، واللبج في غير الحرم لا قربة ـ

٢٥٧ - وَأَنَّهُ إِذَا نَذَرَ أَنْ يَهْدِيَ لَزِمَهُ مَا يُجْزِى مُ فِي الْأَضْحِيَةِ.

٢٥٨ ـ وَالصُّوابُ أَنَّهُ مُسِنُّ فِي البَقَرِ (المُهْدَاةِ) الإِشْعَارَ كَالإِبِلِ .

(۲۵۷) (ع) إذا نذر أن يهدي ففيما يلزمه ذكر قولين في «التنبيه» ولم يختر أياً منهما. ص٦٧). وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجح ٢٥٠/١.

ما صححه «النووي» من لزوم نحر السن المجزىء في الأضحية، والسلامة من العيوب فيما إذا قال: لله علي أن أهدي بعيراً أو بقرة أو شاة، قال في «المجموع»: الأصح أنه يحمل على أقل واجب الشرع من ذلك النوع، فيشترط سن الأضحية والسلامة. ٨/٨٣، وفي «الروضة»: يشترط السن المجزيء في الأضحية، والسلامة من العيوب بناء على أن مطلق النذر يحمل على أقل ما وجب من ذلك الجنس ٣/٣٢٩. ولم ينص عليها في «المنهاج». وقال «الجلال المحلي» في شرحه: يلزمه ما يجزيء في الأضحية حملاً على معهود الشرع. ٤/٣٦٦.

(٢٥٨) (ض) في (ب) المهدات، وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: المهداة.

(ل) الإشعار: هو أن يجرحها من صفحة سفاحها حتى يسيل الدم، وأصل الإشعار العلامة، سمي هذا إشعاراً لأنه علامة الهدي. «تحرير التنبيه» / ٦٣. (ع) جزم في «التنبيه» بأنه يقلّد البقر والغنم ولا يشعرها، ص ٦٣. وقال في «المهذب»: فإن كان من الإبل والبقر فالمستحب أن يشعرها في صفحة سنامها الأيمن، ويقلّدها نعلين ٢٤٢/١.

ما رجّحه والنووي، من استحباب إشعار البقر كالإبل، قال في والمجموع»: اتفق عليه والشافعي، والأصحاب، فيجمع بين الإشعار والتقليد. وقال: قول والمصنف، في والتنبيه،: يقلّد البقر والغنم ولا يشعرها. فجعل البقر كالغنم. فغلط للذهول لا أنه تعمده، وأنه وجه في المذهب.

⁼ فيه. «المجموع» ٣٩/٨. ورجّح «الغزالي» في «الوجيز» قول «النووي» ٢٣٦/١

٢٥٩ - وَالْأَصَحُ (أَنَّهُ) إِذَا نَذَرَتْ صَوْمَ سَنَةٍ مُعَيِّنَةٍ، لاَ تَقْضِي أَيَّامَ الحَيْضِ

٨/ ٢٧٠، وقال في والروضة الستحباب تقليدها تعلين، وأن يشعرها أيضاً ١٨٩/٣ ، ولم ينص عليها في والمنهاج العجلال المحلي في شرحه: بأنه يسن إشعار من أهدى شيئاً من البدنة أو البقر، والحكمة في ذلك الإعلام بأنه هدي ، فلا يتعرض له . ٤/٣٦٦، وبه جزم والقفال الشاشي في وحلية العلماء ٣٤٣/٣.

قال والسبكي»: في كثير من نسخ والتنبيه»: ويستحب لمن أهدى شيئاً من الإبل أو البقر أن يشعرها، وعليه جرى وابن الخل، ووابن يونس، ورقة الأراد

(٢٥٩) (ض) في (ب) وأنها: وهو ما في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه،

(ع) رجّع وأبو إسحاق الشيرازي، في والتنبيه،: أن المرأة تقضي أيام الحيض إذا نذرت صوم سنة كاملة. ص٣٦، وذكر في والمهذب، وجهين ولم يختر أياً منهما. ٢٥١/١.

ما هو الراجع في والتصحيح، من عدم قضاء أيام الحيض، هو الأصح في والمجموع، وقال: به قال الجمهور، وصحّحه وأبو علي الطبري، ووابن القطان، ووالروياني، وغيرهم. ٢٠٣٨. وهو ما ذهب إليه في والروضة، ٣١٠/٣ وقال في والمنهاج، كأصله: يجب القضاء على الأظهر، وقال من زياداته: الأظهر لا يجب وبه قطع الجمهور/١٣٦ قال والجلال المحلي، أخذاً من والرافعي، في والشرح، لأنها غير قابلة للصوم فيها، فلا يدخل في نذرها، ١٩٨٤.

وقد برَّر «السبكي» قول «الرافعي» في المحرر بوجوب القضاء في الأظهر: بأن المراد أيام الحيض القابلة لصوم النذر، بخلاف الواقعة في رمضان والعيد والتشريق. ورثة ٤٧٤.

دليل القول الراجح: أن هذه الأيام مستحقة للفطر، قلا يلزمه قضاؤها كأيام العيد. والمهذب، ٢٥٥/١.

• ٢٦ - وَأَنَّهُ إِذَا نَذَرَ صَوْمَ يَوْمِ قُدُومِ زَيْدٍ، صَحَّ نَذْرُهُ، وَأَنَّهُ إِذَا قَدِمَ يَوْمَ الْعِيدِ لَا يَجِبُ قَضَاؤُهُ.

(٧٦٠) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنه إن نذر يوم قدوم زيد ففي صحة نذره قولان، ولم يرجح أياً منهما. ص٦٦، وكذلك الحال في «المهذب» ٢٥٢/١.

وما رجّحه من صحة نذره، هو الأصح عند أكثر الأصحاب في «المجموع» ١٩١٤/٨. وفي «الروضة»: ينعقد نذره في الأظهر عند الأكثرين. ٣١٤/٣. وهو الأظهر في «المنهاج» و«الجلال المحلي» ٢٩١/٤. وصحّحه «السبكي»

وقال: فيه من أرجوزته

من نذر الصيام يوم يَقدم زيد فذره صحيح ملزم على الأصح والأصح المسرضي إن جاء أثناء النهار يقضي ٢٧٤.

وقال «الإمام المزني» ينعقد نذره. «بحر المذهب» ـ كتاب النذور ورقة ٥٣٠. «الأم» ٢/٩٨، «أسنى المطالب»: ٥٨٢/١.

دليل القول الراجح: لأنه يمكنه أن يتحرى اليوم الذي يقدم فيه فينوي صيامه من الليل. «المهذب» ٢٥٢/١.

وإذا قدم زيد يوم العيد فقد رجح في «التنبيه» أنه يقضيه ص٣٦، وذهب الشيخ في «المهذب» إلى أنه يفطره ولا يقضيه عن النذر، لأنه لم يدخل في النذر ١/ ٢٥١. وما اختاره «النووي» من عدم القضاء، قال في «المجموع» بمثله: لأنه ليس محلاً للصوم ١١٨٤. وفي «الروضة»: لا صوم عليه ٣/٦٣٠. وفي «المنهاج»: لا شيء عليه، وعلله «الجلال المحلي» بعدم قبول يوم العيد للصيام. ١٩١٤. وقال «المزني» بعدم القضاء. «الحاوي» يوم العيد للصيام. ١٩١٤. وقال «المزني» بعدم القضاء. «الحاوي» المكال، «بحر المذهب» - كتاب النذور، «المختصر» ٥/ ٢٤٠، «أسنى المطالب» ١/٢٨٠.



كتاب البيع والمعاملات والعقود المالية

وفيه أبواب:

الباب الأول: باب ما يتم به البيع

الباب الثاني: باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز بيعه

الباب الثالث: باب الربا

الباب الرابع: باب بيع الأصول والثمار

الباب الخامس: باب بيع المصرّاة والردّ بالعيب

الباب السادس: باب المرابحة والنجش والبيع على البيع

الباب السابع: باب اختلاف المتبايعين

الباب الثامن: باب السلم

الباب التاسع: باب القرض

الباب العاشر: باب الرهن

الباب الحادي عشر: باب التفليس

الباب الثاني عشر: باب الحجر

الباب الثالث عشر: باب الصلح

الباب الرابع عشر: باب الحوالة

الباب الخامس عشر: باب الضمان

الباب السادس عشر: باب الوكالة

الباب السابع عشر: باب الوديعة

الباب الثامن عشر: باب العارية

الباب التاسع عشرة باب الغصب

الباب العشرون: باب الشفعة

الباب الحادي والعشرون: باب القراض

الباب الثاني والعشرون: باب العبد المأذون

الباب الثالث والعشرون: باب المساقاة والمزارعة

الباب الرابع والعشرون: باب الإجارة

الباب الخامس والعشرون: باب المسابقة

الباب السادس والعشرون: باب إحياء الموات

الباب السابع والعشرون: باب اللقطة

الباب الثامن والعشرون: باب اللقيط

الباب التاسع والعشرون: باب الوقف

الباب الثلاثون: باب الهبة

الباب الحادي والثلاثون: باب الوصية

الباب الثاني والثلاثون: باب العتق

الباب الثالث والثلاثون: باب التدبير

الباب الرابع والثلاثون: باب الكتابة

الباب الخامس والثلاثون: باب عتق أم الولد

الباب السادس والثلاثون: باب الولاء

الباب الأول باب ما يتمّ به البيع

٢٦١ ـ المُختارُ صِحَّةُ البّيع بالمُعَاطَاةِ فِيْمَا يُعَدُّ بَيْعاً.

(٢٦١) (ل) المعاطاة: المناولة، من عطى يعطو إذا تناول. مفاعلة من العطاء. وهو أن يتقابضا من غير عقد. «النظم المستعذب» ٢٦٤/١.

(ع) أطلق القول في «التنبيه» بأن البيع لا ينعقد إلا بإيجاب وقبول. وهو بعمومه لا يتناول بيع المعاطاة. ص٦٢.

وجزم في «المهذب» بأن البيع بالمعاطاة لا ينعقد. ٢٦٤/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من جواز البيع بالمعاطاة فيما يعدّ بيعاً، قال في «المجموع»: اختاره جماعات من أصحابنا، وممن اختاره «صاحب الشامل»، و«المتولّي»، و«البغوي»، و«الروياني». وكان «الروياني» يفتي به. وقال «المتولي»: هو المختار للفتوى، وكذا قال آخرون. وهذا هو المختار، لأنه تعالى أحل البيع، ولم يثبت في الشرع لفظ له. فوجب الرجوع إلى العرف، فكلما عدّه الناس بيعاً كان بيعاً. ١٧٢/٩.

وقال في «الروضة» كأصلها: المعاطاة ليست بيعاً على المذهب، واستحسن «ابن الصبّاغ» انعقاد البيع بالتعاطي في كل ما يعدّه الناس بيعاً. قال من زياداته: هذا الذي استحسنه «ابن الصباغ»، هو الراجح دليلاً، وهو المختار لأنه لم يصح في الشرع اشتراط لفظ، فوجب الرجوع إلى العرف كغيره من الألفاظ. ٣٣٦/٣ - ٣٣٧.

ولم ينصّ عليه في «المنهاج». وقال «الشربيني» تعليقاً على قوله في «المنهاج»: شرطه الإيجاب والقبول، فلا ينعقد بالمعاطاة، إذ الفعل لا يدلّ =

٢٦٧ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ المِلْكَ فِي (المبيع) مُدَّةَ الخِيَارِ مَوْقُوفٌ إِنْ كَانَ الخِيَارُ لَهُمَا، وَإِنْ كَانَ لِإحْدِهِمَا فَالْمِلْكُ لَهُ.

بوضعه، واختار المصنف وجماعة الانعقاد بها في كل ما يعدّه الناس بيعاً. ٣٣/١٠. وفي «شرح مسلم»: الأصح المختار انعقاده بالمعاطاة. ٣٣/١٠. قال «السبكي»: ثم المختار عند «النووي»، وعند «أبي» صحة المعاطاة. «توشيح التصحيح». ورقة ١٧٥.

وذهب دابن الرفعة في «كفاية النبيه» جده باب البيم. دوالزنكلوني في «تحفة النبيه» جـ٣ باب البيع، و«الجيلي» في «الموضح للنبيه» إلى أن جواز البيع بالتعاطي فيما يعده الناس بيعاً هو قول المتولي «ابن سريج» و«ابن الصباغ» وقال «الرافعي» أن الأشبه الرجوع فيه إلى العرف.

(ع) ذكر في والتنبيه في انتقال المبيع إلى المشتري فيما إذا تبايعا بشرط الخيار ثلاثة أقوال. ص٦٣. وذكر في والمهذّب، ثلاثة أقوال في الوقت الذي ينتقل الملك في البيع في خيار المجلس أو خيار الشرط، ولم يرجع أياً منها.

ما انحتاره في «التصحيح»، ذهب إليه في «المجموع» وقال: إن كان الخيار للبائع فالأصح أن الملك له، وإن كان الخيار للمشتري وحده فالأصح أن الملك له، وإن كان لهما فالأصح أنه موقوف. وممن صحح هذا التفصيل «القفّال»، حكاه عنه «الروياني»، وأشار إلى موافقته، وصححه أيضاً «صاحب البيان»، و«الرافعي»، وقطع به «الروياني». ٩/ ٢٣١. وفي «الروضة» إنه الأشبة ٣/ ٤٤٨، وهو الأظهر في «المنهاج»، وقال «الشربيني» في توجيهه: لأنه إذا كان الخيار لأحدهما، كان هو وحده متصرفاً في المبيع، ونفوذ التصرف دليل على الخلك، أما إن كان لهما فموقوف لأنه ليس أحد الجانبين أولى من الأخر. «مغني المحتاج» ١ / ٤٨. وقال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ٢٩ ب،

٢٦٣ ـ وَأَنَّهُ إِذَا أَتْلَفَهُ أَجْنَبِيُّ يُخَيِّرُ المُشْتَرِي بَيْنَ الفَسْخِ وَالإِمْضَاءِ.

دليل القول المختار: أن الحاجة التي دعت إلى الخيار باقية بعد تلف المبيع. والمهذب، ٢٦٧/١.

⁼ و«المدلجي» في دنكته على التنبيه، ورقة ٦٧، بمثل قول دالنووي، في «التصحيح».

⁽٢٦٣) (ع) قال في «التنبيه»: إن أتلفه أجنبي ففيه قولان، ولم يرجّح ص٦٣. وجزم في «المهذب» بأن من له الخيار يملك الحق في الفسخ والإمضاء. وبهذا يوافق «النووي» ٢٦٧/١. وفي «الروضة» الأظهر أنه لا ينفسخ، بل للمشتري الخيار، إن شاء فسخ واسترد الثمن، ويغرم الأجنبي للبائع، وإن شاء أجاز وغرم الأجنبي، و«مغني المحتاج»

" الباب الثاني باب ما ينجوز بيعه وما لا ينجوز

٢٦٤ - وَأَنَّ الحَّانِي يُعِبِّجُ بَيْعُهُ إِنْ تَعَلَّقَ بِهِ قَصَّاصٌ، وَإِنْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ مَالُّ فَلَا.

٢٦٥ - وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى شَيْئًا رَآهُ قَبْلَ العَقْدِ، وَهُوَ مِمَّا يَتَغَيَّرُ وَقَدْ لاَ يَتَغَيَّرُ كَالحَيُوانِ (صَعُّ):

^{. (}٢٦٤) (ع) أطلق القول في «التنبيه» بأن في صحّة بيع العبد الجاني قولين، ولم يرجّع أياً منهماً. حر٦٣. وليست في «المهذب».

ما صححه والنووي، هنا، هو الصحيح في والروضة إذ قال: جناية العبد إذا أرجبت قصاصاً ولا عفو، فالمذهب صحة البيع، كبيع المريض المشرف على الموت. ١٩٨٨، وإن أوجبت مالاً متعلقاً برقبته، فباعه قبل الفداء وهو معسر فلا، وإن كان مؤسراً، فالأظهر: أنه لا يصح. ٢٥٧/٣. وإلى هذا ذهب في والمنهاج في وقال والشربيني، في تعليله: أما الجاني المتعلق برقبته مال، فلتعلق المحق به كالمرحون، بل أولى، لأن الجناية تقدّم على الرهن. أما عدم إضرار تعلق القصاص برقبته في منع البيع، فلأنه يرجو السلامة بالعفو، ويخاف تلفه بالقصاص، فيصح بينه قياساً على المرتد والمريض. ومغني المحتاج، تلفه بالقصاص، فيصح بينه قياساً على المرتد والمريض. ومغني المحتاج، المردوري، والنووي، والرافعي،: وفتح العزيز، ١٦٩/٨ – ١٣٠٠،

⁽٢٦٥) (ض) صبح: سفظت من (ب): وقد ثبتت في تسخ والتصحيح؛ في وتذكرة النبيه:

٢٦٦ - وَيُطْلَانُ البَيْعِ إِذَا بَأَعَا عَبْدَيْهِمَا بِثُمَنِ وَاحِدٍ.

(ع) رجّح «الشيخ أبو إسحاق» القول بعدم جواز بيع الأعيان التي اشتراها من لم يرها. ص٦٣. واختار في «المهذب» جواز بيع ما يمكن أن يتغيّر أو يمكن أن لا يتغيّر، وقال: هو المذهب. ٢٧١/١.

ما صحّحه «النووي» من صحة بيع ما مضى على رؤيته زمان يحتمل أن لا يتغير يبقى فيه، ويحتمل أن لا يبغي، ويحتمل أن لا يتغير كالحيوان، هو في «المجموع» الأصحّ عند «المصنف» والأصحاب. وقال «الماوردي»: هو نصه في كتاب البيوع، وبه قال أكثر الأصحاب. ٣٧٥/٩. وفي «الروضة»: الأصح الصحة. ٣/ ٧٣٠، وفي «المنهاج»: تكفي الرؤية قبل العقد فيما لا يتغير غالباً إلى وقت العقد. قال «الشربيني» في شرحه: قوله فيما لا يتغير غالباً يفهم الصحة فيما يحتمل التغير وعدمه على السواء كالحيوان وهو الأصحّ لأنه يصدق بأنه لا يتغير غالباً. ٢/ ١٩. وقال «السبكي»: أما إن احتمل واحتمل فالأصح الصحة. «توشيح التصحيح» ورقة ٧٧ب. قال «الماوردي»: هو القول الثاني للشافعي، وقد نص عليه في البيوع، وهو قول أكثر أصحاب الشافعي. «الحاوي» (النكت على التنبيه» ورقة ١٠٨/، «فتح العزيز» ٨/ ١٥٠، وصحّحه صاحب اللنكت على التنبيه» ورقة ٢/٨، «فتح العزيز» ٨/ ١٥٠، وصحّحه صاحب

(٢٦٦) (ع) ذكر في «التنبيه» في صحة البيع فيما إذا كان لرجلين عبدان، لكل منهما عبد، فباعاهما بثمن واحد، ولم يعلم كل واحد منهما ماله قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٦٣. وذكر في «المهذب» أن الأصح: في المسألة قولان. ٢٧٣/١

ما هو السراجيح عند «النسووي» في «التصحيح»، هو الصحيح في «المجموع»، وقال: نص عليه «الشافعي»، وصورته: أن يقول: بعتك يا زيد هذا العبد، وبعتك يا عمرو هذا العبد كليهما بألف درهم، فقالا قبلنا. ٩٠٧٠. وفي «الروضة»: إن عللنا بالجمع بين الحلال والحرام جاز، وإن عللنا بالجهالة فلا، لأن حصة كل واحد مجهولة. ٣/٤٤. ورجّح في «المنهاج» البطلان، قياساً على تعدد البائع. «مغني المحتاج» ٤٢/٣٤.

٢٦٧ - وَصِحْةُ النَّيْعِ إِذَا بَاعٍ عَبْدَهُ وَمَغْضُوبًا أَوْ حُوْلًا، وَأَنَّهُ يَأْخُذُهُ بِقِسْطِهِ.
 ٢٦٨ - وَأَتَّتُهُ إِذَا جَمَعَ بَيْنَ عَقْدَينِ مُخْتَلِقَي الحُكْمِ صَحَّا إِلَّا البَيْعِ المُحْتَمْوم إلى الكِتَّابَةِ.
 المَقْسَمُوم إلى الكِتَّابَةِ.

(٢٦٧) (ع) ذكر في والتنبيه أنه إن جمع بين حرّ وعبد ففي صحة العقد قولان، ولم يرجّح ص ٦٣٠، وأسا فيما يأخذه به فكذلك ذكر قولين أحدهما بقسطه من الثمن، والأعسر بجميع الثمن، ولم يخسر أياً منهما. ص ٦٣، وذكر في والممهذب في كلا الموضوعين قولين، ولم يصحّع أيّ الأقوال. ٢٧٦/١.

ما رجعه في والتصحيح، قال في والمجموعة إنه الأصح فيما إذا باع حراً وعبداً، وقال بالصحة قطع سائر العراقيين، وجماعة من غيرهم ٤٢٨/٩، أما إذا باع عبله ومقصوباً فالأصح أنه يصح في عبده. ٤٢٧/٩. وأما فيما يلزمه من الثمن إذا أجزنا العقد في ماله، فالأصح صحة حصة المملوك فقط، إذا وزّع على القيمتين، لأنه لم يبذل جميع العوض إلا في مقابلهما، فلا يؤخذ منه جميعه في مقابلة أحدهما. ٤٠٠/٩ - ٤٣١، وهو ما ذهب إليه في والروضة، ٢١/ ٢١٤، ٤٧٥.

ورجع في «المنهاج» كذلك أن البيع يصع في ملكه، وقال «الشربيني» في توجيهه: اعطاءً لكل منهما حكمة. وقال: محل الصحة إذا كان كلاً من ملكه وغيره معلوماً وإلا فلا يصح، أما بالنسبة لما يلزمه من الثمن فذهب إلى أنه بأخله بحصته من الثمن باعتبار قيمتها. ٢/٠٤. وقال «المزني» يصع في عبده: «فتح العزيز» العزيز» ٢٣٣/٨ - ٢٣٤.

(٣٦٨) (ع) ذكر في والتنبيه، فيما إذا جمع بين عقدين مختلفي الحكم كالبيع والإجارة، أو الصرف، أو النكاح قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٦٣. وفي والمهذب، قولان، لم يرجع أياً منهما. ٢٧٧/١.

ما هو الراجح في «التصحيح» من صحة البيع فيما عدا البيع المضموم إلى الكتابة، كأن يقول: بيعاً وكتابة هو الأصح في «المجموع» في سائر العقود المختلفة الحكم. أما البيع والكتابة فقال: إن قلنا بالبطلان في البيع والإجارة، _

٢٦٩ ـ وَجَوازُ التَّفرِيقِ بَيْنَ الجَارِيةِ وَوَلِدِها بَعْدَ سَبْعِ سِنِينَ.
 ٢٧٠ ـ وَصِحَّةُ بَيْعِ الجَارِيةِ بِشَرْطِ أَنَّهَا حَامِلٌ.

البطلان هذا أولى. وإن قلنا بالصحة، فالبيع باطل، وفي الكتابة قولان أصحهما: الصحة. ٢٩٩/٩. وفي «الروضة»: الأصح الصحة إن جمع عقدين مختلفي الحكم في صفقة، ولو جمع بين بيع وكتابة فقال لعبده: كاتبتك على نجمين، وبعتك ثوبي هذا جميعاً بألف، فإن حكمنا بالبطلان في العقود السابقة فهذا أولى، وإلا فالبيع باطل، وفي الكتابة القولان ٢٩/٣٤ – ١٩٣٥. والأظهر في «المنهاج» أن الجمع بين عقدين مختلفي الحكم صحيح. ولم يتعرض للبيع والكتابة. «مغني المحتاج» ٢٩/٢٤.

(٢٦٩) (ع) في «التنبيه»: فيمن باع جارية وفرق بينها وبين ولدها بعد سبع سنين حتى سن البلوغ قولان في بطلان البيع. ص٦٣.

وذكر في بطلانه قولين في «المهذب» ولم يرجّع ١/٢٧٥.

ما اختاره «النووي» من جواز التفريق بين الجارية وولدها بعد سبع سنين، قال في «المجموع»: الأصح يكره ولا يحرم، وهو الذي نصّ عليه في رواية «المرزني». وفي «سير الواقدي». ٩/ ٠٠٠. وفي «الروضة»: الأظهر يحرم التفريق إلى بلوغه سن التمييز سبع أو ثماني سنين تقريباً، ويكره التفريق بعد البلوغ لكنه يصح قطعاً ٣/ ٤١٥. وفي «المنهاج»: يحرم التفريق حتى يميز. قال «الشربيني»: أما بعد التمييز فلا يحرم، لأنه حينئذ يستغني عن التعهد والخدمة ١٨/ ٢٠. وما صحّحه «النووي» ذهب إليه «ابن الملقّن» في «شرح التنبيه» ورقة ٨٦، و«ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ٣٢.

(٢٧٠) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن باع جارية حاملًا وشرط حملها، ففي صحة العقد قولان، لم يختر أيّاً منهما. ص٦٥٠.

وفي «المهذب» فيمن باعها وشرط أنها حامل قولان، لم يرجّع أياً منهما.

ما ذهب إليه والنووي، إلى تصحيحه من اشتراط الحمل في بيع الجارية = - ٢٨٩ -

٢٧١ - وَأَنَّهُ إِذَا يَاعَ الْمُسْلِمُ لِكَافِرِ يُعْتَقُ عَلَيْهِ (بقرابَةٍ) أَوْ غَيْرِهَا، صَعَّ بَيْعُهُ.

(٢٧١) (ع) رجّع في «اَلتنبيه» القول ببطلان البيع فيما إذا باع عبداً مسلماً من كافر. ص٦٣. وذكر في «المهذّب» قولين ولم يختر أياً منهما، والقولان في صحة البيع، ولكنه جزم بعدم جواز البيع بمعنى حصول الإثم به. ٢٧٤/١.

ما اختاره والمصنف، من صحة بيع العبد المسلم لكافر يعتق عليه كأبيه وابنه وأمه وجدته هو الأصح في والمجموع، ٣٩٤/٩، وقال في والروضة، وابنه وأمه وجدته هو الأصح وقال من زياداته: الخلاف في العبد إنما هو في صحة العقد، مع أنه حرام بلا خلاف ٣٤٤/٣. وما صححه في والمجموع، ووالروضية، هو الأصح في والمنهاج، قال والشربيني، يصح في صور ثلاث: إذا كان المبيع أصلاً أو فرعاً للمشتري. وإذا قال: إعتق عبدك المسلم عني يعوض أو بغيره فأجابه، وإذا أقر بحرية عبد مسلم ثم اشتراه، فيصح في الأصح في هذه العبورة، لأنه يستعقب العتق قلا إذلال. ٢/٤، وممن صحّح ما قاله والتوري، والفارقي، في وفوائد المهذب « ٧٣ ، وصاحب ونكت على النسه و / ٧٠ ،

أو الحيوان، قال في والمجموع»: هو الأصحّ عند الأصحاب، وقيل يصح في الجاوية قولاً والحداً، حكاه والروياني، وآخرون. ٢٥٥/٩. وفي والروضة»: الأظهر: يصح البيع ٤٠٤/٣٠. وذهب في والمنهاج، إلى القول بصحته، قال والشوبيني، صح العقد مع الشرط، لأنه شرط متعلّق بمصلحة العقد، وهو العلم بصفات المبيع التي تختلف بها الأغراض. ٣٤/٢.

الباب الثالث باب الربا

٢٧٢ - وَأَنَّ البِطِّيخَ الْإَصْفَرَ مَعَ الْأَخْضَر - (وهُوَ الهندِيِّ) - جنسانِ .

٢٧٣ - وَأَنَّهُمَا إِذَا اصْطَرَفَا عَلَى عِوض فِي الذَّمَّةِ، فَوَجَدَ بِهِ عَيْبَاً بَعْدَ (التَّفَرُّقُ)، لَهُ رَدُّهُ، وَطَلَبُ بَدَلِهِ، في مَجْلِس الرَّدِ.

(٢٧٢) (ض) في (ب): والهندي، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: وهو الهندي.

(ع) أطلق القول في «التنبيه» أن كل شيئين جمعهما اسم خاص: كالتمر المعقلي والبرني، فهما جنس واحد. ص ٦٤. وبمثله قال في «المهذب». 1/ ٢٧٩، وهذا يعني أن البطيخ الأصفر والأخضر جنس، فاستدركه «النووي» عليه.

ما رجّحه «النووي» من أن البطيخ الأصفر مع الأخضر جنسان، قال في أصل «الروضة» فيه وجهان، وقال من زياداته: الأصحّ أنهما جنسان. ٣٩٣/٣ وليست في «المنهاج»، وقال «الخطيب الشربيني»: إعلم أن كل شيئين جمعهما اسم خاص من أول دخولهما في الربا، يشتركان في ذلك الإسم بالإشتراك المعنوي. واحترز بالمعنوي عن البطيخ الهندي مع الأصفر فإنهما جنسان على الأصح. «مغني المحتاج» ٢٣/٢. وقد ذهب صاحب «النكت على التنبيه» /٧١، و«ابن الملقن» في «شرح التنبيه» /٧١ إلى ترجيح ما اختاره «النووي».

(٢٧٣) (ض) في (أ) التفريق: والأصح التفرّق.

(ع) ذكر في والتنبيه انه إن اصطرف رجلان، وتقابضا، ووجد أحدهما بما أخذ عيباً، فإن وقع العقد على عوض في اللمة جاز أن يرد ويطالب بالبدل قبل التفرق، وبعد التفرق قولان: أحدهما: يرد ويأخذ البدل، والثاني: أنه بالخيار إن شاء رضي به، وإن شاء رده/ ص٦٤. وبمثله قال في والمهذب ٢٧٩/١.

وما اختارة والمصنف، من الرد وطلب البدل في المجلس، إن وجد به عيباً بعد التفوق هو الأظهر في والروضة كالمسلم فيه إذا خرج معيباً، لأن القبض الأول صحيح. ويبجب أخذ البدل قبل التفرق عن مجلس الردّ. ٤٩٦/٣. وإليه ذهب في والمنهاج، لقوله على: ولا بأس إن تفرقتما وليس بينكما» رواه الترمذي وغيره، وصححه الحاكم على شرط مسلم. ومغني المحتاج، ٢/٠٧٠ وقد قال بصحة ما اختاره والنووي، جمع من فقهاء الشافعية منهم صاحب والحاوي، ٢/٦/٣. ودليل القول الراجح: أنه مضمون في الذمة، فجاز إبدال معيبه مع صحة عقده اعتباراً بما قبل التفرق. والحاوي، ٢/٦٣٢.

وممن رجّحه كذلك «ابن الملقن» في «شرح التنبيه» ورقة ٩٢، وصاحب «إعلام النبيه» ورقة / ٣٠.

(٢٧٤) (ع) ذكر في «التنبيه» في جواز بيع ما لا يكال ولا يوزن بعضه ببعض قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٦٤. وفي «المهذب» إن كان مما لا يمكن كيله كالبقل والقثاء والبطيخ وما أشبههما بيع وزناً. ١/٠٨٠.

ما صححه والمصنف، من عدم جواز بيع ما لا يكال ولا يوزن بعضه بيعض، هو الأظهر في والروضة، كالرطب بالرطب، وعلى هذا إن لم يمكن كيله كالبطيخ والقثاء بيع وزناً ٣/٣٨٢. وجزم في والمنهاج، بعدم بيعه ببعض. قياساً على الرطب بالرطب، ومغني المحتاج، ٣/٣١. قال والسبكي،: ما قاله والنووي، في والتصحيح، ليس على إطلاقه، بل هذا إن كان رطباً، وله حال كمال، وكذا إن لم يكن له حال كمال في الأصح، فإن جغف على ندور فالأولى الجواز. وتوشيع التصحيح، ورقة ١٨٠٠.

(۲۷۰) (ل) العرايا: جمع عربة، سُميت بذلك لأنها عريت عن حكم باقي البستان. «تحرير التنبيه» ص٦٥.

الوسق: _ بفتح الواو وكسرها _ ج. أوسق ووسوق. ومقدار الوسق بالوزن الحديث ٤, ١٩٤ كغم. المكاييل والأوزان الإسلامية، ترجمة كامل العسلي. ص٧٩.

(ع) ذكر في «التنبيه» في حكم بيع العرايا بمقدار خمسة أوسق، وفي جواز العسرايا في غير السرطب والعنب قولين، ولم يرجّم . ص٦٥. وجزم في «المهذّب» بعدم جواز العرايا فيما زاد على خمسة أوسق في عقد واحد. وذكر في الخمسة أوسق قولين، ولم يختر أياً منهما. ٢٨٢/١. وفيما سوى الرطب والعنب ذكر قولين، ولم يرجح ٢٨٢/١.

ما ذهب إليه «النووي» في «التصحيح» من تحريم العرايا في خمسة أوسق، هو الأظهر في «الروضة»، كما لا يجوز في سائر الثمار غير الرطب والعنب على الأظهر أيضاً ٣/ ٥٦١. وهو ما رجّحه في «المنهاج». قال «الشربيني» في توجيهه لما رواه الشيخان من حديث أبي هريرة أن رسول الله على: «أرخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق، أو في خمسة أوسق» شك داود بن حصين أحد رواته. فأخذ الشافعي الأقل في أظهر القولين. «مغني المحتاج» ٢٣٨/٢. «صحيح البخاري» ٣/ ٢٩، «صحيح مسلم بشرح النووي» لعدم جوازه في سائر الثمار، فقال «الشربيني» كالجوز واللوز والمشمش ونحوها مما لا يدخر، لأنها متفرقة مستورة بالأوراق، فلا يتأتى الخرص فيها. ٢/ ٢٣٩.

وفي «شرح مسلم»: وهذا جائز فيما دون خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق، ولا يجوز فيما زاد على خمسة أوسق قولان «للشافعي» أصحهما: لا يجوز. والأصح أنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار. ١٨٩/١٠.

وممن ذهب إلى تحريم العبرايا في خمسة أوسق «المزني»: «مختصر المزني» ٢٦/٦، «فتح العزيز» ٩١/٩، «الحاوي» ٢٦/٦.

٢٧٦ ـ وَبَيعِ اللَّحْمِ بِحَيَوانٍ لَا يُؤْكَلُ.

قال والسبكي، وممن اختار هذا القول وأبوبكر ابن المنذر،، ووأبو سليمان الخطابي،، ورجعه وإسام الحرمين، وصححه والروياني، ووالبغوي، ووالشاشي، ووابن أبي عصرون، ووالغزالي، ووالنووي، تكملة المجموع (١١، ٤٧، ٤٠)

(٢٧٦) (ع) «الشيخ أبو إسحاق» في بيع اللحم بحيوان لا يؤكل قولين، ولم يختر في «التنبيه» أو «المهذب» أياً منهما. «التنبيه» ص٦٤، «المهذب، ١٨٤/١.

ما صححه «الإمام النووي» من تحريم بيع اللحم بحيوان لا يؤكل. قال في «الروضة»: بطل على الأظهر ٣٩٤/٣» وفي «المنهاج»: يحرم بيع اللحم بحيوان من غير جنسه، من مأكول وغيره في «الأظهر»، قال «الشربيني» في شرحه: كلحم ضان بحسار، لأن رسول الله على: ونهى عن أن تباع الشاة باللحم» رواه الحاكم والبيهقي، سنن البيهقي ٥/٢٩٦، وقال إسناده صحيح. ١٩٩٧. قال «السبكي» في وتكملة المجموع»: وذكر «الشيخ أبو حامد» فيما على عنه «البقدنيجي» أن قول المنع منصوص عليه في الصرف، وقال «القفال» على عنه «البقدنيجي» أن قول المنع مو الصحيح، وكذلك قال «البغوي» في «شرح التلخيص»: قول المنع هو الصحيح، وكذلك قال «البغوي» في «السبكي»: في الأصح المنصوص في أكثر الكتب لا يجوز لظاهر النص. قال «السبكي»: يعني كتب «الشافعي»، وقد رأيت ذلك منصوصاً في «الأم» في بيع «الشرح الصغير»: وحم منهما المنع عند «القفال» لظاهر النخبر. وقال في «الشرح الصغير»: رجع منهما المنع، إشارة إلى ترجيح «القفال». وهو الذي جزم به «الصيعري» في «شرح الكفاية». «تكملة المجموع» ١٤٨/١١ -

الباب الرابع باب بيع الأصول والثمار

٢٧٧ ـ وَأَنَّ وَرَقَ التُّوتِ لِلْمُشتَرِي.

(۲۷۷) (ل) التوت: ـ بتاءين معجمتين من فوق، شجر معروف، يغلّفه دودة القز، له حمل أحمر طيّب يؤكل. «النظم المستعذب» ٢٨٦/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» في من يكون له الثمر إن كان ورقاً كالتوت قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٦٥. وذكر فيما يقصد منه الورق كالتّوت وجهين، ولم يرجّح أي الوجهين. ٢٨٦/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من أن ورق التوت للمشتري، قال في «المجموع»: نسبه الإمام إلى الجماهير، و«صاحب البيان» إلى اختيار «الشيخ أبي حامد»، وقال في «التهذيب»: إنه المذهب، وهو الأصحّ عند «الغزالي»، و«الرافعي»، و«المقاضي حسين»، وغيرهم، وجعل «البغوي» و«الرافعي» وغيرهما محلّ الخلاف فيما إذا كان في أوان الربيع، أما في غيره فالكلّ للمشتري بلا خلاف على ما صرّح به صاحب «التتمة» كسائر الأوراق. «تكملة المجموع» «للسبكي» ١١/٧٦٧. ورجّح في «الروضة» أنها إذا بيعت، وقد خرجت أوراقها فالأصح الدخول كغير وقت الربيع. ٣/٧٤٥. وجزم في «المنهاج» بأن الأوراق تدخل في بيع الشجر، وقال: وفي ورق التوت وجه. قال «الحلل المحلي»: _ أنه لا يدخل -، لأنه كثمرة سائر الأشجار، إذ يربّى فيه «الجلال المحلي»: _ أنه لا يدخل -، لأنه كثمرة سائر الأشجار، إذ يربّى فيه «ودة القرن، وهو ورق الأبيض الأنثى. قاله «ابن الرفعة» في «الكفاية» و«المطلب». ٢/٩٧٢.

٢٧٨ ـ وَأَنَّهُ لَا يُنْفَسِخُ البِّيْعُ فِي مُسَأَلَتِي اخْتِلاطِ النُّمار.

٧٧٩ ـ وَيُطْلِانُ بَيْعِ الثَّمَرَةِ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلَاحِ ، والزَّرْعُ الأَخْضَرُ لِصَاحِبِ الشَّمَرةِ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلَاحِ ، والزَّرْعُ الأَخْضَرُ لِصَاحِبِ القَطْعِ . الأَصْل والأَرض مِنْ غَير شَرْطِ القَطْعِ .

(۲۷۸) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن الشجرة إن كانت تحمل حملين، فلم يأخذ البائع ثمرته حتى حدثت ثمرة المشتري واختلطت ولم يتميز فقد ذكر في حكم انفساخ البيع قولين، ولم يرجع. ص٦٦. وكذلك إن اشترى ثمرة فلم يأخذ حتى حدثت ثمرة أخرى غيرها ذكر قولين، ولم يختر أباً منهما. ص٦٦. وفي الصورة الأولى اختار في «المهذب» أنه ينفسخ البيع. وفي الصورة الثانية اختار أنه على القولين. ١٩٨٨ - ٢٨٩.

ما صححه والمصنف، هنا من عدم انفساخ البيع: قال في والمجموع، في الصورة الأولى: نقله في «الربيع»، وهو اختيار «المزئي» أنه لا ينفسخ، وقال والغزالي» ووالرافعي، في «المحرر»: إنه الأظهر، وكذلك والجرجاني». وقال والغزالي، وواما عدم الانفساخ في الصورة الثانية فممن قال بها على سبيل القطع «أبو علي بن خيران»، ووأبو علي الطبري»، وبه قال والشيخ أبو حامد»، ووالماوردي، ووالخوارزمي، في «الكافي». وممن صحح عدم الانفساخ في طريقة المقولين «المتولي». ١ ٢ / ٣٨٣ – ٣٨٣. والأظهر في «الروضة» في الصورة الأولى: عدم الانفساخ. ٣/٥٦٥. وفي الصورة الثانية: الأظهر، لا ينفسخ، لبقاء عين المبيع. ٣/٥٦٥، ورجّح في المنهاج في الصورتين عدم الانفساخ. والسبكي» في «توشيح التصحيح»: القول بعدم الفسخ إذا كانت الثمار لا تتلاحق غالباً، أو تتلاحق وشرط القطع. «توشيح التصحيح» ورقة ٢٠١. وممن رجّح عدم الانفساخ والمزني» كما قلنا: انظر ومختصر المزني» ٢/٣٢، وفتح العزيز» ١٩٠١ فما بعدها. كما قال به صاحب وإعلام النبيه، مخطوط - ورقة ٣٠.

(٢٧٩) (ع) قال في «المتنبيه»: إن باع الثمر قبل بدوِّ الصلاح من صاحب الأصل، والزرع الأخصُر من صاحب الأرض جاز من غير شرط القطع، ص٦٦. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يرجِّح. ٢٨٨/١. ما هو الراجع عند=

الباب الخامس باب بيع المصرّاة والردّ بالعيب

٢٨٠ - وَأَنَّ لَهُ رَدُّ الجَارِيَةِ المُصَرَّاةِ، وَلَا يَرَدُ بَدَلَ اللَّبن.

«النووي» من بطلان البيع في المسألة من غير شرط القطع هو الأصع عند «الشيخ أبي حامد»، و«القاضي أبي الطيب»، و«المحاملي»، و«الروياني»، و«الشاشي»، و«ابن عصرون»، والجمهور على ما حكاه «الرافعي»، وعن «ابن الصباغ»، و«البندنيجي»، و«المحاملي» أن هذا الوجه أقيس، كما ذكره «السبكي» في «تكملة المجموع» ١١/٣٣٣، ٣٣٧. وفي «الروضة»: الأصح عند الجمهور يشترط القطع وقال من زياداته: إذا قلنا: يجب شرط القطع، فأطلق، فظاهر كلام الأصحاب أن الاستثناء باطل، والثمرة للمشتري. ٣/٥٥٥.

وفي «المنهاج»: وقيل إن كانت الشجرة للمشتري والثمر للبائع جاز بيع الثمرة بلا شرط. قال «الشربيني»: ونقلا هنا عن الجمهور تصحيح عدم الجواز لعموم النهي. قال «الأسنوي»: وهو المعروف فلتكن عليه الفتوى. وقال «النووي»: إن شرطنا القطع لا يجب الوفاء به، وعلله «الشربيني» بأنه لا معنى لتكليفه قطع ثمره عن شجره. ٢/ ٨٩. كما ذكر «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» ما قاله «النووي»، وقال: ونقل «ابن التلمساني» عن الأكثرين تصحيح ما قاله «الشيخ» وصححه «النووي» في «الروضة»، وصححح في «تصحيح ما قاله «الشيخ» وصححه «النووي» في «الروضة»، وصححح في «تصحيح ما قاله «الشيخ» وصححه «النووي» في «الروضة»، وصححح

(٧٨٠) (ل) التصرية: من صرّى يصرِّي مثل زكّى يزكّي تزكية، فهي مصرَّاة، ومعناه جمع اللبن في ضرع الماشية عند إرادة بيعها، فيظن أن كثرة اللبن عادة لها مستمرة. وقال «الشافعي»: هي من الربط لثدي الشاة أو الإبل. «شرح صحيح علم ٧٩٧

٢٨١ ـ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَراضِيهِمَا عَلَى أَرْشِ العَيْبِ، وَلَا رَدَّ المَعِيبِ مِنَ العَبْدِينِ وَخُدَهُ.

مسلم، ۱۹۱/۱۰.

(ع) ذكر والشيخ أبو إسحاق، في رد الجارية المصرّاة قولين، ولم يرجّح، وعلى القول بالرد قال: لا يردّ بدل اللبن. ص ٦٧٠.

وذكر في «المهذب» في ردّ الجارية المصرّاة أربعة أوجه، ولم يختر أياً منها. وردّ اللّبن ميني عليها. ٢٩٠/١

ما هو البراجح من أن الجارية المصرّاة تردّ، ولا يردّ بدل لبنها. قال «السبكي» في «تكملة المجموع»: هو الأصح عند «الرافعي»، ووصاحب التهذيب»، وقال «الروياني» في «البحر»: وهذا أقرب عندي. ١٩/٨ وفي «الروضة»: الأصح: يرد، ولا يردّ بدل اللبن لأنه لا يعتاض عنه غالباً. ١٩/٣٤. وإلى هذا ذهب في «المنهاج»، وقال «الجلال المحلي» في توجيه قول «النووي» برد الجارية المصرّاة لرواية مسلم: «من اشترى مصرّاة» أول «البخاري» ومن اشترى محفّلة» صحيح البخاري ٩٢/٣ من الحفل أي الجمع، أما عدم رد اللبن. فلأن لبن الأدميات لا يعتاض عنه. ١٦٦/٢٠، وفي «شرح مسلم» ما يدلّ على جواز الردّ للجارية المصرّاة، قال: وأنه يثبت الخيار في سائر البيوع المشتملة على تدليس بأن سوّد شعر الجارية الشائبة، أو جعد شعر السبطة، وهذا يمكن أن يقاس عليها تصريتها لأنه ضرب من تدليسها. ١٦٦/١٠.

(٢٨١) (ل) الأرش: البدل، وأصله دية الجراحة وما يجب فيها. وسمى أرشاً لأن المبتاع إذا وقف على العيب، وقع بينه وبين البائع أرش أي خصومة. والنظم المستعلق ٢٩٣/٠٠.

(ع) جاء في «التنبيه» أنَّ في جواز تراضي البائع والمشتري على أخذ أرش العيب قولين، ولم يرجّح . حس٦٠. وأنه إذا اشترى عبدين فوجد بأحدهما عيباً ، ففي جواز رده وإمساك الصحيح قولان، لم يختر أياً منهما. ص٦٦٠.

واختار في «المهذب» في الصورة الأولى عدم الجواز، وقال: عدم جواز ..

التراضي هو المذهب ٢٩١/١، وذكر في الصورة الثانية قولين، ولم يرجَّح أياً منهما. ٢٩١/١.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من عدم جواز تراضي البائع والمشتري على أرش العيب، هو الراجح عند جمهور الشافعية ومنهم والقاضي حسين، وقال: إنه المنصوص، وقال والإمام»: إنه ظاهر النصّ، ووالمصنّف، في قوله: المذهب تابع وللشيخ أبي حامد،، وقال والقاضي أبو الطيب»: إنه ظاهر المذهب. وكذلك والماوردي،، وصحّحه والبغوي، ووالرافعي، وغيرهما. كما قال والسبكي، في وتكملة المجموع، ١٦٥/١٠. وفي والروضة»: أنهما لو تصالحا فالأصح المنع فيجب على المشتري رد ما أخذ والوصلة، ولم ينصّ عليها في والمنهاج،، وقال والشربيني، في شرحه: ولو صالحه البائع بالأرش أو غيره عن الردّ لم يصح، لأنه خيار فسخ، فأشبه خيار التسروي في كونه غير متقوم، ولم يسقط الرد ٢/٥٥. قال والسبكي، في والتوشيح،: إن أخذ أرش العيب القديم بالتراضي لا يجوز على المذهب.

أما عدم جواز رد المعيب من العبدين وحده، فهو الأظهر عند «الماوردي» و«الرافعي»، وقال «القاضي أبو الطيب» و«الروياني»: إنه ظاهر المذهب، وقطع به «الشيخ أبو حامد»، وهو المنصوص عليه في «الأم» في كتاب الصلح، وهو قول جمهور الأصحاب. «تكملة المجموع» ١٧١/١٧.

وفي «الروضة»: الأصح القطع بالمنع ٤٨٦/٣، وهو الأظهر في «المنهاج»، وعلله «الجلال المحلي» بأنه لا ضرورة إلى تفريق الصفقة. ٢٠٦/٢.

(٢٨٢) (ع) ذكر في «التنبيه» في حكم المبيع الذي لا يوقف على عيبه إلا بكسره كالبطيخ من حيث جواز الرد والأرش قولين، ولم يرجّع أيهما. ص٦٧. وفي «المهذب» ذكر في كل من الردّ والأرش قولين، ولم يختر أيهما. ٢٩٣/١.

ما هو الراجع عند «النووي» من جواز الردّ وعدم الأرش. حكى «المزني» في كلامه أولاً أنه سمعه من «الشافعي». «المختصر» ١٩٢/٢، «الأم» =

٢٨٣ - وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَطَ البَرَاءَةَ مِنَ العُيُوب، بَرِىءَ مِنْ كُلُّ عَيْب بَاطِنٍ فِي الحَيَوانِ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ البَائِعُ، وَلاَ يَبْرَأُ مِنْ غَيْرِه، وَأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا لاَ (يَبْرَأُ) فَلَا يَبْطُلُ البَيْعُ.

* ٥٨/٣، وفتح العزيز، ٨/ و٣٦ - ٣٦١، والحاوي، ١٦/ ٢١١.

وممن رجحه والماوردي، ووالروياني، ووالشيخ أبو حامد، وممّن تابعه على ما حكاه والراقعي، وقاسه الأكثرون على المصرّاة. وتكملة المجموع، ٢٩٩/١٧. أمنا عن رو الأرش، فالأصبح عند والجرجاني، ووصاحب التهذيب، ووابن أبي عصرون، ووالرافعي، في والمحرر، أنه لا أرش. والتكملة، ٢١٧/٠٠٠. وفي والروضة»: الأظهر عند الأكثرين، له رده قهراً كالمصرّاة ٣/٥٨، وبالنسبة للأرش: الأظهر لا يغرم أرش المكسور، لأنه معذور ٣/٥٨، وهو ما ذهب إليه في والمنهاج»: وعلل والجلال المحلي، الرد: بأنه معذور فيه. ٢/٢٠٠، وقد قال وابن الملقن، في وشرح التنبيه، بمثل قول والنووي، في والتصحيح».

(٢٨٣) (ض) في (ب): لا يبرأ من غيره: وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» لا يبرأ.

(ع) ذكر في «التنبيه» في البيع بشرط البراءة من العيوب ثلاثة أقوال، ولم يختر شيئاً منها. ص ٦٧. وذكر في «المهذب» طريقين، ولم يرجح ٢٩٥/١. وذكر في بطلان البيع وجهين، ولم يختر أياً منهما ٢٩٥/١.

ما رجحه والنووي، من أنه يبرأ من كل عيب باطن في الحيوان لم يعلم به البائع هو الأظهر في المذهب كما قال والسبكي، في والتكملة، يبرأ من كل عيب لا يعلمه البائع في الحيوان من الباطن دون الظاهر، ودون ما يعلمه من الباطن، ولا يبرأ في غير الحيوان بحال. ١٢/ ٥٠٠ . وهذا هو الأظهر في والروضة المرحلي، قال والجلال المحلي، فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان كالعقار والثياب مطلقاً، ولا عن عيب ظاهر بالحيوان علمه أم لا، ولا عن عيب باطن بالحيوان علمه . ٢/ ٢٠٠٠.

٢٨٤ - وَأَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِيمَنْ صَارَ العَصِيرُ عِنْدَهُ خَمْراً، فَالقَوْلُ قَوْلُ الْبَاتِع .

(٢٨٤) (ع) ذكر في «التنبيه» أن في المسألة قولين أحدهما قول البائع، والآخر قول المشتري ولم يصحح أياً منهما. ص٧٧. وذكر في «المهذب» طريقين، ولم يرجح أيهما. ٢٩٥/١.

ما ذهب إليه «النووي» من أن القول قول البائع في هذه المسألة. هو الأظهر في «الروضة» ٤٩٧/٣، وفي «المنهاج»: لو اختلفا في قدم العيب، صدق البائع بيمينه على حسب جوابه. قال «الشربيني»: لوباعه عصيراً وسلمه إليه فوجد في يد المشتري خمراً، فقال البائع: صار عندك خمراً، وقال المشتري: بل عندك كان خمراً، صدّق البائع بيمينه، لموافقته للأصل من استمرار العقد. ٢١/٢.

الما عن بطلان البيع إذا قلنا الشرط باطل فالأظهر عند «القاضي حسين»، ووالسروياني»، ووابن داود»، ووالرافعي»، ووابن سريج»، ووالمحاملي»، ووالشيخ أبي حامد» أنه لا يبطل على ظاهر المذهب. وقال في «العدة»: إنه ظاهر قول الشافعي. وتكملة المجموع» ٢٩/١٢٤. وفي «الروضة»: إذا بطل هذا الشرط، لم يبطل به البيع على الأصح. ٣/٤٧١. وهو الأظهر في «المنهاج»: وقال «الجلال المحلي»: البيع على بطلان الشرط صحيح، وكذا على جميع الأقوال، لاشتهار القضية بين الصحابة، وعدم إنكارهم.

الباب السادس باب المرابحة والنجش والبيع على بيع البيع وبيع الحاضر للبادي وتلقي الركبان

٢٨٥ - وَأَنْهُ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيتُهُ بِمَائَةٍ، ثُمُّ قَالَ: بِتِسْعِينَ حُطَّتْ الزَّيَادَةُ
 وَرِبْحُها، وَأَخَذَ المبيعَ بالبَاقِي وَلاَ خَيَارَ (لَهُ).

(ض) له: سقطت من (أ)، وقد وردت في جميع نسخ التصحيح في وتذكرة النبيه.

(ع) ذكر في «التنبيه» في صورة المسألة قولين، ولم يرجّح أياً منهما. ص٧٧. وقطع في «المهذب» أن البيع صحيح، واختار أن الثمن الذي يأخذه به تسعة وتسعون، وفي ثبوت الخيار رجّح أن لا خيار له. ٢٩٧/١.

ما ذهب إليه «النووي» في «التصحيح»، هو «الأظهر» في «الروضة» من حيث حطّ الزيادة وربحها. وعدم ثبوت الخيار. ٣/٣٣٥. وفي «تكملة المجموع» «للمطيعي» قال: البيع صحيح، وللمشتري الرجوع على البائع بما زاد عن رأس المسال. وهو عشرة، وحطّها من الربح وهو درهم، فيبقى على المشتري بتسعة وتسعين درهما، وبهذا قال «الشافعي» في الجديد، ١١/١٣. وفي «المنهاج»: الأظهر حط الزيادة وربحها في الأظهر، وعلله في «السراج الوهّاج» بكذبه/١٩٦، وقال في «المنهاج»: الأظهر أنه لا خيار له، وعلّله «الجلال المحلي»: بأنه قد رضي بالأكثر، فالأولى أن لا يرضى بالأقل.

٢٨٦ ـ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: اشْتَرَيْتُهُ بِمَائَةٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلْ بِمَائَةٍ عَشْرَةٍ، وَذَكَرَ أَنَّهُ غَلِطَ، وَبَيَّنَ لَغَلَطِهِ وَجْهَاً مُحْتَملًا، سُمِعَتْ بَيِّنَتُهُ.

٧٨٧ ـ وَأَنَّهُ إِذَا تَلَقَّى الرُّكْبَانَ، فَاشْتَرَى، وَلَمْ يَغْبِنْهُم فَلَا خَيَارَ.

٢٨٦) (ع) قال «أبو إسحاق» في «التنبيه»: بأن قوله لا يصدّق، وإن أقام عليه بيّنة إلّا أن يصدّقه المشتري. ص ٦٧، وجزم في «المهذب» بأن قوله لا يقبل، وإن قال لي بيّنة على ذلك لم تسمع. ٢٩٧/١.

ما هو الراجح عند «النووي» من سماع بيّنته إن بيّن لغلطه وجهه محتملاً ، أكده في أصل «الروضة» فقال: إن بيّن لغلطه وجهاً محتملاً بأن يقول: إنما اشتراه وكيلي ، وأُخبرت أن الثمن مائة فبان خلافه ، سمعت دعواه للتحليف ، وعليه تسمع بيّنته على الأصح . ٣/٩٣٥ – ٣٥٥ ، وإلى هذا ذهب في «المنهاج»/٤٤ . وقال في «مغني المحتاج»: قال «المطلب» المشهور المنصوص عليه عدم سماع بينته . ٢/ ٨٠ . وقال «السبكي» في «التوشيح»: قول «المنهاج» تبع فيه «الرافعي» حيث جعل التحليف أصلاً وفرع عليه سماع البينة ، ونقل عن والده أن أكثر الأصحاب عكسوا فقرروا أن البيّنة لا تُسمع ، وأن ذلك مقتضى وأفصح «الشيخ الإمام» بأن المذهب عنده أن البيّنة لا تُسمع ، وأن ذلك مقتضى إطلاق «الشافعي» ، ومتقدمي الأصحاب ، «توشيح التصحيح» . ورقة ٤٨ ب .

(ل) تلقي الركبان: هو أن يلقى الباعة خارج المدينة فيخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم، فإن قدموا ووجدوا الأسعار على غير ما قيل لهم، فيثبت لهم الخيار. «التنبيه» /٦٧. والغبن - بسكون الباء - وأكثر ما يستعمل في البيع والشراء بالفتح وقيل هو الوكس والخديعة والنقص. «تحرير التنبيه» /٦٧.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيمن تلقى الركبان ولم يغبنهم قولين في ثبوت الخيار، ولم يرجّع ص٦٩٠. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يختر. ٢٩٩١.

ما صححه في «التصحيح» من عدم ثبوت الخيار في حالة عدم الغبن، هو الأصح في «المنهاج»: ولهم =

الباب السابع باب اختلاف المتبايعين

٢٨٨ - وَأَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي وَجُودِ مُفْسِدٍ (للْعَقْدِ) صُدَّقَ مُدَّعِي الصَّحَّةِ.

الخيار إذا عرفوا الغبن. قال «الجلال المحلي»: لو كان الشراء بسعر البلد، أو بدون سعره وهم عالمون به، فلا خيار لهم. ١٨٣/٢. وهو الأصح في «شرح مسلم» إذا كان الشراء بسعر البلد أو أكثر ١٩٣/١٠. وفي «تكملة المجموع» «للمطيعي»: أنه الأصح عند الشافعية ٢٦/١٣.

(ض) في (ب): للعقد، وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة التنبيه»: العقد.
 (ع) ذكر في «التنبيه» فيمن يُعتبر قوله فيما إذا اختلف البائع والمشتري في وجود شرط يفسد العقد قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ١٨٠. وفي «المهذب» كذلك ذكر قولين، ولم يرجّع. ١/١٠٣.

ما ذهب إليه في والتصحيح، من أن الراجع قول من يدعي الصحة إذا اختلف البائع والمشتري، وادّعى أحدهما الصحة، والآخر الفساد، مثل أن يقول شرطنا شرطاً مفسداً، فينكر الآخر، فالأصح عند الأكثرين كما في والروضة، قول من يدّعي الصحّة، وقال: هو ظاهر نصه. ٣/٧٥، وهو الأصحّ في والمنهاج، وعلّله والشربيني،: بأن الأصل عدم المفسد، والظاهر في العقود الجارية بين المسلمين الصحة. ٢/٧٨. وفي وتكملة المجموع،: أن القول قول مدعي الصحة مع يمينه، لأن ظهور تعاطي المسلم الصحيح أن القول قول مدعي الصحة مع يمينه، لأن ظهور تعاطي المسلم الصحيح أكثر من تعاطيه للفاسد. ١٣/٨١، ونقله كذلك عن والرملي، عن والده أكثر من تعاطيه للفاسد. ١٣/٨١، ونقله كذلك عن والرملي، عن والده العقد فساد

٢٨٩ ـ وَأَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفا فِي البَدَاءَةِ بِالتَّسْلِيمِ ، والنَّمنُ مُعَيِّنٌ ، أُجْبِرا مَعاً .

٢٩ - وَأَنَّهُ إِذَا أَجْبَرَنَا البَاثِعَ عَلَى تَسْليمِ المبيع ، وَكَانَ الثَّمَنُ غَائِباً فِي مَسَافَةِ القَصْرِ، كَانَ لِلبَائِعِ فَسْخُ (البَيْعُ) وَالرُّجُوعِ فِي عَيْنِ مَالِهِ كَالمُفْلِس ، وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ دُونَ مَسَافَةِ القَصْرِ فَكَالحَاضِرِ في بَلَدِهِ.

٧٨٩) (ع) ذهب «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» إلى أنه إذا باعه سلعة في الذمة ثم اختلف البائع والمشتري في التسليم، فقال البائع: لا أسلّم المبيع حتى أقبض الثمن. وقال المشتري: لا أسلّم الثمن حتى أقبض المبيع، أجبر البائع على ظاهر المذهب في «التنبيه» ص٦٨، وقال في «المهذب»: في المسألة ثلاثة أوجه، اختار منها أن البائع يجبر على تسليم المبيع، ثم يجبر المشتري.

ما صححه «النووي» من إجبارهما معاً قال في «الروضة»: هو الأظهر إذا تبايعاً عرضاً بعرض وكان الثمن معيناً، وبه قطع «صاحب الشامل». أما إذا كان الثمن في الذمة فالأظهر يُجبر الباثع، واختار «الشيخ أبو حامد» إجباره قطعاً، وقال من زياداته: بإجبارهما معاً. ٣/٧٧، وفي «المنهاج»: إن كان الثمن معيناً أجبرا في الأظهر، قال في «مغني المحتاج»: سواءً كان الثمن نقداً أم عوضاً، كما صرّح به في «الشرح الصغير» ووزوائد الروضة»، وعلّله بقوله: لاستواء الجانبين، لأن الثمن المعيّن كالمبيع في تعلّق الحق بالعين. ٢/٧٥. وفي «نكملة المجموع» «المطيعي» أن الشافعي كما يدل قوله في «المزني» يرى إجبار البائع أولاً على دفع السلعة للمشتري، ثم يُخيّر المشتري على دفع الثمن من ساعته، لأن تسليم المبيع يتعلق به استقرار البيع وتمامه، فكان تقديمه أولى. ٣١/٨٧. ورجح «السبكي» في «التوشيح» إجبار البائع أولاً إذا كان الثمن في الذمة، وإجبارهما معاً إن كان معيناً. ورقة ٢٨١أ.

[.] ٢٩) (ض) البيع في (ب) المبيع، والأصح البيع.

⁽ع) جزم في «التنبيه» أنه إذا كـان الثمن غائباً في بلد آخر، بيعت السلعة في الثمن، ص٦٨، وفي «المهذب»: إن كان الثمن غائباً مسافة القصر فللبائع =

الباب الثامن باب السَّلَم

٢٩١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا عَقَدَ السَّلَمَ بِلَفْظِ البَيْعِ لَمْ يَنْعَقِدْ سَلَمًا، بَلْ يَنْعَقِدُ بَيْعًا،
 وَيَثْبُتُ فِيهِ أَحْكَامُ البَيْعِ دُونَ أَحْكَامِ السُّلَمْ.

أن يفسخ المبيع، ويرجع إلى عين ماله، وإن كان دونهما فذكر وجهين ولم
 يرجّح ٣٠٢/١.

ما رجّحه والنووي، من التفريق بين ما بعد مسافة القصر وما دونها قال في والروضة»: لا يكلف البائع الصبر إلى إحضاره، وله فسخ البيع عند الأكثرين، وإن كان دون مسافة القصر، فهو كالذي في البلد في زيادات والروضة، وبه قطع والمحرر، وفي أصلها وجهان ولم يرجح ٢٣/٣٠.

وفي «المنهاج»: إن كان في بلده أو بمسافة القصر حجر عليه في أمواله حتى يسلم، فإن كان بمسافة القصر لم يكلف البائع الصبر إلى إحضاره. وعلّله «الشربيني» بأن الحجر عليه إذا كان دون مسافة القصر حتى يسلم الثمن فلئلا يتصرف في ذلك بما يبطل حق البائع. أما الفسخ إن كان غائباً مسافة القصر فلتضرره بذلك ٢/٥٧. وقد نقل «المطيعي» قول «الماورذي» في المسألة دون ترجيح من أحدهما. ١٣/٨٧. وممن رجح قول «النووي». «المدلجي» في دكته على التنبيه» /٧٩.

(٢٩١) (ل) السَّلَمُ: قال «الأزهري»: السلم والسلف واحد، سمى سلماً لتسليم راس المال في المجلس، وسلفاً لتقديم رأس المال والسلم: عقد على موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلًا، أو تسليم عاجل في عوض لا يجب تعجيله. «تحرير التنبيه». ص ٦٨٠.

٢٩٢ ـ وَصِحَّةُ السَّلَمِ إِذَا شَرَطَ الأَرْدَأَ. وَفِيمَا دَخَلَتْهُ نَارٌ لَطِيفةٌ كَالسُّكَّرِ (وَالفَانِيذِ) والدَّبْسِ وَاللِّبَاءِ، وَفِي الجصِّ والأَجُرِّ.

= (ع) أطلق في «التنبيه» القول بأن السَّلم ينعقد بلفظ البيع. ص ٦٨، وفي «المهذب» ذكر في انعقاد السَّلم بلفظ البيع قولين، ولم يرجِّح ٢/٤،٣٠.

ما صححه «النووي» من عدم انعقاد السّلم بلفظ البيع وأنّه ينعقد بيعاً. هو الأصحح في «السروضة»، قال: فعلى هذا، لا يجب تسليم المدراهم في المجلس، ويثبت فيه خيار الشرط، وما إلى ذلك من أحكام البيع. ١/٤. وفي «المنهاج»: أنه ينعقد بيعاً، قال «الشربيني»: اعتباراً باللّفظ، وهذا هو الأصح في أصل «الروضة»، وصحّحه «البغوي» وغيره. وقال هو و«الرملي»: وأما لفظ السّلم فيشترط فيه على الأصح، قال «السرركشي»، وليس لنا عقد يختص بصيغة إلا هذا والنكاح. «مغني المحتاج» ١٠٤/، «نهاية المحتاج» ١٠٤/، «نهاية المحتاج»

وقال «السبكي»: الأصح أن السّلَم إذا ورد بلفظ البيع أنه يكون بيعاً. وقال: إن جعلناه بيعاً فالأصح القطع بجواز الاعتياض عن الثوب عند «الشيخ الإمام». «توشيح التصحيح» ورقة ٨٦أ.

٢٩٢) (ض) الفانيذ: سقطت من (أ): والأصح إثباتها.

(ل) الفانيذ: نوع من الحلوى يعمل من القند والنشا، وهي كلمة أعجمية لفقد فاعيل من الكلام العربي، ولهذا لم يذكرها أهل اللغة. «المصباح المنير» ١٣٨/٢.

اللباً: _ على فعل مهموز مقصور _ أول اللبن في النتاج، يجمد بنار لينة. «النظم المستعذب» ٢٠٥/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» في السلم في الأردأ قولين، ولم يرجّع، ص٦٨. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يرجع « ٣٠٦/١.

ما صححه في «التصحيح» من صحة السَّلَم إذا شرط الأردا هو الأظهر في «الروضة»، وقيل الأصح. ٢٨/٤، وقال في «المنهاج» بجوازه، وقال «الرملي» في توجيهه: لأنه من جنس حقه، فإذا تراضيا به كان مسامحة بصفة. =

٢٩٣ - وَبُطْلَانُهُ فِي الرُّؤُوسِ ، وَجَوازُهُ فِي الجَوْدِ وَاللَّوْدِ، وَكُلُّ مَا يَتَأْتَى كَيْلًا . كَيْلًا، [سِوَى المِسْكِ وَنَحْوِهِ كَيْلًا].

: ونهاية المحتاج، ١٩٥/٤.

قال والسبكي»: إنما الخلاف في رداءة الوصف إذا كانت خارجة عن النوعين وحينئذ فالأصح فيها الإشتراط. وتوشيح التصحيح» ورقة ٨٧أ.

أمّا فيما دخلته نار لطيفة فقد جزم في والتنبيه، ووالمهذب، بعدم جواز السّلَم فيما دخلته النار كالخبر والشواء. والتنبيه، ص٦٨، والمهذب، والمورع. وفكر في اللّبا المطبوخ وجهين، ولم يرجّع ٢٠٤/١. وما هو الصحيح عند والنووي، من جواز السلم فيما دخلته نار لطيفة. ذكر فيه في والروضة، كأصلها وجهين، ولم يرجّع، وقال: استبعد والإمام، المنع فيها كلها. قال من زياداته: وممن اختار الصحة في هذه الأشياء والغزالي، ووصاحب التتمة». ٤/٢٢، وقال بجواز السلم في الجصّ والآجر ٤/٧٢. ولم ينص في والمنهاج، على حكم المسألة، وقال والرملي، لو لطفت النار صح فيه السّلم على الأصح المعتمد، وذلك كسكر وفانيذ وقند، وجص ونورة كما جزم والماوردي، وغيره، وآجر وأواني خزف انضبطت. ونهاية المحتاج، كما جزم والماوردي، وغيره، وآجر وأواني خزف انضبطت. ونهاية المحتاج، وقال والسبكي»: تعليقاً على قول والتنبيه،: وما دخلته النار، يشمل كل نار وقورة، ويستثنى الجصّ والآجر في الأصح، وما ناره ليّنة كالسّكر والفانيذ ونحوهما، وخالف والده في ذلك. وتوشيح التصحيح، ورقة ٢١/٨ب.

وممن قال بجواز السَّلَم فيما دخلته نار لطيفة كالدبس والفانيذ والجص والأجر دابن الملقن، في دشرح التنبيه، ورقة ٩٩. ودالمدلجي، في دنكت التنبيه، ٧٥.

٢٩٣) (ع) ذكر في «التنبيه» و«المهذب» في جواز السلم في الرؤوس قولين ولم يرجع. «التنبيه» ص ٦٩، «المهذب» ١٠٥/١.

وقال في «التنبيه»: لا يجوز السلم في الجوز واللوز إلَّا وزناً. ص٦٩. ويمثله قال في «المهذب» ٢/١٪٣٠. ٢٩٤ - وَأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ مُؤَجَّلًا فِي مَوْضِعٍ يَصْلُحُ لِلتَّسْلِيمِ، وَجَبَ بَيَانُ (مَوْضِعِهِ) إِنْ كَانَ لِنَقْلِهِ مَؤْنَةً، وَإِلاَّ فَلاَ.

وفي «الروضة»: أنَّ السَّلَم في الرؤوس لا يجوز على الأصح ٢٢/٤، ويجوز السَّلَم في الجوز واللوز كيلاً على الأصح، وكذلك وزناً إذا لم تختلف قشوره ١٤/٤، وقال بجواز بيع المسك والعنبر والكافور وزناً ٢٧/٤. وفي والمنهاج»: الأظهر منعه في رؤوس الحيوان، قال «الرملي»: لاشتمالها على أبعاض مختلفة من المناخر والمسافر وغيرها ويتعذر ضبطها. ٢١٢/٤ وقال بصحته في الجوز واللوز كيلاً على الأصح قياساً على الحبوب في التمر

وفي وتكملة المجموع» وللمطيعي»: الأظهر منع السَّلَم في الرؤوس. ١٢٢/١٣. ونقل عن والنووي» قوله: يصح السَّلَم في الجوز واللوز بالوزن في نوع يقل اختلاف، وكذا كيلًا في الأصح. قال والسبكي»: ويجوز الكيل والوزن في البندق والجوز واللوز، ولا أظن فيهما خلافاً ١٣٤/١٣٣. وممن وافق والنووي» على جوازه في الجوز واللوز صاحب ونكت على التنبيه»/٧٠٠، وصاحب وهابن الملقن، في وشرحه على التنبيه»/١٠٠، وصاحب ومغني الراغبين، ١٠٠٠، وصاحب ومغني

٢٩٤) (ض) في (ب) موضع التسليم، والذي في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» موضعه.

(ل) المؤنة: تهمز ولا تهمز، وهي فعولة. وقال الفرّاء، مفعله من الاين وهو
 التعب الشديد، ويقال مفعلة من الأون. «النظم المستعذب» ٣٠٧/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا أسلم مؤجلًا في موضع يصلح للتسليم طريقين في بيان موضع التسليم، ولم يرجّع. ص٦٩.

وفي والمهذَّب، ذكر ثلاثة أوجه، ولم يختر أياً منها. ٣٠٧/١.

وماً صححه «النووي» هنا، قال في «الروضة»: المذهب الذي يفتى به، وجوب التعيين إذا لم يكن الموضع صالحاً، أو كان لحمله مؤنة، وإلا فلا. 17/2. وفي «المنهاج»: إن أسلم مؤجلًا وهو بمحل لا يصلح ولحمله مؤنة اشترط بيان محل التسليم وإلا فلا، قال «الرملي» في بيانه: أما اشتراط البيان =

٢٩٥ ـ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَجْوَدُ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ حَرُمَ قَبُولَهُ.

٢٩٦ - وَأَنَّهُ إِذَا رَدَّهُ بِعَيْبٍ، فَقَالَ الَّذِي سَلَّمتُ إِلَيكَ غَيْرَهُ، صُدِّقَ المُسْلِمُ بِيَمِينِهِ،

المحل إذا كان لا يصلح وله مؤنة، فلتفاوت الأغراض فيها يراد من الأمكنة في ذلك. وأما إن كان يصلح ولا مؤنة لحمله فلا يشترط ويتعين على العقد للتسليم للعرف فيه، فإن عين غيره تعين. «نهاية المحتاج» ١٨٩/٤. وفي «تكملة المجموع» وللمطيعي»: المنصوص الاشتراط وعدمه من حيث الصلاحية ومؤنة الحمل. ١٤٢/١٣.

٧٩٥) (ع) جزم في «التنبيه» أن المسلم إليه إذا أحضر المسلم على صفة أجود من التي تناولها العقد لزمه قبوله ـ المسلم إليه _ ص ٦٩٠.

وبعثله جزم في «المهذب»، أما إذا كان من نوع آخر فذكر وجهين ولم يرجّح ٣٠٨/١.

ما هو الراجع عند «النووي» في «التصحيح»، قال في «الروضة»: هو الأصح. ٤/ ٣٠. وجزم في «المنهاج» بأنه لا يصحّ أن يستبدل عن المسلم فيه في غير جنسه ونوعه. قال «الشربيني» في تعليله: لأن النوع الآخر يشبه الاعتياض عن النوع المتعاقد عليه. ٢/١٥. وفي «تكملة المجموع» عن «العمراني» في «البيان» عن «القاضي أبي الطيب»: أن الوجوب لا يلزمه قولاً واحداً. ١٤٩/١٣. وعقّب «السبكي» على قول «المنهاج»: ولا يصحّ أن يستبدل عن المسلم فيه غير جنسه ولا نوعه بقوله: وقيل: يجوز في نوعه، ولا يجب، وهذا الوجه قول «ابن أبي هريرة»، وصحّحه «الماوردي» و«البندنيجي» و«الروياني» وقال الوالد والد السبكي الشيخ على عبد الكافي ـ وبه أقول. ورقة ١٨٧أ. وقد رجح صاحب «نكت على التنبيه» قول «النووي». /٧٠.

(ع) جزم والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، أنه إن وُجد المُسْلَم إليه بما قبض عيباً، وقال المسلم: سلمت إليك غيره، أن القول قول المسلم إليه بيمينه. ص٧٠. ولم ينصّ في والمهذب، على إنكار المسلم وحكمه، بل اقتصر على أنه إذا قبض المسلم فيه ووجد به عيباً فله أن يردّه، فإن ردّه رجع إلى ماله في =

الباب التاسع باب القرض

٢٩٧ _ وَأَنَّهُ إِذَا اقْتَرَضَ غَيْرَ مِثْلَيٍّ رَدًّ مِثْلَهُ صُورَةً.

الذمة. ٢٠٩/١.

ما هو الراجع عند «النووي» في «التصحيح» من أن المسلم يصدّق بيمينه. هو «الأصح» في «الروضة» كذلك، لأن اشتغال الذمة بمال المسلم معلوم، والبراءة غير معلومة. ٩٧٨/٣، وفي «المنهاج»: يصدق المسلم في الأصح. قال «الشربيني»: بيمينه أن هذا هو المقبوض، لأن الأصل بقاء شغل ذمة المسلم إليه بالمسلم فيه. «مغنى المحتاج» ٩٨/٢.

(۲۹۷) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما يرد إذا اقترض غير مثلي قولين، أحدهما: يرد القيمة، والثاني: يرد المثل، ولم يرجّح أياً منهما. ص٧٠. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يصرّح بترجيح. ٢١١/١.

ما رجّحه «النووي» هنا، هو «الأصح» في «الروضة» إذ قال: وإن اقترض متقوّماً، فالأصحّ عند الأكثرين أنه يردّ مثله من حيث الصورة. ٣٧/٤. وفي «المنهاج»: وفي المتقوّم المثل صورة. قال «الشربيني» يردّ، لأن النبي على اقترض بكراً، وردّ رباعياً، وقال: «إن خياركم أحسنكم قضاء» رواه مسلم. (جـ١١، ص٣٦، صحيح مسلم بهامش شرح النووي)، ولأنه لو وجبت القيمة، لافتقر إلى العلم بها. «مغني المحتاج» ٢/١٩١.

وفي «تكملة المجموع»: أنه اختيار «القاضي أبي الطيب الطبري». ١٧٤/١٣

وممّن رجّح ما ذهب إليه «النووي»: صاحب «النكت على التنبيه» (٧٦، و«ابن الملقن» في «شرحه عليه». /١٠١.

الباب العاشر باب الرهن

٢٩٨ ـ وَبُطْلانُ رَهْنِ الْمُدَبُّرِ، وَالْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ.

۲۹۸) (ل) المدبّر: مأخوذ من العُبّر، لأن السيّد أعتقه بعد موته، والموت دبر الحياة. وتحرير التنبيه / ۹۷.

(ع) ذكر في «التنبيه» في صحة رهن العبد المدبّر طريقين، ولم يرجّع. ص٠٧. وقطع بجواز رهن المبيع قبل القبض. ص٧٠.

وذكر في «المهذب» في رهن المدبّر ثلاث طرق، ولم يختر منها شيئاً. أما المبيع قبل القبض فلم يجز رهنه قبل نقد الثمن، وفي صحة بيعه بعد نقد الثّمن رجّح أنه يصحّ. وقال: إنه المذهب. ١/٣١٥.

ما ذهب إليه «النووي» من بطلان رهن المدبّر، قال في «الروضة»: إنه المدهب، وهو نصّه، ورجّحه الجمهور. ٤/٤، وفي رهن المبيع قبل القبض، قال يبطل على الصحيح. ٤/٤، وفي «المنهاج»: رهن المدبر باطل على المدهب، قال «الشربيني»: وإن جاز بيعه لما فيه من الغرر. المنهال على المدهب، قال «الشربيني» لما فيه من الغرر، لأنه الاسم ومنع رهن المبيع قبل قبضه، قال «الشربيني» لما فيه من الغرر، لأنه رهن ما لا يمكن الاستيفاء منه. ١٢٣/١. وفي «تكملة المجموع» «للمطيعي» أن الأصح إن قلنا التدبير وصية صح الرهن، وإن قلنا عتق بصيغة لم يصح، وذلك استدلالاً بقول «الشافعي»: ولو دبّره ثم رهنه كان الرهن مفسوحاً، كما استدل بهذا القول من ذهب إلى أنه لا يصح قولاً واحداً، وظاهر القوله السابق يدل عليه. ١٠٤/١٠، وممن وافق «النووي» إلى قوله «ابن الملقن» في «شرح التنبيه»/٧٧، وصاحب «عمدة الفقيه»/٣٨٧، و«النكت على التنبيه»/٧٧.

٢٩٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا شُرِطَ رَهْنٌ فَاسِدٌ فِي بَيْعٍ ، بَطَلَ البَيْعِ . ٣٠٠ ـ وَتَحريمُ وَطْءِ (المَرْهُونَةِ الَّتِي) لَا تَحْبَلُ .

(٢٩٩) (ع) ذكر في «التنبيه» في بطلان البيع إذا شرط في البيع رهناً فاسداً. قولين ولم يرجع . ص٧١. ورجّع في «المهذب» أنه يبطل. ٣١٧/١.

ما رجّحه من بطلان البيع فيما إذا شرط رهن فاسد في البيع هو الصحيح في «الروضة». ٣/٥٦. وإلى القول بالبطلان في الأظهر ذهب في «المنهاج»: قال في «المغني»: يفسد لفساد الشرط. ١٢٢/٢. وفي «توشيح التصحيح» عن «السبكى الوالد» أن البيع يفسد. ورقة ٨٩ب.

(٣٠٠) (ض) في (ب): مرهونة لا تحبل.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه يجوز وطؤها. ص٧١. وذكر في «المهذَّب» وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٣١٨/١.

ما صحّحه «النووي» من تحريم وطء المرهونة التي لا تحبل، هو الصحيح في «الروضة»، فقد جزم بأنه ليس للراهن وطء المرهونة، بكراً كانت أم ثيباً، عزل، أم لا. ٤/٧٧. وفي «المنهاج»: وليس للراهن الوطء، قال «الشربيني» في شرحه: لما فيه من النقص في البكر، وخوف الإحبال فيمن تحبل، وحسماً للباب في غيرهما. ٢/ ١٣١٠. وقال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على قول «المنهاج»: ولا الوطء: أي سواء كانت تحبل أو لا، وقيل إن كانت ثيباً لا تحبل ولا يضرها جاز وهو المرجّح في «التنبيه»، وقيده في «الكفاية» بالثيب، ولا حاجة إليه فإنه مفهوم من قول «الشيخ» انه ليس للراهن التصرف بما ينقص قيمة الرهن، وقيد «ابن أبي عصرون» محلّ الخلاف في الوطء بما إذا كان لها تسع سنين فما زاد، فإن كان دونه فلا منع، وارتضاه «السبكي» الوالد، وقال: إنه تقيد جد. ورقة ١٩١أ.

قال «ابن الـرفعة» في «كفاية النبيه»: ولا يتصرّف الراهن في الرهن بما يبطل حق المرتهن، ولا بما ينقص قيمته، كوطء الأمة، جـه، كتاب الرهن. ٣٠١ ـ وَالصُّوابُ أَنَّهُ (إِذَا أَجَّرَ المَرْهُونَ مُدَّةً قَدْرَ مَحَلِّ الدِّين جَانَ).

٣٠٢ ـ وَالْأَصَحُ أَنَّهُ إِذَا أَعْتَقَ المَرْهُونَ نَفَذَ إِنْ كَانَ مُوسِراً، وَإِلَّا فَلا.

(٣٠١) (ض) في (أ) والصواب جواز اجارة المرهون...

(ع) قطع في «التنبيه» بجواز الإجارة إن كانت مدة الإجارة دون محلّ الدين - أي وقت حلوله .. ص٧١، وهو مفهوم كلامه في «المهذب» ١٩١٩.

ما ذهب إليه من جواز الإجارة إذا أجر المرهون مدة قدر محلّ الدين، قال في «الروضة»: إنها تصحّ قطعاً. ٤/٥٧. وهو ما يمكن فهمه من قول «المنهاج»: ليس للراهن الإجارة إذا كان الدين حالاً أو يحلَّ قبلها، لكنّه لم يصرح به مباشرة. قال «الشربيني»: أي قبل انقضاء مدتها، لأنها تنقص القيمة، أما إن حلَّ بعدها مع اقتضائها صحت إذا كان المستأجر ثقة لانتفاء المحسذور حالة البيع. ٢/١٣١. قال «السبكي» في «التوشيح»: ويؤجر المرتهن - إذا كانت الإجارة دون محلّ الدين، كذلك إذا كانت قدره... وقال: وهناك وجه بالصحة في قدر الأجل ويطلان الزائد. قال أبي: وهو المختار، وعليه ينبغي تنزيل إطلاق الأصحاب أخذاً من تفريق الصفقة. ورقة المختار، وقد رجّع صاحب «عجالة المحتاج على شرح المنهاج» قول «النووي»/١٢٠.

وقال «ابن الرفعة» في «الكفاية»: يجوز أن ينتفع الراهن بالمرهون بما لا ضرر فيه على المرتهن، ومن ذلك: زراعة ما لا يبقى بعد حلول الدين، جـ٥، كتاب الرهن.

(٣٠٢) (ع) ذكر في «التنبيه» في عتق المرهون ثلاثة أقوال، ولم يختر شيئاً منها. ص٧١، واختبار في «المهذب» أنه يصح إن كان موسراً، ولا يصح إن كان معسراً. وبه يوافق ما ذهب إليه «النووي» ١/٣١٩.

ما رجمه والشووي، من نفاذ عتق الراهن للمرهون إذا كان موسراً. هو الأظهر في والروضة، ١٥/٥. وهو كذلك الأظهر في والمنهاج، ويغرم قيمته يوم عتقه رهناً. قال والشربيني»: وإقدام الموسر على العتق جائز كما اقتضاه نص والشافعي، كما قاله والبلقيني وغيره، واقتضاه كلام والرافعي وغيره، في =

٣٠٣ ـ وَأَنَّهُ إِذَا أَقَرُّ أَنَّ المَرْهُونَ جَنَى خَطأً قَبْلَ الرَّهْن، لَمْ يُقْبَلْ.

باب النذر. ويشترط اليسار على الأصح، لأن هذا حكم من الشرع بعتقه لا بإعتاقه. «مغني المحتاج» ٢٣٠/٢. وذكر «المطيعي» في «تكملة المجموع»: أن هذا نصه في «الأم»، واختاره «ابن الصباغ». ٢٣٩/١٣٠.

وممن صحّح ما اختاره «النووي»: «ابن يونس» في «عمدة الفقيه»، و«ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه».

(٣٠٣) (ع) ذكر في «التنبيه» في قبول إقرار الراهن على عبده المرهون بجناية خطأ قبل الرهن قولين، ولم يرجح. ص٧١.

وذكر في «المهذب» قولين، ولم يختر منهما شيئاً. ١/٣٢٥.

ما صححه «المصنف» من عدم قبول إقرار الراهن أن المرهون جنى خطأ قبل الرهن، وكذّبه المرتهن قال في «الروضة»: هو الأظهر، صيانة لحق المرتهن. ١١٩/٤. وفي «المنهاج»: ولو قال الراهن جنى قبل القبض، فالأظهر تصديق المرتهن بيمينه في إنكاره. قال «الشربيني»: سواءً أقال جنى بعد السرهن أم قبله، وعلّل تصديق المرتهن بيمينه في إنكار الجناية بصيانة حقه، فيحلف على نفي العلم، لأن الراهن قد يواطىء مدّعي الجناية لغرض إبطال الرهن، وقال: محلّ القولين إذا عيّن المجني عليه، وصدقه، وادعاه، وإلا فالرهن باق قطعاً. ٢/٣٤١. قال «السبكي»: محل القولين كما في «الرافعي» وغيره إذا أقرّ بصدور الجناية قبل لزوم الرهن، أما إذا أقرّ بصدورها بعده فالمصدّق المرتهن. ورقة ٢٢٠.

وممن رجّع أن القول قول المرتهن مع يمينه: «المزني» في «المختصر» ٢١٣/٧، و«الرافعي»، «فتح العزيز» ١٨٣/١٠، وانظر «الحاوي» جـ٧، كتاب الرهن، و«شرح المختصر» «لأبي الطيب» جـ٥، كتاب الرهن، ووجهه «أبو الطيب»: بأن الراهن ممنوع من التصرف فوجب أن لا يقبل إقراره فيه كالمحجور عليه بسفه.

الباب الحادي عشر باب التفليس

٣٠٤ - وَأَنَّهُ إِذَا أَقَامَ بَيِّنَةً (بِإِفْلاسِهِ)، فَقَالَ الغَرِيمُ، (أَحْلِفُوهُ) أَنْ لاَ مَالَ لَهُ حُلِّف.

٣٠٥ - وَالصُّوابُ أَنَّهُ يَبْدَأُ فِي بَيْعٍ أَمُوالِ المُفْلِسِ بِمَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِهِ حَقًّ

(٣٠٤) (ض) في (ب) لإفلاسه، والأصح بإفلاسه، فهي في نسخ التصحيح في وتذكرة النبيه».

في (ب) حلَّفوه، والأصح حلَّفوه فهي في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه». (ل) الغريم: هو الذي عليه الدين، وغيره من الحقوق، ويطلق في اللغة على صاحب الحق، وسمي غراماً لملازمة الدين ودوامه. «تحرير التنبيه»/٧١.

(ع) ذكر في «التنبيه» قولين في تحليف المدين إذا قال الغريم: أحلفوه أن لا مال له في الباطن، ولم يرجّح. ص٧١.

وفي «المهذب» ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما. ٧٧٧/١.

ما هو الصحيح عند «النووي» من تحليف المدين على أن لا مال له في الباطن بناءً على طلب الغريم، إذا أقام المدين بيّنة بإعساره: هو الأظهر في «الرّوضة»، وأنه على سبيل الوجوب. ١٣٨/٤. قال في «المنهاج»: إذا ثبت إعساره لم يجز حبسه ولا ملازمته. قال «الجلال المحلي»: نعم، للغريم تحليفه، ويجب بطلبه. «شرح الجلال على المنهاج» ٢٩٢/٢.

(٣٠٥) (ض) المنقولات في (أ) المنقول. وهو ما ورد في نسخ «التصحيح» في تذكرة النبيه». كَالْمَوْهُونِ وَالْجَانِي وَالْقِرَاضِ ، إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ مَا يُسْرِعُ إِلَيهِ الْفَسَادُ فَيُقَدَّمُ ، وَأَنَّهُ يَبِيعُ بَعْدَهُمَا سَائِرَ (الْمَنْقُولَاتِ) قَبْلَ الْعَقَارِ.

٣٠٦ ـ وَأَنَّهُ لاَ يَرْجِعُ فِي العَيْنِ بِإِفْلاَسِ المُشْتَرِي إِنْ كَانَ اسْتَوْلَدَهَا أَوْ كَاتَبَهَا.

(ع) جزم في «التنبيه» بأنه يبدأ ببيع ما يسرع إليه الفساد، ثم بالحيوان، ثم بالعقار. ص٧١. وفي «المهذب» ذكر أنه يقدّم العبد الذي تعلّق الأرش برقبته، والمرهون، ثم ما يسرع إليه الفساد، ثم الحيوان، ثم العقار ١/٣٢٩.

ما ذهب إليه والنووي» من حيث ما يقدم بيعه من أموال المفلس قال في والروضة»: ويقدم بيع المرهون والجاني، ليتعجل حق مستحقيهما، فإن فضل عنهما شيء ضم إلى سائر الأموال. ومن زياداته: يُقدَّم المال الذي تعلَّق به حق عامل القراض، ويقدّم بالربح المشروط، صرّح به الجرجاني، وهو ظاهر. وقال في أصل والروضة»: ويبيع أولاً ما يخاف فساده. ثم الحيوان، ثم سائر المنقولات، ثم العقار. وقال من زياداته: وهذا المذكور من تقديم بيع المرهون، والجاني هو إذا لم يخف تلف ما يسرع إليه، فإن خيف قُدَّم بيعه عليهما. ١٤١٤. وفي والمنهاج»: يقدم ما يخاف فساده ثم الحيوان، ثم المنقول، ثم العقار. قال والجلال المحلي»: يقدم ما يخاف فساده ثم المنول نضيع، ومن ثم الحيوان لحاجته إلى النفقة، وكونه عرضة للهلاك. ثم المنقول ثم العقار، لأن الأول يخشى عليه السرقة بخلاف الثاني. ٢٨٨/٢.

وقال «قليوبي»: الحيوان يقدم جانٍ على مرهون، وهو على غيره، ثم المنقول، ويقدم منه المرهون، ومال القراض على غيره بل قال شيخنا حتى على الحيوان. ٢٨٨/٢. وقد قال صاحب «عجالة المحتاج شرح المنهاج» بمثل قول «التصحيح». ورقة ١٢٤.

(٣٠٦) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن من كان له من الغرماء عين مال باعها للمفلس، كان بالخيار بين الضرب مع الغرماء، وبين أن يفسخ ويرجع فيها، واستثنى من ذلك ما إذا استحق بشفعة أو رهن أو جناية أو خلطة بما هو أجود منه. ص٧١٠ =

٣٠٧ - وَالْأَصَحُ أَنَّهُ لَوْ أُحْرَمَ البَّائعُ لَمْ يَرْجِعْ مَادَامَ مُحْرِماً.

وفي «المهذب»: أنه يرجع بالجارية إن استولدها بعد الوضع . ٢٣٣٢. ما رجّحه في «التصحيح» من عدم الرجوع في المستولدة والمكاتبة ، جرى عليه في «الروضة» ٤/٥٥١. وقال في «المنهاج» بعدم الرجوع إذا كاتب العبد. وقال «الجلال المحلي» أو استولد الأمة. ٢/٤٢٤. ووجه القول المختار: أنه وجد عين ماله خالياً عن حق غيره فثبت له الرجوع . «المهذب» المختار: وقال «ابن الرفعة» في «الكفاية»: إذا كان المرهون قد استحق بشفعة أو رهن أو جناية ـ تعلقت برقبته ـ فلا رجوع لسبق تعلق الوفاء بها ـ جـ٦ ، باب التفليس.

(٣٠٧) (ع) من الحالات التي استثنى فيها في «التنبيه» رجوع من له عين مال باعها من المفلس أن يكون قد استحق بشفعة أو رهن أو جناية أو خلطة بما هو أجود، واقتصر عليها. ص٧٧. وجزم في «المهذب» بأنه لا يرجع فيه، لأنه تمليك صيد فلم يجز مع الإحرام كشرائه ١/ ٣٣٠.

قال في «الروضة»: ولو انفك الرهن، أو برىء عن الجناية، رجع، ولو كان المبيع صيداً فأحرم البائع لم يرجع. ١٥٥/٤. ولم يصرّح في «المنهاج» بالمسألة، ولكن «الجلال المحلي» قال تعليقاً على قول «المنهاج» شروط السرجوع في المبيع: كون المبيع باقياً على ملك المشتري. قال: قد يفهم كلامه أنه لو زال ملكه ثم عاد لا رجوع ثم قال: وكذا لا رجوع لو كان العوض صيداً فأحرم البائع، لأنه ليس أهلاً لملكه حينئذٍ. وعبارة «التصحيح» تقتضي

أن له الرجوع إذا حل من إحرامه. قال «البلقيني»: وأنه قياس الفقه. ٢٠٦/١. وقال كل من وإليه ذهب «المسطيعي» في «تكملة المجموع». ٣٠٦/١٣. وقال كل من صاحب «عجالة المحتاج» ورقة ١٢٥، و«شرح ابن الملقن» ورقة ١٠٤: أنه إذا كان المرهون صيداً والبائع محرماً، أنه لا يرجع ببعض سلعته في مال المحجود عليه.

٣٠٨ ـ وَأَنَّ الزَّيَادَةَ إِذَا كَانَتْ طَلْعًا (لَمْ) يُؤَيَّرُ (رَجَعَ) فِيهَا. ٣٠٩ ـ وَأَنَّ غُرَمَاءَ المُفْلِس لَا يَحْلِفُونَ مَعَ الشَّاهِدِ.

(٣٠٨) (ض) في (ب) غير مؤبَّر، وهو الأصح. وفي (ب) يرجع: والأصح رجع. (ل) تأبير الطلع: تلقيح النخل. «المعجم الوسيط» ٢/١، ٥٦٢/٢.

(ع) ذكر في والتنبيه، في الزيادة إذا كانت طلعاً لم يؤبر قولين من حيث الرجوع فيها مع الطلع أو بدونه، ولم يرجّع ص٧٧.

وفي «المهذب» ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما. ٣٣١/١،

ما رجّحه «المصنف» من الرجوع بالزّيادة إذا كانت طلعاً غير مؤبّر، قال في «الروضة»: هو الأظهر، وهو رواية «المزني» وحرملة، يأخذ الطلع مع النخل، لأنها تبع في البيع، فكذا هنا. ١٦٢/٤. وبمثله قال في «المنهاج»، قال «الجلال المحلي»: فإذا كانت الثمرة على النخيل المبيع عند البيع غير مؤبرة، فله الرجوع فيها على الراجع. ٢٩٦/٢.

(٣٠٩) (ع) قال في «التنبيه»: إن كان للمفلس دين، وله به شاهد، ولم يحلف الشاهد، ففي حلف الغرماء قولان، ولم يرجّح، ص٧٧.

وذكر في والمهذب، في حلفهم قولين، ولم يصحّح منها شيئاً. ١/٣٢٨.

ما ذهب إليه في «التصحيح» من عدم حلف الغرماء، إذا رفض الشاهد أن يحلف لصالح من يعرف أن له ديناً على آخر، قال في «الروضة»: أنه المذهب. ١٣٥/٤. وليست المسألة في «المنهاج»، ولم أقف عليها في شروحه.

وفي «تكملة المجموع» «للمطيعي» مزيد توضيح لصورة المسألة فقال: إذا ادعى المفلس على غيره بدين، وأنكره المدعى عليه، فأقام المفلس شاهداً، فإن حلف معه استحق ما ادّعاه، وقسم بين الغرماء، لأنه ملك له، وإن لم يحلف، فهل يحلف الغرماء؟ قال «الشافعي» في «المختصر»: لا يحلف الغرماء، وهو الصحيح، لأنهم يثبتون بأيمانهم ملكاً لغيرهم تتعلّق به حقوقهم بعد ثبوته، وهذا لا يجوز، كما لا تحلف الزوجة لإثبات مال زوجها. وإن كان =

الباب الثاني عشر باب الحجر

٣١٠ ـ وَأَنَّ الوَّصِيُّ إِذَا أَكُلَ لِلحَاجَةِ، لَا يَلْزَمُهُ رَدُّ البَّدَلِ.

إذا ثبت تعلّقت به نفقتها، فأشبهت الورثة لأنهم يثبتون ملكاً لأنفسهم
 بأيمانهم. ٣٨/١٣.

(٣١٠) (ل) الحجر: المنع، والمراد هنا منع الصبي والمبذر والمجنون من التصرّف في أموالهم لحق أنفسهم. «تحرير التنبيه» ٧٢/.

(ع) اختار في «التنبيه» أن الوصيّ إذا احتاج أن يأكل من مال اليتيم، أكل وردّ عليه البدل. ص٧٧.

وذكر في «المهذب» في وجوب ردّ البدل إن كان فقيراً قولين، ولم يختر أياً منهما. أما الغني فجزم بأنه لا يأكل ٣٣٧/١.

ما صححه «النووي» هنا من عدم وجوب ردّ الوصي للبدل إذا أكل من مال المحجود عليه لحاجته لذلك هو الأظهر كما قال في زياداته على «الروضة» لظاهر القرآن، ولأنه بدل عمله. أما الغني فقال الصحيح المعروف أنه لا يأخذ مطلقاً على سبيل القطع. وفي أصل «الروضة» في ضمان الفقير لما أكله قولان، ولم يرجّح. ١٩٠/٤.

ولم ينصّ في «المنهاج» على حكم المسألة: وجاء في «شرحه»: ولا يستحق الولي في مال محجوره نفقة ولا أجرة، فإن كان فقيراً، واشتغل بسببه عن الاكتساب، أخذ أقل الأمرين من الأجرة والنفقة بالمعروف، وإذا أخذ لفقر به ثم أيسر لا يجب عليه ردّ البدل على الأظهر في زيادة «الروضة». «نهاية المحتاج» ٤/ ٣٨٠، «مغني المحتاج» ١٧٦/٢. وفي «تكملة المجموع»=

٣١١ ـ وَأَنَّ الإِنْبَاتَ لَيسَ بُلُوغًا فِي المُسْلِمِ .

" (للمطيعي، نقل قول «القرطبي»: أن الذي عليه الفقهاء أنه لا قضاء على الوصي الفقير فيما يأكل، ونقل «المطيعي» عن «الشافعي» قوله أن للولي الفقير أن يأكل متى انقطع عن الأعمال إلا عمل المولي عليه، لأنه يستحقّ ذلك بالعمل والحاجة. ٣٥٨/١٣. وما رجّحه «النووي» هنا، هو الرّاجح في المذهب كما قال «صاحب عمدة الفقيه شرح التنبيه»/٣٩.

(٣١١) (ل) الإنبات: هو ظهور الشعر الخشن الذي يُحتاج في إزالته لنحو حلق على منبته وهو الفرج. «مغنى المحتاج» ٢/١٦٧.

(ع) صحّح في «التنبيه» أن البلوغ في الغلام له علامات منها: إنبات الشعر الخشن. ص٧٣. وذكر في «المهذب»: أن الإنبات بلوغ في حق الكافر، وليس دلالة في حق المسلم على ظاهر النص. ٢٣٧/١ - ٢٣٨.

ما صححه «النووي» من كون الإنبات ليس علامة بلوغ في المسلم. هو الأصح في أصل «الروضة». وقال في زياداتها: إختار «الإمام الرافعي» في «المحرر»، أنه لا يكون بلوغاً. ١٧٨/٣، وهو الأصح في «المنهاج». قال «الرملي» في شرحه: فلا يكون علامة على بلوغه لسهولة مراجعة آبائه وأقاربه المسلمين، ولأنه متهم في الإنبات، فربما تعجّله بدواء دفعاً للحجر. ٤٩٥٠. وقد قال «الشيخ زكريا» في «فتح الوهاب» بمثله ١/٥٠٧ ونقله «المطيعي» في «التكملة» عن صاحب «البيان». ٣١/ ٣٦٤، وممن رجّح كونه علامة في الكافر دون المسلم صاحب «عجالة المحتاج». /٣٦٤.

وقال «ابن الرفعة» في «الكفاية»: إن قلنا الإنبات بلوغ في نفسه، كان بلوغاً في حق أولاد المسلمين. وهو الذي جعله «الشيخ» الأظهر، وإن قلنا هو علامة على البلوغ فقولان حكاهما «أبو الطيب» وغيره، وادعى «المحاملي» و«الشيخ» في «المهذب»، و«القاضي حسين» أنه ظاهر المذهب. جـ٣، باب الحجر.

٣١٢ - وَأَنَّهُ إِذَا أَذِنَ لِلسَّفِيهِ فِي البَيْعِ ، لَمْ يَصِحْ . ٣١٣ - وَأَنَّهُ إِذَا طَرَأً سَفَهُ فِي الدِّينِ ، لَمْ يُحْجَرْ عَلَيهِ .

(٣١٢) (ع) ذكر في «التنبيه» ووالمهذب، في صحة إذن الولي للمحجور عليه بالبيع قولين، ولم يختر أياً منهما. والتنبيه، ص٧٧، والمهذب، ١/٣٣٩.

وما هو الراجح في «التصحيح». هو كذلك في «الروضة»، وكذلك في «المنهاج». وعلله «الرملي» بأنه مسلوب العبارة، كما لو أذن الصبي. ٣٦٨/٤

(٣١٣) (ع) ذكر في «المهذب» و«التنبيه» أنه إن فك الحجر عن المحجور ثم طرأ سفه في الدّين دون المال، ففي إعادة الحجر قولان، ولم يرجّع. «التنبيه» ص٧٣.

ما هو الصحيح عند «النووي» من عدم إعادة الحجر عليه، هو كذلك في «الروضة»: إذ قال فيها: ولو عاد الفسق دون التبذير لم يحجر قطعاً، ولا يعاد على المذهب، لأن الأولين لم يحجره على الفسقة، بخلاف الإستدامة، لأن الحجر كان ثابتاً، فبقي ١٨٢/٣. وهو الأصح في «المنهاج»، وعلله «الرملي» بما في «الروضة» ١٨٢/٣، وهو قول «أبي إسحاق المروزي». «تكملة المجموع» ١٨٧/١٣، وقد أقرّ «السبكي» «النووي» على ما ذهب إليه. «توشيح التصحيح». ورقة ٩٦أ.

الباب الثالث عشر باب الصلح

٣١٤ ـ وَأَنَّهُ إِذَا صَالَحَ مِنْ دَيْنٍ عَلَى عَيْنٍ أَوْ دَينٍ، لَمْ يُشْتَرَطُ القَبْضُ فِي المَجْلِسِ [إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَبَويًّا، لَكَنْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الدَّيْنِ فِي المَجْلِسِ [إِلَّا أَنْ يَكُونَ رَبَويًّا، لَكَنْ يُشْتَرَطُ تَعْيِينُ الدَّيْنِ فِي المَجْلِسِ].

(٣١٤) (ض) قوله: (إلَّا أن يكون ربوياً.... في المجلس) سقطت من (أ): والأصح إثباتها. لورودها في نسخ «التصحيح» في «التذكرة».

(ع) جزم في «التنبيه» أنه إذا صالح من دين على عين أو دين لم يجز أن يتفرّقا من غير قبض. ص٧٣.

وذكر في «المهذب» وجهين في صحة الصلح من دين على عين إذا تفرقا قبل القبض، ولم يرجّح. أما الصلح من دين على دين، فقد جزم بعدم صحته إذا تفرّقا قبل القبض. ١/ ٣٤٠.

ما ذهب إليه «النووي»، وافقه عليه كلام «الروضة»: إذ جاء فيها: أن المصلح عن السدين إذا كان على دين المدعي وهو ما يسمى بصلح المعاوضة من وكان الصلح عن بعض أموال الربا على ما يوافقه في العلّة، فلا بد من قبض العوض في المجلس ولا يشترط تعيينه في نفس الصلح على الأصحّ، وإن لم يكن العوضان ربويين، فإن كان العوض عيناً، صحّ الصلح، ولا يشترط قبضه في المجلس على الأصحح وإن كان ديناً صحَّ على الأصح لكن يشترط القبض بعد الأصح لكن يشترط التعيين في المجلس ولا يشترط القبض بعد الستعيين على الأصح. ١٩٥٤. وهو ما ذهب إليه في المنهاج». وعلل «الشربيني» اشتراط قبض العوض في المجلس إذا توافقا في علّة الربا، بالحذر من الربا. أما اشتراط التعيين في المجلس إن كان العوض ديناً فليخرج عن بيع الدين بالدين، وأما عدم اشتراط القبض في المجلس إن

٣١٥ - وَأَنَّهُ إِذَا صَالَحَ مِنْ أَلفٍ عَلَى خَمْسِماتَةٍ، أَوْ فَتَحَ بَابَاً لِغَيْرِ الإِسْتِطُراقِ جَازَ.

لم يكونا ربويين فلما سبق من الإستبدال عن الثمن. «مغني المحتاج» المحراج المحراج وقد علّق «السبكي» على عبارة «التنبيه» بقوله: يشمل ما إذا لم يتفقا في علّة الربا، ولا يشترط قبضه في المجلس في الأصح، وإنما يشترط تعيينه في «التكملة» ما صححه «النووي» في «التكملة» ما صححه «النووي» المحردة الفقيه». / ٣٩.

(٣١٥) (ل) الاستطراق: جعل الشيء له طريقاً: والنظم المستعذب، ٣٤٣/١.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه إن صالحه من ألف على خمسمائة لم يصح، ص٧٣. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجّع. ٧٣٠٠١.

قال في «الروصة»: إن صالحه على خمسمائة في الذمة لم يصحّ، وإن كانت حاضرة فالأصحّ البطلان ١٩٩/٤، وفي «المنهاج»: لو صالحه من عشرة حالّة على خمسة مؤجلة برىء من خمسة، وبقيت خمسة حالّة، لأنه صالح بحسط البعض، ووعد بتأجيل الباقي. والوعد لا يلزم. والحط صحيح. ولو عكس لغا الصلح، لأن صفة الحلول لا يصح إلحاقها، وإذا لم يصح الحلول، لا يصحّ الترك. «نهاية المحتاج» ٤/٣٨٦.

قال «ابن الملقن» في «شرح التنبيه»: يجوز، لأن معناه أعطني خمسمائة، وأبرأتك من خمسمائة، ولو صرّح بذلك يصح. ورقة ١٠٧.

ونقل «المطيعي» في «التكملة» عن «الشيخ أبي حامد»: أنَّ هذا لا يجوز، وإذا فعلا ذلك كان باطلاً، وعن «المسعودي» أنه إن صالحه عن ألف حالة على خمسمائة مؤجّلة صح الصلح ولا يلزم الأجل. وإن عكس لم يصح، وإن صالحه من ألف صحاح على خمسمائة مكسّرة صح الصلح. ١٣٨٦/١٣ – ٣٨٦/١٠ أما إن فتح باباً لغير الاستطراق فقد ذكر في «التنبيه» قولين، ولم يرجح. ص٧٧. وذكر في «المهذب»، وجهين ولم يرجّح ٢٤٣/١.

وما صححه «النووي» من الجوازقال في أصل «الروضة»: هو الأصح عند «أبي القاسم الكرخي»، ومن زياداته: صححه «صاحب البيان»، و«الرافعي» في «المحدور». وقال: المنع أفقه. ٢٠٨/٤. والأصح في «المنهاج» أن له =

٣١٦ - وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا قَطَعَ الأَعْصَانَ المُنْتَشِرَةَ فِي هَوَائِهِ مَعْ إِمْكَانِ لَيُّهَا، لَزَمَهُ أَرْشُ نَقْصِهَا.

= فتحه. قال «الرملي»: لأن له رفع جميع جداره فبعضه أولى. وما صححه تبعاً لأصله، هو ما صححه في «تصحيح التنبيه»، وهو المعتمد، وإن قال في زيادة «الروضة»، الأفقه المنع. فقد قال في «المهمّات»: إن الفتوى على الجواز، وقد نقله «ابن حزم» عن «الشافعي». ٤٠٢/٤.

(٣١٦) (ض) في (ب) لها: والأصحّ ليّها، أي ثنيها.

(ع) جزم في «التنبيه» بأنه إن حصلت أغصان شجرة في هواء غيره، فطولب بإزالتها لزمه ذلك، وإن امتنع كان لصاحب الدّار قطعها. ص٧٤. وبمثله قال في «المهذب» ٢٤٧/١.

قال في «الروضة»: لو خرجت أغصان شجرة إلى ملك جاره، فللجار مطالبته بإزالتها، فإن امتنع فله تحويلها عن ملكه، فإن لم يمكن فله قطعها، ولا يحتاج إلى إذن القاضي ٢٢٣/٤، وهذه العبارة تفيد اشتراط الُّليُّ قبل القطع، لكنها لا تتعرض لمسألة أرش النقص فيما لو قطعها مع إمكان تحويلها. ولم يصرِّح في «المنهاج» بحكم هذه المسألة، وقال «الرملي»: ويجوز تحويل أغصان شجرة غيره وقد مالت إلى هواء ملكه، ولو مشتركاً وامتنع مالكه من تحويلها عن هوائه، وله قطعها ولو بلا إذن قاض إن لم يمكن تحويلها. قال «الشبراملسي» في حاشيته: أفهم أنه لا يجوز له تحويلها، ولا قطعها قبل امتناع المالك، وعليه، لو فعل ذلك قبل الامتناع، وحصل نقص في الأغصان بالتحويل أو القطع، ضمنه. ٤/٥/٤. ونقل «المطيعي» في «تكملة شرح المهذب» عن «العمراني» في «البيان» قوله: فإن كان ما انتشر ليَّناً يمكنه أن يزيل ذلك عن ملكه من غير قطع، لواه عن ملكه، فإن قطعه لزمه أرش ما نقصت الشجرة بذلك لأنه متعدِّ بالقطع، وإن كان يابساً لا يمكنه إزالته عن ملكه إلَّا بقطعه فله أن يقطع ذلك، ولا ضمان عليه. ١٣/ ٤١٠. وقال «السبكي» في «توشيحه» في حق صاحب الدار في قطع الأغصان إن امتنع مالكها قال: هذا إذا لم يمكن تحويلها ليبسها، وإلَّا فلا يقطعها. ورقة ۱۰۲ب.

الباب الرابع عشر باب الحوالة

٣١٧ - وَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْحَوَالَةِ بِمَالِ الْكِتَابَةِ.

٣١٨ - وَأَنَّ المُحِيلَ إِذَا رَّدُّ (بالعَيْبِ) قَبْلَ قَبْضِ الحَقِّ، انْفَسَخَتْ.

(٣١٧) (ع) جزم في «التنبيه» بأن ما ليس بدين مستقر كمال الكتابة، لا تصح الحوالة به أو عليه. ص٧٤. ويمثله قال في «المهذب» ٣٤٤/١.

ما صححه في «التصحيح» من صحة الحوالة بمال الكتابة قال في «الروضة»: إنه الأصح فيما لو أحال المكاتب سيده بالنجوم، ويه قطع الأكثرون. ٤/ ٢٣٠. وقال في «المنهاج»: والأصح صحة حوالة المكاتب سيّده بالنجوم، دون حوالة السيد عليه. قال «الشربيني» في شرحه: لوجود اللّزوم من جهة السيّد، والمحال عليه، فيتمّ الغرض منها. ولصحة الاعتياض عنها، في قول نص عليه في «الأم». ٢/ ١٩٤. قال «قليوبي»: صحة حوالة المكاتب بالنجوم على أجنبي. وإن كأن لا يصح الاعتياض عنها على المعتمد خلافاً لما في «شرح المنهج». «حاشية قليوبي على المنهاج» ٢/ ٣٠. ونقل «المطيعي» في «تكملته» عن «ابن الصباغ» القول بصحة الحوالة. ٣٢ / ٢٧. ونقل وقال «السبكي» تعليقاً على عبارة المنهاج: هذه حوالة بغير مستقر على مستقر. فتجوز الحوالة بمستقر على مستقر كحوالة المكاتب رجلاً على سيده بدين له فتجوز الحوالة بمستقر على مستقر كحوالة المكاتب رجلاً على سيده بدين له غيه، قاله «القاضي حسين» في باب الكتابة. ورقة ٣٠ اب.

وصحة الحوالة هي الأصح في دعجالة المحتاج شرح المنهاج، / ١٣١.

(٣١٨) (ض) في (ب) بعيب: والأصح بالعيب لما في نسخ التصحيح في وتذكرة النبيه.

الباب الخامس عشر باب الضمان

٣١٩ ـ وَأَنَّ العَبْدَ إِذَا ضَمِنَ بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، يُؤَدِّيْهِ مِنْ كَسْبِهِ، أَوْ مِنْ مَالِ التَّجَارَة.

= (ع) ذكر في «التنبيه» و«المهذب» وجهين في انفساخ الحوالة إذا ردّ المحيل العين بالعيب قبل القبض. «التنبيه» ص٧٤، «المهذب» ٧٤٥/١.

ما رجّحه (النووي) من انفساخ الحوالة بالردِّ بالعيب قبل قبض الحق، قال في أصل والروضة»: هو الأظهر. وقال من زياداته: المذهب البطلان، وصحّحه في «المحرر». وقال في أصلها: وسواءً كان الرد بالعيب قبل قبض المبيع أو بعده على المذهب، وبه قطع الجمهور، وقيل الخلاف فيما بعد القبض، أما قبله فتبطل قطعاً، لعدم تأكدها. ٢٣٣/٤. والانفساخ هو الأظهر في «المنهاج»، قال «الجلال المحلى» في تعليله: لارتفاع الثمن بانفساخ البيع، وسواءً في الخلاف كان رد المبيع قبل قبضه أم بعده. ٣٢٢/٢. وفي «توشيح التصحيح»: قيد العيب لا حاجة إليه. فإنه لو ردّ بالتحالف أو الإقالة كان كذلك، فحذفه أصوب وأخصر، وقال: قول المنهاج: بطلت في الأظهر: أي سواء أكان قبل القبض أم بعده. وهذا موافق لما صحّح في «الروضة»، ونقله في «الشرح الكبير» عن الأكثر. ولكنّه في «التصحيح» أقرّ «التنبيه» على تقييد البطلان بما قبل القبض. ورقة ١٠٤أ. وفي «تكملة المجموع»: أن ممن قال بالبطلان «المزني»، و«أبو العباس بن سريج» و«أبو على بن أبي هريرة»، لأن الحوالة وقعت بالثمن، فإذا ردَّ المبيع بالعيب انفسخ البيع، فسقط الثمن، فبطلت الحوالة. ١٣ / ٤٣٨. والرَّاجع عند «ابن الملقِّن» ما اختاره «النووي» من انفساخها/۱۰۹.

(٣١٩) (ع) اختار في «التنبيه» أن العبد إذا ضمن بإذن سيّده، يتبع به إذا أعتق. = ٣٧٠ -

٣٢٠ ـ وَصِحَّةُ ضَمانِ المُكَاتِبِ بِالإِذْنِ، وَيُؤُدِّيهِ مِنْ كَسْبِهِ.

ص٧٤، ويمثله قال في والمهذب، ٧٤٧/١.

ما هو الراجع عند والنووي، من أن العبد يؤدي من كسبه، أو من مال التجارة إذا ضمن بإذن سيّده، هو ما ذهب إليه في والروضة». ٢٤٣/٤. وفي والمنهاج»: الأصبح أنه إن كان مأذوناً له في التجارة تعلق بما في يده، وما يكسبه بعد الإذن، وإلا فبما يكسبه بعد الأذن له في الضمان، كما في المهر. ومغني المحتاج» ٢/١٩٩١. قال في والتوشيح»: يؤديه من كسبه إن لم يكن مأذوناً، ومن مال التجارة إن كان. والتأدية من كسبه إن لم يكن فهو الأصح لكنه مقيد بكسبه بعد الإذن عند والشيخين»، وأما من التجارة إن كان، فشرطه أن لا يكون مديوناً، والأصح عند والرافعي» ووالنووي» أن الأصح إذا كان مأذوناً أنه لا يتعلق بمال التجارة فقط، بل بما في يده من رأس المال والكسب الحاصل، وما يكسبه بعد الإذن. ورقة ١٠٤٤.

(٣٢٠) (ع) ذكر في صحة ضمان المكاتب بإذن سيده قولين في «التنبيه» و«المهذب»، ولم يختر منها شيئاً. «التنبيه» ص٧٤، «المهذب» ٢ /٣٤٧.

ما اختاره في «التصحيح» من صحة ضمان المكاتب بإذنه، قال في «الروضة» إن فيه قولين كتبرعاته، والأصح صحته ٢٤٣/٤. وليست في «المنهاج». وقال: وضمان عبد. قال «قليوبي»: ولو مكاتباً. ٣٧٤/٢. وقال «الشربيني»: ويضح ضمان المكاتب بإذن سيده، لا بدونه كسائر تبرعاته. ٣/٠٠٧. قال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على قول «التنبيه» في المكاتب: فإن أذن له ففيه قولان، أي وهما القولان في تبرعاته، وأظهرهما الصحة إلا في العتق. وعلق على عبارة «التصحيح» بأن القولين في أصل صحة الضمان، وإنما يقال إنما هما فيما بيده. «توشيح التصحيح» ١٠٤ب. وفي «تكملة المجموع»: والذي يقتضيه المذهب أنه يصحّ الضّمان، ويتبع به إذا عتى، ولا يؤدي من المال الذي في يده قبل أداء الكتابة. ٣٢/١٣٤.

٣٢١ - وَيُطلانُ ضَمانِ مَال ِ الجُعَالَةِ قَبْلَ فَرَاغِ العَمَلِ .

(٣٢١) (ع) اختار في «التنبيه» القول بصحة ضمان مال الجعالة. ص٧٤. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه ولم يرجّع. ٣٤٧/١.

ما رجّحه من بطلان ضمان مال الجعالة قبل الفراغ من العمل. هو الرَّاجح في «السروضة» إذ قال بعدم جواز الضمان بها، بعد الشروع في العمل وقبل تمامه ٤/ ٢٥٠. ويمثله قال في «المنهاج» حيث قاسها على رهنه ونصّه: وضمان الجعل كالرهن به. قال «الجلال المحلي»: وتقدّم أنه لا يصح الرهن قبل الفراغ من العمل. ٢٣٣٦. وقد نقل «المطيعي» في «تكملته» عن «العمراني» صورة ضمان مال الجعالة فقل: أن يقول: من ردّ ضالتي فله دينار، فإن ضمن عنه غيره ذلك قبل ردّ الضالة ففي جوازه وجهان، ولم يذكر ترجيحاً. ١٠٩/ ٩٠٥. وذهب «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» إلى صحة ما اختاره «النووي» / ٢٠٩.

(٣٢٢) (ع) قال في «التنبيه»: لا يصح ضمان مال مجهول، وقيل يصح ضمان إبل الدية وإن كانت مجهولة. ص83.

وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٣٤٧/١.

ما هو الراجح من صحة ضمان إبل الدية قال في «الروضة»: هو الأصح بناءً على القول بعدم صحة ضمان المجهول. ٢٥١/١. وقال في «المنهاج» كذلك بصحة ضمانها في الأصحّ. قال «الجلال المحلي» في شرحه: على الجديد كالقديم، لأنها معلومة السن والعدد. ٣٢٧/٢. قال «المطيعي» في «تكملته»: لا يصح ضمان المجهول، وهو أن يقول ضمنت لك ما تستحقه على فلان، وهو لا يعلم قدره، وقال «ابن سريج»: قول الشافعي القديم أنه يصح ضمان المجهول، كما يصح ضمان نفقة الزوجة عن مدة مستقبلة مع أنها مجهولة. وعن «صاحب الإبانة» في ضمان الدين المجهول أنه يصح في الأشهر، لأن جملة ما ضمنه معلومة. ٣١/٢٦٤. وصحح «ابن الملقّن» قول الثووي»/٧٠١

٣٢٢ ـ وَصِحَّةُ ضَمَانِ إِبلِ الدِّيَةِ.

٣٢٣ - وَيُطْلَانُ الْبَيْعِ الْمَشْرُوطِ فِيهِ ضَمَانٌ فَاسِدٌ.

٣٢٤ ـ وَصِيحُةُ ضَمَانِ الْأَعْيَانِ كَالْمَغْصُوبِ.

(٣٢٣) (ع) ذكر في والتنبيه، في بطلان البيع إذا شرط فيه ضماناً فاسداً، وكذلك ذكر في والمهذب، قولين، ولم يختر أياً منهما. والتنبيه، ص٧٥، والمهذب، ولم يختر أياً منهما.

ذكر في «الروضة» في بطلان الضمان وجهين فيما إذا ضمن عن رجل الفاً، وشرط للمضمون له أن يعطيه كل شهر درهماً ولا يحسبه من الضمان فالشرط باطبل. وقال في زيادات «الروضة»: الأصح بطلان الضمان. ٢٦٣/٤ وفي وتكملة المجموع»: إن قال: بعتك سيارتي بالف على أن يضمن لي فلان عليك، على أنه بالخيار، فهذا شرط يفسد الضمان، وفي إفساده البيع قولان كمن شرط رهناً فاسداً في بيع والأصح بطلانه.

(٣٢٤) (ع) اختار في «التنبيه» عدم صحة الكفالة بالأعيان كالغصوب والعواري. ص٥٥/. وفي «المهذب» ذكر وجهين، ولم يرجّع ١/١٥٥.

ما هو الراجح عند «النووي» من صحة ضمان الأعيان المضمونة قال في «الروضة»: إنها صحيحة على المذهب المشهور عند الجمهور. ٢٥٥/٤. ولم يذكرها في «المنهاج». قال «الشربيني» في شرحه: يصح ضمان ردّ كل عين هي في يده مضمونة عليه كمغصوبة ومستعارة، ومستامة ومبيع لم يقبض كما يصح بالبدن بل أولى، لأن المقصود هنا المال. «مغني المحتاج» كما يصح بالبدن بل أولى، لأن المقصود هنا المال. «مغني المحتاج» لا وقال «السبكي»: المراد بضمان الأعيان ضمان ردّها، أما ضمان قيمتها لو تلفت فالأصح منعه، فقول «التصحيح»: وصحة ضمان الأعيان قد يشمل هذا لا سيما وهو أحد الصورتين في «الشرح» و«الروضة» لضمان الأعيان، فليس على إطلاقه. «توشيح التصحيح» و ١٠٥٠. ورجّح «ابن الملقّن» في «شرحه» صحة الضمان/ ١١٠.

٣٢٥ ـ وَأَنَّ المَكْفُولَ إِذَا مَاتَ وَطُلِبَ إِحْضَارُهُ قَبْلَ الدَّفْنِ، وَجَبَ إِنْ أَمْكَنَ، (وَإِلَّا فَلا).

⁽٣٢٥) (ض) وإلا فلا سقطت من (أ)، والأصح أنها لم تثبت، لأن نسخ «التصحيح» في «التذكرة» لم توردها.

⁽ع) اختار في «التنبيه» أن المكفول إذا مات سقطت الكفالة. ص٧٥. واختار في «المهذب» أنه يبرأ الكفيل ٢/ ٣٥١.

قال في «الروضة»: إذا مات المكفول به، فالأصح عدم انقطاع طلب الإحضار عن الكفيل، بل عليه إحضاره ما لم يدفن إذا أراد المكفول له إقامة البيّنة على صورته، كما لو تكفل ابتداءً ببدن الموت. ٢٥٨/٤. وبهذا قال في «المنهاج»، قال «قليوبي»: أي قبل وضعه في القبر، فإن وضع فيه، وإن لم يهل عليه التراب، لم تصح الكفالة به، ما لم يلزم من حضوره تغييراً أو نقل محرم. ٣٢٨/٢. وفي «توشيح التصحيح» تعليقاً على قول «التنبيه»: وإن مات سقطت الكفالة قال: يشمل ما قبل الدفن والأصح خلافه. ورقة ١٠٥٠.

الباب السادس عشر باب الوكالة

٣٢٦ - وَالصَّوَابُ أَنَّ لِلأَعْمَى أَنْ يُوكِّلَ فِي البَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَالإِجَارَةِ (وَنَحْوِهَا)، إِذَا قُلْنَا بِالمَدْهَبِ (أَنَّهُ) لاَ تَصِحُّ مِنْهُ.

(٣٢٦) (ض) ونحوها: سقطت من (ب). والأصحّ ثبوتها، لورودها في نسخ دالتصحيح، في وتذكرة النبيه،

أنَّه في (ب) إلَّا أنها والأصح: أنها.

(ع) جزم في «التنبيه» بأن من جاز تصرّفه فيما يوكل فيه، جاز توكيله، وجازت وكالته، ومن لا فلا، واستثنى الصبي المميز. ص٧٦. وإليه ذهب في «المهذب» ١/٣٥٥.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من صحة توكيل الأعمى، هو الراجع في «الروضة» إذ جاء فيها: ويستثنى بيع الأعمى وشراؤه، فإنه يصح التوكيل فيه، وإن لم يصح من الأعمى للضرورة. ٢٩٧/٤. وإليه ذهب في «المنهاج» ونصه: ويستثنى من الضابط ـ شرط الموكل صحة مباشرته ماوكل فيه بملك أو ولاية ـ توكيل الأعمى في البيع والشراء فيصح، قال «الجلال المحلي»: مع عدم صحتهما منه للضرورة. ٢٧٧٧٣. وعقب «السبكي» على قول «التنبيه»: ومن لا يجوز تصرفه لا يجوز توكيله بقوله: يستثنى الأعمى فلا يجوز بيعه وشراؤه وإجارته ويوكل فيها. ورقة ٢٠٠١أ.

٣٢٧ ـ وَالْأَصَحُ صِحَّةُ تَوْكِيلِ العَبْدِ فِي قَبُولِ النِّكَاحِ، وَالمَرْأَةِ فِي السَّلَاقِ.

٣٢٨ - وَيُطلانُ الوَكَالَةِ فِي الإِقْرَارِ، وَصِحَّتُهَا فِي تَمَلُّكِ المُبَاحِ وَالرَّجْعَةِ.

(٣٢٧) هذه المسألة استثناها والنووي، كذلك من قول والشيخ أبي إسحاق، في والتنبيه: كل من جاز تصرفه جاز توكيله وإلا فلا. وذكر في والمهذب، في توكيل العبد في قبول النكاح، وتوكيل المرأة في طلاق غيرها وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٢/٣٥٦.

ما صححه «النووي» من جواز توكيل العبد في قبول النكاح بغير إذن سيده، قال في أصل «الروضة»: الأصح الجواز، وقال من زياداته: وفي توكيله فيه بإذن السيد وجهان في «الشامل» و«البيان»، والمختار الجواز مطلقاً. ٢٩٨/٤. وفي «المنهاج»: والأصح صحة توكيل عبد في قبول نكاح، ومنعه من الإيجاب: قال «الشربيني» في تعليل صحة توكيله في قبول النكاح ولو بغير إذن السيد بأنه لا ضرر على السيد فيه. أما منعه من الإيجاب ولو بإذن السيد، فلأنه إذا لم يزوج بنت نفسه فبنت غيره أولى. ٢١٨/٢. ونقل «المطيعي» في «التكملة» عن «الرملي» في «شرح المنهاج» أن الأصح صحة توكيل العبد في قبول النكاح. ٣٤/٧١٣.

وصحح «السبكي» في «التوشيح»: صحة وكالة العبد في قبول النكاح بلا إذن في الأصح. ورقة ١٠٦أ.

أما صحة توكيل المرأة في الطلاق لغيرها فهو الأصح في «الروضة»، كما يصح أن يفوض إليها طلاق نفسها ٢٩٩/٤. وفي «المنهاج» لم ينصّ عليه، وقال «قليوبي»: وأما غير هذا فيصحّ كون المرأة وكيلة فيه، وإن فوّت حق الزوج. ٣٣٧/٧، وممّن قال بصحّة طلاق المرأة لغيرها بالوكالة «الشربيني» الزوج. ٢١٨/٧، و«المطيعي» نقلًا عن «نهاية المحتاج» ٢١/٧٤، و«السبكي» في «التوشيح»، وقال: ذكره «الرافعي» في الخلع. ورقة ٢٠١أ.

(٣٢٨) (ع) ذكر في والتنبيه، ووالمهذب، وجهين في جواز الوكالة في الإقرار. والتنبيه، =

٣٢٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِيمَا لَا يَتَمَكَّنُ مِنْهُ، لَكُثْرَتِهِ لَمْ يَجُزْ التَّوْكِيلُ إِلَّا فِي القَدْر (المَعْجُوز عَنْهُ).

ص٧٦. «المهذب، ١/٣٥٦ وفي «المهذب، أنه ظاهر النص.

قال في «الروضة»: صورة التوكيل بالإقرار أن يقول: وكلتك لتقرُّ عني لفلان بكذا، والأصح عند الأكثرين، لا يصح، لأنه خبر، فأشبه الشهادة ٢٩٢/٤. والأصح في والمنهاج، عدم صحتها في الإقرار. قال والشربيني،: لأنه إخبار عن حق، فلا يقبل التوكيل كالشهادة. ٢٢١/٢.

أما تملك المباحات والرجعة فقد ذكر في والتنبيه، فيهما وجهين، ولم يرجح . ص٧٦. وفي والمهذب، ذكر قولين في تملك المباحات ولم يرجع ٣٥٣/١. واختار جواز التوكيل في الرجعة ١/٥٥٥. وما رجحه «النووي» من صحة الوكالة في تملك المباحات والرجعة هو الأصح في «الروضة» بالنسبة لتملك المباحات ٤/ ٧٩١. وكذا الأمر بالنسبة للرجعة ١٩٩١. وهو الأظهر في والمنهاج، والنها أحد أسباب التملك فأشبه الشراء. ومغنى المحتاج، ٢٢١/٢. ولم ينص على السرجعة، ولكن قال «قليوبي» و«عميرة» في حاشيتهما: تصبح الوكالة فيها. ٣٣٧/٢. ونقل «المطيعي» عن وروض الطالب، القول بصحة الوكالة في تملك المباحات. ١٣/ ٥٣٩ كما صححه في الرجعة ١٣/ ٥٤٠.

(٣٢٩) (ض) المعجوز عنه. في (ب) المتمكن منه. وما في نسخ والتصحيح، في (تذكرة النبيه) المعجوز عنه.

(ع) ذهب في والتنبيه إلى أنه إذا وكل شخص آخر في حقّ، يجوز للوكيل أن يجعل ذلك لغيره إذا لم يتمكن منه لكثرته. وهو بعمومه يشمل جميع الموكل فيه. ص٧٦. ويمثله قال في والمهذب، ٣٥٨/١. والقولين في والمهذب، محلهما التوكيل فيه جميعه، لكنه جزم بأنه يجوز له أن يوكل فيما لا يقدر عليه منه، إذا كان لا يقدر عليه لكثرته.

ما هو الرَّاجع في والتصحيح، هو المذهب كما لو قال في والروضة: ولو كشرت التصرفات الموكّل فيها، ولم يمكنه الإتيان بجميعها لكثرتها، = ٣٣٠ ـ وَأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُوكُلَ عَبْداً فِي شِرَاءِ نَفْسِهِ لَهُ مِنْ مَوْلاًهُ.
 ٣٣١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: بعْ بأَلْفٍ، فَبَاعَ بِأَلْفٍ وَثُوبِ جَازَ.

(٣٣٠) (ع) ذكر في «التنبيه» في جواز توكيل عبد لغيره في شراء نفسه أو غيره له من مولاه قولين، ولم يرجح ص٧٦. وكذا ذكر وجهين في «المهذب» في جواز التوكيل، ولم يختر أياً منهما. ٣٥٩/١.

ما صححه «النووي» من جواز توكيل عبد غيره في نفسه، أو مولى آخر من مولاه هو الأصح في «الروضة». ٤/٣٣٥. وعبارة «المنهاج»: وإن قال بعت موكلك زيداً، فقال: اشتريت له، فالمذهب بطلانه. قال «الشربيني» في «شرحه على المنهاج»: مقتضى كلامه عدم وجوب تسمية الموكل في العقد، ويستثنى من ذلك مسائل منها: إذا وكل شخص عبداً في أن يشتري نفسه من سيده، فيجب أن يقول اشتريت نفسي منك لموكلي، لأن قوله اشتريت نفسي صريح في اقتضاء العتق، فلا يندفع بمجرد النية. وكلامه صريح في جواز شراء نفسه من سيّده بالوكالة. ٢/ ٢٣٠. قال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على عبارة «التنبيه»: في شراء نفسه، كذلك في شراء غيره ـ وقوله من مولاه قد يفهم أنه لا يورد العقد إلا مع المولي، ولا قائل به، بل يجوز مع وكيل المولى ما لم يمنم منه. ورقة ١٠٠٧.

(٣٣١) (ع) جزم في «التنبيه»: بأنه إذا قال الموكل للوكيل: لا تبع بأكثر من ألف، لم يجز أن يبيع بما يزيد. ص٧٦.

الممكن، ولا يوكل فيما يزيد على الممكن، ولا يوكّل في الممكن. والمكن. وهو قوله في والمنهاج»: لأن الضرورة دعت إليه فيما لا يمكن بخلاف الممكن. ومغني المحتاج» ٢٢٦/٢. وفي وتكملة المجموع»: يجوز التوكيل في بعضه فيما لا يقدر عليه منه ١٣/٥٥٥. وقد رجّح وشيخ الإسلام زكريا» ما اختاره والنووي»: وفتح الوهاب» ٢٢١/١، كما رجّحه وابن الملقن» في وشرح التنبيه، ورقة ١٠٩٠.

٣٣٧ - وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ابْتَعْ فِي فِمِّتِكَ، (وَانْقُدُهُ) الْأَلْفَ، فَابْتَاعَ بِعَيْنِهِ لَمْ يَصِح .

له: بع بألف فباع بألف وثوب. وما رجّحه في والتصحيح، هو الأصح في والروضة، ٤/٣٢٠. وفي والمنهاج،: وإن قال: بع بماثة لم يبع بأقل، وله أن يزيد إلا أن يصرّح بالنهي. قال والشربيني، فتمتنع الزيادة، لأن النطق أبطل حق العرف، ثم فرّع على ذلك: لو قال له بع العبد بماثة، فباع بماثة وثوب أو دينار صح، لأنه حصل غرضه وزاد خيراً. ٢٢٨/٢.

قال والسبكي،: الخلاف في والشرح، ووالروضة، مفروض فيما إذا ساوى الألف الثوب، فإن لم يساو فالقياس ترتيبه على ما إذا ساوت شاة ديناراً وشاة بعضه ـ وهنا الأصح عند والقاضي أبي الطيب، والأصحاب صحة البيع فيهما جميعاً كما في والروضة، ورقة ١٠٧٧.

وممن وافق «الإمام النووي» إلى القول بالجواز صاحب «إعلام النبيه» _ مخطوط رقم ٦٠م.

(٣٣٢) (ض) في (ب) وانُقِدِ، والأصح كما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» وانقده.

(ع) ذكر في «التنبيه» ووالمهذب، أنه إذا دفع الموكل إلى الوكيل ألفاً، وقال له: اشتر لي في اللّمة، وانقد الألف فيه، فابتاع بعينها. وجهين في صحة البيع، ولم يختر أياً منهما. «التنبيه» ص٧٦. «المهذب» ١/ ٣٦٠.

ما اختياره في «التصحيح» من عدم الصحة، هو الأصحّ في «الروضة» ٣٢٤/٤. وهو ما صححه في «المنهاج»، قال «الجلال المحلي»: لو أمره بالشراء في النفعة، ودفع المعيّن عن الثمن، فاشترى بعينه لم يقع الشراء للموكل. ٣٤٥/٢. وذكر «المطيعي» في «تكملة المجموع»: أنه لو أذن له بالشراء نسيئة، فاشترى بالنقد فالشراء غير لازم للموكل، لا يختلف مذهب بالشافعي، وسائر أصحابه، سواءً اشتراه بما يساوي نقداً أو نسيئة، لما فيه من التزامه التعجيل بما لم يأذن به. ١٣١/ ٥٧٥. وأقرّ «السبكي» ما في «المنهاج» من أنه لا يقع للموكل، وقال: أما وقوعه للوكيل فإن لم يصرّح بالسفارة وقع له، وكذا إن صرّح في الأصح. ورقة ١٠٧٨.

٣٣٣ - وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِي بَيْعِ عَبْدٍ بِمَاثَةٍ، فَبَاعَ بعضَهُ بِمَاثَةٍ صَحَّ. ٣٣٤ - وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِي الْبَيْعِ فِي سُوقٍ، فَبَاعَ فِي غَيْرِه لَمْ يَصِحّ.

(٣٣٣) (ع) جزم في والتنبيه»: أن الموكل إذا أمر الوكيل ببيع أو شراء عبد، لم يجز على نصفه من ٧٦٠. وفي والمهذب»: إن وكله في بيع عبد بألف، فباع نصفه بألف جاز، لأنه مأذون له فيه من جهة العرف، لأنَّ من يرضى ببيع العبد بألف يرضى ببيع نصفه بالألف. ٣٦٢/١.

ما في والروضة: أنه لو أمر الوكيل بشراء عبد، أو بيع عبد، لا يجوز العقد على بعضه لضرر التبعيض، ولو فرضت فيه غبطة. ٤/٣٣٣. ولم ينص عليها في والمنهاج، وقال والشربيني، في شرحه: ولو وكله ببيع عبد أو شرائه لم يعقد على بعضه لضرر التبعيض، نعم، لو باع البعض بعين الجميع صح كما ذكره والمصنف ـ النووي، في تصحيحه، هذا إذا لم يعين المشتري كما قاله والزركشي، وإلا لم يصح لقصد محاباته. ٢/٣٣٧. ونقل والمطيعي، عن والماوردي، قوله: فلو باع نصف العبد بمائة درهم صح البيع، لأن بقاء نصف العبد مع حصول المائة التي أرادها أحظً. ١٣٨/٨٥. وقد عقب والسبكي، في والتوشيح، على قول والتنبيه، فيما إذا أمره ببيع عبد أنه لا يجوز أن يعقد في والتوشيح، الاتفاق عليه عن والمهذب، وغيره، ولذلك استدركه في والتصحيح، وعبر بلفظ الصواب، وهو وارد على كلام والرافعي، ووالروضة، حيث قالا: لم يكن له أن يعقد على بعضه لضرر التبغيض، ولو فرضت فيه غبطة. ورقة ١٠٧.

(٣٣٤) (ع) قطع في «التنبيه»: بأن الموكل إذا وكّل في البيع في سوق فباع في غيرها جاز. ص٧٦. وفي «المهذب»: إذا كان الثمن في المكان الذي عيّن له أكثر، لم يجز البيع في غيره، وإن كان الثمن سواء في المكانين فوجهان ولم يرجع .

ما رجّحه «النووي» من عدم صحة البيع في غير السوق الذي حدّده =

٣٣٥ ـ وَأَنَّ (لِلْوَكِيلِ) قَبْضَ الثَّمَنِ، وَأَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ المَبِيعَ حَتَّى يَقْبِضَ الثَّمَنَ، وَأَنَّهُ إِذَا وَكُلَهُ فِي قَبْضِهِ (فَجَحَدَ) لَمْ يُثْبِتْهُ.

الموكل لوكيله، هو الأصح في والروضة كأصلها عند وابن القطان ووالبغوي . قال من زياداته: الأصح على الجملة: المنع، وهو الذي صححه والماوردي عن والرافعي في والمحرر ، ٤/٥/١ . وجزم في والمنهاج بتعين المكان الذي يحدد للوكيل. قال والشربيني : يتعين المكان لأنه إن كان له غرض من تعيينه لكون الراغبين فيه أكثر، أو النقد فيه أجود فواضح ، وإلا فقد يكون له فيه غرض خفي لا يطّلع عليه . وتعينه إذا لم يكن للموكل غرض ظاهر هو المعتمد كما قال والشيخان » . ٢/٨٧٢ . ونقل والمطبعي » عن والماوردي » أنه إن كان لتعيينه غرض صحيح فلا يجوز مخالفته ، وإلا فالأشبه أنه شرط لازم لا يجوز للوكيل البيع في غيره لأنه أملك بأحوال إدانة ١٩/٣٥٥ .

(٣٣٥) (ض) لِلوكيل: في (ب) للوكيل في البيع. ولم تثبت الزيادة في نسخ «التصحيح» في تذكِرة النبيه».

فجحده في (ب) فجحد من عليه الحق. ولم ترد الزيادة في نسخ «التصحيح» في تذكرة النبيه».

(ع) قال في «المتنبيه»: وإن وكله في البيع سلّم المبيع، ولم يقبض الثمن. وذكر في إثبات الثمن إذا وكله في قبضه فجحد من عليه الحق قولين، ولم يرجّع. ص٧٩. وذكر في «المهذب» في كل من تسليم المبيع، وقبض الثمن، وإثباته وجهين، ولم يرجّع. ٣٥٨/١.

ذكر في «الروضة» أن الأصحّ فيما إذا وكله بالبيع مطلقاً أنه يملك قبض الثمن، لأنه من توابع البيع ومقتضياته. أما بالنسبة لتسليم المبيع إذا كان معه فقال في أصل «الروضة»: أشار كثيرون إلى الجزم بجوازه، وقال: ولو صرّح بهماء لم يملك التسليم ما لم يقبض الثمن، وعلى هذا جرى صاحب «التهذيب» وغيره. وقال من زياداته: الأصح جواز التسليم، ولكن بعد قبض الثمن، فهذا هو الراجح في الدليل، وفي النقل أيضاً، وقد صححه «الرافعي» في «المحسر». والأصح أن الوكيل باستيفاء الحق لا يثبته.

٣٣٦ _ وَأَنَّهُ إِذَا وَكَّلَهُ فِي شِرَاءِ عَبْدٍ وَذَكَرَ نَوْعَهُ، لَمْ يَشْتَرطْ ذِكْرُ الثَّمَن وَلاّ الوَصْفِ.

٣٠٩/٤. والأصح في «المنهاج» أنه الوكيل بالبيع له قبض الثمن وتسليم المبيع: قال «الجلال المحلى»: لأنها من مقتضيات عقد البيع، وعليه لا يسلُّمه حتى يقبض، فإن خالف ضمن. ٣٤٢/٢. قال «الشربيني»: ومحل الخلاف فيما إذا لم يكن القبض شرطاً. فإن كان كالصَّرف ونحوه فله القبض والإقباض قطعاً، أما إذا كان الثمن مؤجلًا، ولوحلٌ، أو حالًا ونهاه عن قبضه، لم يقبضه قطعاً. ٢٢٥/٢.

وذهب «المطيعي» إلى أن من وكل في شيء ملك تسليمه، لأن إطلاق التوكيل في البيع يقتضي التسليم لكونه من تمامه. وأما قبض الثمن فالأولى عنده أن ينظر فإن دلت القرائن على قبضه كتوكيله في بيع ثوب في سوق غائب عن الموكل كان له القبض وإلا ضمن. وإن لم تدل القرينة على ذلك لم يكن له قبضه. ونقل عن «الماوردي» الجنم بأن له تسليم المبيع وتسلّم الثمن، وإن لم يصرّح به الموكل. لأن عقد البيع أوجب عليه تسليم ما باعه، وهو مندوب إلى أن يسلّمه إلّا بعد قبض ثمنه، فلذلك جاز أن يتجاوز العقد إلى تسليم المبيع وقبض الثمن. أما إثبات الثمن عند جحوده فقال: فيه قولان حكاهما «ابن سريج» مخرجاً، ولم يصرّح بترجيح. ١٣/٥٩ه .071 -

وقـال «السبكي»: وإن وكُّله في البيع سلَّم المبيع يحمـل على ما بعـد القبض في الحال، وصرّح في «التصحيح» فيه بخلاف، ولم أره مصرّحاً به. «توشيح التصحيح» ورقة ١٠٧ب.

(٣٣٦) (ع) قال في «التنبيه»: وإن وكُّله في شراء عبد وذكر نوعه. ولم يقدر الثمن لم يصح، وإن لم يصف العبد، فالأشبه أن لا يصح . ص٧٦.

قال في «الروضة»: لا يكفي أن يقول: اشتر لي شيئاً أو حيواناً، بل يشترط أن يبيّن جنسه أنه عبــد أو أمة، والنوع كالتركي والهندي وغيرهما. ولا يشترط استقصاء أوصاف السُّلم، ولا ما يقرب منها بلا خلاف، وأما الثمن فلا يشترط = ٣٣٧ - وَتَصْدِيقُ الوَكِيلِ بِجُعْلِ في الرَّدِّ، وَالمُوكِّلِ إِذَا اخْتَلَفَا فِي البَيْعِ، وَقَبْضِ الثَّمَنِ، أَوْ فِي الشَّرَاءِ (بِعِشْرِينَ أَوْ عَشَرَةٍ).

بيان قدره على الأصح ٢٩٦/٤. وفي والمنهاج»: إذا وكله في شراء عبد وجب بيان نوعه إلا قدر الثمن في الأصح. قال والشربيني، ولا يكفي ذكر الجنس كعبد لاختلاف الأغراض بذلك. وإن تباينت أوصاف نوع وجب بيان الصنف، ولا يشترط استيفاء أوصاف السّلم ولا ما يقرب منها اتفاقاً. ولا يجب بيان قدر الثمن في الأصح، لأن غرضه قد يتعلق بواحد من ذلك النوع نفيساً كان أو خسيساً. ٢٧٢/٢. قال والسبكي،: قول والتنبيه،: إن وكّله في شراء عبد ولم يذكر نوعه لم يصح، قال وابن الرفعة، إلا إذا كان المقصد منه التجارة. وقوله: فإن ذكر النوع، وقدر الثمن ولم يصفه فالأشبه أن لا يصح: اقتضى كلام التصحيح أن هذا الأشبه وجه فلعل ذلك لكونه من احتمالات والشيخ، وهو صاحب وجه، وليس في والرافعي، أو غيره إلا الصحة. قال وابن الرفعة»: ونفى والبندنيجي، خلافها. ورقه ١٩٠٨.

وممن قال بمثل قول «النووي» «الشيخ زكريا الأنصاري» في «فتح الوهاب» ٢٢٢/١، و«الشرقاوي» في «حاشيته على شرح التحرير» ٢٢٢/١. وقال «الجيلي» في «شرح التنبيه»: من أصحابنا من قال يصح، وهو اختيار «ابن سريج» ولأن النوع الواحد لا يتفاوت. والقول بأنه إذا ذكر نوعه، ولم يذكر قدر الثمن لم يصح أصح، وإذا ذكر النوع وقدر الثمن، ولم يصف العبد بالطول والقصر. والأصح يصح. «الموضح النبيه» جـ٣ ـ باب الوكالة.

(٣٣٧) (ض) بعشرين أو عشرة في (ب) بعشرة أو عشرين. وهو كذلك في نسختين من «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ل) الجعل: - بضم الجيم - ما يجعل للعامل عوضاً وتحرير التنبيه > ٧٧. (ع) ذكر في «التنبيه» قولين فيما إذا كان الردّ بجعل هل القول قول الموكل أم قول الوكيل، ولم يرجّح . ص٧٧. وذكر كذلك في «المهذب» وجهين إذا ردّ المال، فقال الوكيل: رددت عليك المال، وأنكر الموكّل إن كانت الوكالة بجُعل. ١ / ٣٦٥.

وما صحّحه «النووي» من تصديق الوكيل برد المال على الموكل إن كانت الوكالة بجعل هي الأصحّ في «الروضة» ٢٤٢/٤. وفي «المنهاج»: وقول الوكيل مقبول في الردّ. قال «الشربيني» في شرحه: لأنه إثتمنه، ولا فرق بين أن يكون بجعل أو لا، لأنه إن كان بغير جعل فقد أخذ العين بمحض عرض المالك فأشبه المودع، وإن كان بجعل فلأنه إنّما أخذ العين لنفع المالك انتفاعه هو إنما هو بالعمل في العين لا بالعين نفسها. ٢/٣٥٠. وذهب «المطبعي» في «تكملة شرح المهذب» إلى أن القول قول الوكيل مع يمينه، وقيد ذلك بما إذا صدّقه الموكل بالرد وادّعى دفع الجعل إليه. ٣١٢/١٣. وقد صحّح «ابن النقيب» في «عمدة السالك» ما اختاره «النووي» في «التصحيح»

أما إذا اختلفا في البيع وقبض الثمن فادعاه الوكيل، وأنكره الموكل. أو قال الوكيل: اشتريته بعشرين، فقال الموكل بل بعشرة، فقد ذكر في والتنبيه، قولين، ولم يرجّع. ص٧٧. وفي والمهذب، إن اختلفا في قبض الثمن، فادعى الوكيل أنه قبض الثمن وتلف وأنكر الموكل. ذكر قولين ولم يرجّع الركيل أنه قبض الاختلاف في الثمن بأن وكلّه في ابتياع جارية فابتاعها ثم اختلفا فقال الوكيل ابتعتها بإذنك بعشرين، وقال الموكل بل أذنت لك في ابتياعها بعشرة جزم بأن القول قول الموكل. وكذلك إن اختلفا في البيع فالقول في والمهذب، قول الموكل. الموكل. ١٩٥٤/٣٠.

والأصحّ في «الروضة» أنه عند الاختلاف في البيع فالقول قول الموكل 1787. وفي اختلافهما في قبض الثمن، فالقول قول الموكل مع يمينه على نفي العلم بتقبيض الوكيل، لأن الأصل بقاء حقه، وهذا هو المذهب كما قال إن كان قبل تسليم المبيع. ٢٤٣/٤. وكذلك عند الاختلاف في الشراء بعشرة أو عشرين. ٢٣٨٨٤. وفي «المنهاج»: لو اختلفا في البيع وقبض الثمن، صدق الموكّل إن كان الاختلاف قبل تسليم المبيع. قال «الجلال المحلي»: لأن الأصل بقاء حقه ٢/٥٠٠. وكذلك عند الإختلاف في العشرة والعشرين. قال «الجلال المحلي»: قال «الجلال المحلي»: وقال «الجلال المحلي»: وقال «الجلال المحلي»: وقال الأصل عدم الإذن فيما ذكره الوكيل. ٢/٨٤٨.

٣٣٨ - وَأَنَّهُ إِذَا وَكُلَهُ فِي قَضَاءِ دَيْنٍ، فَقَضَاهُ فِي غَيْبَةِ المُوَكِّلِ، وَأَشْهَدَ عَدْلًا أُوْرَجُلَينِ ظَاهِرُهُما العَدَالَةُ، أَوْفِي حَضْرَةِ المُوَكِّلِ وَلَمْ يُشْهِدُ، لَمْ يَضْمَنْ.

٣٣٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا صَدَّقَ مُدَّعِي الْحَوَالَةِ لَزَمَهُ الدَّفْعُ إِلَيهِ.

(٣٣٩) (ع) ذكر والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، ووالمهذب، أنه إن جاء رجل فقال: أحالني عليك صاحب الحق، ففي وجوب الدفع إليه قولان، ولم يختر منهما شيئاً. والتنبيه، ص٧٧، والمهذب، ٣٦٣/١.

ما صححه والنووي» هنا من لزوم الدفع إليه، قال في والروضة»: هو الأصح ببناءً على القول بأن مصدّق مدعي الوكالة لا يلزمه الدفع ـ ٤/٣٤٦. وهو الأصحّ في والمنهاج، كذلك. قال والجلال المحلي، في شرحه: لاعترافه بانتقال الدين إليه. ٢/١٥٣. ويلزمه الدفع بناء على التعليل السابق على ما ذكره والمطبعي، في والتكملة، ٣٤/١٥٣.

[&]quot; فالمصدق الموكل إن جرى الاختلاف بعد الانعزال، وكذا قبله في الأصع. وإن تسلّما المبيع واختلفا في قبض الثمن صدق الموكل إن اختلفا قبل تسليم المبيع. ورقة ١١٠٨.

⁽٣٣٨) (ع) ذكر في «المهدّب» ووالتنبيه» وجهين في صورة المسألة، أحدهما: يضمن، والأخر: لا يضمن، ولم يرجّح. والتنبيه» ص٧٧، والمهدّب، ١/٣٦٣. وفي والروضة»: إن دفع في غيبة الموكل رجع الموكل عليه، سواء أصدّقه الموكل في الدفع أم لا على الصحيح. وإن كان بحضرة الوكيل صدق الموكل بيمينه. وإن أشهد واحداً أو مستورين فلا ضمان. ١٤٤٤. وفي والمنهاج»: الأظهر لا يصدق الوكيل على الموكل إلا بيمينه. قال وقليوبي»: إن كان بحضرة الوكيل صدق الموكل. ويكفي في البينة واحد هنا. ١/١٥٣. وفي والتوشيح»: قول والتصحيح» يفهم منه الضمان إذا أدى في غيبته مطلقاً، ويستثنى ما إذا صدّقه المستحق، فالأصح في باب الضمان نفي الضمان. ورقة ١٠٨٨.

• ٣٤ - وَأَنَّهُ إِذَا عَزَلَهُ انْعَزَلَ فِي الحَالِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ.

٣٤١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا وَكَلَ عَبْدَهُ فِي شِرَاءِ شَيْءٍ ثُمَّ أَعْتَقَهُ انْعَزَلَ، وَلَوْ وَكُلَ عَبْدَ غَيْرِهِ (فَأَعْتِقَ) لَا يَنْعَزِلْ. وَالْحِلَافُ فِيهِمَا مَشْهُورٌ، وَجَعَلَهُ المُصَنَّفُ احْتِمَالَيْن.

(• ٣٤) (ع) ذكر في انعزال الوكيل بعزل الموكل له وإن لم يعلم قولين، ولم يرجّح أياً منهما. «التنبيه» ص٧٧، «المهذب» ٣٦٤/١.

الراجح عند «المصنف» من انعزال الوكيل وإن لم يعلم، وقبل بلوغ العزل إليه، هو الأظهر في «الروضة» ٤/ ٣٣٠. وفي «المنهاج»: أنه ينعزل في الحال. قال «الشربيني»: لأنه رفع عقد لا يعتبر فيه الرضا، فلا يحتاج إلى العلم كالطلاق، وقياساً على ما لو وكل أحدهما والآخر غائب. ٢/ ٢٣٢. وقال «المطيعي»: ظاهر نص «الشافعي» أنه ينعزل علم أو لم يعلم. ١٩٨/١٣٠.

(٣٤١) (ض) فاعتق في (ب) واعتق، والصحيح فاعتق.

(ع) أطلق القول في «التنبيه» أنه إن وكل عبداً في شيء احتمل أن ينعزل، واحتمل أن لا ينعزل، ص٧٧. وفي «المهذب»: إن أمر عبده بعقد ثم عتقه ففي انعزاله وجهان، ولم يختر أياً منهما. ٣٦٤/١.

ما صححه من انعزال عبده وعبد غيره بالعتق لم يرجح في أصل «الروضة» شيئاً من الأوجه بشأنه. وقال من زياداته: لم يصحّح «الرافعي» شيئاً من الخلاف في انعزاله، ولم يصححه الجمهور. وقد صحح صاحب «الحاوي»، و«الجرجاني» في «المعاياة» انعزاله، وقطع به «الجرجاني» في كتابه «التحرير»، وأما عبد غيره، فالمذهب، والذي جزم به الأكثرون، القطع ببقائه.

قال في «المنهاج»: وينعزل بخروج محل التصرف عن ملك الموكل. قال «الشربيني»: ولو وكّل عبده في تصرف ثم أعتقه أو باعه انعزل، لأن إذن السيد له استخدام، ولا توكيل وقد زال ملكه. بخلاف ما لو وكل عبد غيره فباعه سيّده أو أعتقه فإنه لا ينعزل بذلك، لكن يعصي العبد بالتصرف إذا لم يأذن له مشتريه، لأن منافعه صارت مستحقة له. ٢٣٣/٢.

٣٤٢ ـ وَأَنَّهُ لَا يَنْعَزِلُ بِالتَّعَدِّي .

(٣٤٢) (ع) اختار في «التنبيه» أن الوكيل إذا تعدى انفسخت الوكالة. ص٧٧. وفي «المهذب»: إن وكل في بيع عين فتعدى فيها بأن كان ثوباً فلبسه، أو دابة فركبها، فقي البطلان وجهان، ولم يرجّع أحدهما. ٣٦٤/١.

ما هو الراجع من انعزال الوكيل بالتعدي هو الصحيح على المذهب في «الروضة»: وقال: يضمن قطعاً، ويصح تصرّفه ٣٢٥/٣. وهو الأصح في «المنهاج». لأن الوكالة إذن في التصرف، والأمانة حكم يترتب عليها، ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن. «مغني المحتاج» ٢/ ٧٣٠.

وبمثله قال «الجلال المحلي» في وشرح المنهاج، ٢/٢٥٣.

وقد أخرج «السبكي» من التعدي وعدم الانعزال به: التعدي بالقول فقط كما لو باع بغبن فاحش ولم يسلم، قال: فالذي في «الكفاية» القطع بنفي الانعزال لأنه لم يتعد فيما وكل فيه. ورقة ١٠٨٨.

الباب السابع عشر باب الوديعة

٣٤٣ ـ الْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: ارْبُطْهَا فِي كُمِّكَ، فَأَمْسَكَهَا فِي يَدِهِ، ضَمِنَ إِنْ سَقَطَتْ بنَوْم ِ أَوْ نِسْيَانٍ، وَإِنْ أَخَذَهَا غَاصِبٌ فَلَا.

(٣٤٣) (ل) الكم: أصله الغطاء، والجمع أكمام وكممه ـ بكسر الكاف وفتح الميم -. «تحرير التنبيه»/٢٧٧، «النظم المستعذب» ٣٦٧/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا قال: اربط الوديعة في كمك فأمسكها في يده، أن في ضمانها قولين، ولم يرجّع. ص٧٧.

وفي «المهذب»: في المسألة قولان ووجهان، ولم يختر أياً منهما. ٣٦٧/١

ما رجّحه «النووي» هنا، قال في «الروضة» إنه الأصحّ عند الأصحاب، إذ قال: للأصحاب ثلاث طرق أصحها: إن تلفت بأخذ غاصب فلا ضمان، لأن اليد أحرز بالنسبة له، وإن سقطت بنوم أو نسيان، ضمن، لأنها لو كانت مربوطة لم تضع بهذا، فالتلف حصل بالمخالفة، ولفظ النص في «عيون المسائل» مصرّح بهذا التفصيل. ٣٣٣٧، ويمثله قال في «المنهاج»: وقال «الشربيني» في تعليله: يضمن إن ضاعت بنوم أو نسيان، لحصول التلف من «الشربيني» في تعليله: يضمن إن ضاعت بنوم أو نسيان، لحصول التلف من بأخذ الغاصب، لأنها لو كانت مربوطة لم تضع بهذا السبب، وأما عدم الضمان بأخذ الغاصب، لأن اليد أمنع للغصب حينه شياعها لارتخاء يده أو انفراج المجموع» للمطبعي»: جزم بأنه يضمن نتيجة ضياعها لارتخاء يده أو انفراج أصابعه لنوم أو نسيان، بسبب المخالفة. ١٦/١٤.

٣٤٤ - وَالصَّوَابُ أَنَّهُ إِذَا أُوْدَعَ (الوَدِيعَةَ) عِنْدَ غَيْرِهِ، مِنْ غَيْرِ سَفَرِ وَلاَ ضَرُورَةٍ، وَالنَّانِي عَالِمٌ بالحَالِ، (فَضَمِنَهُ) لَمَ يَرْجِعْ عَلَى الأَوَّلُ.

(٣٤٤) (ض) الوديعة: سقطت من (ب)، والأصح ثبوتها. فضمنه في (ب) وضمنه، والأصح فضمنه.

(ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنه إذا أودع المودّع الوديعة عند غيره من غير سفر ولا ضرورة، ضمن. وللمودع أن يضمّن الأول والثاني، وإن ضمّن الثاني رجع على الأول. ص٧٧. وذهب في «المهذب»: إلى أنها هلكت جاز لصاحبها أن يضمن الأول والثاني، فإن ضمن الثاني نظرت، فإن كان قد علم بالحال لم يرجع بما ضمنه على الأول ١/٣٦٨، وبهذا يكون قد وافق «النووي» على ما اختاره.

ما هو الراجح عند «النووي»، من عدم رجوع المودّع الثاني على الأول إذا كان يعلم أن الأول أودعه من غير سفر ولا ضرورة، هو الراجح في «الروضة» بناء على ما قاله من الضمان للغصب والرهن ٣٢٧/٦، ٨٨/٤. وفي «المنهاج»: أطلق القول بأن الوديعة تصبح مضمونة بعوارض منها: أن يودع غيره بلا إذن من المودع ولا عذر فيضمن. قال «الشربيني» في شرحه: لأن المودع لم يرض بأمانة غيره ولا يده. ثم قال: وللمالك أن يضمن من شاء من الأول أو الثاني، فإن ضمّن الثاني وهو جاهل بالحال رجع على الأول، بخلاف العالم لأنه غاصب، لا مودع. ٣٧/٣٨.

وجزم «المطيعي» في «تكملة المجموع»: بأن المودع الثاني إن كان يعلم بأن الحوديعة ليست لمن أودعها إياه، وبالتالي لم يغرر به الأول، فليس له الرجوع عليه بما ضمنه وجها واحداً. ٢٢/١٤. وقال «السبكي» تعليقاً على قوله في «التنبيه»: وإن ضمن الثاني رجع على الأول: لا يخفى أن محله ما إذا جهل الحال، فإن كان عالماً لم يرجع قطعاً، ولا يرد هذا على «الشيخ» وإن أورده في «التصحيح»، لأن هذا غاصب صورة ومعنى، و«الشيخ» إنما فرضه في المودع، وإنما يكون مودعاً إذا كان جاهلًا، فذكر العالم لم يحبط صورة المسألة. «توشيح التصحيح» ورقة ١٩٠٩. وقد قال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» بمثل قول «النووي».

الباب الثامن عشر باب العارية

٣٤٥ _ وَأَنَّهُ لاَ يُكُرَّهُ إِعَارَةُ الجَارِيَةِ (الجَمِيلَةِ) مِنْ امْرَأَةٍ (أَنْ) مُحَرَّم بِمُصَاهَرَةٍ أَوْ رضَاع .

٣٤٦ - وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَحْرُمُ إِعَارَتُهَا لِغَيرِ النِّسَاءِ وَالمَحَارِمِ وَالزَّوْجِ .

(٣٤٥) (ض) في (ب) الشابة الجميلة. ولم ترد الشابة في نسخ «التصحيح» في (٣٤٦) (تذكرة النبيه». في (ب) و: والأصح أو.

(ع) جزم في «التنبيه» بكراهة إعارة الجارية من غير ذي رحم محرم. ص٧٨. وفي «المهذب»: ولا يجوز إعارة جارية ذات جمال لغير ذي رحم محرم. ٢٧٠/١.

ما صححه «النووي» من عدم كراهة إعارة الجارية الجميلة من امرأة أو محرم للخدمة هو ما ذهب إليه في «الروضة». ونقل عن «الغزالي» قوله بصحة الإعارة وإن كانت محرمة لغير النساء والمحارم، وقال: يشبه أن يقال بالفساد، كالإجارة للمنفعة المحرّمة، ويشعر به إطلاق الجمهور نفي الجواز. ٤/٧٧٤. وفي «المنهاج»: تجوز إعارة جارية لخدمة امرأة أو محرم. قال في «مغني المحتاج»: لعدم المحذور في ذلك. وفي معنى المرأة والمحرم، الممسوح، وزوج الجارية ومالكها. ٢/٥٢٧. وقال: خرج بذلك الذكر الأجنبي فلا تجوز إعارتها له لخوف الفتنة، إلا أن تكون صغيرة لا تشتهى أو قبيحة فلا يحرم.

قال «السبكي» تعقيباً على قول «التنبيه»: من غير ذي رحم محرم، لا حاجة لرحم، فإنه في «التصحيح» قال: والأصح لا تكره إعارة الجميلة من امرأة أو زوج أو محرم بمصاهرة أو رضاع وهو متعيّن. ورقة ١١١ب.

٣٤٧ - وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ إِعَارَةُ العَبْدِ المُسْلِمِ مِنَ الكَافِرِ.

٣٤٨ - وَأَنَّهُ إِذًا أَخْتَارَ المُسْتَعِيرُ القَلْعَ، وَلَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فَقَطَعَ، لَزِمَهُ تَسْوِيَةُ الأَرْضِ.

(٣٤٧) (ع) قطع في «التنبيه» بتحريم إعارة العبد المسلم من الكافر. ص٧٨. وقال في «المهذب» كذلك بعدم جوازه. ١/٣٧٠.

قال في أصل «الروضة»: وتكره إعارة العبد المسلم لكافر كراهة تنزيه. وقال من زياداته: صرّح «الجرجاني» وآخرون بأنها حرام، وصرّح «صاحب المهذب» وآخرون بأنها لا تجوز، وظاهره التحريم، ولكن الأصحّ الجواز. ٤٢٨/٤.

وقال في «المنهاج»: بكراهة إعارته، لأن فيها امتهاناً، وقيل تحرم واختاره «السبكي». «مغنى المحتاج» ٢٦٥/٢.

وفي «التوشيع»: أن الراجح عند والده تحريم إعارة العبد المسلم للكافر. ورقة ١١١٦.

(٣٤٨) (ع) اختار في «التنبيه» أن من استعار أرضاً مطلقاً، ورجع في العارية، ولم يكن قد شرط عليه القلع الواحتار المستعير القلع فلا يكلّف تسوية الأرض. ص٧٨. وذكر في «المهذب» في إلزامه بتسوية الأرض وجهين، ولم يرجع ١/٧١.

ما هو الراجع عند «النووي» من إلزامه تسوية الأرض، قال في أصل «الروضة»: إنه الأصح، وقال من زياداته: كذا صححه الجمهور، أنه يلزمه تسوية الحضر هنا، منهم «القاضي أبو الطيب» في «المجرّد» وصاحب «الانتصار» وغيرهما. وبه قطع «المحاملي» في «المقنع»، و«الروياني» في «الحلية»، وهو الأصح، ولا يغتر بتصحيح «الرافعي» في «المحرر» أنه لا يلزمه، فإنه ضعيف نبهت عليه في «مختصر المجرد». ١ ١٨٣٨. وفي أصل يلزمه، فإنه ضعيف نبهت عليه في «مختصر المجرد». ١ ١٨٣٨. وفي أصل «المنهاج»: إن اختار المستعير القلع قلع، ولا يلزمه تسوية الأرض في الأصح، قلت: الأصح تلزمه. قال «الشربيني»: في «المجرد» لا تلزمه، لأن الإعارة مع العلم بأن للمستعير أن يقلع رضا بما يحدث من القلع، وأما قول «النووي»: =

٣٤٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا حَمَلَ المَّاءَ (بَذْرَ رَجُل إِلَى أَرْض آخَرَ،) أُجْبرَ عَلى قَلْعِهِ.

• ٣٥ - وَأَنَّهُ إِذَا اسْتَعَارَ شَيْئاً (لِيَرْهَنَهُ)، كَانَ المُعِيرُ كَالضَّامِن، وَأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا عَارِيَةٌ فَبِيْعَ فِي الدَّيْنِ بِأَكْثَرِ مِنْ قِيمَتِهِ ضَمِنَهُ المُسْتَعِيرُ بِمَا بِيعَ بِهِ.

قلت الأصح تلزمه، فلأنه قلع باختياره، ولو امتنع منه لم يجبر عليه فيلزمه إذا قلع رد الأرض إلى ما كانت عليه، ليرد كما أخذ، وهذا هو الأظهر في والشرحيين. وقال «ابن الملقن»: محل الخلاف إذا كانت الحفر الحاصلة في الأرض على قدر الحاجة، فإن كانت زائدة على حاجة القلع لزمه طمّ الزائد قطعاً. ومغني المحتاج» ٢٧١/٧. وقال «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» الراجع في «المنهاج» و«التصحيح» أنه يلزمه تسويتها. وبه قال في «الروضة» وأصلها، ١١٧، ورجّع «الرافعي» في «المحرّر» أنه لا يكلف. ورقة ١١٥.

(٣٤٩) (ض) في (أ) بذراً: وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» بذر الرجل. (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إذا حمل الماء بذر رجل إلى أرض آخر فنبت، ففي وجب قلعه وجهان، ولم يرجّح ص٧٨.

ورجَّعَ في «المهذب» أنه يجبر على القلع، وهو ما يتَّفق مع ما صحّحه «النووي». ٣٧٢/١.

ما رجَّحه في «التصحيح» من إجبار صاحب البذر على قلع بذره الذي حمله الماء فنبت في أرض غيره هو الأصح في «الروضة» ٤٤١/٤، وهو الأصح كذلك في «المنهاج»، لأن مالك الأرض لم يأذن فيه. ٢٧٣/٢ «مغني المحتاج». وقال «المطيعي» في «تكملة المجموع»: إن الأصحَّ أنّه يجبر على ذلك، إذا طالبه ربُّ الأرض به. ٤٨/١٤. وقال «الرافعي» في «المحرّر» بإجباره. ورقة ١١٥.

(٣٥٠) (ض) في (ب): ليرهنه في دين، ولم تثبت الزيادة في نسخ «التصحيح» «تذكرة النبيه».

(ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا استعار شيئاً ليرهنه بدين فرهنه، أن فيه قولين أحدهما: حكمه حكم العارية، والثاني: المعير كالضامن، ولم يرجّع أياً من = - ٣٤٩ -

٣٥١ - وَأَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ فِي (عَارِيَةِ) الحَائِطِ لِلجُنُّوعِ ، بِأَنْ يَتَخَيَّرَ بَيْنَ إِبْقَائِهَا بِأَنْ يَتَخَيِّرَ بَيْنَ إِبْقَائِهَا بِأَخْرَةٍ وَالْقَلْعِ ، (وَيَضْمَنُ أَرْشَ مَا نَقَصَ) .

القولين. ص٧٨. وكذلك الحال في «المهذب» ١ /٣٧٢. وقطع في «التنبيه» أنه يرجع بما بيع به ص٧٨.

وفي «المهذب»؛ إن قلنا أنه عارية رجع بقيمته. ٢٧٧/١.

ما صححه والنووي، من أن المعير كالضامن هو الأظهر في والروضة» إذ قال: لو استعبار عبداً ليرهنه بدين، فرهنه، جاز والأظهر أن سبيله سبيل الضمان، بمعنى: أنه ضمن الدين في رقبة العبد. وفرّع على القول بكونه عارية فبيع في الدّين بأكثر من قيمته أنه لا يرجع إلا بالقيمة، لأن العارية بها يضمن عند الأكثرين. وقال والقاضي أبو الطيب، يرجع بما بيع به كله، لأنه ثمن ملكه، وقد صرف إلى دين الراهن، وهذا أحسن، واختاره والإمام، ووابن الصبّاغ، ووالروياني، قال من زياداته: هذا الذي قاله والقاضي، هو الصبّاغ، والتحقاره أيضاً والشاشي، وغيره. ٤/١٥. وفي والمنهاج، أنه ضمان في الأظهر، لأنه كما يملك أن يلزم ذمته دين غيره فينبغي أن يملك إلزام ذلك عين ماله، لأنّ كلّا منهما محل حقه وتصرفه. ومغني المحتاج، ٢/٥/١.

وقال: على القول أنها عارية يرجع بقيمته إن بيع بأكثر عند الأكثرين، لأن العارية بها تضمن. وقال «الرافعي» الأحسن أن يرجع بما بيع به، وقال «النووي» هو الصواب ٢ / ٢٦ / ٢.

(٣٥١) (ض) في (ب) إعارة. وهو ما ورد في جميع نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

ويضمن أرش ما نَقَصَ: سقطت من (أ). والأصح إثباتها.

(ع) ذهب في «التنبيه» إلى أنه إذا أعار شخص آخر حائطاً لوضع الجذوع على هالحائط. ص٧٨. وفي عليها، فليس له أن يرجع ما دامت الجذوع على الحائط. ص٧٨. وفي «المهذب» قال: لا يملك إجباره على قلعها. ٢٧٢/١.

ما هو الصحيح عند «النووي» من أن لمعير الحائط الرجوع، وأن المستعير يتخير بين إبقاء الجذوع عليه بأجرة أو القلع ويضمن أرش ما نقص. هو الأصع = «الروضة» ۲۱۲/٤. وإليه ذهب في «المنهاج». قال «الشربيني»: أرش نقصه هو ما بين قيمته قائماً ومقلوعاً، وليس له التملك لذلك بقيمته، وإن قال «الـزركشي»: إن قضية كلام أكثر العراقيين أن له ذلك. «مغني المحتاج» ۲/۷۷. وقد صحح «ابن النقيب» ما اختاره «النووي». «عمدة السالك»/۲۲. كما رجّحه «ابن يونس» في «عمدة الفقيه». ورقة ٤٤.

(٣٥٢) (ع) اختار في «التنبيه» أن ولد العارية إذا تلف يضمن. ص٧٨. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يرجح ١/٣٧٠.

ذهب في «الروضة» إلى أن العين إذا تلفت في يد المستعير ضمنها، وأن في مقدار الضمان أوجه منها: بأقصى القيم من يوم القبض إلى يوم التلف، ويبنى على هذا الوجه أن العارية إذا ولدت في يد المستعير ضمن ولدها وإلا فلا. وقال من زياداته: ولو استعار دابّة وساقها، فتبعها ولدها، ولم يتكلم المالك فيه بإذن ولا نهي، فالولد أمانه. قاله «القاضي حسين» في «الفتاوي» \$/ ٤٣١.

وقد قال «ابن الملقن» في «شرح التنبيه» ورقة ١١٨، وصاحب وإعلام النبيه» بأن الأصح أنه لا يضمن. ولم يذكرها في «المنهاج». وقال «الشربيني» في شرحه: لو استعارة حمارة معها جحش فهلك لم يضمنه، لأنه إنما أخذه لتعذّر حبسه عن أمّه. ٢٩٧/٢. قال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على عبارة «التنبيه»: إعلم أن العارية إن قلنا أنها تضمن ضمان المغصوب، ضمن ولدها قطعاً، أو ضمان يوم التلف وهو الأصح عند «الشيخ» و«الرافعي» و«النووي» وغيرهم ففي ضمانها وجهان، وهما الخلاف في الأمانة الشرعية، وبهذا صرّح صاحب «الكفاية» و«القاضي» والأصح «الضمان»، فإذن ما صحّحه «الشيخ» هو الصحيح فلا مدخل للتصحيح عليه، فإن قلت: فالذي ضحة «الشيخ» هو الصحيح فلا مدخل للتصحيح عليه، فإن قلت: فالذي في «الروضة» و«الشرح» عدم الضمان قلت: الذي نفياه ضمان العواري، والذي أثبته «الشيخ» ضمان تأخير الردّ. ثم هذا الخلاف في ولد العارية النحادث بعدها، أما الموجود هنا فالولد أمانة.

٣٥٣ - وَأَنَّهُ (إِذَا) قَالَ الرَّاكِبُ: أَعَرْتَنِي، وَقَالَ المَالِكُ: أَجَّرْتُكَ، صُدِّقَ المَالِكُ (بَيمِينِه). المَالِكُ (بَيمِينِه).

قال دابن الرفعة في دالكفاية: لا يضمن ولدها، لأنه لا يكون معاراً بدليل عدم جواز استعماله، وهذا ما جعله دالبندنيجي المذهب. جـ٧، باب العارية، ورقة ١١٤٠ب.

وقال «الجيلي» في «الموضح النبيه» محل الخلاف إذا حدث الولد: أما إن كان موجوداً فتبع أمه فلا ضمان قطعاً. جـ٣، باب العارية.

(٣٥٣) (ض) إذا في (أ) لو. والأصح إذا. بيمينه في (ب) مع يمينه. والأصح بيمينه.

(ع) رجَّع «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أنه إن دفع شخص إلى آخر دابة فركبها، أو ركب دابة غيره ثم اختلفا، فقال صاحب الدابة: أجرتكها، فعليك الأجرة، وقال النواكب: بل أعرتني فلا أجرة لك أن القول قول الراكب. ص٧٨. وذكر في «المهذب» قولين ووجهين، ولم يرجّع أياً منهما. ١/٣٧٣.

ما صححه والإمام النووي، من أن القول قول المالك بيمينه، قال في والروضة»: هو الأصح عند الجمهور، وبه قال والمزني، ووالربيع،، ووابن سُريج، فيهما قولان: أظهرهما: القول قول المالك. ثم تساءل: وعليه كيف يحلف؟ قال العراقيون ووالقاضي، والأكثرون، يتعرض لإثبات الأجرة مع نفي الإجارة، فإذا حلف فالأصح وهو نصّه في الأم أنه يستحق أجرة المثل \$/\$2. وقال في والمنهاج»: المصدّق المالك على المذهب. قال والشربيني،: فإنه يصدق بيمينه، فيحلف على النفي والإثبات. ٢٧٤/٢. وقال والمطبعي، في وتكملة شرح المهذب،: قال والشافعي، في العارية من والأم»: القول قول الراكب مع يمينه، وهو ما اختاره والمزني، ووالربيع، وقال: إذا تقرر ما وصفنا فالقول قول ربّ الدابة مع يمينه، وإذا حلف، فالأصح أن له أجرة المثل. \$ 1/ 00.

وقد صحح «السبكي» في «التوشيح» ما اختاره «النووي». ١١٤ب. والقول بأن المالك هو الذي يصدق كما قلنا هو اختيار «المزني». انظر «الحاوي» ٢٢/٩، و«بحر المذهب» جـ٩ كتاب العارية، و«فتح العزيز» =

الباب التاسع عشر باب الغصب

٣٥٤ ـ وَأَنَّهُ إِذَا خَاطَ بِالمَغْصُوبِ جُرْحَ حَيَوانٍ مَأْكُول لِلغَاصِبِ، أَوْ أَدْخَلَ لَوْحًا فِي السَّفِينَةِ وَهِيَ فِي اللَّجَّةِ، وَفِيهَا مَالٌ لِلغَاصِبِ لَمْ يُنْزَعْ.

= ٢١٨/٣، والأم، ٣١٨/٣، وومختصر المنزني، ٣٣/٣. كما قال به والرافعي، في وعمدة الفقيه، ورقة ١١٦. ووابن يونس، في وعمدة الفقيه، ورقة ٤٤.

(٣٥٤) (ل) الغصب: مصدر غصبته أغصبه _ بكسر الصاد _. قال أهل اللغة: هو أخذ الشيء ظلماً، وفي الشرع: الاستيلاء على حق الغير عدواناً. «تحرير التنبيه».

اللُّجَّة: اللَّجَّ معظم الماء، ومنه قوله سبحانه: ﴿ بحر لجِّي ﴾ .

(ع) ذكر في «التنبيه» وفي «المهذب» قولين في انتزاع الخيط فيمن غصب خيطاً، وخاط به جرح حيوان يؤكل، وفي انتزاع اللوح إذا غصب لوحاً فأدخله في سفينة وهي في خضم البحر، وفيها مال للغاصب، ولم يرجّع أي القولين. «المهذب» ٧٩٠. «المهذب» ١٠/٠٨٠.

ما صححه «النووي» من عدم نزع الخيط المغصوب إذا خيط به جرح حيوان مأكول للغاصب، هو الأظهر في «الروضة»، فلا يذبح كغير المأكول ٥٦٥، أما بالنسبة للوح في السفينة فقال في أصلها الأصح عند «ابن الصبّاغ» لا تنزع. قال من زياداته: الأصح عند الأكثرين ما صححه «ابن الصباغ» ٥/٥٥. وفي «المنهاج»: ولو غصب خشبة وأدرجها في سفينة أخرجت إلا أن يخاف نفس أو مال معصومين. قال «الشربيني»: ولو للغاصب: كأن =

٣٥٥ - وَأَنَّهُ إِذَا (أَعْوَزَهُ) المِثْلُ بِأَقْصَى القِيَمِ مِنْ يَوْمِ الغَصْبِ إلى يَوْمِ الإَعْوَازِ.

كانت السفينة في اللّجة، والخشبة في أسفلها فإنها لا تنزع، لأنها لا تدوم في البحر، فيسهل الصبر إلى الشط. وقال: ولو خاط شيئاً بمغصوب لزمه نزعه إلا إذا خاف بالنزع هلاك حيوانٍ محترم، فلا يجوز نزعه منه لحرمته. ۲۹۳/۲، ويمثله قال «الـزملي» في «نهاية المحتاج» ٥١/٥. أما بالنسبة للّوح في السفينة، والخيط في الجرح، فقد أقرّ «المطيعي» «النووي» على ما اختاره.

ورجُّح صاحب وإعلام النبيه، القول بعدم النزع. ورقة ٦٠.

(٣٥٥) (ض) في (أ) أعوز، والأصح أعوزه لورودها في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ع) اختار في والتنبيه أنه إذا تلف المغصوب ضمنه الغاصب بمثله ، فإن أعوزه المشل، أو وجده ولكن بأكثر من ثمن المثل، فإنه يضمنه بقيمة المثل وقت المحاكمة والتأدية. ص٧٩. وذكر في والمهذب أربعة أقوال، ولم يرجّع /٣٧٥/١.

ما صححه «النووي» من أنه إذا أعوزه المثل ضماناً لإتلاف المغصوب، فإنه يضمنه بأقصى القيم من يوم الغصب إلى يوم الاعواز، هو الأصح في «الروضة». ٩٠٠٠. وبمثله قال في «المنهاج»، قال «الرملي» في شرحه: صححه «السبكي» وهو ظاهر كلام الأصحاب، وجزم به في «التنبيه»، وجرى عليه جماعة، ويؤيده تصحيحهم أقصى القيم من الغصب إلى الإعواز، لأن وجود المثل كبقاء المغصوب بعينه، لكونه مأموراً بردّ المغصوب، فإن لم يفعل غرم أقصى قيمة في تلك المدة، إذ ما من حالة إلا وهو مطالب بردّها فيه. «نهاية المحتاج» ٥/١٦٤. وفي «شرح المهذب» «للمطيعي»: إن لم يكن للثالث مثل كالذي تختلف أجزاؤه من الثياب، فهو مضمون بالقيمة فعليه ثمنه وقيمته من غالب نقد البلد في أكثر أحواله من وقت الغصب إلى وقت التلف في سوقه وبلده، وبه قال جمه ور الفقهاء. «تكملة شرح المهذب» ١٩٨٤. وقال والشربيني» في «الإقناع» بمثل قول «النووي» في «التصحيح».

٣٥٦ ـ وَأَنَّهُ إِذَا خَلَطَ المَغْصُوبَ، بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ، لَمْ يُجْبَرُ عَلَى الدَّفْعِ مِنْهُ، وَإِنْ كَانَ مِثْلَهُ أَوْ أَرْدَأً.

٣٥٧ ـ وَأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَ الطَّعَامَ المَعْصُوبَ، وَلَمْ يَقُلْ هُوَ لِي أَوْ مَعْصُوبٌ، فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَى الأَكِلِ . وَأَنَّهُ إِذَا قَدَّمَه (للمَالِكِ) فَأَكَلَهُ جَاهِلًا، بَرىءَ الغَاصِبُ. وَأَنَّهُ لَا (يَبْرأُ) بإيداعِهِ عِنْدَهُ.

(٣٥٦) (ع) اختار في «التنبيه» أن من غصب شيئاً فخلطه بما لا يتميّز كخلط الحنطة بالحنطة، فإن كان مثله لزمه مثل مكيلته منه. وإن خلطه بارداً فالمغصوب منه بالخيار بين أخذ حقه منه، أو أخذ مثل ماله. ص٧٩. وذكر في «المهذب» قولين لكل واحدة من الصورتين، ولم يرجّح أياً منهما. ٣٧٥/١.

ما هو الراجح من عدم إجبار الغاصب على الدفع من المخلوط غير المتميز، سواءً كان مثله أو أرداً. قال في «الروضة»: المدهب النص أنه كالهالك، حتى يتمكن الغاصب من أن يعطيه قدر حقه من غير المخلوط، سواءً أكان قد خلطه بأجود من المغصوب، أو مثله. أو أرداً منه ٥٧٠٥. وفي «المنهاج»: المذهب أنه كالتالف فيمكنه تغريمه. قال «الرملي» بدله سواء أخلطه بمثله أم أجود أم أرداً، لأنه لما تعذر رده أبداً أشبه التالف فيملكه الغاصب إن كان مما يقبل التملك. «نهاية المحتاج» ٥/١٨٥. ونقل «المطيعي» عن نص «الشافعي» أنه لا يجوز للغاصب دفع مكيال مثله سواء خلطه بمثله أو أجود منه أو أرداً، بل يقال للغاصب: إن شئت أعطيته مكيال زيت مثل زيته، وإن شئت أخذ من هذا الزيت مكيالاً ثم كان غير مزداد إذا كان زيتك مثل زيته. ولا خيار زيتك مثل زيته. ولا تصبه في شر منه ضمن الغاصب له مثل زيته، لأنه انتقص زيته بتصييره فيما هو شر منه، وقال: فهذا المنصوص، وقول «الشافعي»، أعدل حكومة، وأبعد عن الغرر. ١٨٦/١٤.

(٣٥٧) (ض) للمالك في (ب): إلى المالك. وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» للمالك.

وأنه لا يبرأ في (أ) يبرأ، وما في «التصحيح» المتضمن في «تذكرة النبيه»: يبرأ والأصح أنه لا يبرأ. كما هو الصحيح المعتمد في المذهب.

(ع) هذه المسألة تشتمل على ثلاثة فروع تتعلق بأكل الطعام المغصوب:

أولها: إذا كان المغصوب طعاماً، فأطعمه إنساناً، فإن لم يقل هو لي أو مغصوب، فضمن الأكل، ففي رجوعه على الغاصب قولين في «التنبيه» ولم يرجّع. وإن ضمن الغاصب، فإن قلنا لا يرجع الأكل على الغاصب، رجع الغاصب، وإن قلنا يرجع الأكل لم يرجع. ص٨٠. وذكر في «المهذب» في رجوع الأكل على الغاصب فيما إذا أكل ولم يعلم قولين، ولم يرجّع، كذلك إن لم يعلم أنه له ذكر فيه قولين، ولم يختر منهما شيئاً. ١/ ٣٨٠.

ما رجحه «النووي» في هذه الصورة من أن قرار الضمان على الأكل. قال في «الروضة»: قرار الضمان على الأكل وإن كان جاهلًا على الأظهر المشهور الجديد ٥/١، وعلى هذا إن ضمنه لم يرجع على الغاصب، وإن ضمن الغاصب رجع عليه. وكذلك الشأن إن قال هو ملكي، وضمن الأكل، فقرار الفسمان عليه. وفي «المنهاج»: أن القرار على الأكل في الأظهر، قال «الرملي»: لأنه المتلف، وإليه عادت المنفعة. ٥/١٥٧. وإلى هذا ذهب «ابن النقيب» وقال: القرار على الأول ـ الأكل ـ أي إذا غرم الثاني رجع على الأول. وإن غرم الأول فلا. ص٢٦٧. وممن قال بأن الضمان على الأكل في هذه الحالة «المزني»، انظر «فتح العزيز» ٢١/٤٥١، «الحاوي» ٩٧/٩، «المختصر» ٣/٣٤.

ثانيها: أن يقدم الغاصب الطعام المغصوب للمغصوب منه فيأكل وهو لا يعلم أنه طعامه ، فقد ذكر في «التنبيه» قولين في براءة الغاصب، ولم يختر أياً منهما. ص٨٠. وكذلك الحال في «المهذب» ١ / ٣٨١.

ما هو المختار عند «النووي» من أن الغاصب يبرأ في هذه الحالة، قال في «الروضة»: إن قلنا في تقديم الطعام للأجنبي القرار على الغاصب لم يبرأ من الضمان، وإلا، فيبرأ، وربما نصر العراقيون الأول. ونقل «الإمام» عن الأصحاب أن البراءة هنا أولى من الاستقرار على الأكل. ١١/٥، وجزم في =

٣٥٨ ـ وَأَنَّهُ إِذَا فَتَحَ قَفَصاً عَنْ طَائِرٍ، فَطَارَ عَقِيبَ الفَتْح ضَمِنَ. ٣٥٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا حُبسَ الحُرُّ مُدَّةً، وَلَمْ يَسْتَوْفِ مَنْفَعَتَهُ، فَلاَ أُجْرَةَ عَلَيهِ.

«المنهاج» بأن الغاصب يبرأ. قال «الرملي»: لمباشرته إتلاف ماله مختاراً . 104/0

ثالثها: أن المغصوب منه إذا أودع المغصوب من الغاصب، فقد ذكر في «التنبيه» في براءته قولين، ولم يرجّع، ص٠٨. وقال في «المهذب»: إن علم أنه له برىء الغاصب من ضمانه، لأنه عاد إلى يده وسلطانه، وإن لم يعلم ففي براءة الغاصب قولان، ولم يختر أياً منهما. ٣٨١/١.

ما صححه هنا من براءة الغاصب بإيداع العين المغصوبة عند المغصوب منه قال في «الروضة»: ولو أودعه للمالك جاهلًا بالحال، فتلف عنده، لم يبرأ من الضمان على المذهب ٥/١١. وجَزَم في «المنهاج» بأنَّه لا يبرأ بإيداعه من المالك جاهلًا بأنه له، لأن التسليط غير تام. «نهاية المحتاج» ١٥٧/٥.

(٣٥٨) (ع) رجِّع «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أنه إذا فتح قفصاً عن طائر فطار عقيب الفتح أنه لا يضمن، ص٨٠. وذكر في «المهذب، قولين، ولم يرجّع

ما صححه «النووي» هنا هو الأظهر في «الروضة» فيما إذا فتح قفصاً عن طائر، ولم يزد على الفتح، فإن طار في الحال ضمن وإلَّا فلا. ٥/٥. وبمثله قال في والمنهاج، ٦١/، وعلَّله والشربيني،: بأن طيرانه في الحال يشعر بتنفيره. أما إذا وقف ثم طار فلا يضمن، لأن طيرانه بعد الوقوف يشعر باختياره. ٢٧٨/٢. وما اختاره «النووي» جزم به «الغزالي» في «الوجيز»، وعلله بأن الفتح في حقه تنفير ٢٠٦/١ وإليه ذهب «شيخ الإسلام زكريا»، وعلُّله بأن الإتلاف فعله ٢٣٢/١ «فتح الوهاب شرح منهج الطلاب».

(٣٥٩) (ع) اختار «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أن من غصب حراً، وحبسه مدة ضمن. ص٨٠. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يختر أياً منهما ١/٣٨١. وقد صحّح في «الروضة» ما اختاره في «التصحيح» من أنه إذا قهر حراً،

وحبسه وعطل منافعه، أنه لا يضمنها، لأن الحر لا يدخل تحت اليد، فمنافعه =

٠٣٦ - وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا غَصَبَ خَمْراً مُحْتَرَمَةً مِنْ مُسْلِم (أَوْ ذِمِّيُّ) (لَزِمَهُ) رَدُّهَا (إليهِ).

تفوت تحت يده، بخلاف المال 12/ه. وهو الأصح في «المنهاج» ونصه: ولا تضمن منفعة بدن الحرّ في الأصح. قال «الرملي» في شرحه: كأن حبسه، ولو صغيراً، لأن الحريدخل تحت اليد 1710. وجزم «شيخ الإسلام زكريا» بعدم ضمان منفعته «فتح الوهاب» 7781.

(٣٦٠) (ض) (أو ذمي) سقطت من (ب)، ولم تذكر في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه». (لسزمه) في (ب) يجب، والأصح لزمه. (اليه) في (ب) (عليه) والأصح: إليه.

(ل): الخمر المحترمة: فسرها الشيخان بأنها ما عصر لا بقصد الخمرية، أو ما عصر بقصة الخليّة. «فتح الوهاب» ٢٣٤/١.

(ع) رجّح في «التنبيه» أنه إن غصب حمراً من ذمي فأتلفها أنه لا يضمن، وإن غصبها من مسلم جزم بأنها تراق. ص٨٠.

وفي والمهذب، جزم في غصب المسلم من ذمي أنه يجب ردّها، أما إن غصبها من مسلم فرجّح أنه لا يلزمه ردّها، وأنها إذا تلفت لا يضمنها ١/٣٨١.

جزم في «الروضة»: بأن خمور أهل الذمة إذا غصبت منهم، والعين باقية، وجب ردها، وإن غصبت من مسلم، وجب ردها إن كانت محترمة، وإن لم تكن محترمة، لم يجب ردها، بل تراق. ١٧/٥. وقال في «المنهاج»: وتردّ عليه - المسلم - المحترمة قال «الرملي»: هي التي عصرت لا بقصد الخمرية، فشمل ما لو لم يقصد شيئاً على الأصح، أو قصد شرب عصيرها، أو طبخها دبساً. وقال: ويجب ردّها - المسلم - ما دامت العين باقية، إذ له إمساكها لتصير خلاً. أما غير المحترمة، - وهي ما عصر بقصد الخمر - فتراق ولا تردّ عليه. «نهاية المحتاج» ٥/١٦٨. أما الذمي: فقال ترد عليه إن بقيت العين، قال «الشربيني»: لما سبق من تقريرهم عليها ٢/٥٨٧.

وقال «السبكي»: القول بوجوب رد الخمر إلى الذمي هو قول الجمهور. وفي وجه: لا يحب الرد بل يجب التخلية بينهم وبينها. وقال والده: هذا الوجه =

٣٦١ ـ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا غَصَبَ جِلْدَ مَيْتَةٍ فَدَبَغَهُ وَجَبَ رَدُّهُ.

· قوي، ورقة ١١٧، «توشيح التصحيح».

وقال «الغزالي»: ولا يضمن الخمر لمسلم ولا ذمي، ولكن يجب ردّها إن كانت محترمة. ٢٠٨/١. وفي «فتح الوهاب»: ويرد المسكر الذي لم يظهره الذمي بالشرب أو البيع عليه، لإقراره عليه، فإن تلف فلا ضمان. كما يجب رد مسكر محترم على مسلم إذا غصب منه. ٢٣٣/١. قال «السبكي»: أصع الوجهين في الخمر المحترمة يغصبها من مسلم لزوم ردها إليه. وعبر عنه «النووي» بالصواب. ١١١٧. «توشيح التصحيح».

(٣٦١) ذكر في «التنبيه» فيمن غصب جلد ميتة فدبغه قولين في وجوب الردّ ولم يختر أيّاً منهما، ص٨٠، وكذلك الشأن في «المهذب» ٢٨١/١.

قال في «الروضة»: الجلد للمغصوب منه، فإذا تلف في يد الغاصب ضمنه ٥/٥٤، وهو ما صححه في «المنهاج»، قال «الرملي»: لأنه فرع ملكه، فإن تلف في يده ضمنها ٥/١٨١. وفي «الوجيز»: ولو غصب جلد ميتة فدبغه فالأصح أنه للمغصوب منه. ٢١١/١. وبه جزم «شيخ الإسلام زكريا» وعلله بأنه فرع ما اختص به فيضمنها الغاصب. «فتح الوهاب» ٢/٣٥/١.

الباب العشرون باب الشفعة

٣٦٢ - وَأَنَّ الطَّلْعَ الَّذِي لَمْ يُؤْمِّرُ يُؤْخَذُ (مَعَ النَّخْلِ بِالشُّفْعَةِ).

(٣٦٢) (ض) (مع النخل بالشفعة) في (ب) بالشفعة مع النخل. وما في (أ) هو الأصح لوروده في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ل) الطلع: - بفتح الطاء - ما يطلع من النخلة، ثم يصير ثمراً إن كانت أنثى، وإن كانت النخلة أياماً وإن كانت النخلة ذكراً لم يصر ثمراً، بل يؤكل طرياً، ويترك على النخلة أياماً معلومة حتى يصير فيه شيء أبيض مثل الدقيق، وله رائحة ذكية، فيلقح به الأنثى. والمصباح المنير، ٢٣/٢.

أبرت النخل: لقحته، فيؤتي بشماريخ الذكر، فتنفض فيطير غبارها، إلى شماريخ الأنثى، وذلك هو التلقيح. «المصباح المنير» (/ ٤٥.

الشفعة: من شفعت الشيء إذا ضممته، وثنيته، وسميت شفعة لضم نصيب إلى نصيب الى نصيب الى نصيب الى نصيب الى نصيب الى نصيب الى نصيب الله المامة المام

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن كان على النخل طلعٌ غير مؤبَّر قولين في أخذه بالشفعة ولم يرجح ص ٨٠. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يختر أياً منهما. ٣٨٤/١

ما صححه «النووي» هنا، هو الأصح في «الروضة». ٢٩/٥، وهو الأصح في «المنهاج»: قال «الشربيني» في شرحه: ثبتت فيه الشفعة تبعاً للأرض، لأنه يتبع الأصل في البيع، فيتبعه في الأخذ قياساً على البناء والغراس، ولولم يتفق الأخذ لها حتى أبرت لدخولها في مطلق البيع ٢٩٧/٢. وقال «الرملي»: عند البيع، وإن تأبر عند الأخذ، سواء أكان عند البيع أم حدث بعده. ١٩٧/٥. وذهب «شيخ الإسلام ذكريا» إلى أنه يؤخذ بالشفعة ١٩٧/٠. «فتح الوهاب».

٣٦٣ ـ وَأَنَّ الثَّمَنَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مِثْليًّا، يَأْخُذُ الشَّفِيعُ بِقِيمَتِهِ حَالَ البَيْعِ، لَا وَقْتَ لُزُومِهِ بانقِضَاءِ الخِيَار.

٣٦٤ - وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: صَالِحْنِي عَنْ الشُّفْعَةِ عَلَى مَالٍ، أَوْ أَخْذِ (الشَّقِص) بِعِوَضٍ مُسْتَحِقٌّ، لَمْ تَسْقُطْ شُفْعَتُهُ.

(٣٦٣) جزم في «التنبيه» أنه إذا لم يكن للثمن مشل، فإنه يأخذ بقيمته وقت لزوم العقد. ص ٨٠. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما ٢٨٦٨.

ما رجحه «النووي» في «التصحيح» من أن الثمن إذا كان متقوماً أخذ بقيمة ذلك المتقوم، والإعتبار بيوم البيع، لأنه يوم إثبات العوض ٥/٨٧. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»/٦٣: قال «الرملي» تعليقاً على قوله: أو متقوم فبقيمته يوم البيع: أي وقته، لأنه وقت إثبات العوض، واستحقاق الشفعة. ٥/٥٠٧. وقال وفي «الوجيز»: أو قيمته يوم العقد إن كان من ذوات القيم ٢١٧/١. وقال «الشيخ زكريا الأنصاري»: وفي متقوم - كعبد وثوب - بقيمته كما في الغصب، وتعتبر قيمته وقت العقد من بيع، ونكاح، وخلع، وغيرها، لأنه وقت ثبوت الشفعة، ولأن ما زاد زاد في ملك المأخوذ منه. ٢٣٨/١.

(٣٦٤) (ض) الشقص: سقطت من (أ)، والأصح ثبوتها، لورودها في نسخ «التصحيح» في «التذكرة».

(ل) الشِقص: - بكسر الشين وإسكان القاف -، وهو القطعة من الأرض، والطائفة من الشيء. قاله أهل اللغة كلهم. وتهذيب الأسماء اللغات، 177/1.

العوض المستحق: أي ثمن أخذه من يدّعيه بحق من بيّنة أو إقرار. والنظم المستعذب بهامش المهذب، ١ / ٣٨٧.

(ع) ذكر في «التنبيه» قولين في بطلان الشفعة فيما إذا قال صالحني عن الشفعة، أو أخذ الشفعة بعوض مستحق. ص ٨٠، ولم يختر أياً من القولين. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجّح أياً منهما. ٣٨٧/١.

ما هو الراجح عند والنووي، في والتصحيح»، صححه في والروضة»=

٣٦٥ ـ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يُشْهِدْ، أَوْ أُجَّرَ، وَقَدْ أُخْبَرَهُ ثِقَةً مِنْ حُرٍّ أَوْ عَبْدِ أَوْ امْرَأَةِ، أَوْ بَاعَ حِصَّتَهُ قَبَّلَ العِلْمِ بِالشُّفْعَةِ سَقَطَتْ.

بالنسبة للمصالحة عن الشفعة على مال ١١١٥، أما إذا أخذ الشقص بعرض مستحق قال: إن كان جاهلًا، لم يبطل حقه وعليه الإبطال. وإن كان عالماً لم تبطل على الأصح، واختاره كثير من الأصحاب. ٩٣/٥.

وقال في والمنهاج، بمثل قول والروضة، فيما يتعلق بالإستحقاق: وقال والرملي، في تعليله: لعدم تقصيره في الطلب، والشفعة لا يستحق بمال معين حتى تبطل باستحقاقه ٧٠٢/٥ ولم يتعرض لموضوع المصالحة. وقال والشيخ زكريا، : وإن دفع الشفيع مستحقاً لم تبطل شفعته وإن علم أنه مستحق، لأنه لم يقصر في الطلب والأخذ سواء أخذ بمعين أم لا ١ / ٢٣٩. وفي «الوجيز»: وإن خرج ثمن الشفيع مستحقاً لزمه الإبدال، ولم يبطل ملكه ولاشفعته في أظهر القولين ١٨٨/١. وقال: وإن صالح عن حق الشفعة لم يصح الصلح. ١/ ٢٢٠، وقال «السبكي»: الخلاف فيما إذا قال صالحني عن الشفعة جاهلًا فساد الصلح ، فإن كان عالماً بطل حقه قطعاً: ورقة ١١٧. وفيما إذا أخذ الشقص بعوض مستحق في العالم باستحقاق العوض، أما الجاهل فلا يبطل قطعاً لأنه لم يقصِّر في الطلب. ويفهم من تخصيص الخلاف بالعوض المعين كما صححه والنووي.

(٣٦٥) ذكر في «التنبيه» أنه إذا بلغه الخبر وهو غائب فسار في طلبه وإن لم يشهد ففيه قولان ولسم يرجع . واختار أنه إذا أخّر لأنه لم يصدّق وكان المخبر صبياً أو امرأة لم تبطل شفعته، وإن كان المخبر حراً عدلاً فذكر قولين ولم يختر أياً منهما. ص ٨٠. أما إذا باع حصته قبل العلم بالشفعة فقد ذكرفي سقوط الشفعة قولين، ولم يرجع. ص٨١.

وفي والمهذَّب،: ذكر في الإشهاد قولين ولم يرجِّع، وفيما إذا أُخبره حرِّ أو عبد أو أمرأة ذكر وجهين، ولم يختر أياً منهما ١/٣٨٧. وفيما إذا باع حصته قبل العلم بالشَّقعة ذكر وجهين، ولم يصحح أياً منهما. ١٣٨٨/٠.

ما صححه في والتصحيح، من أنه إذا لم يُشهد سقطت شفعته، قال في _

٣٦٦ - وَإِنْ تَوَكَّلَ فِي بَيْعِهِ لَمْ تَسْقُطْ.

الروضة»: بطلت على الأظهر أو الأصح، ١٠٧/٥. وفيما إذا أخبره ثقة من حر أو عبد أو امرأة يبطل حقه على الأصح ١٠٩/٥. وأما إذا باع نصيبه جاهلًا بالشفعة. بطلت على الأصح، لزوال الضرر ١١١٥٥.

وفي المنهاج: إذا ترك الإشهاد بطل حقه في الأظهر: قال «الرملي»: لتقصيره المشعر بالرضا ٥/٢١٦. وقال: لا يعذر إن أخبره ثقة في الأصح قال والشربيني»: حرّ أو عبد أو امرأة، لأنه إخبار، وإخبار الثقة مقبول ٣٠٨/٣. وقال: ولو باع الشفيع حصته جاهلاً بالشفعة فالأصح بطلانها، قال «الشربيني»: لزوال سببها، وهو الشركة ٢/٣٠٨. وقال «الغزالي»: في الإشهاد قولان ولم يرجح. وقال: إن أخبره من تقبل شهادته بطل حقه. والوجيز، ١/ ٢٢٠ وفي «فتح الوهاب»: لوباع حصته جاهلاً بالشفعة بطل حقه، لتقصيره، وقال: فإن ترك مقدوره من الإشهاد، أو أخر لتكذيبه ثقة ولو عبداً أو امرأة أخبره بالبيع بطل حقه في الشفعة ١/ ٢٤٠، وأقر «ابن الملقن» في «شرحه المزاة أخبره بالبيع بطل حقه في الشفعة ١/ ٢٤٠، وأقر «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» / ١٢٤، وصاحب «عمدة الفقيه» / ٤٦ «النووي» على ترجيحه فيما يتعلق بمن أخبره ثقة .

(٣٦٦) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن توكل في بيع المشفوع فيه، سقطت شفعته. ص٨١. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه، ولم يرجح ٨١/٣٨٧.

ما هو الراجح في «التصحيح» من أن من له الشفعة إذا توكّل في بيعه لم تسقط، هو الأصح وقول الأكثرين، لأن الموكّل ناظر لنفسه يعترض على الوكيل إن قصّر. ٩/٧٠. ولم يذكرها في «المنهاج»، وقال «الشربيني»: ولو توكل الشفيع في بيع الشقص لم تبطل شفعته في الأصح ٣٠٩/٢، ورجحه «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه»/ ١٧٤. كما قال به «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ٤١، وكذلك صاحب «إعلام النبيه» ورقة ٣٠.

٣٦٧ ـ وَإِنْ كَانَ فِي الشَّقْصِ نَحْلُ (قَائِمٌ) (فَأَثْمَنَ) فِي مِلْكِ المُشْتَرِي، وَلَمُّ مَوْنَرُ أَخَذَ الشَّفِيعُ.

٣٦٨ ـ وَأَنَّ الشُّفَعَاءَ يَأْخُذُونَ عَلَى قَدْر الأَنْصِبَاءِ.

(٣٦٧) (ض) في (أ) فاثمر وفي (ب) قائم والأصح ما في (أ)، كما ورد في نسخ والتصحيح، في والتذكرة،

(ع) ذكر في والتنبيه، قولين فيما إذا كان في الشقص نخل فأثمر في ملك المشتري ولم يؤبّر في أخذ الثمر مع الأصل. ص٨١.

وكذلك في والمهذب، ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما. ٢٨٩١/١.

ما صححه والنووي، في والتصحيح، هو الأصح في والروضة، ٦٩/٥. وهمو ما وصححه، في والمنهاج، قال والرملي، في شرحه: سواءً أكان عند البيع أم حدث بعده، لتبعيه الأصل في البيع، فكذا في الأخذ هنا، ولا نظر لطروء تأبّره لتقدم حقه وزياداته كزيادة الشجر، بل قال والماوردي،: يأخذه وإن قطع. ونهاية المحتاج، ١٩٧/٥.

(٣٦٨) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن كان للشقص شفيعان ففي مقدار ما يأخذ كل منهما قولان: أحدهما على قدر النصيب، والآخر على عدد الرؤوس. ولم يختر أي القولين، ص٨١. وذكر في «المهذب» قولين ولم يختر أياً منهما. ٣٨٨/١.

ما رجحه «النووي» هنا، قال في «الروضة»: إنه الأظهر، والشفعة على قدر الحصص. ١٠٠/٥. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج». قال «الرملي» في شرحه: على قدر الحصص من الملك، لأنه حق مستحق به، فقسط على قدره، كالأجر وكسب القن ١٩٣٥، وقال: الأكثرون عليه. وقال «الشبراملسي» تعليقاً على قوله: الأكثرون: معتمد. ١٩٣٥. وفي «الوجيز»: الجديد أنه على قدر الحصص. ١٩٩١. وبهذا جزم في «المنهج»، وقال في «فتح على قدر الحصص. ١٩٩١. وبهذا جزم في «المنهج»، وقال في «فتح الوهاب»: لأن الشفعة من مرافق الملك فتتقدر بقدرة ككسب الرقيق، وهذا ما صححه «الشيخان» ككثير. ١٩٩١. وممن صحّحه «الحاوي» «للماوردي» صححه «المادي» والطر «الأم» صححه «الحاوي» والطر «الأم» صححه «المادي» وعلله «المادردي» أن الشفعة إنما وجبت لرفع الضرر بها عن =

٣٦٩ _ وَأَنَّ المُشْتَرِي لَوْ رَدُّهُ رِبِعَيْبِ (فَلِلشَّفِيعِ) أَنْ يَفْسَخَ وَيَأْنُحُذَ.

• ٣٧ - وَأَنَّهُ إِذَا أَنْكَرَ (المُشْتَرِي) الشَّرَاءَ، وَاعْتَرَفَ بِهِ البَاثِعُ ، وَقَالَ: أَخَذْتُ الشَّفْصَ مِنْهُ. الشَّفْصَ مِنْهُ.

= الملك الداخل عليه، وهذا يقلّ ويكثر بقلة الملك وكثرته، فوجب أن تقسط على الأملاك دون الملاك.

(٣٦٩) (ض) فللشفيع في (ب) فلشفيع) والأصح ما في (أ).

(ع) في والتنبيه، ذكر قولين في جواز الفسخ فيما إذا ردّه عليه بالعيب، ولم يختر أياً منهما. ص٨٩/١ وفي والمهذب، قولين دون ترجيح ٣٨٩/١.

ما رجحه في «التصحيح» هو الراجح في «الروضة» ٩١/٥. وقال في «المنهاج»: ولو وجد المشتري بالشقص عيباً، وأراد ردّه بالعيب، وأراد الشفيع أخذه، ويرضى بالعيب، فالأظهر إجابة الشفيع، قال «الرملي» في توجيهه: لأن حقه سابق على حق المشتري لثبوته بالبيع، وأما حق المشتري فبالإطلاع. ٥/١٠٠. وقال «شيخ الإسلام زكريا»: ولا يرد المشتري بعيب فيه إن رضي به الشفيع، لأن حق الشفيع سابق عليه لثبوته بالبيع، ولأن غرض المشتري وصوله إلى الثمن وهو حاصل بأخذ الثمن ١٨٥١. ورجح صاحب «إعلام النبيه» ما في «التصحيح» / ٢٠٠.

(٣٧٠) (ض) المشتري: سقطت من (أ) وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» عدم إثباتها.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه إن أنكر المشتري الشراء، وادّعاه البائع، أخذه الشفيع من البائع ودفع إليه الثمن. ص٨١. وذكر في «المهذب» قولين في أخذه، ولم يختر أياً منهما. ٣٩١/١.

ما هو الراجع عند «النووي» في «التصحيح»، هو الأصح في «الروضة» هر (٩٩/٥ وفي «المنهاج» الأصح ثبوت الشفعة إذا اعترف الشريك. قال «الرملي»: عملًا بإقراره (٢١٢/٥ وقال «الشربيني» في شرحه: تثبت الشفعة لطالب الشقص، لأن إقراره يتضمن إثبات حتى المشتري وحتى الشفيع، فلا =

٣٧١ - وَأَنَّهُ إِذَا الدَّعَى الشَّرَاءَ، وَالْبَائِعُ غَائِبٌ، أَخَذَ مِنَ الشَّفِيعِ. ٢٧٢ - (وَثُبُوتُ خَيَارِ المَجْلِسِ لِلْشَّفِيعِ).

يبطل حق الشفيع بإنكار المشتري، كا لا يبطل حق المشتري بإنكار الشفيع.
 ومغني المحتاج، ٢/٤٠٣. وقال والغزالي»: إن كان للشفيع بينة أخذ الشفعة.
 والوجيز، ١/٢١٩. وإلى هذا ذهب وشيخ الإسلام زكريا، في وفتح الوهاب»:
 وقال: إن الثمن يترك بيد الشفيع ١/٢٣٩.

وممن قال بثبوت الشفعة في هذه الحالة: وأبو إبراهيم المزني، وفتح العزيز، ١١/٤٧٣ - ٤٧٤، وبحر المذهب، حد، كتاب الشفعة.

(٣٧١) ذكر في «التنبيه» قولين في أخذ المشفوع فيه إذا ادعى المشتري الشراء، والشقص في يده، والبائع غائب. ولم يرجّع أي القولين. ص٨١. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما ١/١/٣٠.

ما اختار والنووي، في والتصحيح»، قال في والروضة»: إن كان للمدّعي الشفيع المحاضر من الشريكين يدعي أنه اشتراه وأنه يستحقه بالشفعة بيئة، قضي بها، وأخد الشفعة ٥/٩٨. ولم يتعرّض لها في والمنهاج». وقال والشربيني، في شرحه: ولو ادّعى المشتري شراء الشقص، وهو في يده، والبائع غائب، فللشفيع أخذه على الأصح كما في والروضة، وأصلها، خلافاً لما صحّحه والمصنف، في ونكته، ومغني المحتاج، ٢٥٥/٢.

(٣٧٢) (ض) هذه العبارة سقطت من نسخة (أ)، ومن نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ع) المحتار والشيخ أبو إسحاق، أنّ الشفيع إذا أخذ الشقص لم يكن له أن يردّ إلا بعيب. ص٨١. وذكر في والمهذب، وجهين: ولم يختر أياً منهما. ٣٨٩/١.

ما صححه والإمام النووي، هنا من ثبوت خيار المجلس في الشفعة، قال في أصلُّ والروضة»: يثبت خيار المجلس للشفيع على الأصح المنصوص، وعلى هذا فيمت إلى مغارقته المجلس. وقال من زياداته: الذي صححه = - ٣٦٩ -

الباب الحادي والعشرون باب القراض

٣٧٣ _ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: قَارَضْتُكَ، وَالرَّبْحُ كُلُّهُ لِي، فَلاَ أُجْرَةَ لِلعَامِلِ.

الأكثرون أنه لا خيار للشفيع، ممن صححه صاحب «التنبيه»، و«الفارقي» و«الدرافعي» في «المحرر»، وقطع به «البغوي» في كتابيه: «التهذيب» وشرح «مختصر المزني». وهو الراجع أيضاً في الدليل. ٥/٥٨.

وفي «المنهاج» تعرض لخيار الشرط فقال: ولو شرط في البيع الخيار لهما أو للبائع، لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار. قال «الشربيني»: ما ذكره في خيار الشرط، يجري في خيار المجلس. ويتصور انفراد أحدهما بإسقاط خيار نفسه، فلو عبر بثبت الخيار لكان أولى. ٢٩٩/٢. وفي «فتح الوهاب شرح المنهج»: فلو ثبت خيار المجلس أو الشرط للبائع لم تثبت الشفعة إلا بعد لزوم البيع لئلا ينقطع خيار البائع، وليحصل الملك. أما لو ثبت الخيار للمشتري ثبتت الشفعة، إذ لا حق لغيره في الخيار. «فتح الوهاب» ٢٣٨/١.

(٣٧٣) (ل) القراض ـ بكسر القاف ـ مشتق من القرض، وهو القطع، سمّي بذلك لأن العامل قطع له المالك قطعة من ماله يتصرف فيها، وقطعة من الربح . ويسمى القراض: مضاربة، لأن العامل يضرب به في الأرض للإتّجار، يقال: ضرب في الأرض: أي سافر. قال والأزهري، أهمل الحجاز يسمّونه قراضاً، والعراق مضاربة . وتحرير التنبيه / ٨١.

(ع) جزم في «التنبيه» أنه إن دفع المالك إلى العامل المال، فقال: تصرّف والرّبح كله لي، فهو إبضاع - بضاعة للمالك ربحها، والعامل وكيل متبرّع - لاحقّ للعامل فيه. ص٨١. وجزم في «المهذب» أن القراض يبطل، لأن =

٣٧٤ - وَأَنَّ نَفَقَةَ العَامِلِ فِي مَالِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا قُلْنَا بِالضَّعِيفِ أَنَّهَا فِي مَالِ القَرَاض ، فَالمُرَادُ الزَّائِدُ عَلَى نَفَقَةِ الحَضَر.

موضوعه على الإشتراك في الربح ٣٩٢/١.

قال في والروضة بعد ذكر صورة المسألة: فهل هو قراض فاسد أم إبضاع؟ وجهان، ولم يرجّع ١٢٣/٥.

واختار في «المنهاج» أنه قراض فاسد، قال «الجلال المحلي» في شرحه: وإذا فسد، نفذ تصرّف العامل للإذن فيه، والربح جميعه للمالك، لأنه نماء ملكه، وقال: عليه للعامل أجرة مثل عمله، لأنه لم يعمل مجاناً، وقد فاته المسمى، «كنز الراغبين» ٣/٣٥. وقال «الغزالي»: لو شرط الكلّ للمالك فهو فاسد. ٢/٢٧١. وقال «الشيخ زكريا»: وعليه إن لم يقل والربع له أجرته، لأنه لم يعمل مجاناً، فإن قال ذلك، فلا شيء عليه له، لرضاه بالعمل مجاناً.

وممن قال بعدم استحقاق العامل للأجرة «المزني»، «فتح العزيز» (وممن قال بعدم استحقاق العامل للأجرة «المزني»، «فتح العزيز» (٢٩/١٢، وبحر المذهب، جـ٩، باب القراض. و«الرافعي، في «المحرر» في «أسرح التنبيه» ورقة ١٢٥ و (ابن يونس، في «عمدة الفقيه» ورقة ٤٧.

وقيال «ابن الرفعة» في «كفاية النبيه» هناك وجه نسبه «الماوردي» إلى «المزني» أنه لا يستحقّ أجرة المثل، لأنه عمل مع الرضا على أنه لا ربح له، فيكون متطوعاً بعمله. ولكنه صحّح أن له أجرة المثل، وبه قال «ابن سريج»، ج.، باب القراض.

(٣٧٤) (ع) ذكر في دالتنبيه، طريقين في نفقة العامل إذا سافر ولم يرجح. ص٨٧، وفي المراد بالزائد ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما ص٨٢.

وفي «المهذب» ذكر قولين في نفقة العامل، وفي المراد بالزائد. ولم يصحّح أي القولين. ٢٩٤/١.

ما اختاره والنووي، هنا من أن نفقة العامل في ماله في السفر، قال في والروضة»: الأظهر لا نفقة له كالحضر. وقال: إن أثبتنا فالأصح أنه يختص بما =

٣٧٥ ـ وَأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ حِصَّتَهُ مِنَ الرَّبْحِ إِلَّا بِالقِسْمَةِ.

يزيد بسبب السفر، كالخفّ وما إليه. قال في «زيادة الروضة»: وإذا قلنا بالاختصاص، استحقّ أيضاً ما يتجدّد بسبب السفر من زيادة النفقة، واللباس، والكراء، ونحوها ٥/١٣٥.

وفي «المنهاج»: ولا ينفق منه على نفسه حضراً، وكذا سفراً على الأظهر، قال «الجلال المحلي»: لأن له نصيباً من الربح، فلا يستحق شيئاً آخر. وفهم «قليوبي» من قوله: ما يزيد على نفقة الحضر: أنها تفيد أن قدر نفقة الحضر ممنوعة قطعاً. ٣/٧٥. وذهب «الشيخ زكريا» إلى أن العامل لا يموّن منه نفسه حضراً ولا سفراً، لأن له نصيباً من الربح. «فتح الوهاب» ٢٤٢/١، وفي «الوجيز»: ونفقته على نفسه في الحضر. ونص في السفر إلى أن له نفقته بالمعروف. ووجه الفرق بينهما: أنه متجرّد في السفر للشغل، فعلى هذا لو استصحب مال نفسه وزع النفقة عليهما. ٢٤٢٤١.

(٣٧٥) في «التنبيه» ذكر في الوقت الذي يملك فيه العامل حصته من الربع قولين، أحدهما: بالقسمة، والثاني: بالظهور ولم يرجّع ص٨٢. وكذلك الشأن في «المهذب» ٢٩٤/١.

ما صححه «النووي» من أن العامل يملك حصته بالقسمة، قال في «الروضة»: إنه الأظهر عند الأكثرين ١٣٦/، وهو ما رجّحه في «المنهاج». قال «قليوبي» في تعليله: لأنه لا يستقرّ ملكه إلا إذا نضّ رأس المال، أو فسخ العقد ٩/٨٠. وجزم «الغزالي» بأنه لا يستقر إلا بالقسمة، الوجيز ١/٤٢٤. وبملك وبه جزم «شيخ الإسلام» في «فتح الوهاب شرح المنهج» إذ قال: ويملك حصته من الربح بقسمة لا بظهور، لأنه لو ملكها بالظهور لكان شريكاً في المال، فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليهما وليس كذلك لكنه إنما يستقر ملكه بالقسمة إن نضّ رأس المال وفسخ العقد. ١/٢٤٧. وممن قال بأن العامل لا يملك نصيبه إلا بالقسمة «المزني»، «فتح العزيز» ٢/١٧»،

٣٧٦ ـ وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى أَبَاهُ، وَفِي الْمَالَ رِبْعُ، صَعَّ وَ لَا يُعْتَقُ.

٣٧٧ - وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى فِي الذِّمَّةِ، (فَتَلِفَ) المَالُ قَبْلَ أَنْ يَنْقُدَهُ، كَانَ التَّمَنُ عَلَى الْعَامِل .

(٣٧٦) (ع) ذكر في «التنبيه» في صحة الشراء والعتق ثلاثة أقوال، ولم يختر شيئاً. ص٨٢. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يرجح ٨/٣٩٥.

ما اختاره «النووي» من أنه يصح ولا يعتق، قال في «الروضة» بمثله، ٥/١٣١. ولم يذكر حكمها في «المنهاج» بل سكت عنها. وقال «الشربيني» في شرحه: وحكمه أنه إذا اشتراه بالعين صح ولا عتق. ٣١٧/٢. وفي «فتح الوهاب»: إنّ من يُعتق على العامل له شراؤه للقراض، وإن ظهر ربح، ولا يعتق عليه، كالوكيل يشتري زوجه، ومن يعتق عليه لموكله. ٢٤٢/١. وفي «الوجيز»: وإن كان في المال ربح، وكان يملك بالقسمة، صح ولم يعتق «الوجيز»:

وأقرّ «السبكي» في «التوشيح» «النووي» على ما اختاره بناءً على القول أن العامل يملك حصته بالقسمة، وأما على القول بالظهور وهو ما يرجحه فإنه يصحّ، ويُعتق. ورقة ١٩٨٨ب.

(٣٧٧) (ض) فتلف في (ب) وتلف. وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» فتلف.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه إذا اشترى سلعة بثمن في الذمة، وهلك المال قبل أن ينقد الثمن أن الثمن يلزم المالك. ص٨٧. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما. ١/ ٣٩٥.

ما رجحه في والتصحيح، من أن الثمن على العامل، هو ما ذهب إليه في والروضة، ١٢٨/٥. وهذه المسألة ليست في والمنهاج، كذلك. وقال والخطيب الشوبيني، في ومغني المحتاج،: وإن تلف مال قراض اشترى به في الذمة شيئاً، وتلفظ قبل الشواء، انقلب الشواء للعامل فيرتفع القراض ٢١٩٧. وذهب وشيخ الإسلام، إلى أن القراض يرتفع، ويضمن العامل كالأجنبي. وفتح الوهاب، ٢٤٣/١، وقال والسبكي،: إذا أتلفه كله بآفة قبل التصرف أو =

٣٧٨ ـ وَتَصدِيقُهُ فِي دَعْوَى رَدِّ المَالِ.

(٣٧٨) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين إن اختلفا في ردّ المال أحدهما: أن القول قول المالك، والآخر: أن القول قول العامل، ولم يختر أياً من القولين. ص٨٨. ويمثله قال في «المهذب» ١٣٨/١.

أما «النووي» فرجّع في «الروضة» أنه لو ادعى العامل الرد للمال، أنه يصدّق بيمينه. ١٤٥/٥. وهو الأصح في «المنهاج». قال «الجلال المحلي» في شرحه معللاً هذا الحكم: بأنه إثتمنه كالمودع. ٣٠/٣. وإليه ذهب «الشيخ زكريا الأنصاري» إذ قال: وحلف عامل في رد للمال على المالك، لأنه اثتمنه كالمودع، بخلاف نظيره في المرتهن والمستأجر، لأنهما قبضا العين لمنفعة نفسهما، والعامل قبضها لمصلحة المالك، وانتفاعه بالعمل ٢٤٣/١. وجزم «الغزالي» بأنهما إن اختلفا في الرد أن القول قول العامل ٢٢٦/١.

بعده فيرتفع القراض، وكذا لو أتلفه المالك. وإن أتلفه العامل فقال «القاضي حسين» و«الإمام الغزالي» يرتفع القراض، ونقله «الرافعي» عن «الإمام». والدول بأن الثمن على العامل هو ظاهر نصّه في «البويطي». «شرح ابن الملقن على النبيه». ورقة ٧٢٧. وقد قال صاحب «إعلام النبيه» بمثل قول «النووي» ورقة ٣١٠.

الباب الثاني والعشرون باب العبد المأذون

٣٧٩ - وَأَنَّ (للعَبْدِ الْمَأْذُونِ) أَنْ يُؤجِّرَ مَالَ التَّجَارَةِ.

٣٨٠ ـ وَأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَى مَنْ يُعْتَقُ عَلَى مَوْلاًهُ بِإِذْنِهِ، وَعَلَيهِ دَيْنٌ، لاَ يُعْتَقُ.

⁽٣٧٩) (ض) في (أ) وأن العبد المأذون له. وما في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه، وأن للعبد المأذون.

⁽ع) اختار والشيخ أبو إسحاق، أن العبد إذا أذن له في التجارة لم يملك الإجارة. ص٨٧٨. واختاره في والمهذب، ٣٩٧/١.

ما اختياره والنووي» هنا من أن للعبد المأذون أن يؤجر مال التجارة هو الصحيح في والسروضة». وقيال هو نصه في والمختصر» ١٣٠/٥. وفق والوجيز»: والعبد المسأذون إن قيل له أتجر فهو كالعامل. أي تصح اجارته ٢٢٣/١. وذهب وشيخ الإسلام زكريا» إلى أن له ذلك. ٢٤٢/١. وفتح الوهاب».

⁽٣٨٠) (ع) ذكر في وقوع ألعتق إن كان عليه دين قولين في «التنبيه»، ولم يرجّع. ص٨٧. وكذلك الشأن في «المهذب» ٣٩٧/١.

ما صححه والمصنف، هنا، قال في والروضة، هو الصحيح، وأنه يبقى رقيقاً. ١٢٩/٥.

الباب الثالث والعشرون باب المساقاة والمزارعة

٣٨١ ـ وَالمُخْتَارُ صِحَّةُ المُسَاقَاةِ عَلَى غَيْرِ النَّخْلِ والعِنَبِ مِنَ (الشَّجَرِ المُّشْجِرِ المُّشْجِرِ المُّشْجِرِ المُثْمِر).

(٣٨١) (ض) في (أ) الشجرة المثمرة. وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» الشجر المثمر.

(ل) المساقاة: من السقي، لأن العامل يسقي الشجر، لأنه أهم أمورهم. وهي: أن يعامل غيره على نخل أو شجر عنب ليتعهده بالسقي والتربية على أن الثمرة لهما. ومغني المحتاج، ٣٢٢/٢.

(ع) في «التنبيه» ذكر أن في جواز المساقاة على غير النخل والعنب قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٨٧. وكذلك الحال في «المهذب» ٣٩٨/١.

في «الروضة» ما له ثمرة كالتين، والجوز، والمشمش، والتفاح ونحوها فيها قولان، القديم: جواز المساقاة، والجديد: المنع. ولم يصرَّح بترجيح أي القولين ٥/ ١٥٠. وفي «المنهاج»: وموردها ـ المساقاة ـ النخل والعنب. وجوّزها القديم في سائر الأشجار المثمرة. قال «قليوبي»: واختار «النووي» القديم من حيث الدليل. وحمله الجديد على النخل للرواية الأخرى المصرَّحة به. وقليوبي» و«عميرة» ٣/ ٦٠. وجزم في «فتح الوهاب»: بأنها لا تصحّ على غير نخل وعنب استقلالاً، لأنه ينمو بغير تعهد، أو يخلو عن العوض. مع أنه ليس في معنى النخل ١/ ٤٤٤. وفي «شرح صحيح مسلم»: أن الشافعي يقول بأنها تجوز على النخل والعنب خاصة. ١/ ٢٠٩ وفي «توشيح التصحيح» قال تعليقاً على قول «المنهاج»: وموردها النخل والعنب: يعني بالأصالة، وإلاً =

٣٨٢ ـ وَالْأَصَحُ صِحُّتُها عَلَى ثَمَرَةٍ مَوجودَةٍ قَبْلَ بُدُوِّ الصَّلاحِ .

٣٨٣ ـ وَأَنَّهُ إِذَا سَاقَاهُ عَلَى وَدْي إِلَى مُدَّةٍ لَا (يَحْمِلُ) فِيهَا، لَمْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً، إِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُثْمِرُ فِيهَا. وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَى مُدَّةٍ قَدْ يَحْمِلُ فِيهَا. وَأَنَّهُ لَوْ كَانَ إِلَى مُدَّةٍ قَدْ يَحْمِلُ فِيهَا. وَقَدْ لاَ يَحْمِلُ، لَمْ يَصِح الْعَقْد.

= فالأصحّ تفريعاً على الجديد جوازها على سائر الأشجار المثمرة تبعاً. وقوله: وجوزها القديم في سائر الأشجار المثمرة قال: اختاره الوالد، ولكن في الأشجار التي تحتاج إلى عمل. ورقة 119.

وقال دابن الملقن، في دشرح النبيه، ودابن يونس، في دعمدة الفقيه»: الأصح في دالمذهب، عدم صحتها على غير النخل، والمختار عند دالنووي، الجواز.

(٣٨٢) (ع) ذكر في والتنبيه، ووالمهذّب، قولين في جواز المساقاة على ثمرة موجودة، ولم يرجّع أياً منهما. والتنبيه، ص٨٦، والمهذب، ٣٩٨/١.

ما رجّحه «النووي» من صحة المساقاة على ثمرة قبل بدوّ صلاحها، قال في «الروضة» هو الأصع. ٥/ ١٥٠، وقال في «المنهاج»: والأظهر صحة المساقاة بعد ظهور الثّمر، ولكن قبل بدو الصلاح. قال «الجلال المحلي»: أما بعد بدوّ الصلاح فلا تصح جزماً لفوات معظم الأعمال. ٣/٣٣. وفي «الوجيز»: من شروط المساقاة أن لا تكون الثمار بارزة وإلا فسد العقد على القديم. ٢٧٧/١. وفي «المنهج» شرط أن لا يبدو صلاح ثمره: سواءً أظهر أم لا، فلا يصح على ما بدا صلاح ثمره، لفوات معظم الأعمال. ٢٤٤/١.

وقد فضّل والسّبكي، عبارة والمنهاج، على عبارة والتصحيح، لإيهامها أن الخلاف يطرق ما بعد البدوّ، والأصح لا يطرقه، بل يقطع بالمنع. ورقة ١١٥، وتوشيح التصحيح، وممن قال بالجواز (المزني) (بحر المذهب) جـ٩ كتاب المساقاة.

(٣٨٣) (ل) ودِيُّ: - بكسر الدال المهملة -، وتشديد الياء، صغار النخل، ويسمى أيضاً الفسيل. (تحرير التنبيه) ٨٣/.

(ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا ساقاه إلى مدة لا تحمل فيها الودي أن في _

استحقاقه الأجرة وجهين، ولم يرجّع. ص٨٣. وكذلك في «المهذب»

أما إذا كانت المدّة قد تحمل، وقد لا تحمل، فقطع باستحقاقه أجرة المثل، وفي صحة العقد وجهان، لم يختر أيّاً منهما. ص٨٣٠. وكذلك ذكر في والمهذب ٣٩٨/١.

ما صححه هنا من عدم إستحقاق الأجرة، إن علم أنه لا يثمر فيها هو الأصح في «الروضة» ١٥١/٥. وفيما إذا كانت المدّة قد تحمل فيها وقد لا تحمل، فالأصح أن العقد لا يصحّ، كما لو أسلم في معدوم، إلى وقت يحتمل وجوده وعدمه. ١٥٢/٥. وجزم «شيخ الإسلام زكريا»: بأنه لا تصح المساقاة بزمن لا يثمر فيها الشجر غالباً لخلو المساقاة عن العوض، وأنه لا أجرة للعامل، وإن استوى احتمال الثمر وعدمه فله أجرته لأنه عمل طامعاً، وإن كانت المساقاة باطلة. ٢٤٤/١. وقد اختار «المزني» أنه لا أجرة له إذا ساقاه على مدة لا تحمل فيها الثمرة. «الحاوي» ٢٥٣/٩، «فتح العزيز» ٢٢٣/١٢.

ووجه قول «المزني»: أنه رضي بألاً يأخذ على عمله بدلاً. «الحاوي» ٧٨/٩.

(٣٨٤) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا أنفق ربَّ المال على العامل فأشهد، قولين في رجوعه بما أَنفق. ص٨٣. وفي «المهذب» ذكر وجهين، ولم يرجَّح أياً منهما.

ما صححه «النووي» من الرجوع في حالة الإشهاد، هو الأصح في والروضة»، للضرورة. ١٦٦/٥. ومثله في «المنهاج»، ونصّه: وإن لم يقدر على الحاكم، فليشهد على الإنفاق إن أراد الرجوع. قال «الجلال المحلي» في شرحه: بما ينفقه، ويصرّح في الإشهاد بالرجوع، فإن لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له أيضاً في الأصح، لأنه عذر نادر ٣/٦٦. وفي «فتح الوهاب شرح المنهج»: أو أنفق بإشهاد شرط فيه رجوعاً قال: بأجرة عمله، أو بما أنفقه، فإن لم يشهد كما ذكر فلا رجوع له، وإن لم يمكنه الأشهاد، لأنه عذر نادر. ٢٥/٥١.

٣٨٥ - وَالمُخْتَارُ صِحَّةُ المُزَارَعَةِ وَالمُخَابَرَةِ عَلَى (أَرْضِ لاَ شَجَلَ فِيها. ٣٨٦ - وَالْصُوابُ صِحَّتُهَا عَلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَيْنَ العِنَب.

(٣٨٥) (ض) في (أ) أرض لا شجر فيها وفي (ب) الأرض التي لا شجر فيها. في (٣٨٦) نسخ «التصحيح» في «التذكرة»: أرض لا شجر فيها.

(ل) المزارعة: المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها من زوع والبذر من مالك الأرض.

والمخابرة: مثلها إلا أن البذر من العامل. وقيل هما بمعنى واحد. والأصح الأول، وبه قال الجمهور، وهو ظاهر النص. «تحرير التنبيه» ٨٣. (ع) جزم في والتنبيه، بأنه لا تجوز المزارعة إلَّا على الأرض التي بين شجر النخيل، ويساقيه على النخيل، ويزارعه على الأرض. «التنبيه» /٨٣.

وقال في «المهذب» لا تجوز المزارعة على بياض لا شجر فيه . . . ، فإن كانت الأرض بين النخيل، ولا يمكن سَقّى الأرض إلا بسقيها، فإن كان النخيل كثيراً والبياض قليلًا. جاز أن يساقيه على النخل، ويزارعه على الأرض. . 2 . 1 - 2 . . / 1

قال في أصل والروضة»: والمزارعة والمخابرة باطلتان. وقال من زياداته: قد قال بجواز المزارعة والمخابرة من كبار أصحابنا أيضاً ـ بالإضافة إلى وابن سريج > - «ابن خزيمة »، ودابن المنذر »، ووالخطَّابي وقال: ضعّف وأحمد بن حنبال، حديث النهي، وقسال: هو حديث مضلطرب كثير الألوان. قال «الخطّابي»: وأبطلها «مالك» ووأبو حنيفة» ووالشافعي، رضى الله عنهم، لأنهم لم يقفوا على علَّته. وقال والنووي»: والمختار جوز المزارعة والمخابرة.

وفي «أصل الروضة»: فمتى أفردت الأرض لمخابرة أو مزارعة بطل العقد . . . وقال: ولا بد في هذه الإجارات من رعاية الشرائط، كرؤية الأرض، والآلات، وتقدير المدّة وغيرها، هذا كلّه إذا أفردت الأرض بالعقد. ٥/ ١٧٠.

وقال نو إذا لم نجور المساقاة على ما سوى النخيل والعنب من الشجر المثمر منفرداً، ففي جوازها تبعاً للمساقاة وجهان. قال من زياداته: أصحهما: " "الجواز ٥/١٧٦. وفي والمنهاج»: ولا تصح المزارعة ولا المخابرة: للنهي عن الأولى في الصحيحين، وعن الثانية في مسلم. وقال والشربيني»: في تعليله: والمعنى في المنع فيهما أن تحصيل منفعة الأرض ممكنة بالإجارة، فلا يجوز العمل فيها ببعض ما يخرج منها، بخلاف الشجرة، فإنه لا يمكن عقد الإجارة عليها، فجوزت المساقاة للحاجة. واختار في والروضة» جوازهما مطلقاً تبعاً ولابن المنذر» ووالخطابي، وغيرهما، واختاره والماوردي». وقال: ولو كان بين النخل بياض أرض خالية من الزرع، صحت المزارعة مع المساقاة على النخل، وكان الأولى ذكر العشب معه كما قدرته فإنه قال في والتصحيح» إنه الصواب. ٢/٤٢٣. وقال والجلال المحلي»: ومثل النخل فيما ذكر العنب النخل والعنب فساقى عليه معها تبعاً فالأصح الجواز ذكره في والروضة»، قال النخل والعنب فساقى عليه معها تبعاً فالأصح الجواز ذكره في والروضة»، قال وقليوبي»: هو المعتمد. وقال وعميرة» قيده والماوردي» بالقليل ٢١/٣.

وقال «الغزالي»: تجوز المزارعة على الأراضي المتخلّلة بين النخيل والكرم تبعاً للمساقاة. «الوجيز» ٢٧٧/١. وفي «فتح الوهاب»: ولا تصح مخابرة ولو تبعاً للمساقاة ولا مزارعة، فلو كان بين الشّجر، نخلًا كان أو عنباً أرضً لا زرع فيها، ولا شجر، وإن كثرت صحّت المزارعة عليها مع المساقاة على الشجر تبعاً، للحاجة إلى ذلك ٢٥٥/١. وقال «السبكي»: اختار «النووي» والوالد صحّتها على أنهما جريا في «المنهاج» ووشرحه» على المسدهب ونصره الوالد في الشرح وقال: إنه أسلم المذاهب. «توشيح التصحيح» ورقة ١٢٠أ.

وقال «الماوردي» في حكم المخابرة: ولما اقترن بدلائل الصحة عمل أهل الأمصار مع الضرورة الماسة إليها، وكان ما عارضها محتملًا أن يكون جارياً على ما فسره «زيد بن ثابت» وقال «عبد الله بن عباس» كان صحة المخابرة أولى من فسادها مع شهادة الأصول في الأصول في المساقاة والمضاربة. «الحاوي» 1/٤٧. كما قال بصحتها كل من «ابن الملقن» في «شرح التنبيه» 1/4، وصاحب «عمدة الفقيه» 24.

الباب الرابع والعشرون باب الإجارة

٣٨٧ - الأَصَحُ أَنَّهَا لاَ تَصِحُ بِلَفْظِ البّيعِ ، كَقَوْلِهِ: (بِعْتُكَ) مَنْفَعَتُها.

(٣٨٧) (ض) في (ب) بعت، وما في نسخ والتصحيح، في والتذكرة»: بعتك. (ع) جزم في والتنبيه، أن الإجارة تصع بلفظ الإجارة والبيع ص٨٣٠. وذكر في جوازها بلفظ البيع وجهين في المهذب. ولم يرجّع. ٢/١٠٤.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من عدم صحة الإجارة بلفظ البيع، قال في والروضة، إنه الأصح، لأن البيع موضوع لملك الأعيان، فلا يستعمل في المنافع، كما لا ينعقد البيع بلفظ الإجارة. ١٧٣٥، وهو الأصح في والمنهاج، قال والشربيني، في شرحه معللاً المنع بمثل ما قاله صاحب والروضة، ٣٣٣٠، وذهب وشيخ الإسلام، إلى عدم جوازها بلفظ البيع، وعلّل بمثل ما في والروضة، وقال: وكلفظ البيع لفظ الشراء. ٢٤٦١، وفي والوجيزة: والظّاهر أن لفظ البيع لا يقوم مقام التمليك لأنه موضوع لملك وفي والوجيزة: والظّاهر أن لفظ البيع لا يقوم مقام التمليك لأنه موضوع لملك الأعيان ١/٣٠٠، وفي والتوشيح،: أن والد والسّبكي، اختار الجواز نظراً للمعنى. ورقة ١٢٠ب، وممن وافق والنووي، على تصحيحه وصاحب الديباج للمعنى. ورقة ١٢٠ب، وممن وافق والنووي، على تصحيحه وصاحب الديباج في توضيح المنهاج، مخطوط ص١١٦. وقال والبغوي، في والتهذيب، الأصح لا يصح، لأنه موضوع لتمليك العين، فلا يستعمل في تمليك المنفعة، وكما لا ينعقد البيع بلفظ الإجارة، والنكاح بلفظ البيع، جـ٢، ورقة المنفعة، وكما لا ينعقد البيع بلفظ الإجارة، والنكاح بلفظ البيع، جـ٢، ورقة المنهاء.

٣٨٨ ـ وَالصَّوابُ أَنَّهَا لاَ تَصِحُّ عَلَى مَنْفَعَةٍ غَيْرِ مُتَقَوَّمَةٍ، كَشَمَّ تُفَّاحَةٍ، وَكَلِمَةِ بَيًاع .

٣٨٩ ـ وَالْأَصَحُ ثُبُوتُ خِيَارِ المَجْلِسِ فِي إِجَارَةِ مُدَّةٍ.

(٣٨٨) (ع) جزم في «التنبيه» بأن الإجارة تصحّ على كل منفعة مباحة. وهو بعمومه يتناول ما استثناه «النووي» في «التصحيح» لأنها منافع مباحة. ص٨٣٠. وبمثله قال في «المهذب» ١/١٠٤.

ما هو الراجح في «التصحيح»، رجّحه في «الروضة» حيث جزم ببطلان استئجار تفّاحة للشم، لأنها لا تقصد له، فلم يصحّ كشراء حبّة حنطة ١٧٧/. كما قال ببطلان استئجار البياع على كلمة البيع، أو كلمة يرقّج بها السلعة، ولا تعب بها، لأنها لا قيمة لها ١٧٨/. وهو ما ذهب إليه في «المنهاج»، قال «الشربيني» في شرحه: فلا يصلح استئجار تفّاحة للشمّ، لأنها لا تقصد له، فهي كحبّة بُرٌ في البيع، وكذلك كلمة بياع، إذ لا قيمة له، لكن لو استؤجر عليها، ولم يتعب بتردد أو كلام فلا شيء له، وإلّا فله أجرة المثل. ٢ / ٣٣٥ «مغني المحتاج». وذهب «الغزالي» إلى أن استئجار تفاحة للشم لا يجوز، وكذا استئجار البياع على كلمة تروّج لها السلعة، ولا تعب فيها. «الوجيز» ١ / ٢٣٠٠. وقال «شيخ الإسلام زكريا»: ولا يصح إكتراء شخص لما لا يتعب، ككلمة بياع، وإن روّجت السلعة، إذ لا قيمة لها. ١ / ٢٤٧. وقال «السبكي»: قيد «المنهاج» المنفعة بالمتقومة ليخرج كلة لا تعب فيها، وقاسها على حبة الرمان لأنها لا منفعة لها، وكذلك شمّ التفاحة. ورقة ١٢٠ب. وممن وافق «الإمام النووي» على اختياره: «ابن الملقن» في «شرحه على التنبيه» مخطوط - ص ١٢٨.

(٣٨٩) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في ثبوت خيار المجلس فيما عقدت إجارته على مُدَّة. ص٨٤. ولكنه لم يختر أياً منهما. وذكر في «المهذب» وجهين في المسألة، ولم يرجِّح أيًا منهما. ٤٠٧/١.

ما صححه «النووي» من ثبوت خيار المجلس في إجارة مدّة هو=

٣٩ - وَأَنَّ كَسْحَ البِئْرِ وَالبَالُوعَةِ عَلَى المُسْتَأْجِرِ. ٣٩ - وَأَنَّهُ إِذَا أَكَلَ بَعْضَ الزَّادِ فَلَهُ إِبْدَالُهُ.

(٣٩٠) (ل) الكسح: الكنس، البالوعة: ثقب في وسط الدار، يتصرّف فيه الأوساخ، وتحرير التنبيه، /٨٥.

(ع) ذكر فيمن يلزمه كسح البئر والبالوعة وجهين في «التنبيه» ولم يختر أياً منهما. ص٨٥. وكذلك الشأن في «المهذب» ٤٠٨/١.

ما هو الراجح عند والنووي، هنا، قال في والروضة: إنه الأصح لحصوله بفعله. وبه قطع والماوردي، ووابن الصباغ، ووالمتولّي، ٢١٢/٥. ولم يتعرض لها في والمنهاج،. وقال والشربيني، في شرحه: وتفريغ البالوعة على المكتري في الدوام ما لم تنقضي المدة. وعلى المالك في الابتداء والانتهاء المكتري في الدوام ما لم تنقضي المدة. وعلى المالك في الابتداء والانتهاء والبالوعة وهما فارغان. وهذا يفيد أن إفراغهما بعد ذلك من مهمة المستأجر. وفي والوجيز، وإذا مضت مدّة الإجارة لا يلزم المكتري تفريغ البالوعة والحشّ، مما يعني أنها من واجباته أثناء مدة الإجارة ١/٥٣٥. وفي والتوسيح، كسح البير وتنقية البالوعة على المستأجر كما هو الأصح في والتصحيح، وغيره. وهذا في دوام المدة، أما إذا انقضت فليسا عليه بلا خلاف. وتوشيح التصحيح، ورقة ٢١١١٠.

وقال «البغوي» في «التهذيب»: كسح البئر البالوعة على المستأجر. جـ٧ ورقة ٧٣٥.

(٣٩١) (ع) قال في «التنبيه»: إن أكل بعض الزاد وقيمته تختلف بالمنازل، فله إبداله، وإن لم تختلف فقولان، ولم يرجّع، ص٨٥. وفي «المهذب» ذكر =

والصحيح، في والروضة، ٢٤٨/٥، وجزم والغزالي، في والوجيز، بثبوته في الإجارة ١/١٦. وذهب وشيخ الإسلام زكريا، إلى عدم ثبوت خيار المجلس فيها، لأنها لا تسمى بيعاً، ولأن المنفعة في الإجارة تفوت بمضي الزمن، فالزمنا العقد لئلا يتلف جزء من المعقود عليه لا في مقابلة العوض ١٩٨/١.

٣٩٢ ـ وَأَنَّهُ إِذَا حَمَلَ عَلَيهَا أَكْثَرَ مِنَ المَشْرُوطِ، وَصَاحِبُها مَعَهَا، فَمَاتَتْ، ضَمنَ القسْطَ.

ولين، ولم يختر أياً منهما. ٤٠٩/١.

صورة المسألة فيمن استأجر شخصاً ليحمل له طعاماً ليأكله في الطريق، فإن أكل المؤجّر بعض الطعام، فهل له أن يستبدله بغيره ليحمله المستأجر؟. رجّح في «الروضة» أن له إبداله في الأظهر أو الأصح. وقال: محل الخلاف فيما إذا كان يجد الطعام في المنازل المستقبلة بسعر المنزل الذي هو فيه، أما إذا لم يجده، أو وجد بثمن أعلى فله استبداله قطعاً ٥/٢٢١. وما رجّحه هو الأظهر في «المنهاج». قال «الشربيني»: ليؤكل في الطريق، كسائر المحمولات إذا باعها ثم تلفت. «مغنى المحتاج» ٢٤٩/٢.

وذهب في «فتح الوهاب» إلى جواز استبداله. ٢٥٠/١. والأظهر في «الوجيز» أن له إبداله. ٢٣٦/١. وقال «البغوي» في «التهذيب» إذا فقد بعض الزاد فهل له إبداله؟ فيه قولان، أصحهما له ذلك كما لو فقد الكل، وكما لو انكسر المحمل، جـ٢، ورقة ٢٣٦.

وممّن رجّع جواز الاستبدال «الإمام المزني»، «الحاوي» ٢٨٦/٩، «مختصر المزني» ٣٤/٣ - ٨٥. ووجه هذا القول: أنه استحق حمل مقدار معلوم، فملك إبدال ما نقص فيه، كما لو نقص بسرقة، وكما يبدل المتاع لو تلف.

وقال صاحب «الديباج في توضيح المنهاج» ورقة ١١٨، و«ابن الملقن» في «شرح التنبيه» و«الرافعي» في «المحرّر» بمثل قول «التصحيح».

(٣٩٢) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن من اكترى دابّة، وحمل عليها أكثر مما شرط فتلفت، وكان صاحبها معها فإن المستأجر يضمن نصف القيمة في أحد القولين. والقسط في الآخر. ولم يرجّع. ص٨٥. وذكر في «المهذب» قولين ولم يختر أياً منهما. ١٩٥١ع.

ما هو الراجح في «التصحيح» من أنه يضمن بالقسط، قال في «الروضة»: إنه الأظهر، ورجّحه «الإمام» وغيره. ٥/ ٢٣٤. وهو الأظهر في «المنهاج» = _ ٣٨١.

٣٩٣ ـ وَانْفِسَاخُ الإِجَارَةِ إِذَا انْهَدَمَتْ الدَّارُ. ٣٩٤ ـ وَثُبُوتُ خَيَارِ الفَسْخِ إِذَا انْقَطَعَ مَاءُ الأَرْضِ.

(٣٩٣) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين فيما إذا انهدمت الدار، أحدهما: تنفسخ الإجارة. والثاني: يثبت له خيار الفسخ، ولم يرجح. ص٨٥.

وفي «المهذب، ذكر طريقين، رجّع منهما أن فيه قولين ٢/١١.

ما رجّحه في والتصحيح، من انفساخ الإجارة، قال في والروضة، هو الأظهر. ٢٤٢/٥. وهو ما ذهب إليه في والمنهاج، وعلّل والشربيني، الانفساخ بزوال الإسم، وفوات المنفعة. ومغني المحتاج، ٣٥٧/٢. وذهب وشيخ الإسلام ذكريا، إلى أن الإجارة تنفسخ بانهدام الدار، لفوات كل المنفعة فيه. ١/ ٢٥١. وقال والغزالي،: وانهدام الدّار موجب للفسخ نص عليه. والوجيز، ١/ ٢٥١. قال والبغوي، إذا استأجر داراً فانهدمت قبل القبض أو بعد ما قبض في الحال ينفسخ العقد، ولا شيء على المستأجر، وإن هلكت بعدما قبضها وانقضت المدّة استقرّت الأجرة، وإن هلكت خلال المدة بعد القبض انفسخت في المدة الباقية دون الماضية. والتهذيب، جـ٢ ورقة ٢٣٠٠.

(٣٩٤) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين كما في المسألة السابقة. ص٨٥. وبمثله قال في «المهذب» ٢/١١).

ما هو الصحيح عند «النووي» هنا من ثبوت خيار الفسخ، قال في «الروضة»: إنه الأظهر، وقيد ثبوت الخيار إذا امتنعت الزراعة. وفي «المنهاج» إذا انقطع ماء أرض استؤجرت للزراعة يثبت الخيار ولا تنفسخ. = ٣٨٧-

تكذلك. وقال والخطيب الشربيني، في تعليله: يضمن قسط الزيادة فقط ضمان جناية، مؤاخذة له بقدر جنايته ٢/ ٣٥٤، ومغني المحتاج». وهو ما ذهب إليه والشيخ زكريا، قياساً على ما لو حمّل المستأجر الدابة أكثر من المتفق عليه كذباً بأن أخبره أنه مائة، فإنه يضمن مع أجرة الزائد قسطه، لأنه ملجأ إلى الحمل شرعاً. وفتح الوهاب، ١/ ٢٥١. وقال صاحب وإعلام التنبيه»: الأصح أنه يؤخذ القسط. ورقة ٣٠.

٣٩٠ ـ وَقَبُولُ قَوْلِ الْأَجِيرِ المُشْتَرَكِ فِي الرَّدِّ.

قال «الشربيني»: فأما عدم الانفساخ فلبقاء الإسم مع إمكان زرعها بغير الماء المنقطع، وأما ثبوت الخيار، فللعيب وهو التراخي، لأنه بسببه تعذر قبض المنفعة، وذلك يتكرر بمرور الزمن. «مغني المحتاج» ٣٥٧/٢. وذهب «الغزالي» إلى أن انقطاع شرب الأرض غير موجب للخيار لأنها بقيت أرضاً، والدار لم تبق داراً حين انهدمت، وقيل فيهما قولان بالنقل والتخريج، وهو الأظهر ١/٥٣٨. وفي «فتح الوهاب»: يخير المستأجر في الإجارة لعين بعيب يؤثر في المنفعة تأثيراً يظهر به تفاوت الأجرة كانقطاع ماء أرض استؤجرت للزراعة. فإن بادر المستأجر إلى إزالة ذلك كسوق ماء إلى الأرض قبل مضي مدة لمثلها أجر سقط خيار المستأجر. وهذا بخلاف ما لو غرقت الأرض بالماء، ولم يتوقع انحساره عنها مدة الإجارة فتنفسخ به. ٢٥٢/١.

(٣٩٥) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا اختلف المستأجر والأجير المشترك في ردّ العين قولين، أحدهما: أنه قول الأجير، والآخر: قول المستأجر، ولم يختر أي القولين، ص٨٥.

وذهب في والمهذب، إلى أنه إن قلنا الأجير يضمن العين بالقبض لم يقبل قوله في الرد. وإن قلنا لا يضمن العين بالقبض ففي قبول قوله في الوديعة وجهان كالوكيل بجعل ١٩٧١٤.

وبناءً على هذا، الأظهر في «الروضة» أن الأجير المشترك لا يضمن كعامل القراض. ٢٢٨/٥. ولمّا كان عندها يصبح كالوكيل بجعل، فالوكيل بجعل كما مرّ في الوكالة يصدّق في الرّد. ورجّح في «المنهاج» أنه لا يضمن. ونقل قول «الربيع» اعتقاد «الشافعي» بأنه لا يضمن ٢/١٥٣. وذهب إلى أن يد الوكيل يد أمانة وإن كان بجعل، لأنه نائب عن الموكل في اليد والتصرّف، والـوكالـة عقد إرفاق والضمان مناف لذلك، وعليه فيصدق قوله في الرد ٢/٠٧٠. وذهب «المزني» إلى أنه لا ضمان على الأجير المشترك. «الحاوي» ٢٨٠٧٠. «بحر المذهب» جـ٩، باب الإجارة. «مختصر المزني» ٣/٥٨.

٣٩٦ ـ وَصِحَّةُ بَيْعِ (العَيْن) المُسْتَأْجَرَةِ.

= وقد ذهب «ابن الملقن في «شرح التنبيه» وصاحب «إعلام النبيه» إلى أن ما قاله «النووي» هو الأصح .

(٣٩٦) (ض) العين: سقطت من (أ)، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» ثابتة. (ع) ذكر في «التنبيه» في صحة بيع العين المستأجرة من غير المستأجر قولين،

ولم يختر أياً منهما. ص٨٥. وذكر في «المهذب، وجهين ولم يرجّع ١٣/١ ٤.

ما هو الراجع عند «النووي» هنا من صحة بيع العين المستأجرة، هو كذلك على الأظهر عند الأكثرين في «الروضة». ويجري القولان سواءً أذن المستأجر، أم لا. ٥/٢٥٤. وكذلك قال في «المنهاج». وقال «الشربيني» في شرحه: لأن ثبوت العقد على المنفعة لا يمنع بيع الرقبة، كالأمة المزوّجة. وما أطلقه المصنف من الصحة تبع فيه الجمهور، ومحله إذا كانت الإجارة مقدرة بمدّة، فإن قدرت بعمل، كأن استأجر دابّة للركوب إلى بلد كذا، فعن «أبي الفرج الرزازان»: البيع ممتنع قولاً واحداً لجهالة مدة السير. «ذكره البلقيني» ومغني المحتاج» ٢/ ٣٦٠. وإلى هذا ذهب «شيخ الإسلام زكريا»، وقال: لا تنفسخ الإجارة ببيع العين المؤجّرة للمكتري أو لغيره، ولو بغير إذن المكتري، ولا يؤثر طرو ملك الرقبة وإن تبعته المنافع، كما لو ملك ثمرة غير مؤبّرة ثم ملك الشجرة. «فتح الوهاب» ٢٥٢/١.

وقال «الغزالي»: ولو باع الدار من غير المستأجر صع البيع في أقيس الوجهين، واستمرت الإجارة إلى آخر المدة ١/ ٢٣٩. وقال «الماوردي» بصحة البيع والإجارة إذا بيعت العين المستأجرة للمستأجر أو لأجنبي . ١ / ٢٩٦٠. كما قال «البغوي» في «التهذيب» بأن البيع يصح على الأصح سواء للمستأجر وغيره، جـ٢ ورقة ٢٣٠، وبمثله قال «الجيلي» في «الموضح النبيه» وقال: هو المفتى به، جـ٣ باب الإجارة.

٣٩٧ ـ وَأَنَّهُ إِذَا أَعْتِقَ المُسْتَأْجِرُ لَا يَلْزَمُهُ أَجْرَتُهُ وَلَا نَفَقَتُهُ، بَلْ نَفَقَتُهُ فِي بَيت المّالَ .

٣٩٨ ـ وَأَنَّهُ إِذَا انْقَضَتْ المُدَّةُ، وَفِي الأَرْضِ زَرْعٌ بِغَيرِ تَفْرِيطٍ، لَا يُجْبَرُ عَلَى قَلْعه.

(٣٩٧) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن من استأجر عبداً فأعتقه سيده عتق، ويلزم المولى للعبد أقل الأمرين من أجرته ونفقته. ص٨٥.

ورجّح في «المهذب» بأن العبد لا يرجع على مولاه بأجرته. ١ / ١١٤.

ما هو الصحيح هنا من عدم لزوم أجرته ونفقته على المسولى، بل تجب في بيت المال، قال في «الروضة»: لا يرجع على السيد بأجرة المثل للمدة الواقعة بعد العتن على الأظهر الجديد، وقيل على الأصح، وإن قلنا لا يرجع فنفقته ليست على سيّده، بل في بيت المال لأنّه حرّ عاجز على الأصح. ٥/٢٥٦. وقال في «المنهاج»: الأظهر أنه لا يرجع على سيده بأجرة ما بعد العتن. قال «الشربيني»: إلى انقضاء المدّة، ولا نفقة على السيّد، وينفق عليه من بيت المال، لأن السيّد قد زال ملكه عنه، وهو عاجز عن تعهد نفسه.

وقال «ابن حجر»: وإن أعتق قن أجّره سيّده مدة في أثنائها، فلا رجوع للعبد أو الأمة على السيّد بأجره ما بعد عتقه، لتصرّفه في منافعه حين كان مستحقها بعقد لازم، ونفقته بعد العتق ليست على السيّد لانتفاء موجبها بل في بيت المال على مياسير المسلمين. «فتح الجواد» ٢٠١/١. وإلى هذا ذهب «شيخ الإسلام زكريا» ٢٠٢/١. وعدم الرجوع بالأجرة هو أقيس الوجهيس عند «الغزالي»، ونفقته في بيت المال في هذه المدة. «الوجيز» المجهين عند «المبكي»: والأصح وجوب النفقة في بيت المال. ورقة 17٣٩.

(٣٩٨) (ع) ذكر في «التنبيه» في جواز إجباره في صورة المسألة قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٨٦٠. واختار في «المهذب» أنه لا يجبر على القلع ١/١٥٠.

٣٩٩ ـ وَأَنَّ الإِجَارَةَ الوَارِدَةَ عَلَى الذَّمَّةِ، إِذَا عُقِدَتْ بِلَفْظِ الإِجَارَةِ يُشْتَرَطُّ فِيهَا قَبْضُ الْأَجْرَةِ فِي المَجْلِسِ .

ما صححه «النووي» هنا، قال في «الروضة» إنه الصحيح، إذا كان التأخر لحر أو برد، أو كثرة مطر، أو أكل الجراد رؤوس الزرع، وعلى المالك أن يصبر إلى الإدراك مجاناً، أو بأجرة المثل ٢١٣٧٠. وفي «المنهاج»: لو استأجر أرضاً لزراعة فهلك بجائحة أصابته من سيل أو شدة برد فليس له الفسخ، ولا حط شيء من الأجرة، لأن الجائحة لحقت زرع المستأجر لا منفعة الأرض. «مغني المحتاج» ٢/٥٥٧. وفي «فتح الوهاب»: أنه لا تنفسخ الإجارة في هذه الحالة. ٢/٢٥٦. وقال «ابن حجر»: واقتضاء كلامهم أن لا قلع في غير مراد لهم، وإذا قلع الذرة فللمكتري زرع البر إن أمكن وإلا فلا، وعليه الأجر لمقصود العقد. ولو اختار المكري إبقاءها بأجرة المثل جاز للمكتري قلعها وزرع البر إن أمكن. «فتح الجواد» ١٩٨/٥. وهو رواية أخرى «للشافعي» وزرع البر إن أمكن. «فتح الجواد» ١٩٨/١ وهو رواية أخرى «للشافعي» في مقابلة رواية «المزني» «مختصر المزني» ٣/٨٥ – ١٠٠٠. قال «الشيرازي»: لأن في قلع ذلك من غير ضمان الأرض إضراراً بالمكتري، والضرر لا يزال بالضرر. «المهذب» ١١٠١٤. وقال صاحب «إعلام النبيه»: الأصح لا يجبر. ورقة ٢٠.

(٣٩٩) (ع) قال «الشيرازي» في «التنبيه»: إن كانت الإجارة على عمل في الذمة، وعقد بلفظ الإجارة فقد قبل يعتبر، وقبل لا يعتبر. ص٨٦. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٤٠٧/١.

ما هو الراجح في «التصحيح»، هو الصحيح في «الروضة»، فلا يجوز فيها تأجيل الأجرة، بل يجب التسليم في المجلس كرأس مال السلم، وهو الأصح عند المعراقيين، وهأبي علي»، وهالبغوي». ه/١٧٦. وما صححه في «الروضة» هو ما ذهب إليه في «المنهاج». قال «الشربيني» في شرحه تعليقاً على قول «المنهاج»: ويشترط في إجارة الذمة تسليم الأجرة في المجلس، قال: وكذا إذا عقدت بلفظ الأجرة في الأصح نظراً إلى المعنى، فلا يجوز فيها تأخير الأجرة، ولا الاستبدال عنها، ولا الحوالة عليها، ولا بها، ولا الإبراء منها. =

٠٠٠ _ وَأَنَّهُ إِذَا اخْتَلَفَ الخَيَّاطُ وَالْمَالِكُ، صُدِّقَ الْمَالِكُ (بِيَمِينِهِ)، وَلاَ أَجْرَةَ عَلَيه، وَلَهُ الأَرْشُ.

«مغنى المحتاج» ٣٣٤/٢. وذهب «ابن حجر» إلى وجوب قبضه في المجلس في إجارة الذمة. ١/٥٨٦. وبه قال «شيخ الإسلام زكريا» ٢٤٧/١. «فتح الوهاب» وقال: لأنها سلم في «المنافع» فيجب قبضها في المجلس وإن عقدت بغير لفظ السلم، وقال «الغزالي»: فإن كانت في الذمّة فهي كالثمن حتى يتعجل بمطلق العقد. «الوجيز» ١/ ٢٣٠. وبه جزم «ابن النقيب» في «عمدة السالك» ص ٧٧٠. وقال «السبكي»: والإجارة الواردة على الذمّة يمتنع فيها تأجيل الأجرة مطلقاً لئلا يكون بيع دين بدين ١٢١أ.

(٠٠) (ض) بيمينه في (ب) مع يمينه. وما في «التصحيح» في نسخ «تذكرة النبيه»

(ع) إن دفع المستأجر إلى الأجير المشترك _ وكان خيّاطاً _ ثوباً فقطعه قميصاً، فقال صاحب الثوب: أمرتك أن تقطعه قباء فعليك الأرش، وقال الخياط: بل أمرتنى بقميص، فعليك الأجرة تحالفا على ظاهر المذهب، ولا يستحق الخيّاط الأجرة، وذكر في استحقاق الأرش قولين ولم يرجّع. ص٨٦. وذكر في «المهذب» قولين في استحقاقه الأجرة، وقولين في استحقاقه الأرش. ولم يختر أياً منهما. ٤١٧/١.

قال في «الروضة»: فيه خمس طرق: أصحها، وبه قال الأكثرون، في المسألة قولان، أظهرهما عند الجمهور، أن القول قول المالك، وإذا قلنا القول قول المالك، فإذا حلف، فلا أجرة عليه، ويلزم الخيّاط أرش النقص على المذهب ٥/٢٣٧ - ٢٣٧.

وقال في «المنهج»: الأظهر يُصدُّق المالك بيمينه. قال «الشربيني»: كما لو اختلفا في أصل الإذن، فيحلف أنه ما أذن له في قطعه قباء، ولا يحتاج أن يتعرض للقميص. وجزم «النووي» في المنهاج. بأنه لا أجرة عليه: أى على المالك للخياط إذا حلف المالك، لأن عمل الخياط صار حينت غير مأذون فيه. وعلى الخيّاط أرش النقص: لأنه إذا انتفى الإذن فالأصل الضمان. =

الباب الخامس والعشرون باب المسابقة

٤٠١ ـ وَأَنَّ المُسَابَقَةَ كَالإجارةِ.

٧/٤٥٣ - ٣٥٥. وقال والغزالي»: تسقط الأجرة، ويسقط الأرش، والوجيزة الممالك فيصدق، ولا أجرة عليه إذا حلف، وقال وشيخ الإسلام زكريا»: يحلف المالك فيصدق، ولا أجرة عليه إذا حلف، وله على الخيّاط أرش لنقص الثوب، لأن القطع بلا إذن موجب للضمان. وفتح الوهاب، ٢٥١/١. وما صححه والنووي، قال به والمرزي،: والحاوي، ٢/١٥، والمختصر، ٣/١٨، «بحر المذهب، ح.٩، كتاب الإجارة، لأن القول قول من ينفيه، لأن الأصل عدم الإذن المختلف فيه. والمغني والشرح الكبير، ١١٢/٦ - ١١٤.

وقال «ابن حجر»: يحلف المالك أنه ما أذن له في قطعه قباء وصدّق، وإذا حلف وجب له الأرش على الخيّاط. لا أجرة للخيّاط، لأن يمينه صيّرت عمل الخيّاط غير مأذونٍ فيه. ١٩٩/١ «فتح الجواد». وقال «الرافعي» في «المحرر» لا أجرة عليه. ورقة ١٢٨. وقال «البغوي»: القول قول رب الثوب مع يمينه. لأنهما لو اختلفا في أصل الإذن في القطع، كان القول قوله كذلك. جرا، ٢٤١.

(٤٠١) (ع) ذكر في كون المسابقة على عوض الإجارة قولين في «التنبيه»، ولم يرجّع. ص٨٦. واختار في «المهذب» أنها كالإجارة. ٢٠/١.

ما رجّب في والتصحيح» من أن المسابقة كالإجارة هو الأظهر في «الروضة» ١/ ٣٦١. وفي والمناضلة _ بعوض لازم. قال وعميرة»: كالإجارة، بجامع اشتراط العلم بالمعقود عليه من _

٤٠٢ ـ وَصِحَّتُهَا عَلَى بَغْلِ (أَنْ حِمَارِ (أَنْ فِيْلِ . ٤٠٣ _ وَمَنْعُهَا فِي (الصَّرَاع).

الجانبين، ولأنه لو بان في العوض المعين عيب، جاز الفسخ كالإجارة. وحاشية عميرة على المنهاج، ٢٩٩/٤. وفي وفتح الوهاب: وهي لازمة في حق ملتزم العوض، ولو غير متسابقين كالإجارة، فليس له فسخها، ولا ترك عمل قبل الشروع ولا بعده. ١٩٤/٢.

(٤٠٢) (ض) (أو) في ب (و)، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» (و).

قال في «التنبيه»: في صحتها على البغل والحمار قولان، وفي الفيل وجهان، ولم يرجِّح أياً منهما. ص٨٦. وجزم في «المهذب، بصحة المسابقة سنها. ۲۱/۱ ٤٠.

ما هو الراجع في «التصحيح»، قال في «الروضة»: بجوازها على المذهب ١٠/ ٣٥٠. وهو الأظهر في والمنهاج، واستدل والجلال المحلى، في شرحه بقوله ﷺ: ﴿لا سَبِّقَ إِلَّا فَي خَفُّ أَوْ حَافُّو أَوْ نَصُّل ﴾ رواه الأربعة، وحسَّنه الترمذي، وصححه ابن حبان، والجامع الصغير، ٢٠٣/٢. وكنز الراغبين، ٤/٥٧٤.

وقال في «المنهج وشرحه فتح الوهاب»: وشرطها كون المعقود عليه عدة قتال: كذي حافر وخف من خيل وبغال وحمير، وإبل وفيلة. ٢/١٩٤.

وقال «السبكي» في «توشيحه»: والخلاف في البغل والحمار والفيل مع العوض، ولا خلاف في الجواز بدونه. ورقة ١٢٤أ. وبه قال «ابن النقيب» في «عمدة السالك» /٢٧٧.

(٤٠٣) (ض) قال في (ب) في الراع. والصحيح: الصراع.

(ع) قال في «التنبيه»: وفي الصراع وجهان، ولم يختر أياً منهما. ص٨٥. وذكر قولين في «المهذب»: وقال في «المنع» هو المنصوص. ١/٢١٠.

ما رجحه «المصنف» هنا، قال في «الروضة»: هو الأصح إن كانت بعوض ١٠/ ٣٥١. وبمثله قال في «المنهاج». قال «الجلال المحلي»: لأنه =

- ٤٠٤ ـ (وَصِعْتُهَا) بَيْنَ (بَعْل وَحِمَانٍ).
- ٥٠٥ ـ وَأَنَّهُ إِذَا شَرَطَ المَالَ لِجَمِيعِهمْ ، (وَفَاضَلَ جَانَ) .
- ليس من آلات القتال، وتصح بلا عوض جزماً. ٢٩٦٧، قال وشيخ الإسلام زكريا»: الصراع ـ بكسر أوله ويقال بضمه ـ بعوض لا تجوز لأنها لا تنفع في الحرب، وأما مصارعة رسول الله بي ركانة على شياه كما رواها أبو داود في مراسيله، فأجيب عنها بإرادة أن يريه شدته ليسلم، بدليل أنه لما أسلم حين صرعه ردّ عليه غنمه. ٢٩٤/١. وجزم وابن النقيب، بعدم جوازها بالعوض على الصّراع. ص٧٨٠.
 - (٤٠٤) (ض) في (أ) وجوازها بين البغل والحمل. وهو ما في وتذكرة النبيه.
- (ع) قطع في «التنبيه» بعدم جواز المسابقة بين الجنسين كالخيل والإبل. وفي «المهذب»: جزم بجوازها بين البغل والحمار. ٤٢١/١. وما رجحه هنا، صححه في «الروضة». ١/٣٥٠، وجزم «شيخ الإسلام» بجوازها بين البغل والحمار، وإن اختلف جنسهما لتقاربهما ١٩٤/٢. وفي هامش «التحقيق عمدة السالك» تعليقاً على قوله: بشرط اتحاد الجنس، فلا تجوز بين بعير وفرس. وقال المحققان: يستثنى من ذلك البغل والحمار، فتصح بينهما، وإن اختلف جنسهما لتقاربهما/ هامش ٢٧٧.
- (ع) (ض) في (ب): وفاضل بينهم جاز. وفي نسخ وتذكرة النبيه» لم يذكر بينهم .
 (ع) ذكر في والتنبيه، في جواز أن يشرط المال للجميع ثم يفاضل بينهم،
 فيجعل للسابق عشرة، وللثاني تسعة . . . قولين، ولم يرجح . ص٨٦.

وفي والمهذب، ذكر في والمهذب، وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٤٧٢/١.

والراجع عند «النووي» في «التصحيح» هو الصحيح في «الروضة».
١/٢٥٤. وفي «المنهاج»: يصح في الأصح أن يجعل للثاني دون الأول، لأنه يجتهد ليفوز بالأكثر، «شرح الجلال على المتهاج» ٢٦٧/٤. وقال «شيخ الإسلام: ولو تسابق جمع وشرط للثاني مثل الأول أو دونه صحّ. لأن كل واحد منهم يجتهد أن يكون أولاً فيما إذا فاضل ليفوز بالأكثر، ٢/٥٩٠.

٤٠٦ ـ وَالصَّوابُ أَنَّ الإِعْتِبَارَ فِي سَبْقِ الخَيْلِ بِالعُنْقِ، وَقِيلَ بِالقَواثِم ، وَهُوَ شَادٌ.

٤٠٧ - وَالْأَصَحُّ أَنَّ (مَدَى) الغَرَضِ (يُشْتَرَطُ) أَنْ لاَ يَزِيدَ عَلَى (مَاتَتَيْنِ) وَخَمْسِينَ ذِرَاعَاً.

(٤٠٦) (ع) قال في «التنبيه»: والسبق في الخيل إن استوت أعناقها أن يسبق أحدها بجزيم من الرأس، من الأذن وغيره، فإن اختلف العنق اعتبر السبق بالكاهل محسر الهاء مجتمع الكتفين من الكفين من الخيل بالعنق ١٨٤٨. وجزم في «المهذب» بأن السبق في الخيل بالعنق ١٨٤٨؟.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» قال في «الروضة»: هو الذي يوجد لعامة الأصحاب في كتبهم، فالاعتبار في الخيل بالهادي ـ وهو العنق ـ قالوا: فإذا استوى الفرسان في خلقة العنق طولاً وقصراً، فالذي تقدم بالعنق أو بعضه هو السابق. وإن اختلفا فإن تقدم أقصرهما عنقاً، فهو السابق. ١٩٩٩. وذهب في «المنهاج» إلى أن سبق الخيل بالعنق. قال «الجلال المحلي» وهقليوبي» في تعليله: لأن الخيل تمدّ أعناقها، فالمتقدم ببعض العنق أو الكتف سابق، وإن زاد طول أحد العنقين فالسبق بتقدمه بأكثر من قدر الزائد. ١٩٧٧. وفي «فتح الوهاب»: سبق ذي الحافر من خيل ونحوها بعنق عند الغاية. ١٩٥٧. قال «السبكي»: اعلم أن كلام «ابن الصباغ» و«الإمام» موافق للفظ «الشيخ»، فلا يحسن لفظ الصواب. وعقب على قوله في «التنبيه»: فإن اختلفا اعتبر بالكاهل: الأصح أنه بالعنق، فإن تقدّم الأطول عنقاً بأكثر من زيادة الخلقة فهو سابق وإلاً فلا. وقول «التصحيح» الصواب أن الاعتبار في سبق الخيل بالعنق، لعله أراد حالتي التساوي خاصّة، ولكن يلزم على هذا أن يكون أسقط بيان الأصح عند اختلاف العنق. «توشيح التصحيح» ورقة ١٢٤.

(٤٠٧) (ض) في (ب) بل مدى: هذا. وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» مدى، وهو الأصح لأنه أكثر مناسبة للمعنى.

يشترط في (ب) اشترط: وفي (ب): المائتين بدل مائتين. وما في نسخ =

٤٠٨ ـ وَأَنَّهُ إِذًا (اشْتَرَطَ) الرَّمْيَ إِلَى غَيْرِ غَرَضٍ ، (أَنْ السَّبْقِ لَأَبْعَدِهَا رَمْياً صَحَّ .

والتصحيح، في «التذكرة» يوافق ما في (أ).

(ع) ذكر في «التنبيه» أن في مدى الغرض قولين، أحدهما: ماثتين وخمسين ذراعاً، والثاني: ثلاثماثة، ولم يرجّح أياً منهما. ص٨٧.

وذكر في والمهذب، وجهين في مدى الغرض، ولم يختر شيئاً ١ /٤٧٥.

ما صححه «النووي» هنا، هو ما ذهب إليه في «الروضة»، وقال: وقدّر الأصحاب المسافة التي يقرب توقع الأصابة فيها بماثتين وخمسين ذراعاً ١٨/٣٦٧ واقتصر في المنهاج على القول باشتراط بيان مسافة الرمي قال وقليوبي»: والغالب وقوعها في ماثتين وخمسين ذراعاً بذراع اليد. وقال «عميرة»: وكذا الماثتان وخمسون على الأصح. «حاشية قليوبي وعميرة على المنهاج» ٤/٣٨٦. قال «الشربيني»: والظاهر المراد بالذراع ذراع اليد المعتبر في مسافة الإمام والماموم. «مغني المحتاج» ٤/٣١٦/٤.

(٤٠٨) في (ب) بدل أو: ويكون، وفي (ب): شرط بدل اشترط. والأصح ما في «التصحيح» في «تذكرة النبيه» ما في (ب).

(ع) جزم في «التنبيه» أنه: إن شرط الرمي إلى غير غرض، وأن يكون السبق الأبعدهما رمياً لم يصح . ص٨٧.

وذكر في «المهذب، وجهين، ولم يختر أيًّا منهما. ١/٥٧٥.

ما اختاره في «التصحيح» من صحة اشتراط صحة الرمي إلى غير غرض. وأن يكون السبق لأبعدهما قال في «الروضة»: صح العقد على الأصحّ، لأن الأبعاد مقصود أيضاً في مقاتلة القلاع ونحوها، وحصول الإرعاب، وإمتحان شدة الساعد ١٠/٣٦٠. وفي «المنهاج»: اكتفى بما قلناه في المسألة السابقة من أن من شروط المسابقة بيان مسافة الرمي. قال «الخطيب الشربيني» في شرحه: وفي تناضلا على أن يكون السبق لأبعدهما رمياً، ولم يقصدا غرضاً =

⁽ل) مدى الغرض: - بفتح الراء - المراد: غاية الهدف ومسافته. «تحرير التنبيه». ص ٨٧.

٤٠٩ _ وَأَنَّهُ إِذَا أَصَابَ السَّهُمُ المُزْدَلِفُ حُسِبَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ يُصِبْ (لَمْ) يُحْسَبْ عَلَيه.

- صحّ العقد على الأصحّ، فيراعى للبعد استواؤهما في شدّة القوس، ورزانة السهم. «مغني المحتاج» ٢١٦/٤. وفي «التوشيح»: عقب على قول «المنهاج»: ولا يجوز إلاً على عدد قد يفهم منه منع التفاضل على رمية واحدة والأصح الصحة. ورقة ١٢٤.

(٢٠٩) (ض) في (ب) لا يحسب: وفي والتصحيح، في وتذكرة النبيه، لم يحسب.

(ل) ازدلف: انتقل ووثب. «تحرير التنبيه» ص٨٨.

(ع) ذكر في «التنبيه» في احتساب السهم إذا أصاب الأرض ثم ازدلف، وأصاب الغرض قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٨٨.

وذكر في المهذب قولين، ولم يرجّع أيًّا منهما ٤٧٧/١.

قال في «الروضة»: ولو اصطدم السهم بجدار أو شجرة، ونحو ذلك، ثم أصاب الغرض، أو انصطدم بالأرض ثم ازدلف، وأصاب الغرض، حُسب له على الأصح عند العراقيين والأكثرين، وإن ازدلف ولم يصب الغرض، حسب عليه على الأصح. ١٠/٣٧٦. قال «السبكي» في «التوشيح»: الأصح فيما إذا أصاب أنه يحسب له، وما صححه «النووي» في صورة ما إذا أخطأ أنه لم يحسب عليه مخالف للأظهر في «الرافعي» و«الروضة». ورقة أخطأ أنه لم يحسب عليه مخالف للأظهر في «الرافعي» و«الروضة». ورقة

الباب السادس والعشرون باب إحياء الموات

• ٤١ - وَأَنَّهُ لَا يُمْلُكُ بِالإِحْيَاءِ مَوَاتُ عَرَفَاتٍ وَمُزْدَلِفَةٍ وَمِنَى .

(٤١٠) (ل) إحياء الموات: جعل الأرض التي لم تعمر قط صالحة للانتفاع بها بالزراعة أو غيرها.

(ع) أطلق والشيخ أبو إسحاق، القول في والتنبيه: بأن كل موات لم يجر عليه أثر ملك، ولم يتعلق بمصلحة عامر يجوز تملكه بالإحياء. ص.٨٨. وهو بعمومه يشمل ما استثناه الإمام والنووي، وذكر في والمهذب، ثلاثة أوجه في تملكها، ولم يرجع ٢/ ٤٣٠.

ما اختاره في والتصحيح، من عدم جواز تملك موات عرفات والمزدلفة ومنى بالإحياء، قال في وأصل الروضة،: هو الأصح بالنسبة لعرفات، وقال: هو أشبه بالمذهب، وبه قطع المتولّي، وشبّهها بما تعلّق به حق المسلمين عموماً وخصوصاً، كالمساجد والطرق. وقال من زياداته: وينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات، لوجود المعنى. ٢٨٦/٥.

وفي وأصل المنهاج»: الأصح عدم جواز تملّك موات عرفات. قال والرملي، في شرحه: لتعلق حق الوقوف بها، كالحقوق العامة من الطرق، كمصلي العيد أو موارد الماء. وقال من زياداته على والمنهاج»: قلت مزدلفة ومنى كعرفة، فلا يجوز إحياؤها، للخبر: قيل: يا رسول الله: ألا نبني لك بيتاً بمنى يظلك؟ قال: ولا: منى مناخ من سبق، (رواه الترمذي، وقال حديث حسن صحيح ٢٩٨٣)، ونهاية المحتاج، ٥/٣٨٨. وقال وابن حجر،: لا يجوز إحياء مواقف الحج، ولا تملك بالإحياء، وهي عرفات ومنى ومزدلفة، وإن لم تضق به، لتعلّق حق الوقوف والرمي والمبيت بها. وفتح الجواد»

٤١١ ـ وَأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْيِي مَوَاتَاً تَحَجَّرَهُ غَيْرُهُ قَبْلَ تَرْكِهِ، فَلَوْ أَحْيَاهُ أَثِمَ، وَمَلَكُهُ فِي الْأَصَحِّ.

(٤١١) (ل) يحتجره: من الحجر، وهو المنع، لأنه يمنع غيره منه «تحرير التنبيه»/٨٨.

(ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن المحتجر إن لم يحيى، وطالت المدّة قيل: إما أن تحيي، وإما أن تخليه لغيرك، فإن استمهل أمهل مدة قريبة، فإن لم يحيى جاز أن يحييه. ص٨٨. وذكر في «المهذب» في جواز الإحياء قبل ترك المتحجر وجهين ولم يرجّع. ٢٣٢/١.

وقد وافق في «الروضة» على ما ذهب إليه في «التصحيح» وقال: لو بادر أجنبي قبل أن يبطل حق المتحجر، فأحيا ما تحجره، ملكه المحيي على الأصح المنصوص، لأنه حقق سبب الملك. وإن كان ظالماً، كمن دخل في سوم أخيه واشترى. ٥/٢٨٧. وقد وافق في «المنهاج» على أن الأصح أنه لو أحياه آخر ملكه. قال «الرملي»: وإن أثم بذلك، كالمشتري على سوم أخيه. وقال «الرملي»: ولو تحجّر مسلم مواتاً، ولم يترك حقه، ولم تمض مدّة يسقط فيها حقّه، لم يحل لمسلم تملّكه، وإن كان لو فعل ملكه ٥/ ٣٣١. وقال «ابن حجر»: ويقدّم المتحجّر على غيره لأنه صار أحق به، فإن أهمل الإحياء وأطال بلا عذر نوزع من الإمام، فيمهله مدة قريبة بحسب ما يراه، فإن مضت ولم يعمّر بطل حقه. ١ / ١٠٨٨، «فتح الجواد». وفي «فتح الوهاب»: المتحجر ورمز له السيوطي بعلامة الصحيح، الجامع الصغير ٢ / ١٧٣١)، أي اختصاصاً ورمز له السيوطي بعلامة الصحيح، الجامع الصغير ٢ / ١٧٣١)، أي اختصاصاً لا ملكاً. ولو أحياه آخر ملكه، وإن كان ظالماً لأنه حقق الملك، وإن طال تحجره أمهله الإمام ثم بطل حقه إن لم يحيها ١ / ٢٥٤٠.

⁼ ۲۰۷/۱. وإلى هذا ذهب «شيخ الإسلام زكريا» ۲۰۳/۱. «فتح الوهاب». وممّن أقرّ «النووي» على اختياره «السبكي» في «توشيحه» ورقة ١٢٥٥.

- ٤١٧ ـ وَأَنَّا مَا جَرَى عَلَيهِ أَثَرُ مِلْكِ جَاهِلِيٌّ ، (وَلاَ) يُعْرَفُ لَهُ مَالِكٌ ، يَجُوزُ تَمَلُّكُهُ بِالإِحْيَاءِ، سَواءً كَانَ فِي دَارِ الإِسْلَامِ أَوْ الكُفْرِ.
- ٤١٣ ـ وَأَنَّهُ (يُعْتَبُرُ) في إِحْيَاءِ الدَّارِ نَصْبُ البَابِ، وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِي (المَزْرَعَة) الزُّرعُ.

(٤١٢) (ض) ولا في رَّبِ): ولم، وما في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه، ولا.

(ع) جزم في «التنبيه» أنه إن كان في دار الإسلام لم يُملك بالإحياء، وأما في دار الشَّركُ فَذَكَر أَنْ فيه قولين ولم يرجِّح، ص٨٨. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه ولم يرجّع ٢/٤٣٠.

وقد رجَّج «النووي» في «الروضة» ما اختاره في «التصحيح» من أنها تملك بالإحياء كالركاز ٥/٢٧٩. وذهب في والمنهاج، إلى أنها تملك بالإحياء. وعلله والرملي: بعدم الحرمة كملك الجاهلية ٥/٣٣٣. ويه قال وشيخ الإسلام. وفتح الوهاب، ١ / ٢٥٣ إلَّا أنه فيما يتعلق ببلادهم قال: إن ذبُّونا عنه وقد صولحوا على أنه لهم فظاهر أنا لا نملكه بإحياء، وإليه ذهب دابن حجر، في «فتح الجواد، ٢٠٧/١.

- (٤١٣) (ض) في (ب) يشترط بدل يعتبر، وهو ما في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه، المزرعة في (ب): المزارعة، والأصح المزرعة.
- (ع) ذهب في والتنبيه، إلى أنه يكفي في الدار لإحياثها البناء والسقف، وفي المزرعة يصلح ترابها، ويسوق إليها الماء، ويزرع في ظاهر المذهب. ص٨٨. وصرّح في «المهذب» بوجوب نصب الباب في إحياء الدار. أما الزرع فذكر فيه ثلاثة أوجه، ولم يرجّع ٤٣١/١.

ذهب في والروضة، إلى القسول باشتراط نصب الباب في إحياء دار للسكني ١٨٩/٥. ويأنه لا تشترط الزراعة لحصول الملك في المزرعة على الأصح، لأنها استيفاء منفعة، وهو خارج عن الإحياء، كما لا يشترط في الدار أن يسكنها ه/ · ٢٩ . وقال في «المنهاج» باشتراط نصب الباب لدارالسكني، وعدم اشتراط الزراعة للمزرعة. وقال «الرملي» في تعليله: أما نصب الباب فلأن العادة فيها ذلك ١٩٩٧، وأما عدم اشتراط الزراعة فقياساً على عدم ٤١٤ - وَأَنَّ مَنْ طَالَ مُقَامُهُ فِي الشَّوَارِع ، ومَقَاعِدِ الْأَسواقِ، يَدُومُ اختصاصه، (فلا) يُزْعَجُ.

اشتراط سكن الدار، لأن استيفاء المنفعة خارج عن الإحياء، ٥٠/٥٠. واشترطهما وابن حجر»: لأن المسكن بدون الباب لا يسمى مسكناً عرفاً، ولا يصلح للسكني. وأما المزرعة فلا تتوقف على الزرع لأن اسمها لا يتوقف عليه. وفتح الجواد، ٢٠٧/١. واشترط والغزالي، تعليق الباب لمن قصد المسكن، إذ به يصير مسكناً، والأظهر أنه يحتاج في المزرعة إلى الزرع. «الوجيز» ١/٤٤/١. ووافق «شيخ الإسلام» «النووي» على ما اختاره. «فتح الرهاب، ١/٣٥١ - ١٥٤.

(\$1\$) (ض) في (ب) ولا بدل فلا. وما في «تذكرة النبيه» ولا. وقد قال «قليوبي» في وحاشيته على المنهاج، ٩١/٣ ووالرشيدي، في وحاشيته على نهاية المحتاج، ٣٣٩/٥، ووالماوردي، في والحاوي، ١٠/٥ بمثل قول والنووي، في (التصحيح).

(ع) اختار «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» أن من طال مقامه، وهناك غيره يقرع بينهما. ص٨٩. وذكر في والمهذب، وجهين ولم يرجح ٧/٤٣٣.

قال في والروضة ع: المذهب ما ضبطه والإمام ع ووالغزالي ع: أنه إن مضى زمن ينقطع فيه الذين ألفوا معاملته بطل، وإن كان دونه، فلا. فعلى هذا ليس لغيره مزاحمته في اليوم الثاني. وكذا الأسواق التي تقام في كل أسبوع أوشهر مرة إن اتخذ فيها مقعداً، كان أحق به في النوبة الثانية. ٥/ ٢٩٥. وبمثل هذا قال في «المنهاج» ووشرح الشربيني» عليه إذ قال: ويختص الجالس بمجلسه وأمتعته، ومعامليه، وليس لغيره أن يضيّق عليه، بحيث يضرّه فيه، وله منع واقف بقربه إن منع رؤيته أو وصول معامليه إليه، لأنه معد للبيع، ولم يزاحمه فيما يختص به من المرافق المذكورة. «مغنى المحتاج» ٣٤٤/٤.

ووافق «ابن حجر» «النووي» على ما اختاره في إمكان الإقامة في الشوارع والأسواق واستدلُّ بقوله ﷺ في خير مسلم: دمن قام من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحق به، وفتح الجواد، ٦٠٩/١. وإلى مثله ذهب وشيخ الإسلام، في= ٤١٥ - وَإِنَّهُ لاَ يُمْلَكُ الْمَعْدَنُ، وَإِنَّهُ يُمْنَعُ إِذَا طَالَ مُقَامُهُ، وَإِنَّهُ (يَصِحُ)
 إقْطَاعُهُ.

١٦٦ - وَأَنَّهُمَا إِذَا اسْتَبَقَا إِلَى مَعْدَنٍ ظَاهِرٍ، وَضَاقَ (عَنْهُمَا) أُقْرِعَ (بَينَهُمَا) سَواءً (أَخَذَا) لِتِجَارِةٍ أَوْ حَاجَةٍ.

(10) (ض) في (ب) وأنه لا يصح اقطاعه. وما في «التصحيح» في والتذكرة» وأنه يصح. ص ٨٩. ويأتي بعد كلام «التنبيه» ذكر في «المهذب» أن المعدن يملك يصح. ص ٨٩. وفي منعه إذا طال مقامه ذكر وجهين. وفي إقطاعه ذكر قولين ولم يرجّع ٢ / ٤٣٧ - ٤٣٣ .

(ع) في «التنبيه» ذكر في تملك المعدن قولين ولم يرجح. وإن طال مقامه وهناك غيره أقرع بينهما. وفي الإقطاع قولين: ولم يرجح. ص٨٩.

جزم في والروضة بعدم ملك المعادن الظاهرة، ورجّع عدم ملك الباطنة وقال: رجّعه والشافعي، والأصحاب. وفيما إذا طال مقامه: أنه يزعج ويمنع. ٥/ ٣٠٢ – ٣٠٢. وقال بأن للسلطان إقطاعه كالموات. ٣٠٢ – ٣٠٠. ورجّع في والمنهاج، عدم تملك المعدن الظاهر والباطن. ولا اقطاع عنده في الظاهر بل هو مشترك بين الناس، أما الباطن فقهم والرملي، من سكوته عنه جواز إقطاعه للإرفاق لا للتملك ٥/ ٣٤٩ – ٣٥١. وقال وشيخ الإسلام، بعدم تملك ظاهر المعدن وباطنه، ويقطع الباطن من دونه الظاهر ١/ ٢٥٥٠. وذهب والغزالي، إلى أن المعدن يملك بالإحياء، ولا يقطع الظاهر منه دون الباطن والوجيز، ١/ ٢٥٥٠.

(٤١٦) (ض) في (أ) سقطت بينهما وعنهما. وقد أثبتنا في نسخ والتصحيح، في الدكرة النبيه،

[«] وفتح الوهاب ٢٥٤/١ . وقال والغزالي » : ويجوز الجلوس في الشوارع بشرط أن لا يضيق ، ثم السابق ثم يُختص به فلا يُزعج ، فإن قام بطل حقه إلا إذا جلس للبيع فيبقى حقه إلى أن يسافر أو يقعد في موضع آخر ، أو يترك الحرفة ، أو يطول مرضه بحيث تنقطع الألفة إلى غيره . والوجيز ، ٢٤٢/١ . ورجّح والسبكي ، في والتوشيح » : أنه أحق به ، ولا يزعج . ورقة ٢٢٢١.

= في (ب) أخذه للتجارة أو لحاجة. وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبه»: أخذا للتجارة أو للحاجة.

(ع) قال في «التنبيه»: وإن سبق اثنان إلى معدن ظاهر، وضاق عنهما، فإن كانا يأخذان للتجارة قسم بينهما، وإن كانا يأخذان القليل للإستعمال ففيه ثلاثة أقوال: ولم يرجّع بينها. ص٨٩. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه، ولم يختر أياً منها ٢/٢٧١.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من الإقراع في حالة الإستباق إلى معدن ظاهر، للتجارة أو حاجة قال في والروضة»: هو الأصح. ٣٠١/٥. وفي والمنهاج»: الأصح يقرع بينهما. قال والرملي»: لانتفاء الراجح، ولا فرق كما هو ظاهر كلام المصنف بين أخذ أحدهما للتجارة، والآخر للحاجة أولا. ونهاية المحتاج، ٥/٣٥٠ – ٣٥٠، وقال وابن حجر،: والسابق إلى معدن ظاهر أو باطن مباح، لم يتسع أحق من غيره، فإن جاءا معاً فالقرعة. نعم يقدم مُسلم لأخذ الحاجة على أخذ التجارة، وإنما يقدم الأحق. وفتح الجواده ١/ ٢٤٣. وإلى هذا ذهب والغزالي، في والوجيز، ١/٣٤٣. وقال وشيخ الإسلام،: فإن ضاق المعدنان عن اثنين مثلاً جاءًا قُدَّم سابق إلى بقعتيهما إن علم وإلاً إن لم يعلم السابق، أقرع بينهما، فيقدم من خرجت قرعته. ١/٥٥٠. وفتح الوهاب».

(٤١٧) (ل) الحمى: الممنوع، يقال: حميته أحميه: أي منعته ودفعت عنه. قال «أبو «الجوهري»: يقال أحميته: أي جعلته حمى. قال «ابن فارس»: قال «أبو زيد» حمينا مكان كذا، وهو حمى لا يقرب، فإذا امتنع منه وحذر قيل أحميناه. «تحرير التنبيه» ص٨٩.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه إذا حمى الإمام أرضاً لترعى فيها إبل ولم يضرّ ذلك بالناس يجوز ذلك. فإذا زالت الحاجة اختار أنه يجوز أن يعاد إلى ما كان. ص ٨٩. وذكر في «المهذب» قولين في جواز إعادة الحمى إلى ما كان، ولم يرجّع. ١ / ٤٣٤.

الباب السابع والعشرون باب اللقطة

٤١٨ - وَأَنَّهُ لَا يَجِبُ أَخِذُ اللَّقْطَة مُطْلَقاً.

رجّع الإمام والنووي، في والروضة، جواز أن يحمي أثمة المسلمين لمصالح المسلمين. وما حماه رسول الله في المنهج، والأظهر أن للإمام نقض هذا هو المذهب. ١٩٣٥. وقال في والمنهاج، والأظهر أن للإمام نقض حماه للحاجة. قال والرملي، أما ما حماه في، فلا ينتقض، ولا يغيّر بحال، لأنه حماه بخلاف حمى غيره ولو الخلفاء الراشدين منهم. ونهاية المحتاج، ٥/٣٤٧. وذهب وشيخ الإسلام زكريا، إلى أن ما حماه في لا يغيّر بحال. ١/٤٥٧. وقال وابن حجره: ولا يغيّر ما حماه في، وإن استغنى عنه، لأنه نعس، ولا ينقض النقيع - بالنون وقيل بالموحدة من ديار مزينة في صدر وادي العقيق، على نحو عشرين ميلًا من المدينة، لأنه في حماه، وإن زالت الحاجة إليه. وفتح الجواده ١/٨/١.

(٤١٨) (ل) اللقطة: الشيء الملقوط ـ وهي ـ بفتح القاف ـ على المشهور، وقال الخليل بإسكانها. وقال «الأزهري»: الذي سمع من العرب، وأجمع عليه أهل اللغة، ورواة الأخبار فتحها. «تحرير التنبيه» ص٨٩.

(ع) اختار في «التنبيه» في أخذ لقطة غير الحرم إذا كانت في مكان لا يأمن عليها، أنه يلزم أخذها للواجد. ص٨٩.

وذكر في والمهذب، قولين في وجوب الأخذ أو استحبابه، ولم يختر أياً منهما. ٢/٣٦/١.

٤١٩ _ وَالمُخْتَارُ أَنَّهُ يَجِبُ التَّعْرِيفُ إِذَا أَرَادَ الحِفْظَ عَلَى صَاحِبِهَا.

ما رجَّحه «النووي» هنا من عدم وجوب أخذ اللَّقطة قطعاً، هو الأظهر في «الروضة»، كالاستيداع، وأنّ الأصح، استحباب الأخذ فحسب. ١٩٩١/٥. وقال في «المنهاج» بالاستحباب وعدم الوجوب، وعلَّل «الرملي» الاستحباب بما في الأخذ من البرّ. وقال: ما ذكره بعضهم من وجوب الأخذ حيث لم يكن غيره، ولمو تركها تلفت صحيح قياساً على الموديعة. وقال وابن حجر، في «التحفة»: وقال جمع بل نقل عن الجمهور إن غلب على ظنه ضياعها لو تركها وجب وإلَّا فلا، واختاره والسبكي، وخصَّه والغزالي، بما إذا لم يكن في حفظها تعب. «نهاية المحتاج» ووحاشية الرشيدي، عليه ٥/٧٧ - ٤٢٨. وقال «ابن النقيب»: باستحباب الإلتقاط لمن وثق بأمانة نفسه: «عمدة السالك، ص٧٧٤. وقال في «شرح صحيح مسلم»: الأخذ مستحب، وغير واجب في الأصح ٢٢/١١. وقال «الغزالي»: والأظهر أنه ليس بواجب، ولكنه إن وثق بأمانة نفسه فمستحب. «الوجيز» ١/ ٢٥١ وبمثله قال «شيخ الإسلام» في «فتح الوهاب» ٢٦١/١. وفي «فتح الجواد»: وأحكامه فهى الندب تارة وغيره أخرى، ولا يجب وإن غلب على ظنه ضياع اللَّقطة، وأمانة نفسه. لأن المغلُّب فيه معنى الاكتساب، والنفس تميل إليه، فهو كالوطء في النكاح، وندب إن كان أميناً ووثق بدينه. ١/ ٦٣٠.

وما قاله والماوردي : قاله جمهور أصحابنا: ليس ذلك على قولين، بل هو اختلاف حالين، فالنموذج الذي لا يأخذها إذا كانت يؤمن عليها، ويأخذه غيره ممن يؤدي الأمانة فيها. والموضع الذي أوجب عليه أخذها إذا كانت في موضع لا يؤمن عليها، ويأخذها غيره ممن يؤدي الأمانة فيها. وعلى كلا الحالين لا يكره إذا كان أميناً عليها. «الحاوى» ١٢/١٠

(١٩٤) (ع) جزم في «التنبيه» أنه إذا أراد الحفظ على صاحبها لم يلزمه التعريف. ص ٨٩. وإليه ذهب في «المهذب» ١ /٤٣٧.

قال في أصل والروضة ؛ إذا قصد الحفظ أبداً، فالأصمّ عند والغزالي » و الإمام، وجوبه، لثلا يكون كتماناً مفوَّناً للحق على صاحبه، والثاني وبه قطع = ٤٢٠ ـ وَالْأَصَحُ أَنَّهُ يَكُفِي تَعْرِيفُ القَلِيلِ زَمَنَا يَظُنُّ أَنَّ فَاقِدَهُ يُعْرِضُ عَنْهُ غَالِباً، وَأَنَّ هَذَا حَدُّ القَلِيلِ .

الاكثرون: لا يجب، لأن التعريف إنما يجب لتحقيق شرط التملك. قال من زياداته: الأول ـ الوجوب ـ أقوى، وهو المختار ٥/٩٠٤، وفي والمنهاج»: ومن أخذ لقطة للحفظ أبداً فهي أمانة بيده، ولم يوجب الأكثرون التعريف، والحالة هذه. قال والرملي، في تعليله: لأن الشرع إنما أوجبه لأجل أن له التملك بعده. وقال الأقلُون يجب، ورجحه والإمام الغزالي، وقوَّاه، واختاره في والروضة، ووشوح صحيح مسلم،، وهو المعتمد، كما قال والأذرعي. وقال قالشيراملسي: قوله ولم يوجب الأكثرون ضعيف. ٥/٤٣٧ - ٤٣٨. وفي وشرح صحيح مسلم»: إذا لم يرد تملكها بل حفظها على صاحبها فالأصح عند أصحابنا: يلزمه التعريف، لئلا تضيع على صاحبها، فإنه لا يعلم أين هي حتى يطلبها، فوجب تعريفها ٢٢/١٢. وفي وعمدة السالك: فإن التقط للحفظ لم يجب تعريفها: قال المحققان: وهذا خلاف المعتمد فقد صحح «الإمام» و«الغزالي» و«النووي» الوجوب. ص٧٧٥. ونقل «السبكي» عن والده موافقة والنووي، وتوشيح التصحيح، ورقة ١٧٦. واختار والغزالي، في «الوجيز» لزوم التعريف إذا قصد الحفظ، لأنه كتمان مفوّت للحق. ٢٥٢/٧. واختاره دابن حجر، وقال: إنه المعتمد خلافاً «للحاوي، كالأكثرين. ١/٩٣٢. وهو ما ذهب إليه «شيخ الإسلام زكريا» في «فتح الوهاب، ٢٦٣/١. وقال ابن الصباغ في الشامل لا يلزمه تعريفها إن أرادها حفظها لصاحبها وإن أراد تملكها فلا يكون له إلا بعد أن يعرفها سنة جـ ١٢٦/١.

(٤٢٠) (ع) في والتنبيه: وإن أراد أن يملكها عرفها سنة على أبواب المساجد... وقيل إن كان قليلًا يعرفه في الحال ثم يملكه، وظاهر المذهب أنه لا فرق بين القليل والكثير. ص٠٩. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه، ولم يرجّح / ٤٣٧. وذكر في حد القليل ثلاثة آراء ولم يخترُ شيئاً. ص٠٩.

قال في «الروضة»: في تعريف القليل: الأصح عن العراقيين سنة كالكثير، وأشبههما باختيار معظم الأصحاب لا يجب سنة بل مدة يظن في مثلها =

طلب فاقده له، فإذا غلب على الظن إعراضه سقط. والأصح في «الروضة»:

أنّ القليل لا يتقدّر بل ما غلب على الظن أن فاقده لا يكثر أسفه عليه، ولا
يطول طلبه له غالباً، فقليل ٥/ ٤١٠. وذهب في «المنهاج» إلى مثل ما ذهب
إليه في «الروضة» سواءً في مقدار تعريف القليل، أو في قدر القليل. وقال
«الرملي»: ويختلف باختلافه. أما الشبراملسي فقال: يعرض عنه باعتبار
الغالب من أحوال الناس، فلا يرد أن يكون صاحبه بخيلاً جداً فيدوم أسفه
على التافه. ونهاية المحتاج وشرح الشبراملسي». ٥/ ٤٣١. وقال «الغزالي»:
القليل المتمول يعرف مرة أو مرتين على قدر الطلب في مثله، وحد القليل ما
يفتر مالكه عن طلبه في القرب ٢٥٣/١.

وذهب «ابن حجر في «فتح الجواد» إلى مثله ٢٩٣٧. ويمثله قال «شيخ الإسلام زكريا»، «فتح الوهاب» ٢٦٣/١. وبه قال «ابن النقيب»، «عمدة السالك» ص٧٥٥. وصحح «السبكي»: أن القليل المتمول لا يعرف سنة كالكثير بل يكفي قدر يظن فيه الإعراض. ورقة ١١٧٧. وممن قال بمثل قول «النووي» «البجيرمي» في «حاشيته على المنهج» ٢٧٩/٣. و«المليباري» في «حل ألفاظ فتح المبين» و«إعانة الطالبين» عليه. ٢٥١/٣.

(٤٢١) (ع) ذكر في التنبيه جواز التقاط العبد للأشياء قولين، ولم يختر أياً منهما. ص٩٠. وكذلك الشأن في «المهذب» ٤٣٩/١.

وما هو الصحيح في «التصحيح» من عدم جواز التقاط العبد، هو الأظهر في «الروضة»، إذا لم يأذن السيد في التقاطه ولا نهى عنه. ٣٩٣/٠. وهو ما رجّحه في «المنهاج». قال «الرملي»: أي القن، إن لم يأذن له سيده، ولم ينهه، لأنه يعرضه للمطالبة ببدلها لوقوع الملك له. ٥/٤٣٠. وقال «شيخ الإسلام زكريا» بمثل هذا ١/١٢١.

وممن اختار عدم صحة التقاط العبد إذا لم يأذن فيه السيد، ولا نهى عنه «الإمام أبو إبراهيم المزني»: «المختصر» ١٢٧/٣. «فتح العزيز» جـ٥ كتاب اللقطة. ووجه قوله: أن اللقطة أمانة وولاية في الابتداء، وتملك في الإنتهاء،

٤٢٧ ـ وَدُخُولُ اللُّقَطَةِ فِي المَهَايَأَةِ.

٤٢٣ - وَأَنَّ الهُمِكَاتِبَ هُنَا كَالحُرِّ، وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَصِحُ التِقَاطُهُ وَانْتَزَعَهُ الحَاكِمُ
 مِنْهُ، وَحَفِظَهُ حَتَّى يَجِيءَ صَاحِبُهُ، وَلا يَمْلِكُهُ المُكَاتِبُ أَبَداً.

- والعبد لا يملك. ولا هو من أهل الأمانة والولاية. وجزم «ابن النقيب»: بعدم صحة لقطة العبد، وأنه إذا أخذه السيد منه كان هو الملتقط. ص٧٧٦.

(٤٢٢) (ل) المهاياة: السناوية.

(ع) إن كان واجد اللقطة بعضه حر، وبعضه عبد وكان بينه وبين مولاه مهايأة، بمعنى أن عمله يوماً له، ويوماً لسيده، فإذا وجدها في يوم أحدهما، فهل تدخل في المهايأة، أم تكون مناصفة بينهما؟ ذكر في «التنبيه» قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٩٠. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يرجّح ١/٠٤٤.

قال في والروضة: في دخول الكسب الناور في المهايأة قولان أو وجهان: العراقيون مع سائر الأصحاب كالمتفقين على ترجيح الدخول هنا، وهو نصه في والمختصر، ٣٩٩/٥. ورجح في والمنهاج، دخول اللقطة في المهايأة، وأنه يملكها صاحب النوبة في الأظهر، بناءً على دخول النادر في المهايأة وهو الأصح، ونهاية المحتاج، ١٣٩٥. وقال وابن حجر، بدخول اللقطة في الأصح، ونهاية المحتاج، ١٣٠/٥. وقال وابن حجر، بدخول اللقطة في المهايأة وأنها تكون لصاحب النوبة كباقي الأكساب والمؤن فتملك لمن حصلت في نوبته، وهذه لمن وجد سببها في نوبته. وفتح الجواد، ١٣٠/٥. (٤٢٣) (ع) ذكر في والتنبيه، وأيين في التقاط المكاتب، الأول: يلتقطه كالحر، والثاني: لا يلتقط بل ينتزعه الحاكم منه، ويعرّفه، ثم يتملكه المكاتب.

وفي «المهذب»: ذكر في تعريف المكاتب قولين ولم يرجّح، وجزم بأنه إذا لم يلتقط يسلّمها إلى السلطان، وتبقى في يده أبداً. ١ / ٤٤٠ وما صحّحه في «الروضة» من صحة التقاطه. قال هو الأظهر هنا باتفاق الأصحاب، وافق في «التصحيح». وقال: إذا لم نصحح التقاطه، فالتقط، صار ضامناً. ولا يأخذ السيد اللقطة منه، بل يأخذها القاضي ويحفظها، هكذا ذكروه. ٥ / ٣٩٨/.

وما رجّحه في والتصحيح» ووالروضة» هو والأظهر، في والمنهاج». قال والرملي»: لأنه كالحر في الملك والتصرف، فيعترف ويتملك، ما لم يعجز قبل التملك، وإلا أخذ الحاكم لا السيّد اللقطة وحفظها لمالكها، قال والزيادي»: لأن التقاط المكاتب لا يقع لسيده، ولا ينصرف إليه. ١٩٥٥. وجزم والغزالي» بأن التقاط المكاتب كالحرّ على الأصح، وهو المنصوص. 1/٢٥٠، وبصحتها قال وشيخ الإسلام زكريا» وفتح الوهاب، ٢٩٣/١.

(٤٢٤) (ض) العبارة سقطت من (أ).

(ع) ذكرفي والتنبيه، في صحة التقاط الفاسق، وفي انفراده بالتعريف قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٩٠. ورجّح في والمهذب، أنه إذا التقطها لا تقرّ في يده. وذكر في انفراده بالتعريف قولين، ولم يرجح . ١/١٤.

ما رجَّحه «النووي» هنا من عدم إقرار المال الملتقط في يد الفاسق، هو «الأظهر» في «الروضة»، وقال: ينتزع منه ويوضع عند عدل. أما التعريف فقال: الأظهر لا يعتمد تعريفه وحده، بل يُضمَّ إليه نظر العدل ومراقبته. ٣٩٣/٥.

وما قاله في «الروضة»، هو الأظهر كذلك في «المنهاج». قال «الرملي» تعليقاً على قوله: ينتزع ويوضع عند عدل: لأنه لا تقرّ يده على مال ولده، فمال غيره أولى، والمتولّي للنزع هو الحاكم، أما عدم الإعتداد بتعريفه، وضم عدل رقيب إليه، فلئلا يخون فيه. ٥/٤٢٩.

وفي «عمدة السالك»: ويكره التقاط الفاسق، وينزع منه، ويضم إليه ثقة يشرف عليه في التعريف، ثم يتملكها الفاسق. ص٢٧٦. وذهب «الشرقاوي» في «شرح التحرير» ٢٥٧/٢، كما ذهب «شيخ الإسلام زكريا» إلى مثل ما اختاره «النووي» ٢٦١/١. وذهب «المزني» إلى أن الحاكم ينتزعها من يله، ويدفعها إلى من يوثق به من أبنائه. انظر «الحاوي» ٢٢/١٠، «مختصر المزني» ٣٢/١٠، «فتح العزيز» ـ جـ٥ ـ كتاب اللقطة، «الأم» ٣٨٧/٢.

٤٢٥ - وَأَنَّهُ (لَا) يَجُوزُ لِغَيْرِ الحَاكِمِ التِقَاطِ الحَيَوانِ المُمْتَنِعِ فِي المُهْلِكَةِ للحفظ.

٤٢٦ - وَأَنَّهُ إِذَا أَكُلَ الْهَرِيسَةَ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَعْزِلَ الْقِيمَةَ.

(٤٢٥) (ض) في (ب) سقطت: لا. وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» عدم إثباتها، وهو الأصح.

(ل) المهلكة: _ بفتح الميم واللام وكسرها _ موضع خوف الهلاك، والمراد البريّة مطلقاً، وهي ما سوى القرى. «تحرير التنبيه» ص ٩٠.

(ع) ذكر في جواز التقاط الحيوان الممتنع وجهين في «التنبيه» ولم يرجع. ص٩٠. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٤٣٨/١.

ما اختاره من جواز ذلك لغير الحاكم من آحاد الناس للحفظ، قال في والروضة هو الأصح عند «الشيخ أبي حامد» و«المتولّي» وغيرهما، وهو المنصوص، لثلا يأخذها خائن فتضيع ٥/٢٠٤، وهو ما رجّحه في «المنهاج». قال «الرملي»: صيانة له من أخذ الخائن ٥/٣٣٤. قال «ابن حجر» في «فتح الباري»: من التقطها ليحفظها فيجوز له، وهو قول الشافعية، وكذا إذا وجدت بقرية فيجوز التملك على الأصح عندهم. ٥/٥٠. وإلى هذا ذهب «ابن حجر» في «فتح الجواد» ١/٤٣٤. واستثنى «السبكي» من امتناع الأخذ للتمليك زمن النهب والفساد فيجوز أخذها للتمليك في الصحراء وغيرها، ورقة للتمليك زمن النهب والفساد فيجوز أخذها للتمليك في الصحراء وغيرها، ورقة

- (٤٢٦) (ل) الهريسة: من الهرس وهو دق الشيء. وفي النوادر: الهريس الحب المدقوق بالمهراس قبل أن يطبخ، فإذا طبخ فهو الهريسة. «المصباح المنير» ٢/ ٣١٠.
- (ع) اختار في والتنبيه أنه إذا وجد ما لا يمكن حفظه كالهريسة يخير بين الأكل والبيع، فإن أكل عزل قيمته مدة التعريف، وعرّف سنة، ثم يتصرّف فيها ص ١٠. ودهب في والمهذب إلى القول بمثله، وأنه إذا أكله عزل بدله. ٢٩٩/١.
- ما اختاره في والتصحيح، من عدم وجوب عزل القيمة قال في والروضة، بمثله، =

الباب الثامن والعشرون باب اللقيط

٤٢٧ - وَأَنَّ المَالَ المَوْضُوعَ بِقُرْبِ اللَّقِيطِ لَيْسَ لَهُ.

(٢٧٤) (ل) اللقيط: الملقوط، والطفل المنبوذ المرمي به. «تحرير التنبيه»/ ٩٠، والنظم المستعذب، ٤٤١/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» في كون المال الموضوع بقرب اللقيط قولين، ولم يختر أياً منهما/ ٩٠. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يرجح. ١/١٤٤.

ما رجّحه «النووي» هنا من أن المال الموضوع بقرب اللقيط ليس له، هو الأصحّ في «الروضة»، كما لو كان بعيداً. ٥/٤٢٤.

وما اختاره هو الأصح في «المنهاج». قال «الرملي»: كما لو بعدت: أما البعيد فليس له جزماً. «نهاية المحتاج» ٤٥٢/٥.

وذهب وابن حجر»: إلى أنه ليس له إن كان قريباً منه، لأن ليس له رعاية بخلاف البالغ. ٦٣٧/١. وفتح الجواد». وبه قال وشيخ الإسلام زكريا» في وفتح الوهاب، ٢٦٥/١.

وقد ذهب «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» إلى ترجيح ما اختاره «النووي» ورقة ٥٥.

لأن ما في الذمة لا يخشى هلاكه ١١١/٥. وقال في «المنهاج» بتخييره بين البيع وتعريف ليمتلك الثمن وبين تملكه في الحال وأكله. وقال في «نهاية المحتاج»: ولا يجب إفراز القيمة المفروزة من ماله. ١٣٧/٥. ورجح «السبكي» عدم عزل القيمة. ورقة ١٢٧ «التوشيح».

٤٧٨ - وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي بَلَدٍ كَانَ لِلْمُسلِمِينَ، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْرُوفٌ بِالإِسْلامِ فَهُوَ كَافِرٌ. وَأَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي بَلَدِ الكُفَّارِ، وَفِيهِ مُسْلِمُونَ فَهُوَمُسلِمٌ.

٤٢٩ - وَأَنَّهُ يَجِبُ الإشْهَادُ عَلَيهِ، وَعَلَى مَا مَعَهُ.

(٤٧٨) (ع) جزم بأنه إذا وجده في بلد كان للمسلمين، ثم أخذه الكفار فهو كافر. أما إذا وجد في بلد الكفار، وفيه مسلمون فذكر في «التنبيه» قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٩٠ - ٩١. وذكر في «المهذب» في الصورة الثانية وجهين، ولم يرجّع ٢/١٤.

قال في «الروضة» بمثل ما قاله في «التصحيح» من أنه إذا وجد في بلد كان المسلمون يسكنونها، وليس فيها من يعرف بالإسلام أنه كافر على الصحيح ٥-٤٣٣. أما إذا وُجد في دار كفر، وفيها تجار مسلمون ساكنون فإنه يحكم بإسلامه تغليباً للإسلام ٥-٤٣٤.

وفي «المنهاج»: ما علم كونه للمسلمين ولو في زمن قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة، قال «الشيراملسي»: ولو في زمن قديم معتمد، أي فلا يحكم بإسلام اللّقيط إذا وجد فيها إلا حيث كان بها مسلم، كما يعلم من قول والمصنف»، وفيها مسلم. حاشية «الشيراملسي على المنهاج» ٥/٤٥٤. أما إذا وجد بدار كفار، فإن سكنها مسلمون كأجير وتاجر فمسلم على الأصح في والمنهاج»، قال «الرملي»: تغليباً للإسلام ٥/٤٥٤، وإلى هذا ذهب وشيخ الإسلام ذكريا» في الصورة الثانية، وعلّله بغلبة دار الإسلام، ولأنه قد حكم بإسلامه فلا يغيّر بمجرد دعوى الاستلحاق. وكذلك في الصورة الأولى إذا قال: لو وجد اللقيط بمحل منسوب للكفار، ليس به مسلم فهو كافر. «فتح قال: لو وجد اللقيط بمحل منسوب للكفار، ليس به مسلم فهو كافر. «فتح الوهاب» ١/٥٢٠. ووافق «ابن النقيب» «النووي» في الصورة الثانية. ولم يذكر الأولى. «عمدة السالك»/٢٧٦. وذهب «ابن حجر» في «فتح الجواد» إلى مثل ما اختاره «النووي» ١/٩٣٨. قال «الجبلي» في «الموضح النبيه» في الصورة الأولى: لم يختلف الأصحاب أنه محكوم بكفره، لأن الظاهر أنه ولد بين الكافرين، جـ٤، باب اللقطة.

⁽٤٢٩) (ض) في (ب) قال: لا يجب وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» = - ٤٠٨ _

٤٣٠ _ وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِدْ حَاكِماً فَأَنْفَقَ، وَأَشْهَدَ، لَمْ يَضْمَنْ.

سقطت (لا).

(ع) اختار في والتنبيه، أنه يستحب الإشهاد عليه، وعلى ما معه. ص٩١. وذكر في والمهذب، ثلاثة أوجه، ولم يرجّع. ٢٧/١.

ما هو الراجح في والتصحيح» من وجوب الإشهاد على اللقيط وما معه، قال به في والروضة، وقال: نصّ عليه ٤١٨/٥.

واختار في «المنهاج»: وجوب الإشهاد عليه، وعلّه «الرملي» بقوله: لثلا يُسترقّ، ويضيع نسبه المبني على الاحتياط له أكثر من المال، وإنما وجب على ما معه بطريق التبعيّة له. «نهاية المحتاج» ٤٤٧/٥. وقال «الشبراملسي»: الإشهاد على ما معه هو المنصوص في «المختصر» والإجوب جزم «ابن النقيب» في «عمدة السالك» ص٢٧٦. وقال «الغزالي»: الإشهاد عليه أولى من الإشهاد على اللقطة. «الوجيز» ١/٤٥٦. وقال «شيخ الإسلام» في «فتح الوهاب»: ويجب الإشهاد على اللقيط، وإن كان اللاقط ظاهر العدالة خوفاً من أن يسترقه، والفرق بينه وبين اللقطة أن الإشهاد عليها الغرض منه المال وهو مستحب، وأما اللقيط فالحفظ لحريته ونسبه، فوجب الإشهاد كما في «النكاح». ولأن اللقطة يشيع أمرها بالتعريف، ولا تعريف في اللقيط ١/٤٢٤.

(٤٣٠) (ع) ذكر في «التنبيه» أن هناك وجهين أو قولين فيما إذا لم يكن حاكم، وأنفق عليه بإشهاد، من حيث الضمان. ص٩١.

وفي والمهذب، ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما. ٢٤٢/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من عدم الضمان فيما إذا لم يكن هناك قاض فأنفق بنفسه من مال اللقيط وأشهد، هو الصحيح في «الروضة»، وإلاّ، ضمن على الأصح. ٤٢٨/٥. وليست المسألة في «المنهاج». وقال «الرملي» في «شرحه»: إن أمكنت مراجعة القاضي لم ينفق عليه إلاّ بإذنه، وإلاّ أنفق وأشهد وجوباً، فإن أنفق بغير إذن كان ضامناً. وقيد «الشبراملسي» المراجعة بأن يكون استئذان القاضي سهلاً، وبلا مشقة ولا بذل مال. «نهاية =

المحتاج، ٥/٤٥٤. وقال «الغزالي»: ثم مهما كان للقيط مال لم يجز للملتقط إنفاقه إلا بإذن القاضي، وإن لم يكن قاض فليشهد عليه، فإن أنفق دون إشهاد ضمن. «الوجيزة ١/٥٥٠. وفي «عمدة السالك» «لابن النقيب»، وينفق عليه من ماله بإذن الحاكم، فإن لم يكن حاكم، أنفق منه، وأشهد. ص٢٧٦. وإليه ذهب «ابن حجر» إذ قال: وأشهد وجوباً بالإنفاق، فإن لم يشهد مع الإمكان ضمن، «فتح الجواد» ١/٣٣٧. وقال «شيخ الإسلام زكريا»: إن لاقطه ينفق عليه بإشهاد، لأن ولاية المال لا تثبت لغير أب وجد من الأقارب، فالأجنبي أولى، فإن لم يجد حاكماً فإنفق ضمن. ١/٥٦٥. «فتح الوهاب».

(٤٣١) (ع) ذكر في والتنبيه، فيما إذا لم يكن في بيت المال شيء قولين، أحدهما: يقترض له في دُهته، والثاني: يقسط على المسلمين من غير عوض، ولم يرجّع. ص ٩١٠.

وقد قرر والشيخ أبو إسحاق، في «المهذب» أنه إذا لم يجد في بيت المال ما ينفق عليه أنه يقترض عليه. ٤٤٢/١.

ما اختاره والمصنف هنا من أن بيت المال إذا خلا من المال، أو كان هناك ما هو أهم ، قام المسلمون بكفايته والأظهر والذي يقتضيه كلام العراقيين وغيرهم ترجيحه: أنه طريق القرض، ويثبت الرجوع كما في والروضة». ٥/٢٤. وفي والمنهاج»: فإن لم يكن في بيت المال شيء ما اقترض عليه الحاكم إن رآه، وإلا قام المسلمون بكفايته قرضاً. قال والرملي» في شرحه: كما يلزمهم إطعام المضطر بالعوض. ونهاية المحتاج» ٥/٣٥٤. وبه قال والشبراملسي في حاشيته». وقال وشيخ الإسلام»: إن عسر الاقتراض وجبت نفقته على موسرينا - المسلمين - قرضاً إن كان حراً، وإلا فعلى سيده. ١/٥٠٥. وقال وابن حجر»: ينفق عليه في حالة انعدام المال في بيت المال بالاقتراض من أغنياء المسلمين، ويكون ذلك إقراضاً، لا إنفاقاً واجباً من غير عوض، فيرجعون على سيد له ظهر، مع بيان الرجوع عليه إن ظهر له مال أو عوض، فيرجعون على سيد له ظهر، مع بيان الرجوع عليه إن ظهر له مال أو اكتسبه، وإلا قضي من سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين، لا من سهم اكتسبه، وإلا قضي من سهم الفقراء أو المساكين أو الغارمين، لا من سهم

٤٣٧ - وَأَنَّهُ إِذَا وَجَدَ اللَّقيطَ فِي حَضَرٍ، وَأَرَادَ نَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ، أَوْ فِي بَلَدٍ آخَر، أَوْ فِي بَادِيَةٍ وَهُمْ يَتَنَقَّلُونَ مِنْ مَوضِع ِ إِلَى آخَرَ (لَمْ) يُقرّ في يَدِهِ.

المصالح. «فتح الجواد» ٢٧٣٧، وإليه ذهب «ابن النقيب». «عمدة السالك» ص٢٧٦. وفي «التوشيح»: وعند «الرافعي» و«النووي» أن هذا الحكم يعم الطفل المسلم والذمي. وصحّح أن الذمي لا ينفق عليه من بيت مال المسلمين، فيجمع الإمام أهل الذمة الذين كان المنبوذ بين أظهرهم، ويقسّط عليهم. ورقة ٢٧١ب.

(٤٣٢). (ض) في (ب) سقطت لم، والأرجح سقوطها، لأنها لم تذكر في ونسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه.

(ع) ذكر في «التنبيه» وجهين في حكم الانتقال باللقيط من بلد إلى آخر في الحضر، ولم يرجّع. ص٩١. وكذا إذا كان في بادية وأهلها يتنقلون. ص٩١. وذكر في «المهذب» وجهين في كل من الصورتين، ولم يختر أياً منهما. ٤٤٣/١

ما رجحه «النووي» في الصورة الأولى هو المنصوص الذي قال به الجمهور وقال: يمنع الملتقط من نقله وينزع من يده. وفي الصورة الثانية قال من زياداته: يمنع من إمساكه. ٥/٢٧٤. وقال في «المنهاج»: بمثل قوله في «التصحيح» في حالة النقل من بلد لآخر. قال «الرملي»: ولو للنقلة كما اقتضاه إطلاقه، وصرّح به «المتولي» لانتفاء محذور النقل إلى بادية من خشونة العيش، وفوات العلم والدين والصنعة فيها. «نهاية المحتاج» ٥/١٥٤. وذهب «شيخ الإسلام» إلى مثل اختيار «النووي». «فتح الوهاب» ١/٥٥٠.

ووافق «السبكي» «النووي» على قوله: يقر في يد المسافر إلى بلد آخر، واستثنى بعد المسافة بحيث ينقطع خبره. كما أقره على الانتقال به في البادية. «توشيح السبكي» ١٢٨.

٤٣٣ - وَسُقُوطُ البَيْنَتِينِ المُتَعَارِضَتَيْنِ.

٤٣٤ - وَأَنَّهُ إِذَا ادَّعَى رِقَّه، وَأَقَامَ بَيِّنَةً (بِأَنَّ) أَمَتَهُ وَلَدَتْهُ، لَمْ (يُقْبَلُ) حَتَّى (تَقُولَ) وَلَدْتُهُ في مِلْكِهِ، أَوْ مَمْلُوكاً لَهُ. وَقَدْ ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ فِي الدَّعْوَى وَالبَيِّنَات مُبَيَّناً.

(٤٣٣) (ع) ذكر في والتنبيه، أن في سقوط البينتين المتعارضتين قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٩١٠. وذكر في والمهذب، قولين، ولم يرجّع ١ /٤٤٣.

ما رجّحه «النووي» من تساقط البينتين المتعارضتين، فيما إذا قام شخصان يدّعيان نسبه، وتعارضتا، أن البينتين تسقطان غلى الصحيح في «الروضة»، ويرجع إلى قول القائف. ٥/ ٤٤٠. وهو ما رجّحه في «المنهاج» في حالة تعارض البينتين، كاختلاف تاريخهما، وعلّله «الرملي»: بانتفاء المرجّح، فيرجع للقائف ٥/ ٣٦٤. وقد قال «شيخ الإسلام زكريا» بمثله في «فتح الوهاب» ١ / ٢٦٦٠. وإليه ذهب «الغزالي» في «الوجيز» ١ / ٢٥٨٠. وقال «أبن حجر»: وإن استلحق اللقيط اثنان _ ولا يد لأحدها، وأمكن أن يكون من كل منهما، ولا بيّنه لواحد منهما، أو لكل واحد منهما بيّنته، وتعارضتا، ولا ترجيح، فقائف يعرض هو معهما عليه، فبأيهما ألحق لَحقه، لأن القيافة حق كما دلّ عليه سروره بي بقول «المدلجي» في حبيه أسامة وأبيه زيد وقد بدت أقدامهما: «هذه الأقدام بعضها من بعض». «فتح الجواد» ١٩٣٩/١.

(٤٣٤) (ض) بأن في (ب) أن، وفي وتذكرة النبيه، بأن. لم يقبل في (ب) تقبل. وفي وتذكرة النبيه، وفي وتذكرة النبيه، تقول: في (ب) يقول: وفي وتذكرة النبيه، تقول.

(ع) الحتار في والتثبيه أنه إن ادّعى رجل رقة لم يقبل إلا ببيّنة تشهد بأن أمته ولدته. ص ٩١. وذكر في والمهذب، قولين، ولم يرجّع ٩١/٥٤١.

ما اختاره والنووي، من قبول البيّنة إذا قالت: ولدته في ملكه، أو مملوكاً له، قال في والروضة، قال الأصحاب: يكفي قطعاً بالنسبة لولدته في ملكه. وقوله: مملوكاً له مقبول كذلك ٥/٥٤٤. وفي والمنهاج،: من أقام بيّنة برقّة =

٤٣٥ _ وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا ادَّعَى رَقَّهُ فَأَقَامَ بَيِّنَةٍ بَيِّنَةً مَلَكَهُ بِإِرْثٍ أَوْ هِبَةٍ، أَوْ وَصِيَّةٍ، أَوْ شِرَاءٍ، أَوْ نَحْوِهَا مِنَ الأَسْبَابِ كَفَاهُ، كَمَا لَوْ أَقَامَها بِأَنَّ أَمْتَهُ وَلَدَتْهُ، أَوْ مَمْلُوكاً لَهُ، أَوْ فِي مِلْكِهِ.

عمل بها، ويشترط أن تتعرض البينة لسبب الملك. قال «الرملي»: من نحو شراء، وإرث لئلا تعتمد ظاهر اليد، كالنسب في الشهادة بالولادة أنه ولد أمته، وإن لم تتعرض للملك، خلافاً لما في «تصحيح التنبيه»، لأن الغالب أن ولد أمته ملكه. ٥/٤٦٤. وذهب «ابن حجر»: إلى أنه لا بدّ من بيان النسب كقول البيّنة: نشهد أنه عبده ولدته أمته في ملكه، فإنه يكفي، كما لو قالت: ابن أمته، أو ولدته أمته، فإنه يكفي، وإن لم تذكر الملك، فعلم أن ذكر الملك، فعلم وأن ذكر الملك، وأنه عبده في الأولى، مجرّد تصوير به ١/١٤٦ «فتج الجواد». وقال «الغزالي»: يشترط أن يقول: ولدته مملوكتي على ملكي، والأصح أنه يكفي الإقتصار على قوله ولدته مملوكتي، لأن القصد قطع احتمال الاستناد إلى ظاهر اليد. «الوجيز» ١/٢٥٦. ورجّح «السبكي» الاكتفاء بقوله: إن أمته ولدته، وعدم الشتراط ذكر الملك. ورقة ٢١٨٨أ.

(٤٣٥) (ع) هذه العبارة استدراك لما قاله في «التنبيه» في العبارة السابقة: إن ادعى رجل رقّه لم يقبل إلا ببيّنة تشهد بأن أمته ولدته. ص٩١.

وجزم في «المهذب» أنه إن قامت بيّنة أن أمته ولدته يقبل. أما إذا ادّعى رقّه ولم يذكر الأسباب فقولان ولم يرجع. ١/٤٤٥.

قطع في «الروضة» بأنه إذا لم يكتف بالبيّنة المطلقة، شرطنا تعرض الشهود لسبب الملك من الإرث أو الشراء أو الاتهاب ونحوها. ٥/٥٤٠.

وقال في «المنهاج» باشتراط أن تتعرض البيّنة لسبب الملك. قال «الرملي» من نحو شراء، وإرث لئلا نعتمد ظاهر اليد، كالنسب في الشهادة بالولادة أنه ولدته أمه. «نهاية المحتاج» ٤٦٢/١. ورجّع «السبكي» الاكتفاء بذكر السبب ورقة ١٢٨٨. وبه قال «الغزالي» في «الوجيز» ٢٥٨/١. وهو قول «ابن حجر» في «فتح الجواد» ١٤١/١. وانظر: «فتح العزيز» جـ٥، كتاب اللقيط.

٤٣٦ ـ وَالْأَصْحُ أَنَّهُ إِذَا قَلَـٰفَهُ رَجُلٌ، وَادَّعَى أَنَّهُ رَقِيقٌ، صُدِّقَ اللَّقِيطُ. ٣٧٠ ـ مَأَنَّهُ اذَا زَافَ مَن كَ تَن فَلًا قَصَاصَ فِي قَتْلِهِ، سَمَاءً حُكَ رَاسُه

٤٣٧ _ وَأَنَّهُ إِذَا بَلَغَ وَسَكَتَ، فَلَا قِصَاصَ فِي قَتْلِهِ، سَوَاءً حُكِمَ بِإِسْلامِهِ بِاللَّادِ، أَوْ بِأَبِيهِ (أَوْ بِأُمَّهِ).

(٤٣٦) (ع) اختار في «التنبيه» أنه إذا بلغ وادعى أنه عبد، وقال اللقيط بل أنا حرّ، أنّ القول قول القادف. ص ٩١.

وذكر في «المهذب» في كون اللقيط هو المصدّق أم القاذف قولين، ولم يختر أياً منهما، ٤٤٥/١.

ما صحّحه والمصنف، هنا من أن القول قول اللقيط قال في والروضة»: هو الأظهر ٥/٢٥٤. وفي والمنهاج»: إن لم يقرّ اللقيط برق فهو حرّ. قال والشربيني، في شرحه: لكن والشافعي، قال: لو قذفه قاذف لم أحدّه حتى أسأله، فإن قال: أنا حر حددت قاذفه. ومغني المحتاج، ٢/٩٧٤. وجزم والغزالي، في والوجيز، بأن الأصل الحربة يصدق اللقيط ـ ٢/٩٧١.

وممن قال بتصديق اللقيط. وحد القاذف إلا إذا أقام بيّنة على الرق والإمام المزني». ومختصر المزني، ٣٤/٣، وفتح العزيز، جـ٥، باب اللقيط.

ووجه هذا القول: أن الأصل الحرية، فقوله موافق للظاهر، ولذلك يجب على اللقيط حدّ الحر إذا كان قاذفاً، وأوجبنا له القصاص، وإن كان الجاني حرّاً.

(٤٣٧) (ص) أو بأمه: سقطت من (ب)، ولم ترد في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ع) ذكر في والتنبيه، أنه إذا بلغ وسكت فقتله مسلم أن في القصاص عدة طرق، ولم يختر شيئاً منها. ص ٩١. وفي والمهذب، لم يصرّح بترجيح ولكنه قال: المنصوص أنه لا قود. ١/٥٤١.

قال في «الروضة»: إن قتل بعد البلوغ، وقبل الإفصاح، فعلى الخلاف، وقبل لا تجب قطعاً، لقدرته على الإفصاح الواجب ٤٣٦/٥. وقال «الشربيني» في «شرح المنهاج». حيث لم ترد المسألة في «المنهاج»: إن = «الشربيني»

٤٣٨ ـ وَأَنَّهُ إِذَا (بَلَغَ) وَتَصَرَّفَ، فَنَكَحَ، وَطَلَّقَ، وَبَاعَ وَاشْتَرَى، وَجَنَى عَلَيهِ، ثُمَّ أَقَرَّ بِالرَّقِ قَبِلَ إِقْرَارُهُ، وَكَانَ لَهُ حُكْمُ الرَّقِيقِ فِي المُسْتَقْبَلِ وَكَذَا فِي المُسْتَقْبَلِ وَكَذَا فِي المَسْتَقْبَلِ وَكَذَا فِي المَسْتَقْبَلِ وَكَذَا فِي المَسْتَقْبَلِ وَكَذَا

قتل عمداً بعد البلوغ، وقبل الإفصاح بالإسلام، فلا يقتص، ولا يعفى عن قتله مجاناً، بل تجب ديته، وصوّبه «المصنّف» في «المهمات». ٢٧/٢. وقال «ابن حجر»: إن بلغ وسكت عن الإفصاح بعد التمكّن، فلا يقتصّ به على المعتمد، لأن تبعية الدار ضعيفة، مع بطلانها بالبلوغ، ولم يثبت الإسلام بالاستقلال، فكان شبهة في درء القود، وتجب الدية نظراً لثبوت الحكم بإسلامه وحريته، وتوضع كالواجبة بقتل غير عمد في بيت المال ٢٩٦١. وقيد «السبكي» الحكم الذي اختاره «النووي» بما إذا كان القتل بعد التمكن من الإعراب، فإن مات قبله فحكمه كما لو مات قبل البلوغ. ورقة ١٢٨أ.

(٤٣٨) (ض) في (ب) بلغ وسكت: سقطت سكت من نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه». فيما في (ب) في الذي: والأصح فيما دون.الذي لا يضره في (ب): دون ما يضرّ غيره: وهو الأصح.

(ع) ذكر في «التنبيه» في حكم بيعه ونكاحه وطلاقه طريقين، ولم يختر أياً منهما. أما فيما يتعلق بحكم تصرفاته المستقبلة والماضية فقد ذكر قولين، ولم يرجّح. ص٩٢. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يصحح أياً منهما ٤٤٦/١.

ما صححه «النووي» هنا من الإقرار برقه رجّحه في «الروضة» وقال: حاصلها أنه تثبت أحكام الأرقاء في المستقبل على المذهب.

إن قلنا بالمشهور وهو قبول إقراره، أما الماضي، فيقبل إقراره فيما يضر به من التصرفات السابقة قطعاً، ولا تقبل فيما يضر بغيره على الأظهر ٥/٤٤٠. وفي «المنهاج» وشرح الرملي» عليه: وإن أقرّ اللقيط بالرق لشخص فصدقه قبل إن لم يسبق إقراره بحرية. والمذهب أنه لايشترط في صحة الإقرار بالرق أن لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه حرية كنيع ونكاح، بل يقبل إقراره في أصل الرق وأحكامه الماضية المضرة به، والمستقبلة في ماله، لأنه في الأحكام =

الباب التاسع والعشرون باب الوقف

٤٣٩ - وَأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى مَنْ يَجُوزُ ثُمَّ عَلَى مَنْ لاَ يَجُوزُ صَعَّ، وَأَنَّهُ يَخْتَصُّ بِهِ فُقَرَاءً أَقَارِبِهِ، وَأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى مَنْ لاَ يَجُوزُ، ثُمَّ عَلَى مَنْ يَجُوزُ بَعُطُلَ، وَأَنَّهُ إِذَا صَحَّحْنَاهُ وَكَانَ مَنْ لاَ يَجُوزُ الوَقْفُ عَلَيهِ عَبْداً أَوْ نَحُودُ الوَقْفُ عَلَيهِ عَبْداً أَوْ نَحُودُ النَّاسِ إِلَى الوَاقِفِ. نَحْوَهُ، صُرِفَ قَبْلَ انْقِرَاضِهِ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الوَاقِفِ.

الماضية المضرة بغيره في الأظهر فلا يقبل إقراره بها، كما لا يقبل إقراره على
 الغير بدين مثلاً ٥/٤٧٩.

وذهب «ابن حجر» في واقتح الجواد» إلى مثل قول «النووي» ١٩٤١. وقال «الغزالي» بقبول إقراره بالرق إذا أقرّ، فإن كان سبق منه تصرف قبل إقراره فيما عليه مطلقاً، وفيما يضر بغيره أيضاً على أظهر الأقوال. «الوجيز» ١/٢٥٩. وما رجحه «النووي» ذهب إليه «المزني»: «الحاوي» ١/١٣٦، وفتح العزيز» حده.

ووجه هذا القول: أن إقراره فيما ضره غير متهم فيه فأمضي، وإقراره فيما ينفعه يتهم فيه فرد. والحاوي، ١٣٤/١٠.

(٣٩) (ض) وأنه إذا وقف على من يجوز. . . (فقواء أقاربه) سقطت من (ب) والأصح ثبوتها.

(ل) الوقف: من وقفت الأرض أقفها في اللغة الحبس. وفي الاصطلاح: تحبيس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه، يقطع تصرف الواقف وغيره في رقبته. فيصرف في جهة خير تقرباً لله تعالى. «تحرير التنبيه» ص٩٧.

(ع) ذكر في «التنبيه» في صحة الوقف على من يجوز ثم على من لا يجوز =

قولين، ولم يرجّع، ص٩٣. أما من حيث اختصاص الفقراء فذكر فيه طريقين، ولم يحتر أياً منهما. ص٩٣، أما إذا وقف على من لا يجوز ثم على من يجوز، فذكر في صحته قولين، ولم يرجع. وإن كان ممن لا يجوز الوقف عليه، ممن يمكن اعتبار انقراضه كالعبد، فقد ذكر ثلاثة أوجه ولم يختر منها شيئاً. ص٩٢٠.

وفي «المهذب» ذكر في صحة الوقف على من يجوز، ثم على من لا يجوز قولين، ولم يختر أياً منهما ٤٤٨/١. وفي اختصاص الفقراء من أقاربه به، أو اشتراك الفقراء والأغنياء قولان، ولم يرجّع ٤٤٩/١. وإذا وقف على من لا يجوز ثم على من يجوز، فقد ذكر فيه طريقين، ولم يختر أياً منهما ١٩٤٩. وإذا صحّحنا، وكان يمكن اعتبار انقراضه كالعبد، فقد ذكر ثلاثة أوجه، ولم يرجّع أياً منها ٤٤٩/١.

ما صحّحه والنووي، هنا من صحة الوقف على من يجوز ثم على من لا يجوز، قال في والروضة،: هو الأظهر عند الأكثرين، منهم القضاة: وأبو حامد، ووالطبري، ووالروياني، وهو نصّه في والمختصر، وصورته في الوقف المنقطع الآخر كقوله: وقفت على أولادي. فإذا صحّحناه وانقرض المذكور قال: الأظهر يبقى الوقف، والأصح في مصرفه أنه يصرف إلى أقرب الناس إلى الواقف يوم انقراض المذكور. وهو نصه في والمختصر، وهل يختص بفقراء الأقارب أم يشاركهم الأغنياء؟ قال: الأظهر الاختصاص. ٥/٣٢٣. وإذا وقف على من لا يجوز ثم من يجوز، كما لو قال: وقفت هذا على زيد شهراً، على أن يعود ملكي بعد الشهر قال: المشهور أنه باطل. وفي حالة والتصحيح، ذكر في عودته إلى أقرب الناس إلى المالك قولين، ولم يرجّع. ٥/٣٧٣.

وفي «المنهاج» ذهب إلى أن الوقف على من يجوز ثم على من لا يجوز كالوقف على الله بعدهم قال: الأظهر صحة كالوقف على أولادي ولم يذكر من يصرف إليه بعدهم قال: الأظهر صحة الوقف لأن مقصود الوقف القربة والدوام. وإذا بين مصرفه ابتداءً سهّل إدامته على سبيل الخير، ويسمّى منقطع الآخر. وعليه إذا انقرض المذكور يبقى على سبيل الخير،

٤٤٠ - وَأَنَّهُ إِذًا وَقَفَ عَلَى رَجُل ، ثُمٌّ عَلَى الفُقْرَاءِ، فَرُدٌ الرَّجُلُ صَحَّ في حَقِّ الفُقْرَاءِ، وَمَصرِفُهُ كَمُنْقَطِعِ الأَوَّلِ وَحُكْمُهُ مَا سَبَق.

وقفاً لأن الوقف على الدوام كالعتق، ومصرفه أقرب الناس إلى الواقف، لأن الصدقة على الأقارب من أفضل القربات، وإذا وقف على من لا يجوز، ثم على على من يجوز، وهو ما يسمى بمنقطع الأول كوقفته على ولدي ثم على الفقراء، ولا ولد له فالمذهب بطلانه لأن الأول باطل لعدم إمكان الصرف إليه في الحال، فكذا ما تربّب عليه. وإذا قلنا بالصحة يصرف بعد أولاده إلى الفقراء إلا إذا قال: وقفت على أولادي، ثم على العبد نفسه، ثم على الفقراء، وهنا يصرف بعد الأولاد لأقرباء الواقف. ومغني المحتاج، ٢٨٤/٢. ويمثله وهنا يصرف بعد الأولاد لأقرباء الواقف. ومغني المحتاج، ٢٨٤/٢. ويمثله قال دابن حجر، في دفتح الجواد، 1٩٩١. وقال دشيخ الإسلام زكريا، ولا يصح منقطع أول كوقفته على من سيولد لي ثم الفقراء لانقطاع أوله، ولو انقرض الموقوف عليهم في منقطع آخر فمصرفه الفقير الأقرب رحماً لما فيه من صلة الرحم ١٨٥٨/١.

قال والسبكي، في والتوشيح، العبرة بأقرب الناس إلى الواقف في منقطع الآخر قرب الرحم في الأصح، ويختص بفقرائهم في الأصح وكونه على الوجوب أو لاستحباب هو فيما إذا كان فيهم فقراء وأغنياء فيجب إذا طلب الأغنياء، ورقة ١٣١٠.

(٤٤٠) (ع) ذكر في «التنبيه» أن الواقف إذا وقف على رجل بعينه، ثم على الفقراء، فرد الرجل بطل في حقه. أما الفقراء ففي صحة الوقف في حقهم قولان، ولم يختر أياً منهما. ص ٩٧. وفي «المهذب» ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما.

جزم «النووي» في «الروضة» بما اختاره في «التصحيح»، من أن حكم الوقف في هذه الحالة كمنقطع الأول. ٣٢٨/٥. وفي «المنهاج»: وأن الوقف على معين يشترط فيه قبوله، ولو ردّ بطل في حقّه شرطنا القبول أم لا. كالوصية أو الوكالة، ولو رجع بعد الردّ لم يعد إليه. وهذا القول يفيد صحته في حق الفقراء، وعندها يكون كمنقطع الأول. «مغني المحتاج» ٣٨٣/٢.

٤٤١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا سَكَتَ عَنْ السَّبيل بَطُلَ الوَقْفُ. ٤٤٢ _ وَأَنَّ قَوْلَهُ حَرَّمْتُ وَأَبُّوتُ، كَنَايةٌ.

(٤٤١) (ع) ذكر في بطلان الوقف إذا سكت الواقف عن السبيل قولين، ولم يختر شيئاً. ص٩٢. ورجح في «المهذب» أنه يصح ٩٩/١.

ما رجحه «النووي» من بطلان الوقف إذا سكت الواقف عن السبيل، قال في والروضة ،: هو الأظهر عند الأكثرين، كقوله بعت داري بعشرة، أو وهبتها، ولم يقل لمن، ولأنه لو قال: وقفت على جماعة، لم يصبِّح لجهالة المصرف، فإذا لم يذكر المصرف فأولى أن لا يصح . ٥/ ٣٣١. وفي «المنهاج»: الأظهر بطلانه، قال في «شرح الجلال على المنهاج»، لعدم ذكر مصرفه، كالبيع والهبة إذا لم يعين المشتري والمتهب. ١٠٣/٣. «كنز الراغبين وحاشبية قليوبي عليه». وذكر «ابن حجر» هذا القول للشافعية ولم يشر إلى رجحانه. «فتح الباري» ٥/٥٨٥. وقال «الغزالي»: لو اقتصر على قوله وقفت لم يصح على الأظهر. «الوجيز» ٧٤٦/١. وقال «شيخ الإسلام زكريا» بمثل قول «النووي». «فتح الوهاب» ٢٥٧/١. وفي «عمدة السالك»: إن وقف شيئًا في الذمة، ولم يعين المصرف بطل ص ٢٨٠. وقال «ابن حجر»: من شروط الوقف: بيان المصرف، فلا يصح وقفت هذا، وإن قال لله، كوقفته على جماعة بل أولى. «فتح الجواد» ١ /٦١٧. وقال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ببطلان الوقف إن سكت عن سبيله. ورقة ١٤٥.

(٤٤٧) (ع) ذكر في «التنبيه» في قوله: حرَّمت وأبَّدت وجهين، ولم يرجح ص٩٢. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر أياً منهما 1/829.

ما اختاره «النووي» من أن قوله حرّمت وأبّدت كناية ، قال في «الروضة»: حرّمت هذه البقعة للمساكين، أو أبّدتها كناية على المذهب، لأنها لا تستعمل إِلَّا مؤكدة للأولى. ٣٢٣/٥. وفي والمنهاج»: الأصح أن قوله: حرَّمته وأبَّدته =

وقال «الشيخ زكريا الأنصاري»: فإن ردّ المعيّن بطل حقه، سواء شرطنا قبوله أم لا. ٧٥٧/١. «فتح الوهاب».

ليس بصريح. قال والجلال المحلي: لأنه لا يستعمل مستقلاً، وإنما يؤكد به ١٠١/٣ وكنز الراغبين، وإلى هذا ذهب والغزالي، في والوجيز، إذ قال: قوله حرَّمت هذه البقعة وأبّدتها إن نوى الوقف، فهو وقف. ١٠٤٥/١. وهو قول وابن حجر، في وفتح الجواد، وعلّله بأنه مع النية يكون كناية، لأنه حينئذ غير صريح في التمليك المحض. ١٦٣/١. واشترط والسبكي، لصحة الوقف بالكناية بالإضافة إلى جهة عامة مع النيّة. ورقة ١٦٣١. وفي وتكملة المجموع،: أن أبّدت ليست صريحة، لأنها ألفاظ مشتركة، فلا يحصل الوقف بمجردها ككنايات المطلاق بشرط انضمام لفظ موقوفه أو محبّسه والنية ووصفها بالوقف ١٨٥/٥.

(٤٤٣) (ع) ذكر في «التنبيه»: أن الوقف إلى مدة، كقوله وقفت هذا إلى سنة فيه قولان، ولم يرجّع أياً منهما, ص٩٠. وجزم في «المهذب» ببطلانه ١ /٤٤٨.

وما رجّحه والنووي، من بطلان الوقف إلى مدة، قال في والروضة»: هو الصحيح الذي قطع به الجمهور. ٥/٣٧، وإليه ذهب في والمنهاج»، وعلله والجلال المحلي»: بأن شأن الوقف التأبيد. ٣/٧٠. وهو ما قاله والغزالي» قياساً على الهبة المؤقتة. ٢/٢٤١. وقال وابن حجر» في وفتح الباري» استدلالاً من قوله وحبست أصلها» إن تعليق الوقف لا يصح، لأن حبس الأصل يناقض تأبيده. ٥/٤٠٠. وبه قال وابن النقيب» في وعمدة السالك». من ٢٨٠. وقال والشيخ زكريا الأنصاري» باشتراط التأبيد. وعدم صحة التأبيد كوقفته على زيد سنة. وفتح الوهاب، ٢/٧٥١. وفي وفتح الجواد»: وبطل كوقفته صفة مؤقتاً صريحاً، كوقفته سنةً. ٢/٧١٦. وقال والسبكي»: ولو قال وقف وقع مؤقتاً صريحاً، كوقفته سنةً. ٢/٧١٦. وقال والسبكي»: ولو قال ورقة سنة فباطل هو الأصح عند والرافعي»، ووالنووي». وتوشيح التصحيح» ورقة على المقراء سنة مثلاً، وبطلانه من فساد صيغته، إذ أن الوقف على التأبيد فإذا جعل إلى مدة كان باطلاً كالعتق والصدقة، وسواءً في ذلك طويل المدة وقصيرها. ٤/١٦٥.

- ٤٤٤ ـ وَأَنَّ المِلْكُ فِي رَقَبَةِ المَوْقُوفِ يَنْتَقِلُ إِلَى اللهِ تَعَالى .
- وَأَنَّ الْمَوْقُوفَةَ يَجُوزُ تَزْويجُهَا، وَأَنَّ الحَاكِمَ يُزَوِّجُهَا بِأُذْنِ الْمَوْقُوفِ
 عَلَيه.

(٤٤٤) (ع) ذكر في «التنبيه» طريقين في الجهة التي ينتقل إليها الملك في الوقف ولم يرجّع. ص٩٦. ورجّع في «المهذّب» أنه ينتقل إلى الله تعالى ١ / ٤٤٩.

ما اختار في «التصحيح» من أن الوقف ينتقل إلى الله تعالى، قال في «الروضة»، وأما رقبة الوقف، فالمذهب، وهو نصه في «المختصر» هنا، أن الملك فيها ينتقل إلى الله تعالى. ٣٤٢/٥. وما اختاره هو الأظهر في «المنهاج»، وقال «الجلال المحلي»: أي ينفك عن اختصاص الآدمي، فلا يكون للواقف، ولا للموقوف عليه. ٣/٤٠١. وفي «تكملة المجموع»: أن انتقال الملك إلى الله تعالى كالعتق، هو قول بعض الأصحاب، وهو الصحيح من المذهب عند الشافعية ١٩٤٤، وإليه ذهب «ابن النقيب» في «عمدة السالك» ص ٢٧٩.

وفي «التوشيح»: أن الخلاف يتأتى فيما يقصد به تملك الربع، وأما المقبرة والمسجد ونحوها، فلا خلاف أنه ينقطع اختصاص الآدمي. ورقة ١٣٢٠.

وقال وصاحب الديباج شرح المنهاج، بمثل قول والنووي، ورقة ١٧٤.

(٤٤٥) (ع) ذكر في فيما إذا كانت الموقوفة جارية، ففي جواز تزويجها ثلاثة أوجه، ولم يختر أياً منها. ص٩٦. وذكر في «المهذب» وجهين في جواز تزويجها المداكم يزوّجها بإذن الموقوف عليه. ١/٤٥٠.

ما هو الصحيح في «التصحيح» من جواز تزويج الموقوفة، وأن الحاكم يزوّجها بإذن الموقوف عليه، قال في «الروضة» بمثله، فالأصح فيها جواز تزويجها، تحصيناً لها، وقياساً على الإجارة، وبناءً على القول بأن الملك في الموقوف ينتقل لله سبحانه وتعالى، فإن السلطان يزوّجها، ويُستأذن الموقوف عليه. ٣٤٦/٥. وما رجّحه هو الأصح في «المنهاج»، قال «الجلال المحلي»: تحصيناً لها، ولأنه عقد على منفعة كالإجارة. وبناءً على القول =

٤٤٦ - وَأَنَّ الْجَارِيَةَ وَالْبَهِيمَةَ مِلْكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيهِ، يَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ ِ وَغَيْرُهِ،

الصحة، وانتقال الملك فله تعالى، يزوّجها السلطان، ويستأذن الموقوف عليه، ولا يخل للولي الخاص كالأب، بل يستأذن الموقوف عليه المعين، وإلا فالناظر. وحاشية قليوبي وعميرة على المنهاج، ١٠٦/٣. وفي وتكملة المجموع»: المزوّج لها الحاكم بإذن الموقوف عليه، ومن ثم لو وقفت عليه زوجته انفسخ نكاحه. ١٩٨/١٤. وقال دابن حجره: ويجوز تزويجها، كإجارتها، لكن إنما يزوجها قاض بالولاية العامة، لأن الملك فيها فله تعالى، لا ناظر، وإن شرط نظره حال الوقف، وإنما يزوجها قاض بإذن الموقوف عليه لتعلّق حقه بها، ولا يزوجها منه، ولا من الواقف احتياطاً. ١٩٢٧/٠.

(٤٤٦) (ع) ذكر في «التنبيه» في ملك ولد الجارية والبهيمة إذا أتت بولد قولين: أحدهما: ملك للموقوف عليه، والآخر: وقف كالأم، ولم يرجع. ص٩٧. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يختر أياً منهما. ١/٥٥٠.

٤٤٧ - وَأَنَّهُ إِذَا جَنَى - وَقُلْنَا هُوَ اللهِ -، فَلاَ أَرْشَ عَلَى الوَاقِفِ.

٤٤٨ ـ وَأَنَّ النَّظَرَ فِيهِ لِلقَاضِي إِذَا لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ.

(٤٤٧) (ع) ذهب «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» إلى أن العبد الموقوف إذا جنى، وقلنا الملك في رقبته لله تعالى ففي من يلزمه الأرش ثلاثة أوجه، ولم يرجّع.

واختار في «المهذب» أن الأرش على الواقف. ٢/١.

ما رجّحه «الإمام النووي» في «التصحيح» من أنه لا أرش على الواقف، قال في «الروضة» خلافه، ورجح أن الأرش على الواقف ٥/٥٥٥ والمسألة ليست في «المنهاج». وقال «الشربيني» في شرحه: وإن جنى الموقوف جناية وجب بها مال، أو قصاص، وعفي على مال فداه الواقف بأقل الأمرين من قيمته والأرش. «مغني المحتاج» ٢/ ٣٩١. ونقل «المطيعي» عن «الشهاب الرملي»: أنه لو جنى الموقوف جناية توجب قصاصاً، أو مالاً وعفي عنه، فإن الواقف يفديه بأقل الأمرين. «تكملة شرح المجموع» ١٤/ ٥٩٩. وقال «ابن حجر»: وإذا جنى على قن موقوف بما يوجب قيمة أو أرش، يشتري ببدل عبد موقوف أو أمة كذلك، أو ببدل جزئه من محافظة على غرض الواقف، والمشتري الحاكم أو نائبه دون غيرهما، ولو ناظراً خاصاً لأن الوقف لله تعالى.

وقال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» بأنه لا أرش على الواقف. ورقة ٥٦.

(٤٤٨) (ع) قال «الشيخ» في «التنبيه»: إذا لم يشرط الواقف النظر لنفسه ففي من له النظر قولين، ولم يرجّح. ص٩٣. وفي «المهذب» ثلاثة أوجه. ١ / ٤٥٣.

ورجّع في «الروضة» أن الواقف إن لم يشرط التولية لأحد، فالذي يقتضيه كلام الأصحاب، والفتوى به أن يقال: إن كان الوقف على جهة عامة فالتولية =

ليسكنها من يعلم بالقرية فيلتزم بما عين. وحالة الإشتراط كما لو شرط أن لا
 يعار الكتاب الموقوف على المسلمين إلا برهن كما ذكر «القفال» في «فتاويه».
 «توشيح التصحيح» ورقة ١٣٢.

٤٤٩ - وَأَنَّ مَوْتَ المَوْقُوفِ عَلَيهِ، لاَ يَفْسَخُ إِجَارَةٍ عَقَدَهَا غَيْرُهُ.

للحاكم كما لو وقف على مسجد أو رباط، وإن كان على معين فكذلك إن قلنا الملك ينتقل إلى الله تعالى. ٣٤٧/٥. وذهب في «المنهاج» إلى مثل هذا وقال: إن لم يشترط الواقف النظر له أو لغيره، فالنظر للقاضي على المذهب. قال وقليوبي، في حاشيته: وهو طريق قاطع سواءً في الوقف على المعين أو الجهسة على المعتمد. وقرر «الجلال المحلي، ما جاء في «الروضة». وشرح الجلال على المنهاج، ٣٩/٣، وفي «تكملة المجموع»: فإن لم يشرط الواقف النظر لأحد، فالنظر للقاضي الموجود ببلد الموقوف عليه، إذ نظره عام فهو أولى من غيره. ١٥/١٤.

وقال دشيخ الإسلام زكريا» بمثل قول «الإمام النووي». وعلله بأن الملك في الموقوف لله تعالى. «فتح الوهاب» ٢٥٩/١.

(٤٤٩) (ع) اختار في والتنبيه، أنه إذا مات الموقوف عليه أثناء المدة تنفسخ الإجارة. ص٩٣. وليست في والمهذب،

ذهب «النووي» في «الروضة» إلى أنه إذا أجر الموقوف عليه بحكم الملك وجوّزناه، فزادت الأجرة في المدة، أو ظهر طالب بالزيادة، لم يتأثر العقد به، ٥/٧ ٣٥ وبعثله قال في «المنهاج» ونصه: وإذا أجر الناظر العين الموقوفة على غيره مدة بأجرة مثله في ذادت الأجرة في المدة، أو ظهر طالب بالزيادة لم ينفسخ العقد في الأصح. لأن العقد قد جرى بالغبطة في وقته، فأشبه ما إذا باع الولي مال الطفل ثم ارتفعت القيم بالأسواق، أو ظهر طالب بالزيادة. ومغنى المحتاج» ٢/ ٣٩٥.

وقال «الغزالي»: ولو آجر المتولي الوقف على وفق الغبطة في الحال، فظهر طالب بالزيادة، لم يفسخ في الأقيس. «الوجيز» ٤٥٢/١. وبه قال «المطيعي» في وتكملة المجموع». ٢١٧/١٤.

٤٥٠ ـ وَصِحَّةُ الوَقْفِ عَلَى قَبِيلةٍ كَبيرةٍ.

⁽٤٥٠) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في صحة الوقف على قبيلة كبيرة، ولم يرجَّح. ص٩٣. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يختر أياً منهما ٩٣/١.

قال في «الروضة»: وقف على الطالبين وجوزناه، كفى الصرف إلى ثلاثة. ٥/٣٥٩. وليست في «المنهاج». وقال «الشربيني» بمثل ما قال «النووي» في «الروضة» ٣٩٦/٢. وبه قال «ابن حجر» في «فتح الجواد» ٣٩٦/٢.

الباب الثلاثون باب الهبة

٤٥١ - الأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: جَعَلْتُهَا لَكَ (حَيَاتَكَ)، فَإِذَا مِتَّ رَجَعَتْ إِلَيَّ يَكُمُ ولَيُّ أَلِهُ أَنِّهُ إِلَى اللَّهُ اللَّ

(٤٥١) (ض) حياتك: في (ب) حياتك ما دامت. والأصعّ إسقاط ما دامت.

(ع) ذكر في «التنبيه» وجهين في صحة الهبة إذ قال: جعلتها لك حياتك...، ولم يرجّح ص٩٣. وفي «المهذب» وجهان بلا ترجيح. ١/٤٥٥.

ما رجُّمه والنووي، من الصحة في والتصحيح،، هو الصحيح في «الروضة»، وقال: وبه قطع الأكثرون، ويلغو الشرط، ويتصرّف في المال كيف شاء ٥/ ٣٧٠ - ٣٧١. وقال بصحة الهبة في «المنهاج». قال «الجلال المحلى»: على الجديد، ويلغو الشرط. وقال «قليوبي»: يلغو الشرط إن ظن لزومه أو صحته، وليس لنا موضع يلغو فيه الشرط الفاسد إلَّا هذا للأخبار الصحيحة بعدم أعتباره. وكنز الراغبين، ووحاشية قليوبي، عليه ١١١/٣. وفي «تكملة المجموع»: أن هذه عارية مؤقتة ترجع إلى المُعير عند موت المغمر والأصح عند أكثر الشافعية أنها لا ترجع إلى الواهب، واحتجوا بأنه شرط فاسد فيلغو. ١٥/ ٣١. وهو قول «ابن حجر» في «فتح الباري، ٥/ ٣٣٩. وفي وشرح مسلم: الأصح صحة الهبة، ويملكها الموهوب له ملكاً تاماً، يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات، إعتماداً على الأحاديث الصحيحة في جواز العمري، وعدلوا به عن قياس الشروط الفاسدة ٧٤/١١. وفي وفتح الجوادي: إن شرط عودة الموهوب إليه بعد موته، أو إلى وارثه، صح عقد الهبة، ولغا الشرط، ولا يعود المال إليه ولا إلى وارثه لجديث: وأيما رجل أعمر عمرى، فإنها للذي أعطيها، ٢٧٦/١. رواه البخاري في باب الهبة زقم (٥١)، ومسلم في كتاب الهبة رقم (٧٤). ٤٥٧ ـ وَأَنَّهُ إِذَا وَهَبَ لِوَلَدِهِ فَحُجِرَ عَلَيهِ بِالْفَلْسِ ِ، أَوْ زَالَ مِلْكُهُ، ثُمَّ عَادَ، فَلا رُجُوعَ.

٤٥٣ ـ وَأَنَّ الوَطْءَ لَيْسَ رُجُوعًا.

(٤٥٢) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن أفلس وحجر عليه، ففي رجوعه بالهبة قولان، ولم يرجّع، أما إذا زال ملكه ببيع أو هبة فرجع أنه لا يرجع في الحال. ص٩٤. وفي «المهذب»: ذكر وجهين، ولم يختر أياً منهما. ١/٤٥٤.

ما رجحه «النووي» من عدم الرجوع إذا حجر عليه بالفلس، هو الأصح في «الروضة» كالرهن ٥/ ٣٨١. ولو زال ملك المتهب ثم عاد بإرث أو شراء فالأصح المنع من الرجوع. واحتج له «الروياني»: بأنه لو وهب لابنه، فوهب الإبن لجده، فوهب الجد لابن ابنه الذي وهبه، فإن حق الرجوع للجد الذي حصل منه هذا الملك، لا للأب ٥/ ٣٨١. وبمثله قال في «المنهاج»، وعلل «الجلال المحلي» عدم الرجوع في حال زوال الملك وعودته، بأن ملكه الآن غير مستفاد منه. ٣/ ١٤٤. وقال «الشربيني»: ولو أفلس المتهب، وحجر عليه، يمتنع الرجوع ٢/ ٢٠٤، وقال «المطبعي»: ولا يملك الأب الرجوع الأ إذا كانت الهبة باقية في ملك الإبن، فإن خرجت عن ملكه لم يكن له الرجوع فيها، لأنها إبطال لغير ملك الإبن، فإن عادت إليه بسبب جديد كبيع أو هبة أو إرث أو وصية، لم يملك الرجوع، لأن ملكها لم يستفد من جهة أبيه. ١١/١٥. وذهب «ابن النقيب» إلى مثل ما قاله «النووي». «عمدة أبيه. ٢١/١٥. وأقرّ «السبكي» «النووي» على عدم الرجوع في حالة السالك» ص٢٨/٥. وأقرّ «السبكي» «النووي» على عدم الرجوع في حالة زوال الملك، ورجوعه بشراء ونحوه، وقال: إنه قول «أبي الطبب الطبري» في الأنهاب كذلك. ورقة ١٣٣٠.

(٤٥٣) (ع) اختار في «التنبيه» أن من وهب جارية ثم وطأها، أعتبر وطؤه رجوعاً. ص٩٤. وليست في «المهذب».

رجّح «النووي» في «الروضة» ما صححه في «التصحيح» من أن وطء الجارية ليس رجوعاً. ٣٨٣/٥. وهو ما رجّحه في «المنهاج».

ونقل والجلال المحلي، قول والفارقي،: أن الوطء إن حصل به الرجوع =

٤٥٤ - وَأَنَّ هِبَةَ (الْأَدْنَى لِلْأَعْلَى) لَا تَقْتَضِي ثَوَابِاً. وَأَنَّ الثُّوَابَ قَيْمَةُ المَّوْهُوبِ وَصِحَّةُ النُّوابِ المَعْلُومِ .

= فهو حلال. وقول «النووي» و«الإمام» أنه حرام وإن قصد به الرجوع.

وجزم وابن حجر، بأن الوطء لا يحصل به الرجوع، وأنه يلزم به المهر والتعزير. وفتح الجواد، ١/٦٢٩. وجزم والشيخ زكريا الأنصاري، بأن الوطء لا يكون رجوعاً، لكمال ملك الفرع، بدليل نفوذ تصرفه، فلا يزول تصرفه بالوطء. وفتح الوهاب، ٢٦١/١٨.

(٤٥٤) (ض) في (ب) الأعلى للأدنى. والأصح: الأدنى للأعلى كما هي المسألة في «التنبيه»، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

(ك) الثواب: العوض.

(ع) هذه المسألة تتعلق بالهبة التي تقابل بالعوض، وما يتعلق بذلك العوض من أحكام، وهي ثلاثة:

الأول: اقتضاء هبة الأدنى للأعلى للثواب: ذكر في «التنبيه» أن من وهب شيئاً ممن هو أعلى منه ففي وجوب الثواب عليه قولان، ولم يرجّح أياً منهما. ص٩٤. وذكر في «المهذب، قولين، ولم يختر منهما شيئاً. ١/٤٥٤.

ما رجحه في والتصحيح عن عدم الثواب في هذه الصورة، قال في والروضة : هو الأظهر عند الجمهور. ٣٨٥/٥. وهو ما احتاره في والمنهاج ، وعلله والمحلي ، بأن اللفظ لا يقتضيه ١١٤/٣. ونقل والمطيعي عن والرملي ، في وشرح المنهاج ، تعليله عدم العوض بما لو أعاره داراً إلحاقاً للأعيان بالمنافع ، ولأن العادة ليس لها قوة الشرط في المعاوضات . وتكملة المجموع ، ولان العادة ليس لها قوة الشرط في المعاوضات . وتكملة المجموع ، ولان العادة ليس لها قوة الشرط في المعاوضات . وتكملة

وقال دابن حجر، في دالفتح»: الهبة للثواب باطلة، لا تنعقد لأنه بيع بشن مجهول ولان الهبة تبرع، فلو أبطلناه لكان في معنى المعاوضة. وقد فرق الشرع بين البيع والهبة، وكذلك العرف. ٥/٠١٠. وقال دالغزالي»: إن كانت الهبة من الكبير إلى الصغير فالجديد أنه لا ثواب. والوجيز، ١/٠٥٠. -

الثاني: مقدار الثواب: ذكر في «التنبيه» أن في قدر الثواب ثلاثة أقوال، ولم يرجّع. ص٤٥، وذكر كذلك في «المهذب» دون ترجيح ١/٥٥٠.

رجح في «الروضة» ما اختاره في «التصحيح» أنها قدر قيمة الموهوب. ٥/٥٨. وهو الأصح في «المنهاج»، قال وجلال الدين المحلي» في شرحه: كما في النكاح بلا مهر، حيث تجب قيمة البضع وهي مهر المثل، وترد قيمة الموهوب ولو مثلياً، ولا تجب القيمة عيناً، بل هو مخير بينها وبين رد الموهوب. «كنز الراغبين» ١١٤/٣. وفي وتكملة المجموع»: الواجب إذا قلنا بوجوب الثواب: هو قيمة الموهوب، أو قدرها يوم قبضه، ولو مثلياً في الأصح، فلا يتعين للثواب جس من الأموال، بل الخيرة فيه للمتهب. ١٥/١٥.

الثالث: في صحة العوض المعلوم: ذكر في «التنبيه» أن الواهب إن شرط ثواباً معلوماً ففي صحة شرطه قولان، ولم يرجّح أياً منهما. ص٩٥. وذكر في «المهذب» قولين، ولم يختر منهما شيئاً. ١ / ٤٥٤.

ما رجحه في «التصحيح» من صحة اشتراط العوض المعلوم قال في «الروضة»: يصح العقد على «الأظهر» ٥/٣٨٦. وفي «المنهاج»: يصح العقد على الأظهر، نظراً إلى المعنى. «كنز الراغبين» ٣/١١٤. وفي «تكملة المجموع»: ولو وهب بشرط ثواب معلوم، كوهبتك كذا على أن تثيبني كذا فقبل، فالأظهر صحة العقد نظراً للمعنى» إذ هو معاوضة بمال معلوم فصح، كما لو قال: بعتك ٥١/٥٥. وجزم «ابن النقيب» بصحة العقد إن شرط ثواباً معلوماً، وبطلانه إن كان مجهولاً. ص٢٨٢. وقال «الشيخ زكريا» بصحة العقد بعوض معلوم. «فتح الوهاب» ٢٦/١. وفي «الوجيز»: إذا صرّح بشرط الثواب بعوض معلوم. وتثبت فيه أحكام البيع. ١/٥٠٠. ورجّح «السبكي» في «التوشيح» أن الهبة بشرط ثواب معلوم تصحّ، ويكون حكمها حكم البيع. ورقة «التوشيح» أن الهبة بشرط ثواب معلوم تصحّ، ويكون حكمها حكم البيع. ورقة

الباب الحادي والثلاثون باب الوصيّة

٤٥٥ - وَوَصِيَّةُ المُبَدِّرِ (إلَّا) الصَّبِيِّ المُمَيِّزِ.

(٤٥٥) (ض) الله: في (ب) لا، والصحيح لا. كما يدل لذلك سياق المسألة، وكما وردت في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه،

(ك) الوصيّة: مأخودة من قولهم: وصيت الرجل آصيه، إذا وصلته، لأن الموصي يصل ما كان منه في حياته، بما بعده في مماته. والنظم المستعذب» 107/1

أما في الشرع: فهي عهد خاص، مضاف إلى ما بعد الموت، وقد يصحبه التبرع: «فتح الباري» ٥٥٥/٥.

(ع) ذكر «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه»: أنَّ في صحّة الوصيّة من المميّز والمبدّر قولين، ولم يرجّع. ص ٩٤. وكذلك في «المهذب، ٤٥٧/١.

ما اختاره والنووي، في والتصحيح، من صحة وصية المبذر، وعدم صحة وصية الصبيّ المميز، هو الراجع في والروضة، وعبارته: ولا تصع وصية الصبيّ المميز، هو الراجع في والروضة، واعتاقه، إذ لا عبارة له. وتصع وصية المحجور عليه لسفه على المذهب. ٢/٩٠. وهو ما ذهب إليه في والمنهاج، وقال والشربيني، في شرحه: فلا تصع وصية صبي إذ لا عبارة له. وأفهم كلامه أن غير المميز لا تصع وصيته جزماً، وبه صرّح والمتولي، ووالدارمي، أما صحة الوصية من المحجور عليه بسفه فلصحة عبارته. ونقل فيه وابن عبد البرّه ووالأستاذ أبو منصوره وغيرها الإجماع. ومغني المحتاج، فيه وابن عبد البرّه ووالأستاذ أبو منصوره وغيرها الإجماع. ومغني المحتاج، ويقال وابن حجر، في والفتح»: لا يشترط فيها إسلام ولا رشد. . .

الأظهر. ٥/٣٥٦. وقال «الغزالي» بصحّتها من السفيه المبذّر، لصحة عبارته في الأقارير. وذكر في المميز قولين، ولم يرجّع ٢٦٩/١. وقال «الإمام المزني» بعدم صحة وصيّة المميز حتى يبلغ. انظر: «الحاوي» ١٩/١١، مختصر المزني» ٥/٤٧٤. وعلله «الماوردي»: بارتفاع القلم عنه كالمجنون، ولأن الوصيّة عقد، فأشبهت سائر العقود. ١٩/١١. وقال «السبكي» في «التوشيح»: الأصح القطع بصحة وصيّة المبذّر، وأن الخلاف مختصّ بالصبى المميّز. ورقة ٣٣٢ب.

(٤٥٦) (ض) في (ب) أعمى. وما في «تذكرة النبيه» الأعمى.

(ع) ذكر في «التنبيه» قولين في صحّة الوصية للأعمى، ولم يختر أياً منهما. وجزم بأن الوصيّة لا تصحّ إلا إلى مسلم عدل، فخرج غير المسلم. ص٩٤.

قال في «الروضة»: الوصية للذمي جائزة بلا خلاف ١٠٧/٥. أما الأعمى فحكم الوصية إليه ليس في «الروضة».

وقال في الوصاية: وتجوز وصاية الذمي إلى الذمي على الأصح بشرط العدالة في دينه. وتجوز الوصاية إلى أعمى على الأصح. ٣١١/٦.

وفي «المنهاج» قال: ولا يضر العمى في الأصح: لأنه متمكن من التوكيل فيما لا يتمكّن من مباشرته. وقال كذلك: الأصح جواز وصية ذمي إلى ذمي. فيما يتعلّق بأولاد الكفار بشرط كونه عدلًا في دينه، كما يجوز أن يكون وليًا لهم. «مغنى المحتاج» ٣/٤٧.

وفي «الوجيز» تجوز وصاية كافر على أولاد كفّار مثله. وذكر في الأعمى وجهين، ولم يرجّع ٢٨٢/١. وقد عقّب «السّبكي» على قول «التنبيه»: إلى حر مسلم بقوله: يفهم المنع في الكافر الرشيد في دينه على كافر، والأصح الصحة. ورقة ١٣٣٣. وممن قال بجواز الوصية للذمي «صاحب الديباج بشرح المنهاج» ورقة ١٣٥/٢.

كما قال «ابن القاسم الغزي» في «شرحه على متن أبي شجاع» بصحة الوصية من ذمي إلى ذمي مثله متى كان عدلاً على أولاد الكفار. ٨٦/٢. والظاهر أن المسألة في الوصاية لا في الوصية.

٤٥٧ - وَأَنَّهُ (إِذًا) أَذِنَ لَهُ فِي الإِيْصَاءِ جَازَ.

٤٥٨ - وَصِحَّتُها (للحَرْبِيِّ)، وَبُطْلانُهَا لِحَمْلِ مُعَيِّنِ سَيَحْدُثُ.

(٤٥٧) (ض) إذا: سقطت من (ب). والأصح ثبوتها.

(ع) ذكر في «التنبيه»: أنه ليس للوصي أن يوصي لغيره إذا لم يأذن له الموصي بذلك. فإن أذن له فقد ذكر في صحة إيصائه قولين، ولم يختر أياً منهما. صع٩.

وذكر في جواز الإيصاء وجهين في «المهذب» ٤٥٩/١. وما اختاره «النووي» من جواز الإيصاء إذا أذن له، قال في «الروضة»: يصع على الأظهر ٣١٤/٦.

وقال في «المنهاج»: وليس للوصي إيصاء، فإن أذن له فيه جاز في الأظهر. قال «الشربيني»: إن أذن له بالإيصاء عن نفسه، أو عن الموصي، أو مطلقاً لكنه في الثالثة ـ مطلقاً ـ إنما يوصي عن الموصي كما اقتضاه كلام وأبي الطيب، و«ابن الصباغ» وغيرهما. «مغني المحتاج» ٧٦/٣. وفي «تكملة المجموع»: رجّع القول بالجواز، لأنه ملك الوصية والتصرف في المال، ورضي الموصي باجتهاده، واجتهاد من يراه فصع كما لو وصي إليهما معاً.، وهذا فيما إذا أطلق الوصية. ١٥٤/١٥. وفي «الوجيز»: أما الوصي فليس له الإيصاء إلا إذا أذن له الولي في الإيصاء فله ذلك على أصح القولين ١٤٨٨٤. وقال «الموري»، وإن أذن له الموري، وإن أذن له الموري، وإن أذن له الموري، «الحاوي» ١٤٠/١١. ووجه هذا القول: ليس للوصي أن يوصي، وإن أذن له الموري، «الحاوي» ١٤/١١. ووجه هذا القول: ليس للوصي أن يوصي،

(٤٥٨) (ض) للحربي في (ب) لحربي. وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه»: للحربي.

(ل) ذكر في «التنبيه» في صحّة الوصية للحربي قولين، ولم يرجّع ص٩٠. وذكر في «المهذب» وجهين، ولم يختر شيئًا. ١٩٨١.

ما رجحه «المصنف» من جواز الوصية للحربي، قال في «الروضة»: هو الأصبح المنصوص في «عيون المسائل» ١٠٧/٦. وهنو ما رجّحه في ...

40٩ ـ وَأَنَّهُ إِذَا رَدَّهَا بَعْدَ القَبُولِ، وَقَبْلَ القَبْضِ، صَحِّ الرَّدُ، وَقَدْ ذَكَرَهُ المُصَنَّفُ، (لكِنَّه) قَدْ (يُصَحَّفُ) لَفْظُه فَيَنْعَكِسُ التَّصْحِيحُ، فَنَبَهْتُ عَلَيهِ.
 عَلَيهِ.

«المنهاج». قال «الشربيني»: سواءً أكان بدارنا، أم لا، بما لم تملكه، لا كسيف ورمح، قياساً على الهبة والصدقة. ٣/٣٤، وفي «تكملة المجموع»: أنّ جواز الوصية له هو المذهب، لأنه تمليك صح للذمي، فصح للحربي، ولما كانت تصح هبته، فقد صحّت الوصية له كالذمي. ٥٣/١٥. وبه قال «ابن النقيب» في «عمدة السالك» ص ٢٩٠. ورجّحه «صاحب الديباج المذهب» ـ مخطوط ـ ورقة ١٣٥، وكذلك «ابن الملقن» في «شرح التنبيه»

أما الوصية لحمل معين سيحدث، ففي والتنبيه، في صحة هذه الوصية قولان، ولم يختر أياً منهما. ص٩٤. وجزم في والمهذب، أنه لا يصع. ١٨٥٥. قال في والروضة، الأصح عند الأكثرين بطلان الوصية، لأنها تمليك، وتمليك المعدوم ممتنع ٦/١٠٠، وأطلق في والمنهاج، القول بصحّتها لحمل. قال والخطيب الشربيني، أما لو قال لحملها الذي سيحدث، فالأصح البطلان. ومغنى المحتاج، ٣/٠٥.

وجزم «الشيخ زكريا الأنصاري» بعدم صحتها لحمل سيحدث، لعدم وجوده. وفتح الوهاب، ١٣/٢. وقال في «الوجيز»: ولو أوصى بحمل سيكون فسد في أصح الوجهين، إذ لا متعلق للعقد في الحال ١/٠٧٠.

(٤٥٩) (ض) لكنه في (ب) لكن وهو الأصح، يصحف في (ب): تصحف. والأصح: يصحف.

(ل) التصحيف: تغيير اللفظ حتى يتغير المعنى المراد من الموضع. وأصله الخطأ. يقال: صحّفته فتصحف: أي غيّرته فتغيّر حتى التبس. والمصباح المنيره ١ /٣٥٨/١.

(ع) اختار في «التنبيه» أن الموصى له إذا ردّ الوصية بعد القبول، وقبل القبض، تبطل الوصية. ص٩٥. وفي «المهذب» ذكر وجهين، ولم يصرّح بتصحيح، = ٢٣٠٠.

٤٦٠ ـ وَصِحُّتُهَا فِيمَا زَادَ عَلَى النُّلُثِ، إِذَا أَجازَ الوَارِثُ.

وقال: الجديد المنصوص: أنه يصع ١/٥٩/١.

ما رجّحه في «التصحيح» من صحة الردّ فيما إذا ردّ الوصية بعد القبول، وقبل القبض، قال في «الروضة» خلافه، ونصه: فلا يصحّ الردّ في الأصح. ٢/٢٦ وليست في «المنهاج»، وقال «الشربيني» في شرحه: ويصح الردّ بين الموت والقبول، لا بعدهما، وبعد القبض. أما بعد القبول، وقبل القبض: فلأوجه عدم الصحّة، كما صحّحه في «الروضة» كأصلها. وقال «الإسنوي»: إنه المفتي به. وجرى عليه «ابن المقري» في «روضه». وإن صحح «المصنف» في «تصحيحه» الصححة، وقال «الأذرعي»: إنه الصحيح المنصوص عليه في «الأم» وجرى عليه العراقيون، وعلّله بأن ملكه قبل القبض المنصوص عليه في «الأم» وجرى عليه العراقيون، وعلّله بأن ملكه قبل القبض لم يتم، قال: ولعلّ «الرافعي» تبع «البغوي» في «التصحيح». ٣/٣٥.

وقال دابن النقيب: وإن قبل ورد قبل القبض سقط الملك. وعمدة السالك، ص ٢٩٠. قال المحققان: هذا مرجوح، والمعتمد أنه لا يسقط الملك بعد القبول، سواءً رده قبل القبض أم بعده، فلا عبرة بردة. قال والسبكي، تعليقاً على قول والتنبيه،: والأول أصح، يعني القول بصحة الرد وبطلان الوصية، وهو ما صححه في والتصحيح، ولكن الأظهر في والرافعي، وعبر عنه في والروضة، بالأصح، أن الرد لاغ كما بعد القبض لحصول الملك. ورقة ١٣٥٠.

(٤٦٠) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن كان للموصي وارث، فأوصى بأكثر من الثلث، ففي صحة الوصية قولان. ص٩٥. وذكر في «المهذب» وجهين ١/٤٥٩. ما اختاره من صحة الوصية للوارث بما زاد على الثلث إن أجاز الوارث، هو الراجح في «الروضة»، وقال: أصحهما كما لو أوصى لأجنبي بزيادة على الثلث. ١/٨٠٠. وهو ما صححه في «المنهاج»، وقال: إن أجاز الوارث فإجازته تنفيذ، أي إمضاء لتصرف الموصي الزائد، وتصرفه موقوف على الإجازة، لأنه تصرف مضاف للملك، وحق الوارث إنما يثبت في ثاني الحال، فأشب بيم الشقص المشفوع. «مغني المحتاج» ٤٧/٣. وفي «تكملة =

٤٦١ ـ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ظَنَنْتُ أَنَّ المَالَ كَثِيرٌ، (وَقَدْ بَانَ) خِلاَفَهُ، لا يُقْبَلُ.

المجموع»: أن المنع من الزيادة على الثلث مراعاة لحق الورثة فإن أجازوا سقط حقهم، ٦٠/١٥، وبه قال «ابن حجر» في «الفتح» والحجة قوله عليه الصلاة والسلام: «إلا أن يشاء الورثة»، ولأن المنع كان في الأصل لحق الورثة فإذا أجازوه لم يمتنع، ٥/٣٧٣. وقال «الغزالي»: وإن أجاز الورثة وصية الوارث بما زاد على الثلث نفذت في أصح القولين وكانت تنفيذاً وإمضاءً. «الوجيز» ١/٧٠٠.

والقول بأن الوصية للوارث موقوفة على إجارة الورثة هو أحد قولي الشافعي. «الحاوي» ١٠/١١، «الأم» ٢٦/٤. وبه قال «النووي» في «شرح صحيح مسلم» ٧٧/١٠. كما قال به «صاحب الديباج شرح المنهاج» مخطوط ١٣٥، وصاحب «عمدة الفقيه» مخطوط ص ٦٦. و«الشرقاوي» في «حاشيته على شرح التحرير» ٢/٢٧، وقال «الماوردي»: إن أوصى بالثلث، وكان له وارث، فالوصية موقوفة على إجازته، فإن ردّها رجعت إلى الثلث، وإن أجازها صحّت. «الحاوي». ١٣/١٠.

(٤٦١) (ض) وقد بان في (ب) فبان: وفي نسخ التصحيح في «تذكرة النبيه» وقد بان. (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إذا قال: ظننت المال كثيراً فبان خلافه. ففي قبول قوله قولان، ولم يرجّح ص٩٥. وذكر في «المهذب» وجهين ولم يرجح.

أما في «الروضة» فقد ذكر «النووي» في المسألة قولين، ولم يرجّح أياً منهما. ١١١/٦.

قال «السبكي» في «التوشيح» تعليقاً على عبارة «التنبيه»: صحح في «التصحيح» عدم القبول، ولم يصرح «الرافعي» و«الروضة» بتصحيح، بل نقلا القول بأنه لا يقبل، ويحلف، ولا يلزم إلا الثلث عند «المتولي». ونقله في «الكفاية» عن «البندنيجي» و«الروياني»، وصحّحه في «شرح المنهاج». ورقة ماك

٤٦٢ - وَأَنَّ التَّبُرُّعَ فِي الْتِحَامِ الحَرُّبِ، أَوْ تَمَوَّجِ البَحْرِ، أَوْ (التَّقْدِيمِ) لِلْقَتِل يُعْتَبَرُ مِنَ النَّلُث.

٤٦٣ - وَأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ عِنْقُ وَغَيْرُهُ، سُوِّيَ بَيْنَهُمَا.

(ع) ذكر في «التنبيه» في حكم التبرع في الحالات المذكورة قولين، ولم يختر أياً منهما. ص ٩٥٠. وذكر في «المهذب» قولين ولم يرجّع ١/ ٩٦١.

ما رجّحه في «التصحيح» من أن هذه الحالات يُعتبر فيها التبرّع من الثلث، هو الأظهر في «الروضة»، إذ نص على إلحاقها بالمرض المخوّف ٢/٧٦، وفي «المنهاج» أنه المذهب. قال «الشربيني»: ولا خوف إذا لم يلتحم القتال، ولو كانا يتراميان بالنشّاب. أما تقديمه للقصاص فكالمرض المخوّف، لأنه وقت دهشه. وكذلك هنجان الربح في حق راكب سفينة في بحر أو نهر عظيم، وإن كان يحسن السباحة ٢/٣٥.

وقال «ابن النقيب» بمثل قوله في «التصحيح»، وشرط اتصال هذه الأشياء بالموت. «عمدة السالك» ص ٢٨٩. وقد دُهب «الشيخ زكريا الأنصاري» إلى اعتبار هذه الحالات من المرض المخوّف، لأنها تستعقب الهلاك غالباً. ١٦/٢. وقال «المرني»: تلحق بالمرض المخوّف، «مختصر المزني» مختصر المزني».

(٤٦٣) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن الوصيّة إن كانت تشتمل على عتق وغير عتق، ففي تقديم العتق، أو التسوية بينهما قولان. ص٥٥.

وذكر في «المهذّب» قولين، ولم يختر أياً منهما. ٤٦١/١.

ما رجّحه في «التصحيح» من أن اجتماع العتق وغيره، يسوى بينهما، هو ما اختاره في «الروضة»، وقال: في التبرعات المتعلقة بالموت كالوصايا وتعليق العتق ع إذا اجتمع في هذا القسم عتق وغيره، فهل يقدم العتق لقوّته، أم يسوّى بينهما؟ قال: الأظهر: التسوية، وهذا في وصايا التمليك مع العتق. 7/١٣٦٠. وإليه ذهب في «المنهاج».، وقال: فاجتمع عتق وغيره قسط =

⁽٤٦٢) (ض) التقديم في (ب) التقدم، وما في «التصحيح» المدرج في كتاب «تذكرة النبية» التقديم.

\$7\$ - وَأَنَّهُ إِذَا أَوْصَى لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَيْهِ، قُدِّمَ الإِبْنُ عَلَى الَّابِ، وَاللَّخُ عَلَى الجَدِّ.

٥٦٥ _ (وَالصَّوابُ) أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى لِفُقَرَاءِ بَلَدٍ مُعَيَّنٍ، وَهُمْ مَحْصُورُونَ، وَجَبَ استيعَابُهُمْ.

بالقيمة، كما لو أوصى بعتق سالم، ولزيد بمائة، قسط الثلث عليهما بالقيمة للعتيق، لاتحاد وقت الاستحقاق. فإن كانت قيمة العبد مائة والثلث مائة، عتق نصف، ولزيد خمسون. «مغني المحتاج» ٤٨/٣. وفي «تكملة المجموع»: أن العتق والوصايا كلها سواء في مزاحمة الثلث لأن جميعها تطوّع، وبه قال من التابعين «ابن سيرين» و«الشعبي»، ومن الفقهاء «أبو ثور» تطوّع، وإليه ذهب «الغزالي» في «الوجيز» ٢٧٣/١. وبه قال «ابن حجر» في «فتح الجواد» ٢٢/٣.

(٤٦٤) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في تقديم الإبن على الأب، والجدّ على الأخ، ولم يرجّح. ص٩٥. وفي «المهذب» ذكر قولين، ولم يختر أياً منها ٢٥٢/١.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من تقديم الإبن على الأب إذا أوصى الأقرب النّاس إليه. قال في «الروضة»: هو الأصح، وبه قطع طوائف، لقوّة عصوبة الإبن. وإن اجتمع جدّ وأخ، قُدّم الأخ على الأظهر. ١٧٥/٦. وما صحّحه في «التصحيح» و«الروضة» هو الأصح في «المنهاج». وقال «الشربيني» في توجيهه: لأن الإبن أقوى تعصيباً وإرثاً من الأب. ويقدّم أخ من الجهات الثلاث على جد من الجهة، لقوّة البنوّة على جهة الأبوة. والخلاف في الثانية قولان كما ذكر «الرافعي»، فلو عبّر بالأظهر كما في «الروضة» لكان أولى. «مغني المحتاج» ٣/ ٦٤. وقال «الشيخ زكريا الأنصاري» بتقديم البنوّة على الجدودة، وعلّل ذلك بقوّة البنوّة في إرثها وعصوبتها في الجملة، وبقوّة الأخوة في الغوّة فيها بالجملة. «فتح الوهاب» ١٨/٢.

(٤٦٥) (ض) الصواب: سقطت من (أ)، وقد أثبتت في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه».

⁽ع) جزم في «التنبيه» أنه إذا أوصى لفقراء بلد استحب أن يعمّهم، فإن اقتصر=

٤٦٦ - وَالْأَصَحُّ جَوَالُ بَيْعِ الرَّقَبَةِ لِمَنْ مَلَكَ المَنْفَعَةَ دُوْنَ غَيْرِهِ، وَأَنَّ نَفَقَتَهُ عَلَى مَالِكِ (الرَّقَبَة).

= على ثلاثة منهم جاز. ص٥٥. وليست في «المهذب».

مااختاره «النسووي» في «التصحيح» من وجوب استيعاب فقراء بلدمعين، وهم محصورون، إذا أوصى لهم. قال في «الروضة» عو الصحيح، ويجب القسمة بين الجميع ٢/١٨٤. وليست في «المنهاج». وقال «الخطيب الشربيني»: يجب استيعابهم إذا انحصروا ولا يختص هذا بالجمع، حتى لولم يكن سوى واحد أو اثنين أخذ الكلّ لا القسط على الأصح. «مغني المحتاج» ٣/٣٣.

وقبال في موضع آخر: فإن أوصى لفقراء بلد وهم محصورون وجب استيعابهم، والتسوية بينهم، كتعيينهم. ٦٢/٣.

وفي «الوجيز»: ولا يجب التسوية بين الثلاث إلاَّ إذا أوصى لثلاثة معيّنين، وقال: الا عرف في الشرع يخصّص بثلاثة بخلاف الفقراء. ٢٧٦/١.

وبه قال «ابن حجر» في «فتح الجواد» ٣١/٢. قال «السبكي» تعليقاً على قول «التنبيه»: وإن أوصى لفقراء بلد استحب أن يعمهم قال: صورته إذا لم يكونوا محصورين، وإلا فيجب الاستيعاب والتسوية كما استدركه «النووي». ورقة ١٣٥٠ب.

(٤٦٦) (ض) الرقبة في (ب) المنفعة، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» الرقبة.

(ع) اختار في «التنبيه» أن من أوصي له برقبة عين دون منفعتها، أعطى الرقبة، فإن أراد بيعها لم يجز، أما نفقته فذكر فيها وجهين، ولم يختر منها شيئاً. ص٩٦. وذكر «المهذب» في جواز بيع الرقبة، وفي من تلزمه النفقة ثلاثة أوجه، ولم يرجّع ١٩٨٨.

ما صحّحه والنووي، من جواز بيع الرقبة لمن ملك المنفعة دون غيره، هو الأصحّ في والروضة، ٦/ ١٨٩. أما عن النفقة فرجّع أنها على الوارث. وقال: قطع والبغوي، أنها على مالك الرقبة ٦/ ١٨٩. وفي والمنهاج، على الوارث نفقته إن أوسى بمنفعته مدة، وكذا أبداً في الأصع، قال والشربيني،: = الوارث نفقته إن أوسى بمنفعته مدة، وكذا أبداً في الأصع، قال والشربيني،: = 8٣٨.

٤٦٧ - وَأَنَّهُ إِذَا أَوْصَى بِشَاةٍ تَنَاوَلَ الذَّكَرَ، أَوْ (بِبَعِينٍ) تَنَاوَلَ النَّاقَةَ، (إِلَّا أَنْ يَنُصُّ عَلَيهِ أَوْ قَرِينَةً).

في تعليل إذا أوصى بمنفعته مدة لأنه ملكه كما إذا أجره، وكذا إذا أوصى بها أبداً. وقال: وبيعه إن لم يؤبد كالمستأجر، وإن أبد فالأصح أنه يصح بيعه للموصى له، لاجتماع الرقبة والمنفعة له، أما غير الموصى له فلا، إذ لا فائدة لغيره فيه تقصد بالبيع. ٣/٣٠.

وقال وشيخ الإسلام»: وعلى مالك الرقبة مؤنة موصى بمنفعته، لأنه ملكه، وهو متمكّن من دفع الضرر عنه بإعتاق أو غيره. وله بيعه لموصى له مطلقاً. ولغيره إن أقتّ الموصى المنفعة بمدة معلومة. «فتح الوهاب» ١٨/٢.

(٤٦٧) (ض) في (أ) بعير، والأصح ببعير. قوله: إلا أن ينص. . . سقطت من ب وهو الأصح.

(ع) جزم في «التنبيه» أنه إن قال: أعطوه ثوراً، لم يعط بقرة، وإن قال: أعطوه جواز جملًا، لم يعط ناقة على المنصوص ص٩٦. وفي «المهذب» ذكر في جواز إعطاء الذّكر والناقة قولين، ولم يصرّح بتصحيح، لكنه قال: المنصوص الجواز. ١/٥٦٤.

في دخول الذّكر في اسم الشاة، قال في «الروضة»: قال والشافعي» رضي الله عنه في والأم»: لا يدخل، ومن الأصحاب من قال يدخل، قال «الحنّاطي»: وبهذا قال أكثر الأصحاب، ويؤيّده أنه لو أخرج عن خمس من الإبل في الزكاة ذكراً، أجزأه على الأصح. ١٩٩٦. أما تناول اسم البعير للناقة، ففيه الخلاف كالشّاة، والحكاية عن النص المنع، والأصح عند الأصحاب التناول، لأنه اسم جنس عند أهل اللغة. ١٦٠/٦.

ورجّح في «المنهاج» أن الوصيّة بالشّاة تتناول الذّكر. قال «الشربيني»: إن لم تقع قرينة على المراد، لأنه اسم جنس كالإنسان، بدليل أن لفظ الشاة يذكّر ويؤنّث، أمّا إذا وردت قرينةً كشاة يحلبها، تعيّنت الأنثى. «مغني المحتاج» ٣/٥٥. كما رجّح تناول البعير للنّاقة، لأنه قد سُمع من العرب: حلب فلان بعيره. ورجّح كثيرون المنع وقال «الماوردي» و«الغزالي»: هو =

٤٦٨ - وَالصَّوابُ أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَعْطُوهُ قَوْسًا، لَمْ يَجُزْ قَوْسَ نَدْفٍ وَيُنْدُقٍ، (إِلَّا أَنْ يَنُصَّ بِهِمَا أَوْ قَرِينَةً).

٤٦٩ - وَالْأَصْحُ أَنَّهُ إِذَا أَوْصَى بِحِجَّةٍ مَحْسُوبَةٍ مِنَ الثُّلُثِ، حُجَّ مِنَ الثُّلُثِ، حُجَّ مِنَ المُيقَاتِ.

المندهب ٣/٥٦، وقال «المطيعي»: إذا أوصى ببعير، لم يعط إلا ذكراً، لاختصاص هذا الاسم بالذكور ١٢٧/١٥. ولم يجزم برأي في الشاة.

وذهب «الغزالي» إلى أن اسم الشّاة يتناول الذكر. ولم يختر رأياً بالنسبة لتناول البعير للناقة. والوجيز، ٢٧٥/١.

وذهب وابن حجر، إلى أن الشاة والبعير تتناول ما هو من جنسها. وفتح الجواد، ٢٨/٢. وقال والسبكي،: رجّع والرافعي، ووالنووي، أنّه إذا قال أعطوه بعيراً أنه يعطى ناقة. وتوشيح التصحيح، ورقة ١٣٦.

(٤٦٨) (ض) قوله: إلا أن ينص بهما أو قرينة. سقطت من (أ). والأصح ثبوتها. (ل) الندف: ما يندف به القطن. «المصباح المنير» ٢٦٥/٢. البندق: يسمى بالفارسية جلاهق وهو قوس يرمى عنها الطّير بالطين المدوّر. «النظم المستَّعَدْب» ٢٦٦/١.

(ع) جزم في «التنبيه» أنه إذا قال: أعطوه قوساً، أنه يعطى قوس ندف أو رمي، الآما يُقرن به ما يدلّ على أحدهما، فيحمل عليه. ص٩٦.

وجزم في والمهذب، أنه لا يعطى قوس ندف ويندق. ٢/٦٦١.

رجّع في أصل «الروضة» أن سهم القوس لا يشمل قوس البندق والندف الممرح. وفي «الوجيز»: ولو أوصى بقوس حمل على ما يرمى به النشّاب، دون قوس النّدف والجلاهق - البندق - ٢٧٤/١. قال «السبكي»: قال الجمهور ومنهم «الشيخ» في «المهذب» والأصح، وعبّر عنه في «التصحيح» بالصواب أنه لا يعطى قوس ندف أو رمي. ورقة ١٣٦. وبهذا قال «ابن يونس» في «عمدة الفقيه» ورقة ٦٣٠.

⁽٤٦٩) (ع) ذهب والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، إلى أن الموصي إن أوصى أن =

٤٧٠ ـ وَأَنَّ رَهْنَ المُوْصَى بِهِ رُجُوعٌ، وَكَذَا نَسْجَ الغَزْلِ، وَضَرْبَ النَقرَةِ،
 وَجَعْلَ (الخَشَب) بَابَاً.

يحج عنه من الثلث. ففي مكان إحرامه قولان، ولم يرجّع. ص٩٦. وفي «المهذب» وجهان بلا ترجيع. ١٩٦٧.

ما رجّحه «النووي» هنا من أن الحج يكون من الميقات، قال في «الروضة»: إن أطلق حُمل على أنه من الميقات في الأصح، وإليه ميل أكثرهم ١٩٥/٦ وهو الأصح في «المنهاج»، حملًا على أقل الدرجات، هذا إذا قال: حجوا عني من ثلثي، ويحج عنه من الميقات. «مغني المحتاج» - ٢٨-٧٦/٣.

وقال «ابن حجر»: ويعتبر من الثلث حج أوصى به تطوعاً كسائر التبرعات. ويحج عنه من ميقات بلده إن قيّد به أو أطلق . «فتح الجواد» ٣٤/٢. وبمثله قال «شيخ الإسلام زكريا» في «فتح الوهاب» ١٨/٢.

(٤٧٠) (ض) في (ب) الخشبة، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» الخشب. (ل) ضرب النقرة _ بضم النون _ سك سبيكة الفضة لتكون فلوساً.

 (ع) في هذه المسألة يتحدث «الإمام النووي» عن بعض التصرّفات التي إن صدرت عن الموصي، اعتبرت رجوعاً منه عن الوصية:

أولاً: رهن الموصى به: ذكر في «التنبيه» في اعتباره رجوعاً قولين، ولم يرجّح ص٩٦. وجزم في «المهذب» أنه رجوعٌ.

وجزم «النووي» في «الروضة» أن رهن الموصى به رجوع. ٢٠٤/٦، وفي «المنهاج» جعله رجوعاً، لأنه عرضة لزوال الملك، وذلك يدل على الإعراض عن الوصيّة. «مغني المحتاج» ٧١/٣. وفي «تكملة المجموع»: أن الرهن رجوع، لأنه على به حقاً يجوّز بيعه، فكان أعظم من عرضه للبيع.

وذهب «ابن النقيب» إلى أن الرهن رجوع. «عمدة السالك» ص٢٩١. وقال «قليوبي» في «حاشيته على شرح المنهاج» بمثل قول «النووي» ٣/١٧٦. ثانياً: نسج الغزل، وضرب النقرة دراهم، أو جعل الخشب باباً، ذكر=

٤٧١ - وَأَنَّهَا إِذَا انْهَدَمَتْ بَطَلَتْ فِي النَّقْضِ دُونَ الْعَرَصَةِ.

في «التنبيه» قولين من حيث إعتبارها رجوعاً، ولم يرجّع ص٩٦.
 وجزم في «المهذب» أن نسج الغزل رجوع. وذكر في جعل الخشب باباً وجهين، ولم يختر أياً منهما. ٤٦٩/١.

وفي «الروضة»: لو أوصى بغزل فنسجه، فرجوع على الصحيح المحمرة بناءً وباباً من عنده، فرجوع في الأصح ٣١٠/٦.

وفي «المنهساج وشرحه»: إن جعل الخشب باباً، ونسج الغزل، يعدّ رجوعاً. «مغني المحتاج» ٧١/٣. وقال «المطيعي»: نسج الغزل، وصياغة السبيكة رجوع في ظاهر المذهب عند الشافعية. ١٤١/١٥. ودليله: أنه عرضه للاستعمال فصار رجوعاً. وقال «ابن حجر»: إنّ نسج المغزول، وجعل الخشب باباً، ورهن ولو بلا قبض، يعد رجوعاً «فتح الجواد» ٢٩٦/٢. وقال «الغزالي»: مجرد الإيجاب في الرهن رجوع في أظهر الوجهين، لدلالته على قصد الرجوع. وما يبطل اسم الموصى به كما لو كان غزلاً فنسجه، أو خشباً فاتخذه باباً، فكل ذلك رجوع. «الوجيز» ٢٨١/١.

(٤٧١) (ل) العرصة - بسكون الراء - يقال: عرصة الدار أي ساحتها التي ليس فيها بناء، ج. عراص، وعرصات. وفي والتهذيب، سميت ساحة الدار عرصة، لأن الصبيان يعترصون فيها، أي يلعبون ويمرحون. والمصباح المنير، ١/٥٠. (ع) ذكر والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، أن الشخص إذا أوصى بدار فانهدمت، وبقيت عرصاتها، أن في بطلان الوصية قولين، ولم يرجّح ص٩٦٠. وذكر في والمهذب، وجهين، ولم يختر أياً منهما. ١/١٦٤.

قال في «الروضة»: لو انهدمت الدار بطلت الوصية في النقض على الصّحيح، لزوال اسم الدار. وتبقى في العرصة على «الصحيح»، لأنه لم يوجد منه فعل. ٣٠٨/٦، وليست المسألة في «المنهاج». وقال «الشربيني» في «شرحه»: وهدم الدار المبطل لاسمها رجوع في النقض من طوب وخشب. وفي العرصة أيضاً، لظهور ذلك في الصّرف عن جهة الوصية وانهدامها. ولو=

الباب الثاني والثلاثون باب العتق

٤٧٢ _ وَأَنَّ قَوْلَهُ فَكَكْتُ رَقَبَتَكَ صَرِيحٌ ، فِي (العِتْق).

في هدم غير مبطلها في النقض لبطلان الإسم لا في العرصة، هذا إذا بطل الاسم، وإلا بطل في نقض المنهدم فقط كما نقله «ابن الرفعة» عن النص، ونص عليه الجمهور. ٧٢/٣.

ورجّح «المطيعي» في «تكملة المجموع» أن الوصية تبطل في الأصح، لأنه إذا كانت عرصة لم تسم داراً. ١٤١/١٥. وذهب «الغزالي» إلى القول ببطلان الوصية في الدار إذا انهدمت حتى بطل اسم الدار. ٢٨٢/١. وقال «ابن حجر»: إذا انهدمت الدار بحيث زال اسمها، وكان ذلك لا بفعل أحد، أو بفعل غيره كان ذلك رجوعاً بالنسبة للنقض لا العرصة. «فتح الجواد» ٢٧/٣.

(٤٧٢) (ض) العتق في (ب) الإعتاق، وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» العتق.

(ل) العتق: الحرية. قال صاحب «المحكم»: عتق يعتق عتقاً وعتقاً بكسر العين وفتحها -، فهو عتيق ومعتق، وهم عتقاء، وأمة عتيق وعتيقة « وإماء عتائق. قال «الأزهري»: هو مشتق من قولهم: عتق الفرس إذا سبق ونجا، وعتق الفرخ طار واستقل، والعبد بالعتق يتخلص، ويذهب حيث شاء. «تحرير التنبيه»/٩٧.

(ع) ذهب «الشيخ أبو إسحاق» إلى أن في كون قوله: فككت رقبتك صريحاً =

٤٧٣ - وَأَنَّ المُعَلَّقَ عِنْقُها، وَالمُدَبَّرَةَ، إِذَا كَانَتا حَامِلَتَينِ حَالَ التَّدْبِيرِ وَالمُّدَبِيرِ وَالتَّعْلِيقِ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَى، ثَبَتَ لِلْوَلَدِ حُكْمُ الْأُمَّ.

ا و كناية في العتق وجهين، ولم يرجّع. ص٩٧. وذكر مثل ذلك في «المهذب» ٣/٧.

ما صححه والإمام النووي، هنا من أن فك الرقبة صريح في العتق قال بمثله في والروضة، ١٠٧/١٢. وبمثله قال في والمنهاج، وعلله والجلال المحلي، في شرحه: بوروده في القرآن الكريم في قوله سبحانه: ﴿ فك رقبة ﴾ ١٠٤: البلد، ١٠٤/٥٣. وذهب والشيخ زكريا الأنصاري، إلى أن قوله: فككت رقبتك: صريح في الإعتاق، لورودها في القرآن والسنة، ٢/٥٣٧. وبهذا قال وابن النقيب، في وعمدة السالك، ص٣٨٠.

(٤٧٣) (ع) اختار في والتنبيه، أن الجارية التي علَّق عتقها على صفة إذا أتت بولد لا يتبعها في الحكم. ص٩٧.

وما اختاره من ثبوت حكم الولد للوالد، وعدم إعتاقه على من علن العتن، أو دبر هو الصحيح في والروضة». ١٥٦/١٢. وقال في والمنهاج، ولو ولدت المعلق عتقها بصفة ولداً من زنا أو نكاح حدث بعد التعليق، وانفصل قبل وجود الصفة، لم يعتق الولد. قال والمحلي، في شرحه: وهو كولد المدبرة، ولو كانت حاملًا عند وجود الصفة عتق الحمل قطعاً. وظاهر أن الحامل عند التعليق كالحامل عند التدبير، فتبعها الحمل على الأصح في وتصحيح التنبيه». وكنز الراغبين، ١٦٦/٤. وقال وابن حجره: وتبع فيما إذا دبر أمه حاملًا، أو علق عتقها بصفة حمل يملكه من نكاح أو زنا تدبير أمّه، كما يتبعها في البيع والإعتاق، إذا قارنه بأن انفصل لأقل من ستة أشهر منه، أو لأقل من أربع سئين حيث لم تكن فراشاً. أما إذا حدث بعده فلا يتبعها على المعتمد. وفي البيع الجواد، ٢٩٩٧٤. قال والسبكي»: قال وابن الرفعة، ووالزنكلوني، القولان في والتنبيه، في الولد الحادث علوقه بعد التعليق، أما المقارن فيتبع الموقين. وهذا ما ذكره والرافعي، ووالمنهاج، في ولده المدبرة أنه أصح الطريقين. وعند الأكثرين في التدبير التبعية كما صرّح في والشرح، وفي ولد

٤٧٤ _ وَأَنَّ السَّرَايَةَ فِي نَصِيبِ الشَّرِيكِ (تَحْصُلُ) بِنَفْسِ الْإِعْتَاقِ.

المعلقة عتقهابصفة أولى بالمنع، وجعله «القفّال» وغيره الأظهر. وقالوا: ولد المدبّرة إنما يتابعها لمشابهته ولد المستولدة في العتق، وصرّح بترجيحه في أصل «الروضة»، و«الكفاية» كما في «التنبيه». ورقة ١٣٨أ.

(٤٧٤) (ض) تحصل في (ب) يحصل، والأصح لغة ومعنى تحصل.

(ل) السراية: التعدية والانتقال. «المصباح المنير» ١ / ٢٩٥٠.

(ع) ذكر في «التنبيه» في الوقت الذي ينتقل فيه العتق إلى حصة الشريك الآخر، إذا أعتق أحد الشريكين حصته، ثلاثة أقوال، ولم يرجّع أياً منها. ص٩٧. وفي «المهذب» أيضاً ذكر ثلاثة أقوال، ولم يختر منها شيئاً. ٢/٤.

ما رجّحه «المصنف» في «التصحيح» من أن السراية تحصل بنفس الإعتاق قال في «الروضة»: إنه الأظهر ١٢٠/١٢، وبمثله قال في «المنهاج»، ونصه: وتقع السراية بنفس الإعتاق. قال «الجلال المحلي»: وعليه يكون حكمه حكم الأحرار حتى في الحد وإن كانت القيمة لم تدفع بعد، والأصل فيه حديث الشيخين: «من أعتق شركاً له في عبد، وكان له مال يبلغ ثمن العبد، قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق» «صحيح مسلم» ١٣٧/٩، «صحيح البخاري»

وقال في «شرح مسلم»: وأجمع العلماء على أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق، أما الشريك فالصحيح في مذهب «الشافعي» أنه يعتق بنفس الإعتاق، ويقوم عليه نصيب شريكه بقيمته يوم الإعتاق. ١٣٧/٩. وقال «ابن حجر» في «فتح الباري»: قال الجمهور و«الشافعي» في الأصح: يعتق في الحال ٥/٥٥٠.

وقيد «السبكي» سراية العتق إلى حصة الشريك بما إذا لم يثبت فيها حكم الإستيلاء للإعسار، وإلاً فالأصح منع السراية. ورقة ١٣٨أ.

٤٧٠ ـ وَأَنَّ الوَّارِثَ إِذَا قَالَ: لَا أَعْرِفُ العَتِيقَ أَقْرَعْنَا.

٤٧٦ - وَأَنَّ الوَصِيُّ يَلْزَمُهُ القَبُولُ، إِذَا أَوْصَى بِبَعْضِهِ لِمُوسِرِ لاَ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ.

(٤٧٥) (ع) ذهب في «التنبيه» إلى أن السيّد إذا أعتق أحد العبدين بعينه، ثم أشكل، تولّه حتى يتذكر، فإن مات قام الوارث مقامه. فإن قال لا أعرف، فقد ذكر قولين، أحدهما: الإقراع، والثاني: التوقّف، ولم يختر أياً منهما. ورجّح في «المهذب» أنه يُقرع بينهما. ٢/٥.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من الإقراع في صورة المسألة، قال في والسروضة: هو الصحيح المشهبور. ١٥٣/١٢. وإليه ذهب في والمنهاج، قال وقليوبي،: أي يتبين عتقه بالقرعة. ١٥٥/٤. وفي وفتح الجواده: لو قال الأحد قنيه: أنت حرّ بالف، ولم يقصد واحداً منهما بعينه، فعند عتق أحدهما يطالب السيّد بالبيان والتعيين، فإن مات قبله طولب به وارثه، وإن أيس البيان بأن مات بلا وارث فقرعة يجب فعلها بينهما فمن خرجت قرعته عتق. وظاهر كلامهم أن الوارث يقوم مقام مورثه في البيان كالتعيين، وفتح الجواده ٢٩/٢٤.

(٤٧٦) (ع) قال في «التنبيه»: إذا وصى ببعض العبد لموسر لا تلزمه نفقته ففي قبوله قولان، أحدهما: لا يجوز القبول، والثاني: يلزمه، ولكن لا يقوم عليه. ص٩٧. وذكر في «المهذب» قولين كذلك. ولم يختر أياً منهما. ٦/٢.

مارجَّحه والنووي، هنا، بحثه في والروضة، قبيل باب الكتابة وقال فيه بخلاف ما في والتصحيح، ٢٨٣/١٧. وقال في والمنهاج»: ولو وُهب لعبد بعض قريب سيَّده فقبل، وقلنا يستقلَّ به عتق، وسرى على سيَّده قيمة باقية. لأن الهبة له هبةً لسيده، وقبوله كقبول سيده.

وقال وقليويي، فإن لزمته النفقة لم يصح القبول جزماً، وإن أذن له السيد فيه. وهذا القول جزم به والبغوي، في والتهذيب، هنا، وشيخه والقاضي حسين، في كتاب واللقيط، وكنز الراغبين، ٤/٥٥٥. وإليه ذهب وابن حجر، في وفتح الجواد، ٤٣٦/٢.

وفي وتوشيح، والسبكي،: فإن كان كاسباً فعلى الوصي قبوله. هذه عبارة =

الباب الثالث والثلاثون باب التدبير

٤٧٧ _ وَصِحَّةُ تَدْبِيرِ المُبَذِّرِ، دُونَ المُمَيِّزِ.

دالشرح، ووالروضة،. فإن كان بحيث لا تجب نفقته وهي الصحيحة، فلو وهب منه جده وعمّه الذي هو ابن جده المذكور موسر فالنفقة على عمه، فعلى وليه قبوله، وإن لم يكن كاسباً. ورقة ١٣٨.

(٤٧٧) (ل) التدبير: والمدبّر، مأخوذ من الدبر، لأن السيد أعتقه بعد موته، والموت دبر الحياة. ولا يقال في غير الرقيق. «تحرير التنبيه» /٩٧.

(ع) ذكر في صحة تدبير المبذّر والمميز قولين في «التنبيه»، ولم يرجّع أي القولين. ص٩٧. واختار في «المهذب» أن تدبير السّفيه يصح، وأن تدبير الصبيّ المميز لا يصحّ. ٨/٢.

ما رجّحه «النووي» في «التصحيح» من صحة تدبير المبدّر ـ المحجور عليه بسفه ـ، قال في «الروضة»: بصحته على المذهب. ١٩٢/١٢. كما قال بعدم تدبير الصبيّ الميّز على الأظهر ١٩١/١٢. وقال في «المنهاج» بمثل قوله في «التصحيح» و«الروضة»: وقال «الجلال المحلي» في تعليله: إن المحجور عليه بسفه وتبذير تصح عبارته ٤/٣٥٩، أما الصبي المميّز، فلعدم صحة إعتاقه، كما قال «الشربيني» ٤//١١٥. وقال «الغزالي» بجواز تدبير المبذر، وذكر في المميّز قولان، ولم يرجّع. «الوجيز» ٢/٢٧٨. وذهب «الشيخ زكريا» إلى عدم صحة التدبير من الصبي المميز كسائر عقوده. وإلى صحته من سفيه ولو بعد الحجر عليه. ٢/٠٤٠. وقال «السبكي»: الأصح: تخصيص القولين الصبي وأنه باطل، والقطع بالصحة من المميز. ورقة ١٣٩. =

٤٧٨ - وَصِحُتُهُ بِقَوْلِهِ: دَبُرْتُكَ، أَوْ أَنْتَ مُدَبَّرٌ.
 ٤٧٩ - وَأَنَّهُ إِذَا وَبُرَّهُ ثُمَّ كَاتَبَهُ لَمْ يَبْطُل التَّدْبيرُ.

(٤٧٨) (ع) ذكر في «التنبيه» أن في صحة التدبير بلفظ دبرتك، وأنت مدبر قولين، ولم يختر أياً منهما ص٩٧. وقال في «المهذب»: إن نوى العتق بهذه الألفاظ صحم، وإن لم ينو فقولان. ٨/٢.

ما صحّحه في «التصحيح» من صحة التدبير بهذين اللفظين، قال في «الروضة»؛ دبرتك أو أنت مدبر، فالنصّ أنه صريح. ١٨٦/١٧. وقال في «المنهاج» بصحة التدبير بهذه الألفاظ على المذهب. قال «الجلال المحلي» في شرحه: على المذهب المنصوص، لاشتهاره في معناه. ١٨٥٨. وقال وابن النقيب»: يضح التدبير بدبرتك، وأنت مدبر. ص٢٨٥٠. وبه قال «ابن حجر» في «فتح الجواد» ٢٨٨/٤. وقال «السبكي» في «التوشيح»: الأصح الاكتفاء بدبرتك، وأنت مدبر في التدبير. ورقة ١٣٩٨.

(٤٧٩) ذكر في «التنبيه» قولين في بطلان التدبير إذا تبعته الكتابة، ولم يرجّع منها شيئاً. ص٩٧. وقال في «المهذب»: إن قلنا التدبير كالوصية كان رجوعاً، وإن كان كالعتق بالصفة لم يكن رجوعاً، بل يصير مدبّراً مكاتباً. ٩/٢.

قال في «الروضة»: في ارتفاع التدبير وجهان: بناءً على أنه وصية أم تعليق. إن قلنا وصية: ارتفع، وإلا فلا، فيكون مدبراً مكاتباً، كما لو دبر مكاتباً، فإن أدى النجوم، عتق بالكتابة، وإن مات السيد قبل الأداء عتق بالتدبير ١٩٦/١٢.

وقال في والمنهاج»: وتصح كتابة مدبّر. قال والجلال المحلي، في شرحه: فيصبح مدبراً مكاتباً، فيعتق الأسبق من موت السيد. وأداء النجوم. وهذا مبني على أن الأظهر أن التدبير تعليق عتق بالصفة. فإن قلنا وصية بطل بالكتابة. وكنز الراغبين، ٤/٣٦٠٠.

وقال «الإمام المزني» بعدم صحة تدبير المميز. «الحاوي» ٩١/١٣، «بحر المذهب» كتاب المدبر ... ورقة ٤١. «مختصر المزنى» ٥٩٤/٠.

الباب الرابع والثلاثون باب الكتابة

٨٠ _ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ: كَاتَبْتُكَ، وَلَمْ يَقُلْ: فَإِذَا أَدِّيتَ (إِلَيَّ) فَأَنْتَ حُرًّ، لَكِنْ نَوَاهُ، صَحَّتْ.

وقال والشيخ زكريا» بصحة كتابة مدبر بناءً على أن التدبير تعليق عتق بصفة، فيكون كل منهما مدبراً مكاتباً. وفتح الوهاب، ٢٤١/٢. وقال وابن حجر، ولا يبطل التدبير بما لا ينقل الملك كالرهن والكتابة. وفتح الجواد، ٢٣٩/٢.

(٤٨٠) (ض) إلى سقطت من (ب)، والأصع عدم إثباتها.

(ل) الكتابة _ بالفتح والكسر_ من الكتب، وهو الجمع، لأن الكتابة تجمع نجوماً _ أقساطاً _. «تحرير التنبيه» / ٩٨. والكتابة شرعاً: تعليق عتق بصفة على معاوضة مخصوصة. «فتح الباري» ٥/١٨٤.

(ع) جزم في والتنبيه: بأن الكتابة لا تصح حتى يقول كاتبتك على كذا، فإذا أدّيت إليّ فأنت حرّ. ص ٩٨. وذكر في والمهذب، في صحة الكتابة قولين، ولم يختر أياً منهما. ٩٨.

ما رجّحه في والتصحيح» من صحة الكتابة إذا لم يقل: فإذا أديت فأنت حر لكن نواه، قال في والروضة»: تصح الكتابة إن قال: كاتبتك على كذا، ونوى تعليق الحرية بالأداء. فإذا لم يصرّح بالتعليق، ولا نواه، لم يصح، ولم يحصل العتق. ٢٠٩/١٢.

وقال في «المنهاج» بجواز الكتابة بنيّة التعليق دون التلفّظ به. قال «الشربيني» في شرحه معللاً: لأن المقصود منها العتق، وهو يقع بالكناية مع «

٤٨١ - وَيُطْلانُ كِتَّابَةِ (المُشْتَرِكِ) بِالإِذْنِ، وَأَنَّهُ إِذَا أَبْرَأَهُ قُوَّمَ نَصِيبُ شَرِيكِهِ إِنْ كَانَ مُوسِراً.

النيّة جزماً، لاستقلال المخاطب به. «مغني المحتاج» ١٧/٤. وقال «الغزالي»: فإن لم يصرّح بالتعليق ونوى كفى. ولا يكفي مجرّد لفظ الكتابة، دون صريح التّعليق أو نيّته. «الوجيز» ٢/٤/٢. وقال «ابن حجر»: لا تصحّ الكتابة إلا بكاتبت، أو ما اشتق منه، مع تعليق العتق بأداء بأن يقول: كاتبتك على كذا تؤديه فإن أديته فأنت حر، ولا يتعين اللفظ بهذا التعليق، بل الشرط الإتيان بلقه أو كنايته، وإلاّ لم تصع الكتابة، لأنها تطلق أيضاً على المحارجة. وفتح الجواد» ٢/٠٤٤. قال «السبكي»: والمقصود من عبارة «التصحيح» عدم الاكتفاء بلفظ الكتابة، بل لا بد أن يضيف إليها التعليق والنية فلا يكفي أحدهما كما توهم عبارة «التصحيح». ورقة ١٣٩٩ب.

(٤٨١) (ض) في (ب) الشريك، وفي نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» المشترك. (ع) ذكر في «التنبيه» في بطلان كتابة المشترك بالإذن قولين، ولم يرجّع ص٨٥. وكذلك الحال في «المهذب» ٨/٢.

وإذا كان عبد بين اثنين، فكاتباه، وأبراه أحدهما من حقه، أو مات فأبراه أحد الوارثين عن حقه، ففي عتق نصيب ذلك الشريك، نصيب شريكه عليه قولين. ص٩٨. وفي والمهذب اختار أن يقدّم عليه نصيب شريكه. ٢ / ١٥.

ما قاله والنووي، هنا من بطلان الكتابة للمشترك بالإذن، هو قوله في والروضة، ونصّه: إذا كاتب أحد الشريكين نصيبه، إن كان ذلك بإذن الآخر، فالأظهر أنه لا يضحّ، لأن الشريك الآخر يمنعه من التردد والمسافرة، وإذا أبرأه المكاتب عن النجوم أو أعتقه، قدّم عليه نصيب الشريك إن كان موسراً. أبرأه المكاتب عن النجوم أو أعتقه، قدّم عليه نصيب الشريك إن كان موسراً. ١٢ / ٢٢٨ - ٢٢٩. وقال في والمنهاج، بفساد الكتابة إن كان باقي العبد لغيره، وإن أذن في كتابته على المذهب. قال والشربيني،: لأن العبد لا يستقل فيها بالتردد لاكتساب النجوم. وقال والرافعي، بالقطع بالبطلان. وإذا أبرأه أحد المكاتبين معاً العبد من نصيبه من النجوم عتق نصيبه وقدَّم الباقي، وعتق عليه إن كان موسراً، لأنه أبرأه من جميع ما يستحقه، فأشبه ما لو كاتب جميعه، =

٤٨٢ - وَأَنَّ لَهُ السَّفَرَ، وَصِحَّةُ تَبَرُّعِهِ بِالإِذْنِ، وَلاَ تَصِيرُ مِنْ أَوْلَدَهَا أُمَّ وَلَدٍ لَهُ. ٤٨٣ - وَأَنَّ وَلَدَ المُكَاتِبَةِ مَوْقُوفٌ.

- وأبرأه من النجوم. «مغني المحتاج» ٢٤٤/٥. وقد وافق «الشيخ زكرنيا الأنصاري» على ما اختاره. «فتح الوهاب» ٢٤٤/٢ وقال «الإمام المزني»: لا تصح مكاتبته، وإن أذن الشريك _ «الحاوي» ٢٣/٢٣. «بحر المذهب» _ كتاب المكاتب _ ورقة ٨٣، «مختصر المزني»، ٥/٢٧٦-٢٧٧.
- (٤٨٢) (ع) ذكر في «التنبيه» قولين في كل من التصرفات الثلاثة التي ذكرها في «التصحيح»، ولم يختر أياً منها. ص٩٨. وفي «المهذب» ذكر قولين في السفر، ولم يرجّع. ورجّع صحّة تبرعه بالإذن. ١٤/٢.

ما صحّحه «النووي» هنا قال في «الروضة»: إنه الأظهر، لأنه يستعين به على الكسب، ولأنه في يد نفسه، وعليه دين مؤجل، فلم يمنع من السفر، ولو بغير إذن سيده ٢٢/٢٣، كما قال بصحة التبرّع بالإذن ٢٨١/١٣. لو وطء المكاتب أمته فأولدها، ولا تصيّر الأمة مستولدة له في الحال على المذهب، لأنها علقت بمملوك فأشبهت الأمة المنكوحة. ٢١/٤٨٢. وقال في «المنهاج» بمثل قوله في «التصحيح» و«الروضة». انظر «الجلال المحلي على المنهاج» بمثل قوله في «التصحيح» و«الروضة». انظر «الجلال المحلي على المنهاج» ٤/٧١/٤ فما بعدها.

وقال «ابن حجر» في «فتح الجواد» بمثل قول «النووي» في «التصحيح». ٢ / ٤٤٥ .

وقال «المزني»: له أن يسافر بدون إذن سيده. «بحر المذهب» _ كتاب المكاتب _ ورقة ٨٤. وعلله في «بحر المذهب» بأنه إذا كان على كتابته فهو مالك لنفسه لتصرفه إلى أن يعجز، فليس للسيّد أن يمنعه منه لا سيما أن في السفر منفعة تؤدي إلى حريته.

(٤٨٣) (ع) ذكر في «التنبيه» فيما إذا أتت المكاتبة بولد من نكاح أو زنا، أن فيه قولين، أحدهما: أنه ملك للمولى، والثاني: أنه موقوف على عتق الأم، ولم يرجّع أي القولين. ص ٩٨. وفي «المهذب» كذلك ذكر قولين، ولم يختر أياً منهما ١٣/٢.

٤٨٤ ـ وَأَنَّهُ إِذَا حَبَسَه فَالوَاحِبُ أَجْرَةُ مِثْلِهِ.

ه ٨٥ ـ وَأَنَّهُ إِذَا جَنَّى عَلَى سَيِّدِهِ، أَوْ غَيْرِهِ، فَذَا نَفْسَهُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ الْأَرْشِ (وَالقِيمَةِ).

قال «النووي» في «الروضة» في ولد المكاتبة: أظهر القولين، وأحبهما إلى «الشافعي» وهو نصّه في «المختصر» أنه تثبت له الكتابة، فيُعتق بعتق الأم بالأداء، أو الإبراء، أو الإعتاق. وقطع «أبو إسحاق» بهذا القول، وقال: إذا اختاره «الشافعي» كان الأخر ساقطاً. ٢٨٦/١٦ . وقال في «المنهاج»: وولدها من نكاح أو زنا مكاتب في الأظهر، يتبعها رقاً وعتقاً. قال «الشربيني»: لأن الولد من كسبها في وقف أمره على رقها وحرّيتها، لأنه يتبعها في سبب الحرية، كما يتبعها في الحرية كولد المستولدة. «مغني المحتاج» ٢٣/٤».

وقال في «الوجيز»: إن ولد المكاتبة التي تلد بعد الكتابة من زنا أو نكاح يعتق بعتق الأم ٢٩٣/٢.

(٤٨٤) (ع) ذكر في «التنبيه» أن المكاتب إذا حبس مدة لزمه أجر المثل في أحد القولين، وتخليته في القول الأخر، ولم يرجّع ص٩٨.

واختار في «المهذب» أنه يلزمه أجر المثل. ١٣/٢.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، من وجوب أجرة مثله، قال في والروضة، بمثله، لعدم تقصير السيّد ٢٢٥/١٢.

(٤٨٥) (ض) في (ب) قيمته، وما في نسخ «التصحيح» في «تذكرة النبيه» قيمته.

(ع) ذهب «الشيخ أبو إسحاق» في «التنبيه» إلى أنّ المكاتب إذا جنى على سيّده أو غيره جناية خطأ فدي نفسه بأقل الأمرين من قيمته، أو أرش الجناية في أحد القولين، وبأرش الجناية بالغاً ما بلغ في القول الآخر. ولم يرجّح.

ص ٨٨، وذكر في «المهذب» أربعة أقوال، ولم يختر أياً منها ١٧/٢.

ما هو الراجع عند والنووي، في والتصحيح، وهو كذلك في والروضة، الذقال: الأظهر أنه لا يطالب إلا بأقل الأمرين من قيمته والأرش. ٣٠١/١٢. ويمثله قال في والمنهاج، سواء كان القتل خطأ، أو كان عمداً وثم العفو على

٤٨٦ ـ وَسُقُوطُ الدُّيْنِ بِالدُّيْنِ المُمَاثِلِ بِغَيْرِ رِضَاهُ.

مال، وعلّه «الشربيني» بأنه لا يملك تعجيز نفسه. ٤/ ٥٣٠. وقال «الغزالي»: يلزمه الأرش، فإذا زاد الأرش على رقبته ففي وجوب الزيادة قولان، لأنه يقدر على أن يعجز نفسه، فلا يبقى متعلق سوى الرقبة. «الوجيز» ٢/ ٢٩٤/. وقال «الشيخ زكريا»: إن جنسى على أجنبي لزمه قود أو أقل الأمرين من قيمته والأرش، لأنه يملك تعجيز نفسه. فإن لم يكن معه مال يفي بالواجب عجزه الحاكم بطلب المستحق، وبيع بقدر الأرش إذا زادت قيمته عليه، وإلاً فكلّه، هذا كلام الجمهور. «فتح الوهاب» ٢/٧٤٧.

وقد عقّب «السبكي» على عبارة «التصحيح» بقوله: فيها أمران، أحدهما: أنه أطلق الأقل، وكذلك فعل في «المنهاج»، ويستثنى منه ما إذا عتقه السيد بعد الجناية، وفي يده وفاء، فالمذهب المنصوص الذي قطع به الجمهور أنه بالأرش بالغاً ما بلغ. والثاني: أن قوله وغيره زيادة لا حاجة إليها، فقد جزم به «الشيخ» بعد ذلك. ورقة ١٤١١ب.

(٤٨٦) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إذا كان الدَّيْنان من جنس واحد، ففي سقوطه أربعة أقوال، ولم يرجع ص٩٨، وكذلك الشأن في «المهذب» ١٧/٢.

ما رجّحه في والتصحيح» من سقوط الدّين بالدين المماثل بغير رضاه، قال بمثله في والروضة» وعبارته: إذا ثبت لشخصين كل واحد منهما على صاحبه دين بجهة واحدة أو جهتين كقرض وثمن، فإن كانا جنسين، واتفقا في الحلول وساثر الصفات فالأظهر أنه يحصل التقاصّ بنفس ثبوت الدينين، ولاحاجة إلى الرضا، إذ لا فائدة فيه . ٢٧٣/١٠. وقال في والمنهاج» ووشرح الشربيني» عليه: فإن تلف ما أخده السيد من الرقيق، وأراد كلَّ الرجوع على الآخر، وتجانس واجب السيد والعبد، فالأصح سقوط أحد الدينين بالآخر من الجانبين على التساوي، بلا رضا، لأن مطالبة أحدهما بالآخر بمثل ماله عليه، عناد لا فائدة منه . ومغني المحتاج» ٤/٤٣٥. استدرك والسبكي» في والتوشيح» على فائدة منه . ومغني المحتاج» ٤/٤٣٥. استدرك والسبكي» في والتوشيح» على المذهب، ولا بدّ منه . ورقة ٢٤٤٠٠.

٤٨٧ ـ وَصِحَّةُ وَصِيَّةُ مَنْ جَهِلَ فَسَادَ الكِتَابَةِ. ٤٨٨ ـ وَأَنَّهُ إِذَا أَسْلَمَ عَبْدٌ لِكَافِرِ كَفَاهُ كِتَابَتُهُ.

(٤٨٧) (ع) قال في «التنبيه»: إن وصّى بالمكاتب، وهو لا يعلم بفساد الكتابة ففيه قولان، أحدهما: يصح، والثاني: لا يصح. ص٩٨.

وما هو الصحيح عند والنووي، هنا، قال في والروضة: هو الصحيح، وبه قطع الجمهور، فتصح الوصية، كما لو أوصى بثمرة نخلته، وحمل جاريته، وكما لو قال: إن ملكت عبد فلان، فقد أوصيته به. ٢٧٤/١٢. وهو مما رجّحه في والمنهاج، إذ قال عند حديثه عمّا يترتب على الكتابة الفاسدة: وتصحح الوصية برقبته. قال والشربيني في شرحه، وإن ظنّ السيّد صحّة الكتابة، كما لو باع ملكه ظاناً أنه لغيره، بخلاف الصحيحة فإنه إذا أوصى برقبته لم تصح. ومغني المحتاج، ٤/٣٣٥. وذهب والإمام المزني، إلى أن الوصية جائزة. انظر: والحاوي، ٣٣//٣٥، وبحر المذهب، كتاب المكاتب ورقة ٥٩، والمختصرة ٥/٥٨٥ وقال والماوردي، في تعليله: لأنها صادفت ملكاً وإن جهله، وقصد خلافه، وجرى مجري وصيته بثمر بستانه، وهو يعتقد أنه لا ثمرة فيه.

(٤٨٨) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن أسلم عبد لكافر، أمر بإزالة الملك فيه، وفي جواز مكاتبته قولان، ولم يرجّع. ص٩٩.

اختار في «المهذب، أنَّه لا يُباع عليه. ١٠/٣.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، هو الصحيح في والروضة، إذ جاء فيها: ولو أسلم عبد لذمي، وأمرنا بإزالة الملك عنه، فكاتبه، صحّت الكتابة على الأظهر، لأن فيه نظراً للعبد، فإن عجز أمر بإزالة الملك. ٢٢٣/١٢.

وليست المسألة في والمنهاج، ولكن قال والشربيني، في شرحه: ولو التحق سيد المكاتب بدار الحرب مرتداً، ووقف ماله، فأدى الحاكم نجوم مكاتبة عتق . ١٨/٤. وذهب والإمام المزني، إلى أنَّ مكاتب الذمي إذا أسلم

الباب الخامس والثلاثون باب عتق أم الولد

٤٨٩ _ وَأَنَّهُ إِذَا مَلَكَ مَنْ أُولَدَها بشُّبْهَةٍ، لاَ تَصِيرُ أُمَّ وَلدٍ لَهُ.

يباع عليه. والحاوي، ٢٣/ ٩٠، وبحر المذهب، _ كتاب المدبر _ ورقة ٤٠، والمختصر، ٥/ ٢٧٤.

ودليله: أنه يجري عليه أحكام الرق، ولا يجوز أن يستديم الكافر رق المسلم.

وذهب والإمام المزني، إلى أن الكتابة صحيحة. والحاوي، ٢٣/ ١٩٠، وجه وبحر المذهب، حكتاب المكاتب ورقة ١٢٥، والمختصر، ٢٨١، ووجه هذا القول: أنه قد رفعت عنه يد السيد، فزال عنه الصّغار. والحاوي، ٢٢٠ / ٢٣.

(٤٨٩) (ل) أمهات الأولاد: بضم الهمزة وكسرها .. مع فتح الميم وكسرها .. ج. أم، وأصلها أمهة. ويقال في جمعها أمّات. وقال بعضهم: الأمهات للناس، والأمات للبهائم. وقال بعضهم يقال فيها: أمهات وأمات، لكن الأول أكثر في الناس، والثاني أكثر في غيرهم. والأصل فيه حديث: وأيما أمة ولدت من سيّدها، فهي حرّة عن دبر منه وواه ابن ماجة، والحاكم، وصحّح إسناده.

وقال «السيوطي» في «الجامع الصغير» بأنه من رواية ابن عباس، ورمز له بإشارة الضعيف. ١٢٠/١.

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن أولد رجل جارية أجنبي بشبهة، والجارية ليست بأم ولد له في الحال، ثم ملكها، ففي صيرورتها أم ولد له قولان، ولم يختر أيًا منهما. ص٩٩. وذكر في «المهذّب» قولين، ولم يرجّع أي القولين. ٢٠/٢.

• ٤٩ ـ وَأَنْهَا إِذَا وَضَعَتْ مَا شَهِدَتْ القَوَابِلُ بِأَنَّهُ لَوْ بَقِيَ لَكَانَ آدَمِياً، لَمْ
 تَصِرُ أُمُّ وَلَدٍ.

قال في والروضة: إذا استولد أمة الغير بشبهة، ثم ملكها، فإن وطئها على ظن أنها زوجته المملوكة، فالولد رقيق، ولا يثبت الاستيلاد. ٣١٢/١٣. وفي والمنهاجة: أو أحبل أمة غيره بشبهة، فلا تصير أم ولد إذا ملكها في الأظهر. قال والشربيني، في شرحه: لأنها علقت به في غير ملكه، فأشبه ما لو علقت به في النكاح. ومغني المحتاج، ١/٤٥، وفي والوجيزة: لو نكح جارية فولدت ولداً رقيقاً ثم اشتراها، لم تصر أمّ ولد له. ٢٩٥/٢. وقال والشيخ زكرياء: لو حملت أمة غيره بشبهة منه، كأن ظنها ولو زوجاً أمته، أو زوجته الحرّة، فالولد حر، لظنه، وعليه قيمته لسيّدها، ولا تصير من حبلت من غير مالكها أم ولد له وإن ملكها لانتفاء العلوق بحرّ في ملكه. وفتح السوهاب، ٢١/٥٥٠. قال والسبكيء: تعليقاً على قول والمنهاجه: أو أمة غيره ... يستثنى من طرده جارية ولده التي لم يستولدها، فإذا ولدها الأب ضارت أمّ ولد. ورقة ١١٤٣.

(٩٩٠) (ع) ذكر في والتنبيه، في هذه المسألة قولين، ولم يرجّح أياً منهما. ص٩٩. وذكر في والمهذب، قولين، ولم يختر أياً منهما ٢٠/٢.

ما رجحه «النووي» في «التصحيح» من أنها إذا وضعت ما شهدت القوابل، بأنه لو بقي لكان آدمياً، لم تصر أم ولد، رجّحه في «الروضة»، وقال: وإن لم يظهر خلق الآدمي، وقلن: هذا أصل آدمي: ولو بقي لتصوّر، لم يثبت الإستيلاد على المذهب ٢١٠/٣٠. ولم ينص في «المنهاج» على هذه المسألة، وقال «الشربيني»: لو وضعت مضغة، وشهد أهل الخبرة أنه مبتدأ خلق آدمي، ولو بقي لتخطّط، فلا تثبت أميّة الولد بذلك. ٤/٩٣٥. وقال «ابن النقيب»: لو لم يتصوّر فيه خلق آدمي، لم تصر أم ولد. «عمدة السالك». ص٢٨٧.

وبه قال «ابن حجر» في «فتح الجواد» وذهب إلى أن الأمة التي وطئها سيّدها، ولو حراً وأتت لما لم يظهر فيه تخطيط كمضغة لا تصوير فيها خفي-

٩٩١ _ وَأَنَّهُ إِذَا تَكِرَّرَتْ جِنَايَتُهَا تُشَارِكُ (المَجْنِي عَلَيهِ)، وَلاَ يَتَعَدَّدُ الفِدَاءِ.

(٤٩١) (ض) المجني عليه في (ب) المجني عليه أولاً. وما في نسخ والتصحيح، في وتذكرة النبيه: إسقاط أولاً.

(ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن فداها بقيمتها، ثم جنت جناية أخرى قولين، أحدهما: يفديها في الثانية، والثاني: يشارك المجني عليه أولاً في الفداء. ولم يختر أياً منهما. ص٩٩. واختار في «المهذب» أنه إن جنت ففداها بجميع القيمة ثم جنت أنه لا يفديها، بل يقسم القيمة التي فدى بها الجناية الأولى بين الجنايتين على قدر أرشهما. ٢١/٢.

ما هو الصحيح عند «النووي» هنا، قال في «الروضة»: هي كالجناية الواحدة، فيجب أقل الأمرين من الأروش كلها وقيمته. ٣٠٢/١٦. وفي «المنهاج»: ولو فداه السيد ثم جنى بعد الفداء سلّمه للبيع، أو فداه، ولو تكرر ذلك مراراً، ولو جنى ثانياً قبل الفداء باعه فيهما أي الجنايتين، أو فداه السيّد بالأقل من قيمته والأرشين. «مغني المحتاج» ١٠١/٤ وممثله قال «شيخ الإسلام» في «فتح الومّاب» ١٤٨/٢.

⁼ ولا ظاهر، فلا استيلاد بها، وإن قالت القوابل لو بقيت لتصوّرت، إذ لا يسمى ولداً، وأميّة الولد منوطة في الأحاديث به. ٤٤٦/٢.

الياب السادس والثلاثون باب الولاء

٤٩٢ - وَأَنَّ المُكَاتِبَ إِذَا أَعْتِقَ عَلَيهِ عَبْدٌ، فَوَلاَقُهُ مَوْقُوفٌ. ٤٩٣ - وَأَنَّهُ إِذَا أَعْتِقَ الجَدُّ وَالأَبُ وَمَمْلُوكُ، انْجَرُّ إلى مَوالِيه.

وفي والمهذب، ذكر كذلك قولين، ولم يرجّع أياً منهما. ٢١/٢.

قال في والروضة: المكاتب إذا عتق بالأداء، وتعذّر الجرّ، بقي الولاء موضعه. ١٧٢/١٢. وفي والمنهاج: من عتق عليه رقيق بإعتاق، أو كتابة، وتدبير، واستيلاد، وقرابة، وسراية، فولاؤه له. قال والشربيني، ووالجلال المحلي،: استثنى من ذلك ما لو أقرّ بحرية عبد، ثم اشتراه، فإنه يعتق عليه، ولا يكون ولاؤه له، بل موقوف، لأن الملك بزعمه لم يثبت له، وإنما عتق مؤاخذة له بقوله. ومغني المحتاج، ٤/٧٠٥. وقليوبي على المنهاج، ٩٥٧/٤.

(٤٩٣) (ل) الأنجرار: أن ينقطع من وقت عتق الأب عن موالي الأم. فإذا انجر إلى موالي الأم، بل يكون الميراث موالي الأب، فلم يبق منهم أحد لم يرجع إلى موالي الأم، بل يكون الميراث لبيت المال. ومغني المحتاج، ٥٠٨/٤.

⁽٤٩٢) (ل) الولاء: بفتح الواو والمد ـ لغة القرابة ـ مأخوذ من الموالاة وهي المعاونة والمقاربة . وشرعاً . عصوبة سببها زوال الملك عن الرقيق بالحرية ، وهي متراخية عن عصوبة النسب، فيرث بها المعتق ، ويلي أمر النكاح . . . ومغني المحتاج ١٠٩/٤ . . . ومغني

⁽ع) ذكر في «التنبيه» في ولاء العبد الذي عتق على المكاتب قولين، أحدهما: لمولاه، والثاني: موقوف على عتقه. ولم يرجّع ص٩٩.

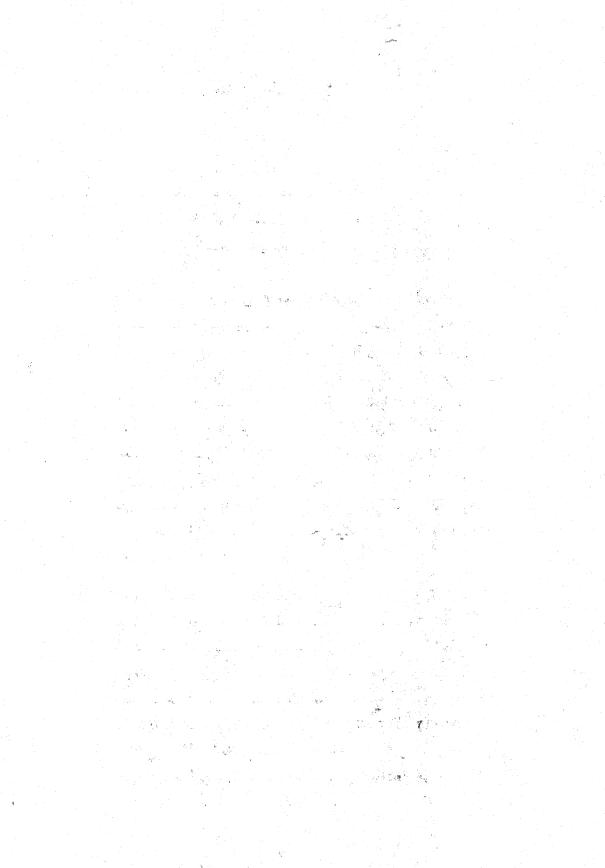
٤٩٤ ـ وَأَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلمُعْتَقِ أَخٌ وَجَدًّ، فَالوَلاءُ لِلَّاخِ .

(ع) إذا عتق جدّه، والأب مملوك، ففي انجراره من مولى الأم إلى مولى الجد قولان في «التنبيه»، ولم يرجّع ص٩٩. وذكر في «المهذب» ثلاثة أوجه، ولم يرجّع شيئاً. ٢٣/٢.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، هو الراجح في والروضة، إذ قال: ولو عتق الجد، والأب رقيق، فالأصحّ أنه ينجرّ إلى مولى الجد. ١٧٢/١٢. وقال في والمنهاج،: فإن أعتق الجد، والأب رقيق انجرّ قال والشربيني،: انجرّ الولاء من موالي الأم، إلى موالي الجد، لأنه كالأب في النسب والتعصب، فإنه يستقر بذلك، ولا يتوقع فيه انجراراً. ومغني المحتاج، والتعصب، فإنه يستقر بذلك، ولو عتق الأب بعد عتق الجد، انجرّ من موالي الجد لمولى الأب، لأنه إنما انجرّ لموالي الجد لضرورة رق الأب، والأب أقوى في النسب، وقد زالت الضرورة بعتقه. ٢/٢٩٢. وهذا يفيد أنه قبل عتق الأب كان الولاء قد انجرّ من موالي الأم إلى موالي الجد. وفي والوجيز»: ولو كان الأب رقيقاً، فاعتق أب الأب انجرّ الولاء إليه، ثم ينجرّ منه إلى معتق الأب إن اعتق. ٢/٩/٢.

(٤٩٤) (ع) ذكر في «التنبيه» أنه إن كان للمعتق أخ وجد، ففي من يكون له الولاء قولان، ولم يرجّع. ص٩٨. وكذلك الحال في «المهذب» ٢٢/٢.

ما ذهب إليه والتصحيح» من تقديم الولاء للأخ على الوء للجدّ، رجّحه في والروضة» إذ بيّن أن الذين يرثون بولاء المعتق من عصباته يترتبون ترتيب العصبات من النسب، باستثناء مسائل منها: اجتماع أخ المعتق وجده فهل يتساويان كالإرث. أم يقدّم الأخ. قال: الأظهر تقديم الأخ ٢٧٦/١٧. وقال والمغزالي»: والأخ لا يقاسم الجد في الولاء في أحد الْقولين، بل هو أولى. وابن الأخ أيضاً أولى من الجد على هذا القول لقوة البنوة. والوجيز، ٢٧٩/٢.



كتابالفرائض

وفيه أبواب

الباب الأول: ميراث أهل الفرض

الباب الثاني: ميراث العصبة



كتابالفرائض

890 _ وَأَنَّ مَنْ بَعْضُهُ حُرٌّ يُورَثُ.

٤٩٦ ـ وَسَبَقَ فِي بَابِ الكَفَنِ أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّقَ بِعَيْنِ المَالِ حَقٌّ، قُدُّمَ على مُؤْنَةِ التَّجْهيز.

(ع) ذكر في «التنبيه» أن من بعضه حرّ، وبعضه عبد. ففي ميراثه قولان أحدهما: يورث عنه ماجمعه بحريته، والثاني: لايورث، ولم يرجّح أياً منهما. ص٩٩. وذكر في «المهذب» بأنه لا يورث في القديم، وفي الجديد يورث، ولم يصرّح بترجيح. ٢٥/٢.

ما رجّحه في والتصحيح» من أنّ من بعضه حرّ يورث، قال في أصل والروضة»: الجديد، يورث، لأنه تامّ الملك. وقال من زياداته: الجديد، هو الأظهر عند الأصحاب ٣٠/٣. وقال في والمنهاج»: بأنه يورث: أي يرثه فيما يملكه ببعضه قريبه، ومعتقه وزوجته. «كنز الراغبين» ١٤٨/٣. وذهب وابن النقيب»: إلى أن من بعضه حرّ يورث بما جمعه ببعضه الحر. ص ٢٩٤٠. وقال وابن حجر»: يورث من بعضه حر عند ملكه ببعضه الحرّ، لأن ملكه تام عليه، فلا شيء للسيد فيه. «فتح الجواد» ٢١٥١. وممن قال بأنه يورث والإمام المزني»، والحاوي» ١٥١/١٠، ١٥٠٠، «مختصر المزني» ٣/١٥٠، «فتح العزيز» جـ٣، كتاب الفرائض.

⁽٩٩٥) (ل) الفرائض: ج. فريضة، من الفرض وهو التقدير، لأن سهمان الورثة مقدّرة. «تحرير التنبيه» ص٩٩، «شرح صحيح مسلم» ٥١/١٠.

⁽٤٩٦) (ع) ذهب والشيخ أبو إسحاق، في والتنبيه، إلى أنه إذا مات من يورث عنه=

بدىء بمؤونة تجهيزه ودفنه، ثم بقضاء ديونه ثم ينفذ وصاياه، . . . ص ٩٩. وقال في والمهذب، بمثل قوله في والتنبيه، ٢٤/٢.

قال في «الروضة»: يبدأ من تركه الميت بمؤنة تجهيزه بالمعروف، ما لم يتعلق به حق غيره. فإن تعلق كالمرهون، وما يتعلق به زكاة، والعبد الجاني، والمبيع إذا مات المشتري مفلساً، قدّم على الغير، ثم تقضى ديونه من تركته، ثم تنفذ وصاياه من ثلث الباقي، ثم يقسم الباقي بين الورثة على الفرائض. ٣/٦. وإليه ذهب في «المنهاج» حيث قال: وفيه وفي «شرح الجلال المحلي» عليه: قلت كما قال «الرافعي» في «الشرح»: فإن تعلّق بعين التركة حقّ كالزكاة، والجاني، والمرهون، قدم على مؤنة تجهيزه، لأنه كالمرهون بها. «كنز الراغبين» ٣/١٥٠. وفي «فتح الوهاب» شرح المنهج قال: يبدأ من تركة الميت وجوباً بحق تعلّق بعين منها، كمال وجبت فيه زكاة، لأنه كالمرهون به، وأرش الجناية لتعلق برقبته، ومرهون لتعلق دين المرتهن به، ومبيع مات مشتريه مفلساً بثمنه، ولم يتعلق به حق لازم، ككتابة لتعلّق حق فسخ البائع مشتريه مفلساً بثمنه، ولم يتعلق به حق لازم، ككتابة لتعلّق حق فسخ البائع به سواة أحجر عليه قبل موته أم لا ٢/٢،

قال والسبكي، تعليقاً على قول والتنبيه، ووالمنهاج، بدى من ماله بمؤنة تجهيزه: كذلك تجهيز من عليه مؤنته، كما هو منقول في زيادة والروضة، في التغليس، عن نصّه في والمختصر، والأصحاب، ومجزوم به في وشرح المنهاج، وهذا إذا لم يتعلق بعين التركة حق، وإلا فالمقدّم الحقّ المتعلّق بها على المشهور. ورقة ١٤٣ب.

الباب الأول باب ميراث أهل الفرض

٤٩٧ _ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الجَدَّةَ القُرْبَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، لَا تُسْقِطُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأَبِ، لَا تُسْقِطُ البُعْدَى مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ.

(٤٩٧) (ل) أهل الفرض هم الذين يرثون الفرائض المذكورة في كتاب الله عز وجل. (المهذب) ٢٦/٢.

(ع) اختار في «التنبيه» أنه: إن اجتمع جدتان، وكانت إحداهما أقرب، وكانت القربي من جهة الأب، فإنها تسقط البعدي. ص١٠٠٠.

ورجّع في والمهذّب، ما رجّعه في والتنبيه، من حجب البُعدى من جهة الأم ٢٧/٢.

ما صححه «النووي» هنا من أن الجدة القربى من جهة الأب كأم الأب، لا تحجب البعدى من جهة الأم، كأم أم الأم، قسال في «الروضة»: هو الأظهر، لأن الأب لا يحجبهما، فأمّه المدلية به أولى. ٢٧/٦. وهو ما ذهب إليه «المنهاج» في الأظهر، بل يشتركان في السدس، لأن الأب لا يحجبها، فالجدة التي تدلي به أولى أن لا يحجبها. «مغني المحتاج». ١٣/٣.

وفي «الوجيز»: والقربى من جهة الأبلاتحجب البعدى من جهة الأم على أظهر القولين. «الوجيز» ١ / ٣٦٥. وفي «عمدة السالك»: وإن كانت من جهة الأب لم تسقط البعدى، بل يشتركان في السدس مثل أم أب، وأم أم أب. ص ٣٠١. ويه قال «الحصني» في «كفاية الأخيار» ٢٦/٢.

49.4 - وَالصَّوابُ (أَنُّ) الحَجْبَ بِمَنْ لَا يَرِثُ لِغَيْرِ نَقِيصَةٍ، وَهُوَ الْأَخُوانِ مَعَ أَبُوينِ يَحْجُبَانِهَا إلى السُّدُسِ، وَكَذَا أَخُوانِ لِأَمَّ مَعَهُمَا وَمَعَ الجَدُّ، وَكَذَا أَخُ لِأَبُوينِ، وَأَخْ لَأِبِ مَعَهَا، وَكَذَا هَذَانِ وَجَدُّ.

(٤٩٨) (ض) أن سقطت من (ب)، والأصح الذي يستقيم مع المعنى وإسقاطها.

(ع) جزم في والتنبيه، أن من لا يرث، لا يحجب أحداً عن فرضه ص١٠٠. وجزم في والمهذب، بما قال به والنووي. ٢٧/٢.

قال في والروضة، بمثل ما قال به في والتصحيح، ٢٨/٦. وهو قوله في والمنهاج، ١٤/٢. ويمثله قال وابن حجر، في وفتح الجواده. ١٤/٢ وإليه ذهب وابن النقيب، في وعمدة السالك، ص٠٤.٣٠.

وممن قال به كذلك «الإمام أبو إبراهيم المزني»، انظر «الحاوي». «١٠ ١٨٩/١ فما بعدها. ودليله: أن للميت طرفين أعلى وأدنى، فالأعلى الأب ومن علاه، والأدنى الإبن ومن سفل، فلما كان إبن الإبن كالإبن في حجب الإخوة. ولأن الجد الإخوة، وجب أن يكون أبو الأب كالأب في حجب الإخوة. ولأن الجد يدلي بأب، والإبن أقوى من الأب فكان الإدلاء بالإبن أقوى من الأب فكان الإدلاء بالإبن أقوى من الإدلاء بالأب. ولأن من جع الولادة والتعشيب، أسقط من عدم الولادة، وتفرد بالتعصيب وحده. «الحاوي». ١٩١٨٥٠ فما بعدها.

الباب الثاني باب ميراث العصبة

٤٩٩ ـ والأَصَحُّ أَنَّهُ إِذَا وُجِدَ فِي نِكَاحِ المَجُوسِيِّ، أَوْ الشَّبْهَةِ، بِنْتُ هِيَ أَخْتُ، وَرِثَتْ بِالبُنُوْةِ فَقَطْ.

(٤٩٩) (ل) العصبة: هم أبو الإنسان، وابنه الذّكور، المدّلون بهما بحيث لا يتخلّل أنشى. قال أهل اللّغة: سُمّوا عصبة لأنهم عصبوا به، أي أحاطوا به، فالأب طرف، والإبن طرف، والعم جانب، والأخ جانب، وينوهم كذلك. قالوا: وكل شيء استدار حول شيء، فقد عصب به. وتحرير التنبيه» / ١٠١.

(ع) ذهب في والتنبيه إلى أنه إن وجد في شخص واحد جهة فرض وتعصيب كابن عم هو زوج أو ابن عم هو أخ من أم ورث بالفرض والتعصيب. ص ١٠١.

ما رجّحه والنووي، في والتصحيح، هو الراجح في والروضة، فقد جاء فيها: إذا اجتمع في شخص قرابتان، منع الشرع من مباشرة سبب اجتماعهما، كأم هي أخت، وذلك يقع في المجوس، لاستباحتهم نكاح المحارم، وربما أسلموا بعد ذلك، أو ترافعوا إلينا، وقد يتّفق في المسلمين نادراً بغلط واشتباه، والحكم أنه لا توريث بالقرابتين، بل يورّث باقواهما على الصحيح، ويعرف الأقوى بكل واحد من أمرين كبنت هي أخت لأم، بأن يطأ أمه فتلد بنتاً، وهو الصحيح المعروف. ٢/٤٤. ويمثله قال في والمنهاج، ففيه وفي شرحه: وقلت أخذاً من والرافعي، في والشرح،: فلو وجد في نكاح المجوس أو الشبهة بنت هي أخت لأب، بأن يطأ بنتاً فتلد بنتاً، وتموت عنها، ورثت بالبنوة فقط. وكنز الراغبين، ٣/١٥٠٠.

• • • وَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَسْتَقِمْ مَصْرِفُ بَيتِ المَالِ ، صُرِفَ مَالُ مَنْ لَا وَارِثَ لَهُ إِلَى الرَّدِّ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثُ غَيْرُ الزُّوْجَينِ صُرِفَ إِلَى ذَوِي الأَرْحَامِ .
 الأَرْحَامِ .

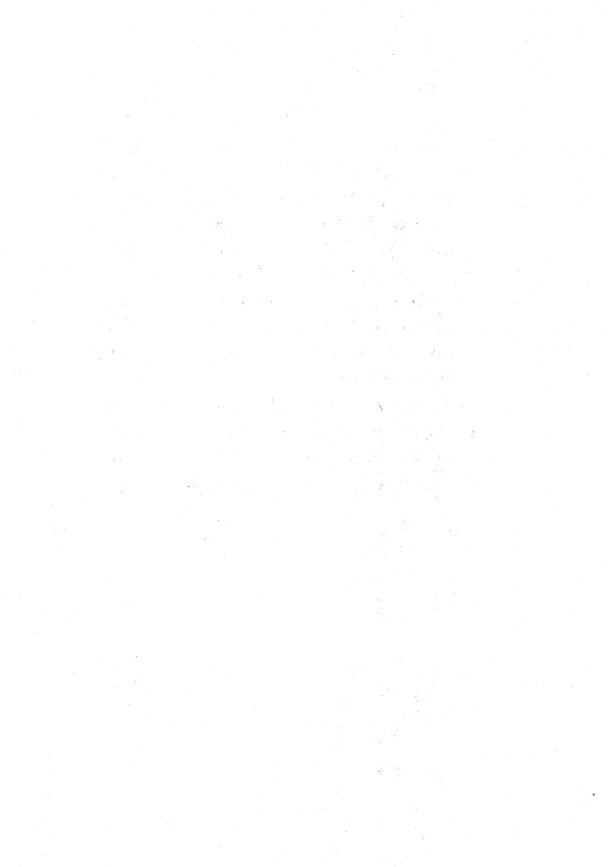
وقال دابن حجر»: ولا يرث واحد بفرضين، ويتصوّر في أنكحة المجوس للمحارم، ووطء الشبهة، بل إنما يرث بما هو الأقوى فقط، وهو ما يحجب الجهة الأخرى، كبنت هي أخت لأم فترث بالبنتيّة، لأن البنت تحجب ولد الأم. دفتح الجواد، ٢٤/٢.

قال والسبكي، تعليقاً على عبارة والنووي، في والتصحيح»: مراده هي أخت لأب، فإن الأخوات من الأب والأم مع البنات عصبة. . . ثم قال: فلو وجد في شكاح المجوس أو الشبهة بنت هي أخت ورثت بالبنوة وقيل بهما. ولك أن تقول: إنما تكون الأخت للأب عصبة إذا كان معها بنت، وهنا ليس معها بنت، وإنما هي نفسها البنت. وفي جعلها معصبة لنفسها نظر. ورقة ١٤٤٤ب.

(٥٠٠) (ع) اختار في «التنبيه» أنه إن لم يكن سلطان عادل، كان لمن في يده المال أن يصرفه في المصالح، أو يحفظه إلى أن يلي سلطان عادل. ص١٠١. وهو قوله في «المهذب»، إذ قال: المذهب أنه لا يردّ على أهل السهام، ولا يقسم على ذوى الأرحام. ٣٢/٢.

قال في «الروضة»: أسباب التوريث أربعة: قرابة، ونكاح، وولاء، وجهة الإسلام، فمن مات ولم يخلف وارثاً بالأسباب الثلاثة الأولى، وفضل عنه شيء كان ماله لبيت المال، يرثه المسلمون بالعصوبة، كما يحملون ديته. هذا هو الصحيح المشهور. ٣/٦. فإذا استقام أمر بيت المال، بأن ولي إمام عادل، فإن ذوي الأرحام لا يرثون، ولا يردّ عليهم، أما إذا لم يكن إمام عادل، أو لم يكن مستجمعاً لشروط الإمامة، فقد ذكر في أصل «الروضة» وجهين أو لم يكن مستجمعاً لشروط الإمامة، فقد ذكر في أصل «الروضة» وجهين في مال من لا عصبة له، ولا ذا فرض، وقال في زياداتها: الأصح أو الصحيح عند محققي أصحابنا أنه يرد ويصرف إلى ذوي الأرحام، وممن صححه وأفتى به الإمام «أبؤ الحسن بن سراقة» من كبار أصحابنا ومتقلعيهم، ثم «صاحب»

الحاوي،، ووالقاضي حسين، ووالمتولّي، ووالخبري، وآخرون. وقال وابن سراقة،: هو قول عامة مشايخنا. وعليه الفترى اليوم في الأمصار ونقله وصاحب الحاوي، عن مذهب والشافعي، ٦/٦. وفي والمنهاج، وشرحه: ولو فقد الورثة كلهم رجالاً ونساء فاصل المذهب أن لا يورّث ذوو الأرحام، ولا يردّ على أهل الفرض، بل المال لبيت المال إرثاً. وقال والمزني، ووابن سريج، بتوريث ذوي الأرحام. وأفتى المتأخرون من الأصحاب أنه إذا لم ينتظم أمر بيت المال لعدم عدالة الإمام، بالردّ على أهل الفرض غير الزوجين، فإن لم يوجد أحد منهم صرف المال إلى ذوي الأرحام إرثاً. وكنز الراغبين، وقد ذهب والإمام المزني، إلى القول بتوريث ذوي الأرحام إذاً م يكن فرض وقد ذهب والإمام المزني، إلى القول بتوريث ذوي الأرحام إذا لم يكن فرض ولا عصبة ولا أحد الورثة إلا الزوج والزوجة. وفتح العزيز، جـ٣ ـ كتاب الفرائض ـ ومختصر المزني، الإسلام، وزادوا عليهم بالقرابة، فكانوا أولى بماله النهم يساوون الناس في الإسلام، وزادوا عليهم بالقرابة، فكانوا أولى بماله منهم. وبه قال والرملي، في ونهاية المحتاج، ٢/٣، ووالشرقاوي، ٢/١٩،



الفهرش العسام

لموضوع الصفحة
قدمة
صل تمهيدي ا
لمبحث الأول
عياة الإمام النووي
لمبحث الثاني
سبة الكتاب إلى مؤلفه
لمبحث الثالث
لنسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق
لمبحث الرابع
همية الكتاب ومنهجه همية الكتاب ومنهجه
لمبحث الخامس
عمل الباحث في التحقيق
لقدمة المؤلف أ
كتاب الطهارة
۱ ـ باب المياه
۲ ـ باب الأنية
۲ ـ باب صفة الوضوء
 ٤ ـ باب المسح على الخفين
ه ـ باب نواقض الوضوء
٦ ـ باب الاستطابة
۷ ـ باب الغسل

	٨- باب التيمم
10	٩ ـ باب الحيض
1	١٠ ـ باب إزالة النجاسة
1.4	كتاب الصلاة
*** 1•\$ ************************************	١- باب المواقيت
117	
119	٣ ـ باب ستر العورة
114	٤ - باب طهارة البدن والثوب والمكان
17.	
177	
188	
140	
	٩ ـ باب ما يفسد الصلاة وما لا يفسدها
189	
184	
188	
10	١٣ ـ باب موقف الإمام والمأموم
101	١٤ ـ باب صلاة المريض
107	١٥ ـ باب قصر الصلاة
10V	١٦ ـ باب صلاة الخوف
177	
141	
177	
140	كتاب الجنائز
177	١ - باب غسل الميت
14.	٢- باب الكفن
181	٣ ـ باب الصلاة على الميت

140	٤ _ باب الجنازة والدفن
144	كتاب الزكاة كتاب الزكاة
191	١ _ باب صدقة المواشي
147	٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
199	
Y • Y	 ٤ ـ باب زكاة المعدن والركاز
7.4	• ـ باب زكاة الفطر
7.4	۳ ـ باب قسم الصدقات
TIV	كتاب الصيام والاعتكاف
719	١ ـ باب أحكام صوم الفرض٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
774	٢ ـ باب صوم التطوع، والأيام المنهي عن صيامها٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
771	٣ ـ باب الاعتكاف٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
744	كتاب الحج
740	١ ـ باب شروط الحج٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠
744	٢ _ باب الإحرام بالحج وما يحرم فيه
722	٣ ـ باب كفارة الإحرام
Yo.	ع ـ باب صفة الحج والعمرة
409	 ع ـ باب صفه الحج والعمرة وسننهما
Y7 •	 و باب فروض الحج والعمره وسسهما
777	7 _ باب الفوات والإحصار
770	كتاب الأضحية والصيد والأطعمة والنذر
777	١ ـ باب الأضحية١
771	۲ ـ باب الصيد والذبائح
770	
7.1	٤ _باب النذر
1	كتاب البيع والمعاملات والعقود المالية
	۱ ـ باب ما يتم به البيع
777	٧ ـ باب ما يجوز بيعه وما لا يجوز

771	٣- باب الربا
790	٤ - باب بيع الأصول والثمار
444	٥ ـ باب بيع المصرّاة والرد بالعيب
ادي	٦ - باب المرابحة والنجش والبيع على بيع السبيع وبيع الحاضر للبا
4.4	وتلقي الركبان
4.8	٧ ـ باب اختلاف المتبايعين٧
7.7	٨ ـ باب السُّلُم
411	٩ ـ باب القرض
414	١٠ ـ باب الرهن
717	١١ ـ باب التفليس
44.	١٢ ـ باب الحَجْر ١٢ ـ باب الحَجْر
474	۱۳ ـ باب الصلح
441	١٤ ـ باب الحوالة
441	١٥ ـ باب الضمان
444	١٦ ـ باب الوكالة
450	١٧ ـ باب الوديعة
727	١٨ ـ باب العارية
404	19 ـ باب الغصب
41.	٧٠ ـ باب الشفعة
777	۲۱ ـ باب القراض
**	٢٢ ـ باب العبد المأذون
**	٢٣ ـ باب المساقاة والمزارعة ٢٣ ـ
***	٢٤ ـ باب الإجارة
444	٢٥ ـ باب المسابقة
44 8	٢٦ ـ باب إحياء الموات
٤٠٠	٧٧ ـ باب اللقطة
£ • V	۲۸ ـ باب اللقيط ۲۸

٢٩ ـ باب الوقف	113
٣٠ ـ باب الهبة	277
٣١ ـ باب الوصية ٣٠	٤٣٠
٣٣ ـ باب العتق	254
٣٣ ـ باب التدبير ٤٧	££V
٣٤ ـ باب الكتابة ٢٤	229
٣٥ ـ باب عتق أم الولد	200
٣٦ ـ باب الولاء	\$ 0 A
كتاب الفرائض	173
١ ـ باب ميراث أهل الفرض	170
٢ ـ باب ميراث العصبة ٢ ـ باب ميراث العصبة	£7V